

3 8534 01071 4701

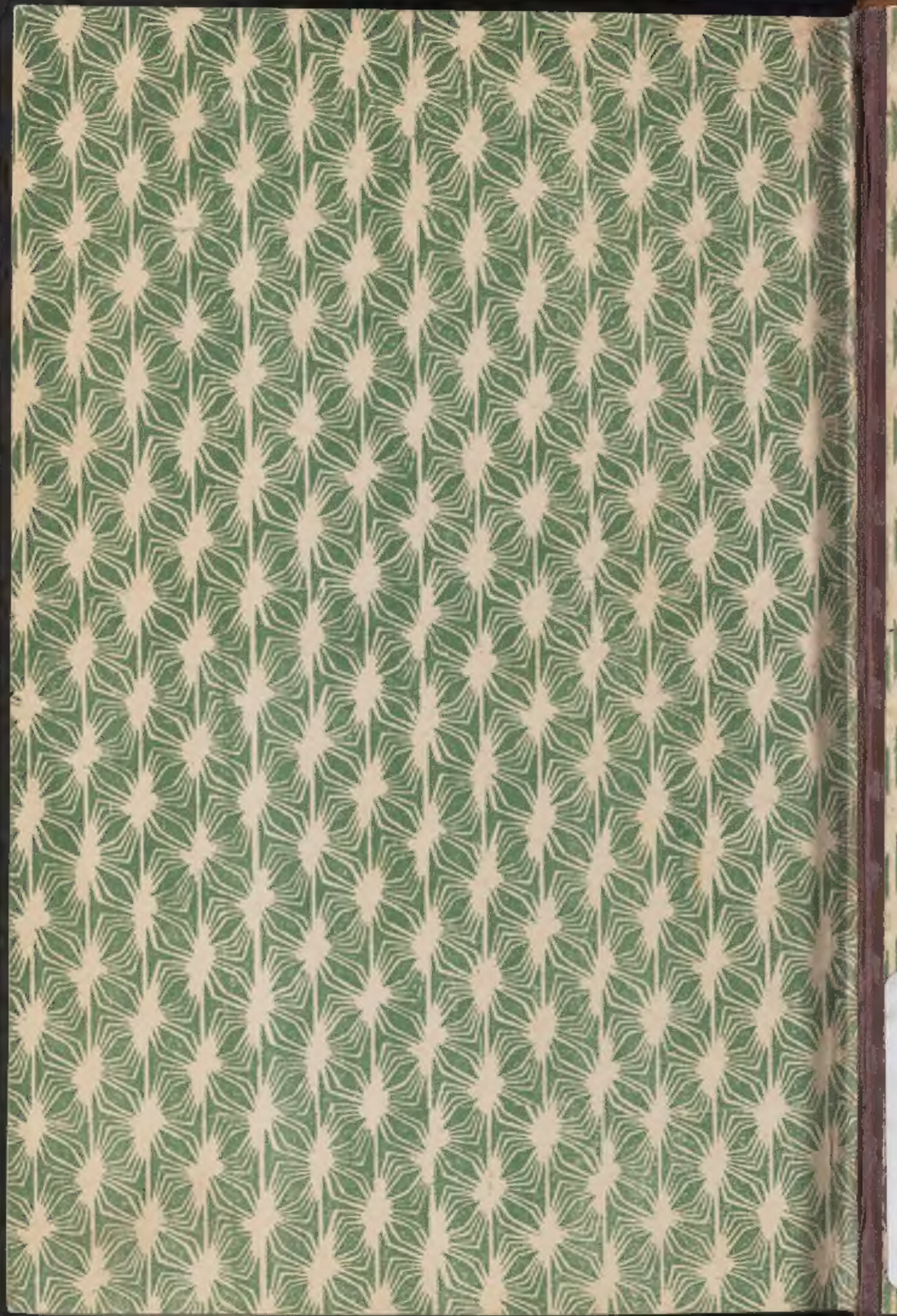


MEICAM JMW IN CAPS JPNRY



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة



10,00-66970

2-10

٨٨٦

١٧

قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب في مدارسها

HB
173
L512
1913
V.1-5

الموجز

١٩١٣

علم الاقتصار

NF

تأليف

بول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU

تعريب

حافظ إبراهيم و جليل مطران

—————

مطبعة المعارف بشارع الفخار بمصر

١٩١٣ — ١٣٣١

٤

حقوق الطبع محفوظة

يطلب من ملتزم طبعه ونشره

بِكَيْمَبَرِي

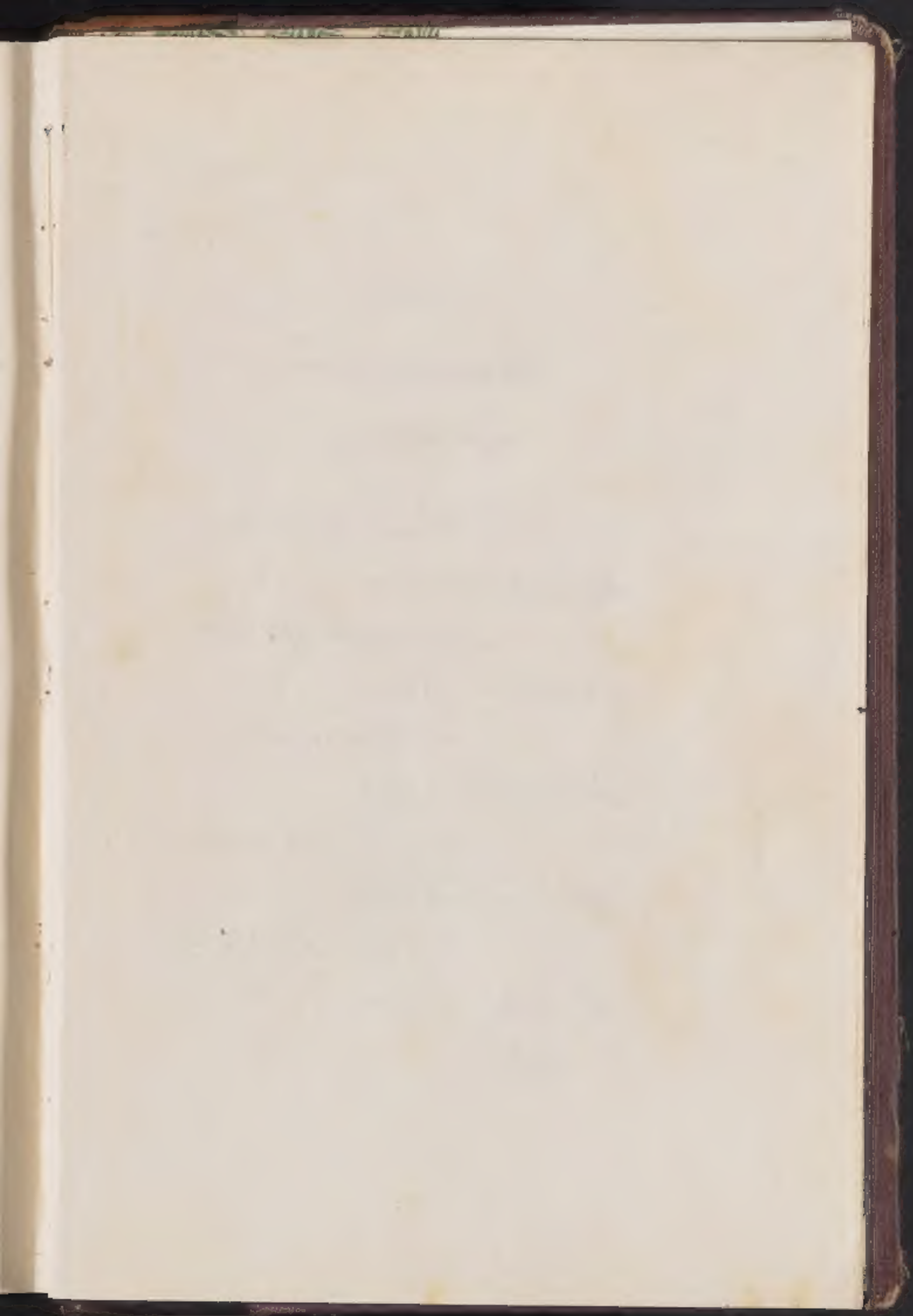
صاحب مطبعة النارف ومكتبتها بمصر

الى العالم العامل

أحمد حشمت باشا

وزير المعارف المصرية

أشرت بهذا العلم تعرف أنه
حياة وتدرى أن في جهله الردى
فأنزلت هذين الضعيفين منزلاً
من الأوج مدّ الفرقدان له يدا
قبسنا له من نور هديك قبسة
فكانت لنا عوناً وكانت لنا هدى
جلّونا بها للناس آيات عصرهم
شواهد فيها قدوة لمن اقتدى
وقلنا بلاغاً يحمّد القوم غبه
وما زال هاديهم الى الخير أحمداً
المصريان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على أنبيائه المرسلين

فاتحة

تقدّم إلينا صاحب العطفة أحمد حشمت باشا وزير
المعارف المصرية بتعريب هذا الكتاب فأمضينا أمره ،
وقعدنا إلى التعريب وفي أنفسنا ، ما في نفسه ، من أن
السفر جليل ، وأن المقصد نبيل ، وأن الشرق في حاجة
إلى علم الاقتصاد ، وأن ساكنيه على ظمأ إلى الإرشاد
وما كاد المؤلف يفتح لنا الباب الأول من كتابه حتى
راعنا ما شهدنا ، وبهرنا ما وجدنا . فعدّتنا النفس بالشكوص ،
لولا هيبة الأمر ، والحاجة إلى الكتاب ؛ دَعِ التطلع إلى
حسن الأحذوثة . فاستعنا الله ، وشددنا منّا ، وعالجنا
التعريب جهّدا فلم ننسب أن حلّ الأنس في نفوسنا محلّ
الوحشة ، وحال العناية إلى لذة ، وانقلب الاحجام إلى إقدام

كلمة في المؤلف وفي كتابه

صاحب هذا الكتاب من أئمة فقه في بلاده ، وله فيه
تأليف جمة ، ما بين مطول ومختصر ، وما بين عميم
وخصيص . والجمهور على إيراد تصانيفه ، لأنها أنزه عن
الغرض ، وأبعد في المرمى ، وإن لم تكن أقرب إلى التناول
دعا كتابه هذا بالموجز ؛ وما نراه اختصر هذا العلم فيه
اختصاراً . وإنما حشر فيه المعاني حشراً ، وكلف المباني عتاً
وعسراً . ولو كان في مشتقات الحصر اسم يصلح أن يكون
عنواناً لهذا الكتاب ، لكان المؤلف أجدر بأن يطلقه عليه
على أنه - وهذا شأنه في جملة - قد يكون على تقيضه
في بعض التفصيل ؛ فهو إذا ذكر اصطلاحاً ما ، وعرفه
مرة ، أعاد ذلك التعريف بتعداد ما يجري ذكره في
الكتاب ؛ غير أن هذا الأسهاب إنما يقع له في تلك
الجزئيات ولا يعدوها

ولا كذلك في الكليات بين يدي كل باب من
مباحثه ، فإنه إذا أسند قاعدة من القواعد الى وفائع من
التاريخ يسرّدها ، أو احتج على رأي خلافي بأدلة من العقل
أو النقل يعمدّدها ، أو قضى ^(١) في العرض إيفاضاً ، وأومض
بالإعلاء ، إيماضاً ، فلا ترى إلا حُقُباً من الدهر تمرّ سراعاً ،
أو قضايا تتوالى بأحكامها ثم تؤولى تباعاً

فالطلاب المبدّرون ، والبحث المُبصِّرون ، يحدّون
بين دَفْنِهِ غناءهم ^(٢) ، وهم باقصارهم عليه دون المطولات
انما يَقصِّرون غناءهم

فكيف بهم إذا كانوا من أبناء لغتنا الشريفة ، وهم
يقرأونه عريباً مريباً ، خالصاً في أشائه من شوائب العجمة ،
وفي أسلوبه من التفكيك الذي لا تتبين له روابط الأ
بالقياس المنطقي ، أو التقريب الفكري ، على النحو الذي
يخوه الفرنيجة في منشآتهم ، وقصدهم منه أن يُقرب
الكاتب ، ولا يَسَامَ المطالع من وحدة السياق

(١) أوفض أسرع ، عدّاً (٢) كفايتهم

رَأَيْتَكَ أَيُّهَا الْقَارِئُ ، جَاءَ هَذَا الْكِتَابُ كَمَا وَصَفْنَاهُ ،
عَرِيباً مُبِيناً ، أَمْ كُنَّا مُتَّبِعِينَ مُتَّبِلِينَ ؟ نَدْعُ لَكَ أَنْ
تُحِيبَ ، وَلَكِنْ بَعْدَ سِتْدِرْكَ نُرَوِّدُكَ بِرِثْمِ الْفِتْنَةِ
فِي رَأْيِكَ

نَمَا النَّاقِصُ أَمِينُ الْمَنْقُولِ عَمَهُ ، فَرَضَ عَيْنُ ، وَكَذَلِكَ
الْمُتَرْجِمُ

هَذَا هُوَ السَّنُّ الَّتِي أَخَذْنَا أَنْفُسَنَا بِهِ ، وَعَلَيْهِ قَدَرْنَا :
أَنَّ الْمُؤَلَّفَ لَوْ كَانَ وَاحِدًا مِنَّا ، وَعَنْ لَهُ أَنْ يَضَعَ كِتَابَهُ فِي
لَعْنَتِنَا كَمَا وَضَعَهُ فِي لَعْنَتِهِ ، حَرْفًا بِحَرْفٍ ، أَفْكَانَ هَذَا اللِّسَانُ
السَّمْحُ يَنْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَادَّةِ بِمَا يُحَقِّقُ أَبَدًا آمَالَهُ وَيَقِي
بِأَدَقِّ غَرَضِهِ ؟ لَهْمُ لَا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْبُخْلُ ، فَلَا
تُجِجُ مِنَّا وَلَا تَمْدُحُ بِقَوْلِنَا إِنَّا عَرَبْنَا كَمَا أَنْشَأَ مُنْشِئُهُ ،
طَبَعَ الْمِثَالُ عَلَى الْفَرَارِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَقِيبٌ أَنَّ التَّرَاكِبَ لَمْ تَخُنْ
عَنْ أَثَرِ التَّقْيِيدِ ، أَجَبْنَا أَنْ ذَلِكَ لِأَثَرِ عَيْنٍ ، وَلَا تَنْكُرُ
وَجُودَهُ . غَيْرَ أَنَّ الْعِلْمَ الْاِقْتِصَادِيَّ غَرِيبٌ عَنَّا ، حَدِيثُ
يَسْنَا وَالْاِصْطِلَاحَاتُ الَّتِي خَلَقْنَاهَا لَهُ خُلُقًا ، بَعْدَ أَنْ عَانَيْنَا

فيها ما شاء الله من المشقة ، لم تسعدنا بأكثر مما سعدت
أمثالها من تقدم من لمعين . بدليل التقاطع لدى تجده
في الديباجة العربية ، بين الأساليب العلمية ، وبين
الأساليب الأدبية

قوة الاصطلاح

ليس الاصطلاح بأوهى قوة من القل ، ولا هو بدونه
في مراتب الهيمنة على اللغات ، فلا بهولتك قول أولئك
المتزمين^(١) لدين وقفوا باللغة عند حدّ النقل : فتمشّت
لغات العام مع المدنية والعمران ووقفت لغتنا وحدها عند
ذلك الحدّ ، تنظر إلى اخوتها ، وقد سبقنها وقصّرت ،
نظر الشرقي إلى الغربي

لكل عصر من المصور التي تقلّبت فيها الأمم أثر
حدّ في لغاتها . فما من كلمة تثبت ولا من لفظة تدوي لا
والاصطلاح يد في حظها من لموت أو الحياة

(١) المتزمتون لمقتد دون الدين لا يترخصون في شيء

هذه لغة الفرنسيين ، ساكتتها مدينة العلم وكأثرها
بآلاتها ومخترعاتها ؛ فلم ترهقها تلك المكاثرة ، ولم تضيق
ذرعاً ضيوفها . فقد وجدت من مروتها ووقوف أبنائها
على أسرار الحياة ما مهّد لها السبيل ، واستلها من بين
يدي ذلك الجود الذي وقعت فيه ثم اللغات

واقعد بلغ من قدرة الاصطلاح أن أصبح ينسخ
معاني الكلمات ، ون أبقى كرمًا منه على أشباحها ، فكم
أخرج من لفظه عن معناها وساقها في طريق الاستعمال
سوقاً لم يقو النقل على الوقوف في سبيله

أفلا يعزّ علينا بعد ذلك أن يمرّ هـد العصر العباسي
الزاهر باللغة مرّاً ، لا يترك له فيها أثراً ، ولا يحدث معها
ذكرًا ؛ حتى ذا طونا لدهر ونزل في منازل خلق
جديد ، جهلوا أننا سبقناهم إلى هذه الدنيا . لأنهم لم يجدوا
لنا رسمًا يترسم ، ولا رأياً يتوسّم

لهذا كنّا كلما عرض لنا في طرق التعريب شيء من
الأشياء التي لم نجد لها عندنا نصيباً من الأسماء ، رحبنا به

واستعرضنا له من الكلمات ما يأنس له ويسكن إليه .
 فاذا ضاق للمصطلح القديم عسى أن يتعدّد من معاني الشيء
 الجديد ، احتلنا له احتيال أسلافنا : وقد رأوا أن يضعوا
 للغة قواعد تعصم النطق وتقيم للسان فسوة ذلك العلم
 نحواً ، وقلنا ما بالناس تتابعهم متابعة الأرقاء في القل ، ولا
 تجاريهم بجارة لأكرم ، في الاصطلاح ، وإنا إليه في عهدنا
 لأحوج ، وإنا به لأولى

خاتمة

حشا في تعريتنا هذا بما وسع الجهد ون كان ضميماً ،
 ويسر العلم ون كان طفيفاً ، واسنا نقول إنا أينا بجماع
 الحكمة ، ولا نحن ممن يدعى العصمة ، لكنّها خطوة
 خطوناها ، على قدر ، وأمنية تركنا بقية تحقيقها لمن تولاها
 بعدنا وقدر

المعربان

الموجز في علم الاقتصاد

لمرس من الاقتصاد — اراطة التي بين هذا العلم والعلوم الخفية

مرض من الاقتصاد

من عاش في مجتمع بشري : أنتج^(١) في ذلك المجتمع
أشياء ، وقايض بأشياء ، واستهلك أشياء : منها ما هو
ضروري لحياته ، ومنها ما هو لترفيه حاله ولإلءمة ذوقه
تلك الأشياء تسمى أرزاق^(٢)

(١) الكلمة الفرنسية Prouvoir ومعناها : أنتج . أحدث
- 'وحد - حلق وقد اخترع أنتج ، لأنها تلائم طبيعة علم
الاقتصاد في شمول معيها وتعدد مرامبها وفي انطاق مشتقاتها
على حياتها في لغة مواف

(٢) الأرزاق تقابل في الفرنسية لفظة Richesses ومدلولها
هنا كل شيء ، حتى 'و معنوي' بني بحاجة من حاج الانسان

الْمُتَّجِعُ لَا يَسْتَهْلِكُ لِنَفْسِهِ فِي أَكْثَرِ أَمْرِهِ . جَمِيعُ
الْأَرْزَاقِ الَّتِي يُخْرِجُهَا : بَلْ يُقَابِضُ مُعْظَمَهَا بِمَا هُوَ إِلَيْهِ
أَحْوَجُ

الْمُتَّجِعَاتُ لَا تَتَّعَدِلُ بِطَائِفِهَا فِي الْمَقَابِضَةِ ، فَقَدْ يُقَابِضُ
قَلِيلُهَا بِكَثِيرِهَا

النَّسَبَةُ الْمَعْدُومَةُ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُتَّجِعَاتِ عِنْدَ الْمَقَابِضَةِ هِيَ الَّتِي
تُسَمَّى بِالْقِيَمَةِ

فَالْاِقْتِصَادُ عِلْمٌ يَضُمُّ بَيْنَ دَقَّتَيْهِ جَمِيعَ الشُّنَنِ (١) الْعَامَّةِ
الَّتِي يَجْرِي عَلَيْهَا إِتِنَاجُ الْأَرْزَاقِ ، وَتَوْزِينُهَا ، وَتَدَاوُلُهَا ،
وَسْتِهْلَاكُهَا

وَسَبِيلُهُ — فِي مَعْرِفَةِ تِلْكَ الشُّنَنِ ، هُوَ الْاِسْتِقْصَاءُ
وَالْمَرْفُوعَةُ . وَهَذِهِ الشُّنُنُ لَا مَشَاكِلَ يَنْهَاهَا وَبَيْنَ قَوَاعِدِ

(١) وَضَعْنَا هُنَا الشُّنَنِ ، مَكَانَ كَلِمَةِ «مَوْجِس» الَّتِي شَاعَ
اِسْتَعْمَالُهَا بِمَعْنَى اِتِّمُونِ الطَّبِيعَةِ وَلَكِنْ أَثَرُهَا كَلِمَةُ اِسْمٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
وَلَنْ تَجِدَ لِسَةَ اللَّهِ تَدْبِيلًا ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى أَكْثَرُ بَطْشًا عَلَى مَا
يُرِيدُهُ مِنْهَا عَمَاءُ الْمَوَالِيدِ اِثْلَاثَةً (أَيُّ الطَّبِيعَةِ)

الأكثاه^(١) لأنها لا نعلمنا كيف يزرع القمح ، أو
يضع^(٢) الحديد . ولا كيف ينقل الأشياء ، أو يحول ؛
بل هي رداً إلى نظام هو على وثبات وأعم

ومن فوائدنا أنها ترينا على طريق المثال ، في أي
الأحوال يكون العمل منتجاً ؛ وما منفعة رأس المال ، وما
لأسباب التي يربو معها قيمة النقد أو النقض ، وما
البواعث الاجتماعية التي تؤثر في لأجور والمكاسب
صعوداً أو هبوطاً ، وما مناسبات التي تدعو إلى ارتفاع
سعر الفائدة أو انخفاضه . . . الخ

ولست لأمر التي ترتبط بإحداث الأرزاق أو
تداولها في مجتمع ما ، من محض المصادفة والاتفاق ؛ بل هي
نتائج نظام يكاد يكون ثابتاً ؛ وكل ما يؤثر فيها فتأثيره

- (١) الأكثاه أكثر من غيرها من جهة الطبقا على معنى كلمة
الأكثاه
بخصوصه . ومعنى من كلمة من كل شيء هو حقيقته ودهيته
(٢) بشكل ويص

متشابهة في جميعها لأن مرجعة إلى أسباب واحدة؛
ومآل هذه الأسباب إما إلى طبيعة لأشياء أنفسها، أو
إلى الأصل الذي لا يتغير في الفطرة البشرية

فإنه إذا كان لإكثار من ضرب السكك^(١) ينقص
من قيمتها، ويضعف من قوتها البدائية، وإذا كان
الادخار^(٢) يوفر في الأمة وسائل الإنتاج، فتوفر بمقدورها
قابلية الأمة للنجاح والصلاح، وإذا كان تقدير الأجر يحل
مناسبا تدريجيا لخدمة العامل فتشند بذلك عزيمته؛ فلا يقال
ن هذه الأسباب ومسبباتها حقائق عارضة متقلبة تبعاً
للإمكانة والأزمنة. بل هي سنن لا تتغير نتائجها، أيّاً كان
القوم وأيّاً كان الجيل وأيّاً كان العصر

لهذا لا يصح تعريف الاقتصاد بأنه عادة وعرف؛
بل هو علم بحقيقة معنى العلم؛ وهو بتفصيله فواعل أحداث
الأرزاق وتداولها يعين الناس على الهداية والانتفاع من

(١) ضرب السكك أو ضرب النقود، بمعنى (٢) الادخار

هو لدى يقابل بالعربية كلى I pargne et économie

حيث يقيم عواقب الخطأ ، ويعصمهم من التخبُّط في
امباحث الكثيرة المؤونة القلبية لجدوى ، ويصونهم عن
امقادت التي فيها الغبن ؛ كما أنه يصد أولياء الحكومات
عن ركوب السطوط ، أو رذ إلى الأصل ، يأتونه من الخطأ
ويهدد الموائد وأشاهها يوطد لأمن ويستقر الرخاء

في مجتمعات لاسانية

على أن الاقتصاد عم قريب النشأة

أبصر بعض كبار المتقدمين ولا سيما (أرسطو) شيئاً
من أصوله

غير أنه لم يتسع انصافه ولم تستتب قواعده إلا في القرن
الثامن عشر على يد « فرنسوا كيني^(١) » و « ترغو^(٢) »

(١) فرنسوا كيني François Quesnay - اقتصادي

فرنسي شهير وُلد في بلدة ميريه بفرنسا سنة ١٦٩٤ ومات في

سنة ١٧٧٤ (٢) ترغو Turgot - وُلد في باريس سنة ١٧٢٧

ومات سنة ١٧٨١ وهو اقتصادي وُلد ولاية لمبورج من أعمال فرنسا

ثلاث عشرة سنة ، وضع في شتبه كتب الكمالات في تكوين

لأوراق وتوزيعها ، سنة ١٧٦٦ ، أي قبل ظهور كتب لأوراق

في فرنسا، وعلى يد « آدم سميث »^(١) خصوصاً، في إنجلترا
 فإن بُعِثَ على هذا العلم جدته وحدثه سنه، قلنا
 إن أجل العلوم الطبيعية، ومنها الكيمياء، إنما هي
 أترابُ له^(٢)

وأما الكيمياء : فقد كان مبدؤها كمبدأ الاقتصاد في
 الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، بفضل « لافورازيه »^(٣)

لآدم سميث؛ وعلى ذلك فهو نواصب لعلم الاقتصاد وقد تقدّم
 وراة المائة في عهد لويس الثالث عشر، فلمي السخرة وحرر
 العمل بلعانه نظام طوائف الحرف

(١) آدم سميث Adam Smith - اقتصادي شهير
 وفيلسوف كبير وهو إيكوسي ولد في كركدي في ٥ يونيو سنة ١٧٢٣
 ومات في أدنبرج في ٨ يولييه سنة ١٧٩٠ . وفي سنة ١٧٥١ عين
 في جلاسكو أستاذاً لمنطق . وفي السنة التي وليتها عين أستاذاً
 للفلسفة الادبية . وأول مؤلفاته، كدبه في الشعور الأدبي، وثانيها،
 كتابه في مهية الثروة وأسبابها عند الأمم، وهو من عيون مؤلفاته
 التي طارت بها شهرته في أنحاء المعمور

(٢) الأتراب واللذات كلاهما معني، هي موايد العلم الواحد

(٣) لافورازيه Lavoisier كيموي شهير ولد في باريس

و « بريستلي » و « شيل »^(١)

وقد كان الناس قبل هؤلاء العلماء الثلاثة النابهين^(٢)
يُجربون بعض التجارب الكيماوية الفعلية^(٣) ؛ غير أنهم
لو وقفوا على أساس ذلك العلم وفواعده ، لما أتوا كل ما
أتوه من الأغاليط ، ولا بدّدوا كل ما بدّدوه من القوة
والوقت والمال

كذلك عمل الناس في كل عصر ، بوحى غرائزهم ،
اخبارت طبيعية وآلية فعلية ، لكنهم لو لم يجهلوا القواعد
في ١٦ أغسطس سنة ١٧٤٣ . وقتل سنة ١٧٩٤ ، درس الكيمياء
في معمل رومان وبرع فيها حتى نال الوسام الذهبي الذي أعده مجمع
العلوم لمن يؤلف في أمثل طريقة لإدارة دريس

(١) بريستلي Priestley - عالم التحليل من علماء الكيمياء
والطبيعة ولد سنة ١٧٣٣ وتوفي سنة ١٨٠٤ ، وهو لدى ستكشف
(لاروت) وتمس النبات (٢) شيل Scheele - الماني من علماء
الكيمياء ولد سنة ١٧٤٢ وتوفي سنة ١٧٨٦ ، وهو أول من استكشف
(كلور) و (مانجينز) و (الحامض الأرمنيك) و (الجليسرين)
(٣) النابهون المشهورون (٤) العملية تقابل بالفرنسية Pratique

النظرية لذلك العلم ، لكنت نتائج اختباراتهم أنفع
وأصاح ، ولحمدو مغبة أعمالهم

وعلى هذين المشايين جرى الناس من الجهة الاقتصادية
فإنهم ما برحوا منذ بدء الخليقة يتحسسون ؛ فيصيرون تارة
حين تصدقهم غرائزهم ، ويخطئون تارات بما يكون قد
سبق إلى أوهامهم ، ولو أنهم كانوا أيهذ عارفين بأصول
هذا العلم لاستقامت سبلهم ولم يخل موازينهم

وانما كان العلم الاقتصادي حادثا . لأن الأمور التي
يدور عليها هي بحقيقتها من أعقد الأمور التي تمرض
في هذه الحياة ؛ ذلك لأن الأمم التي خلت كان منها ما
يُقرُ استرقاق بعض الناس لبعض ؛ ومنها ما يُوجب رتھان
بن لأرض بالأرض ، ومنها ما يحمل الناس فرقا مئة ضالة
وطبقات متفاوتة ، فلم تكن تلك الأمم صالحة لأن
تستقضى فيها الشئ الاقتصادية الطبيعية ؛ ولهذا كانت
الأمور الاقتصادية متوطة بمحض مشيئة الحكيم ؛ على
حين أنه كان ينبغي وجود نظام أساسه الحرية المدنية

بل وشيء من حرية السياسية، لتثبت أصول ذلك العلم
في أرض مُمهّدة لها صالحة لنموها

لروابط التي بين الاقتصاد والعلوم الخلقية (١)

لا ينبغي على الاقتصاد أنه مناف لمكارم الأخلاق
بدعوى قنصاره على البحث في إنساح الأرزق وحركة
تداولها ولا صحة لما في من أنه مذهب للأثرة (٢)
بل إن فيه لمنسعا لكريم الشُّور ولئن فاته الإحاطة
بكل شيء، ما ذلك إلا لأنه جزء لا أكثر من مجموع
المعارف العامة وبين العلوم الاجتماعية ملاءمة
وحسن حوار

من هذا أنك تجد يابس كرائم الشيم تمام ملائمة
ولا يناسب في شيء، ذلك لأن من لوازم قواعده أن كل
شئ تمع تفشو فيه كرائم الشيم يكون ذا مزايا اقتصادية
لا قبل المسرعة : ذبها ينتج إنتاجاً أوفر وأجود مع

(١) علوم اجتماعية Sciences morales

(٢) حب النفس، حب الذات

تماسك ، وتتبع في سير العمل ؛ وبها لا يتدقق في تيارات
لمجازفة ؛ وبها يكون العدل في تقسيم الأرزاق وإقرار
لحقوق لأربابها ؛ وبها يحسن التدبير في استهلاك حاجاته ،
وبها يكثر حكمه ويقل سفهه ؛ وبها يالف الصدق
في المعاملة ويسكن الى المشاركة

ثم إن جل مكارم الأخلاق فضائل اقتصادية ، وأمثلة
ذلك : حب العمل ، السلطان على النفس ، الجاد ، المثابرة ،
الإفراط^(١) ، التبصر ، الرعية في الناس

وإن رجلا لا يقصر همه على أفق نفسه بل يطمح
بنظره الى دراري تتسلسل عنه آخر لدهر ، لأفصل في
العوامل الاقتصادية من الرجل العزب

ومن ذلك أنك تجد لافصاد مماشياً للفلسفة . من
حيث هي علم تستخرج به التصورات الشاملة من الوقائع
الفرادية ، وله مذاهب شتى يفضي منها الى نتيجة واحدة :
هي تناسق التضم العام الذي يسير عليه الكون

(١) الإفراط هو ما يسمونه روح العدل Esprit de justice

وتجده أخذاً بيد التاريخ: من حيث أن التاريخ يُعيد
على الناس عظمت الماضي ليحكموا سيرهم ويجعل للأمم
التالية رُشداً من عبر الأمم الخالية

وتجده ملاءماً للإحصاء: من حيث أن الإحصاء
وسيلة تُحصر بها جميع الوقائع الاجتماعية وتفصل تفصيلاً
يُعين أهل العلم على استخلاص النتائج منها والقواعد

ولاقتصاد يستمد من هذه العلوم على اختلافها مادة
للاستقصاء والتدبر، ولكنه لا يتابعها مُتابعة الرق. وذلك
لأنه ولا غصاصة على التاريخ — قد لا يُقر جميع أخبار
السلف تصديقاً أو استحساناً، ولا جميع آراء المتقدمين
باعتبار أنها لا تتحرف عن صراط الحقائق

ولعله جازٌ لمفكر أن يمتنى لو أن الثورة الفرنسية لم
تكن أوجبت تدويل النقود لورقية أسناداً^(١) على الحكومة
تتامل بها الناس قهراً، ولم تسن القانون المعروف بقانون
«النهاية»^(٢)، ثم لعله جازٌ له أن يعتقد أن لحروب

(١) اسناد جمع سند وهي بي يجمعها العامة على سندات

(٢) قانون النهاية أو القاية القصوى هو Loi du Maximum

الدينية لو لم تُوفد نازها بين الأمم، لكان ذلك خيراً وولى
أما علمُ الحقوق فالاقتصاد به روابطُ أوثق ؛ فإن
لكليهما أساساً واحداً هو لمسؤولية الدنية ، وهذه المسؤولية
تتصل بمبدأين . الحرية ، والملكية

والمسؤولية ، والحرية ، والملكية هي الحقائق الثلاث
الكبرى التي يُقرُّها الاقتصاد بعد مدارس جمّة ،
وتدقيقات طويلة

ولما كانت الحقوق تُعدّل في تطبيقاتها الفعلية تدريجاً ،
وتبعا لارتقاء الأمم ونموّها ، وتمتد حاجاتها ؛ كان الاقتصاد
بمعناه الصحيح ، هو العلمُ لدى يتعيّن للإرشاد الى تلك
التعديلات حين تطبها المنافع أو تتطع اليها الصّورات
ولا يؤخذ من هذا أن للاقتصاد السيادة على أمور
الدنيا ، وأن له تصرفها على هوى سلطانهِ المُطلق ، بل
هو الناصحُ الأمينُ الذي يحسنُ اتباعُ شُوراته ، الآ في
لاحوال النادرة التي يعرض فيها من الأسباب القومية
أو السياسية ما يُوجب الإرجاء أو التلطيف

ولنا في الطب شاهد على هذا : اذ يقول أربابهُ إن
سُكنى المدن أقلُّ موفقة للصحة من سُكنى الخلاء ، وإن
العمل في المصانع أشدَّ إيذاءً منه في الدُّور . لكن قولهم
هذا لا يستلزم هدم المدن والمصانع ، لأن هناك ضرورات
غير تلك التي يصفها الطب ، تُبسط خرق قوانينه
والقوانين الاقتصادية على هذا النحو ، يُباح التَّجاوزُ
عنها في أحول أهلية أو دولية . على أنه ثابت في كل حال ،
أن المخالفة لتلك القوانين داعية إلى الضرر

بعد أن أثبت فيما تقدّم ما للاقتصاد من المكانة في عالم
الآر . وفي عالم الواقع ، نُسرع الآن في مطالعة العلم
بأقسامه المختلفة وهي :

إنتاج لأوراق ، توزيعها ، تداولها ، استهلاكها
قام بعض المبدعين يحتجّون على تقسيم هذا العلم إلى
هذه الأقسام الأربعة ولكنه برغم ما حتجّوا ما زال هو
الأصلح والأتم : لأنه يمكن لمطالع من متابعة الحوادث
الاقتصادية في مطائنها بلا تحبُّط ولا اضطراب

الفيلسوف

انتاج الارزاق

الفصل الأول

المقصود من الإنتاج — مواعيد المحتمة لى بدون لصيغ المنتج :
الطبيعة ، الفن ، رأس المال

المقصود من الإنتاج — الحاجات البشرية

يَتَّبِعُ الإنسانُ لقضاء حاجاته . وَمِنْشَأُ تلكَ الحاجاتِ
من الطبيعة البشرية ، فيما يَتَّبِعُها من ضرورات ، وشهوات ،
وأذواق ، سواء كانت تلك المطالب كلها أولية فطرية أو
صناعية متعددة بفعل الحصار على كرور الأحقاب ؛
وسواء كانت عامة يَشْتَرِكُ فيها النوعُ الانسانيُّ ، أو
جماعاتٌ غفيرةٌ منه ؛ أو خاصةٌ بأفراد من العالمين . تلك

الحاجات هي أساس راسخ ، غير أنها بذواتها قابلة
للامتداد والتنوع بلا نهاية

وقد قسمها بعضهم الى حاجات طبيعية ، وحاجات
صناعية

وفصلها بعضهم فسمّاها حاجات الغذاء ، والكساء ،
والمأوى ، والزينة ، والعلم ، والترّوح الخ

كل واحدة من تلك الحاجات لها مَبْتَنٌها في فِطْرَةِ المرء .
فاذا نظرنا منها الى الزينة مثلاً لم نجد لها خاصّة بالحَضَرِيِّينَ
المُعْدَنِينَ ، بل نجد لها صاهرة الأثر عند الأقوم الهَمَجِجِ
وان خالطتها السّداجَةُ أو ما زَجَّتْها السّماجَةُ

أما قابلية الحاجات الانسانية للامتداد والتنوع ، الى
ما يُخِطُّهُ العَدُّ ، فهي الحادِثُ الاقتصاديُّ الأَكْبَرُ الذي
شَهِدَتْ بِهِ المَدِينَةُ في كلِّ مكان وزمان

انبرى جماعة من الفلاسفة وعلماء الأخلاق للتّنبيد
بما دعوه بالحاجات الصناعية ، أو الكاذبة ، فأصابوا في
شيء ، وأخطأوا في أشياء

أصابوا حيث قبَّحوا شره النفس ، وتلك الظَّماة التي
لا تَرَوِي في الشهوات ، ولا تكاد تَقْضِي حتى تَجْدَد ؛
فَكَدُّ الْعَقْلِ ، وَتَقَلُّبُ الذَّهْنِ ، وَلَا نَدْعُ لِمُصَاحِبِهَا رَحَةً أَوْ
مَسْرَةً غَيْرَ مَشُوبَةٍ بِالْكَدْرِ ، عَلَى مَا يُحِيطُ بِهِ مِنْ وَفْرِ
الْجَاهِ وَأَسْبَابِ الرِّخَاءِ

وَأَصَابُوا ، حَيْثُ أَنْكَرُوا تِلْكَ لُوسَائِلَ الَّتِي يَفْزَعُ إِلَيْهَا
بَعْضُ أَخْسَاءِ الطَّبَاعِ ، لِيَسْتَفِيدُوا ضَرْوبًا مِنَ النِّعَمِ ، مِنْ
طَرَفِ لَا يُدْرِكُ لِلنَّاسِ

لَكِنَّهُمْ أَخْطَأُوا ، حَيْثُ حَادِلُوا أَنْ يَحْمِلُوا حَدًّا لِلْأَمَانِيِّ
الَّتِي يَلْتَمِسُ أَرْبَابُهَا تَحْقِيقَهَا بِمَا أُحِلَّ مِنَ الْوَسَائِلِ
سَنَعُودُ فِي قِسْمٍ آخَرَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِلَى الْبَحْثِ فِي
النِّقَاطِ (١) بِمَا يَجْدُرُ مِنَ الْإِسْهَابِ

غَيْرَ أَنَّنَا نَقْرَرُ مِنْ لَآنَ أَنْ تَعَدَّدَ الْحَاجَاتِ لَيْسَ مِنْ
آيَاتِ الْوَهْنِ أَوْ عِلَامَاتِ السَّقَمِ فِي الْفِطْرَةِ الْبَشَرِيَّةِ ؛ بَلْ
قَدْ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى عَظَمَتِهَا وَكَرَمِهَا

(١) هِيَ الَّتِي عَرَّفْنَا بِمَعْضِ كِتَابِنَا بِالْكَاتِلَاتِ

الطبقة السفلى من الحيوان أقل حاجات من الطبقة
العلوية ، ولهمج أقل حاجات من البربر ، والبربر أقل
حاجات من الأمم المتحضرة في أثناء المدنية
على أن تعدد الحاجات وتشارها ، إنما يكون مآثما
في الغالب من ثلاثة :

التشبه أو المحاكاة (١) ، العادة ، الإرث
التشبه هو الذي يدفع الشعوب المنحطة ، حين تتصل
بالشعوب الرقية ، إلى أن تستعير من طيبات أحوالها ما
تستصلحه لبعثها

فاذا كان ذلك ، نوأدت منه العادة الدنية . وهذه
العادة يؤتدها التوارث ، فتأصل في النفوس تأصلا يهيئ
لأصحابها أنهم أصبحوا لا يستغنون عن أشياء قد كانوا
في غنى عنها أو غير مكترئين لها منذ أحقاب خلت
وحسبنا أمثلة على تعدد حاجات تدرجها ما نستخدمة

(١) التشبه أو المحاكاة هنا بمعنى (imitation) أما التقليد فهو
بغير هذا المعنى خلافا لما تفهمه العامة

اليوم من أثاث وديش في البيوت ، ومن سلع متنوعة
لِملبسنا : كالجوارب والأحذية والمناديل ، ومن الصنوف
الكثيرة لتغذيتنا : دَع الكُتُبَ والصحفَ وأدوات الموسيقى

المصادر الثلاثة للإنتاج

لا يجدُ الإنسان في الطبيعة وحدها ما يكفيه بوجه
عام لقضاء حاجاته وبلوغ لُباناته ؛ لأن الطبيعة إنما تفي من
نفسها بما يسدُّ بعضَ القَوَرِ الأول : كتشُم الهواء لكل
حي ، وكتدفئة الأبدان طَوَالَ السنة في أمصار ، وشطراً
منها في أمصار آخر

وفيما عدا هذين وما يشاكلهما ، لا بدُّ لها من معاونة
الإنسان وتديره

تجدُ مصداقَ هذا القول في استقصاء أحوال الخلق
منذ البدء ؛ فان الأسرَ والعشائرَ في أيام قَلَّتْها واتساع
المناطق التي كانت حالةً فيها ، كانت لا تُصيب أقواتها إلا
بشِقِّ النفس ، واستسهال الصِّعَاب من قطف الثمار البرية

واصطياد الوحوش والسَّمَك ، وزرع الأرض
إِذَا فلا يتسنى امرء أن يقضي حاجاته ما لم يكن معواناً
للطبيعة ، ولا يتسنى الإنتاج ما لم يتضاور كلاهما معاً
فإنما الطبيعة هي القوة غير العاقلة ، والمادة العامة
المنوعة التي يسبقها الإنسان بعرق حيينه ، ويُدرّ بها بقوة
ذكائه ، ويستغلّها بآلات من اخترع فكره تبدأ وبها
نقص ، ثم تتكامل بتولي الأيدي على ما تقتضيه الخبرة والرؤية
أمامه ، وانه الإنسان للطبيعة فهي على نوعين : أحدهما
عملة لوفتي ، وحيدته العصبي والمضلي ؛ ون كان لا يُفْضَى
معه إلى بعيد الغايات

وثانيهما يحدث رأس المال واستخدمته ، وبه تكمل
المعاونة

وغير خاف أن لاسن اذ بلغ مبلغاً من الحضارة ،
توافرت لديه وسائل العمل بما يُضاعف قُوَى ذراعيه
ويشقُّ الحيلة في ذهنه

ذلك لأنه ادّخر من المعدات ما يُهيئُهُ لأن يقوم قياماً

لا تعترضه الشواغل ، بعمل بعيد الأمد لا تذكر نتيجة
الأ بعد كثر الأيام ومرّ الشهور

وأنه صنع مصنوعات ليست بذاتها مما يقى بحاجته ،
ولكنها تسهل عليه اقتناء أشياء أخر فيها الغناء^(١)

تلك المصنوعات هي لأدوات من مثل القوس ،
والسهام ، وصنارة الصيد ، والمقول ، والمجراث ، الى أدق
الآلات تركيباً وأعجبها نظاماً ؛ وهي التي تذكى برأس المال
على أن رأس المال مد أوجدته الناس منذ وجدوا ؛
فكانت منه الحجارة التي استخدموها ضرباً في العصر
المعروف بالعصر الحجري ؛ كما أن منه القاطرة ، والمجراث
البخاري ، وأشباههما في هذا العصر

الإنسان بعفو طبيعه كلف بصنع آلات ؛ وعلى قدر
نموه وارتقائه تعدد الآلات وتنوع وتغرب^(٢) أجهزتها ؛
حتى كان من ذلك في أيامنا أنه أحدث أدوات من مثل
جداول الحساب يستعان بها على بعض الأعمال الذهنية

(١) الكفاية (٢) تصير غريبة

يُستخلص مما تقدّم أن الإنتاج في مواطن الأقوام
الذين خرجوا من همجية القرون الأولى ، إنما يتأتى عن
ثلاثة مصادر : الطبيعة ، عمل الإنسان ، رأس المال



الفصل الثاني

في بيان ما للطبيعة والقوى الطبيعية
من السهم في الإنتاج

تعريف الطبيعة من الجهة الاقتصادية — التفاوت في الجهات الطبيعية
كتفاوت الجواء ورسوم الأرض وحامر التربة وما شابه —
معظم هذه الطبيعة لا يشترك فيها الناس كافة
ولا يستعدية

شأن الطبيعة في الإنتاج

الطبيعة أول مصادر الإنتاج : ومعنى الطبيعة لا يقتصر
على الأرض والتربة ؛ بل يتناول جميع ما يحيط بالإنسان ،
وما في ذلك المحيط من القوى ؛ على حد ما نراه من أن
الإنسان قد أخذ في هذا العصر يبحث عن تسخير القوى
التي لا تخرج من نفس دنيانا . فهو قد استخدم نور
الشمس لتصوير الأشباح ، وما زال يعمل على استخدام
حرارتها في بعض الأمور الصناعية .

تتقسم الطبيعة من حيث ارتباطها بالإنتاج الى ثلاثة
مصادر فرعية . (١) لجو والرسم الجغرافي . (٢) التكوين
الأرضي (المقصود به ما فوق الأرض وما تحت الترى) ،
(٣) قوى العوامل الطبيعية المتنوعة من مثل القوة
المحركة في لرياح وفي مجارى الأمواه . والقوة الانتشارية
في الغازات . وضروب استخدامها في علم الطبيعة والكيمياء
كثيراً ما يقولون إن الطبيعة من جهة الإنتاج
ليست إلا العنصر المفعّل ، وإن عمل الانسان إنما هو
العنصر الفاعل

تلك القاعدة لا تنطبق على واقع : ذ لا شئ أفعّل
من الطبيعة ؛ فهي لا تستقر ولا تنقطع عن التغير
والتحرك والعمل بدليل ما تُنبئه . وهو أظهر الأدلة .
وفضلا عن قوة الإنبات فان سائر ما فيها من قوى الرياح
والماء والبحار لا يفتأ فاعلا

وربما صحت هذه القاعدة بعض الشيء ؛ وإن كانت
من الجهة النظرية المحضة غير صحيحة . وانما يتأتى جواز

صحتها من أن الطبيعة على استمرار فعلها لا تخرج عن
نظام متماثل لا يزداد نفسه ولا ينقص نفسه ؛ أما
للإنسان فيستطيع بجهد وحيلته أن يؤثر فيها تأثيراً
يجعل محصولاتها أوفر كما ^(١) وأكثر ملاءمة لحاجاته
فهو يجرثو الأرض ، وينثر البذار ، وتشذيب ^(٢)
الشجر ، وتشبيده الطواحين الهوائية وإقامتها على الروابي ،
وبتخطيطه الترع وتحويله مساقط المياه ، وبتفريقه
الغازات أو تأليفه بينها على قدر معلوم ، يملك الطبيعة
ويقنأها بأزمة يصرف بها نشاطها إلى ما لا نهاية له ،
نحو الغرض الذي يتفیه

وبذلك يوطد أسباب الحياة ويوفر محاسنها
كتب بعض الاقتصاديين أن شأن الطبيعة في
الإنتاج يقل ويتضاءل بمقدار ما تزداد الحصاره وتنتشر .
وهذا رأي ظاهر خطئه

المدنية من جهة الحسية إنما هي اختيار لأصلح من

(١) كية (٢) التشذيب هو التقليم

كل نظام = والانتفاع ما أمكن الانتفاع - بالقوى الطبيعية، والقصد من ذلك أن نجعل معاونة الإنسان للطبيعة معاونة ألفة، وفطنة، وتدريب

التفاوت في هبات الطبيعة

المرافق والقوى الطبيعية ليست موزعة توزيعاً متساوياً على وجه البسيطة

فإذا نظرنا من جهة لحصولات المدئية وجدنا أن الأرضين متفاوتة في الخصب؛ ونرى « بوميرانيا »^(١) مثلاً أقل إنتاجاً من أودية نهر « اللوار »^(٢)، أو نهر « الرئون »^(٣)؛ ونرى بحود آسيا الوسطى، ونرى لم تعمل فيها يد الإنسان، أو فز كلاً^(٤) من المراعى التى هى على

(١) Poméranie مقاطعة فى بروسيا (٢) Loire

نهر فرنسا (٣) Rhône نهر بفرنسا (٤) نيجود

جمع نيجد وهو ما يرتفع من لأرض степ (٥) الكلا

كل تبت بين النعم والحشيش؛ والنجم كل تبت لا ساق له

ضفاف السين ، بل أن جبال الأورين^(١) . والكتال^(٢) . في
دائرة البلد الواحد ، لا تضارع بخيراتها سهول « الفلندر »^(٣) ،
و « الليماني »^(٤) « بأوفرنيا »^(٥) .

ذلك التفاوت لا يختص بخصب التربة ، بل يتناول
أموراً أخرى ليست بأقل شأنًا

فقد وقع الإجماع في كل زمن على أن نسب المدينة
وتأثيرها إلى ثلاث : مظهر البلاد ، ونوع المحصولات التي
تخرجها تربتها ، ورسمها الجغرافي وحالة جوها

أجل ، من لكل إقليم صفات تهيئ في نفوس أهله ،
جماعات كانوا أو أفراداً ، استمدوا فطرياً لأمور خاصة

من هذا القبيل ، أن « الفينيقيين » و « القرطاجنيين »
و « اليونان » و « السادقة » و « الهولنديين » و « الانكليز » ،
كانوا أقوام تجارة وملاحة عالم يبارح فيه « البينينيون »

(١) Lorraine مقاطعة بالمانيا (٢) Cantal مقاطعة

بفرنسا (٣) Flandre مقاطعة بفرنسا (٤) Auvergne

مقاطعة بفرنسا

ولا « لرؤس » : ممن أقاموا أو يُقيمون في أمصار حافلة
بالسكان ، بعيدة عن البحار ، عاطلة من الأنهر التي
يَتَّصِلُ بعضها ببعض

بحث الباحثون ، وأطالوا ، في الجوّ وما ينتابُ جسمَ
للإنسان بسببه. ولا مراء ، في أن الحرّ ، إذا اشتدّ واستمرّ ،
أضعف الجسد والعقل : كما أن نوالي النواشب ، أشباه
الزلازل ولأعاصير في البدن الاستوائية ، مما يؤهن إرادة
لرجل ، ويكفّ بصره عما يكون في غده : فلقد أثبت
التاريخ إثباتاً غير منقطع أن وفرة المحصولات في الأمصار
الحارة ، مع سهولة استخراجها من مناسبتها وتوافر المطالب
المعيشية : من قوت ومأوى وكساء ، يذكّر الإنسان بلا
عناء ، مما يقلّ المزائم ويثلم الفطنة المخترعة

لم تكن لنعيّة هذه الأمور لو لم يدعنا إلى ذكرها
بعض ما لها من النتائج لاقتصادية ذات البال ، فأننا
لا نقصر ما نستخدمه من محصولات والخصائص الطبيعية ،
على ما يفي مباشرة بحاجتنا من مثل النبات ، وحرارة

الشمس، ودفء الجو؛ بل تعدّاه إلى استخدام الخصائص الطبيعية التي تمكّنتنا من تسخير الطبيعة نقيضها لإتمام أعمالنا وعلى هذا فإذ كانت وفرة المحصولات مع سهولة استنباطها تقعد بالهمة وتوهن الفكر لوفائها بحاجاتنا من أيسر السبل، كانت على تقيض ما نقدّم، وفرة الخصائص الطبيعية التي لا تفي بحاجاتنا إلا من أنقى طريق، أصلح ما يُرام لتشديد المرثم وتبصير العقول. وأمثلة تلك الخصائص: مناجم الحديد والفحم والآبار التي نستفيع بها أتجاراً وسقياً للزرع وتحريكاً للآلة

لهذا كانت الأرجاء الشمالية والأجزاء المعتدلة، أقدر خصباً من حيث المنتجات التي تستخدم بذاتها في قضاء الحاجات؛ ولكنها أفضل من حيث المواد أو القوى التي تفيض بها الطبيعة على غير أهل الكد والنشاط. وفي هذا الفرق بين الحالتين مير النجاسات التدريجي الذي ينفذ سكان الأمصار الشمالية أو المعتدلة

توجد إذاً قاليم لا يرجى أن تصل فيها الحضارة إلى

غايتهما ، ما لم تُجلب اليها من الخارج . لأن العقل يَنخدرُ
فيها بعمل الحرارة ويُنجمُ بكثرة المحصولات الطبيعية فلا
ينصرفُ الى لا حترع ولا الى البصائر ولا الى لا ذخار
للقدم في سبيل العمران . فالاستعمارُ على هذه الحال ،
سبيلُ حطب الصنائع ورؤوس الأموال من ديار العزيمة
والكد ، الى الديار التي منع انتشار المدنية فيها صن الطبيعة
عليها بما يلائم القدم ، تحت مظاهر السَّفة في إعطاء الخيرات
ليست منافع الطبيعة مشتركة بين جميع الناس ولا هي
بمجانبة تُمنع غير ثمن . يقولون مثلاً إن البحار والأنهار
مشتركة بين العالمين قاطبة . وهذا خطأ ، فانك لن تجد
بلدانا تمتد شواطئها متداً رتد عن نسبة مساحتها ،
وقلما تكون فيها مكنة بعيدة عن البحر ؛ وتجد بلدانا
أخرى ، بل فارت شاسعة مكتظة بالسكان ، نائية
الأنحاء عن المحيط ، وما أحق به الماء منها فهو متجمد
لا تجوز فيه ملاحه ، لهم الأيما معدودت
فالبندان لأولى لها لأفضلية لاقتصادية على الثانية ؛

فقد تسرع فيها الحضارة، وتنمو صناعة اصطياد السمك،
وتفدح التجارة، وترخص وسائل انتقال الناس والبضائع.
وهذه المنافع تبلغ أبعاد عاياتها حينما يكون البلد جزيرة
إهليلجية^(١) كريطانيا العظمى و « كوبا » و « جاوه »
« واليابان » ، فكثيراً ما نتحول مزيها إلى تقود يكسبها
سأكنوها : ذلك لأن عمل لرجل في هذه لأمصاأر أربح
له من عمل مثله في الأمصاأر لأخرى ؛ وأن النفقات
العامّة التي يقصصها الإنفاق وأخصها نفقات النقل —
نزرة يسيرة ؛ وأن رؤوس الأموال على المساواة بين
تلك الأصقع وغيرها تكون أغزر مورداً . وحسبك
من مزية هذه البلدان التي آثرتها الطبيعة بنعمها ، أنه
يُستطاع في مساحة معلومة منها توطين ما تضيق عن
بعضه مساحة مماثلها في إقليم آخر

(١) لإهليلج كلمة معربة عن هندية وهو ضرب من
النمر ، وربما صيغ على شكله قطع من الذهب فيدل للواحدة
منها إهليلجة ، ويراد به كل شكل مستدير منطوول
(٦)

فإذا تماثل عدد السكان بين جهةٍ منها وجهةٍ من
سواها، كان مكسبُ سكانها أكثرَ لارتفاع أسعارِ
الاجور وتوفر الأرباح

أمّا إذا لم يكن البلدُ جزيرة ولا مجاوراً للمحيط فإنه
ليستفيع بما يشقُّ أرضه من الأنهار الكثيرة، حيث الطبيعة
قد أحسنت تقسيمها: فهي مُتسعةٌ تسبح فيها الجورى^(١)
إلى لأجزاء القرية من مصباتها: وهى مُتقاربةٌ تتسنى
المواصلَةُ بينها بخطط الترع

تلك حالةٌ تجذُّ إليها الصين والولايات المتحدة وفرنسا.
ولهذه البلدان أفضليةٌ مُحققةٌ على القسم الذى يعلو
« الأمازون » من أمريكا الجنوبية، وعلى مُعظم القارة
الأفريقية، وعلى مثل إسبانيا وروسيا فى أوربا

المرافق التى عددها تجعل للبلدان التى تكون فيها
قيمة اقتصادية شبيهة برأس مال قد استغنى أهلها عن
ادحاره وجمعه بأنفسهم؛ فلو لا الأنهار المُتقاربة فى أرجائهم

(١) المراكب التى تبحر فى الأنهار

لأضطرُّوا الى تمهيد الطرق الكثيرة فاستدنوا وأثقلوا
كواهلهم بالضرائب . وفوق ما سبق من صفة التربة
وصفة الوضع الجغرافي في كل إقليم ، نجد للطبيعة شأنا
مذكورا فيما ينجم من بطن الأرض

لا أرى من الصواب أن يردَّ عدد السكان في بلداً
الى امتداد مساحته ؛ فإذا قيل إن لكل مائتين من أهل
بلجيكا كيلومتراً من الأرض ولكل مائة وستة من أهل
انجلترا مثله ، ولكل أحد وسبعين من أهل فرنسا
نحوه ، ولكل أربعة وثلاثين من أهل اسبانيا كذاك ،
كان النظر من هذه الجهة لا يقف بالسطر على الفرض ؛
لأن الأمم لا تنحصر معيشتها فيما ينتجها ظاهر أرضها ؛
بل يمتد الى ما يخرجها باطنها من خم ، وحجر ، ومعادن ،
ومنابع بترول^(١)

فبأجيكا بلدان في بلد واحد : ما فوق الأرض منها
وما تحت الترى ؛ وكذلك انجلترا

(١) هو الزيت المعدني للإستصباح أى الإضاءة

أما فرنسا واسبانيا فالمناجم فيها أقل، وللبلدان التي
على شاكلته بلجيكا ونجارتا مريّة طبيعيّة غير محدودة
على باقى البلاد؛ لأنها بنى بحاجات عدد من سكانها
لا تسمح به مساحتها، فإذا لم يكن معدّل عددهم فوق
لوسط؛ كان ربحهم فوق معدّل ما يربحها أمثالهم
وعلى ذلك فالهبات الطبيعيّة متفاوتة في كل موضع،
وتنوع المحصولات داع إلى المفارقة؛ غير أن تلك
المحصولات لا تدلّ على أن جميع البلاد وجميع الشعوب
أخذة بخطّ متعدل من المربح

إن المساواة لفكرة هي قرب الأشياء إلى الأوهام
لأن الطبيعة لا تصدق في محلّ واحد من لدنيا. ترى
أما وبلادا قد جادتها الطبيعة بآلائها، وترى في البلد
لواحد جماعات من الناس قد أصابوا قسماً متباينة من تلك
الآلاء. هذه مقاطعة «جيزارد» ومئة طعة «السين»
لأدنى؛ هما بلا ترع أمتنع سهماً وكرم عنصراً من

(١) Gironde فرنسا (٢) Seine-Inférieure بفرنسا

« الأوزير » و « الألب » السفلى ،

يعرض للسواد الأعظم أن يتوهموا أن الهبات الطبيعية
مجانبة يظفر بها من يشاء ؛ إن هو لأتوهم منقوض
من أساسه . إنما الهبات الطبيعية انجائية دون سواها ،
هي التي يتمتع بها الناس على السواء في الأقطار الممدنة ؛
وأخصها في صحة المجانية والمساواة ، هو الهواء الذي
يتنسم . أما سائر الهبات الموزعة على سطح المعمور ،
فلها قيمة ذاتية بالنسبة إلى الشعب لدى ينتفع بها ، ومنها
يستدر الفوائد الكبرى ، وعلى يدها يصون ما كان حقيقاً
يبدله من الأمور في إيجاد وسائل النقل ، أو دِخار
الميرة (١) الصناعية . ولهبات التي من هذا الميل هي التي
تفاضل بها الشعوب في المعاملة والمبادلة

الأمة التي تملك جمع ما أولتها الطبيعة من الحيرات ،
جديرة ، أريحية وعقلاً ، بأن تبيع لسائر الأمم مشاطرتها

(١) Lozère فرنسا (٢) Basses-Alpes

(٣) provisions industrielles المادة المشخرة

فيها . وقد يقع ذلك على نوعين . أحدهما يتم بالمبادلات ؛
وثانيهما بإجاره التوطن للغريب النازح الى بلد يفضل
بلده ويلائم مزاجه ، تحت شرائط يقتضيها الأمن
والتجنس

بعد هذه النظرة التي ألقيناها على فذرة الطبيعة في
المساونة على الإنساح ، وألمنا بتنوع مرافقها وتفاوت
خيراتها ، وما أوجه ذلك التنوع والتفاوت من لمبادلة
بين الأمم ، ومن ضروب الاستعمار ، ومن حرية الحل
والترحال ، بقي علينا أن ننظر الى الطبيعة من وجه آخر
إذا ذكرت الطبيعة فلا ينبغي أن نقصد بها المادة
الطاهرة جادة دون سواها ؛ بل يجب أن ندخل في
معناها طبيعة الإنسان . وطبيعة الإنسان هذه هي غاية في
التميز وعدم التشابه تبعاً للمواطن ولأجيال ولأفراد . فإن
الفقير لدى منع المراهقة ، هو نتيجة قواعل متعددة . البيئة ^(١)
البدنية والإرث ، والتربية ، وسابق سيرته وحاله إراداته
(١) المضطرب الذي يعيش فيه وقد سماه العرف بالوسط

خَرَجَ الْإِنْسَانُ مِنْ يَدِ الطَّبِيعَةِ لآلُوفَ خَلَّتْ مِنْ
السَّنِينَ . وَأَقَامَ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ تَحْتَ الْمُؤَثَّرَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ
مِنْ حِسِّيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ ، حَتَّى نَكُونُ عَلَى الشَّكْلِ لَدَى نَتْهِ
إِلَيْهِ ، شَعْبًا كَانَ أَوْ فَرْدًا . ثُمَّ انْزَلَتْ لِإِرَادَةِ وَالْمَزَائِمِ
الذَّائِيَّةِ لِرِيَادَةِ الْمُحْصَلِ لَدَى اِكْتِسَابِهِ أَوْ تَعْدِيلِهِ ، أَوْ تَنْقِيحِهِ .
أَلَّا أَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ بَيْنَ الشُّعُوبِ ، كَمَا يُوجَدُ بَيْنَ الْأَفْرَادِ ،
تَبَايُنٌ وَتَفَاوُتٌ فِي الْقُوَّاتِ الْحِسِّيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ ، وَفِي الْعَادَاتِ
وَالْأَخْلَاقِ ، وَفِي رِقَابَةِ (١) النَّظَامِ . وَفِي التَّقَالِيدِ . فَيَنْتُجُ
مِنْ ذَلِكَ مَا يُشْبِهُ الْمَرَاتِبَ الطَّبِيعِيَّةَ فِي اخْتِلَافِ فَيَمِ النَّاسِ ؛
عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْمَرَاتِبَ لَيْسَتْ نَهَائِيَّةً ، وَقَدْ يُفْصَى الْوَاحِدُ أَوْ
الْجَمَاعَةُ بِكَدِّهِ أَوْ بِكَدِّهِمْ إِلَى تَقْرِبٍ مَا يَبْنَاهَا مِنَ الْفَرْقِ
جُهْدًا (٢) الْمُسْتَطَاعَ : فَهَذَا الْجُهْدُ (٣) ، الَّذِي يَأْتِيهِ الْوَاحِدُ
أَوْ الْجَمَاعَةُ ، إِذَا طَبَّقَ عَلَى الْإِنْتِاجِ كَانَ اسْمُهُ الْعَمَلُ

(١) رِقَابَةُ النَّظَامِ أَيْ التَّزَامُ حَدَهُ discipline

(٢) الْجُهْدُ الطَّاقَةُ (٣) الْجُهْدُ التَّعَبُ

لفصل الثالث

العمل

تعريف لعمل — العمل منتج وغير منتج — العمل الحس والعمى
معمول — تقسيم الاعمال والصفات — خصائص لانتاج
المختلفة في صنوف الاعمال — المقارنة والموازنة بين
متعدد الحرف

تعريف العمل

العمل هو العنصر الثانى فى الإنتاج وهو الفاعل المذرب
الذى يقود الطبيعة ويزيدها خصبا ، باستقصائه شئها ،
وبتحويله قوى المادة المنتجة فيها الى مصلحة الإنسان
ما العمل ؟

هو إحدى الصور التى تمثل بها العزيمة البشرية
أو يصح القول بأنه هو الصورة الشاملة لتلك
العزيمة ؟ لا

رجل يأكل ، وشن يرتاض ، وثالث يرفض ، كل

منهم يأتي جهداً ، لكن ذلك الجهد لا يُسمى عملاً
أكثر المحققين على أن فكرة العمل ، تستحضر في
الذهن فكرة الجهد والاستجمام ^(١) ، والتمب

نعم إن غير واحد من الناس ، أمثال الحاذقين في
الفنون ، ولمهرة من الصناع ، والملاحين الشغفين
بمزدركاتهم ، يلدنون العمل

إلا أن فكرة الجهد ، وحسن المزينة على أمر دون
سواه ، لا تفارق عند صاحبها فكرة العمل

ولقد قيل وهو الحق : إنه لو لم يكن العمل شاقاً على
النفس من بعض وجوهه ، لكانت الأحوال الاقتصادية
غير ما هي عليه الآن . الإنسان شحيح بنفسه ، كلف
بتقليل عمله : ومن هنا كان منشأ النجاح الصناعي الذي
ركناه اختراع الآلات ، وتحديد الصناعات ^(٢) وتقسيمها
فبدأ بتقليل العمل ، وتقليل الجهد ، هو المحذور الذي

(١) استجماع النفس واحتباسها لأمر ما

(٢) الصناعات جمع صنعة وهي أجزاء الصنعة tâche

تدور عليه الحياة الاقتصادية كلها

الحادث لو جد الذي يُحدثه الانسان، يكون بالتبعية
للفرض الذي يُريده منه، وخططة التي يجرى عليها فيه،
إما تسلية وإما عملاً. وهذا هو الفرق بين مَنْ يَدْعُوهُ
(بالتعشيق^(١)) وبين الذي يَدْعُوهُ بالصانع. من هذا
القبيل: الرقص، ومعلم الرقص، السائح، والدليل،
المُصور، تمثيلاً، والمصور حرفة؛ طرّاق السبل للترويح،
وساعي البريد، الى ما يتجاوز الحضر من الأمثال

لم يكن الحادث الواحد تسلية أو عملاً؛

العمل بالمعنى الاقتصادي، لا يكون عملاً إلا اذا
توافرت فيه شروط: منها أن يكون وسيلة لا غاية؛
ومنها أن لا يكون منقطعاً، بل متصلاً بسلسلة من أمثاله؛
وان يُشِيرَ عليه صاحبه بنظام وتدرُّج ليُدرك منه غرضاً
معلوماً. فكل مجهود يُبذل تباعاً، لتحقيق أمنية مُنتجة،
أي لقضاء حاجات الانسان، يكون عملاً

(١) المتعشق (الهاوى) amateur

والعمل نوعان : حسي ومعنوي . ويقولون الى الآن
عقلي ، وعصبي

أما المعنوي أو العقلي فينتشر بتقدير ما تنتشر
الحضارة ، لأن المرض الذي يسعى اليه الانسان لا ينبغي
أن يكون العمل بذاته ؛ بل نتيجة العمل . ولما كانت
حاجات لمرء متعددة ومتنوعة ، كان المسعفين عليه ، وهو
يصرف عزمته في سبيل الحصول على كل واحدة من
تلك الحاجات ، أن يبقى على نفسه من النصب^(١)
الناسب ، ليتمكن من استبعاد وقت واهتمامه لفضاء حاجاته
وإجمالاً لمقال ، أن العمل باعتبار منفعته عتيق ،
وباعتبار ذاته رقي

العمل المنتج والعمل غير المنتج

ليس كل عمل منتجاً : من تلهي بهذهم حائط ليعيد
بناؤه ، أو بإحراق بيت ليشيده ، أو بكسر زجاجات أو

(١) التعب الشديد

قبصاع ليستصنع غيرها ، كل ، ولتلك ضرب من الجنون ؛
لأنه بذل جهد لا يزيد شيئاً في أرزاق العباد
لكن العمل يكون مفيداً حين يوجه إلى تنمية الأرزاق
الضرورية ، أو الدافعة للناس

العمل الحسي والعمل المعنوي

العمل العقلي ذا حسن تصرفه ، أنتج إنتاج عمل
لأيدي أي الحسي
المهندس الآلي^(١) الذي أوصله حذقه وتجارته إلى
اختراع قاطرة ، يكون في الإنتاج كالصانع لدى
يصهر^(٢) حديدها أو يركب أجزءها فيخرجها صالحة
للاستخدام ، وكالوقاد أو السائق الذي يسيرها
المهندس البناء (المعمار) الذي يقدّر الأبعاد ويبيّن
صنوف الأدوات ومقديرها ويضع الرسم لتشبيد بيت ،
يكون منتجاً كاليد ، والمنقب^(٣)

(١) الميكانيكي (٢) يُذيب الحديد (٣) نافي السقف

الوَهْيُنْ (العَرِيفُ) ، لَدَى يُورَعِ الصَّنَعَاتِ وَيُرْشِدُ
الْحَيَارَى وَيُصْلِحُ مَا يَقَعُ مِنَ الْخَطَا . يُنْجِ كَالصَّانِعِ
الْحَاسِبِ الَّذِي يَضْبُطُ مَا يَدْوَنُهُ مِنَ الدُّخْلِ ضَبْطًا يَتَّبِعُ
مَعَهُ الْفَصْدُ مِنَ السَّفْهِ (١) ؛ وَكِلَاهُمَا يُنْجِ كَأَحَدِ الْعَامَّةِ
مِنَ الْقَعْلَةِ

هَذِهِ حَقَائِقُ حَلِيَّةٍ ، حَاوَلْتُ بِهَضْنِ الْمُبْدِعِينَ لِحَاضِرِينَ
أَنْ يُلْقُوا عَلَيْهَا الْحُجُبَ ، فَانْتَقَصُوا الْعَمَلُ الْعَقْلِيَّ وَحَقَّرُوهُ
فِي أَعْيُنِ فَرِيقٍ مِنَ النَّاسِ ، كَمَا حَقَّرَ أَخُوهُ مِنْ قَبْلُ وَهُوَ
الْعَمَلُ الْيَدَوِيُّ

فَلَوْ صَحَّ مَا يَزْعُمُونَ لَكَانَ صَانِعُ الْفَيْثَارَةِ مُنْتَجًا دُونَ
الْمَوْسِيقَارِ (٢) الضَّارِبِ عَلَيْهَا

وَلَكَانَ طَابِعُ الْكِتَابِ مُنْتَجًا دُونَ مُؤَلِّفِهِ
وَلَكَانَ الصَّيْدِيُّ الَّذِي يُرْكِبُ الدَّوَاءَ مُنْتَجًا دُونَ
الطَّيِّبِ

عَلَى أَنَّهُ مِنَ الثَّابِتِ أَنَّ الْأَعْمَالَ الْعَقْلِيَّةَ ، قَدْ تَكُونُ

(١) الْإِسْرَافُ (٢) الضَّارِبُ عَلَى الْمَوْسِيقَى

لها نتائج أطول عمراً ، وأوسع مدى من الأعمال الحسية
اليس في الحق أن درساً يلقي على تلميذ يكون
أزسخ في ذهنه وفعل في مستقبله من فئجان فهو
يحتسبه^(١)

أكثر أعمال العقل إنتاجاً عملاً :

أوّلها الاستكشاف أو الاختراع ؛ وثانيهما التّذير أو
الإدارة

العمل الحسيّ المحض تغوّره نقائص المادّة ، ولا
يستفاد منه سوى تغيير الأجزاء التي هي مكوّنة منها ؛
ثم إنه يتعذر تواليه في جهتين معاً ، فهو محدود زماناً ومكاناً
أما عمل الاستكشاف ، والملازمة^(٢) ، فعلى العكس
من ذلك ؛ لأنه يشترك في خصائص العقل ، ويمتدّ من
قوره الى العالم كله ثمّ ينتشر الى الأرمّة الآتية فتزداد
صداه جيلاً بعد جيل

(١) يشرب (٢) (الملازمة) وضع كل شيء بجانب ما

بواقعة combinaison

إِذَا ، فَلَا تَحْ الْعَقْلُ ذُو مَعْدَرَةٍ لَا نَحْصَرَ وَبَقَاءَ
لَا يُحَدِّثُ . هَذَا اخْتِرَاعُ آلَاتِ الْبُخَارِيَّةِ وَالْمَعْرَافِ ،
وَالْمَنَاسِجِ ، وَالْقَوْلَازِ الْبِسْمَرِيِّ^(١) لَمْ تَكْذَبْ بِهِنَّ سِنُونَ
فَلَا تُنْثَلُ حَتَّى انْتَشَرَ فِي أَرْجَاءِ الْمَعْمُورِ

دَعِ سِوَى هَذِهِ الْمُحْدَثَاتِ مِنْ لِمَسْتَكْشَفَاتِ الَّتِي
لَا تُضَارِعُهَا فِي الشُّهُرَةِ ، وَإِنْ ضَارَعَتْهَا فِي الْقَوَائِدِ
لَا جَرَمَ أَنْ أَعْمَالَ النَّوَائِغِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِغْنَاءِ ، كَانَتْ لَهَا
مَنْزِلَتُهَا مِنَ الْقُفُوسِ . أَمَّا لِمَتَقَدِّمُونَ فَكَانُوا يَرْفَعُونَ
الْمُخْتَرَعِينَ إِلَى مَصَافِ الْأَيْطَالِ وَمَرَاتِبِ النَّأْيِ ، كَمَا فَعَلُوا
بِـ « تَرْيِثُولِيم »^(٢) وَأَمَّا الْاِقْتِصَادِيُّونَ الْأَحْرَارُ مِنْ أَهْلِ
هَذَا الزَّمَنِ فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ لِلْمُخْتَرَعِينَ الْقَدَحَ الْمُعْلَى فِي
تَوْزِيعِ الْأَرْزَاقِ

(١) نسبة إلى مستكشفه Bessemer « بيسمر » وهو مهندس
إنجليزي وُلِدَ فِي هَرْتْفُورْد سَنَةِ ١٨١٣ وَمَاتَ سَنَةَ ١٨٩٨ وَهُوَ
الْمُسْتَكْشِفُ لَطَرِيقَةِ تَحْوِيلِ الْحَدِيدِ إِلَى قَوْلَازِ

(٢) Triptolème ملك من ملوك اليونان لأقدمين اخترع
المحراث وعلم شعبة فِلاحةِ الْأَرْضِ

تقسيم الأعمال والصناعات

كَثُرَ الْأَخْذُ وَالرَّدُّ فِي تَقْسِيمِ الْأَعْمَالِ الْبَشَرِيَّةِ وَلَكِنْ

التقسيم الذي يُحْسِنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ هُوَ :

١ الصناعات الاستخراجية^(١) وهي التي تستخلص

بها من الطبيعة جميع الأشياء النافعة بلا تعديس جوهري
فيها وأمثلةها : قطف الثمار البرية ، صيد السمك ، قنص

الطير ولوحش ، إستغلال الغابات والمذجم والمحاجر

٢ الصناعة الزراعية (أي الفلاحة) وهي التي

تستخلص من لأرض جميع الأشياء النافعة ؛ ولكن بعد

تذليل الطبيعة بفعل الإنسان ، ولا يتسنى له تذليلها إلا

من حيث يأخذها بسببها

٣ الصناعات التحويلية^(٢) وهي التي تيسر

للإنسان ، سواء كان من طريق الأعمال اليدوية ، أو

من طريق استخدام القوى الطبيعية والكيميائية ، أن

Industries extractives (١)

Industries manufacturières (٢)

يحوّل لأشياء التي دَفَعَهَا إِلَيْهِ الصِّنَاعَاتُ لَا تَقْتَنِ
 - الاستخراجية والزراعية - ويشكلها. ومثل ذلك
 المناسج^(١) والمصاهر^(٢) المعدنية، وسائر صنوف المصانع
 ٤ الصِّناعة التجارية وهي التي تَجْمَعُ بِهَا البضائع
 وتحفظ، وتوزع، وتباع على طلابها

٥ - الصِّناعة الثقيلة : وهي التي تُسَهِّلُ حَمْلَ النَّاسِ
 والأشياء من جهة إلى جهة : وإنما كان استقلالها عن
 التجارة لشدة ما اتَّسَعَ من نطاقها وعَظُمَ من شأنها في
 هذه الأيام

٦ - خِدْمَةُ المَعْنَوِيَّةِ : وهي التي تَدْخُلُ فِيهَا وَضَائِفُ
 الحكومة، والحرف الحرّة، من مثل الطبّ والمحاماة
 والأدب والإِنْشَاء والموسيقى

وقد رأى بَعْضُهُمْ أَنَّ يُقَرَّدُ قِسْمًا للاختراع
 ولاستِكَشافِ الَّذِينَ يُوقِّقُ إِلَيْهِمَا الْعُلَمَاءُ أَوْ الْمُهَنْدِسُونَ،

(١) المناسج معامل النسيج بأنواعه (٢) المصاهر
 معامل صنع الحديد بأنواعها forges

أو أفرد من العباد؛ غير أننا مع اعترافنا للمُخترعين
ولمُسكِّشِفِين بأنهم أعجبُ المُتَجِّين وأنفعُ النَّاسِ للنَّاسِ،
لا يسمُّنا إلَّا إبقاء أعمالهم في دائرة القسم السَّادس من
هذا التَّرتيب، وهو لدى تَدْمِجٍ فيه — على اختلاف
النَّوع والشَّان — أعمالٌ لأجر،

بهذا التَّقسيم قد قصي القياس العقلي، وليس فيه
أرجحية اجتماعية للدَّخِلِينَ في قسم على الدَّخِلِينَ في آخر
أجمع لا فوأم في عصرنا هذا على أنَّ الصَّنَاعِ
الاستخراجية والزَّراعية والآلية مُنتِجةٌ بلا جدل. ولكن
فريقاً منهم قد اختلفوا في سواها، فقلوا هل النُّقْلُ،
والجَّارة، ولحرف الحرَّة، ووظائف الحكومة، من
الأعمال مُنتِجة، أم هي طوائف صُفِيَّةٌ تعيش من
جنى سواها؟

خصائص الإنتاج المختلفة في صنوف الأعمال

إذا نظرنا من وجه عام، فالأعمالُ المُنتِجةُ لا تقع
نَحْتِ لِحْصَرٍ؛ غير أنَّ الوظائف ولحرف التي ذكرناها

آخرًا ، قد يوجد فيها ما لا يوجد في الحقول والمصانع من
تعدد العمل الى ما وراء الكفاية ، ومن النقائص لأخرى
نعم ان صناعة النقل منتجة ، لأن أكثر الغلال
والأشياء لا تكون نافعة ما لم تُوسق من بلادها متى
زادت فيها عن المورد ، الى بلاد تحتاج اليها ويرزقها ألا
تجدها . على أن من محصولات ما لا يكون لأى بلاد
بالخصر . كالقطن والبن والمحم الحجري والحديد والمعادن
وخشب البناء ، الى سائر ما يدخل في هذا الباب . بل
نقول إن صناعة النقل منتجة في النهاية ، لأنها تمكن
كل قوم من الاسترسال في خدمة ما تنه الطبيعة من
المنتجات ، آمين أن يقاضوا منها بما يعوزهم من
المنتجات الأجنبية

فتلك الصناعة إذا قد ضافت قوة الى قوة الانسانية ،
ومعظم المضل في حاله التي تحول اليها العالم منذ ثلاثة
أرباع القرن إنما هو حائده اليها

ثم إن نقل المسافرين . كنقل لأشياء على السواء :

فالسَّيْفَةُ التَّجَارِيَّةُ الَّتِي تَقْلُ لِي مَرِيكَائًا مِّنَ الْمُهَاجِرِينَ
« الْأَلْمَانِ » أَوْ « الْإِرْلَنْدِيِّينَ » تَعْمَلُ عَمَلًا مُّنتَجًا . بِمَعْنَى أَنَّ
أَوَّلَئِكَ الْأَلْفَ كَانُوا عَاطِلِينَ فِي مَسْقَطِ رُؤُوسِهِمْ ، وَلَا
يَسْمَعُهُمْ إِلَّا أَنَّ يَعْشَوْا فِيهِ عَيْشَةُ الشُّطْفِ وَخُصَاصَةً (١)
فَمَا صَارُوا إِلَى الْجِهَاتِ لِأُبْسَاطٍ فِي ذَلِكَ الْعَالَمِ الْجَدِيدِ ،
أَخْرَجُوا مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ خَيْرِهَا . دَعَى هَذِهِ الْعَائِدَةُ
الطَّاهِرَةَ وَخَذَ مَثَلًا : الْقَطَارَ لَدَى يَسْتَقْلُهُ السَّيَّاحُ مِنْ
مَوْطِنِهِمْ إِلَى مَصَارِئِ أُخْرَى . هُوَ لَا شَكَّ مُنْتَجٌ بِالْمَعْنَى
لِاِقْتِصَادِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ يُحَدِّثُ لِلْإِنْسَانِ تَسْلِيَةً تَشْرَحُ صَدْرَهُ
وَتَرْضَى عَقْلَهُ وَتَتَمُّ عَلَيْهِ الْعَافِيَةُ

غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الصَّنَاعَةَ عَلَى عَمِيمِ نَفْعِهَا ، فَدَتَقَوَّرُهَا
عَبُوتٌ مِنَ الْمَعْلَاةِ ؛ مِنْهَا نَ تَمَدُّ خُطُوطٌ حَدِيدِيَّةٌ لَا خَيْرَ
فِيهَا سِوَى مُزَاحِمَةِ خُطُوطِ أُخْرَى ؛ وَمِنْهَا أَنْ تَمَدَّدَ مَرْفَعٌ
يَجْوَارُ مَرَّةً فَيُصِرُّ بَعْضُهَا يَبْعُضُ ؛ وَمِنْهَا أَنْ تَنْفَقَ الْأَمْوَالُ
الطَّائِفَةُ لِإِحْدَاثِ الطَّرِيقِ الْحَدِيدِيَّةِ ، حَيْثُ لَا عُمُرَانَ وَلَا

تجارة؛ وأخص ما تكون هذه العيوب في الأعمال التي
تقوم بها الحكومات وتنفق عليها من أموال الجباية
كل ما ذكرناه عن النقل لا يأتى أن ينطق على التجارة
التجارة منتجة بذاتها، ولا سيما إذا سبقت في مساق
قويم. والتجار أكفأ المديرين والمدبرين للإنتاج في
أرجاء الدنيا؛ لأنهم يقدرون كل بلد حق قدره، في
مصادره وموارده وحاجاته؛ ويوزعون المنتجات بين
الأمصار توزيعاً يتوزن معه العرض والطلب في كل
منها، بلا قون ولا مهال، فعملهم جليل في ذاته دقيق
في صفاته

وإذا كان لتجار الجملة فضل فيه، فبإعادة الأشتات^(١)
سهم^(٢) من ذلك الفضل؛ وهؤلاء يحفظون البضاعة -
والحفظ ربما عادل الإنتاج - ثم يقسّمونها لمقادير
التي تلائم الحاجة؛ ثم يهيئون السلع بما يسهل اقتناءها،

(١) بيع الأشتات وهو ما يسميه العامة بالقطعي

(٢) السهم الحصة

أَوْ يُرَغِّبُ فِي شُرَائِهَا ، كَمَا يَفْعَلُ الْبَدَلُ الَّذِي يُكَبِّرُ
الشُّكْرَ ، وَيُخَمِّصُ النَّفْسَ وَالْجِزَارُ الَّذِي يَبْضَعُ اللَّحْمَ
وَقَلَّمَا نَجِدُ تِجَارَةَ أَشْتَاتٍ لَا تَدْخُلُ فِيهَا صِنَاعَةٌ مَا ،
أَوْ تَنْسِيرُ مَا . فَهِيَ بِذَلِكَ تَكْفِي الْمَشْتَرِينَ مَوْنَةً الْإِتْقَانِ
لِجَلْبِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَتَغَوَّنُهَا مِنْهَا ، وَالْمَتَاعِ الَّتِي تُعَانِي
لِإِعْدَادِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ عَلَى وَفْقِ قَرْمِهِمْ . بَلْ رَجَا سَبَقَتْ
إِلَيْهِمْ أَمَانِيَّتُهُمْ وَهُمْ وَادِعُونَ^(١)

لَا مَشَاحَّةَ بَعْدَ هَذَا فِي أَنْ التَّجَارَةَ مُتَّجِعَةٌ . إِلَّا أَنَّهُ
يُحْسِنُ هُنَا أَنْ نَسْتَذْكُرَ أَمْرًا لَا يَدْخُلُ مِنْهُ .

لَا يَتَسَنَّى لِلتَّجَارَةِ الْإِتِّحَاحُ دُونَ شُرَاطِ مَعِيَّةٍ تُرَاقِبُهَا
عَيْنٌ مِنْ لَحِيظَةٍ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَثُرَ عَدِيدُ التُّجَّارِ إِلَى مَا
يُجَوِّزُ الْحَدَّ ، أَضَاعُوا وَقْفَهُمْ وَأَضَاعُوا جَهْدَهُمْ . لَيْسَ مِنْ
الْأَزْبِ أَنْ يَكُونَ عَلَى قَيْدِ كُلِّ عَشْرِينَ مِثْرًا خَبَّارٌ وَحَزَّارٌ
وَبَدَلٌ وَسِلْمِي^(٢) فِي حَانُوتٍ فَسِيحٍ حَافِلٍ بِالزَّيْنَاتِ ، فَقَدْ
يَحْدُثُ أَنْ شَتَدَّ الْمَزْحَمَةُ بَيْنَ صِغَرِ التُّجَّارِ ، وَاسْتَنْزَفَهُمْ

(١) مَسْتَرِيحُونَ (٢) بَاشِعُ السَّلْعِ

أموالهم في التفتقات العامة مع قلة المشترين . يدفعهم إلى
إغلاء الأسعار بدلاً من إرخاسها : وهذا ما يعلله الآن
في باريس باعة الخبز وباعة اللحم ، ناهيك بأن غلو
المزاحمة بين صغار التجار وبين الوسطاء ربما أفضى إلى
غش في البضاعة

هذا الاستدراك جدير بأن يذكره العاقل حين
ينظر في الخصومات التي يقيمها أصحاب حوانيت الصغرى
على أرزباب المتاجر الكبرى ، أو على شركات التعاون ؛
ذلك لأن هذين الفريقين تحققان فيما يفعلان ، ولولاهما
لأصبحت تجارة المتفرقات واغنة ^(١) على لامة
وأما الشؤب الوانية ^(٢) ، وأظهرها الإسلامية فها
أميل إلى تجارة الأشتات : ولو تتبععت باعتهم لوجدتهم
في الغالب ينقلبون إلى سرقة

بقي البحث في ، هل الحرف حرّة ، وتوضائف

(١) الواغل الداخل على القوم وليس منهم

(٢) الضعيفة البطيئة في سير الحياة

العامّة، ولمنّ الخاصّة بخدمة الأفراد، كمهن الأجراء،
 هي من الأعمال المنتجة أم العقيمة ؟
 لا يتردّد الناصر إليها عند لوهنة لأولى في الحكم عليها
 أنّها منتجة، ما دام تعدّد القمّين بها لا يخطئ حدودها
 لو أنعت الشحنة^(١) من فرنسا، ورجالها أربعمائة ألفاً،
 وأنني القضاة، ومائة ألف أو سبعة آلاف، لا يضطّر
 كل فرد أن يتقلّد السلاح لحماية حقّله، وأن يتعقب
 المفسدين حتى يطرّ بهم ويعاقبهم؛ أو لا يضطّر الأهليون
 جميعاً أن يمشي بعضهم إلى بعض في تأليف نقابات تنظّم
 لهم شحنة خاصّة على مثال ما فعل الإسبانيون في القرون
 الوسطى حين ألفوا منهم (الأخوية الشرطيّة) المعروفة
 بأخوية « سنت هرمندد^(٢) » : ناهيك بأن كل فرد
 يصبح برنغمه قاضياً ومنقداً للأحكام : كما يفعل إلى الآن
 في الجهات التي لم يتمّ عمرانها من أمريكا الشماليّة.

(١) الشحنة والشرطة بمعنى، وهم رجال الضبط

(٢) Sainte-Hermandad

أولئك النزلاء الفساة الذين يفضون آناً بعد آناً على أسس
من الأهليين الأصلاء ، ويقتلون بهم شرّاً تمثيل تطبيقاً
لقانون « لنش »^(١)

فالغاء الشحنة والقضاة ضيع على الزراع والتجار ما
لا يقوم ثمن من أوقاتهم بين تسليح وتشاور ورواح
وجيئة ، ثم إن مجهوداتهم تقاطعها لحوادث قصف ،
فتخيب بذلك محصولاتهم أو تكاد . والضرر الذي يلحق
بالمنتجين من وراء ذلك يزبو كثيراً على ما يجزونه على
الشحنة والقضاة من الوظائف^(٢)

يدخل تحت هذا الحكم ، المديرون ومستخدمو
المصالح ، ولأطباء ، والمحامون ، والمدرسون ،
والموسيقيّون ، بل والشعراء . فهؤلاء ما لم يتجاوز عديدهم

(١) Lynch قانون قصاص الأهليين - به استباح الأهلون
أن يقتضوا لأنفسهم بأنفسهم من غير أن يتخاصموا إلى الحكومة
(٢) الوطيمة الجمل أو المرتب . وقد أطلقها العرف على كل
عمل يترتب عليه جمل . وليس في هذا الإطلاق ما يفي لإجارة
الفصحاء تسمية الكل باسم البعض والمستنب باسم السبب

دائرة الاعتدال ، هم أيضاً مُتَجِبُونَ . لأنَّ الغاية التي انتَدَبُوا
لها فَرَضَ عليهم فَضْلاً لخصومات ، وتمهيداً ما يروُونَ فيه
مصلحةً عامةً ، وشفاء ما يُستوصَفُونَ له من الأمراض ،
وتعليم الجاهلين وتسليّة لأذهان . ولا شيء أَفْضَلُ في
الإنتاج من اتِّساقٍ خِلَالِ ثلاث : الوفاق ، والصحة ،
وانبساط النفس

ثمَّ إنَّ المدرِّسين والعلماء ، الذين يُلقِّنون المعارفَ
المذكورة ، وينشرونها ويحمِّصونها وينمونها ؛ ليعملُونَ
عملاً اقتصادياً لا يقلُّ احتياجُ الأمة المتحضِّرة إليه عن
احتياجها إلى العملةِ اليَدَوِيَّةِ

كذلك يُقال في الأجرَاء ؛ فإنهم نافِعُونَ بلا مرء ،
مادامَ عدَدُهُم في حَدِّ الاعتدال ، أليست الطاهيةُ أو
الوصيفةُ التي تحفظُ نفيسَ الوقتِ على التاجر أو الطَّيِّبِ
أو العالم ، أو لَيْسَ الأجيرُ الذي يُنظِّفُ البيتَ ويضعُ
الأشياءَ في مواضعها ، عاملَيْنِ مُتَجِبَيْنِ كصِيِّ البَدَالِ
ومُساعدِ النَّجَّارِ ؟

مَنْ شَاءَ مَزِيداً فِي هَذَا الصَّدِّ فَلْيَرْجِعْ إِلَى الْمَصِلِ
الَّذِي أَفْرَدْنَاهُ لِلنَّفَاسِ ، لِيَقِفَ عَلَى التَّأثيرِ الَّذِي يُؤْتِرُهُ
فِي اتِّسَاعِ نِطَاقِ الْإِنتَاجِ الْاجْتِمَاعِيِّ ، كَلْفِ الْأَغْنِيَاءِ
وَالْأَوْسَاطِ بِالزَّيِّنَاتِ وَسَعَةِ الْعَيْشِ

المناسبة والموازنة بين الحرف

إِنَّ لَدَيْنَا مِنْ تُجَّارٍ وَقَلَّةٍ وَذَوِي مَنَاصِبٍ عَامَّةٍ
وَأُجْرَاءَ ، لَا تَخْلُو حَالَتُهُمْ مِنْ اسْتِدْرَاكِهِمْ . هُمْ مُتَبَجِّجُونَ
لِأَنَّ الشُّؤُونَ الَّتِي يَقُومُونَ بِهَا ذَاتُ مَعْنَى اِقْصَادِي قَضَتْ
بِهِ مَصَالِحَةُ الْاجْتِمَاعِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ إِغْفَالُ النِّسْبَةِ بَيْنَ
عَدِيدِهِمْ ، وَبَيْنَ الْمِهْمَةِ لاجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي اتَّخَذُوا لَهَا ، وَبَيْنَ
مَجْمُوعِ السُّكَّانِ ، وَهَذَا مَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَصْحَابِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ،
وَبَيْنَ أَصْحَابِ الْحِرْفَةِ الرَّعِيَّةِ

كُلُّ عَامِلٍ جَدِيدٍ يَنْضَمُّ إِلَى عَمَّالِ الْحُقُولِ يُنْتِجُ
مَنْعَمَةً مَا ؛ وَكُلُّ صَرِيحٍ مِعُولٍ أَوْ جَرَّةٍ مُحَرَّاثٍ أَوْ تَنْهِيَةٍ
فِي غَيْطٍ أَوْ فِي كَرْمَةٍ ، يَزِيدُ شَيْئًا — كَثُرَ ذَلِكَ الشَّيْءُ ، أَوْ

قل — في استنبات الفلّال النّافعة للإنسان . غير أنّك
تجد عكس هذه الآية ، حيثما يحدث منصب أو خدمة
في الحكومة ، وحيثما يبرز محام أو طبيب أو أجير أو
تاجر فينضم إلى زملائه وقد بلغ عددهم الكفاية أو
أزبى عليها

على أن الفرق بين الزّراع والصّناع من وجه ، وبين
أولى تلك الحرف — رؤساء كانوا أو مرءوسين — من
وجه ثانٍ ، هو أن عمل الأولين غير محدود ؛ لأن
محصولات الغداء ، وصنوف الأشياء المصنوعة لقضاء
الحاجات المتنوعة ، مهما تزايدت ، فزيادتها خيرٌ أما الآخرون
من رجال الحكومة والتّجار وذوى الحرف الحرّة الذين
يوزعون المنتجات أو يسيطرون عليها ، أو يذبّرون
الإنتاج ، أو يمدّونه بمعونته منهم ؛ فأعمالهم محدودة ، وإذا
تفادى عددهم عن النسبة المزعومة فالضرر في ذلك التّفادى
بل يجب أن يبقى المدبرون ولزّباء والمساعدون من
المتّجين ، على نسبة معتدلة بجانب الزّراع والصّناع

في القرن الماضي زعمت فرقة من الاقتصاديين
الفرنسيين المعروفين « بالفيزيوقراطيين » ، أن لا عمل
يُنتج حقيقة اللهم إلا عمل الأرض . فهي التي تهب
المادة التي يستخدمها أصحاب الحرف

ذلك رأي مبالغ فيه ولكن تحت إصلافة شيئاً من
الصواب . فليس لنا أن ننسى أن الأعمال التي تُعمل في
ظاهر الأرض وباطنها هي طبيعة الإنتاج ، وهي التي
تخرج المادة لأولى التي عليها مدار بقى الأعمال ، فهي
الجديرة إيداً بأن تبسط المدى للتوسع في الصناعات التالية
لها ؛ كما أن أعمال الغزاليين في المنسج هي التي يتعين معها
مقدار ما يجب على الساجين والصباغين أن يعملوه

فمن الجائز ، أن النقّدم في الصناعات المترتبة على
مُنتجات الأرض يزيد أسباب الرضى والمسرّة بين
الناس ؛ ولكنّه لا يستطيع إحداث تعبير مذكور في
حالة الإنسانية ، إلا حينما تضاعف الرّعة محصولاتها

فَرَأَيْ هَذِهِ الطائفةُ مُؤَسَّسٌ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصَّوَابِ ،
مِنْ حَيْثُ تَقْدِيمُ الزَّرَاعَةِ عَلَى مَا سِوَاهَا . وَسَتَرَى الْأُمَمُ
الْقَدِيمَةَ مُصَدِّقَ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ يَوْمَ يَكْنُطُ الْعَالَمُ بِأَهْلِيهِ ،
فَتَأْتِي الْأُمُصَارُ الْجَدِيدَةُ مِنْ أَقْيَانِيَّةٍ وَأَمْرِيكِيَّةٍ وَأَفْرِيقِيَّةٍ ،
إِرْسَالٌ لِمُقَادِيرِ الطَّائِلَةِ الَّتِي لَفَتْ أَنْ تُرْسِلَهَا إِلَيْهَا ، مِنْ
الْأَشْيَاءِ الْغَذَائِيَّةِ وَالْمَوَادِّ الْأَوَّلِيَّةِ :

مِمَّا أَسْلَفْنَا نَقَعَ لِلْمُطَالَعِ فَائِدَةٌ فِعْلِيَّةٌ

هِيَ أَنَّ الشُّعُوبَ الَّتِي يَسُوءُ نِظَامُ الثَّرِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ عِنْدَهَا
بِتَقَاظِمِ أَسْبَابِ التَّعْلِيمِ الْمَجَائِي فِيهَا ، أَوْ بِتَقَاظِمِ الْمُنَشَّطَاتِ
الْخَدُّعَةِ الَّتِي تَخْرُجُ أَبْنَاءُ الزَّرَاعَةِ عَنْ أَفْقِهِمْ وَتَلْقَى بِهِمْ
مَتَهَاكِنِينَ عَلَى الْحَرْفِ لِحَرْءِ وَالتَّجَارَةِ وَوُضَائِفِ الْحُكُومَةِ ،
تُسَيِّدُ إِلَى نَفْسِهَا وَتُصَرِّفُ بِمَصْلَحَتِهَا الثَّابِتَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَهْدِمُ
التَّوَازِنَ لَدَى عَلَيْهِ قَوْمٌ لِأَعْمَالِ الْبَشَرِيَّةِ فِيمَا بَيْنَهَا

وَلِأَنَّهَا يَنْتَعِمُ بِهَا عَدَدُ الْمُتَحَجِّينَ غَيْرِ الْمُبَاشِرِينَ^(١) عَلَى
عَدَدِ الْمُتَحَجِّينَ الْمُبَاشِرِينَ تَقْوَضُ بِيَدِهَا رُكْنُ بَقَائِهَا

(١) الْمُبَاشِرُ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلًا مَا يَبْدُوهِ وَمَلَامَتُهُ

لفصل الرابع

رأس المال

ماهية رأس المال - الدخائر والادوات - منشأ رأس المال وصفة عتقه -
مصادره : وهما الادخار والاحتراع - الفرق بين الادخار والاحتراع
والادخار القديم - الخصائص العامة في امه يتكون عندها
رأس المال ويومى على الدوام - نوع رأس المال :
رأس المال الثابت ، ورأس المال المتداول
مواد كل من هذين النوعين

ماهية رأس المال

رأس المال أحد المصادر الثلاثة الكبرى للإنتاج .
وصنواه الطبيعية والعمل
لولا رأس المال لبقى الناس أبداً ولا تقوم لأودهم إلا
الصيد برياً وبحراً ، والصيد بنوعيه هو العمل الوحيد
الذى يجنى منه الانسان محصولاً عاجلاً ينفق به بلا اقبال ؛
إلا أن ذلك المحصول غير محقق ولا متعادل . وله حد
ينتهى اليه

لما أَرَدَ الإنسانُ أَنْ يَسْتَقِيلَ عَنِ الصَّيْدِ ، وَأَنْ يُهَيِّئَ
لِنَفْسِهِ مَوَارِدَ مِنْ سِوَاهُ ، فَضْطُرَّ إِلَى مُقْتَنِيَّاتٍ يَتَأَثَّلُهَا ^(١) ،
وَأَدَوَاتٍ يَصْطَنِعُهَا ، فَكَانَتْ هَذِهِ الذِّخَائِرُ وَتِلْكَ الْأَدَوَاتُ
هِيَ النَّوْعَانِ الْأَصْلِيَّانِ لِرَأْسِ الْمَالِ

كَيْفَ تَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ وَبِمِ تَكُونُ ؟

بِالنَّبْضِ ^(٢) وَالْإِخْتِرَاعِ ، وَبِتَطْبِيقِ الْعَمَلِ عَلَى كُلِّ مَا هُوَ
مُعَدٌّ لِتَسْهِيلِ الْإِنْتِاجِ آخِلًا ، دُونَ مَا هُوَ مُعَدٌّ لِاسْتِمَالِهِ
خَاجِلًا

هَذَا يَنْسَاقُ بِنَا الْكَلَامُ إِلَى الْأَزْمَنَةِ الْمُخْتَلِفَةِ ، الَّتِي
مَرَّتْ بِهَا لِحْضَارَةٌ ، وَكَانَتْ فِيهَا تَعْيِينَ بِالْأَدَوَاتِ الَّتِي غَلَبَ
اسْتِمَالُهَا ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :

الْعَصْرُ الْحَجَرِيُّ ، تَسْمِيَةٌ لِلْحَقْفَةِ الَّتِي كَانَ الْإِنْسَانُ
فِيهَا هَمَجِيًّا لَا يَتَّخِذُ مِنَ الْآلَاتِ إِلَّا مَا كَانَ حَجَرًا

(١) الذِّخَائِرُ الْإِخْرَاقُ (٢) التَّصَفُّرُ وَالتَّيَبُّرُ prévoyance

هُوَ النَّظَرُ فِي الْمَوَاقِبِ

ثمَّ العصرُ الحديديُّ ، وهو الذي انتفع الإنسان فيه
ببأس الحديد وليوثه

ثمَّ العصرُ الآليُّ وهو هذا العصر الذي أُحدث فيه
الآلات ذوات لأجهزة المركبة : تحركها يد الإنسان
تارة وتديرها قوة الحيوان أخرى ؛ ثمَّ يُستخدم لها بعد
ذلك الهواء أو الماء ، إلى أن يُستعاض عنها في آخر مراقي
المدنية بالبخار والغاز والكهرباء الخ

لم يكن تولد تلك الآلات إلا من مزاجية بين
الاختراع والتبصر ؛ فمما تضافر العقل والإرادة معاً نهضاً
بالإنسان من قعوده ، وطمعاً ببصره إلى ما وراء الكسوف
الميسور ، وشغلاً بأمر مستقبله ، وحملته على بذل
مجهوده ؛ لا لقضاء العاجل من حاجاته ، بل لتقريب ما يُهيئ
له قضاء الآجل منها في حينه

منشأ رأس المال

لِنَنظُرْ بعين الفكر ، كيف نشأ رأسُ مالٍ في قبيلة
من صادة السمك

كان فيهم واحد، وكان أيقظ من رفاقه، فرأى جذع
شجرة طافياً على الماء. رآه وقد علاه جسم آخر فلم يغض
في الماء ولم يفرق. فامتلع^(١) شجرة وطفق يشذبها^(٢)
ويقطعها ويهيئها بحيث يستطيع أن يقعد فوقها ويديرها.
واذ كان لا بد له من التفرغ زمناً لهذا العمل، اضطر أن
يدخر ما يقتات به مدة ذلك الفراغ وأن يقتر على نفسه
بعض الشيء فيما ينفق من ذخيره، وإن يكبح^(٣) من
جراح^(٤) شهوة الطعام، مستعيناً بكل ذلك على أن يملك
الصبر إلى النهاية. فلما أذرك النهاية وأصبح صاحب
زلال^(٥)؛ تمين عليه أن يدفع به إلى البحر، فدفعه
وملك به أداة سهلت عليه الصيد. تلك الأداة كانت
رأس مال، كما أن تلك الدخيرة التي ملكته وقته، وأعانته

(١) امتلع اقلع (٢) يشذبها يقيمها (٣) كبح
جذب أورد (٤) جمح استعصى (٥) الزلال هو الزورق
الصغير، لمة بمداينة ذكرت في كتاب الأغاني في غير موضع
ودكرت في غيره من كتب الأدب وإن أهملها المعاجم

على تحقيق أُمْنِيَّتِهِ ، كانت رأس مال أيضاً
بعد تملك الرُّلَالِ على حدِّ ما وصفناه ، بات ذلك
الممول^(١) متصرفاً في أداة يستخِذُها إما ليسهل عليه
الصيْدُ ويخفَّ عنه عاؤه ، وإما ليستكثر ما يخرجُه من
السَّمَكِ ، فيأخذُ منه جانباً لقوته ، وتُبيضُ بالجانب
الرَّائِدِ مَنْ شَاءَ مِنْ بَنِي عَشِيرَتِهِ

القُدْوَةُ الصَّالِحَةُ تُعْدَى كَمَا تُعْدَى الْقُدْوَةُ السَّيِّئَةُ ،
وَمِصْدَاقُهُ أَنَّ أَذْكَى أَوْلَئِكَ الهمَجِ وَأَنشطِهِمْ ، قد احتذى
على مِثَالِ البَادِي ، قَابَسَى الرُّوَارِقَ ، ولا جَرَمَ إذا اطَّرَحَ
الكسَلُ ودَّخَرَ المِيرةَ^(٢) ، ليقفَ وقتَه وهمته على إنجاز مَطْلَبِهِ
مرَّ على هذا زمانٌ ، طُلَّ أو قَصُرَ ، فإذا القَبِيلَةُ
فريقانَ رجالٌ فطنون مُبْصِرُونَ يَمْلِكُونَ الرُّوَارِقَ ،
لأنَّ عَزِيمَتَهُمْ صَحَّتْ على ابتنائها فَعَمَلُوا ؛ وآخرونَ أخطأوا
لرَأْيٍ فَمِ يَمْلِكُوا الرُّوَارِقَ ، فكانَ حظُّهم من الصيْدِ

(١) آثرنا هذه اللمعة لتسمية كل ذي رأس مال

(٢) المِيرة المُوْتونة والرَّد

أدنى ، وكانوا بذلك أقلّ وفراً^(١)

لما سهلت الرّورق للنّاس صيد الأسماك ؛ دعت
الحالة الى ما هو أصحّ ؛ فاخترعت الصنّارة ، ثمّ
السكّان^(٢) ، ثمّ الشّراع^(٣) ، وتسنى لبعض رجال العشيرة ،
أن يستخدموا هذه الأدوات ، ويجذّوا من وقتهم متسعاً
للراحة ومن رزقهم فضلاً يبتغون به كواخاً تقيمهم آفات
الجوّ . وعلى هذا المثل وذلك التدرّج البطيء ، توصّل
حُصفاً^(٤) القبيلة وصادقوا الهمة فيها ، الى التّفوق على عامّتها
وزيادة أسباب الفائدة والرّخاء لأنفسهم . إذ كلُّ رأس
مال جديد لا يكون وسيلة مقصّورة على جلب النّعم
الشّاهد : بل يزيد العمل إنتاجاً ، وبه يتمكّن أولو
الألباب من ادخار شيء من كسبهم لإنشاء رؤوس أموال
أخرى . أى لإيجاد أدوات جديدة ، وذخائر طريفة^(٥)

(١) أوفر مال كثير ويبنى بمعنى زيادة فيقل وفراً الجاه

(٢) السكّان هو ما يسميه العامة بدقة لمركب ويسمى أيضاً

سليزرنة (٣) الشّراع التسمية أو القنع (٤) الحُصفاً

العتلاء (٥) طريقة أى جديدة

مِثْلُ هَذَا التَّحَوُّلِ جَازٌ حَدُوثُهُ فِي إِحْدَى الْقِبَالِ مِنْ
صَادَةِ الْبَرِّ : وَلَمَّا سَنَحَ لِأَحَدِهَا وَهُوَ يُطَارِدُ الْبَهْمَ ^(١)
كُلَّ يَوْمٍ وَيَقْبِلُهَا تَقْتِيلًا بِلا رَحْمَةٍ طَلَبًا لِقُوَّتِهِ ، أَنْ يَخْتَصِرَ
مِنْ ذَلِكَ الْعَنَاءِ ، وَيَأْسِرَهَا وَيَتَوَخَّى بَقَاءَهَا وَيَتَوَلَّى الْهَيْمَنَةَ
عَلَيْهَا وَيَسْتَوْلِدَهَا ؛ فَيَخْفُضُ ^(٢) بِذَلِكَ عَيْشَهُ وَيَلِينُ لَهُ
جَانِبُ الدَّهْرِ ؛ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اضْطَرَّ قَبْلَ أَنْ يَجْتَمَعَ لَهُ الْقَطِيعُ
مِنْهَا ، أَنْ يَكْدَّ كَدًّا ^(٣) ، وَأَنْ يَقْنَصِرَ مِنْ كَسْبِهِ عَلَى مَا
يُعْسِلُكَ بِهِ رَمَقَهُ ^(٤)

أَمَّا مَوْلِدُ الرِّعَاةِ فَكَانَ فِي عَصْرِ بَعْدَ ذَلِكَ الْعَصْرِ .
وَلَمَّا يَوْمُئِذٍ قَدْ خَطَا خُطْوَةً إِلَى التَّرَقِّي فِي التَّخْرِجِ عَلَى
التَّجَارِبِ

وَالرِّعَاةُ هُنَا هِيَ السِّتْدَامُ الْعَمَلُ الْمَشْرُوعُ لِاسْتِنْبَاتِ
الْأَرْضِ نَبَاتًا نَافِعًا لِلنَّاسِ . وَقَدْ كَانَ مَأْشَأُ ذَلِكَ ، النَّبْصَرُ
وَالْإِدْخَارُ وَالْأَدَوَاتِ الْمَصْنُوعَةِ الَّتِي بَدَأَتْ غَيْرَ مَنْقَنَةٍ ثُمَّ

(١) الْبَهْمُ جَمْعُ بَهِيمَةٍ (٢) خَفَضَ الْعَيْشَ أَيَّ لَانَ
(٣) كَدَّ كَدًّا سَمِيَ سَعْيًا وَتَبَّ تَبًّا (٤) يَحْفَظُ حَيَاتَهُ

تَدْرَجَتْ إِلَى الْإِيقَانِ : مِنْ الْمَعُولِ وَالْمَحْرَثِ ، إِلَى
أَعْجَبِ الْآلَاتِ الْحَدِيثَةِ

كَيْفَ يَتَكَوَّنُ رَأْسُ الْمَالِ

النُّوعَانِ الْأَصْلِيَّانِ اللَّذَانِ يَتَكَوَّنُ مِنْهُمَا رَأْسُ الْمَالِ .
هُمَا الدُّخَائِرُ ، وَالْأَدَوَاتُ . وَلِإِحْدَاهُمَا يَنْحَتَمُ عَلَى الْإِنْسَانِ
أَنْ يَخْشَوْشِنْ أَيْ أَلَّا يَخْرُجَ عَنِ الْقَصْدِ^(١) فِي تَفَقَّاتِهِ
وَأَنْ يَكْدَ . وَكُلُّ رَأْسِ مَالٍ إِنَّمَا هُوَ مِنْ تَبَاجِ الْكَدِّ
وَالْإِقْرَارِ

لَمَّا وَجَدَ رَأْسُ الْمَالِ ثَجَّةَ الْفَكْرِ إِلَى أَنْ رَجُلًا مِنْ
الصَّفْوَةِ^(٢) قَدْ آثَرُوا عَلَى الْمُرَاقِقِ^(٣) الْعَاجِلَةَ ، مُرَافِقَ آجِلَةٍ
لَا تَتَحَقَّقُ لِحِينِهِمْ ، وَلَكِنَّهَا خَيْرٌ وَأَبْقَى ؛ وَإِنْ ذَلِكَ الْإِسْتِغْنَاءُ
عَنِ الْعَاجِلِ بِالْآجِلِ ، مَبْدُوءُهُ لَاهِتَامٌ بِأَمْرِ الْغَدِّ وَالرَّغْبَةُ
فِي تَحْسِينِ الْخَطِّ وَاسْتِدَامَةِ الرَّعْدِ^(٤) وَإِنْ تَحَمَّلَ دُونَهَا
الْإِنْسَانُ مَا يَتَحَمَّلُهُ مِنَ الْحَرِّ وَالْمَشَقَّةِ فِي يَوْمِهِ

(١) الْقَصْدُ هُوَ الْإِعْتِدَالُ (٢) الصَّفْوَةُ النَّخْبَةُ

(٣) الْمُرَافِقُ الْمُدْعَى (٤) الرَّعْدُ الدَّعَاءُ وَاللَّيْنُ

التَّبَصُّرُ فضيلةٌ لا تكون بنت ساعيتها ، بل يتعوذها
 الإنسان حتى تصير من طباعه . فمن شرع في جمع
 رأس مال وعرف مزاياه ، أليف الجمع استمراراً وحببه إلى
 بنيه وألأفه ؛ فتعدّد رؤوس الأموال : أي الدخائر
 والأدوات ، وتنجو جيلاً بعد جيل . وهذا التعدّد وذلك
 الثمّ المتوالي في رؤوس الأموال يكون من مميزات
 الأمة المتمدّنة

إذ أريد تحليل مشتبكات الوقائع الاجتماعية بعضها
 من بعض ، وضح لكل ذي عينين أنه لا يوجد بين
 صهرائنا في هذا الزمان رأس مال إلا ومرجعه إلى
 العصر الحجري : فإن فأس الصوّان لمنحوت تحت غليظاً ،
 وسهم أوّل رام ، والشبكة والزورق للذين ستملها
 الصياد الأوّل ، والمجرقة والمعول ، ومخراش الخشب الذي
 استخدمه أوّل من زرع الأرض ، إلى أمثالها من
 الأدوات هي بعينها تلك التي تحولت بإتقان تدريجي إلى
 الآلات المركبة العجيبة التي نراها اليوم ، ومنها : المطرقة

العاقبة^(١) والقاطرة ، والسفينة ذات الرّأس ، والحصادة
والدراسة^(٢) البخاريّان

قيل في أحوال متعدّدة ، إنّ رأس المال ، هو
العمل المتراكم المجتَمع . وهذا تعريف قريب من الصّحّة ،
لكنّه غير تامّ : وصوابه أنّ تُضاف إليه الفاظُ الأخرُ
فيقال : هو العمل المتراكم على ذمّة الإنتاج الآجل

إنتاج رأس المال

أنكر بعضُ المتزمّنين^(٣) على رأس المال أنّه مُنتجٌ .
ولا ريب أنّه إذا أُريدَ إنتاجه فهو في حاجةٍ إلى يدِ
الإنسان أي إلى العمل . لكن هل يُنكرُ على المخرّث أنّه
منتجٌ ، لأجل أنّ الرّجل الذي يُستخدمه ، يعملُ عشرة
أضعافِ العمل الذي يتسنى لمن لا مخرّث له ؟ ومثل هذا

(١) مطرقة ضخمة للحديد تُحرّك «ببخار» وبلهواء المضغوط

أو بالماء . (٢) الحصادة آلة للحصد ، والدراسة آلة للدراسة

(٣) المتزمّنون المتشدّدون الذين لا يترخّصون في شيء

يُقال في استخدام عجلة اليد، والزورق، ولمطرزة^(١)،
وسائر الأدوات

في الطبيعة كثير من الأشياء لا يُنتج باقتراده،
وأولها الحيوان من جهة المناسبة^(٢). كذلك رأس المال
لا تتولد فوائده للنوع البشري إلا بمزاوجته للعمل
الوقتي؛ ولكن من الفرور القول بأن العمل الوقتي
يُنتج بذاته كل ما يُنتجه بذخائره وبأدواته، وإنكار ما
لرأس المال من الفضل العظيم في الإنتاج على عمومهِ وفي
زيادته المطردة

رأس المال إنما يُمثل تصامُن الماضي، والحاضر،
والمستقبل؛ وهو يمدُّ بجذوره إلى أبعد زمانٍ خلا ويُدلى^(٣)
بفروعه إلى أقصى غايات الآتي

كيف تكون رأس المال في المُتخيمات الحاضرة

رأينا كيف تكونت رؤوس المال في مُتخيمات

(١) آلة الخياطة (٢) المناسبة التناسل (٣) أدلى

بمعنى أرسل

المتقدمين؛ على أن هذا التكوين لم يتغير في المجتمعات
الحضرية الأخيرة. فإن خفيت معاملة الأول وهمة ذلك
للكثير الحوادث وتشابكها؛ غير أن مجرد الادخار الآن
أصبح ضرباً من رأس المال بفضل تقسيم الأعمال

الادخار على نوعين: إما الاكتناز، وهو أن يذفن
الإنسان نقوداً ذهبية كانت أو فضية - فلا ينفع
بها المجتمع؛ وإما إحداث أدوات للعمل أو إنتاج أرزاق
ثابتة كالآلات الصناعية أو المباني الخ، أو إقراض النقود
لشركات أو للحكومة فتستخدمها في سبيل الإنتاج

فتكوين رأس المال في المجتمعات الحاضرة إنما يتم بالآ
يتفق الإنسان كل دخله، وبأن يستخدم ما يجنيه^(١)
من المال في أمور تعود عليه بالنفع العميم، وليس هذا
بالميسور، فهو لا بد له من نشاط وسعة إدراك

كل مدخر وفر عن فطنة فهو رأس مال
من تتبع الأحوال فقابل بين سيرها الآن وما كان

(١) التجيب إحراز الشيء ووضعه في جانب

يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ذَلِكَ السَّيْرُ، وَجَدَ أَنْ كُلَّ مَنْ دُخِرَ ،
خُلِقَ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ ، مِيرَةً وَأُودُوتٍ لِلْعَمَلِ تَأْخُذُ يَدَ
الْإِنْسَانِيَّةِ إِلَى أَعْلَى مَرَاتِبِهَا. ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ اسْتَعَاضَ التَّجَمُّلَ
بِفَاخِرِ الثِّيَابِ وَاللَّهُوِ بِيَاهِرِ الزِّيْنَاتِ وَاسْتَمْرَأَ ^(١) الشَّهْيَ
مِنَ الْمَأْكَلِ وَحَمِيعِ تِلْكَ الْأَعْرَاضِ الرَّثَلَةِ ، بِاقْتِنَاءِ سِنْدٍ عَلَى
الْمَصْرُفِ الْعَقَّارِيِّ أَوْ صَكَ عَلَى الْحُكُومَةِ ، فَقَدْ مَكَّنَ
الشَّرَكَاتِ أَوْ الْحُكُومَاتِ مِنَ الْقِيَامِ بِأَعْمَالٍ عَامَّةٍ : كِإِقَامَةِ
الْمَبَانِي ، وَتَخْطِيطِ التَّرْعِ ، وَمَدِّ الْمَجَارِيرِ ، وَتَحْسِينِ كُلِّ مَا
يُقِيدُ تَحْسِينُهُ ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ لِدَائِمَةِ النِّفْعِ
الَّتِي هِيَ رُؤُوسُ أَمْوَالِ

فَإِذَا أَخْطَأَ الْمُذْخِرُ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَأْمَنُ فِيهِ عَلَى مَالِهِ
وَيَنْتَفِعُ بِهِ ، فَرَأْسُ مَالِهِ ضَائِعٌ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمَجْتَمَعِ مَعًا ،
وَمَذْخُورُهُ يَكُونُ أَشْبَهَ بِالْجَنِينِ وَلَدٍ مَيِّتًا

لَوْفَرُ ^(٢) إِذَا حَسُنَ اسْتِخْدَامُهُ ، وَاجِبَةٌ تَوْجِيهَةٌ نَفْعٍ
وَبَصِيرَةٌ لِإِعَانَةِ الْعَمَلِ الْإِنْسَانِيِّ ؛ فَكُلُّ مَجْتَمَعٍ كَثُرَ فِيهِ الْوَفَرُ

(١) الاستمراء التلذذ (٢) الوفرة المال

كَثُرَ فِيهِ الْإِنْتاجُ ، وَرَبَّمَا قُلُ صُنْعِ الْمُحَرَّمِ ^(١) وَازْدَادَ طَبِيعُ
الْحَدِيدِ ، وَاسْتَخْرَاجُ الْقَحْمِ . فَمَا قَمَصَ ، فَمِنْ الْفَائِسِ ،
وَمَا زَادَ ، فَمِنْ الْآلَاتِ الْمُنتِجَةِ

وَلَمَّا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَلَى تَوَلَّى الزَّمَنِ ، فَذُ ضَاعَفَ
الْقُوَى الْمُنتِجَةَ فِي لَأْسَانِيَّةٍ : كَانَتْ الْأُمَمُ الَّتِي تَدَّخِرُ
وَتَنْمِي ذَخَائِرَهَا أَخْفَضَ عَيْشًا ^(٢) مِنَ الْأُمَمِ الَّتِي لَا تَنْهَجُ
ذَلِكَ النَّهْجَ

كَذَلِكَ شَأْنُ الْأَفْرَادِ فِي خَاصَّةٍ مَعَائِشِهِمْ ، وَمِثَالُهُ :
رَجُلَانِ كِلَاهُمَا دَخَلَهُ عَشْرَةُ آلَافِ قَرْنِكٍ يَنْفَقُ أَحَدُهُمَا
جَمِيعَ دَخْلِهِ وَيَدَّخِرُ لِآخَرٍ نِصْفَهُ فَلَا يَعِيشُ سَعَةً كَعِيشِ
صَاحِبِهِ ؛ لَكِنَّكَ إِذَا انْظُرْتَ إِلَيْهِمَا بَعْدَ عَشْرِينَ عَامًا رَأَيْتَ
أَنَّ الْمُدَّخِرَ قَدْ تَضَاعَفَتْ ثَرْوَتُهُ كَمَا تَضَاعَفَ دَخْلُهُ ، وَأَنَّ
صَاحِبَهُ الَّذِي لَمْ يَدَّخِرْ لَمْ يَزَلْ بِأَقْيَا عَلَى حَالِهِ

(١) الْمُحَرَّمُ دَانِتْلَا (٢) أَخْفَضَ عَيْشًا أَيْ أَقْبَلَ عَيْشًا

الفصل الخامس

نوعا رأس المال

رأس المال الثابت — رأس المال المتداول

رأس المال الثابت ورأس المال المتداول

علّمنا أن رأس المال قد كان في مبدإه على نوعين :
الذّخائر، ولأدوات . فلما انتشرت لمدينة تفرّعت عن
هذين النوعين فرُوعَ مَشَتْ مُدَارَجَةٌ (١) مع المدينة . ثمَّ
استُعِيضَ عن كليتي « ذخائر » و « أدوات » بقولهم
« رأس المال المتداول ، ورأس المال الثابت »

أما رأس المال المتداول ويعرّف أيضاً بأين مرّته ، فهو
الذي لا يُستخدَمُ إلاّ مرّة واحدة في الإنتاج ؛ ومن هذا
القبيل الذّخائر بأنواعها ، وأخصّها الموادّ الأولى ؛ فإنّها
إذا تحوّلت إلى المنتج المطلوب أصبحت هي إِيَّاهِ ولم

(١) مُدَارَجَةٌ هي تدريجاً

يَبْقَى مِنْ ذَوَاتِهَا شَيْءٌ : كَالصُّوْفِ ، وَالرَّيْتِ ، وَالْفَحْمِ ، الَّذِي يُحْرَقُ لِتَحْرِيكِ آلهِ : كُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَحُولُ ^(١) إِلَى

طَاقٍ مِنَ الْجَوْخِ هُوَ نَتِيجَةُ اسْتِخْدَامِهَا

فَلابدأ إِذَا رَأَيْتَ الْمَالَ الْمُتَدَاوِلَ مِنْ أَنَّ يَعُودُ كُلُّهُ وَمَعَهُ

رَبْحٌ نَتِجٌ : أَيْ أَنَّ ثَمَنَ الطَّاقِ مِنَ الْجَوْخِ يَجِبُ أَنْ يُعَادِلَ

ثَمَنَ الصُّوْفِ وَالرَّيْتِ وَالْفَحْمِ وَسَائِرِ مَا اسْتُعْمِلَ لِإِنتَاجِهِ ،

مُضَافًا إِلَيْهِ أَجْرُ الصَّانِعِ وَزَيْعُ الْمَالِ وَكَسْبُ الْمُسْتَحْدَثِ ^(٢)

قَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ الْمُتَدَاوِلَ تَزَادُ بِهِ

لِدُخَائِرُهُ ؛ أَمَّا رَأْسُ الْمَالِ الثَّابِتِ فَتُرَادُّ بِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي

لَا تَبِيدُ فِي كُلِّ إِنتَاجٍ ؛ وَتِلْكَ الْأَشْيَاءُ هِيَ الْأَدَوَاتُ ،

وَأَجْزَاءُ الْمَصَانِعِ وَالْمَزَارِعِ ، وَالْجَبَّةُ ^(٣) الَّتِي تَقَى لِلْإِنْسَانِ

أَعْرَاضَ الْجَوِّ وَتُمْكِّنُهُ مِنَ الْعَمَلِ فِي كُلِّ وَقْتٍ . وَتَدْخُلُ

فِي هَذَا الْبَابِ التَّرْعُ ، وَالْخُطُوطُ الْحَدِيدِيَّةُ ، وَضُرُوبُ

الْإِصْلَاحَاتِ وَالتَّحْسِينَاتِ الثَّابِتَةِ

(١) حَالٌ بِمَعْنَى تَحْوِيلٍ (٢) صَاحِبُ الْمَشْرُوعِ وَمُذِيرُهُ

— Entrepreneur (٣) كُلُّ مَا يُؤَدَّى إِلَيْهِ وَيُسْتَعْنَى بِهِ

رأس المال الثابت لا يتحوّل إلى ما ينتجُه، وإنما يُفرد
لَه في كلّ عام مقدّارٌ من ثمن المتّجات يُمكن من حفظه
واستمرار نفعه، أو من استبداله حين يُخشى عليه التلف؛
والقدْرُ السنويُّ الذي يُستزَلُّ من أرباح لمتّجات لهذا
القرض - والذي يجب دخاله في حساب كلّ عمل
جليل - يُدعى الاستهلاك.

مظاهر رأس المال في المجتمعات الحاضرة

لَمَّا كانت ضروبُ التحسين والتّكميل التي يَدْخُلها
الإنسانُ على الأشياء كثيرة التّنوع والتّشعُّب، كانت
لرأس المال مظاهرٌ بهذا التّنوع والتّشعُّب عند كلّ أمةٍ
راقية. وأهمُّ ما يجذّر من ذلك بالذّكر هو المظاهر التّالية:

١ - المحيّنات الثّابتة للزّراعة: من مثل التّسبيخ
والثّجيف ولزّي وغرس الأشجار ووضع الأسمدة
المتجدّدة الخ

٢ - المباني بأنواعها

٣ - الأدوات والآلات بصنوفها

٤ - المواشى

٥ - المواد الأولى مما تستغرقه الصناعة كالقطن

والصوف والزيت والفحم

٦ - الميرة التي يعال بها الخدمة المتججون إلى أن

يتم الإنتاج

٧ - النقود

٨ - بعض لمزايه ، وبعض المرافق المعنوية

هذا التعداد ليس بالجامع ولا المانع بل إنه ليحتمل

المزيد . وبعض ما ذكر في البيان الآنف يستدعى شيئاً

من الشرح

يتساءل بعض الناس عما إذا كانت النقود رأس مال ؛

ويقول آخرون إنه ان كان رأس المال معنى فهي معناه .

سنعود بعد قليل إلى مسألة النقود ومنها سيتبين المطالع

أن الذهب والفضة هما رزق ، ولكنهما لم يكونا كل

الرزق ، ولا صاحبي المقام لأول فيه ؛ وليس أغنى

الشعوب من أقتى القناخير المقنطرة من الذهب : هذا
الشعب البريطاني نراه أوسع الأمم تروية على أن ما يملك
من ذلك المعدن الكريم، يقل عما تملكه منه سائر الأمم
المتحضرة الكبيرة

وهذه الولايات المتحدة التي نجى في منازل اليسار
بعد انجلترا، لا تملك من النضار ما يناسب حاجها المريض
قالقود - ذهباً كانت أو فضة - هي رأس مال
لا محالة . إلا أنها في حقيقتها لم تكن غير أداة من
الأدوات . وهي أيضاً ذريعة للمقايضات ؛ وليست مرغوبة
فيها لذاتها بل لكونها وسيلة تملك . وطالما ذهبت بالسبل
الكبرى أو بطرق القفل : من حيث إنها لم تعلق إلا
لتبادل المنتجات . ثم إنها من الأسباب التي تعين على
الإنتاج بتسهيلها المقايضات ووقايتها الناس من إضاعة
الوقت وإطالة الحساب وضرورة السفر

كل هذه الفوائد تعين لها صفة رأس المال ، وإن لم
تكن في بلد إلا جزءاً من رأس ماله . وبصفتها هذه

تكون أشبه برؤوس المال التي تستخدم في النقل أو
المبادلة؛ فلا يجوز لإفراط في اقتنائها بما يجاوز الحد الذي
تعيّنه حاجات الإنتاج
يجب على كل شعب أن يحتفظ بنقوده على قدر ما
يحتفظ بمقطوراته^(١)

رؤوس الأموال المعنوية — الحق والشئ

جرت مناقشات مستفيضة في هل توجد رؤوس مال
معنوية أو لا توجد

وعندنا أنه يتحتم القول بوجودها. وفي الحق أن يقال
إن الحق في المرء رأس مال، لأن بين التأديب^(٢) أو
التخريج^(٣) وبين رؤوس لأموال الحسية مشاكلة يينة.
ومن وجود تلك المشاكلة:

(١) أنظر فيما يلي الفصل المفقود للنقود — جعلنا لفظة
المقطورة اسماً لكل مركبة تجرّها القاطرة

(٢) طلب العلم والفن المعنوي Education

(٣) طلب الصناعة والفن الحسي Apprentissage

١ - تشابه السبب فيما يحمل لانسان على بذل
مجهوده يقصد غرض معلوم لا يتحقق الا فيما بعد

٢ - الحرمان الحالي لأجل فائدة مستقبلية كما يقع
لمن يفوت كسباً عاجلاً على رجاء كسب آجل يفصله

٣ - ضرورة المعيشة من مذخورت سابقة مدة
التخرج والتأديب

٤ - وحدة الغرض من حيث الرغبة في تنهيد
العمل القابل واستثماره

٥ - وحدة الضرورة ليد من التأديب أو للتخرج
ضياح مجهوداته، وليضمن بعد عهدي درسته لحصول على

زيادة من إنتاج عمله، تعويض عليه ما هو خير من
مجهوداته ونفقاته وسائر ما قدمه خلال تعلمه وتدريبه

والقابلة تامة بين رأس المال من وجهه، وبين التأديب
والتخرج من وجهه آخر: لائتلاف لأسباب والمقدمات

والنتائج
وربما لاح لنا أن نزرع في وجود رؤوس أموال

معنوية ، تمادٍ في التحيز ؛ على أنها حقيقة ، وُجِدَ في
الشعوب كوجودها في الأفراد : لأن الصفات التي تُعرفُ
بها أمةٌ لمادة (١) كانت وصارفة (٢) - ككون لها
منافع فيما بين الأمم من الصلّات ، كنفهمها بين لأفرد
أليست شعراً (٣) المعامل التي شتهرت بجودة بصائغها ؛
وكثرة العملاء الذين ستماتهم إحدى الأمم لى سلعها ؛
والسمة التي اكتسبها قومٌ من جهة سلامة لدّوق
ولطف الشكل في محدثاتهم ، أو من جهة مهارتهم الصنعية
واسقامتهم التجارية ؛

أليست كل هذه ضروراً من رأس مال ، تقوّم
بقيم في المقايضات بين ديارٍ وأخرى ؟

البدائع الفنية - رؤوس أموال

جرت مباحث في هل الصور اليدوية وعمامة البدائع
الفنية رؤوس أموال ؟

(١) قدبة (٢) حديدة (٣) جمع شعار وهو
العلامة أو الآية

من الجهة الحسية المحضة يجوز التنازع في تعريفها
بهذه الصفة ؛ ولكن من يتدبر الأمر حق تدبره ،
لا يجد المنازعة في ذلك صواباً . فإن تلك الرُّوع - التي
دعاها بعضهم برؤوس لأموال المُنْتَمِعة ، نُعمد من أجل
الارزاق في البلد الذي تكون فيه ، سواء لبقتها مع
شيء من العناية بها أطول ما تبقى عامة المصنوعات
لآخر ، أو لأنها تسرُّ الحاضرين ولا يلحق بها الاستعمال
عظماً ولا نفقاً

أما الصور والبدائع التي يتوق بها نبيذوها فها
— عدا فوائدها — مرة التعليم ، وهي مرة الأرمها
طوال الأحقاب ، وبها يسلم الدُّوق وترقى النفوس ،
وعلى أمثلتها تعمل أعمال فنية ، صناعية ، تجارية ؛ فهي
من هذا القبيل تنتج ما لا تنتج إلا رؤوس الأموال
خذ المتاحف « كاللوفر » وأمثلة في « مدريد » أو
« لندن » أو « القاتيكان » الخ . نجد أنها مدرّسة عيانية
يُستفاد منها علم الفنون وسرُّ إتقانها ، ويكتسب المتعلمون

المختلفون اليها ، مما توحى اليهم ، صفات متجعة لا تستطيع
 « أمريكا » ولا « أستراليا » - وهما البلدان الحديثان
 إكسابها لمن فيهما من أضراب أولئك المتعلمين
 ولولا روائع الفنية المدخرة في « روما » و« فيورنتا »^(١)
 و « درسد »^(٢) و « أمستردام »^(٣) و « الهاي »^(٤)
 و « مونيخ »^(٥) ، لقلَّ عدد زائريها ، فلا مشاحة ان تلك
 النحف هي رأس مال تلك البلاد يكسبها دخلا لا يُقدر
 ولا سيما أن ألوقا من الناس في « إيطاليا » ، ما رلوا
 يرتزفون من البدائع المخافة عن « عصر النهضة »^(٦)
 أو عن الأعصر التي تقدمته إما ينقلهم الرسوم أو بتفسيرهم
 غوامضها

- (١) Florence بإيطاليا (٢) Dresde حاضرة سكس
 (٣) Amsterdam حاضرة هولنده (٤) La Haye بهولنده
 (٥) Munich بألمانيا (٦) عصر النهضة أو الإحياء هو الزمن
 الذي بُعث فيه الفنون البديعة بعثة كان مدونها في ايطاي في
 القرن الخامس عشر La Renaissance

ولو قول بين فتى أمريكي أو أسترلي قد ملك إلى
التفنن، وبين فتى إيطالي تفرغ له، لكان الفرق كبيراً
بين حالتهما، إذ أن الأول يكابد من ضيق الوقت
وإنفاق الغالي ولزخيص، في سبيل التعلم والتخرج
ما لا يكابد الثاني

ولعل الطرف الفنية تبقى أبداً لدهر إحدى مزايا
العالم القديم على العالم الجديد. فمن العبث إذ أن يجادل
مجادل في كونها رأس مال من أنفس ما تقنيه لاسانية
على أن اللبيب الذي ينتظر من شرف^(١) ويتبين
المدنية كلها، يجد لها حادثاً عجيباً آتية لا ترول ولا
تنقطع في تكوين رؤوس الأموال. سواء^(٢) أكانت
حسية أم معنوية

— — — — —

(١) شرف أى عالٍ (٢) سواء أكانت — هد هو
الاستعمال العتيق كما جاء في الكتاب العربي وقد حوِّروا سواء
كانت — وهو قليل

الفصل السادس

الأسباب التي تؤثر في تكوين رأس المال الأطوار الثلاثة التي مرّت
بها المجتمعات من جهة وفرة رأس المال وثقله فيها الأسباب التي
تنفق مع رؤوس الأموال أو تزيد تأثير الأمن والتربية
والأسرة والميراث والأعمال الاحتصاصية والقوانين
— أصبح تكليف الحكومة أن تقتصد
سداً من الأُمُراد ؟

الوجهة الثلاثة

التي تقلّت عليها المجتمعات من جهة رأس المال

إنّ الفواعل الثلاثة التي يصدر عنها الإنتاج ، وهي
الطبيعة ، والعمل ، ورأس المال ، لا يتفق أن توجد على
نسبة واحدة في كل مكان وفي كل زمان . وكذلك
الإنسانية لم يكن تقدمها ورفقيها متعاضداً ولا متماثلاً في
جميع أرجاء المعمور . وقد اختلفت الشعوب منذ البدء
اختلافاً يبنّا في مقدرتها على إحداث رأس المال أي
الدخاير والأدوات

رأس المال بوجه عام ، مفقود في الأفطار لأبكار التي
لا يعوز الطبيعة فيها إلا يد الإنسان لتنتج أرزاقاً . فإذا
جاءها رأس المال بذخائره وأدواته انتشت وعاشت .
ولولاه لما كان حظ المهاجرين إلى البلدان أمثال «البلاتا»
«وزيلندا»^(١) الجديدة . ومستعمرات القارة الأفيانية ،
إلا شطف العيش أو الموت جوعاً . فشرط انتفاعهم
بأيديهم لتقويم أودهم ألا يبلغوا تلك الأجزاء إلا وقد
أعدت لهم ميرة ومأوى وبذر ومحارث وموش . فإن
لم يصبوا تلك الضروريات ، سواء كانت مما وجدته
السكان الأصليون ، أم أرسلته ممولو العالم القديم ، لقو
المسر والشقاء وعادوا إلى الهمجية الأولى
ذلك المصير السيئ هو لدى بصير إليه أناس من
الذين حملهم بعض المتحججين^(٢) المحازفين إلى الأرضين

(١) La Plata بلد في الجمهورية الفضية

(٢) La Nouvelle Zélande جزيرة نيو زيلند

(٣) المتحجج الراعي بنفسه

المجهل^(١) فإن الطبيعة فيها قد تكون سمحة ؛ ولكنها لا تجود ببيئاتها إلا حيثما يكون رأس المال مغواناً للناس على بذل مجهوداتهم وعلى انتظار نتائجها . وفي المصائب الاستعمارية التي حدثت أخيراً ولا سيما في « بوربريتن » بأقيانيا ، ما يؤيد هذا الرأي

أجل فإنه لا بد لصيانة الإنسان من النزول عن رتبة المدنية في الأقطار الجديدة ، ان يضجبه اليها رأس المال أو يسبقه ؛ وإلا اضطروا المهاجرون المستجدون الى المرور بالأطوار التي مرت بها المجتمعات الفقيرة الهمجية من قبل ، وإلى تحمل ما تحمّل من المحن والماقات . وقل هذه الكورث مما لا يستقبل به أناس — مهما رقت حالهم^(٢) — من أهل هذا العصر وحضارته

أما إذا نظرنا إلى أمة العالم القديم ، وأخصها التي تكونت على مهل ، ولم تندفع في تقدّمها كاندفاع لمستعمرات

(١) المجهل يستوى فيه المفرد والجمع فيقال ارض مجهل وارضون مجهل وهو لأرض غير المأهولة (٢) اشتد فقرهم

التي توألتها أُمّتها^(١) في هـد العهد ، فقد مرّت ثلاثة
أطوار متباعدة

الطور الأول : كان معظم التأثير فيه للطبيعة وكانت
هي الماعل السائد في الإلتاح . فما العمل فقد وجد
إذ ذلك حتماً ؛ ولكنه إنما كان له شأن المساعد ، ولم يكن
قد بلغ يومئذ أشدّه من القوة المنظّمة والقُدرة على
التنوّيع ؛ وأما رأس المال فقد وجد وكان وجوده لازماً ،
سوى أنه كان وليداً لا ينمو إلاّ ببطء

ذلك عهد الشعوب الصيادة والشعوب الرعاة ، إلى
مبادئ أيام الزراعة ولا سلطان فيه لتغير الطبيعة بل ولا
قيادة لسواها . إذ أنّ لأفواه لم يُلتوها ولم يُدَلّوها .
وقلما كان فيهم سبق نظر أو تقديم حذر ، فلا تسلّيف^(٢)
ولا ذخيرة يختاطبها لأمريجي . فهم يعيشون يوماً بيوم
أو عاماً بعام فلا يحسّ الحصاد إلاّ وهم مجهودون . فإذا

(١) الأقطار البائدة لها المستعمرات Les Metropoles

(٢) تقديم شيء للاعتياض به أو بأحسن منه Avance

نزلت بهم نازلة جفاف أو أصابتهم سنة^(١)، فذحت^(٢)
بنوهم وطغت شقوتهم فأتوا ألوفاً

على أن هذه التوائب الدورية وأخضها المجاعة، ما
زالت إلى الآن تنتاب «أرمينيا» و«آسيا الصغرى» بل
«الهند» و«أفريقيا» في بعض الآناء؛ مما يدل على
أن لسان لم يبرح فيها تحت حكم الطبيعة إلزاماً
في مثل هذا الطور لم يكن غير رأس المال، بذخاؤه
وأدواته التي تنظم الإنتاج وتقسّم العمل تقسيماً صالحاً،
جديراً بتحرير الناس من تلك الرِّبقة^(٣) وتخليصهم أزمة^(٤)
الطبيعة

الطور الثاني : هو الذي توافر فيه شيء من رأس
المال، وتحسن العمل وتنوع فأصبح وهو الفاعل الأول
في الإنتاج

ولا شيء، يُمثِّلُه لنا كما تُمثِّلُه القرون الوسطى بما كان

(١) أي جذب (٢) شذت (٣) الرِّبقة الدِّيرة

(٤) أزمة جمع رماة وهو الأخطام

فيها من صناعة صغيرة ، ومستصنعين صغار ، وطوائف
مُحترفين . وأسواق ثابتة ضيقة ، وأسواق دورية في القرية
أو الحاضرة التي ترتبط القرية بها

ولم تكن التدابير لمنتجة لواسعة ، ولا المبكرت
الضجائية النافعة ، ولا التغيرات المتوالية في الطرائق السنوية
والقواعد المتبعة ، معروفة لذلك العهد . إلا أن مجتمع
كان مع ذلك يتحسن وينمو ويرقى . وبكأن مضمره
مظهر الجود لبطء حركته في تقدمه

الطور الثالث : بعد هذه الحالة قبل الطور الثالث
وفيه استفاض رأس المال ، بذخائره المختلفة وأدواته وآلاته
لمتنوعة ، ثم ازداد بسرعة عظيمة وتزايدت أشكاله بلا
حصْر لتماذى الأناس المتبصرين في الازدخار من جهة ،
وللتابع المخترعات والمستكشفات من جهة أخرى . فمما
بلغ إلى هذا الحد ، تقاصر ، فاستجمع ، وأخذ بناصية
العمل ، وتولّى إدارة العالم بأسره

ولقد كان بتداء هذا العهد الجديد في أورب مع بتداء

الملاحة الكبرى، ومع استبدان السفر إلى الاقطار النائية
 في سبيل التجارة، قيل ختام القرن السادس عشر
 إلا أنه لم يسر سيره لحديث ولم يظهر جميع مزاياه
 إلا منذ أوئل القرن لماضي. على أن الصناعة الصغرى،
 وهي التي يكون الرئيس فيها عاملاً بيده، ومشرفاً على
 الجزئيات التي ينتجها، لم يحق بها الزوال في ذلك العهد؛
 غير أنها فقدت كثيراً من مواضعها وحلت الصناعة
 الكبرى محلها فيها

هذا الطور هو الذي نحن فيه الآن

الأسباب التي يزيد معها جمع رأس المال
 وتتنص

أما وقد بلغ رأس المال من الشأن أن يدير الإنتاج
 في مجتمعات الشاهدة، وإن يزيد فائدة العمل، ويضعف
 الأزرق، فإنه يتعين علينا أن نبحث في الأسباب التي
 عليها مدار توافره، ومنها يتأتى أن أقواماً يكونون

أُحْرَصَ عَلَى جَمْعِهِ مِنْ أَقْوَامٍ آخَرِينَ
وَالِيكَ الْقَوَاعِدُ الْأَسَاسِيَّةُ الَّتِي يَصِحُّ لَوُقُوفٍ عِنْدَهَا
فِي هَذَا الصَّدَدِ :

١ — لَمَّا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ آخِذًا مِنْ عَاجِلِ الْإِنْتِاجِ
أَوْ النَّفَقَةِ عَلَى ذِمَّةٍ تَفْعُ آجِلٌ ، فَلَا جَرَمَ أَنْ جَمْعُهُ يَنْهَلُ
عَلَى الْمُتَبَصِّرِينَ بِقَدَرِ مَا يَكْتَنُرُ الْإِنْتِاجُ وَيَرْبُو عَلَى حَاجَتِهِمُ
الضَّرُورِيَّةَ

الشَّعْبُ الْمَكْتَنِي أَوْ الْغَنِيُّ ، أَقْدَرُ بِالْبِدْهَةِ عَلَى جَمْعِ
الْمَالِ مِنَ الشَّعْبِ الْفَقِيرِ ، أَوْ غَيْرِ الْمَكْتَنِي

مِثَالُ ذَلِكَ فَرَنْسَا ، فِي الْمَقَابَلَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِيطَالِيَا ؛
أَوْ الشَّعْبُ الْفَرَنْسِيُّ خِلَالَ الشَّطْرِ الثَّانِي مِنَ الْقُرُونِ الْتَّاسِعِ
عَشَرَ ، فِي الْمَقَابَلَةِ بَيْنَ مَا أَفْضَى إِلَيْهِ ، وَبَيْنَ مَا كَانَ عَلَيْهِ
هُوَ نَفْسُهُ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذَلِكَ الْقُرْنِ

فَكَلَّمَا أَزْدَادَ رَأْسُ الْمَالِ ، أَزْدَادَتْ وَسَائِلُ مُضَاعَفِهِ .
غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ أَنَّ السَّعَةَ تُحْدِرُ الْعَقْلَ وَتَقْصِي
بِالْإِنْسَانِ إِلَى الْحُمُقِ وَالسُّفْهَةِ ، فَهَذَا يَتَعَيَّنُ عَلَى التَّرْبِيَةِ

ومكارم الأخلاق العامة أن تتدرك ذلك الفساد
بالإصلاح

٢ - لما كان الادخار بيع عاجل بأجل كما قدمنا ،
تحتّم أن يكون مختل هذا الحزمان في يومه ، على ثقة
من الحصول على ربح مدخره في غده ، فكل ما يلقى
شبهة على مستقبل المال ، يزرع بالنفس عن الادخار .
فأما الثورات المبالغية التي لا يطول أمدها فقلما يكون
لها هذا التأثير . وأما الفتن التي تتدادى والفوضى التي
تستمر ، فهي من العوادي^(١) التي تعدو^(٢) الناس عن
التأويل^(٣)

أنظر إلى البلاد المحمية قبلاً ، وإلى الديار الإسلامية
بمدا ، نجد أن الرجل المتبصر إذا جمع ، أغنى إذا دفن
نقوداً أو حلياً لينتفع بها أيام الصيق ، فلا يكون ذلك
الجمع رأس مال ؛ لأنه لا يستخدم ما جمعه في تأسيس

(١) العوادي الطواري المانعة (٢) تعدو أي تمنع

(٣) التأويل لا ذخار

مرافق أو مصانع جديدة؛ بل إنه ربما خشي أن يتظاهر
بالجاء فتتجه إليه الأنظار وتسلبه السالبون كل ما يصل
إليه أيديهم إما حيلة وإما اغتصاباً

فلادخار ورأس مال إنما يكثران ما دامت السمعة،
وما دام الأمن وأخصه ما كان على الملكية

٣ - على قدر ما يكون المستقبل مرجواً خيراً،
يكثر لادخار وبعور رأس المال. لهذا كانت روابط اليقظة
وحرمة الميراث من الأحوال الصالحة لازدياد رأس المال؛
على أن البيت والميراث نفعان للامة كافة، ولا يعدو^(١)
نفعهما من لا صلة له من أهله بذلك البيت ولا بذلك
الميراث. فهما متيجان كل لائناج؛ لأنهما يتميان في قلب
الصبي وقلب الشيخ فضيلة البصر والتعفف. أما الأعزاب
فهم بطبيعتهم أقل ادخاراً من أصحاب العيلة، لعدم اهتمامهم
بما قد يجي؛

وعلى ما تقدم بيانه، يصح اعتداد الأسرة والإرث

(١) يعدو يتجاوز

سببين من كبر أسباب الادخار: اى النجاح الصناعى
فى الأمم

٤ - توجيه التربية ، إلى البصير بالمستقبل مما
يرغب فى التأثيل واستقامة الأخلاق ؛ فإن المذموم^(١)
مثلا ، لا يقتصد ، ولا مجاورة بين الروية ، وجنون الخمر
٥ - من المؤسسات لأغراض خصيصية أو عميمة ،

ما يشتمل التأثيل : كصناديق الادخار ، وصناديق البريد ،
وصناديق المدارس ، وصناديق القعود^(٢) وشركات التعاون
وفى الجملة معظم جمعيات الادخار أو الإحسان ، كذلك
مما يرغب فى التأثيل ويمتد وسائله ، الشركات غير
المحدودة بأنسائها وصكوكها المتنوعة ، ومما هذا استثمار
المقولات بصنوفها ، وقطع الصكوك أمثال تلك التى
قيمتها ثلاثة فرنكات أو أربعة فرنكات ، وأنسهم النصيب
الذى تصدرها المدن أو بعض الشركات الكبرى ؛ وبوجه

(١) المواظب على شرب الخمر (٢) القعد والقعود الذين

لا ديوان لهم أى لا عمل لهم

شامل ضروب السفائح^(١) التي منها ما يرجي معه كسب
لأزقالم الربحة - وهذا ما لا يتحقق إلا نادراً - ومنها
ما يكون له ربح قليل إلا أنه مضمون

ولقد كانت العامة قبلاً لا يعرفون أين يضعون
مُدَّخراتهم ؛ أمّا الآن فأزباب الأعمال يتهاقنون عليهم
ويستبقونهم . لذلك امتنعت تلك الخيرة . ولكن بقي
على ذوي الأموال حسن اختيار ، إذ أن من أولئك
الذين يلتصقون أموالهم بدعوى استغلالها ، أناساً يختالون
لاختلاسها

٦ - قد تحول القوانين دون الادخار ، وذلك في
حالتين :

أولاهما حين تفرض الضرائب فوق النسبة التي
تجيزها رؤوس الأموال أو لمورد ؛ وحين تفرض الضرائب
الوقتية غير المعينة أو الضرائب التي يوجبها الحقد والحسد
وتسبب لإيذاء أهل السعة وأهل اليسار . فأمثال هذه

(١) جمع سفنحة وهي ورقة مالية

القوانين تنطط العزم دون الادخار حالاً أو مستقبلاً ؛
لأنها تحدث نقصاً في ربيع المال ونقصاً في الصيانة الواجبة
له . ومن هذا القبيل ان الوزيرة ^(١) التي تجعل على
المورث ، إذا بولغ في مقدارها بخاوز الدّخل السنوى
لمتأني عن رأس المال ، أثّرت ذلك التأثير السيئ
أما الحالة الثانية التي توهن بها القوانين قوة التأثيل
فبيانها فيما يلي .

لما كان الادخار بيع عاجل بأجل كما قدّمنا . وجب
أن ترسخ في أذهان الناس على اختلاف طبقاتهم عقيدة
أن ذلك التجنب دون سواه هو الذي يجلب لهم صنوف
الفوائد التي يستعمون بها ، فإذا سنّت قوانين من
مقتضاها تكفيل الحكومة أو بلدية القرية بجميع
سُفهاء القطر أو البلدة ، فبليت عزيمّة التبصر عند غير
واحد من الناس . فإذا وسّع نطاق الإعانة العامة وكان
للفقير ، غير مدافع ، أن يُصيب منها حظاً يتبلغ ^(٢) به

(١) الوزيرة حصة بالمورث كالصريرة (٢) يقتت به

أو يحد معه شيئاً من صلاح الحال، وإد تبارى المحسنون
 في العطاء ولم يتحرّوا وضعه في مواضعه، ففعل كل
 ذلك إضعاف النشاط العقلي والتروع بالنفوس عن الادّخار
 ومثل هذا المفعول وقع لا محالة إذا قد ما هو
 منوي من القوانين الفرّارة^(١) : مثل الذي يردّ سنّه
 للقمّة من العمال ويقصد به أن يمدّ العامل من غير
 مقابل يقدّمه، إمداداً يقضى معه شيخوخته في رخاء
 وكرامة : فلو وعدت انساناً بأن تبيلة عفواً ما كان يرجوه
 من نتيجة كده وكذحه، فإن يكده بعدها وأن يكسح
 إذا فسّخاء الحكومة على غير المستحقين للإحسان
 يقتل الادّخار بإزالة أهم الأسباب الدّاعية إليه، وبالتالي
 يقل رأس المال لدى أصبح الآن صاحب الشار الأكبر
 في الفلاح الاجتماعي

نستطردّ ممّا سبق إلى أن تسأل : هل تستطيع
 الحكومة أن تقوم مقام الأفراد في الادّخار ؟

قد يتفق لبعض الحكومات ان تدخر ، غير أن
أكثرهن - أية كانت نظامتهن - أميل إلى الإنفاق
جزأاً منهن إلى الادخار . وإنما الحكومة تدخر ، حيث
تستخدم أموال الضرائب دون سواها من اقتراض
ونحوه ، في تمهيد الطرق وتشييد المدارس وإقامة المرفق
العامة ، فإذا أرادت لادخار على هذه الصورة فقد تعين
عليها ألا تقترض كما أشرنا ، وان تكون على بصيرة مما
تنفق فيه الأموال

وهذان الشرطان قلما يتوافرن في حياة الحكومات .
على أن لذلك سبباً شاملاً : وهو ان كل حكومة تابعة
لـمنازع^(١) شعبها : والدود الأعظم من كل شعب غير
مولع فطرة بالادخار . أما الذين طاب عنصرهم وكمل
تبصرهم ، فقمعوا شهواتهم ، ورسموا حداً لحاجاتهم ،
فأولئك دون غيرهم . هم الذين يرغبون في الادخار
وفعلون بقوة إرادتهم . وليسوا إلا بعضاً من كل ، في

(١) المنازع الأغراض والميول

السَّوَادِ الَّذِي يَضْطَرُّ أَوْلِيَاءَ الْأَمْرِ إِلَى مَجَارَاتِهِ عَلَى مُقْتَبِ
أَهْوَانِهِ وَمُتَّبِعِينَ آرَائِهِ . دَعَا أَنْ الْحُكُومَاتِ عَرْضَةً فِي
كُلِّ يَوْمٍ لِأُلُوفٍ مِنْ طُلَّابِ الْخِدْمَةِ وَأَرْبَابِ الْأَمْنِ
الْكَثِيرَةِ الْكَثْفَةِ لَدَيْنَ يَشْغَلُونَهَا فَوْقَ شَوَاعِلِهَا . فَمِنْ
الْمَسِيرِ عَلَيْهَا أَنْ تَعْرِفَ أَوْ أَنْ تَقْدِرَ عَلَى لَدَاخِرٍ مِنْ دَخْلِهَا
عَلَى النَّسَبَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا ادِّخَارُ الْمُتَبَصِّرِينَ الْخَصْمَاءِ^(١)
مِنَ الْأُمَّةِ

غَايَةُ مَا تُسَالُ عَنْهُ الْحُكُومَاتُ الْآتِسْرِفُ : وَهَذَا
أَيْضًا غَيْرُ مَيَسُورٍ لَهَا ، فَلَا مَحَلَّ لِكَيْفِهَا الْادِّخَارُ وَمُتَابَعَةُ
بِرُوءْيَةٍ ؛ فَالْعَمْدَةُ فِي تَقْيَةِ رَأْسِ الْمَالِ عِنْدَ كُلِّ شَعْبٍ ، نَمَّا
هِيَ عَلَى أَهْلِ النَّشَاطِ وَالْتَبَصْرِ مِنْ أَمْرَادِهِ



الفصل السابع

في إدارة الإنتاج — وفيما للمستحدث^(١) من الشأن

تعد رأس المال والعمل — المنتج الصغير أو المستقر —
الأساس التي توضع إدارة المستحدثين إلى رأس
المال — المطلوب من المستحدثات
عقلاً وحلقاً

تضافر رأس المال والعمل — المنتج الصغير أو المستقر

يُجِبُّ على العناصر الثلاثة التي يصدر عنها الإنتاج ،
وهي الطبيعة والعمل ورأس المال أن تتناسق ، وتخالط ؛
وتتآشى متعاونة

أما الطبيعة وهي المنصر لأوّل ، فإنها وهي المنفعة
لم تُخلق إلا للمطاوعة . نعم انها تثار^(٢) لنفسها من

(١) مبتكر المشروع ومديره معاً وهو اسم عام لمن يعرفه
الاقتصاديون في العربية بلفظة Entrepreneur وبمحسن ان
يُحمل له من المترددة العربية لفظاً مكافئاً ومُترَم
(٢) تَأْخُذُ الثَّارَ

مُدَّالِمِهَا ، بما تؤثره تارة في الإنسان من التأثير الخفي ،
وطورا بما شهوش^(١) به عملة أو تموضه ، من طغيان مياهها
وتزلزل أركانها وتكالب قواها خاصة اليه من قيودها .
غير أن المدنية لا تبرح سائدة عليها مرة^(٢) لها على
حكمها برغم ثورانها

ولهذا فالطبيعة مع أنها المنصر لدى لا يستعنى عنه
الإنتاج ، لا تزال مطبعة ، وإن تكن صاعنها لا تسد^(٣)
بقي المنصران اللذان لا ينفكان عن التناظر وهما :
العمل ورأس المال كيف يوافق بينهما فيتضافر
ولأيهما تكون الولاية على الآخر .

قبل الرد على هذا السؤال يجب أن نستحي من
دائرته واحدا من المنتجين ، وهو المنتج المنفرد والمستقل ؛
كذلك الصغير ، والخياط الصغير ، والاسكاف^(٤) الصغير ،
وحمل الماء ، إلى كل ذي مهنة ينفرد بها ولا معاون له

(١) هوّش القواعد - خلطها (٢) أثره على حكمه - أخضعة
(٣) الإسكاف صاع الأحذية

فيها سوى امرأته أو طفاله . أولئك يكون الواحد منهم
هو الممول وهو الصانع جميعاً . بين الصفتين اللتين
تمثلان به ، اتلاف لا يشوبه اختلاف

قد يرى أناس أن المنتج حق^(١) لمنتج ، من توافرت
فيه هاتان الصفتان . وذلك لأن تصوّره على هذا النحو
مما يقع تحت مألوف العقل

على أن هذا عين الخطأ ، لأن المنتج المفرد أو
المستقل لا يُحمّل وجوده بالمعنى الأتم . أمّا أولاً : فلأن
أكثر الأعمال مما لا تستقل به عزائم فرد واحد ، أو
أسرة واحدة ، وأمّا ثانياً . فلأن معظم الأعمال يعوزها
رأس المال ، ورأس مال لا يجمعه الناس جمعاً سوء ، لما
بينهم من اختلاف الاستعداد المكري الذي يدفع إلى
الادّخار ، ولا استعداد الجسماني الذي يمكن منه ، ولتفاوت
درجاتهم في ذلك الاستعداد

(١) يقال حق الشيء إذا كان الشيء على أتم مثال في نوعه
كما يقال رجل حق الرجل أو العاقل حق العاقل لمن كانت
رجوته وكل فصله

فكثيراً ما يتفق أن أنساً لم ينتجوا رأس مال أو لم
يحتفظوا به أو لم يصبوا منه إلا ما هو دون الزهيد ،
وأن آخرين يملكون منه قليلاً ، وأن فريقاً غيرهم يملكون
منه مقادير طائلة ، ويتفق أيضاً أن بعض الأعمال تستلزم
نفقات جسيمة ؛ فيتأتى من هاتين الحالتين ، أنه لا ييسر
أن يكون جميع العالمين متعجين منفردين أو مستقلين ،
ولا أن يكون كل منهم قادراً على ملك العاصم الثلاثة
التي يصدر عنها لإسح ، ولاستبلا ، على إدراكها في آن

الأسباب انقصية ولاية رأس مال
على المستحدثات

لا بد للتأليف بين العمل ورأس المال في المستغلات ،
من ترتيب يتغلب فيه أحد هذين العنصرين على الآخر .
وهذه العتبة تتعين لرأس المال أو لأربابه بأسباب جملة
إذا تلاقى رجب في مصنع ، كان بعضهم أولى من
بعض بإدارته ، وذلك لما له من السواق ولما بين يديه
من الموارد ولما يتعرض له من الأخطار

فَمَنْ تَوَلَّى فِي النِّظَامِ الاجْتِمَاعِيِّ رَأْسَةَ عَمَلٍ صِنَاعِيٍّ
أَوْ تِجَارِيٍّ أَوْ زُرَاعِيٍّ سَبَقَ مُسْتَحْدِثًا

فَدَتَبَيْنَ مَا هُوَ الْمُسْتَحْدِثُ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الصَّانِعِ أَوْ جَمْعِهِ وَالصَّنْعِ

لِلْمُسْتَحْدِثِ شُؤْنٌ مُتَنَوِّعٌ ؛ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مُبْتَكِرًا
يَبْتَكِرُ عَمَلًا مُتَّجِبًا وَيُعِدُّ لَهُ مُعَدَّاتِهِ بِأَنْ يَقُولَ مِثْلًا : يَحْزُزُ
أَنْ يَخْتَصِرَ مِنْجَمُ الْخَمْرِ أَوْ يَبْنِي مَضْرِبَ فِي جِهَةِ كَذَا مِنْ قَطْرِ
كَذَا ؛ لِمَا هُنَاكَ مِنَ الْأَحْوَالِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي
تُوفِّقُ اسْتِخْرَاجَ الْفَحْمِ أَوْ الْحَدِيدِ رَخِيصًا مُتَّحِدَةً نَفَاقَةً^(١)
فِي إِحْدَى الْأَسْوَاقِ الْقَرِيبَةِ أَوِ الْبَعِيدَةِ ؛ ثُمَّ بِأَنْ يُوَازِنَ
بَيْنَ نَفَقَاتِ الْبِضَاعَةِ وَالْأَثْمَانِ الَّتِي تُبَاعُ بِهَا ؛ ثُمَّ بِأَنْ
يُفَكِّرَ طَوِيلًا فِي تَخْطِيطِ خُطَطِهِ وَتَحْقِيقِ صِحَّتِهَا

فَإِذَا فَرَغَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ وَتَحَقَّقَتْ مُنِيَّةُهُ ، وَجِبَ
عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَى مَكْرِهِ وَتَذْيِيرِهِ طَوِيلَ الْمُدَّةِ الَّتِي
تَدُورُ فِيهَا تِلْكَ الصَّنَاعَةُ

(١) لَمَقُ رَوَاجُ

إِذَا فَالْمُسْتَحْدِثُ مِنَ الصَّنَاعِ بِمَنْزِلَةِ لَدَمَاعٍ مِنْ سَائِرِ
أَعْضَاءِ الْجِسْمِ

عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحْدِثَ بَعْدَ أَنْ يَنْجِرَ وَضَعَ الْخَطِّطِ ،
يُضْطَرُّ إِلَى إِيجَادِ الْمُتَصِّرِينَ الْآخَرِينَ الْمُتَنَجِّينَ : وَهْمَا
الْعُمَالُ وَرَأْسُ الْمَالِ

وَمَعْنَى رَأْسِ الْمَالِ هُنَا ، الدُّخَائِرُ وَالْأَدْوَاتُ وَالْمَوَدُّ
الْأَوَّلِيَّةُ بِأَنْوَاعِهَا : مِنْ مِثْلِ الْمَبَانِي وَالْآلَاتِ وَالْمَحْتَرِفَاتِ
وَجَمِيعِ مَا يَدْخُلُ فِي صِنَاعَةِ الصَّنْفِ الْمَشْهُودِ (١) ؛ وَكَذَلِكَ
النُّقُودُ الْكَافِيَةُ لِكِفَالَةِ الْإِدَارَةِ إِلَى حَيْثُ يَتَنَبَّهَ لِإِتْنَاهِ
أَيُّ مَهْلَةٍ مَا تَتِمُّ الْمَصْنُوعَاتُ وَتُبَاعَ وَتَمُودُ أَتْمَامُهَا

لَيْسَ مِنَ الصَّرُورِيِّ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَحْدِثُ مُمَوَّلًا .
فَإِنْ كَانَهُ ، كَانَ خَيْرًا ، لِأَنَّ خَبِرَتَهُ وَحِكْمَتَهُ فِي الْإِدَارَةِ
تَكُونُ أَوْسَعَ وَرَاقِبَةً ، فَأَمَّا إِذَا فَادَهُ التَّمَوُّلُ وَتَحَمُّمُ
الزَّكُونِ إِلَيْهِ عَلَى مَا فِي أَمْرِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْمَرِ ، فَحَسِبُهُ أَنَّهُ
يَبْلُغُ مِنْ تَقَرُّقِ الْمُؤَوَّلِينَ بِهِ مَا دَعَاهُمْ إِلَى الْإِثْمَانَةِ عَلَى نَقُودِهِمْ

بعد ذلك يَنْقُصُهُ نَقْصُ الْعَمَالِ وَهُوَ ضَرْبٌ : مِنْهُمْ
ذَوُو السَّوَاعِدِ وَمِنْهُمْ ذَوُو الْمَعْرِفَةِ بِالْمِهَةِ أَوْ الْكِفَاةِ
لِمَعْرِفَتِهَا وَمِنْهُمْ الْعُرَفَاءُ أَوْ الْمَقْدَمُونَ وَمِنْهُمْ الرُّقَبَاءُ الْأَيْقَاطُ
النُّزَاهُ ، وَإِلَى جَانِبِ هَؤُلَاءِ الْحَسِبَةُ وَسَائِرُ الْمُسْتَخْدِمِينَ
الصَّاحِبِينَ . كُلٌّ فِيمَا نَذَبَ لَهُ

فَإِذَا تَمَّ ذَلِكَ التَّذْيِيرُ بِحِمْلَتِهِ ، وَمِنْ يَكُنْ أَحَدُ عَنَاصِرِهِ
حَدِيرًا بِمَوْضِعِهِ مِنْهُ . فَبَيَانُهُ مُتَدَعٌ ؛ أَمَّا إِذَا كَانَ لِابْتِكَارِ
قَدْ أُخْرِجَ مِنْ حَيْزِ النَّصُورِ إِلَى حَيْزِ الْجِسْمِ ، فَلَا بَدْءَ
لِتَمَاسُكِهِ وَثَائِهِ وَاسْتِمْرَارِهِ مِنْ عَنَايَاتٍ لَاحِقَةٍ لَا تَقِلُّ
عَمَّا وَصَفْنَاهُ مِنَ الْعَنَايَاتِ السَّابِقَةِ . إِذَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُسْتَحْدِثِ
أَنْ يَخْرُصَ جَهْدَهُ عَلَى مَجْيِئِ النَّيْجَةِ فِي آخِرِ سَنَتِهِ ، وَفِيهَا
مَزِيدٌ لِلتَّخَلُّلِ عَلَى الْخُرُوجِ وَلِئِنْ الْمَسِيحُ عَلَى عَنَنِ التَّكَلُّفَةِ (١) ،
لَيْسَتْ بَيْنَ مِنْهَا أَنْ عَنَاصِرَ الْإِنْتِاجِ قَدْ أُحْسِنَ اسْتِخْدَامُهَا
وَأَنَّهُ قَدْ تَمَّ التَّوْفِيقُ بَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضٍ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ سَفَهٌ
جَالِبٌ لِلْخُسَارَةِ

(١) مُشَقَّةٌ وَيُدْحَلُ فِي مَعَاهَا الْعَقَّةُ

فَذَهَنُ لِمُسْتَحْدَثٍ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالْمَرَاةِ الَّتِي تَنْظُرُ^(١)
فِيهَا جَمِيعُ عُنَاصِرِ الْإِنْتَاكِ وَجَمِيعُ نَتَائِجِهَا ؛ وَعَلَى كَاهِلِهِ
تَبِيعَةٌ كُلُّ إِفْرَصٍ أَوْ تَفْرِيطٍ ، فَمَا أَنْ يَنْتَفِعَ بِالرَّيْحِ وَإِنْ
يَتَحَمَّلُ الْخُسْرَانَ

مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ شَأْنِ لِمُسْتَحْدَثٍ
فِي حَقِيقَتِهِ وَبَيْنَ الشَّكْلِ الَّذِي يُمَثِّلُهُ فِيهِ فَرِيقٌ مِنْ
الْإِسْتِرَاقِيَّينَ الْأَلْمَانِيَّينَ ، يَرَعُمُونَ أَنَّهُ رَقِيبٌ ، أَوْ نَاطُورٌ^(٢)
أَوْ مَرْتَزَقٌ طُفِيلِيٌّ

مَعَ أَنَّ لِمُسْتَحْدَثٍ إِنَّمَا يَقْبَلُ عَلَى الْإِنْتَاكِ بِرَأْسِ مَالِهِ
أَوْ بِمَا جَمَعَتْ تَحْتَ يَدِهِ ثَقَّةَ الْآخِرِينَ بِهِ مِنْ رُؤُوسِ
أُمُومِهِمْ ، وَبِابْتِكَارِ عَقْلِهِ ، وَبِحِدَقِهِ فِي الْمَلَامَةِ وَالنَّذِيرِ ،
وَبِكِفَايَةِ التَّجَارِيَةِ مِنْ حَيْثُ إِتْقَانُ الْبَيْعِ وَإِتْقَانُ الشِّرَاءِ ،
وَبِعُنْصُرٍ يَفُوقُ تِلْكَ الْعُنَاصِرَ ، وَهُوَ سَمْعُهُ

فَإِذَا أَخْفَقَ الْإِنْتَاكِ عَلَى يَدِهِ وَخَسِرَ بِخُسَارِهِ عَشْرَ
بَعْدَ مِئْسَرَةٍ ، وَرَبَّمَا كَانَ مُعَاقِدًا عَلَى أُمُورٍ لَمْ يَسْتَطِعْ

(١) تَنْظُرُ أَيْ تَنْتَرَى (٢) نَاطُورٌ وَحَدَسٌ بِمَعْنَى

إنفاذها في شهر إفلاسه ، وينكب في سمعه وهي شرفه
ومن هنا يرى أن القوانين موقعة على المستحدث
من التبعة المعنوية ما تربو قوته على مزية الولاية التي
تمتعه بها

كلما ازدادت المدينة ، اتسعت السوق وتعددت
المستنبطات ، وتفاقت المشقة على المستحدث بما لا يفي
ضلاً للمشاكل بين حاله وحاله الصانع : ذلك لأن الصانع
لا يعنيه شيء من الوجهة التجارية التي لها أكبر تأثير
في نتائج المستحدثات ولا يعنيه تسليف^(١) النظر في الآفات
والنواصب المتتابعة التي تعتور الإنتاج ولا الاهتمام بتبديل
خطة العمل أو تعديلها تعديلاً مناسباً للضرورات التي
تطرأ على التواتر

بل وظيفة المستحدث توجب عليه الاتصاف بصفات
هي غير تلك التي تطلب من الصانع ؛ فلا بد له من أن
يكون نشيطاً كأنشط الصانع ؛ مع خبرة ومعرفة

(١) التسليف هنا بمعنى تقديم

يَجْمَعُ اليها من مزايا العقل والخلق ما يندُر وجوده في
الرجال؛ ومن صلابة الإرادة ما يعصمه من الاستسلام
للأهواء؛ ومن عزيمة الرأي ما يرشده وشيكا^(١) إلى
أقوم طريقة

ومثل هذا التخالف يكون أيضاً بين مدير المصنع،
وبين المستحدث؛ لأن مدير المصنع لا يحتاج إلا إلى
بعض الخلال التي يجب أن تتوفر في ذلك المسكر
لذي تقضى عليه مهمته بأن يتبين حاجات الناس عند
مظناتها، ويتابعها في تحولاتها، ويراقب أسعار منتجات
في حرركاتها، ويكتسب عنده حذق التاجر وحذق المدير
الصفات التي عدّدها وفصلها لا مندوحة عنها،
وان تفاوتت درجاتها بتفاوت أقدار المستحدثات، لجميع
الذين يؤسسون معاهد صناعية أو تجارية أو زراعية.
فاذا سئناها ماذا تقول إدارة لإنتاج إلى مستحدثين
دون الصناع، أجبنا: أن إحكام الإدارة والتدبير
(١) وشيكا سريعا

لا يُرْتَجَلُ ولا يَتَجَرَّأُ ، فَإِنَّمَا هُوَ عَقْلِيٌّ ، يَتَفَوَّقُ عَلَى
الِإِيقَانِ الْحِسِّيِّ ؛ وَأَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ فِكْرُهُ مَصْنَعٌ
مُنْتَجِعٌ ، وَجَمْعُ الْعُنَاصِرِ الَّتِي تُكَوِّنُهُ ، وَارْتِهَانُ نَجَاحِهِ إِمَامًا
ثُرُوتُهُ أَوْ سُمْفَتُهُ ، أَوْ كِلَيْهِمَا مَعًا ، أَجْدَرُ بِدَاهَةِ بِإِدْرَتِهِ
مِنَ الَّذِينَ دَعَاهُمْ ، فَأَجَابُوا ، وَقَسَمَ بَيْنَهُمْ أَجْزَاءَ الْعَمَلِ فَقَامَ
كُلٌّ مِنْهُمْ بِحِزٍّ ، مِنْ مَجْمُوعِهِ ، وَلَمْ يَمْنَحُوا الْمُسْتَعْدَثَ إِلَّا
مَعُونَةً بَدَنِيَّةً أَوْ مَعْنَوِيَّةً مَحْدُودَةً

ولا بأسَ مِنَ الْقَوْلِ اسْتَطْرْدًا أَنَّ لَا مُقَارَنَةَ وَلَا
مُشَابَهَةَ بَيْنَ الصَّنَاعَةِ وَالتِّجَارَةِ وَالزَّرَاعَةِ وَهِيَ أَعْمَالُ سَلِيمٍ ،
وَبَيْنَ الْأَنْظِيمِ ^(١) الْمُسْكِرِيَّةِ وَهِيَ أَعْمَالُ حَرْبٍ . فَإِنَّ تِلْكَ
يُؤْخَذُ رِجَالُهَا اخْتِيَارًا ، وَأَمَّا هَذِهِ فَيُؤْخَذُ رِجَالُهَا ضُطْرَارًا .
غَيْرَ أَنَّ لِلْفَصِيلَتَيْنِ ضَرُورَةً مُشْتَرَكَةً وَهِيَ أَنْ تُعْطَى الْوَلَايَةُ
الْمُلْكِيَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا لِأَخْلَقِيَّيْهَا ، إِذْ يَنْبَغِي لِلْقَائِدِ الْمَاهِرِ

(١) أَنْظِيمٌ وَأَنْظِيمَةٌ جَمْعُ نِظَامٍ وَقَدْ فَتَ الْقَلَمُ أَنَّ يَجْمَعُهَا عَلَى هَذَا
الْجَمْعِ فِي صَفْحَةِ (١٠٢) سَطْر (٢) أُخْرَى فِيهَا عَلَى الْخَطِّ الْمَشْهُورِ
وَجَمْعُهَا عَلَى نِظَامَاتٍ

ولمُستصنع البارِع، أن يتَّصفاً بِصِفَات راقية تنفُس^(١)
 عن أن يُشارَ كَهما فيها إلّا النادرُ من رجالها
 وعيونُ تلك الصِّفاتِ ثلاثُ : براعةُ المِلاَمةِ وقوَّةُ
 الاستِشعارِ^(٢) ومِثانةُ الرأْيِ

لو تَسَنَّى لأُمَّةٍ أن يُوحِدَ فيها اثنا عشرَ رجلاً من
 المستحدِّثين المَهرة لا تَتَطَلَّبُ شِرات ولا مِثين
 لاستِطاعوا، بِحَسَنِهم طرائقَ العمل، وبتيقُّظهم المستعمرَ
 لمنع البَديد، وبِحِجْثهم عن أَصلح الأسواقِ التي يَنبَاعُونَ
 المِوادَّ الأَوَّلِيَّةَ منها، وأصلح الأسواقِ التي يَبِيعُونَ
 بضائعهم فيها، أن يَنمُوا ثِروةَ البِلَدِ^(٣) الذي يَكونون فيه
 ومقدرةُ الصِّناعيةِ تَمية غير محدودة



(١) نفْسُ الشَّيْءِ - نِقامَةٌ - كلُّ نَفسٍ وهى معنى كَرَم

(٢) الاستِشعارُ الشُّعُورُ بالشَّيْءِ قبل وقوعِهِ

(٣) البِلَدُ يأتى بِمعنى القَطَرِ والأَقْلِيمِ والمِلكَةِ

الفصل الثامن

تجزئة العمل

تنظيم العمل — تعاون العمال أو العمل المشترك — تجزئة العمل
 فوائد هذه التجزئة — تحريز العمل ضد المواطن — تحريزه
 نماء الارث — شرائط تجزئة العمل وفول لعدم به —
 مميزات هذا النظام الصناعي

تجزئة العمل

أمران خاصان ، من لوازم الفروع المتفرعة عن نظام
 الاستثمار ، يؤثران في إنتاج كل صنيع : نغني بهما تجزئة
 العمل ، واستخدام الآلات
 أثبت الاقتصاديون أن العمل في المجتمعات الحاضرة ،
 أصبح منظماً ، وأنكر الاشتراكيون عليهم ذلك وقالوا
 إنه في حاجة إلى الإصلاح
 الحقيقة أن العمل ، في الأمم المتحضرة المتحررة ،

لا يَسْتَقِرُّ على حالٍ ، فنظامه أبداً في تعديل وتبديل ،
بتبعيته للطرائق المستجدة ، وجهه بين التركيب في
المجموع والبساطة ^(١) فيما يخصُّ به كلُّ فردٍ

من نظر نظرة ^(٢) إشراف ، إلى هيكل صاعٍ كبير ،
كمضهر (الكريزو) ومحققاته ، حارَّ فكره واختلط
ذهنه ، تجاه ما يراه من تعدد العمل وتباين ما يفعلون ،
وكاد يعتقد أن محفلاً كهذا لا يخلو من الفوضى ؛ فإذا
رأى ^(٣) من كُتب ^(٤) ، ودقق في التفصيل بعد إجمال
النظر ، راعى ما يجده من أن لكل فرد هناك صنعة
مرسومة ، محدودة ، متماثلة وبهذا الأسلوب تنسقت
لذلك المستحدث الضخم مزيجاً الصناعات المصرية وهما .
التركيب ، والبساطة ، فكان بهما عجباً من العجب

(١) البسيط هنا بمعنى غير المركب - اصطلاح مطبوع في حروب
عليه ؛ كما جرينا على قولهم - طبيعي - عند السبب إلى الطبيعة
تقريباً من اللبس وإن كان الصواب طبع (٢) نظرة اسم
مرقبة من نظر (٣) أدام النظر (٤) الكتب القرب

على أن الإنتاج ينمو نمواً غير منحصر، حين يُقيضُ
له تعاوُنُ العاملين وتجزئةُ الصناعات فيما بينهم. وهذان
الشَرطان يتجاوران لكنهما لا يتشابهان

العمل المشترك

من الأعمال ما لا يُتمُّه لرجُلٌ لوحد في مائة يوم
أو ألف يوم، ونأتي^(١) عليه العشرة أو العشرون من الرجال
في يوم أو يومين

لو اجتمع خمسة نفر، يرفعون أثقالاً، أو يقتلعون
شجراً، أو ينشرون حطباً أو حجارة، أو يكسسون
تدناً أو قحاً، لفعّلوا من ذلك متضافرين، ما لا يفعله
أمثالهم متفرقين، في الوقت الواحد

ولو انتدب رهطٌ من النّوّاتي^(٢) عشرة أو دون
العشرة أيام كانت الصناعة أولية، والآلات غير
مركبة، لوسق مركب كبير من بضاعة ما، لشحنوها
(١) يأتي عليه أي يُنجزه (٢) جمع نوفي — الملاحون

بأسرع مما يشحنها أمثالهم في عشرة مركب صغيرة
ومن مرجحات العمل المشترك ، إيمان ستمارة ،
لنعاقب الرجال عليه ، بعضهم يكذب وبعضهم يستريح .
فإذا سار عشرة من القديسين بمركب كبير ، استطاعوا
أن يشاربوا في كرتهم " عشر ساعات أو عشرين ساعة
بفضل تناوب التواني ، على حين أنهم لو تفرقوا وكان
كل منهم يمثل في مركب صغير ، لتعذرت عليهم تلك
المثابرة

فالقوة التي تجتمع من تعاون خمسة رجال ، أو عشرة
أو عشرين منهم ، تكون إذاً ، في كثير من الأحوال ،
فوق ما تبلغه ، في نتیجتها ، قوى أمثلهم منفردين

وهذا سبب من الأسباب التي لأجلها يزداد قدر
الإنتاج في كل بلد ، بقدر ما يآلف أهله الاشتراك
ويسكنون إلى التعاون

(١) الكرة الرجعة أو المرة

محرثة العمل

تجزئة العمل ، وبالتبعية لها تفرق الصناعات ؛ إنما هي حالة من غير النوع الذي تقدم ذكره ، ولها نتائج أشد فعلا

فوام هذه التجزئة تحليل العمل إلى صناعات متخالفة الطبائع ولكل منها فصلة خصيصون ، كما يكون ذلك في مصنع الساعات مثلا : فإن هنالك فردا يخرج صوان^(١) الساعة ، وثانيا يخرج ميساها ، وثالثا يخرج إرهما ، ورابعا يخرج النايض^(٢) لا كبر فيها ، وخامسا يخرج دواليبها الصغيرة ، وسادسا يوافق بين أجزائها تلك ويتم تركيبها

على أن هذا التمثيل لدى مثلناه غير منطبق على الحقيقة إلا من بعض الوجوه ؛ لأن العمل في لمصانع الحديثة ، مجزأ إلى أكثر مما وصفناه ؛ حتى نك لتجد

(١) محل صياتها (٢) الزنبلك أو الدقاق

في مصانع الساعات « بلندن » مائة جزء وجزئين قد
 يبط كل منها بفقلة خصاصين، ولعل الأمريكيين الذين
 برزوا^(١) في رخص الساعات، زادوا على هذا القدر في
 تمديد الأجزاء

بهذه الوسيلة يرد أعقد لأعمال، كبناء قاطرة أو
 تركيب ساعة، إلى سلاسل من الحركات البسيطة
 المتشابهة، يقوم بها العشرون أو الأربعون أو المائة من
 الخصاصين في مهنتهم، يترديدهم لها استمراراً إلى نهاية
 أمدهم^(٢)

ولا يدلك على المنافع الجليلة التي تنجم من تجزئة
 العمل مثل قول (آدم سميث) إن ملك التجزئة سكا
 تكون الأساس للاقتصاد بأشده . على أن لها من
 جانب آخر . نقائص ينكرها العقل والاجتماع، ويحذر
 بأهل الذكر ألا يغضوا النظر عنها

(١) برز في الشيء أي برع غيره فيه

(٢) الأمد هنا بمعنى الغاية

مزايـا تـجـزئة العمل

اليك بيان تلك المزايا :

١ - أنها تزيد في مهارة الصانع ، يدوياً كان عمله
أو ذهنياً ، لأنَّ العصبَ والفكرَ يَلينان ويمرّتان مع
الرياضة ، ولأنَّ لحركات التي تعادُ بلا انقطاع ، تصبحُ
آليةً بسرعتها ودقّتها

أنظر إلى لدليل في سهولة مشيه ، وإلى الملاح في
بعد نظره ، وإلى رابطر الخيوط بجانب المول في تحطُّف
يده ، وإلى المحامي في تدفق كلامه ، وإلى الحاسب في
سرعة إخراج أرقامه ، وإلى الضَّراب في أفانين لمسه
لمِصْرابه^(١) ؛ كلُّ أولئك من الأمثلة التي تدلُّك على ما
يبلغه من المهارة ، كلُّ ذى مهنة يواظب عليها مع استعدادٍ
لهافيهِ

(١) كانت للعرب آلة وترية تعرف بهذا الاسم وقد ذُكرت
تلك الآلة واستعربا اسمها للبيانو بمسوع انه آلة وترية مثلها

٢ أنها تصون الوقت من الضياع: إذ لا يكلف العامل تغيير مكانه ، ولا تبديل أدواته ، بل المكوف على حدث يحدثه ، واستخدام آلة دون سواها

٣ أنها تختصر زمن التخرج^(١) ، وفي هذا تقع كبير ضرر مما كان من الضروري في الأزمنة السالفة قضاء أربع سنين أو خمس سنين للخروج^(٢) في مهنة : وكان في ذلك ما فيه من الكلفة^(٣) على الصانع وأهله أما الآن فإن الفتي لا يكاد يقضى بضعة أشهر حتى يصبح صالحاً لإتقان الجزء الذي يقع إليه ، وإصابة الأجر عليه . فهو يكسب رزقه بأسرع مما كان . والإنتاج يستفيد منه في جانب كثرة الكمية ورخص الثمن

إلا أن الفاعل — وهذه حاله — لا يتعلم مهنة برأسها ، وربما ألفتته^(٤) في مدينة اشتهرت بصنع

(١) تعلم الصناعة Apprentissage (٢) مرقها والخذق فيها

(٣) الكلفة المشقة (٤) وجدته

الأفقال كمدينة « ووافر همّتون » لا يُحَسِّنُ إخراج قُفْلٍ
تأمَ بعد مُزاوَلته عشرَ سنينَ لِجُرءٍ من هذه الصناعةِ في
ذلك المعهدِ

وفي حالته هذه ما أشرنا إليه من الصرار الذي
لا يقتصرُ على إخمادِ الذهنِ في الفاعل ؛ بل يشوبُ
البضاعة نفسها بنقص أو بتشويه

٤ أنها تُجيزُ استبدالَ الآلاتِ بالأيدي : وهو
الأمرُ العجيبُ الذي يحدثُ منذَ عشرينَ سنةً في صناعةِ
الساعاتِ بالولاياتِ المتحدةِ ؛ فكان من ذلك رخصٌ وراءُ
لِما مَوَّلَ يُمكنُ معه اقتناءُ المعلقةِ ^(١) بِثمانيةِ فرنكاتِ أو
عشرةِ ، وساعةِ الجيبِ ، بِخمسةِ فرنكاتِ أو ستةِ

وفي هذا المقامِ يُحَسِّنُ النَّبِيَّةُ على أنه إذا كانَ نفعُ
التَّحْزِنةِ ما قَدَّمَناه ، فليسَ المرادُ به أن الصَّنَاعَ الجزئيينَ ،
هم الذين يأتونَ باختراعاتِ الكبرى ؛ بل يُوقِّعونَ في

(١) الساعة التي تعلق Pendules

الغالب ، إلى اختصارات في الصنعة ، يُسمونها تخففات
اليَد ، ومعناها الحيلُ

ولما كانت التجزئة طريفةً تحبيلةً للعمل ، كانت
بتسهيلها وتوحيدها كلَّ سلسلة من سلاسل الإنتاج
المركَّب ، تُسهَّلُ أيضاً إحلال الآلات محل الأيدي
واستخدام الآلات إنما يكون نافعاً حيث يكون
الأجزاء قد تناهت في البساطة والنشابة والقابلية للإعادة ؛
فهي تُساعد على استخدام كلِّ صانع بحسب استعدادة ،
خصوصاً على الانتفاع بالضعفاء من الرجال أو بالسنه
ولأطفال . على أن هؤلاء الضعفاء ، مكانة جليلة من
الصناعة البيتية ولا سيما في امررع . غير أن الإنتاج
يقدر ما تنجزاً فيه لأعمال ، ردد حاجته إلى سوء عيهم

تحرؤ العمل تبعاً لمواطن

قد يتجزأ العمل تبعاً للمواطن كما يتجزأ تبعاً للأفراد ،
ويكون ذللك من العمل الطبيعية والتاريخية ، ما

تصعبُ معارضته وتطولُ . فن تلك العلل الطبيعية تأثيرُ
الجو ، ومنها اختلاف التربة : وحسبك من هذين السببين
أنك لا تجد الحديد والفحم الحجري والقطن والنب
والبن في كل مكان

أما التقدم الاجتماعي وسهولة المواصلات ، فلم يكن
لها من الأثر إلا زيادة ذلك التجزؤ . وقد أتى عهد
كانت فيه - والبلد واحد - جميع المقاطعات الفرنسية
التي هي على البحر المتوسط لا تنج إلا الحر ، و « ترمتديا »
لا تعنى إلا باقيا على المواشي وإخراج الألبان ونبذ الثماح ،
و « البوس » لا تصدر إلا القمح ولحم الصان والدجاج
بل من جهات « ترمتديا » ما تمادى في الاختصاص
كما فعل سكان « الأوج » ، فقد قصرُوا حرصهم على
علف السمكة من غير التفات إلى استيلاها وتربية صفارها ؛
ومن مراكز تلك المقاطعة ، أمثال « الكينتين » ،
و « لماين » و « الليموزين » ما أهمل العلف ، واشتغل
بتربية الماشية

هذا شأن التجزؤ في جانب الزراعة وتجدد مثله في جانب الصناعة . فإن خمساً أو ستاً من المقاطعات التي حاضرتها « ليون » قد تخررت^(١) لنسج الحرير ولكنها أهملت تربية دود القز؛ وأن مقاطعتين من « نرمانديا » ومقاطعتين من شمال فرنسا ، وبعضاً من مقاطعات شرقها ، انقطعت لنسج القطن؛ وأن طائفة أخرى من المقاطعات ذلك الشرق ومن مقاطعات « نرمانديا » فضلاً عن خمس أو ست من المدين ، لا عناية لها إلا بحياكة الصوف ؛ بل أغرب من ذلك أن صناعة الصوف المشوط ، والمرينوس^(٢) ، والفايلا^(٣) ، قد انحصرت في مدينتي « فوزمي » و « كائو » و « رمنس » و « رويه » ؛ على حين أن صناعة الصوف المغسول نامية في مدينتي

(١) تخررت له وانقطعت - قال الله تعالى إلى نذرت

لأنما في بطنى محرراً (٢) نسج معروف متقي سم لأعدم

التي يؤخذ منها (٣) (القائلاً) وراى (قائلاً) لم يجد بأساً

من ألباتها

« البوف » و « سيدن » و بلاد أخرى

هذا التجزؤ في العمل يَعلَبُ أن يبقى ، وقد زالت
الأسباب التي تأتي عنها . على أن في بقائه منافع للناس .
منها أن المستصنعين والصنّاع يرزادون حذفاً ، وأن
المعايرة تشدّ قمعين لرقّي ؛ وأن التجار تسهل عليهم
مهمتهم ، فيستطيعون في يوم أو يومين ، أن يتفقّدو معامل
الصنف لوحد في « روبه » و « البوف » ، دون أن
يجوسوا خلال البلاد المتفرقة في أنحاء فرنسا

غير أن للنفع المذكور ما يقابله من الضرر : فإن
الأزمات التجارية إذا أصابت صناعة معينة ، كانت
كوارثها أشد وطأة على لأرجاء الخصيصة بتلك الصناعة .
مثال ذلك ما حلّ بأثناء « السين لأذنى » من الأزمة
القطنية بين سنة ١٨٦٠ وسنة ١٨٦٥ ، وما جرى لجنوب
فرنسا من آفة الكرم المعروفة (بالفيلوكسيرا) . ففي هذه
البلاد يتحتم مزيد التصر على المستصنعين والصنّاع
بقي أنه بقدر اتساع الإنتاج في بلد ما . يكثر

التَّجَرُّؤُ الْمَوْطِنِيُّ لِلْعَمَلِ ، عَلَى حَدِّ مَا يُشَاهَدُ فِي انْجِلْتِرا
والولايات المتحدة

تَجَرُّؤُ الْعَمَلِ تَبْعاً لِلْإِرْثِ

يُصَافُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ نَوْعٌ ثَالِثٌ مِنْ تَجَرُّؤُ الْعَمَلِ ،
يُعْرَفُ بِالْمَوْزَوِثِ ، وَهُوَ مَا لَا تَعْدُرُ إِرْلَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ نَوْعٌ
لَا يُخْلَقُ الْإِنْسَانُ فِي مَكَانٍ مَا وَلَا فِي زَمَانٍ مَا ،
مُتَّسِلِجًا عَنْ الرَّابِطَةِ الَّتِي تَرْبِطُهُ بِسِلْسِلَةِ مَنْ الْأَجِيلِ
السَّابِقَةِ : بَلْ يَرِثُ عَنْ آبَائِهِ خَصَائِصَ ، وَتِلْكَ الْخَصَائِصُ
تُؤَثِّرُ فِيهَا مُؤَثَّرَاتُ شَتَّى مِنْ تَرْبِيَةٍ وَبَيْئَةٍ . عَلَى أَنَّهُ لَوْ
صُرِفَ النَّظَرُ عَنْ الْمَزِيَّةِ لَوْرَائِيَّةِ ، لَكَانَ لِرُومِ الصَّنَاعِ
وَلِرُومِ الْمُسْتَصْنِعِينَ لِلْحِرْفَةِ وَالْمُحْتَرَفِ (١) الَّذِينَ صَارَ إِلَيْهِمْ
عَنْ آبَائِهِمْ ، أَمْرًا مُفِيدًا بِذَاتِهِ ؛ فَقَدْ يَتَعَسَّرُ اِرْتِجَالُ مَعْدٍ
جَدِيدٍ ، فِي مَكَانٍ جَدِيدٍ ، بِعَمَالٍ جَدِيدٍ ، يَقْوَى عَلَى
مُزَاحِمَةِ أَمْثَالِهِ مِنَ الْمَعَاهِدِ الَّتِي عَمَّرَتْ قُرُونًا فِي مَكَانِهَا

(١) الْمَكَانُ الَّذِي تَبَاشَرُ فِيهِ الْحِرْفَةُ

غير أن من آفت هذا التوارث ، استبداد العادة
بذهن العامل وتغلب الخيلاء والزهو عليه

شروط تجزئة العمل — قول القديس فيها

لا نتمو تجزئة العمل إلا على شروط قد يصعب
توافرها لها في مكان ، وهي :

١ — كثرة الأهلين ؛ وذلك لأن الديار التي يقل
فيها الديار^(١) ، يعيش فيها الناس مفترقين ، ويضطروا كل
منهم إلى مزاوله طائفة من الحرف ، أو من التجارات

٢ — سهولة المواصلات

٣ — استفاضة رؤوس الأموال

٤ — شيء من المرقان مع تثفيف في الأذهان
أما المآخذ التي يأخذها النقاد على تجزئة العمل فهي
في ما يلي :

١ — يزعمون أن المغالاة في التخصيص متلفة

(١) الديار — الساكن

للهم، جسماً وعقلاً، ويقولون إنه بها يتحول إلى أداة
حية، وإن من أسوأ المصائر إفشاء الإنسان وقد قضى
عمره في مهنة، إلى جهل تلك المهنة، اللهم إلا ما يتعلق
منها بجزء من دَبُّوسِ أوضاع في صنعة جميع أيامه

٢ - يدعون أن العامل مع ذلك التخصيص، يكون
أنزل على حكم^(١) الطواري، بحيث لو حدثت أزمة، أو
تغير زبي، أو اختبرت آله، لا تقطع رزقه. بخلاف
النساح الحراث في القدم، فإنه كان يرجع إلى الحقير،
ويستمد من عمله فيه وفاء ما لم تف به مهنة من حاجاته

٣ - يتفق لتجزئة العمل الصناعي أن تُضرب بجزئته
الطبيعية؛ مثال ذلك أن تنصرف المرأة عن خدمة دارها
وأولادها إلى خدمة المصانع

هذه المأخذ الثلاثة لا تخلو من الصيحة ولكن فيها
ما فيها من المبالغة، فإن تفريق الصناعات لا يتلف ذهن
العامل ولا جسده على ما يصفون

(١) أخضع لسلطانها

ومن الصناعات ما كان ولا يزال عملاً متشاكلاً :
 مثالة مِهْنَةُ الطَّاحِنِ عَلَى الرَّحَى قَدْماً ، وَمِهْنَةُ الْحَالِكِ فِي
 بَعْضِ الْبِلَادِ وَأَخْضَهَا الشَّرْقِيَّةُ إِلَى هَذَا الْيَوْمِ . كِلَاهُمَا
 يُحْدِثُ حَدَثًا وَحَدًّا بِلَا تَقْطَاعٍ ، وَكِلَاهُمَا لَا يَنْجَأُ إِلَى
 الْمَزَارِعِ حِينَ تَخُونُهُ مِهْنَتُهُ

أَيَّ تَقْصِيفٍ نَاشِدُنَاكَ اللَّهُ بِثَقْفَةِ عَقْلِ الْإِنْسَانِ حِينَ
 يَصْنَعُ الدُّبُوسَ كَلَّةً ، أَوِ الدُّبُوسَ وَلِإِبْرَةِ مَعًا ، بِذَلِكَ مَنْ
 أَنْ يَصْنَعَ أَدْنَى جُزْءٍ مِنْ الدُّبُوسِ ، وَأَيُّ بُرُوعٍ يَنْبَغُهُ
 مَنْ لَا يَصْنَعُ الْحِذَاءَ كَلَّةً

هَلْ قَوْلُ «تَلَاوُفِ التَّجْزِئَةِ لِلطَّبَقَةِ الْعَامِلَةِ» ، زَعْمٌ عَتِيقٌ
 لَمْ تَنْبَغْ لَهُ دَعَاةٌ . وَهَذَا الصَّاعِ الْآلِيُّ أَوِ النَّطِيقِيُّ
 فِي الْمَعَامِلِ الْكُبْرَى لَا يَقِلُّ قِطْعَةً عَنْ حَدِّدِ الْأَزْمَنَةِ
 الْخَالِيَةِ . وَبِنِ بَلْغِ الْأَوْجِ فِي التَّخْصِصِ : بَلْ لَعَلَّهُ يَصْحَحُ
 عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ لِمَذْهَبٍ ، أَنْ تَكَرَّرَ الصَّنْعَةُ الْوَاحِدَةُ
 يُرِيحُ الْعَقْلَ ، وَيُعْقِبُهُ مِنَ الْإِحْهَادِ

وَفِي امْتِدَادِ الْأَعْمَارِ عَلَى مَا ثَبَتَهُ الاستقصاء ، مَا

يَشْهَدُ أَنَّ أَحْوَالَ الْأَبْدَانِ لَيْسَتْ الْيَوْمَ شَرًّا مِنْهَا بِالْأَمْسِ

مُقَوِّمَاتُ تَجْرِئَةِ الْعَمَلِ

تَجْرِئَةُ الْعَمَلِ فِي حَاجَةٍ إِلَى مُقَوِّمَاتٍ تُقَوِّمُ عَوَاجِزَهَا ،
وإِلَى نِظَامٍ مَعْنَوِيٍّ عَقْلِيٍّ يُخَالِفُ النِّظَامَ الْمَشْعُورَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ
جَدِيرٌ بِهَا . نَقْصِرُ يَوْمِيَّاتِ الصَّنَاعِ ، وَتَدْفِعُ السَّأَمَ
عَنِ الذَّهْنِ وَتَقْيِيهِ الْهَمُودَ . فَإِذَا بَلَغَتْ تَجْرِئَةُ الْعَمَلِ
الْتِمَامَ ، وَجِبَ أَنْ لَا تَرَوِ الْيَوْمِيَّةَ إِلَى عَشْرِ السَّاعَاتِ
وَيَقْدِرُ مَا تَسْمَحُ التَّجْرِئَةُ بِتَقْصِيرِ وَقْتِ الْعَمَلِ مِنْ غَيْرِ
تَقْصُرِ فِي الْإِتْقَانِ وَلَا خَسَارَةٍ عَلَى الْمَجْتَمَعِ ، يَكُونُ خَيْرُ
وَمِمَّا تَقْتَضِيهِ تَجْرِئَةُ الْعَمَلِ ، حُسْنُ لَانْتِمَاعِ بَوَاقِ
الْفَرَاحِ . فَإِنَّ الصَّانِعَ ، عَلَى مَا يَتَلَقَّاهُ فِي هَذَا الزَّمَنِ مِنْ
مَبَادِي الْعِلْمِ وَيُحِيطُ بِهِ مِنْ مَشَقَّاتِ الْفِكْرِ ، حَلِيقٌ بِهِ
وَقَدْ قُلْتُ سَاعَاتُ خِدْمَتِهِ ، أَنْ يُعْنَى بِتَوْسِيعِ مَدَارِكِهِ
فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَلَا تَتَرَبَّصُ عَلَى الْمَدِينَةِ وَقَدْ مَهَّدَتْ لَهُ
سَبِيلَ الْقَصْدِ . عَلَى أَنَّهُ رُبَّمَا لَمْ يَذْجُجْ إِلَى هَذِهِ الْعَابَةِ ، إِلَّا

بعد تعاقب حيلتين^(١) أو ثلاثة ، فيسهل يومئذ عليه بالطبع
ما شق عليه بالتطبع

كذلك يوجب الفراغ مع إطالة مدته اليومية ،
والأجر مع زديده ، أن يزداد العامل اهتماماً بده ،
وأهله ؛ لا نغنى بهذ أن تمنع النسوة والأطفال من امتها
مهمة في المصانع ، بل أن يحظر العمل على الأطفال ولما
يبلغوا الثالثة عشرة من السن ، وعلى لولدات الفتيات
بقدر الطاقة ؛ فأمّا لأبكار اللواتي يعن على نفقات البيت ،
أو يجمعن لأنفسهن مهراً ، والنسوة اللواتي قد خلا^(٢) من
سنهن وقد كبر أولادهن ، فهن أن يحترفن ، إن شاء لِرزق
لأنسنة ، على أن لا ينأى من ذلك مكرهه

وإنه ليرجى ، مع تقدم الصناعة ، أن تكثر المحركات
التي تدار بالغاز ، أو الكهرباء ، أو لهواء المضغوط ،
فترخّص وتعيد للحرف البيئية شيئاً من قديم شأنها

(١) الجيل الصنف من الناس قدره العرف بثلاثين عاماً

(٢) خلا من سنه أى طعن في السر

يَتَوَصَّلُ مَعَهُ ، لَا إِلَى لِفَاءِ الْمَعَامِلِ ، فَإِنَّ مَلَائِمَةَ
الصَّنَاعَاتِ فِيهَا تَنْظَرُ أَصْلَحَ وَأَكْمَلَ ، بَلْ إِلَى إِحْدَاثِ
أَحْوَالٍ مُتَنَوِّعَةٍ تَوَافِقُ جَمِيعَ مَرَاتِبِ الْحَيَاةِ الصَّنَاعِيَّةِ ،
وَتَتَّفِقُ مَعَ الْوَاجِبَاتِ الْبَيْتِيَّةِ

فَلْنَعْنِمِ إِذَا جَلَّالِ الْفَوَائِدِ الَّتِي يَقْبِضُهَا لَنَا تَجَزَّؤُ
الْعَمَلِ . إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِيُبَيِّنَ عَلَى الْإِنْسَانِ خَيْرَ
وَنِعْمًا بِثَمَنِ مِنَ الْمَعَادَةِ وَالْجَلْدِ ؛ أَمَّا فَوَائِدُ النَّجَاحِ
الْاِقْتِصَادِيِّ ، فَالْإِنْسَانُ يَمْلِكُ أَنْ يَزِيلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ شَيْئًا
مِمَّا يَحْوِلُ دُونَهَا مِنَ الْمَتَاعِ

لَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَبَادِي هَذَا الْفَصْلِ حَقِيقَةَ نَبِيدِهَا
فِي خِتَامِهِ : وَهِيَ أَنَّ الْعَمَلَ الْإِنْسَانِيَّ تَحْتَ سِيَادَةِ الْحُرِّيَّةِ ،
مَشْفُوعَةٌ بِتَحَقُّقِ الْمَسْئُولِيَّةِ لِدَائِيَّةٍ ، يَطْلُبُ فِي تَحْوِيلِ
وَتَبْدِيلِ مَا دُمْنَا نَرَاهُ أَنْ نُصَادِفَ فِيهِ مِنْ جَدِيدِ الْوَسَائِلِ
مَا يَفْضُلُ قَدِيمِهَا ، لِئَلَّا أَقْصَى مَا يُسْتَعَاذُ مِنَ الْهَوَى الْخَادِنَةِ
الَّتِي يَمْلِكُ الْإِنْسَانُ تَصْرِيفَهَا

فصل التاسع

الآلات

الأدوات والآلات — مطبخ العامة على الآلات — أمثلة
من تلك المنطق — مرآة الآلات — شريط
استخدامها — ما وجد الفقد — ما للآلات
من فصل الحمية

الأدوات والآلات

لا يبلغُ نَجْزُوُ العملِ أمدَهُ إلَّا في الصِّناعاتِ التي
فيها تُستخدَمُ الآلاتُ

حاولَ الإنسانُ منذَ تَمْدِينِهِ أَنْ يُنْعَى قُوَّةَ أَعْضَائِهِ
بِاسْتِمَالِ أدواتٍ قد نَحَا بها النُّحُو الذي استطاعَهُ ، فأَحْدَثَ
القوسَ ، والسَّهْمَ ، وشَبَكَةَ الصَّيْدِ ، ثُمَّ تَعَدَّدَتِ هذه
الأشياءُ وَتَنَوَّعَتِ على مَرِّ الأَيَّامِ إلى نوعينَ : أدواتٍ ،
وآلاتٍ

الأدوات : هي التي تتحرك بقوة لإنسان مباشرة ،
فتكون مزيداً في قوته أو ذريعة لمضاعفة تلك القوة ؛
وقد عالى أناس في تشبيهها

وأقرب ما قيل في ذلك إلى الصواب : أن لطريقة على
مثال اليد المقبوضة ، ولجرفة على مثال اليد المبسوطة ،
والمعلقة على مثال باطن الكف ، ولشار على مثال
الأسنان ، ولزمنة^(١) من الحديد على مثال الأصابع ،
ولنفخ على مثال الرئتين

الآلات : هي التي لا تستمد القوة المحركة لها من
مباشرة الإنسان ، بل من الطبيعة وجنودها من حيوان ،
وماء ، وريح ، وبخار ، وغاز ، وكهرباء ، وهواء مضغوط الخ
فهي الوسيلة الثانية التي توسل بها الإنسان لاستزادة
قوته ، وأخذها من الطبيعة الخارجة عنه

تدخل البهيم في هذا التعريف ؛ لأن لاقتصاد
بعضها من الآلات

(١) اسم آلة مركبة من قطعتي حديد أو خشب لصعط لأشياء وإزها

مطاعن العامة على الآلات

أفادت الآلات لإنتاج ، في كل زمن أجل
الفوائد ، غير أن كل فائدة ظهرت في حينها ، قد أخذت
بنصيب من كرهة العامة وطمعها عليها . ولا شيء أبلغ
في باب المنة مما نعاها عليها الناعون ؛ ولو سُمع فيها قول
الكاشحين ^(١) لَبَقِيَتِ الْإِنْسَانِيَّةُ خَادِرَةً ^(٢) في وهدتها
وَأَحْرَمَتِ نَفْسَ مُبْتَكِرَاتِهَا

فلتراجع بعض ما جرى من الوقائع والخصومات
في صدها مدى القرون الأربعة الأخيرة
ذكر بعضهم أن النسخين التمسوا وقوع أمر التحريم
على الأولين من أزباب المطابع

وفي أبناء القرن السادس عشر ، أن مدينة «دَنزِج» ^(٣)

(١) جمع كاشح وهو الذي يطوى كشحه على العداوة والكشح

ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف (٢) خادرة مُسَرَّخِيَّة

(٣) دَنزِج بآلمانيا

حظرت استعمال الأنول التي تُخرج الأوشحة^(١)، وأن
أناساً من سؤقتها قد غرقوا المخترع لها

وأن إنجلترا و« هولنده » و« الفلندر » و« سويسرا »
و« ألمانيا »، حرمت أيضاً تلك الصناعة وأمر مجلس
الشيوخ في « همبرج »^(٢) بإحراق مناويلها

وفي سنة ١٥٨٩ عارضت الملكة « إليصبت » في إقامة
محايك للجوارب . أما هنري الرابع ملك فرنسا فقد
منع مخترعيها شيئاً من الرعاية ، ولكنه لم يكذب ينقصي
أجل ذلك الملك حتى اضطهد ذلك المخترع

وفي بلاد « الهرز » بألمانيا اضطرت الحكومة إلى
حماية مخترع المنفع الخشي من صاع منافخ الجلد يوم
عزموا على إيدته

وقد حطمت مئذنة صادة البحر أول مركب سيرة
البخار

وأحرق مجلس حكماء « ليون » كرسياً (جاكار)

(١) جمع وشاح وهو لباس المرأة (٢) بألمانيا

الذي كان من أعضائه ، لاختراعه المنول المعروف باسمه .
وقد همَّ السُّوقَةُ بقتله مرَّاتٍ ثلاثاً

واضطهد الصَّنَاعُ (هزجريش) مخترعَ المنولِ
الآليِّ ، وما زالوا به حتى ماتَ صبراً ^(١) وفقراً

وخرَّبت جماعةُ (للوزديث) وهم من الصَّنَاعِ الانكليزِ ،
في سنة ١٨٣٠ ، جميعَ المحاريثِ والأدواتِ الزراعيَّةِ التي
أُجِدَّتْ ^(٢) وأُتِّقَتْ

تلك طائفةٌ من وقائعٍ قد سلفت

واليك صائفةٌ من أمثالها جرت في هذه الأيام
فإنَّ الرئيسَ (سناتان) ^(٣) في ميكسيك عارضَ
مرَّةً في مدِّ خطِّ حديديٍّ ، رفقا منه بأصحاب البغال
وجماعةٌ من عرب البادية فدردموا التُّرعةَ التي توصَّلُ
الماءَ إلى بلدةٍ « الشهيدة » لينفعوا حملةَ الماءِ

وفريقٌ من الصَّنَاعِ ، في بعض المرافئ الأوربيَّةِ ،

(١) مات صبراً أي مات جوعاً وعزلة (٢) صارت جديدة

(٣) ميكسيكيٌّ وُلد سنة ١٧٩٧ ومات سنة ١٨٧٦

حاولوا بالبأس والمناجزة^(١) أن يمنعوا استخدام روافع
الأنقال في أول أمرها

وجهور من صنّاع لزجاج (البليكيين) أغاروا في
آخر إضراب لهم، على (الأفرن ذوات الحيطان) فهدموها
ولم يكرثهم^(٢) منها شئ لأعمال وتقلّ النفقات

وعلى هذا القياس كانت ثورات الغضاب^(٣)، يوم أخرجت
للناس الطّاعة، والمنافع الخشبية قبل المنافع المصبوبة
من الحديد، ومحابك الجوارب، ومناسج الأوشحة،
والمنازل، ومناشير الهوائية قبل مناشير البخارية،
والآلات الزراعية، والمراكب البخارية؛ بل والقواطع
فأي مصير كان مصيرنا، لو لم تورثنا الأجيال وحداً
بعد واحد هذه المخترعات التي لا تقوّم؛ لما أمدت به
الإنسان من عظيم المعونة واختصرت له من مطوّلات
المعمل

(١) المناجزة - المقاتلة (٢) كَثَّ يَكْرِثُ اشْتَدَّ يَشْتَدُّ

(٣) جمع غضبان

على أنه ما رآه للعصبية على الآلات أثر في بعض
النفوس . كما وقع ذلك حديثاً في أحد التحقيقات البرلمانية
بفرنسا

مزايا الآلات

لنستعرض تلك لمزايا بإيجاز ثم لننظر في المآخذ
التي أخذها النقاد عليها :

١ - المزية الأولى : هي أنها تخفف من متاعب
الإنسان في غير واحد من الأعمال المجتهدة ، كعمل
الرقائق أيام كان يدير راحي لطحن الحبوب ؛ أو عمل
القذافين الأثماس في لأجره^(١) التي كانوا يسيرونها ،
فهذان النوعان ، قد استبدلت المطحنة الهوائية أو المائية
أو البخارية بأحدهما ، والسفن ذوات الرقاسات أو ذوات
الشرع^(٢) بثنائهما

واقعد أراحت المحترعات الحديثة أولئك العمال على

(١) جمع جرمر وهو زورق بغير شراع .

الرؤوس والنسوة اللواتي كنَّ يجذبن الأثقال من تلك
المشقة البهيمية ؛ كما أراحت النفاخين في صياغة لرجاج ،
من إذابة صدورهم وتقريب آجالهم

ولولم يكن للآلات غير هذه المزية لكفى بها مرضاة
لأهل رافة والمروءة . دع أن الآلات - ومن
فوائدهما ما لخصناه - تصون كرامة الانسان وزفقه
من حيطته

٢ المزية الثانية : هي أن الآلات تأتي أعمالاً
يستحيل على الناس ، أياً كان عددهم ، أن يأتوها ، تنهت
تلك الأعمال في العظم أم تنهت في الدقة

وحسبك أدلة على ذلك ، المطرقة العالمة ، في بعض
المصاهر الكدرى ، وزنها من ثمانية آلاف كيلوغرم
إلى عشرة آلاف كيلوغرام ، فإنها تطرق ما يعرض لها
من مائتي مرقة إلى ثلاثمائة مرقة في الدقيقة الواحدة
ثم لمراحل البخارية ، في بعض السفن ، وقوتها

قُوَّةَ عَشْرَةِ آلَافٍ مِنَ الْأَحْصَانَةِ أَيْ قُوَّةَ عَشْرِينَ أَوْ
ثَلَاثِينَ أَلْفَ رَجُلٍ لَا يَسْتَرِيحُونَ

ثُمَّ الْآلَةُ الْمُجَزَّئَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِاسْمِ مُخْتَرَعِهَا (بِرْدُو^(١)) وَبِهَا
يُقَسَّمُ الْمَلِيْمَتَرُ الْوَاحِدُ إِلَى ثَلَاثَةِ آلَافٍ مُتَسَاوِيَةٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ
وَمِمَّا يَحْدُثُ بِالذِّكْرِ، آلَةٌ عُرِضَتْ فِي الْمَعَارِضِ الْأَخِيرَةِ
وَأَيُّهَا أَنَّهَا تَنْسِلُ مِنْ لَبَرَةِ الْقَطَنِ خِيطًا يَمْتَدُّ إِلَى ثَلَاثَةِ
مِيلٍ وَعَشْرِينَ مِيلًا نَجْلِيْزِيًّا أَيْ خَمْسَمِائَةٍ وَعَشْرِينَ كِيلُومِتْرًا
أَمَّا مِنْ قِبَلِ السَّرْعَةِ ؛ فَبِهَا الْمَطَابِعُ الَّتِي تَسْتَخْدِمُهَا
دَوَارِينُ السَّكَّاتِ الْحَدِيدِيَّةُ مَا يُخْرِجُ سَبْعِينَ أَلْفَ قَسِيمَةٍ^(٢)
فِي الْيَوْمِ

فَلَا مُنَاسِبَةَ بَيْنَ الْأَيْدِي مِمَّا تَكَثَّرَتْ وَرِيضَتُ^(٣)
وَبَيْنَ الْآلَاتِ فِي جَلِيلِ الصِّنَاعَاتِ وَلَا فِي دَقِيقِهَا
٣ - الْمَزِيَّةُ الثَّلَاثَةُ : هِيَ أَنَّ الْآلَاتِ فِي بَعْضِ
الْأَعْمَالِ ، تُغْنِي بِالرَّجُلِ لَوَاحِدٍ مِنَ الْأَوْسَاطِ فِي الْقُوَّةِ ،

(١) حَقَّارُ فَرَسِيٌّ وُلِدَ سَنَةَ ١٨١٩ وَمَاتَ ١٨٧٦

(٢) الْقَسِيمَةُ التَّذَكُّرَةُ (٣) رِيضَتُ مَرَّتْ

أو بالمرأة والطفل ، عن عشرات من الرجال الأشداء
الذين كانوا ينتهكون قوهم دونها

٤ — المزية الرابعة : هي أن الآلات تسرع في
إنجاز الأعمال ولا تكبل ولا تنعب . وأظهر ما تكون
فائدتها تلك ، حين تدعو الحال إلى الانكماش^(١) مخافة
قوت الفرصة ، أو طروء عرض جوي يصرف بالعمل ،
كما يحدث في المزارع ، التي تدار فيها الحصادات والمذارى
فينجوبها القمح ، والتبن من التلف ، أو المطب

٥ — آخر مزايا الآلات وأشدّها تأثيراً في النظام
الاقتصادي : مقدرتها على إخراج ما تخرجه ، بلا حد
في العدد ، على مثال واحد . وبهذا تبلغ الآلات غاية
القوة ؛ فيصنع المنوال المستدير الذي تنسج عليه
المفضلات^(٢) ، أربعمائة وثمانين ألف لحمة وسدى
في الدقيقة الواحدة ؛ ويمل عشرة من الجماعين
وخمسة من الطبايعين في المطابع الرخوية قدر ما

(١) الانكماش السرعة (٢) الأفضة البيضاء

كان يعمله مائتا ألف نساح أو ثمانية ألف منهم قبل
خمسائة عام

يتأتى من هذه المزايا التى لا تُحصى فوائدُها، أن
المنتجات، فى الصناعات التى تستلزم استخدام عدد
كبير من الآلات وتكون مَوادها الأولية بخسة القيمة؛
يَهَيِّطُ ثمنها هبوطاً عظيماً

من ذلك أن بعض الأشياء التى كانت تُعدّ فى النفائس
أصبحت اليوم وهى من المبتدلات التى تتداولها الأبدى
فى جميع طبقات الناس، كما أصبح الشف^(١) والكتب،
والمصور الشمسية

فَومَ فى سنة ١٤٢٨ ستة عشر مجلداً كانت لمحام
إيطالى بما يُعادل ثلاثة آلاف وتسعة وسبعين فرنكاً،
من نقود تلك الأيام؛ وكان ثمن التوراة المخطوطة من
أزعمائة إلى خمسمائة من (المئوريني) وهو يُعادل فى
عصرنا ما يربو على ألف من الفرنكات

(١) الشف^(١) la gaze وهو نسيج رقيق جداً

أما الآن فإما من كتاب شهير أو نافع إلا وثمنه
يتراوح بين الفرنك والفرنكين والثلاثة الفرنكات .
وبعض نفيس الكتب مما صُنع برسم العامة تباع النسخة
منه بخمسين سنتيماً

بهذه الوسيلة ونظائرهما غدت سوية الناس تقضى
ما شاء الله من الأشياء النادرة ، والمفككة المرفهة للحياة ،
ولقد وجب على الإنسان أن يحمده الله على ما قيَّض له
من مؤثمن الآلات ، كما وجب عليه أن يشكر المخترعين
خدمتهم الجليلة للإنسانية وإن ينوّه بشرفهم ويقيم لهم
التماثيل ويستديم لهم طيب الذكر ونباهة القدر

شروط استخدام الآلات

تعدّد الآلات كل يوم وتزداد ، غير أن مجال عملها
لا يزال محدوداً بقيود يقتضيها استخدامها ، وهي أشبه
بشروط تجرئة العمل :

منها أن يكون رأس المال واسعاً سعة يتيسر معها

تشييد المباني ، وتركيب الآلات فيها ، وإعداد الأدوات
الملحقة بها

ومنها أن يكون للصنف الذي يُستصنع بها ، سوق
رابحة ، وأن تُمهّد إليها الطرق

ومنها أن يكون الأهلون على إلمام بتلك الصناعة
ومهارة فيها ، فيُختار منهم رجال إدارتها ، وعمّالها ،
ومؤدّوها ومُصلحوها بحيثل من أدواتها

والآلات إذا توافقت الأقطار الفنية ، الآخذة من
الحضارة بقسمها ، والتي لا عهد لها بالصناعة الكبرى

للآلات — غير الشرائط العامة التي سرّذناها —
شرائط خاصة يسهل معها إيجادها أو يصعب فلاجل
أن يفيد استخدامها يجب أن يُستصنع بها أشياء تتفق معها
كثرت عدتها نفاقاً مستمراً ، حتى يكون مضطرباً ،
والأ تكون تلك الأشياء تابعة لزي يتغير أو حالة تحول ،
والأ تكون ممّا يتطلب الناس فيه رسماً خصباً أو
مزينة فنية

فَالآلاتُ أَصْلَحُ مَا تَكُونُ إِذَا وَجَّهَتْ إِلَى صِنْعِ
 الْأَشْيَاءِ الْمَتَدَاوِلَةِ الْمَأْلُوفَةِ؛ وَلَا شَأْنَ لَهَا — إِلَّا مَا نَدَرَ —
 فِي النَّفَائِسِ الَّتِي تَتَنَوَّعُ تَبَعًا لِشَهَوَاتِ الْمَائِتِّينَ ، فَهِيَ
 لَتِلْكَ الْعِلَّةِ أَكْثَرُ فِي صِنَاعَةِ الْقُطْنِ مِنْهَا فِي صِنَاعَةِ الْخَزِّ ،
 وَفِي صِنَاعَةِ الْحَرِيرِ الْمَزْخَرَفِ الْمُدَبَّحِ ، مِنْهَا فِي صِنَاعَةِ
 الْحَرِيرِ السَّادِجِ ، وَفِي صِنَاعَةِ الْفِلِزَّاتِ ^(١) مِنْهَا فِي الصَّبَاغَةِ
 وَمَا يُؤَثَّرُ فِي اسْتِخْدَامِ لآلَاتِ أَجُورِ الْعُمَالِ ،
 فَحَيْثُ زَهَدَتِ الْأَحُورُ ؛ زَهَدَ النَّاسُ فِي صِلَابِ لآلَاتِ
 الزَّرَاعِيَّةِ . وَفِي الْهِنْدِ مَا يُؤْبَذُ ذَلِكَ

وَحَيْثُ غَلَّتِ الْأَجُورُ فَلَا يُعْمَلُ بِإِلْدٍ إِلَّا كُلُّ مَا
 لَا يُسْتَطَاعُ اسْتِصْنَاعُهُ بِآلَةٍ ، وَفِي « انْجِلْتِرَا » وَ « لَوْلَايَاتِ
 الْمَتَّحِدَةِ » مِصْدَاقُ مَا تَقُولُ

وَلَقَدْ جَرَّ تَغَالِي الْعُمَالِ فِي مَطَالِبِهِمْ وَإِضْرَائِهِمْ عَنْ
 الْعَمَلِ إِلَى اخْتِرَاعِ آلَاتٍ لَمْ تُخْطَرْهَا الْحَاجَةُ عَلَى الْبَالِ

(١) الْفِلِزَّاتُ — كُلُّ مَا يَنْفِيهِ الْكَبِيرُ مِنْ خَبَرِ الْحَدِيدِ
 وَالْحِمَارَةِ وَمَادِنِ الْأَرْضِ اخْتَرَتِهَا اسْمًا لِلْخَرَدَوَاتِ

مآخذ التقاد على الآلات

رأينا ما الآلات من المنافع وقد بقي علينا أن نعرف
ما يؤخذها عليه التقاد وما يعزوه إليها بعض الكتاب
من لآثر السيء

قال منهم أناس إن اخترع الآلة ينزع من العامل
ملكية عمله بغير عوض ، ويقلل ، إلى أمد محدود أو
غير محدود ، عدد الذين يوظفون من الصناع ؛ فيحملهم
على إضاعة وقت طويل في البحث عن مهنة يرتزقون
منها ؛ وتزيد بذلك تقلبات الصناعة فتعرض حياة أولئك
الفئة إلى ما لا يحصى من الأخطار

قد يكون فيما يقولون ملمح من الصحة ولكنهم
شد^(١) ما يبالغون فيما يزعمون

ثبت بالاختبار التاريخي أن الآلات لا تقلل طلب
الصناع إلى أمد مديد. ذلك لأن حاجات المرء لا تحصى

(١) أعنى ما أكثر ما يبالغون

فإذا سهل عليه قضاء واحدة منها ، التمس قضاء غيرها
 مما كان متعذراً عليه . مثال ذلك : إذا هبط ثمن
 الجوزين من خمسة فرنكات إلى ثلاثة فرنكات على يد
 آلة تحيكهما ، فآل ذلك : هو أن المشتري قد توافر
 لديه فرنكان ، ودخله كما كان ، فيصرف هواه . إلى
 لإكثار من اقتناء الجوارب ، وإما إلى ابتياع أشياء أخرى
 لم يكن في وسعه الحصول عليها

فعلی هذه الصورة ، يبق طلب العمل بعد اختراع
 الآلة ، كما كان قبله ، وإنما تختلف المقتنيات
 على أن الآلات قد تحدث بذاتها طلبات جديدة
 للعمل ، فمن ذلك صنعها وتركيبها ، وكلاءها^(١) : مما
 يدعو إلى استخدام جمهور من محترفي الحداثة
 ومن ذلك إيجاد الفحم لإدارتها : وهو ما يحتاج إلى
 تكاثر عدد المعدنين^(٢)

(١) الكلاءة الحراسة

(٢) المعدنون الذين يعملون في مناجم المعدن

ومن ذلك تشييد دار لها : وهو ما يستدعى توظيف
البنائين ، والتجارين ، والمسقيين الخ
فهذه الأحوال كلها تموض على العمل من جهة ، ما
تفقد من الجهة الأخرى
وكم أوجدت تلك الآلات الجديدة صناعات من
العدم : مثال ذلك التصوير الشمسي بأجهزته ومعدته ،
فإن عشرات الألوف من الناس قد أصبحت تستمد منه
أرزاقها

كان في الأديار طوائف من النساخين ، فبادوا
عن بكرة أبيهم وقام مقامهم في هذا الزمن ألف ضعيف
من الطباعين والجماعين

يستخدم الخط الحديدي في فرنسا ثلاثمائة ألف
عامل ومع هذا فلا تزال تزداد الخيول ، والسائق ،
والرأصة ^(١) كما كان لحسين سنة خلت

غير أنه قد يقع من دخول الآلات بغثة في حرفة

(١) الرأصة — الذين يروضون الخيل ويسوسونها

يَدَوِيَّةٌ ، فَقَرُّ مَوْقَتٌ واضطرابٌ زَلٌّ ، الطائفة من
المُحْتَرِفِينَ بِهَا ؛ كَمَا شَوَّهَدَ فِي الثَّثِ لِأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ
التَّاسِعِ عَشَرَ حِينَ أُسِّسَتْ الْمَسْجِدُ لآيَةٍ ، وَلَكِنَّهُم
يَنْشَبُ (١) أَنْ ضَعُفَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ

حماية آلات العمل

أَصْبَحَتْ لآلاتُ قَوْمًا جَمِيعِ الصَّنَاعَاتِ الْكِبَرَى ؛
وَهِيَ تَدْرُجُ فِي الْإِتْقَانِ وَالتَّحْسِينِ
فَمُسْتَصْنِعٌ لَدَى تَفَقُّ مَا شَاءَ اللَّهُ عَلَى جِهَازٍ تَقَادَمَ
عَهْدُهُ لَا يَرْتَعِبُ عَنْ ذَلِكَ جِهَازٌ مُجَرَّدٌ عَلَيْهِ بُوْجُودُ مَا
يَفْضُلُهُ ، بَلْ يَشْرَعُ فِي اسْتِبْدَالِ غَيْرِهِ بِهِ عَلَى التَّذَرُّعِ ،
وَهَذَا التَّذَرُّعُ هُوَ لَدَى بَقِي الْعَمَالِ قَوَاتِ الْعَبِيرَاتِ
الْفَجَائِيَّةِ

عَلَى أَنَّهُ أَصَحُّ مِنَ الدُّلُوفِ أَنْ كُلَّ آتِهِ

(١) شَبَّ يَنْشَبُ - عُلُقَ يَعلُقُ وَلَسْتُ يَلَسْتُ - وَقَدْ وَقَعَتْ

فِي الصَّفْحَةِ الْأُولَى لَعَطَةِ يَنْشَبُ بِكُمَرِ الشَّيْنِ وَصَوِّهَا بِالْفَتْحِ

تَسَحَّدَتْ لَا يَعْمُ اسْتِغْنَاهَا فِي أَقَلِّ مِنْ رُبْعِ الْقَرْنِ :
 وَالشَّوْهِدُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْكَبَ الشَّرَاعِيَّ لَمْ تَنْسَخْهُ الْبَاخِرَةُ ؛
 وَأَنَّ السَّفِينَةَ ذَاتَ الدُّوَلَابِ لَمْ يَقَوْ عَلَى إِنْطَالِهَا الرِّفَاسُ ؛
 وَأَنَّ الْمَنَاسِجَ الَّتِي احْتَرَعَتْ فِي رَأْسِ هَذَا الْمَصْرِ وَتَعْرِفُ
 بِالْأَنْوَالِ لَا تَزُلُ مِنْهَا بَقِيَّةٌ تَعْمَلُ بِجَانِبِ الْمَنَاسِجِ الْمُتَقَنَّةِ
 الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَهَا وَتَعْرِفُ بِالْمُتَحَرِّكِ مِنْ نَفْسِهَا ؛ وَأَنَّ
 الْغَازِ لَمْ تُزَلَّهِ الْكَهْرِبَاءُ ، وَلِحَدِيدِهِ لَمْ يَنْقَبِ الْعَوَلَاذُ ، وَالْفَوَلَاذُ
 الْعَادِيُّ لَمْ يَنْقَرَعِ الْعَوَلَاذُ الْبَسْمَرِيُّ ، وَالْبَارُودُ لَمْ يَنْدَعْ
 النَّسَافُ

كَانَتِ الْآلَاتُ فِي مُسْتَهْلِكِ هَذَا الْمَصْرِ ، إِنَّمَا تُكَافِحُ
 الْأَيْدَى وَهِيَ ضَعِيفَةٌ عَزْلٌ ^(١) كَيْدِ الْمَرْأَةِ الْفَازِلَةِ ،
 وَالْحَائِكِ فِي دَارِهِ ؛ لِذَلِكَ تَغَلَّبَتْ عَلَيْهَا بِلَا عَنَاءٍ

أَمَّا لَآنَ فَكُلُّ جِهَازٍ حَدِيثٌ إِنَّمَا يُكَافِحُ آلَاتِ قَدِ
 وَجِدَتْ مِنْ قَبْلِهِ وَقَدْ تَكُونُ أَقْلٌ مِنْهُ إِتْقَانًا ؛ إِلَّا
 أَنَّ مُعْظَمَ أَرْبَابِهَا لَا يَطْبِقُونَ نَفْسًا عَمَّا أَنْفَقُوهُ عَلَيْهَا ،

(١) عَزْلٌ جَمْعُ أَعَزَلَ وَهُوَ انْطَالَى مِنَ السَّلَاحِ

ولا يجِدُونَ مَصْلَحَةَ لَهِمْ فِي تَرْكِهَا ، اللَّهُمَّ إِلَّا نَذْرِيحًا
وعلى هذه الصُّورَةِ يَكُونُ الْإِتْقَالُ سَهْلًا مَيْسُورًا
أَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ لآلَاتٍ قَدْ زِدَتْ أَحْوَالَ الصَّنَاعِ
فَلَقَدْ وَتَعَرَّضْنَا لِلْمَعِيرِ . فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ سَعَةِ النَّظَرِ ؛
فَمَنْ تَتَّبِعْ طَوَارِيءَ الْأَزْمَاتِ ، وَجَدَ مَوَاقِعَهَا مِنْ لِحْتَزِينَ
الْيَدَوِيِّينَ دُونَ مَوَاقِعِهَا مِنْ عُمَالٍ لِمَصَانِعِ لآلِيَةِ
وإليك الأمثل : إِذَا كَسَدَتِ التِّجَارَةُ عَلَى مُسْتَضْمِي
الْحَرِيرِ فِي « لِيُون » بَادَرُوا إِلَى تَوْقِيفِ الْمَنَاقِيلِ دَفْعَةً
وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهَا يَدَوِيَّةٌ ، وَإِذَا كَسَدَتْ عَلَى مُسْتَضْمِي
الْقُطْنِ فِي « لِيل » وَ « دُويِه » وَ « رُوان » لَا يَبْطِئُوا الْعَمَلَ
تَمَامًا ، خَافَةَ أَنْ تَفْسُدَ الْآلَاتُ ، بَلْ يَقْتُلُونَهُ وَيَحْمِلُونَ
أُسْبُوعَهُ بَعْضُ الْأُسْبُوعِ ، وَيَوْمِيَّةُ بَعْضُ الْيَوْمِيَّةِ ؛ وَإِذَا
بَارَتْ سَوَاقُ الْبُنْيَانِ أَوْ سَوَاقُ الْأَصَافِ الْمَعْرُوفَةِ
« بِالْبَارِيسِيَّةِ »^(١) : طَرَدُوا الْعُمَالَ جَمِيعًا لِأَنَّ الصَّنَاعَتَيْنِ

(١) هِيَ ضُرُوبٌ مِنَ اللَّعْمِ وَأَشْكَالٌ مِنَ الْقِطْعِ الْمَخْصِيَةِ
الَّتِي تَعْرُضُ لِلزَّيْنَةِ فِي الْبُيُوتِ *Ardoles de Paris*

يَدَوِيَّتَانِ فِي أَكْثَرِ شَأْنِهِمَا

وَلَا كَذَلِكَ إِذَا بَارَتْ السُّوقُ عَلَى أَرْبَابِ الْمَصَاهِرِ
وَالْمَنَاحِمِ ، فَإِنَّهُمْ يَضْطَرُّونَ وَقَايَةَ لِأَجْهَزَتِهِمْ ، أَنْ يَسْتَبْقُوا
كُلَّ الْعَمَّالِ أَوْ بَعْضَهُمْ غَايَةً مَا يُطِيقُونَ

فَالآلَاتُ الَّتِي يَعْرِوْنَ إِلَيْهَا تَعْرِضُ الصَّنَاعَ لِلْغَيْرِ ،
إِنَّمَا هِيَ الَّتِي تَقْبِهِمْ بَعْضُ كَوْرَثِ الْفَرَاغِ الْقَبْرِيِّ فِي
الْأَزْمَاتِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَرْبَابَهَا لَا يَسْمَعُونَ فِي سَبِيلِ
حِفْظِهَا عَنْ سَتْفَاءِ سَوْدٍ مِنَ النَّاسِ لِيُخْذِمَتِهَا

وَفَوْقَ هَذَا ، فَإِنَّ مِنَ الْآلَاتِ مَا يَنْسَرُ الْعَمَلُ الدَّائِمُ
جَاهِرٍ مِنَ الصَّنَاعِ : كَالْخَطِّ الْحَدِيدِيِّ ، أَوْ كَشَرَكَاتِ
الْمَلَاخَةِ الْكَبِيرَى

بَقِيَ أَنَّهُ قَدْ يَتَنَبَّأُ عَنْ لآلَاتِ الْمُسْتَعْدَّةِ ، فِي أَحْوَالِ
مُعَيَّنَةٍ لَا يَطُولُ أَمْدُهَا ، حَرَمَانُ قَرِيقٍ مِنَ الصَّنَاعِ
حَرْفَةِ أُمُومَهَا ، فَهَذَا ضَرَرٌ وَلَكِنَّهُ ثَمَنٌ مِنَ الْأَثْمَانِ الَّتِي
يَتَقَاضَاهَا النَّجَاحُ . وَعَلَيْهِ فَلَا بُدَّ لِلْإِنْسَانِ مِنْ مَزِيدِ
النَّبْصِ ، بِمَعْنَى أَنْ يَتَخَرَّجَ مِنْ كَسْبِ أَيَّامِ لِرُخَاءِ ذَخِيرَةِ

لأَيَّامِ الشَّقَاءِ ؛ وَنَ يَسْتَمِرُّ عَلَى يَفْقَةَ الْفِكْرِ بِحَيْثُ
لَا يَلْتَصِقُ بِعَمَلٍ مَعْلُومٍ كَالْتَصَاقِ « الْهَلِيمِ » بِصَخْرَتِهِ .
هَإِذْ عَدَمُ الْحِيلَةِ ، فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ ، دُونَ الرِّزْقِ ، فَعَلَى
شُرَكَائِ الْمَعَاوُنِ بَيْنَ الْعَمَلِ ، وَمَكَائِبِ التَّعْذِيمِ ، وَمَعَاهِدِ
الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ ، نَ يُفِيلُ عَثَرَهُ ، وَتَوْصِلُهُ إِلَى ضَلَالِهِ
وَهَذَا خَيْرٌ ، مَا تُطَبِّقُ فِيهِ قَوَاعِدُ الْمُؤَرَّرَةِ وَالْمُتَمَمِّينِ
عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا الصَّرَرِ لَدَى يَنْدُرُ وَقُوَّةُ مَوْلَى
الرَّءْمَنِ ، لَا يُعَدُّ شَيْئاً فِي جَانِبِ الْمَوَائِدِ الْجَبَلِ إِلَى سَتَمَادِهَا
النَّاسُ وَلَا سَيِّمَا الصَّنَاعُ مِنْ سَتَحْدَمُ الْآلَاتُ



(١) الْهَلِيمُ اللَّاصِقُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَد الْهَلَامُ ، (حُطَمَ مِنْ
لَحْمٍ عَجَلٍ بِجَلْدِهِ) وَعَلَى ذَلِكَ فَقَوْلُهُ (مَوْ دَ دَ) (مَيْه) حُطَمَ ،
صَوْنَهُ (الْمَوَادُّ الْهَلِيمِيَّةُ)

الفصل العاشر

الإنتاج الكبير والإنتاج الصغير - الأوهام
القائمة حول نمو الإنتاج

الأحوال العادية التي وسعت نطاق الإنتاج الكبير - مزاي
هذا النوع من الإنتاج - - - - - حدود الإنتاج -
لنجاح الاقتصادى في حقيقته أقل منه في ظاهره -
أمتة من الأوهام الدائرة حول تقدم الإنتاج
الأحوال العادية التي وسعت نطاق
الإنتاج الكبير

الكفاءة المنتجة في مجتمع ما ، لا تقصر على ارتباطها
بالفواعل الثلاثة التي يصدر عنها الإنتاج ، وهي الطبيعة ،
ورأس المال ، والعمل ، بل تمتد إلى حالة أخرى يدعونها
بالفطرة الصناعية

وإن مسألة تعترض ، سبيل تلك الفطرة ، مسألة
البحث فيما للإنتاج الكبير وللإنتاج الصغير ، من
الثمرات والآفات

على أنه يتعين التمييز من هذه الجهة ، بين الصناعة
التحويلية بذاتها ، والتجارة ، والزراعة
فأما الأولى فهي التي سنسهب فيها ، ومما الثانية ،
فستفرد لها فصلاً فيما يلي

الإنتاج المحصّر في معمل كبيرة

قد وجدت من أمثال في كل زمان ، إلا أنه لم
ينتشر في عصر انتشاره في هذا العصر ؛ ولا سيما
النصف الأخير منه . ذلك لأن وفرة الأموال ، وسهولة
تأليف الشركات المساهمة ، التي يأخذ ثلوف من الناس
حصة صغيرة فيها ، قد يسرتا جمع المواد الضرورية
لقيام لمشروعات الكبرى

ولأن تشعب طرق المواصلات ، قد فتح مفايق
الأسواق في وجه البضائع ، فكان من مسببات الإنتاج
الكبير

ولأن تحسن الآلات وتنتشار المعارف قد جعلاً ،

لهذا النوع من الإنتاج ، الرُّجحان على الإنتاجِ
الصَّغيرِ

ذلك الرُّجحان لم يكن بالعامَّة ، ولكنه مُتَغَلَّبٌ ، وإن
كان لا ينطبق على الأشياء التي تُخرج بطبيعتها عن دائرة
تجزؤ العمل ، أمثال الصُّور الأنيقة ، والنقوش الفنيَّة ،
وغيرها من النفائس ، فإنها لا تُصنع إلا أفراداً

وعلى ما تقدَّم ، فكلُّ شيءٍ يعرَّض اقتناؤه على العامَّة ؛
وكلُّ شيءٍ يستحقُّ بعمله امرؤ أو ثنان ؛ وكلُّ شيءٍ يقتضى
الإغرب والفن ، يبقى في حيز الإنتاجِ الصغيرِ

أما الإنتاجُ الكبيرُ فأمينٌ إلى استتِصاعِ المنشآتِ كالاتِ
لمبتدلات التي ليس لها كبيرُ شأن ؛ فلا تُعوزها سلامةٌ
لدُّوق ، وبراعةٌ لافنان ؛ لذلك لا يدخلُ فيه إصلاحُ
الأشياء ولا حفظُها ، إذ ليست لهما قاعدةٌ مطَّردةٌ

فالمعاملُ الضَّخمةُ تصنع الأشياءَ ، ولكنها لا تصليحُها

مزايا الإنتاج الكبير

نأخذُ بعدَ هذا الاستدراك في بيان مزايا الإنتاج
الكبير من المزايا

١ - تقليل نفقات الإعداد والصيانة ، بمعنى أن
معملاً يُصنع فيه خمسون ألفاً من الأنواع^(١) ، لا يشغل
من الأرض والبنيان ، عشرة أضعاف لمعمل لدى يصنع
فيه خمسة آلاف نوع ؛ وأنَّ آلة بخارية في قوة مائتي
حصان لا تتطلب إنفاق عشرة أضعاف ما يُنفق على آلة
دونها في قوة عشرين حصاناً

دع ، أنَّ الأولى لا تستهلك من الفحم عشرة أضعاف
الثانية ؛ وأنَّ خابية^(٢) تسع ثمانية هكتواتر لا تُؤارى عشرة
أضعاف خابية دونها لا تسع إلا ثلاثين منها ، إلى ما
لا يُحصَر من هذه الأمثال

(١) جمع نوط وهو كل ما يُنق (٢) حديدية هي .

يشبه البرميل أو الدن

٢ - سعة صدره لاستخدام آلات لا يسوغ استعمال مثلها ، في الإنتاج المتوسط ، لكثرة نفقاتها ومن أمثلة ذلك ، الخط الحديدى من نوع (الديكوفيل) الذى يمد في لرحبات وتحمّل عليه المواد الأولية أو السلع المصنوعة ، من موضع إلى آخر في جوف العمل ؛ والروافع البخارية لإصعاد البضائع والأدوات إلى الطبقات العالية ، والمسرّات^(١) للاتّخاطب بين أقسام العمل من غير انتقال

٣ - وقوفه عند حدّ متقارب في النفقات العمومية التى لا تختص بالاستصناع فى ذاته . بمعنى أن الوهين الواحد لو كان على رأس ستين عاملاً أو على رأس عشرين منهم لكفى فى الحالتين ؛ وأنّ مشترى ألف بالة من الصوف أو القطن ، وخمسة طن من الفحم الحجري لا يتطلب من مراسلات ولا أخطار ، والمساعى - التى تخص كل شئ - بمومه - ما يتطلبه مشترى مائة بالة ،

(١) جمع مسرة وهى (الليفون)

أو مائة طين . بل الغالب أن المشتريات تكون أصابع ،
كلما زادت مقاديرها ، إذ أن القادرين عليها ينهضون نهز
الأسعار ، ويحصلون من الساعة على مواعيد توافقيها .
وتسر الباعة لخطصهم جهة ، من مقادير كبيرة مخزونة في
متاجرهم

وكذلك ينفعون بما تمنحه السكك الحديدية
أو شركات الملاحة ، لأرباب الأسواق الكبيرة ، من
التخفيض الناتج عن كونها تنفق على القطار ملآن أو
المركب المشحون برسم مستوف واحد ، أقل مما تنفقه
على البضائع المحملة المرسله إلى عشرين أو ثلاثين تاحراً
أو مستصنعاً

٤ إذا كان المنتج الكبير بيتاً تجارياً أو صناعياً ،
كان أشهر ببلده من البيت لوسط أو الصغير ؛ فإذ
حسنّت مع هذا سوابقه كان أذعى إلى الثقة والتزمة
عملاؤه ، ورحبت في وجهه مذاهب الائمان أو السيئة
٥ - هذه المزية الأخيرة تربو على سابقاتها بما

سِفْصِلُهُ : الإِنتَاجُ الكَبِيرُ يُمَكِّنُ مِنْ اسْتِخْدَامِ أَنْاسٍ
أَوْفَرَ كَهَاءَةً وَأَغْزَرَ عِلْمًا وَأَخْصَرَ ذَهْنًا لِلاِخْتِرَاعِ ، مِنْ
الَّذِينَ يَسْتَخْدِمُهُمْ سِوَاهُ ، وَيُمَكِّنُ أَيْضًا مِنْ تَجَرُّةِ الْعَمَلِ
الْعَقْلِيِّ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُهُ غَيْرُهُ ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ فِي
وَسْعِهِ مِكَافَأَةً مُوَافِقَةً عَنْ سَعَةِ ، فَإِذَا أَحْسَنَ الْإِخْتِيَارَ
كَانَ لَهُ أَنْ يَنْتَقِيَ مُدِيرَهُ مِنْ أَفْضَلِ الرِّجَالِ ، وَنَ يَسْتَخْدِمَ
مُهَرَّةً لِمُهَنْدِسِينَ بِالمُسَانَهَةِ ، وَحُذَّاقَ الكِيمَاوِيِّينَ بِمَحِثٍ
يُجَرِّبُونَ تَحَارِيصَهُمْ وَيُصَلِّحُونَ الطَّرَاقِي

وَيُمَثِّلُ هَذِهِ لَوْسَائِلُ يَكُونُ النِّظَامُ تَامًا وَتَبْقَى النِّفَقَاتُ
قَلِيلَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ الْأَشْيَاءِ الْمَصْنُوعَةِ

تِلْكَ فَوَائِدُ الإِنتَاجِ الكَبِيرِ وَيَتَخَصُّ مِنْهَا أَنْ
مُسْتَعْلًا يَكُونُ رَأْسُ مَالِهِ ثَلَاثَةَ مِلْيَافِينَ فَرَنْكٍ ، وَعُمَالُهُ أَلْفًا ،
لَوْ أُحْبِسَتْ إِدَارَتُهُ وَقُورُنَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَشْرَةِ مُسْتَفْلَاتٍ ،
رَأْسُ مَالٍ كُلِّ مِنْهَا ثَلَاثُمِائَةِ أَلْفِ فَرَنْكٍ ، وَعُمَالُهُ مِائَةٌ ،
لَرَأَيْتَ أَنَّهُ كَثُرَ مِنْهَا إِنتَاجًا ، وَنَ بِضَائِعُهُ أَرْخَصُ ثَمًّا
مِنْ بِضَائِعِهَا

على أن تَجْمَعَ رؤوس الأموال ، والجاهير من المُمَال
في المستغلات الضخمة ، نفع في إنتاج الأشياء المتدوالة
نفعاً يعسر تحديده لازدياده على توالي الأيام ، ولولا ما في
الإنتاج الكبير من العيوب والمقاص التي تنقص من
أطرافه آناً وثقوَضه آونة ، لفضي من زمن بعيد ، على
وسطى الصناعة وصغر ما

نقص الإنتاج الكبير

إذا لم تكن الرقابة عاية في الشدة ، أسرع التلف
إلى الإنتاج الكبير ؛ لأن المصانع الكبيرة مع ما فيها
من السعة والاختلاط ، إذا وُنت فيها السطوة ، جرت
إلى زيادة في النفقات ، وفساد في الصنعة ، وتبديد في
المواد الأولية

ولما كانت عين المشرف لا تنال كل شيء ، في
كل قسم من أقسام تلك لأمكنة المضيعة ، أنزل
ضبط الحساب وإتقان الدفاتر من الصناعة الحديثة ،

بمنزلة الضمير من الإنسان

غير أنه لا بُدَّ مع ذلك الضبط والإتقان ، من
التثنية المستديم ، لتسبق به للإنتاج الكبير ، مزية على
الإنتاج المتوسط

ومن هنا جاءت حاجة المستثمرات الكبرى إلى
حسن لإدارة على الأخص ؛ لأن تلك المستثمرات
أشبه شيء بالجيش الذي يُنشط أمرُ تصريفه وتدريبه
برجل فذ . والرجل الفذ إذا تسنى وجوده ، فقد يجعل
القرية الصغيرة مدينة كبيرة بنشاطه وتبصره كما فعل
(كروب)^(١) الشهير في مدينة « سين » البروسية ،
وقل (شنيدر)^(٢) في مدينة « الكريزو » الفرنسية .
فإذا وُجد النجاح ، فلا بدَّ لاستدامته من مثابرة

(١) ألماني وُلد سنة ١٨١٢ ومات سنة ١٨٨٧ وهو صاحب

المدافع المصوبة من الفولاذ المروقة باسمه

(٢) فرنسي وُلد سنة ١٨٠٥ ومات سنة ١٨٧٥ وهو أحد

مؤسسي معمل الكريزو في فرنسا الذي يعادل معمل كروب في ألمانيا

المدير أو مجلس الإدارة ، على الصلابة ولهمة ، واطف
الفراسة التي كان عليها المؤسسون ؛ وإلا فإن الأغاليط
التي تقع في الإنتاج الكبير تنشر وتردد صدها
بأسرع وأوسع مما لو حدثت في الإنتاج لوسط

فإذ ساءت سمعة معهد من معاهد العظيمة ، يمتثل
هذه العلة ، عزت إقامته من أثره . ولو شئنا لذكرنا غير
واحد من المعاهد التي مات عنها مؤسسوها أو عثروا
فلم تمض عليها بعدهم ، لآ سنوات معدودات ، حتى بارت
وبادت

فالشأن كل الشأن في الإنتاج الكبير للصناعات
التي يهيمن عليها مشرف أو مدير

بقي أن ما يهدد الإنتاج الكبير من التلف على
الدوام ، هو من الأسباب التي تركت بجانبه مجالا
للإنتاج الوسيط ، ولإنتاج الصغير . وهذان النوعان
مهما اعتورهما^(١) من مريحة ، فإنهما باقيان ، لا تفراد

(١) اعتور تداول

أحدهما بالتفائس الفنية ، وقيام ثنیهما بإصلاح البضائع
العادية التي تُعْطَبُ

وليس هذا القسم من العمل الصناعي بالشئ اليسير ؛
بل تزيد على ما تقدم أن صيغار لمعامل التي تُدرُ بِرِاعةٍ ،
لا يُخشى عليها البور عند بور السوق بالمصوغات العادية
التي تُخرجها

جميع ما ذكرناه عن الصناعة فيما سبق ، ينطبق على
التجارة ، لأن بعض الوجوه ، وأخصها أن الرابطة
الدائمة بين البائع والمشتري ، قد تحيلُ لمشتري على إثارة
سلعة صاحبه ؛ وأن طائفة من العملاء يفضلون ابتياع
الأشياء التي تتكرر حاجتهم اليها من أقرب المتاجر اليهم

أما لزراعة فسنرجع إلى مبحثها في فصل آخر من
هذا الكتاب ، وسيرى من يطالع ذلك الفصل ، كيف
تبدل مزايا الإنتاج حين تطبق قواعده على الحقول
ومستلأتها

حدود الإنتاج

أما وقد تحررنا، فيما سبق، الأسباب التي يتسبب منها نطاق الإنتاج، فلنبحث في هل لهذا لاتساع من حدود يقف عندها،

اثنان من مصادر لإنتاج الثلاثة يقبلان النمو بلا انقطاع: وهما العمل ورأس المال.

العمل ينمو إما تبعاً لازدياد السكان، وإما لازدياد ما ينتج الفرد منه؛ وهذا يأتى من مهارة الرجل أو سعة معارفه.

رأس المال ينمو بلا تحديد، سواء أفى كميته أم فى صناعته. أما فى كميته، فلأن الادخار يتزايد كل يوم بين الأمم التى يعم فيها التبصر؛ وأما فى صناعته، فلأن كل مستحجة من المال المدخر يتدمج فى آلات أعظم قوة وأحكم تركيباً من الآلات السابقة.

بقى العنصر الثالث، وهو الطبيعة، فهذا باعتبارهم

مادّة وهيؤولي لا يزيد ولا ينقص بفعل الانسان ، بل
تُظنُّ اَبَماَدُهُ اَبَماَدُهُ وخصائِصُهُ خصائِصُهُ

أما إذا نُظِرَ اليه من جهة المعنى والنسبة ، فهو يقبل
المزيد ، لأنَّ لِإنسانٍ كلَّما سَعَت معرفتُهُ بالطَّبيعة ،
منحة من خيراتها ما لم تكن بالمانحة ، وإليك لمثل :
رُبَّ شَيْءٍ موجودٍ إلّا أنّا جاهلوه ، فكأنه لا وجودَ
له فإذا نحنُ عرفناه كانت معرفتنا له مبدأ وجوده
بالنسبة إلينا

هذه «أمريكا» كانت قبل سنة ١٤٩٢ ، ولا عهد
«لأوربا» بها فكانها لم تكن

وهذه «أستراليا» وهذه «الكونغو» كذاك ، فإنَّ
أولاهما قد كُشِفَت سنة ١٧٨٧ ، وثانيتهما بمدها بأربعين
سنة أو نحوها

فالطَّبيعة من هذا القبيل قد نمت واتسعت في
نظر المسالم الممدّن ، ولا تنزع نحو وتتسع على يد
المُستكشفات الجغرافية ، دمع المختبرات التي تلقي إلى

الإنسان بتقاليد قواها . ولقد أثبتت هذه القوى مجهولة .
حتى جاء (بيين^(١)) فكشف سر البخار ، وجاء (أمير^(٢))
فكشف الكهرباء . وكأني من قوة غير التي عرفناها ،
لا تزال ونسى في مكانها حتى يوقظها لإنسان فتشط
إذاً . بجميع عناصر الإنتاج في الحالة الشاهدة ،
قابلة للدمو ، إلا أن هنالك فرقاً أساسياً ، وهو أن
العنصرين الأولين العمل ، ورأس المال — يتسعيان
ويشكاران على الإطلاق . بخلاف العنصر الثالث
— الطبيعة — فهو إنما يزداد ازدياداً نسبياً مفضياً وإن
حس مده إلى الوقوف عند حد لا يجوز

نصون إلى حد الحد

هذا هو الخطر الذي نخشى منه على النجاح
الاقتصادي ، إلا أنه لا يزال ميد الأجل إلى . شاء الله

(١) فرنسي وُلِدَ سنة ١٦٤٧ ومات سنة ١٧١٤

(٢) فرنسي وُلِدَ في ليون سنة ١٧٧٥ ومات سنة ١٨٣٦

من الأحقاب، وإن كان بعض المنكرين من الانجليز أشباه
« ملتوس^(١) » و « ريكردو^(٢) » و « استيورت ميل^(٣) »
قد زعموا: أننا أصبحنا على كثر منه

سنلقي النظر، في فصل تالي، على المذهب الشهير
الذي سمي بمذهب « لدخل والأرض »، وليكفينا أن نقول
الآن، إن في لأرض كفاية للناس، مدى القرن القابل
كله؛ بل إن مناجم الفحم ولعادين لن تفرغ إلى عهد
عهد^(٤)؛ وإن للعلم الزراعي مجالا شاسعا للتقدم
ومضاعفة لأرزاق

خلاصة ما تقدم، أن الطبيعة والعمل ورأس المال
ستفي بحاجات الانسان أدهاراً؛ وأن للإنتاج متسعاً
من لزمن يخوف فيه غاية السموات بعمل كل من هذه
العناصر الثلاثة

(١) البحري ولد سنة ١٧٦٦ ومات سنة ١٨٣٤

(٢) بحري ولد سنة ١٧٧٢ ومات سنة ١٨٢٣

(٣) انجليري ولد سنة ١٨٠٦ ومات سنة ١٨٧٣

(٤) عهد قديم وبعيد

في هذا المقام يحسن بما استدرك أمر : وهو أن
النجاح الصناعي - عهوداً كان أم عهوداً - تصحبه
في مبادئه أو خواتمه نوب ، ومتاعب
تلك العهود أو العقود . منها ما يكون عهد نشاط
ومنها ما يكون عهد سُكون ؛ أما العهد لدى نحن فيه
منذ نهاية القرن المنصرم ، فالنشاط فيه والخصب فرسا
رهان على أنه إذا عُد ، بعد هذا ، أن الملاح الانساني
- ومعناه الاقتصادي - تقص العناء وازدياد الرغد
قابل لاتساع عظيم ونمو مديد ، فإن يكون اتساعه ولا
نموه على وتيرة واحدة ولا في حالة مُطرَدَة

النجاح الانساني أقل في حقيقته منه في ظاهره

مما يحسن هنا التنبية عليه واللفت^(١) اليه أن الملاح
الانساني ، على جلالته ، هو في حقيقته أقل منه في
ظاهره . وأن لاهم دخلاً فيه . ومن هذا الوجه تنبأ

(١) أمت ينبت ممّا ولا يقال تمت ولا استلمت

المخترات التي يقع فيها جهوز من المفكرين أو الناقمين
 أضلت آلات ، ولمعارض ، والسكك الحديدية ،
 والمخترعات المتنوعة ، فكار كثير من العباد ، فمشت لهم
 ما أدركناه من الفلاح تمثيلاً مجسماً مكبراً ،
 هذه إحصاءات جماعة من لاقتصاديين بشأن الآلات
 ذكروا فيها طائفة من الحقائق الرائعة ، غير أنهم
 حشوها بالمبالغة والتبويل

مثال ما يهتمون في الملاح الاقتصادية

إن الموردين مثلاً من تلك لأوهام التي يتجمل عنها
 ما يتجه من حصر العنصر بالمتجمع
 حسبوا أن حملة الآلات البخارية التي كانت في
 « فرنسا » سنة ١٩٠٣ قد بلغت قوتها تسعة ملايين
 وتسمة وثلاثة وخمسين ألفاً وثمانمائة وستين من الخيل
 البخارية ، غير داخلة فيها قوة لبحرية العسكرية ، وقالوا
 إن قوة كل حصان بخاري تعادل قوة عشرين رجلاً

بالتقريب ؛ ثم استخلصوا أن في فرنسا ، عدد العشرة
ملايين من العمال لذكور حراً وعظماً - مائتي
مليون عام - حديدًا وفولاذًا وفوا معد ذلك . إن
كل عامل إنسي يستخر لخدمته وتحت هيمنته . عشرين
رفيقاً معدنياً ؛ ثم خرجوا من هذا القول ، أنه كان
يجب 'زديد' السكان في فرنسا منذ قرن حلاً على بسطة
الواحد إلى العشرين

مرغم خلافة تواد لا عجب في نفوس قومه . لكنها
تثير الحزرات في نفوس آخرين

ذيتوهم أنس من لدين حسنت حاتم يبط
وتضؤل أنهم من مكوي هذه المدينة . اضمهم أن
النجاح الدم كان أسرع من نجاحهم . ومما يحدثون به
نفوسهم ، بعد ما سمعوه عن أعاجيب الصناعة ، قولهم
إنه إذا كان في فرنسا سعة ملايين وتسعمائة وثلاثة
وخمسون ألفاً وثلاثمائة وثمانية وستون من الخيل البخارية ،
قوتها قوة مائتي مليون من الخيول . فكل فرسي داء ،

كانَ جَدِيرًا لَا يَمَلُّ إِلَّا دُونَ مَا يَعْمَلُهُ عَشْرِينَ مَرَّةً
وَهُمْ أَقَامَتْهُ فِي تِلْكَ النُّفُوسِ مُعَالَاةٌ بَعْضُ
الْاِقْتِسَادِيِّينَ . فَتَمَكَّنَ

عَلَى أَنْ أُحْدِثَتْ تِلْكَ الْمَلَائِينَ مِنَ الْخَلِيلِ الْبُخَارِيَّةِ ،
الَّتِي تُعَادِلُ قُوَّتُهَا قُوَّةَ مَائَتِي مَلِيُونٍ مِنَ الرِّجَالِ ، لَيْسَتْ
إِلَّا خِدْعَةُ التَّبَاسِ أَوْ أَلْعُوبَةِ خِيَالٍ

فَلَمَّا ابْتَدَأَ إِنْ ثَمَانِيَةَ مَلَائِينَ مِنَ الْأَحْصَنَةِ الْبُخَارِيَّةِ ،
لَا يُنْتَفَعُ بِهَا إِلَّا لِلنَّقْلِ رَّ وَبِحَرٍّ ، أَيْ أَنَّهُمَا تَحْمِلُ النَّاسَ
أَوْ الْأَوْسَاقَ مِنْ جِهَاتٍ إِلَى جِهَاتٍ ؛ وَلَكِنَّهَا لَا تُشْجَعُ
شَيْئًا بِذَاتِهَا : مِنْ ذَلِكَ سِتَّةُ مَلَائِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ
أَلْفًا وَسَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حِصَانًا لِدَفْعِ قَوَاطِرِ السَّكَّةِ الْحَدِيدِيَّةِ
وَالْتَرَمِ . وَتِسْعَمِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ أَلْفًا وَسِتَّةٌ وَسَبْعُونَ
حِصَانًا لِدَفْعِ السُّفُنِ الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى

فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ التَّجَزُّؤَ الْمَوْطِنِيَّ لِلْعَمَلِ قَدْ ارْتَدَّ
بِحَيْثُ أَنَّ جِهَةً كَدَّ تَقْصُرُ إِنْتَاجُهَا عَلَى الْخَمْرِ ، وَجِهَةً
كَذَا تَقْصُرُ إِنْتَاجُهَا عَلَى الْمَوَاشِيِّ الْخَمْرِ ، ثُمَّ تَتَبَادَلَانِ

فضل ما نتيجان ؛ وأنَّ المَدُنَ الكبرى تمتدُّ وتتسع ؛
وأنَّ لَأَسْفَارَ تسهلُ وتكثرُ ؛ غير أنَّ كلَّ ذلك لا يفيد
أنَّ زيادةَ الإنتاجِ نجى ؛ على نسبةِ ازديادِ الانتقلِ برّاً
وبحراً

بقي لدينا مليونان ومائة وواحد وعشرون ألفاً
ومائتان وخمسة وخمسون من الخيل البخارية ، منها مليون
وتسعمائة وثمانية وتسعون ألفاً وأربعة وتسعون حصاناً
مستخدماً في الصناعة التحويلية ، ومنها مائة وثلاثة
واربعون ألفاً ومائة وواحد وستون حصاناً مستخدماً في
الصناعة الرعوية

وفي هذا القدر دليل على أنَّ إنتاج الأرزق لم يتأثر
إلى الآن إلا قليلاً بكثير الآلات

يلي ما استدر كناه أمر آخر هو أولي بالاستدراك :
تلك الخيل البخارية التي يذكرونها لنا وعدتها تسعة ملايين
وتسعمائة وثلاثة وخمسون ألفاً وثلاثمائة وثمانية وستون
لا يقف فيها ما يُستخدَم لإحداث مثله ، بمعنى أنَّ جانباً

من تلك آلات تستصعب به آلات نظائرها ، أو
أدوات ليست مما يُستهلك بذاته

وعلى هذا النحو نجد لمطارق العالقة ومر حل المصاهر
إما تستعمل لتكوير بضع من القواطير أو قطع من
الخطوط الحديدية

تلك الخيول البخارية ، لا بد لها من التغذية بالفحم
الحجري لدى إخراجها من قيمه مائة وثمانون ألف عامل
وينقله إلى لأمكنة الأخرى مثل هذا المدد من الناس
تلك الخيول البخارية تدعى الإيواء في منازل ، وهذه
المنازل يشيدها جموع من البنائين

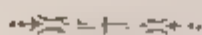
تلك الخيول البخارية تحتاج إلى الحفظ والترميم ،
وهذان العملان لا يتسنيان إلا إذا جلب لهما من الأجر
ما يقتضيان. ومن الحديد ، ولعادن ، والرّيت ، والشحم
تلك الخيول البخارية التي تعادل مائتي مليون من
النفوس ، إنما هي قوة خامّة لا قوّة خالصة ؛ فإذا أريد
تبين خالص منها ، وجب طرح ثلاثة الأرباع أو

أربعة الأخماس وهو مبلغ ما يُستخدَمُ فيها لصنع مثله
أضف إلى ما تقدّم ، أنْ بأس الحصان لا يُبادل قوّة
عشرين رجلاً كما زعموا عن محض المبالغة

الخلاصة أنْ معظم الأقوال التي يتبجّع بها بعض
الاقتصاديين وبعض الإحصائيين في هذا المعنى ، ضروب
من المغالاة والإغراق تفقد معها حقيقة النجاح الصناعي
معالمها . لا جرم أن نموّ الإنتاج في هذا القرن الأخير
كان عظيماً ، إلا أن الثمار السافعة التي حُثب منه ، ليست
في القدر الذي يتوهمه النظرُ بغير إمعان

والحقيقة أجدر بأن تُعلم ، وأن تُقال : لأن في معرفتها
وفي ذكرها نفعا غير ممنون : ولأن إصهارها في مد
الرّمن يرثى نفوساً إلى الأناة ، ويسكن آلاماً ثائرة ،
وينطفئ أحقاداً متأججة

فهرست



الموجز في علم الاقتصاد

صفحة

٣

إهداء الكتاب

٥

ونحة للمعرفة

٦

كلمة في المؤلف وفي كتابه

٩

قوة الاصطلاح

١١

حكمة المدخلة

١٢

إعراض من الاقتصاد

٢٠

الروابط التي بين الاقتصاد والعلوم الطبيعية

الفلسفة

﴿ انما الارزاق ﴾

لفصل الأول

صحية

٢٥

المقصود من الإنتاج - الحاجات البشرية

٢٩

المصادر الثلاثة للإنتاج

لفصل الثاني

٣٣

شأن الطبيعة في الإنتاج

٣٠

التفاوت في هبات الطبيعة

لفصل الثالث

٤٨

تعريف العمل

٥١

العمل المنتج والعمل غير المنتج

٥٢

العمل الحتمي والعمل المعنوي

صحيفة

- ٥٦ تقسيم الأعمال والصناعات
٥٨ خصائص الإنتاج المختلفة في صنوف الأعمال
٦٧ المناسبة والموازنة بين الحرف

الفصل الرابع

- ٧١ ماهية رأس المال
٧٣ مثل رأس المال
٧٨ كيف يتكون رأس مال
٨٠ إنتاج رأس المال
٨١ كيف تكون رأس المال في المجتمعات الحاضرة

الفصل الخامس

- ٨٥ رأس المال الثابت ورأس المال المتداول
٨٧ مظاهر رأس مال في المجتمعات الحاضرة
٩٠ رؤوس الأموال - المصوية - الخلق والتأديب
٩٢ التدفق العسية = رؤوس أموال

الفصل السادس

صحية

الوجوه الثلاثة التي تقلبت عليها المجتمعات من جهة

رأس المال

٩٦

الأسباب التي يزيد معها جمع رأس المال وينقص ١٠٢

الفصل السابع

تضافر رأس المال والعمل — المنتج الصغير أو مستقل ١١٢

الأسباب القاضية بولاية رأس المال على المستعدين ١١٥

الفصل الثامن

نجرة العمل

١٢٤

العمل المشترك

١٢٦

نجرة العمل

١٢٨

مزايا نجرة العمل

١٣٠

نجرؤ العمل تبعاً للمواطن

١٣٣

نجرؤ العمل تبعاً للأرض

١٣٧

شروط نجرة العمل — قول الناقدين فيها

١٣٨

مقومات نجرة العمل

١٤١

الفصل التاسع

صحية

١٤٤

الأدوات والآلات

١٤٦

مطاعن العامة على الآلات

١٥٠

مزايا الآلات

١٥٥

شروط استخدام الآلات

١٥٨

مآخذ النقاد على الآلات

١٦١

حماية الآلات للمعامل

الفصل العاشر

الاتاج الكبير والاتاج الصغير - الأوهام القائمة

١٦٦

حول نمو الاتاج

١٦٧

الاتاج لمحصري معامل كبيرة

١٦٩

مزايا الاتاج الكبير

١٧٣

نقص الاتاج الكبير

١٧٧

حدود الاتاج

١٧٩

الوصول الى هذا الحد

١٨١

النجاح الاساني قل في حقيقته منه في ظاهره

١٨٢

مثال مما يتوهمون في الملاح الاقتصادية

جدول الاصطلاحات

يتضمن هذا الجدول بعض أسماء من اصطلاح غير مقرر، وأسماء من اصطلاحات أوجب فيها أن تكون ثم يرجع إلى مصادر وأنفال ومشتقات تمشي مع طبيعة اللغة العربية ولا تأتي بحرة الأغراض الاقتصادية المتفرعة منها على اختلافها

الجنة : وهو كل ما يؤوى إليه ويستحسن به

المدير Administrateur

المتعشق : Amateur

أو الصابي (الفاوي) ، ومصدراهما التعشق والصبوة
وقد أهملنا الثانية مرعاة للدمة

الاستهلاك : Amortissement

ومعناه هنا نخب شيء في كل سنة من الدخل لتجديد
ما يتلف من الآلات

التخرج : أي طلب الصناعة والعن الحتمى Apprentissage

- Aventurier : المتفحّم :
 أى لأفقي - نسبة إلى لأفقي وهو الذي لا يبالي
 أين حلّ وراءه نعم يجذبه
- Batteuse : الدّراسة : آلة الدراسة
- Bonnetrie : المفضلات :
 جمع بمفصلة ومنها الفضل وهي الانسحة البيضاء
- Caisse de retraites : صناديق التقاعد والقعود :
 أى الذين لا عمل لهم
- Canot : الزوّال :
 الزورق الصغير الذي لا يسع الا واحداً أو اثنين
- Capitaliste : الممول : كل ذى رأس مال
- Capitalisation : التجنّيب ، التمثول ، التجميع :
 أى احراز شيء ووضع في جانب ، وهو توسيع نطاق
 رأس المال باستنباط شيء منه وضعه اليه
- Capital fongible : ابن مرته :
 أى الذي يُستهلك في مرة واحدة
- Capitaux de jouissance : رؤوس الأموال الممتعة :

Les castes : الطبقات :

أى العرق المتعاضدة لمعاونة فى الأقدار تعاونة كل لارباً
بحكم ذلك الزمان

Chefs-d'œuvre d'art : البدائع الفنية او الروائع :

Chômage : الفراغ :

وهو الخلو من العمل قهرياً كان أم اختيارياً

Contention : الاستجمام : استجماع النفس واحتباسها لأمر

Contre-maitre : العريف : مقدم العمال

Combinaison : الملازمة : وضع الشئ بجانب ما يوافقهُ

Course : الكرة

Dentelle : الخرز : ذتلأ

Directeur : المدير

Directement : مباشرة :

ومنها المنتج المباشر وهو الذى يعمل عملاً ما يمد

وملاسته producteur direct

Discipline : رقابة النظام :

أى خشية مخالفته من قولم رقب ربه أى خشية

التأدب : أي طلب العلم والفن المعنوي
Éducation

العنصر الفاعل
Élément actif

العنصر المنفعل
Élément passif

الاستحداث والمكافأة والالتزام والمشروع :
Entreprise

المشروع هنا مشتقة من شرع بمعنى وضع وسن ، ويُلمح فيها معنى آخر من قولهم شرع المنزل أي صار على طريق نافذ . فإذا أريد الأول كان المشروع بمعنى الابتكار وإذا أريد الثاني كان بمعنى لفظة établissement أي البناء

المستحدث :
Entrepreneur

منكر المشروع ومديره معاً ، ومرادفاه المكافيل والمتلزم

الادخار والتأجيل
Epargne et économie

الإقساط : روح العدل
Esprit de justice

المناسج :
Fabriques de tissu ou richers de tissu

جمع منسج بفتح الميم ويقصد به محل النسج ؛ أو منسج بكسر الميم ويقصد به آلة النسج

المستصنع
Fabriquant

Foire : السوق الدورية :
وهي التي تقام على مواقيت منظمة ، كالمواالد عندنا
واسواق القرى

Fonction : الوظيفة :
الجلل والمرتب - أطلقها العرف على كل عمل يترتب
عليه جمل ولا ينافى ذلك الفصيح

Fond des roulement : ذخيرة الكفالة :
أي الإنفاق على إدارة العمل

Lot : المصب والمصهر . بمعنى ، لأن ما يصهر عدة يُصب ،
Fonds : المحصل :
أي رأس المال المعنوي الناتج من التادب والاختبار

Force expansive : القوة الانتشارية

{ Forges : المصاهر :
hauts fourneaux
جمع مصهر يفتح الميم ومعناه كل مكان تذاب فيه المعادن
بنوعها وتطبع ، ومعناه كذلك لأفرن الحارة التي تذيب
أصلب المعادن

Galère : الجرم : رورق كبير بعير شراع

Gaze : الشف : نسيج رقيق جداً

Gazes : الغازتُ :

أقبحناها على هذا الجمع السالم لأنَّ إليها ليست عريّةً فنعلم
ان كان أصلُ وواوٍ أو ياءٍ فحن لا ندرى أنقول أغوار
أم أغياز

Indirectement : غير مباشرة :

producteur indirect ومنها المنتج غير المباشر

Industrie extractive الصناعة الاستخراجية

Industrie manufacturière الصناعة التحويلية

Intérêt : الفائدة :

ولم نقل إنما لما سبق إلى عقيدة الجمهور من ان المقصود
به ما يتجاوز الحد بدليل دخوله في باب التحريم ؛ ولهذا
حصصنا لفظة ربا بكلمة (interest)

Imitation : التشبه : المحاكاة

Imprévoyant : المجازف

Journée de travail : اليوميّة : أي يوم العمل

Lettre de change : السّفْتَجَة :

وجه عام هو ورقة المادية كما ذكرنا في صنب هذا الجزء ،
وبوجه خاص على ما ستراه في الجزء الثالث ، هي ان

يُعطى المرء مالاً لآخر ، والآخر مال في بلد المعطى فيوفية
 اياه ثمّة ، فيستفيد أمن الطريق ، وفعله سفتح مفتوح
 ويدخل في معاني هذه لفظة الكتب الذي يعطيه كل
 مصرف لتحويل مسافر ذي وديعة لديه على المصارف في
 الامصار الأخرى واسمه بالفرنسية Lettre de Credit

السُّنن : Lois naturelles

جمع سنّة ، وهي قانون الطبيعة الذي لا يتبدّل ولا يتحوّل :
 قال الله تعالى ولن نجد لسنة الله تديراً ^{حماها} مكان
 لفظة النواميس التي شاع استعمالها بمعنى القوانين السنّة
 وبست من ذلك في شيء .

محايك الجوارب Machines à bas

المعجزة : أو الآلة المجرّنة Machine à diviser

المطرزة : اسم آلة للحياطة Machine à coudre

اللحمة والسدى Maille

السلي ، بائع الأشتات : Marchand de détail
 أو المتفرقات

السوق : ثبتت أم قامت بعير مبيعات Marché

Marteau pilon : المطرقة العالقة :

مطرقة ضخمة للحديد تحرك بالبخار والهواء المضغوط والماء

Métropoles : الأمات :

الأقطار التي تنعمها لمستعمرات ولا تجمعها على مهابت لانها
جمع مالا يعمل

Moissonneuse : الحصاد : آلة الحصد

Objets de luxe : النفائس :

او المرقبات التي تحى بعد الحاجة ، ومن مادتها نفس أى
صار نفيساً واستنفس أى طلب النفيس من كل شئ أو
اختاره ، ففى بهذا المعنى أجمع من الكاليات وأوفى

Objets manufacturés : الاشياء المحوّلة

Observation : الاستقصاء :

آثرها على لطة المراقبة التي شاع استعمالها ؛ لأن العرض
منها ها النظر فى شئ المتسلسل الى أقصى عايته وبذلك
نتم وئدة المراقبة

Ouvrier mécanicien : الصانع الآلى أو التطبيقى

Ceuvres d'art : التحف والطرف

Patron : الوهين : هو الذى يوزع الصناعات ويراقب العمل

Pendule	المعلقة : أى الساعة التى تعلق
Piano	المضرب :
	آلة وترية كانت للعرب ثم دثرت فاستعروا اسمها لليانو
Le pouvoir d'achat	القوة البديلة :
	أى قبيلة الشئ للبيع والشراء
Pratique	العملي :
	ولم يقل العملي لأن أكثر ما فى هذا الكتاب يدور على
	لفظة العمل ومشتقاته ، فتأدياً من اللبس عمدنا إليها
Prévoyance	التبصّر : أى تسليف النظر فى العواقب
Principe	المبدأ :
	أقررناها بالمعنى الذى شاع لقيامها بالفرض الجديد منها :
	وهو أن كل رأى او فكر يسمى بها يكون بمنزلة لأساس
	من كل رأى او فكر ينطق عليه
Prix de revient	ثمن التكلفة
Produire	أنتج : أى أخرج الشئ كما هو فى نتيجته
Production	الإنتاج
Produit	المنتج

Productivité القابلية للإنتاج

Producteur المنتج

Provision industrielle المبرة الصناعية .

هي ما يعرفونه بمعنى مؤونة . ومؤونة في اللغة المصحى
لا تفيد معنى الذخيرة وإنما معناه كمة والمشقة

Quincaillerie العدرّات :

كل ما يبيع الكير من حث الحديد وحجارة ومعادن
لأرض ، سميح ، خردوت

Quincailler الخردئي

Les richesses الرزق :

وحمة لأراق ، يراد به كل شيء حسي أو معنوي
يبي الحاجة من حاجات الانسان وهو أشمل من الاموال
والاعمال لأنه يتناول من لا عرض لاقتصادية ما لا يتناول
وقد كانت العرب تسميه هد المهم قل لمعري
هل أنت لأملين وإنما خير الحياة وشره أرق
وقل آخر

نم أرق مؤدتها نم السراء ما ررقا

وقل صاحب جوهرة انوحيد

«ويزرق عند القوم ما به تنفع» على أن لفظة richesse

وهي للمفرد تجمع بين معنى الرق ومعنى الثروة ، حيث
كانت الثروة معنى لها ، سميها به

المعلوم الخفية Sciences morales

Le serf ابن الارض :

كانت طبقة من الناس ، خصوصاً في القرون الوسطى ،
مُتفرقة متفرقة حصص بمعنى بها كانت لا تستطيع معارفه
الأرض التي تعمل فيها ، وه نجد حيراً من هذه النعمة
لوصف تلك الحالة

Série السلسلة

Spécialisation التحرُّر :

أي التخصص لحرفة أو تجارة أو محم ذلك

Tasks الصناعات

جمع صنعة وهي كل حرفة من الصناعة يُخص به فرد ،
وكل عمل موقوف يُخص به فرد ، وكل عمل يُعطى مقولة

Talent الحدق

Technologie الاكتناه :

معرفة الشيء بكنهه أي صميمه وحقيقته ثمها على قولهم
علم الخصوصيات أي علم كل شيء بخصوصه ؛ لأنها تقي

بالمعاد من اللفظة الفرنسية ولها من المشتقات ما يماشيها في
تنوع معانيها

Téléphone المِسْرَّة : التليفون

Tenaille المِلْزَمَة :

آلة مركبة من قطعتي حديد أو خشب لضغط الأشياء
والإمساك بها

Tours de main خَطَفَاتُ اليَدِ :

ومعناها الحيلة الصناعية للاختصار

Wagon المَقْطُورَة : أردنا بها كل ما تَجَرُّهُ القاطرة



قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب في مدارسها

الموجز

في

علم الاقتصاد

تأليف

بول لروا بوليه

PAUL LEROY BEAULIEU

مترجم

حافظ إبراهيم خليل مطران

منشورة في المعارف بشارع الفخار بمصر

١٣٣١ - ١٩١٣

حقوق الطبع محفوظة

يطلب من المترم طبعه وشره

بَحِيمِ تَرِي

صاحب مطبعة الدوى ومكتبتها مصر

القسم الثاني

توزيع الارزاق

الفصل الأول

الشروط العامة لتوزيع الأرزاق في المجتمعات
الحاضرة - الحرية والملكية

الوصف الاقتصادية المختمة خط القول أن توزيع منتجات مع
طلاء لاستعداد لتاريخ الأ - سال لوقت غير
نجاح للمختمة الحاضرة حرية والملكية
الحرية انداية في استمرار عموها اسكية
الديه في نحوها ونرم

الوظائف الاقتصادية المختمة

رأينا أن عناصر ثلاثة تتصور في سبيل الإنتاج :
وهي الطبيعة ورأس المال والعمل

فلتَجَرَّ لَأَن الْقَوَاعِدَ الصَّيِّمَةَ الَّتِي تُوزَعُ الْأَرْزَاقُ
عَلَى سَنَنِهَا بَيْنَ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ الثَّلَاثَةِ الْمُثَلَّةِ لَهَا

مُمَثِّلُ الطَّيِّعَةِ هُوَ لَدَى يَحْسُ قَوَاهَا أَوْ هُوَ لِمَالِكِ

لَا يُخْرِجُ الْمُثَلَّ رَأْسَ الْمَالِ عَنْ أَحَدِ اثْنَيْنِ : ذَلِكَ
الَّذِي يَكُونُهُ أَوْ يَلْقَاهُ عَنْ إِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْهُ الصَّرْفُ
الْمُطْلَقُ فِيهِ ، سَوَاءٌ تَوَلَّى سَتْمَارَهُ بِذَاتِهِ ، أَمْ أَقْرَضَهُ
آخَرِينَ عَلَى شَرَائِطٍ رَفِصَهَا الْفَرِيقَانِ

وَذَلِكَ لَدَى لَا يَمْلِكُهُ وَيَتِمَّا يَفْرَضُهُ وَيَسْتَمْرُهُ
مَا الْعَمَلُ مُمَثِّلُوهُ مُعَدَّدُونَ ، مُتَبَايِنُونَ ، وَهُمْ أَرْبَابُ
لِأَعْمَالِ مُعَمَّوِيَّةٍ ، وَرَبِيبُ الْأَعْمَالِ الدَّوِيَّةِ مِنْ جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ
إِذَا مَادَمَ عَهْدُ مُدِيهِ فِي نَوْمٍ ، وَكَثِيرًا مَا يَجْتَمِعُ فِي
الرَّجُلِ أَوْ أَحَدٍ مِنْهُمْ صَدَقَاتُ الْمَالِكِ وَالْمَعْمُولِ ، وَلَمْ يَسْتَعِذْ
وَالصَّانِعُ . وَلَا جِيرَ

وَمِنْ هَذِهِ الْقَبِيلِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ نَفَرِيسِيَّيْنِ . فَإِنَّهُمْ
صَنَاعٌ مَا حُورُونَ . وَمَالِكٌ فِي آدٍ وَمُعْمَوُونَ . كَذَلِكَ
مُعْظَمُ الْمَلَاحِيهِ فِيهِمْ بِخَدَمُونَ سَوَاءٌ عَلَى أَجْرٍ ، وَلِكُلِّ

منهم مع ذلك عقار خاص

وعلى هذا النحو، جمُور من الصناع فإنهم
يَدْخَرُونَ نُمُوداً في صندوق لادخار، أو صكوك
دخل، أو أسناداً على الشركات

وعلى هذا فهم مُمَوَّلُونَ

متى جتمع في رِجْلٍ لواحد صفتان أو ثلاث من
هذه الصفات الأربع فكأن مالكا ومُمَوَّلًا أو
مُسْتَحْدَثًا وعاملاً مأخوذاً، فله حصة من تلك الصفات
حق القِذَم على أخوتها، ورِجْلٌ حصة لها هي التي تُكسِبُ
الحِصَّةَ الكبرى من دخله، وهي التي تُجَسِّدُ في إحدى
الصفات الأربع المذكورة

غير أنه يُحْسَنُ بنا التَّيْبَةُ من الوجهة الاجتماعية، على
أنَّ السَّوَدَ الأعْظَمَ من أهل الحضارة القديمة السَّمْعَةُ^(١)

(١) السَّمْعَةُ — المَلَّةُ التي لا ضيق فيها — Libérale

كانوا يملكون القليل من العقار أو رأس المال بجانب ما
يكتسبونه من عملهم اليومي

توزيع المنتجات غير تابع لاستبداد

الشارعين^(١)

ظن بعضهم أن لا حكم في توزيع المنتجات إلا
بالأنظمة والقوانين دون سواها

وهذا وهم على ما سيتبينه القارئ من خلال هذا
الكتاب ، فافقدت بالاستقرار ، أن لتوزيع المنتجات
قواعد طبيعية بعيدة عن سلطان القوانين ، تؤثر فيه تأثيراً
متمملاً إلا أياً كان زماً أو مكاناً وأية كانت لأقاليم ،
وأشكال الحكومات

عم إن القوانين قد تقاوم التيار الطبيعي الذي تندفع
فيه أحوال ذلك التوزيع : إلا أنها لا تستطيع توقيفها
بناتاً أو تحويلها ، بدليل ما شوهد من التواء القصد على

(١) الشارعون هم واضعو الشريعة

المشرعين كلما حاولوا أن يعينوا حداً أعلى أو حداً أدنى
للربح أو لفائدة رأس المال أو للإجارات أو للأحور أو
لأثمان البضائع

أُمور تصدَّى لها الشارعون آلاف لمرار عن حق
أو غطرسة فباؤا معها بصفات الخاسرين

ذلك لأن القوانين المدنية أو الجنائية إذ خالفت
طبيعة الأشياء أو حالت النائج التي تنبع من نمو
الصناعة البشرية بطلاقتها وبداهتها من حيث توزيع
الأرزاق بين مقتسميها على اختلاف طبقاتهم ، فقدت
قوتها واضاعت خصيصتها الطبيعية الهائلة ولم تكن إلا
أدوات تهو بش واضطرب

على أن خير مقام يذكر فيه القول الجامع لدى أنني
به (مُنْسَكِيو) وهو « أن القوانين ضوابط ضرورية
تتأتى من طبيعة الأشياء » إنما هو مقام الذى يجرى
الكلام فيه على تأثير السلطان العام فى توزيع الأرزاق

فَلْتَبَحْثْ مِنْ طَرِيقِ الْاِخْتِبَارِ عَمَّا وَرَدَ فِي تِلْكَ الْجُمْلَةِ
• مِنْ لَفْظَتَيْ - طَبْعَةِ الْأَشْيَاءِ - وَلَفْظَتَيْ - الضُّوْطِ
الضَّرُورِيَّةِ

المُتَرَصِّنَ الْعَقْلَ الْقَائِمَ عَلَيْهِمَا نَجَاحُ الْمُجْتَمَعَاتِ
الْخَاصَّةِ - الْحُرِّيَّةِ وَالْمِلْكِيَّةِ

مَنْ تَذَكَّرَ أَحْوَالَ الْأُمَمِ الشَّاهِدَةِ وَجَدَ الْمَدَارَ فِي
مَعَامِلِهَا وَرَفَقَهَا عَلَى أُسَاسَيْنِ • الْحُرِّيَّةِ وَالْمِلْكِيَّةِ
الْحُرِّيَّةُ الدِّينِيَّةُ وَالْمِلْكِيَّةُ الدَّائِيَّةُ قَدْ اِمْتَدَّتَا إِلَى أَقْصَى
شَأْوِ لِهَمَّا فِي هَذَا الزَّمَنِ وَبِهِمَا اِمْتَاَزَتِ الْمُجْتَمَعَاتُ الشَّاهِدَةُ
عَلَى الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَاضِيَةِ • فَمَازَتْهُمَا لِأَنَّ مِنْهَا مَنْزِلَةُ الْجَوِّ
وَالْهَوَاءِ الطَّلَقِ وَالْيَتَةِ الْمُمَهَّدَةِ الَّتِي لَا تَقُومُ فِيهَا عَقِبَةٌ
دُونَ الْفِعْلِ الَّذِي تَفْعَلُهُ السُّنَنُ الطَّبِيعِيَّةُ فِي تَوْزِيعِ الْأَرْزَقِ
سَارَتْ الْحُرِّيَّةُ وَالْمِلْكِيَّةُ فِي التَّقَدُّمِ سِيرًا مُتَقَابِلًا فِي
تَارِيخِ الْإِنْسَانِيَّةِ • وَتَدْرَجُ الْخَلْقُ بِفِعْلِ عَشْرَتِ الْأَحْقَابِ
مِنْ نِظَامِ الْقَهْرِ وَالْاِسْتِرْقَاقِ إِلَى نِظَامِ الْحُرِّيَّةِ الدَّائِيَّةِ •

ومن نظام الشيوع^(١) الأول إلى نظام الملكية الذاتية
ذهبت المجتمعات مذاهبها الشتى وهى متباينة أقصراً،
متباينة أدياناً، مختلفة لغات، متباينة عادات، لتفصى
إلى هذه الغاية؛ ولم تكن هذه الغاية مما رسمه الفلاسفة
أو اختطه أهل الشورى. بل كانت نتيجة النمو الفريرى
الذى يدفع كل أمة ذات مدنية قليلة وكثيرة نحو
الحرية والملكية الذاتية

مصدق ذلك نجد اليوم فى «الصين» و «اليابان»
و «لهند» كما نجد فى أوروبا الغربية أو فى أمريكا

تأتى عن هذا التقابل فى تقدم الحرية الذاتية
والملكية الذاتية، أن ازدادت مسؤولية الإنسان وعظم
انتفاعه بكده وحده، واشتدت عليه عقى أغاليطه
ومعاييه، وازهرت المجتمعات وسعدت بما نهض من
عزائم أفرادها

استمرار نمو الحرية الدائمة

ان المحترعات والمستكشفات ، وسهولة المواصلات ،
وتقدم الصناعات ، ولما عرف الآلة التي فتحت في وجود
طلاب الخدمة ما كان موصداً من الأبواب كل أولئك
قد أعال على تحرير العمل البشري ، وإلغاء الرق بأنواعه ،
والسخرة والمزاملة القهرية ، والتخرج الاضطراري
ولامتحان القسري دون احترام الحرف ، وأعال أيضاً
على تحرير البيت ورعاية حرته

أضيف إلى ذلك ما كان من التأثير الذي لا يُحصى
لنفسي الأفكار الخيرية أو بدنية

وحرية المدينة أصبحت اليوم منتشرة انتشاراً مطلقاً
في أوروبا الغربية . وكان مبدأ زوال الاسترقاق من العالم
القديم على يد حادتين : المنح البربري والدين النصراني ؛
ثم كان زواله من المستعمرات الانكليزية سنة ١٨٣٣ ،
ومن المستعمرات الفرنسية سنة ١٨٤٨ ، ومن الولايات

للمتحدة لأمريكى سنة ١٨٦٥ وعلى التعاقب بعد ذلك من
جزائر «الانجيل» الإسبانية ومن «البرازيل» لا بهينة
لا يطول أمدها فيها لأن جمع العبيد قد أصبحوا اليوم
يولدون أحراراً

غير أن طائفة من الممالك الإسلامية الصغيرة والمبائن
لواتينية في وسط أفريقية أثبتت دون سواها إلى الآن
تجهل الحرية الدائمة وملكيتها الدائمة

وفي سنة ١٢٥٦ أنجى لاسترقاق^(١) لأرضي من
إيطاليا وبولونيا . وفي سنة ١٢٨٩ من فرنسا إلى أن
لا يزال تعدد نفوسه على بضعة آلاف تخف فيها إلى
القرن السابع عشر فتكملت برالته ثورة سنة ١٧٨٩
وفي إنكلتر نتم إبطال ذلك النوع من لرق على عهد

(١) Servage وهو ارتهان الملاحين بالأرض في ولدو
عليها لا يبرحونها وقد سبقت لنا الإشارة إلى هذا النوع من
الاسترقاق حتى فسرنا تسمية كلة من هؤلاء بأن لأرض
(راجع الجزء الأول)

الملكة إصابات في نهاية القرن السادس عشر
أما العوادي المزعجة التي كانت تعدو الحرية البشرية
فمرجع الفضل في إزالتها من فرنسا إلى وزارة (ترغو)
التي ألغت النظم القهري الذي كان يُعرف بحق المراقبة^(١)
وكان يشبط الحرية الصناعية تشبطاً عنيفاً . على أن ذلك
النظام أُعيد بعد سقوط تلك الوزارة ؛ لكن ثورة
سنة ١٧٨٩ أذكرته فاستأصلت شأفته

وعلى أثر فرنسا عشت سائر الأمم العريية تدرجاً
خلال أربعين سنة أو خمسين سنة

وكانت ألمانيا بطأهن في ذلك المسير لأنها لم توفق
على حرية تغيير المقام^(٢) وحرية التزوج إلا في النهاية
وإنما كان تمام الحرية لذنية على ما أفضت إليه
اليوم . عندما أبيع التعاهد بين الأفراد وأبيع الاشتراك
ولاجتماع ، وألغى كل ما يمسق لإنسان بحالة معينة :

(١) الرياسة الحرقية

(٢) Changement de domicile أى تغيير محل الإقامة

من مثل الشاردة التي كان يُكَلِّفُ العامِلُ بِتَقْلُدِهَا

تَحْوِيلُ الْمِلْكِيَّةِ الْفَرْدِيَّةِ وَتَرْقِيهَا

كان مجرى الملكية كمجرى الحرية في تقدُّمها
للملكية : هي ما للإنسان من الحقِّ المُطْبَقِ على ذاته
وعلى نتيجة جهده وعلى كلِّ شيء يكون هو أوَّلُ من
هَيَأَتُهُ لِلنَّفْعِ

وبالنَّظَرِ إلى ما بينها وبين الحرية من وثيق
الارتباط كان التَّحْوِيلُ في كِلْتَا مَآزِمَا . منذُ الشُّبُوعِ
الأوَّلِ الَّذِي كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَى عَهْدِهِ يَتَدَوَّلُ بِالصَّيْدِ الْبَحْرِيِّ
وَالْبَحْرِيِّ أَوْ بِاتِّخَافِ مَا تَهْبُ لَهُ الطَّبِيعَةُ ، إلى العهدِ الَّذِي
حَلَّتْ فِيهِ الْمَشَارَكَةُ لِقُوَّةٍ أَوْ الْقُرُونِيَّةِ محلَّ ذلك الشُّبُوعِ
العامِّ وذلك عند ما تَكَاثَرَ سُكَّانُ الْمَعْمُورِ وَبَدَتْ لِلْفَصَّةِ
البشريَّةِ طَلَائِعُ نَجَاحٍ ، فأوجدت المِلاحةَ الأولى على
عِلَّاتِهَا فِي مَسَاحَاتٍ شاسِعَةٍ مِنْ أَرْضٍ مَعْشُوشَةٍ أَوْ
بَاطِرَةٍ ؛ إلى العهدِ الشَّاهِدِ الَّذِي انْطَلَقَ فِيهِ الْعَقْلُ مِنْ

عقوله فأسس الملكية الدائنة متدرجاً فيها مع تقدم
الزراعة وتباين أنواعها ووافر محصولاتها ، ومع ازدياد
حاجة إلى رأس المال ومهارة المستثمر وطول مدة وضع
اليدين إلى ما يمتثل هذه من الشروط اللازمة للحصول
على غلة وفية

لما حدثت الملكية الخصيصة لبثت رذخاً من
الدأمر وهي تحت حقوق ارتفاق مشتركة ؛ غير أن تلك
الحقوق تناقصت شيئاً فشيئاً وخفت وطأتها كذلك ؛
فأما مثلاً فالإنبات ^(١) لإقطاعية والإكره على زراعة
ما يزرعه بعض حيرن ، وفصاف الكروم ، واستخدم
الطاحون والفرن الثمين ، وإرصاد المحصولات على مدين
معلومة أو أسواق معينة تنار منها

ومالت الملكية توأصل السير على مهل في طريق

(١) الإنبات جمع إنبوة وهي الصرثب ؛ والإقطاعية هي
الخاصة بما كل السدة يقطعونه أنعمهم من الأرضين في القرون

أوسطى *Redevances féodales*

تحريرها حتى بلغت في هذه الأيام أوج كمالها ، فأصبح
صاحب الشيء منصرفاً فيه كيف شاء ، وإنه عند ذلك حق
نقل الملكية وحق الهبة وحق التوريث

لم يقف الملكية عند هذا الحد من الكمال والطهور
بمميزات بل تفرعت عن أصلها هذا فروع شتى : أمثالها
الملكية أدوات العمل والموشى والميرة والبيت والسياح
المحيط به والأرض الموات التي أحيها الإنسان واستعماها
ذلك فيما يختص بالأرض وجميع الأشياء الحسنة

وهناك حقوق مبنوية تناولها الملكية . منها
الملكية الصناعية والملكية العائلية والملكية المقتنة
والملكية الأدبية : إلى آخر ما انتهى إليه من
التفاريع التي تعدد تعدد حاجات الإنسان ونحف
أغراضه تبعاً لانتشار المدنية ، فيكون إذ ذلك ما كان
لإنسان من تجاري أو لشاعر مفضل أو لقطعة موسيقى أو
لطريقة مبتدعة في الصناعة أو لقصيدة شعرية أو لفن
يتنعم بها

وهكذا كلما تعددت فروع الملكية قابلها في نظر
الإنسان اتساع مسؤولية وتوافر الإنتاج
فالقول الفصل: هو أن للإنسانية كلفة لا تخدم ولا
يتمتع أبناءها حتى المعبودون منهم بأحسن من تقرير
الملكية الذاتية. لأنها خير وسيلة تستنهض بها همم
القائمين على الرعية، والدين يدخرون فيكونون رؤوس
الأموال، والتجار والصناع والمخترعين والعلماء والمتقنين
والمؤلفين، وسائر من يضيفون إلى المرافق البشرية العامة
إنتاجاً جديداً أو إصلاحاً مفيداً أو فكراً سديداً



الفصل الثاني

منشأ الملكية وسماتها فائدة الإرث ومشروعيتها

المذاهب المتبعة في حق ملكه منشأ ملكه بغيره -
 نعتب التاريخي للأولاد - حصة الاحتمالية في كل ملك
 مردى - اذ حد على ملكه بغيره - ملكه
 المقاربة أساس لكل لغوي - الأساس
 الداعية الى ملكه
 مردية - نعت

المذاهب المتشابهة في حق ملكه

كثر التنازع في الأسس القائمة عليها حق الملكية
 فتولدت منه أربعة مذاهب:

١ - مذهب الاحتلال: وموجبه أن الإنسان

يكون صاحب كل ما يسبق إلى احتلاله قبل غيره

٢ - مذهب القانون: ومقتضاه أن الملكية إفرز

ركين من الشارع

٣ - مذهب العمل والادخار: ومبناه أن أساس

الملكیة جهذ الذین جهذوا فی إحداث قیمة لشیء حیسی
أو لاختراع ما

٤ — مذهب النفع الاجتماعی : وهو شیء محصل
للمذهب الآفة ، غایة أن لمصلحة العامة هی أصل
الملكیة وبها یراءتها

ویقول أصحاب هذا المذهب أن لا وسیلة لإثارة
عزیمة المنتج إلا أن یؤمن علی ماله لذائم لمنتجاته .
فاذا طبق هذا النظام علی جمیع الناس — مع اعتبار
أن الملكیة تكتسب بالنشاط وتفقذ بالإهمال — توصل
المنتجون ، كل بقدر كفاءته إلی الحصول علی ثمرات
أنسابهم

ومن جانب آخر توصات الإنسانية بهذه لدربة
إلی الانتفاع بما یشاء الله من لمنتجات المتنوعة ، وهو ما
لا یتهیأ لها من غیر هذا النظام

هذه المذاهب الاربعة یشتمل كل منها علی منهم
من الحقيقة ، ولكن كلاً منها بانفراده غیر تام ولا تتبین

معه بتمامها تلك المسألة الاجتماعية الكبرى التي هي الملكية
 فلا بد أن ينظر إلى مثل هذه المسألة من صرح عال
 الملكية أمر عربي يسبق التفكير كما هو شأن كل
 أمر ضروري للإنسان . من مثل التكلم والمبدله
 وتألف المجتمعات وتكوّن البيت ولوطن
 هذه الأمور العظيمة لم تتأخذ من عمل محدود أو
 اتفاق خاص . بل هي غريزية ، لأنها كانت ضرورية
 لحياة المرء وتقدم الإنسانية وإنما وُجدت نعيمها وتوابعها
 بعد وجودها بذاتها

منها الملكية اعتدلية ونحوها

وُجدت ملكية من حاجات العمل ولأدحار ، وفيها
 من المصلحة للشركة الإنسانية مثل ما فيها من المصلحة
 للفرد ، وكان منشؤها عدا ذلك من تصور لاحتصاص
 بالحق

ولا ينهل لوقوف على تاريخ الملكية وظورها إلا

إِذَا بُحِثَ فِيمَا وَقَعَ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْقَبَائِلِ الْأُولَى الَّتِي
بَقِيَتْ لَهَا إِلَى الْيَوْمِ آثَارٌ مِنْ مِثْلِ (لَمِير) وَهِيَ لَفْظَةٌ
رُوسِيَّةٌ يُعْنَى بِهَا الشُّيُوعُ الْقُرُوبِيُّ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ فِي
بِلَادِ الرُّوسِ ، أَوْ فِي (الدَّسَا) وَهِيَ لَفْظَةٌ يُمَثِّلُ هَذَا الْمَعْنَى
تَدُلُّ عَلَى الشُّيُوعِ الْقُرُوبِيِّ الْجَارِي فِي « جَاوَة »

لَمْ تَكُنْ لِأَرْضٍ فِي زَمَنِ مَا مَشَاعًا مُطْلَقًا ، بَلْ كَانَتْ مِنْ
أَقْدَمِ الْحُقُبِ مِلْكًا لِقَبَائِلٍ أَوْ لِعَشَائِرٍ تُقْصَى عَنْهَا الْأَجَانِبُ
ذَلِكَ الشُّيُوعُ الْمِلْكِيُّ بَيْنَ الشُّعُوبِ الصَّيَادَةِ
وَالشُّعُوبِ الرِّعَاةِ لَمْ يُقَرَّ الْأَمْنُ وَلَا الْمَسَاوَاةُ

فَمَنْ الْأَمْنُ : فَلأنهم كانوا في شَجَارٍ دُثِمَ دُونِ التَّحْدِيدِ
لِتَحُومِ مَصَائِدِهِمْ أَوْ طُرُقَاتِهِمْ ، مِمَّا تَنْطَلِقُ بِهِ أَحَادِيثُ
الْفِرَوَاتِ الَّتِي غَزَاهَا الشُّعُوبُ لِرُعَادَةٍ فِي دِيرِ الْأُمَمِ الْمَمْدُونَةِ
وَعَنِ الْمَسَاوَاةِ : فَلأنه لَا يَكُونُ مِنْ الشُّعُوبِ
الَّتِي تَحْتَ سُلْطَانِ الْجُمْهُورِ ^(١) إِلَّا الشُّعُوبُ الْمُسْتَقَرَّةُ فِي
مَوْطِنِهَا ، الْعَاكِفَةُ عَلَى زَرَاعَتِهَا ، الْمُتَمَشِّبَةُ عَلَى نِظَامِ

(١) دِيمُوقْرَاطِيَّة

لِلْمِلْكِيَّةِ الدَّائِمَةِ بِعَقِيدَةٍ أَنَّ هَذَا النِّظَامَ يَمْتَدُّ لِلْفَرْدِ سَبِيلَ
الْعَمَلِ وَيُقْتَضَى فِي وَجْهِهِ مَقَالِقُ الْأَمَلِ بِمَا لَا يَقَعُ مِثْلُهُ حَيْثُ
الْمِلْكِيَّةُ شَامِعَةٌ

وفي الجزائر مثالٌ يَبَيِّنُ لِهَذَا الطَّبَقِ ، والعرب
الأصليُّون كانوا مَلَائِكًا شُيُوعًا ، وهم تحت سلطان لزعماء^(١)
في حين أن عَرَبَ الْقِبَائِلِ وَهُمْ مَلَائِكُ الْأَوْرَادِ يَمِشُّونَ
تَحْتَ سُلْطَانِ الْجُمْهُورِ

من استقرى بقايا المجتمعات القديمة من نحو (المير)
الروسى و (الدسا) الجاوى ، وجد ملكية تولد شيئاً
فشيئاً تولد التدجج الطيمية من الأعمال الإنسانية
المختلفة ، وتبين أن ما يقرؤنه يتدء من فروعها :

١ البيت والسياح محيط به . ففيه صوان العرض
ومنزلة العيلة ولأهل مما لم يدخل قط في الشيوع منذ
جاء الناس العقدة الأول من عقود المدنية

٢ المنقولات : وهى أدوات العمل والميرة والمدشية .

(١) أَرِسْتَقْرَطِيَّة

على أن مبدأ التفاوت بين الجمع الواحد هو ملك لمنقولات
ويليه تجزؤ الأرض الشائعة و-تتشر كل فرد بما يصل
إلى ملكه من قطعها

المصطدح عليه في (ميز) الرؤسى و (الدسا) الجاوى
- وسكانهما يتفيمون بالأرض شائعة بينهم على السواء -
أنهم يقسمون بين الأهلين أنا بعد أن ما يحيط بقريتهم
من الحقول ، إلا أن اكل واحد منهم أدواته وميرته
وماشيتة

بعض هؤلاء ، متبصرون مدخرون يحسنون خدمة
حستهم بعميق الحرث ، ووقاية لزراع من الأعشاب ،
وحسن القيام على الساعة ؛ ثم هم لا يستهلكون جميع
الغلة التي يصبونها ، بل يحتبون منها مقدراً ويوجدون
به ذخيرة فيصبحون أغنياء

والآخرون أقل منهم نشاطاً وتبصراً لا يتقنون
خدمة حستهم من التربة ، ولا يحتفظون ب ذخيرة ، ولا
يحسنون العناية بساعتهم ولا بأدواتهم ، فينتهي بهم تقاعسهم

إلى أن يُصْبِحُوا بِلاَ مَاشِيَةٍ ولاَ بِذَارٍ ولاَ أَدَوَاتٍ صُلْحَةٍ
لِعَمَلِهِمْ

فَإِذَا وَقَعَ إِلَى هَؤُلَاءِ فِي الْقِسْمَةِ الدَّالِيَةِ سَهْمٌ مِنَ
الْأَرْضِ، لَمْ يَسْتَطِيعُوا لَاتِّفَاعِ بِهِ، وَاضْطَرُّوا أَنْ يَخْرُجُوا
عَنْهُ لِأُولَى لَهْمَةٍ وَالتَّدَبُّرِ مِنْ أَيْدِي قَرِيْبِهِمْ وَتَقِيْمِهِ فِيهِ
أَجْرًا.

بل قد يَتَّفَقُ فِي بَعْضِ الْمُرَى أَنْ يَقْضَى الْعُرْفُ،
بِمَنْعِ الدِّينِ لَمْ يَحْفَظُوا بِمَوَاشِيهِمْ وَلَا أَدَوَاتِهِمْ، مِنَ الْمُسَاهَمَةِ
فِي الْأَرْضِ الْمُقْسَمَةِ.

وبِهِذَا الْمَنْعِ يَنْمُو السَّهْمُ لَدَى رِجْعِهِ إِلَى ذَوَى مَاشِيَةٍ
وَالدَّخَائِرِ عَلَى مَا تُوجِبُهُ طَبِيعَةُ حَالٍ : إِذَا نَفَسَ لَدِينٌ
عِنْدَهُ وَارَأْسَ الْمَالِ أَمْسَوْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْإِزْدِرَاعَ بِنَفَقِهِ
مِنْ عِنْدِهِمْ

مِنْ الْأُمُورِ الْآتِنَةِ يَنْجُمُ فِي ذَلِكَ الشُّبُوعِ لِأَوَّلِ
اِقْتِرَاقِ السَّكَّانِ إِلَى طَبَقَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا مَا يَنْعَتُونَهَا فِي أَلَمَةٍ
الرُّؤْسِ بِالْأَسْرِ الْقَوِيَّةِ ، وَثَانِيَتُهَا مَا يَدْعَوْنَهَا بِالضَّعِيفَةِ.

ويعتنون بالأسر القويّة أهل الكدّ والفطنة
والتبصر، وبالضعيفة أهل الجود والسرف
ومآل الأرض بحكم الطمع ن تختص من أهل
الطبقة الثانية إلى أهل الطبقة الأولى

ومما دعا — في ذلك الشروع إلى التفاوت في ملك
الأرضين، طريقة أخرى: هي أنهم يتشاصرون لأرجاء
المجاورة للقربة ويدعون الأرجاء النائية مواتاً تنبت
فيها الحافاء، أو حجازاً لأبناء السبيل، تجنباً منهم لمشقة
القيام عليها

الأسر القويّة السابق ذكرها أعنى ذات الرغبة في
العمل ولوسائل المعينة عليه من رأس لمال المنقول — أدوات
كان أم ذخائر أم ماشية — قد أبعدت مرماها وغبرت
تسحي ماوات من الأرض فجففتها ومدّت الجداول
وسمّدتها وألقت فيها البذار بعد أن أزال حجازتها .
أتراها وقد فعلت ذلك لحقت ضرراً بأحد؟ اللهم لا
وإنما زادت مقادير الغلال النافعة وفتحت أبواباً

لِطُلَّابِ الْعَمَلِ فِي الْفِلَاحَةِ ، وَهَيَّاتِ عَمَلًا مَأْجُورًا لغيرِ
الْمُبْصِرِينَ الدِّينَ لَمْ يَحْتَفِظُوا بِرَأْسِ الْمَالِ الْضَرُورِيِّ
لِمُزْدَرَعَاتِهِمْ

فَكُلُّ بُقْعَةٍ مَوَاتٍ كَسَهَا الْكَاسِبُونَ شَيْئًا فَشَيْئًا
مِنَ الصَّحَرَاءِ أَوْ مِنَ الْآجَامِ وَأَحْيَوْهَا ، أَصْبَحَتْ فِي ذَلِكَ
الشُّيُوعِ الْأَوَّلِ أَمْلَاكَ اِمْتِنَافِيهَا دُونَ سَوَاهِمِ
كَذَلِكَ كَانَ حِطُّ الْجِهَاتِ الْمُحِيطَةِ بِالْقَرْيَةِ مِمَّا كَانَ
يُقَسَّمُ بَيْنَ السَّكَّانِ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ كُلِّ سَنَتَيْنِ أَوْ كُلِّ
ثَلَاثِ سِنِينَ ، فَقَدْ أَقْضَى لِأَمْرٍ بِأَهْلِهَا إِلَى الْمُبَاعَدَةِ
بَيْنَ آجَالِ تَقْسِيمِهَا وَتَخْطَى مِنْ خَمْسِ سِنِينَ إِلَى
عِشْرِينَ سَنَةً ؛ ثُمَّ جَاءَ يَوْمٌ آتٍ فِيهِ إِلَى الْمِلْكِيَّةِ الثَّابِتَةِ
فِي أَكْثَرِ الْأَقْطَارِ الْمُتَحَصِّرَةِ بِفَضْلِ نَحْسَنِ الْإِنْتِاحِ
وَتَكَثُرِ الْأَهْلِينَ

وَعَلَى قَدَرِ هَذَا التَّحْسِينِ وَذَلِكَ التَّكَثُّرِ كَانَ يَنْحَنُّ
أَنْ تُخْدَمَ الْأَرْضُ خِدْمَةً لَا يُؤْمَلُ مَعَهَا رَيْعٌ فِي قَلِيلٍ
مِنَ السِّنِينَ ؛ لِهَذَا عَمِدُوا إِلَى تَجْفِيفِ الْمَغْمُورِ

وتخطيط المساقى وغرس الأشجار المثمرة وإقامة لمباني
ولو كان استصلاح لأرض على هذه الصورة لأجل
محدود أو مدة قصيرة ، لكان من الحق أن تُدفن
كل تلك النفقات والأنساب في الثرى ، ثم لو أريد
الرجوع إلى تقسيم المزرعات على جميع السكان كسالف
عهد ، لما أغنى ذلك شيئاً

ومن أولئك السكان فريق باثوا غير أكفاء لخدمة
حوصصهم بأنفسهم بعد أن تافت أدواتهم ومواشيهم
بفضل إهمالهم ، وأعوذتهم المدخرات
هذا منشأ الملكية المقاربية ولا تزال مُميزة ظاهرة
إلى اليوم في المشايخ الزراعية المتخلفة عن اليهود
المهيدة في أرجاء من الشرق وأوربا وآسيا
إذا فالملكية المقاربية وليدة العمل والدخيرة

الترتيب الترتيبي للملكيات

مما تقدم جاء ترتيب الملكيات في التحول الاجتماعي :

فأما في البدء فالمنقولات - وهي النتائج العاجلة من العمل
كالحيوان المقنص والسماك المصيد والشمع المذوق
وتلك هي لأمالك الخاصة - ثم نضاف إليها
ما صنعه كل من أدوات عمله كالنبيل أو الصنارة أو
المناس أو المغول ثم تلاحها جنبة صفوة القوم من الدخائر
خطت الملكية الدائية بعد ذلك خطوة إلى الأمام إذ
اتخذ الإنسان مأوى يأوي إليه : كوخاً أم خيمة أم بيتاً
من خشب مطين^(١) . وفي نحو هذا الوقت أصبح معظم
التزود الفردي من المشية لدوله أو المذلة تربى وتسنولد
فلم كانت الخطوة الثانية من التحول الاجتماعي .
أقرت الأمم لموطنة ، ولا سيما القرويون منها ، ملكية
الفرد لمنزله ولما يحيط بالمنزل إلى السور . وكان في ملك
الأنحاء المستقرية مولد لزراعة المتقنة القوية التي سلبت
بها الإنسان على الطبيعة .

أعقب هذا العهد عهد دخلت فيه البقاع التي

(١) مغطى باطين

استصلحها أناسٌ من أولى البصير والادّخار في دائرة
الاملاك الذاتية

غير أن المرامي استمرت شائعة إلى زمن غير يسير
بعد ذلك؛ لأنّ العمل البشري فيها لا يكاد يذكر.
وكذلك الغائب والمواقع الجبلية كانت أطول أمداً في
الشيوع لأنّ الإنسان أقلّ قُدرةً عليها؛ ولأنّ رأس
المال لا يؤثر فيها تأثيره في سواها

وجديرٌ بالدّكر أنّ الآجام والمنتجات من النّجود
لا يزال قليلٌ منها في فرنسا وكثيرٌ منها في ألمانيا وسويسرا
ملكاً شائعاً بين أهل الدّسكرة أو القرية أو الولاية.
لا بمعنى أنها مباحة لمن يشاء، إذ كلُّ قرية وكلُّ جماعة
مستففعةٌ بها، تحميها بنشاط وتمنع الجيرة أو الجالية من
مشاركتها في خيراتها

بل في معنى اختصاص القرية أو الجماعة بها ما يدلّ
على أنّ الملكية متمكنةٌ من غرائز الناس تمكّناً
يحميهم على الدّفاع عن مشاع الدّسكرة أو القرية، أو

الولاية ، كما كانوا يذفعون عن أملاكهم الدنيئة
على هذا النحو كان تحويل الملكية فيما يختص بالأرض ،
أي المرفق التي يوحى لأول وهلة أنها خلقت مشاعاً
للعباد

وبمثل هذا التدرج والامتداد ، نشرت الملكية
على ما يثناه في الفصل السابق ، واتخذت لها فروعاً في
الصناعات ، والعلوم ، والآداب ، والفنون ، إلى ما ليس له
نهاية من الحقوق المنبأية المتنوعة التي أقرتها الأمم
شيثاً فشيئاً

حصة المجتمع في كل مبدأ يزود

رأت الإنسانية بوحى وطهرتها ، أن الإكراه ليس
بالوسيلة المحمودة لحمل العباد على بذل مجهوداتهم
جسدية كانت أم عقلية - ؛ وأن خير طريقة تستنهض
بها الهمة إلى أعلى مراتبها ، هي تأمين كل فرد على
التمتع ، كما يشاء ، بكل ما ينتج أو يُحسِنه من المواد

على أن في كل ملك خاص ، حصة للمجتمع تروبو
كثيراً على حصة صاحبه ، بدليل أن مالك الأرض في
الأقطار الجيدة الزراعة ، كإنجلترا وشمال فرنسا لا يُصيب
من ريعها جملة ، إلا الربع أو الخمس أو السدس ، لذهاب
بقية الربع بين النفقات والصَّرب بصنوفها

وإن رب المصنع لا يربح إلا في النادر ، ما ينفق
على العشرة أو الخمسة المشر في المائة ، من ثمن مصنوعات
وهالك مثلاً من أعلى طراز في هذا الباب : مثل
المهندس « بسمر » الذي يُقال أنه كسب خمسة وعشرين
مليون فرنك ، من الطريقة التي اخترعها لعمل الفولاذ
المسبوب إليه ، وسجل إنفسيه فيها حق الامتياز

فهذا المقدر ، على جسامته ، لا يكون شيئاً في جنب
سنة ملايين أو سبعة ملايين طن من الفولاذ يُخرجها
العالم في كل سنة ، ويختصر من نفقاتها باستخدامه
طريقة بسمر ، مليونين أو ثلاثة ملايين فرنك

كذلك يُخيل إلى الناس أن المصور أو النحات ،

وَالشَّاعِرُ الَّذِي يَكْسِبُ عَشْرَةَ آلَافٍ مِنَ الْمَرْنَكَاتِ
أَوْ عَشْرِينَ أَلْفًا ، أَوْ حَسِينَ أَلْفًا ، فِي ثَمَنٍ رَسْمٍ ، أَوْ تَمَثَّلَ ،
أَوْ رَوَايَةِ تَمَثُّلِيَّةٍ ، قَدْ أَصَابَ مِنَ الْأَجْرِ مَا جَاوَزَ حَدَّهُ ،
عَلَى حَيْثُ أَنْ مِثْلَ أُلُوفٍ مِنَ الْخَلْقِ ، فِي حَالِ
وَالِاسْتِقْبَالِ ، تَسْتَمْتِعُ بِمَا عَمَلَهُ أَحَدُهُمْ هَؤُلَاءِ ، رُؤْيَا أَوْ
مُطَالَعَةً أَوْ سَمَاعًا

فَالْمَلِكُ - وَهَذَا شَأْنُهُ - إِنَّمَا يُعَدُّ جُزْءًا ضَمِيمًا مِنْ حَقِّ
الْإِنْسَانِيَّةِ لِصَاحِبِهِ ، إِذْ ، مَا هُوَ أَجْزَلُ وَثَنٌ مِنَ الْقَوَائِدِ
الَّتِي تَعُودُ مِنْهُ عَلَيْهَا

الْمَأْخُذُ عَلَى الْمِلْكِيَّةِ الْعَصْرِيَّةِ

يُوجَّهُونَ إِلَى الْمِلْكِيَّةِ أَوْ إِلَى بَعْضِ فُرُوعِهَا ، مَغَامِرٌ
لَا يَحْسُنُ غَضُّ النَّظَرِ عَنْهَا ، أَخْصَثُهَا قَوْلُهُمْ - بِشَهَادَةِ
التَّارِيخِ - إِنَّ الْأَرْضَ فِي مُعْظَمِ الْأَقْطَارِ أَوْ فِيهَا كُلِّهَا ،
كَانَتْ مِنْذُ أَقْدَمِ الْحَقْبِ ، عِلَّةَ تَهْجُمِ الْمَآخِجِينَ ، عَلَى نَحْوِ
مَا حَدَّثَ فِي فَرَنْسَا بَيْنَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ وَالْقَرْنِ الْخَامِسِ ، إِذْ

عَدَا قَوْمُ الْفَرِنجِ، عَلَى الْمَلَأَكِ الرُّومَانِيِّينَ فِي « غَالِيَا »
فَانْتَزَعُوا عَقَارَاتِهِمْ مِنْهُمْ، كَمَا انْتَزَعَهَا هَؤُلَاءِ مِنْ الْعَالِيِّينَ
قَبْلًا؛ وَعَلَى نَحْوِ مَا حَدَّثَ فِي الْقَرْنَيْنِ الْتَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ، إِذْ
سَطَا التُّرْمَنْدِيُّونَ عَلَى الْفَرِنجِ فَاَنْتَزَعُوا مِنْهُمْ مَا كَانَ لَهُمْ
مِنْ الْأَرْضِ فِي بَعْضِ الْوِلَايَاتِ

أَفْتَتَحُ مِنْ هَذِهِ الْحَوَادِثِ وَأُضْرَا بِهَا أَنَّ فِي الْمِلْكِيَّةِ
الْخَاصَّةِ عِلَّةَ أَصْلِيَّةٍ لَا تُدَاوَى؛ وَأَنَّ الْقَرَوِيَّ أَوْ الْمَلَّاحَ
الَّذِي لَهُ قِطْعَةٌ أَرْضٍ فِي فَرَنْسَا لَا يَقُومُ لَهُ حُجَّةٌ بِهَا؛
وَهُمْ بَاطِلٌ لَا يُؤَيِّدُهُ وَهُدًى، لِأَنَّ ذَلِكَ السُّطُوَ عَهْدٌ،
وَلِأَنَّ الْأَسْرَ الَّتِي تَوَالَتْ عَلَى الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ قَدْ غَسَلَتْ
حَوْبَةَ ذَلِكَ الذَّنْبِ الدَّائِرِ بِخِدْمَتِهَا الشَّاقَّةِ لِلْأَرْضِ،
وَإِحْدَاثِهَا السَّيْجَانِ (١)، وَلِأَسْمِدَةٍ، وَالزَّرْعِ، وَالْأَغْرَاسِ
وَالْمِبَانِي، وَالْإِصْلَاحَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ الَّتِي غَيَّرَتْ مَعَالِمَهَا عَمَّا
كَانَتْ عَلَيْهِ فِي أَيَّامِ الْعَالِيِّينَ، أَوْ الْفَرِنجِ، أَوْ الْقُرْصَانِ
التُّرْمَنْدِيِّينَ، تَغْيِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ أَذْكَى الْمُنْقِبِينَ أَنْ

(١) سِيحَانُ جَمْعِ سِيَاحٍ

يَتَّبِعِينَ أَثَرَ الْفَتْحِ ، خِلَالَ ثَمَانِينَ جِيلاً أَوْ مِائَةَ جِيلٍ مِنَ
النَّاسِ تَعَاقَبُوا عَلَيْهَا ، مِنْذُ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ وَالرَّابِعِ وَالتَّاسِعِ
إِلَى هَذَا الْمَهْدِ

بَلْ ذَلِكَ الْبُرْهَانُ يَلْتَوِي عَلَى مُقَدِّمِهِ : إِذْ لَمْ يَبْقَ ،
مِنْ ذُرَارِيِ الْغَالِيَيْنِ ، أَوْ الْفَرَنْجِ ، أَوْ التُّرْكَمَنْدِينِ ،
أُسْرَةٌ وَاحِدَةٌ مُحْتَفِظَةٌ بِأَرْضِهَا عَلَى كُرُورِ تِلْكَ الْأَحْقَابِ ،
وَلَوْ تَصَدَّقَ أَعْلَمُ الْبَاحِثِينَ لَاسْتَجْلَا هَذَا الْغَامِضُ ،
لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ أَنْ يَجِدَ بَيْنَ السَّبْعَةِ مِلَايِينَ أَوْ الثَّمَانِيَةِ الْمِلَايِينَ
مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمَقْدَّرِ وَجُودَهُمْ لَآنَ فِي فَرَنْسَا ، مِائَةٌ أَوْ مِائَتَيْنِ
مِنَ تِلْكَ الْأَسْرِ . إِذَا جَمِيعُ الْمَلَائِكَةِ فِي فَرَنْسَا ، عَدَّ هَذَا
الْعَدَدَ الْقَلِيلَ الْخَلِيقَ بِالْأَطْرَاحِ لِقَلَّتِهِ ، لَا يَصْحَحُ عِدَادُهُمْ
أَرْبَابَ عَقَارَاتٍ وَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهَا بِحَالِهَا الطَّبِيعِيَّةِ
الْأُولَى . مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ اشْتَرَوْهَا أَوْ آلَتْ إِلَيْهِمْ عَنْ ذَوِي
قُرْبَاهُمْ

فَلَا مَحَلَّ لِمَوَازِنَتِهِمْ عَلَى اسْتِثْنَائِهِمْ ، دُونَ سِوَاهُمْ ،
بِالْأَرْضِ الطَّبِيعِيَّةِ وَمَرَاقِبِهَا ؛ وَتِلْكَ حُجَجُهُمْ فِي أَيْدِيهِمْ

ناطقة بأنهم أدوا عن اتقاعهم بها
ناهيك بأن ما يدفعونه من الضرائب العقارية - ومبلغها
من الربيع السنوي ، يتراوح بين اثني عشر وخمسة عشر
في المائة - وما يدفعونه من رسوم انتقال الملكية . وهذا
لا انتقال يحدث ثلاث مرّات أو أربع مرّات في مدى
القرن وربما ارتفع الى مرّات ثمان

تلك لأموال حين أدائها ، تُعيد إلى المجتمع فتماً
مذكوراً من ثمن لأرض ، لا يُعادله كل ما كانت تُعطيه
تلك لأرض للمشايخ من الربيع ، أو لأهيم العظيمة ،
والنفقات الطائلة التي بُدلت في خدمتها خلال تلك
الأحقاب الطوال

ثبت بما فصلناه ، أن السّود الأعظم من أرباب
المقارات الزراعية في هذا الزّمن ، إنما هم مبتاعون لها
بالمال ، أو ثواب عن مبتاعها ، فلا يُسألون عن عدوان
وقع عليها

وقد بقي وجه آخر للردّ على المحتجين بتلك الحجة

الوَاعِيَةِ : ذلك ما وَرَدَ في القَوْل الماثُور المشهور
« النَّقَادُمُ شَفِيعُ الرَّحْمَةِ في النُّوع البَشَرِي »
ومعنى النَّقَادُمِ هذا . هو أَنَّ المَدَّة الطَّوِيلَةَ بِفِعْلِهَا
والأحوال المتعاقبة بِتأثيرها ، تُقْضَى إلى إِزَالَةِ النِّقَاصِ
الأَصْلِيَّةِ في كُلِّ شَيْءٍ ، فَتَرْمَحُ النَّاسُ من أَتَاب لاطَائِلِ
تَحْتَهَا ، وَتُنْقِذُهُم من الفَوْضَى الَّتِي هُمْ صَائِرُونَ لَامِحَالَةٍ إِلَيْهَا ،
لَوْلَا شَفَاعَةُ النَّقَادُمِ

المِلْكِيَّةُ الذَّاتِيَّةُ أَساسُ الْكِيانِ القَوْمِيِّ

الْأُمُّ كالأفراد في حاجةٍ إلى الْاِحْتِمَاءِ بِالنَّقَادُمِ
الْحُجَجِ الَّتِي يَسْتَنِدُ إِلَيْهَا كُلُّ شَعْبٍ لاسْتِبْقَاءِ مَوْطِنِهِ
في حَوَازَتِهِ ، هِيَ نَفْسُ الْحُجَجِ الَّتِي يَسْتَنِدُ إِلَيْهَا كُلُّ وَرِدٍ
لِاسْتِبْقَاءِ حَقْلِهِ في يَدِهِ ؛ لَا فَارِقَ يَفْرِقُ بَيْنَ الْمِلْكِ
وَالْحُرِّيَّةِ ، في الْأُمِّ أَوْ في الْمَشْرَكَاتِ ؛ وَبَيْنَ الْحُرِّيَّةِ الذَّاتِيَّةِ
وَالْمِلْكِيَّةِ لَذَاتِيَّةِ

فَمِنْ هُنَا يَرَدُّ أَنَّ الْمِلْكِيَّةَ وَالْحُرِّيَّةَ هُمَا أَساسُ الْحَقِّ

العام والحق الإنساني، كما هما أساس الحق الخاص
الاحتلال أو وضع اليد من زمن مديد، والعمل
المتتابع على تعاقب الأجيال، هما السبب الوحيد الذي
يُحيز لأمة حيازة أرض في ولايتها

ولو كان وضع اليد والإرث مما لا قيمة له، لما استطاع
واحد أن يجد عند قوة حجة بالأرضين التي يتوطنونها
خذ الشعب الفرنسي مثلاً: علام يحتل أرضه التي
تبلغ مساحتها خمسمائة وثمانية وعشرين ألف كيلومتر مربع،
وفيها سهول الشمال الخصبة وأودية «السين» و «اللوار»
و «الرون» و «الجارون»، وتلك الأرجاء الصالحة
لزراعة الصنوف الماثورة، وتلك الكروم الشائقة التي
تفصر منها أجود الخمر

وبأي حق يدعى ذلك الشعب أن سكان البلاد
الرميلية في «بومراتيا» و «بروسيا» لا يسوغ لهم عدلاً
أن يفتحوا موطئة لدى هو أخصب من موطنهم؟ بل
بأية حجة يحتاج الشعب الفرنسي على مثل هذا العدوان؟

إنما يكون مبنى دَعْوَاهُ على الاحتلال المتقدم
والسُّلُوسُ الإرثي . فإذا قيلَ إنَّ هذين السَّيِّينِ
لا يكفیان لصِحَّةِ الملكِ الدَّائِي ، كما إذا غيَّرَ كافِيَّين لصِحَّةِ
الملك القَوْمِي

— مَنْ نَارَعَ رَجُلًا فِيمَا لَهُ مِنْ حَقِّ اسْتِيفَاءِ كَرْوَمِهِ
الْيَانَعَةِ بِجَهَاتٍ « شَاتُومَرُغُو » أَوْ « كَلُوفُوجُو » بِدَعْوَى
أَنَّ الطَّبِيعَةَ هُنَاكَ جَاءَتْ عَلَى التَّرْبَةِ بِالْخِصْبِ ، أَجَازَ
لِسْكَانِ « الْبُورْدَلِيزِ » وَ « بَرْدَفُونِيَا » ، أَنْ يَدَّعُوا بِكَيَّةِ
تِلْكَ الْأَرْضَيْنِ الْمُمْتَازَةِ وَأَنْ يَطْرُدُوا مِنْهَا سَكَانَ بُجُودِ
« الْأَفِيرُونِ » أَوْ بُجُودِ « اللَّوْزِيرِ »

وَأَجَارَ بِمِثْلِ ذَلِكَ لِلْبَرَبَرِ ، وَتَنَارَ آسِيَا الْوُسْطَى ،
وَالْعَرَبَ الضَّارِبِينَ فِي صَحَارَى آسِيَا الْغَرْبِيَّةِ وَمَغَاوِرِ
إِفْرِيقِيَّةِ ، أَنْ يَتَقَاضُوا حِصَصَهُمْ مِنْ تِلْكَ الْكَرْوَمِ الْغَضَّةِ ،
وَتِلْكَ الْمُنْتَجَمَاتِ الرَّأْوِيَةِ ، وَتِلْكَ الْحَقُولِ النَّصْرَةِ بِوَفْرَةٍ
غَلَالِهَا

فَالْحَالُ إِذَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّ قِطْعَةٍ

من التربة لمن احتلها وأقام فيها ، وزرعها ، وأورثها أهله ،
وإما أن تكون لا للقرية ، ولا للوطن ، ولكن ليكن العالم
فلو أنيت ملك الفردى ، وهو أساس الملك القوي ،
لما بقيت لأمة حجة تحيز لها إبقاء بلادها في حوزتها ؛
ولأعدت الدنيا إلى حكم القوي على الضعيف ؛ ولأعطيت
الشعوب الفقيرة الهمجية ، حق الجزية على الشعوب التي
سبقتها مدنية وطلاتها جاهاً

الأسباب في دوام الملكية

من المطاعين التي طعن بها على الملكية الذاتية ، أنها
دائمة

زعم أرباب هذا القول أنها كانت أجدر بالإفضاء
إلى أجل ، سوء كان ذلك الأجل نهاية العمر ، أم مائة
أو مئتين من السنين في الغاية . غير أن الصواب في غير
ما تمنوا : لأن دوام الملكية يرد عن الأهم الخسائر
الطائلة والأزمات الشديدة

والملكية ما لم تكن دائمة دوم المحصولات التي تنتجها
فليست عند ما يرزح منها

من ملك أئاما، أو آلة، أو بيتا، فملكه لهذه
الأشياء باق ما بقيت؛ فإذا توفرت على العناية بها، وأدخر
ما تقتضيه صيانتها، وأصلح ما فسد، وجدد ما تلف، حقه
أن تستمر له إلى أن تفي، وقد يكون منها ما لا يفي إلا
بعد أحقاب متوالية، كالبيت

كذلك من المرافق أشباه الأسوار المدعمة، والترع
المرممة، والمنابط^(١) المحكمة ما يثبت ثبات المقار
الذي هو عليه، كما دل على ذلك ما وجدوه حديثا فيما بين
النهرين من بقايا المساق التي خطها أهل بابل - ومن المباني،
والمغارس، ما لا يعفوا إلا أن تمر به أجيال متعاقبة
فالملكبة المقارية إنما بنيت مشروعاتها على أن
كل تمديد أذخ على التربة، وأحسن القيام عليه،
استمر زمنا غير محدود

(١) ما يستنبط به الماء.

على أنهم لو أبدلوا الملكية الموقوتة بالملكية الثابتة ،
وكان حدُّها العمر ، أو مائة أو مائتين من السنين ، لما جنى
الناس من هذا الإبدال سوى التكتبات الرائجة والنقص
المالحش في الإنتاج . وماذا هم فاعِلُونَ قبل الأجل الذي
يُضْرَبُ للملكية الموقوتة بخمسة ستة أعوام ؛ يمتنعون
لا محالة ، عن كل زراعة لا يَرْجَى استغلالها إلا بعد
الأجل المضروب ، فيتبطل مثلاً زراعة الكلاب الثابت ،
ويبطل تحويل منابت الغلال إلى مراعٍ

بل قبل ذلك الأجل بخمسة عشر حوالاً أو دونها
يَمْتَنِعُونَ عن غرس الكرمة ؛ بل قبل ذلك الأجل
بعشرين أو ثلاثين حوالاً يكفون عن غرس الأشجار
المثمرة ، كالنخاع ، واللوز ، والبرتقال ، والزيتون ، مما
لا يؤتي أكله إلا بعد ثمان أو عشر من السنوات

بل قبل ذلك الأجل بأربعين أو ستين عاماً أو قرنٍ
كاملٍ ، يَحْتَنِبُونَ بَرْدَ بَرُورِ الغاب^(١) لأنَّ فائدتها في

دَوَّحُهَا ، ودَوَّحُهَا لَا يَسْتَكْمِلُ عَادَةً إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ
الْقَرْنِ أَوْ الْقَرْنِ كُلِّهِ . وَهُمْ عَدَاؤُهُمْ ، قَبْلَ ذَلِكَ الْأَجَلِ
بِثَلَاثِينَ عَامًا أَوْ نَحْوِهَا ، يُمَسْكُونُ عَنْ لِإِتِّفَاقِ الطُّبَّانِ
فِي سَبِيلِ التَّحْسِينِ الْمُسْتَمَرِّ فَلَا يُقِيمُونَ الْقُنَاصِرَ لِلرَّيِّ ،
وَلَا يُحَقِّقُونَ الْمُسْتَنْقَعَاتِ ، وَلَا يُشِيدُونَ الْمَبَانِيَ الْغَالِيَةَ
أَمْثَالِ ذَاتِ الْعُقُودِ وَأَمْثَالِ الْقِيَمَانِ^(١) فِي الْأَرْجَاءِ الْكَرْمِيَّةِ
طَهَرَ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ أَنَّ الْمِلْكِيَّةَ الْمَوْقُوتَةَ ، وَإِنْ
طَالَ أَجْلُهَا إِلَى مِائَةٍ أَوْ مِائَتَيْنِ مِنَ الْأَعْوَامِ ، لَا تُعَادِلُ
الْمِلْكِيَّةَ الدَّائِمَةَ ، مِنْ حَيْثُ اسْتَنْهَضَهَا الْعِزَائِمُ لِلْإِتْسَاجِ ،
وَأَنَّهُ تَحْمِلُ النَّاسَ ، قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّتِّهَا ، بِخَمْسٍ ، أَوْ عَشْرٍ ،
أَوْ عَشْرِينَ ، أَوْ ثَلَاثِينَ ، أَوْ خَمْسِينَ سَنَةً ، عَلَى تَرْكِ
الْإِصْلَاحِ وَالتَّحْسِينِ فِيهَا ، وَتَقْبِضُ أَيْدِيَهُمْ عَنِ الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهَا
قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْحُكُومَةَ تَتَّفِقُ مَعَ أَرْبَابِ الْعُقَارَاتِ
عَلَى إطَالَةِ الْمُدَّةِ لَهُمْ قَبْلَ انْتِهَائِهَا بِزَمَنْ بَعِيدٍ

(١) جَمْعُ قَاعٍ وَهُوَ مَا انْخَمَضَ مِنَ الْأَرْضِ وَسَمِينَا بِهِ تِلْكَ الَّتِي
تُتَّخَذُ لِلْخَمُورِ وَنَحْوِهَا

ولكن ما أكثر الصعوبات التي تعترض هذا الاتفاق
والفرص التي تسح في خلاله للربيب ولرئيسي، دَعِ
المؤثرات الإدارية، وآفات التي تصاب بها الحرية لدائية
أنتطيع حكومة — ورجالها إنما هم مَوْضُفُونَ --
أن تنزل من ذوى المقارات المنتشرين في شاسع أرجائها
منزلة المالك اليوم من المستأجرين ؟

المستأجرون حيثما الفتوا فأمامهم ألف من الملاك
يترضون منهم على حال، وكل فرد من هؤلاء الملاك
إنما هممة الاتِّفَاعُ بأرضه مع الإبقاء عليها
أما الحكومة فلو جعل لها مثل هذا الاحتكار لكان
شأنها غير شأن المالك ولعمشت الرشوة في أعمالها
ومشى على أثرها الحيف

وحسبك دليلاً على ذلك، ما يحول من الحوائل دون
أدنى تعديل للضرائب : هذه فرنسا، أريد مسحها أو
تجديدها فك الزمام فيها منذ عشرين سنة، فلم يجزأ عليه
مخافة المشاكل التي يحدثها

على أن هذه المشاكل مهما عظمت لا تكون شيئاً
في جنب ما يجرّد على السياسة ، ولإدارة ، ولاجتماع ،
والإنتاج من لازمات الفادحة ، إقرار الملكية الموقوتة ،
ولو استوفى أجلها عمر القرن أو القرنين

الملكية لدئة مذكعة عن الأمة أمثال هذه الشدائد
وتسمى الإنتاج ، بمعنى أنها تُندَر من إرسل الخدمة ولا
يؤالي لإصلاح ، بقص معصولاته ، وتدفع إلى الخزية
العامّة في كلّ عام ما لا يقل عن العشرة في المائة من
دخلها ، كما أنها تدفع إليها تكاليف اتقائها بالبيع أو لإرث
أو الهبة في كلّ خمس وعشرين سنة مرة

وحاصل هذين الموردين يجعل حظاً الخزانة من ريع
العقار ومن ثمنه حظاً وفراً بل كثيراً ما يكون نصيب
الحكومة من لريع ، أكبر من النصيب الذي يرجع
إلى رؤوس الأموال المنفقة في الإصلاح والتحسين

فاذا أريد الحصول على منتهى ما يستفاد من كلّ
ملك ، وأريد ذرء الكوارث الدورية التي لا أمد أفدح

الأزمات التجارية الحاضرة شيئاً مذكوراً في جانبها ،
وجب أن تكون الملكية دائمة

الميراث

من لو زِمَ الملكية الميراث أى انتقال أموال الميت
إلى الآخرين من ذوى رَحْمِهِ أو إلى أناس يُعَيِّنُهُمْ
ففى حالة الأولى تعرف بالإرث الشرعى ، وفى الثانية
بالإرث الموصى به ، وكلاهما جذيرة بالحرمة نافعة
للمجتمع

المواريثة من الأمور الغريزية الكبرى ، كالمالك
والمالك ، تجدها على اختلاف فى أشكالها ، بين الأمم
لمتباينة تاريخاً ولساناً ونظماً ؛ ومنزلتها من الدهن ،
منزلة الملكية ، ومنزلة الأهلية ^(١)

أنكر بعض الباحثين ، ما بين هذه الثلاث من
الرَّابطة ، على أن صلة الرَّحْمِ أوثق ما تكون عروة ،

في البلدان التي من سنتها لملك المردي والموارثة . فيها
 كَوْنُ الْيَتِّ الَّذِي تَنْفَرِدُ فِيهِ الزَّوْجَةُ ، وَتُضْبَطُ أَحْوَالُهُ
 الشَّخْصِيَّةُ ؛ وَبِهَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ الْعَامَّةُ لَّذِي يُطَاقُ عَلَى أَهْلِهِ
 وَيَتَسَلَّلُ بَيْنَ ذُرَارِيهِ ، مِمَّا تَجِدُهُ عِنْدَ الْأُمَمِ الْمُتَوَاطِنَةِ الَّتِي
 تَرَاغَى حَقَّ الْمَلِكِ الْفَرْدِيِّ وَالتَّوَارِثِ

أَمَّا الْأَقْوَامُ الَّذِينَ تَعَدَّدُ الزَّوْجَاتُ فِي كُلِّ بَيْتٍ مِنْ
 بُيُوتِهِمْ وَلَا تُعْرَفُ الْأُسْرَةُ فِيهِمْ بِاسْمِ عَامٍ خُصِّصَ بِهَا
 فَهِيَ الْأَلَى تَكُونُ الْمَلَكَاتُ عِنْدَهُمْ مُشْتَرَكَةً وَلِوَارِثِ غَيْرِ
 مُحَقَّقَةٍ ؛ وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْعَرَبُ ^(١) الْآنَ ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْعَرَبِ
 فِي الْعُرُونِ الْوُسْطَى . فَمِلْكَةُ الدِّيَّةِ وَالْإِرْثُ هُمَا اللَّدَانِ
 كَوْنًا الْأُسْرَةُ الْمَتْرَاحِمَةُ وَأَعْنَقَا الْفَرْدِ مِنَ الرِّقِّ

وَلَمَّا كَانَ الْمِيراثُ عَمَلًا فُطْرِيًّا فِي النَّاسِ ، نَمَا وَنَفَرَاعَ
 وَتَهَذَّبَ حَتَّى أَفْضَتْ صِيغَةُ إِلَى النَّشَابَةِ وَالنَّشَاكِ فِي
 عُنُقَاتِ الْقَوَانِينِ ، ذَلِكَ لِأَنَّ مَبْنَاهَا ، أَنَّ الْأَسَانَ لَّذِي

(١) الْعَرَبُ الَّذِينَ يَدِينُونَ بِالْإِسْلَامِ وَيَعْمَلُونَ بِالشَّرْعِ فِي أَيِّ

بِلَادٍ كَانُوا لَيْسُوا عَلَى مَا وَصَفَ الْمُؤَلِّفُ « الْمَعْرَبَانِ »

كذلك ، وأعمل فكرة وأدحر ، وأنتج ، يحقُّ له أن يمنح
هدى رزق من نحيبه

حيث لم يوص لمعين ، فالأقربون إليه هم الجذراء
بغيره ، سواء أكان من جهة الأوصالي بيته وبينهم ،
أم من حيث أنهم يكونون فيمن أعانوه مباشرة أو بغير
مباشرة ، على إيجاد ثروته ، كما تفعل عادة زوجة وأبنائه
وكما يفعل إخوته في بعض الأحيان ؛ أم من حيث أن
المتوفى — وذوى قرابه — إنما هم أسباط تفرعوا عن جذر
واحد كان هو المؤسس لتلك الثروة

الغرض من الإرث اقتصادياً ، هو إنماء رأس المال أو
حفظه بما ينفع المجتمع على قدر ما ينفع الفرد ، ومن
قوته أن لا يسان يزدد به نشاطاً ، وأنه يواصل به
سعي سالفه ، وأن يطمح فكره يمتد إلى ما وراء اللحد ،
وأن العمل المبدوء به يرتبط بسلسلة خالدة

لو لم يكن الإرث ، لقصر المرء جهده وأخاره على
ما يقضى به لباناته لدائته ، بحيث لو بلغ لأربعين أو

الحسين من سيته ، وكان قد جمع ما يحتاج إليه في شيخوخته ، لامتنع عن العمل والتجيب ، وانقص الإنتاج تناقصاً يئساً ، ولمت رؤوس لأهوال قلة مذكورة .
وغير خاف أن العزب (١) إذا بلغ النصف الثاني من عمره ، كان شأنه فيه غير شأن المغيل من الجدول لادخاره على أنه كثيراً ما يتفق له أن يبر باناس بر ، يحمله على الاهتمام بما يصيرون إليه بعد وفاته

قضت المطرة بوحى بصيرتها أن يعظم الحب بقدر ما يقل لأحباء ، ومن ثم استحال على الإنسان أن يخلص الوداد ويشار عليه للأربعين مليون من موطنيه إن كان فرنسياً ، وللثلاثة والتسعين مليون من أهل بلاده إن كان أمريكياً شمالياً ، وللمائة والثلاثين مليون من قومه إن كان روسياً ، ولثلاثمائة مليون من أمته إن كان صينياً ، كما يخلص لوداد ويشار عليه لوجه ، وأولاده ، بل وأقربائه الأبعدين

(١) من لا أهل له ولا يقال أعزب

لو أنَّ ثروة واحدٍ من النَّاسِ ، لم تَبْقَ على صورتِها
الفارقة ولم تَقْعَ إلى رَهْطٍ تَعَيَّنَ مآلُها اليهم من قبل ، بل
توزَّعت وتناثرت غباراً ، وانتهت إلى خِزَانَةِ حُكُومَةٍ من
ذَوَاتِ الجاه الكبير كاتِّهَاءِ القِطْرَةِ إلى البحر ، لما اهتمَّ
أحدٌ عقب ذلك بعملٍ يَواطِبُ عليه ، أو جمعٍ يَجْمَعُهُ بِلَا
نِهَايَةٍ وَلَا تَحْدِيدٍ

فقد يزعم بعضُ الزَّاعمين أنَّ الميراثَ يُوجدُ الكُسَالَى
كما يُوجدُ المَدَّخِرِينَ

فلا رَيْبَ أنَّ من النَّاسِ مَنْ لَا يَحْذَرُونَ بِالْمَيْسَرَةِ التي
يُورِثُهُمْ إِيَّاهَا أَقْرَبَاؤُهُمْ ، بل يَبْدِدُونَهَا ، أو يَمِيشُونَ عَيْشَةً
الفراغِ والبَلَادَةِ ، وفي هذا ما فيه من الضَّرَرِ . إلَّا أنَّ
هذا الضَّرَرُ لَا يَنْبَغِي تَضَخُّيمُ شَأْنِهِ ؛ لِأَنَّ السُّفَهَاءَ
لَا يَنْشَبُونَ أَنْ يُصَابُوا بِعُقْبَى مَا سَفِهُوا ؛ وَلِأَنَّ الْبُلْدَاءَ الَّذِينَ
لَا يَقُومُونَ عَلَى عَقَارَاتِهِمْ ، وَلَا يَسْتَشِيرُونَ رُؤُوسَ أَمْوَالِهِمْ
أَوْ يُحَسِّنُونَ تَذْيِيرَهَا عَلَى النِّحْوِ النَّافِعِ الذي تَقْتَضِيهِ
مَصْلَحَةُ الْجَمَاعِ بِجَانِبِ مَصْلَحَتِهِمُ الْخَاصَةِ ، وَلَا يَتَعَلَّمُونَ

الأدب أو العلوم أو الفنون فيعملون بها ، أولئك ليسوا
 بالسود العظيم ولا يجذبون بالدكر على ما وهم لو هم مؤمنون
 ويغلب في أمرهم أن ترق حالهم ويلتوى ، عليهم تقاعدهم
 أما من حيث الإجمال فإن مضاء المهمة ، والتماذي
 في الجمع ، بقصد توريث الأفرين رحماً أو مودة ،
 فمدة هؤلاء تربو في المجتمع على عدة الكسالى والسفهاء
 الذين يبددون أموالهم باطلاً ويستهلكونها متاعاً
 إذا فلو أريد أن يصير إلى الحكومة بعض الموارث
 أو كلها ، أقل الإنتاج ولا ذخيرة ضارة ، ولو قف
 دولاب التقدم الاجتماعي ، ولا تحطت الأمة انحطاطاً :
 ذلك لأن الحكومة تستهلك في جملة دخلها جميع
 المقادير التي لو رجعت إلى أفراد لا تتخذوا منها رؤوس
 أموال ؛ لأنها أيضاً نهبة بين أيدي موظفيها والناخبين
 الذين يردون الميزانية ، وأرد الظمائم للماء ، فهي لا تستطيع
 التجنيب ، بل هي على العكس ، منفقة بلا عتد ومبددة
 لرؤوس الأموال بلا حد

مَنْ أَمَرَ بِوَرَاثَةِ الْحُكُومَةِ لِلْأَفْرَادِ ، وَلَوْ لَمْ يَخْصُصْهَا
الْأَبْرِكَاتِ الَّذِينَ يَمُوتُونَ عَنْ غَيْرِ عَقَبٍ وَعَنْ غَيْرِ ذَوَى
رَحِمٍ مِنَ الْأَقْرَبِينَ ، فَقَدْ أَمَرَ بِانْتِقَاصِ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ
الْقَوْمِيَّةِ تَدْرِيجًا ، أَيْ بِانْتِقَاصِ الْمِيرَةِ الثَّابِتَةِ الَّتِي تُعِينُ
لَاُمةَ عَلَى عَمَلِهَا وَتُمَهِّدُ لَهَا سُبُلَ النِّجَاحِ ، وَتُرْفِقُ أَحْوَالَهَا
عَلَى تَعاقِبِ الْأَيَّامِ

الفصل الثالث

الإجازة ورَبِيعُ الأرض — المِلْكِيَّةُ الكُبْرَى
والمِلْكِيَّةُ الصُّغْرَى

يال في مذهب ربيع الأرض — تقض ودحض نتائج اني استخلصها
أهل هذا المذهب — الحق الاشتراكية اني راد بـ ان تسترد
الحكومة الأرضين من ملاكهم — مرايا المسكبة
لكبرى ومرايا المسكبة الصغرى

يَبَيِّنُ في مذهب ربيع الأرض

جذبت شيعة في رأس هذا القرن انتحلت لنفسها
اسم « ربيع الأرض » واتخذ بعض لاقطصاديين وبعض
الاشتراكيين من مذهبها سلاحاً قاتلوا به المِلْكِيَّةَ ، لا في
مَشْرُوعِيَّتِهَا القديمة ، بل في مشروعيَّتِهَا الحالية
ذلك المذهب خرجت أصحابه من رأي للاقتصادي
الانجليزي الشهير (ريكردو) ؛ على كوزن (ريكردو)
نفسه لم يقل به المنازعة للمِلْكِيَّةِ ، ولكن بعض مُريدِهِ

وتلاميذه ابعثوا راعي غرضه وشقوا منه فروعا مخلقة
دعنا من تفصيل تلك الفروع بما لا يتحمله مثل
هذا المختصر، وحسبنا تلخيص لباب المذهب في كلمات
قلائل

قال ريكردو: متى كانت التربة، في بلد من البلدان،
غير محتاة كلها، وكان جمور السكان غير كثيف، وجد
الناس على مقربة منهم بقاعا حالية جيدة العنصر، فاندفع
الزراع يستغلونها من غير أن يؤذوا عنها إجارة أو
ربعا لأنها كانت قطعة مهمة في فسيح مهمل

بعد ذلك يزداد السكان وقد ملك جميع البقاع
الجيدة وجميع الضواحي المجاورة للسوق، فيجى زراع
آخرون لا ينهي لهم الحصول إلا على أرضين رديئة
ذات ربع أقل من ربع تلك، أو على أرضين بعيدة عن
السوق يتطلع استغلالها إلى نفقات أوفر، فهؤلاء
الفلأحون الطارئون يؤثرون على استثمار الجهات النائية
أو المجذبة، أن يفتحوا أصحاب الجهات الخصبة أو

القريبة في عوض يؤذونه إليهم إزاء تركهم لهم هذه
الأرضين ينتفعون بها إلى آجال معلومة

هذا العوض ربما عادل الفرق بين غلة التربة
الصالحة، على حالتها الطبيعية، وبين غلة التربة غير الصالحة
فيكون الفرق مثلاً عشرة هكتولات حيث تكون غلة
الاولى عشرين هكتولتراً، وربما عادل ذلك العوض فرق
الأجور بين نقل المحصولات من الأنحاء المجاورة للشوق
وبين نقلها من الأنحاء النائية، فيكون الفرق مثلاً عشرين
فرنكا في المكثار إن كان هذا القدر هو مبلغ الزيادة
في نفقات نقل المحصولات من الأماكن البعيدة

فهذا العوض الذي يؤديه المستأجر لمالك الأرض
الصالحة أو لدائنة هو لدى يسقى (زيع الأرض)

أضيف إلى ما تقدم أنه لما كان عدد السكان يتزايد
على مر الأيام، وكانت الحاجة إلى كفايتهم تتزايد بنسبة
عندهم، قضت الضرورة أن يلجأ إلى إزدي البقاع تربة
أو أقصاها موقعا لاستغلالها، فتضاعفت بذلك أرححية

أرباب الأرضين الخصبّة، أو القرية، وتضاعف دخلهم
بغير حقّ

وعلى هذا المنوال يستمرّ ربيع المزدروعات في نموّه،
في حين أنّ مالِكها قد يكون نائياً عنها، وربما طغى ذلك
الربيع حتى يستغرق القسم الأكبر من لدخل القوميّ:
ذلك غاية ما جاء به المذهب الذي نحن في صدّده

دَحْصُ النتائج التي استخلصت من بدعة ربيع الأرض

لا مشاحة في أنّ مالِحة (ريكردو) لا يخلو من
حقائق؛ وبديهيّ أنّ الطّارين على بلدّة أو بلاد،
يؤدّون إلى المحتلّين السابقين عوضاً عما لمقاربتهم من
أفضليّة الجودّة أو حسن الموقع؛ إلّا أننا إذا وقفنا على
هذه المقدّمة التي لا تحتلّ الزّراع، لم يسعنا أن نوافق
على النتائج الفاسدة التي يستخلصها أشياخ ذلك
الاقتصاديّ من تلك المقدّمة التي دعّوها بقاعدة
(ريكردو) خصوصاً في المهد الذي نحن فيه

الاشتركيون الدين تسلحوا بهذا المذهب ، لمُأفاة
المشروعية في الملك الحالي وقالوا بضرورة استيلاء
الحكومة على العقارات بعوض تُعطيه لأربابها أو بعير
عوض إنما نسوا أو تناسوا ثلاثة أمور :

الأول : أن البسيطة لم تُعمر إلى الآن في كل جهاتها
وهذا العمران التام لا يزال تقديرًا بعيداً

الثاني : أن طرق المواصلات تكامل ، والمدنية
تُخفّض أجور النقل خفصاً متداركاً ، وفي هذا ما فيه من
تقليل الرجحان الذي هو للأرض المتقاربة على الأرض
المُتباعدة

الثالث : أن التّقدم الذي وصل إليه العلم الرّوعي
فعله بوسائل الملاحة وغيرها يستنبت الموات ويستخرج
الخيرات من القحلي ، يُضعف في أحوال جمّة رجحان
الرّيع في بقعة ، على مثله في بقعة أخرى تكون بطبيعتها
أفضل منها

فَيُسْتَخْلَصُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ ، الَّتِي تُغْنِينَا

يَبْدَهُنَّهَا عَنِ الْإِسْهَابِ ، أَنْ قَاعِدَةَ رِيكَردو الْمَنْصُوصَ
فِيهَا : أَنْ رِيعَ الْأَرْضَيْنِ الَّتِي اسْتُعْلَتْ قَبْلَ غَيْرِهَا
يَتَضَاعَفُ عَلَى تَعَاقُبِ الْمَلَوَيْنِ (١) ، لَا تَنْطَبِقُ عَلَى الْوَاقِعِ
بِتَاتَا فِي هَذَا الْمَصْرُ وَإِنْ تَنْطَبِقُ عَلَيْهِ إِلَى أَحْقَابِ فِيمَا نَظُنُّ
مَنْ أَلْفَى النَّظَرَ عَلَى الْمَصُورِ الْجُغَرَفِيِّ الْعَامِّ ، وَرَأَى
مَا فِي مُتَسَمَاتِ أَمْرِيكَ الشَّمَالِيَّةِ ، وَأَمْرِيكَ الْجَنُوبِيَّةِ ، وَأَسْيَا
الْوَسْطَى وَالشَّمَالِيَّةِ ، وَأُسْثْرَالِيَا ، وَ « غِينِيَا » الْجَدِيدَةِ ،
و « صُومْتِرَة » وَ « بَرْنِيو » وَأَمْرِيْقِيَّةِ وَكُلِّ أُولَئِكَ مِنْ
الْمُفَاوِزِ الْبَاقِيَةِ أَبْكَارًا حَتَّى يَخْطُبُهَا الْمُخْتَرِعُونَ

نَحْنُ فَكَّرْنَا فِي كَوْنِ تِلْكَ الصَّحَارَى الْعِدَارَى سَتَكُونُ
إِلَى مَدَى غَيْرِ قَصِيرٍ ، أَكْبَرَ إِتْجَاعًا مَعَ وَحْدَةِ النَّفْقَةِ ،
مِنْ بَقَاعِ الْعَالَمِ الْقَدِيمِ الَّتِي تَوَلَّتْ عَلَيْهَا الزَّرَاعَةُ مَدَى
الْأَحْقَابِ الطَّوِيلَةِ ، قَالُوا فِي نَفْسِهِ ، إِنَّ قَاعِدَةَ رِيكَردو
فِيهَا يَخْتَصُّ بِاسْتِمْرَارِ الْمَزِيدِ فِي رِيعِ الْأَرْضِ ، رُبَّمَا وَجَدَتْ
سَبِيلًا إِلَى التَّنْطِيقِ فِي الْقَرْنِ الْوَاحِدِ وَالْمَشْرَيْنِ أَوْ

الخامس والعشرين إلا أنها لا علاقة لها بحوادث هذا
العصر ولا العصر الذي بعده

فإذا تأمل المتأمل، من جانب آخر، في نِّ إحكام
الآلات ورُقِّي المِلاحة وتعدَّد المرافئ، وافتتاح الرزخ،
كل أولئك قد خففت سحر العقل خفصاً أصبح معه
الطنُّ أي الثلاثة عشر هكتواتراً من القمح يُجلب من
«نيويورك» أو «البَلاتا» إلى «الهقر»، بعشرة فرنكات
أو خمسة عشر فرنكاً؛ وأنَّ مثله يُجلب بعشرين أو خمسة
وعشرين فرنكاً، من «مبى» إلى «مرسيليا»، تتحقّق
بما لا ريب بعده، فسكاد المذهب لدى يَمزُو إلى ربيع
الأرض، الثُّروع إلى لازدياد الدِّنْ ثم

بل ليس ممَّا يُجزمُ به أنَّ الدنيا بأمرها متى أهدت
واستغلت، بقي ربيع الأرض على أطرافه في الارتفاع،
إذ لا ينبغي أن ينسى أن الاكتشاء الزراعي، سيلغ
من التقدّم في تلك العهود العليمة المخصّصة ما لم يبتعث في
العهود الغابرة

العلم ورأس المال، يتضافران أبداً، على إزالة النقائص
الطبيعية أو لطيفها، ولقد توصلنا إلى إيجاد غابات
غضة في رمال وعشاء، وكروم شائقة في تربة خفيفة
على أن نعت الأرضين، بالجيدة وبالرديئة، ليس
من الثغور الثابتة، لكن يدل على حالة من حالات
الاكتناهِ الزراعي؛ حينما تكامل ذلك الاكتناهِ أصبحت
الأرض لرديئة بالأمس، جيدة في الغد
من نتائج بعض التحسينات، إذ عُمِّمت على السواء،
في البلد الواحد، أن تفضي مع الرمن إلى خفض ريع
الأرض، في جميع أنحاء ذلك البلد
يشيرون اليوم احتمال زيادة المحصول القمحى إلى
ضعفيه، أو ثلاثة أضعافه، بطريقة يوفق فيها بين البذار
والترية، ويدفع المكتنه الزراعى الشهير (غرندو) أنه
يجوز جعل المحصول الذى تعطيه الأرض الوسط أربعين
أو خمسين هكتولتراً من القمح، فإذا ثبتت صحة هذا
النظر، وجاء محصول القمح مضاعفاً، كان ذلك فى

مصلحة الملاك الذين يبدأون باستعمال هذه الطريقة الجديدة ، ثم لم ينشب أن يصبح على تعاقب السنين ، في مصلحة البلد قاطبة ، لأن القمح المستغل بصيروره إلى ضعفيه ، في أطراف ذلك البلد ، ينخفض سعره انخفاضاً يقل معه ريع لأرض بدلاً من أن يزيد لم تصل الإنسانية إلى الوقت الذي تعودها فيه الأقوات ، أو تغاوا عليها الحاجات غلاء لا يُطاق ، بل ما زال ريع الأرض ، كسمن الغلال ، يتروح بين الهبوط والصعود

مذهب الاشتراكيين في استيلاء الحكومة

على الأرض

لوتابعت الحكومة أشباع (ريكردو) فيما استخلصوه من قاعدته ، واشترت الأملاك العقارية لتنتفع وحدها بما زعموه من الزيادة الطبيعية التي لا تفارق ريع الأرضين ، فماذا كان يحدث إذا ؟

نشر (ريكر دو) نظريته المعروفة في سنة ١٨١٧ ،
وربع الأرض وقتئذ في عهد صمود متوال عميم ، فإذا
قدّرنا أن الحكومة الانجليزية اشترت في ذلك الحين
جميع الأملاك الزراعية التي في وضئها - ولم تكن لتضئبها
رخصة في العقد الذي مرّ بين سنة ١٨٢٠ وسنة ١٨٢٥ -
كان ما يتأتى عن فعلها ، أنها لا لمبت إلى سنة ١٨٣٠ ،
حتى تصاب بأجائحة التي ذكرها الشهود العذول ، ونى
عليها انخفاض الربيع من العشرة إلى العشرين في المائة ؛
فجد عندئذ أنها اشترت تحاراً مالياً سيئاً وربما أنقت
منه فباع الأرضين الملاك الأفراد

نمّ إذ قدّرنا أنها عادت فيما بين سنتي ١٨٦٠ و ١٨٦٥
واستردت الأرضين ، جاعلة منهن على معدل دخلها ،
(لا فرق أيا من بين أن تكون الحكومة هي الانجليزية
أو هي الفرنسية) والربيع ذاك في إبان ازديده من
نفسه العام بعد العام ، وأولياء الأمر يعتقدون أن تلك
الحركة ستستمر ، كان ما نجم لتلك الحكومة عن ذلك

العمل ، أن تُصاب بالأزمة الرعية الشديدة التي نذات
 من سنة ١٨٧٧ أو سنة ١٨٧٨ ومشت بلا انقطاع إلى
 الساعة التي نكتب فيها هذه السطور . فبيط معماري
 الأرض في العالم القديم كافة إلى عشرين أو ثلاثين أو
 أربعين في المائة ، وبذلك تقع الحكومة المذكورة في
 الإفلاس بدلاً مما كانت تمنى نفسها به من مزيد الربح
 يُستفاد من كل ما تقدم أن دخل الأرض قلب
 بطبعه ، لما يؤثر فيه من المؤثرات المتباينة التي يكون
 بعضها فجائياً : وقت لا صيحة للقول بأن ذلك ربح
 يستغرق حصة مטרودة لريادة من مورد الأمة ،
 بشهادة أن صافي الدخل الرعي في فرنسا لا يربو على
 مليار ونصف مليار من المراكات ، في حين أن دخل
 الأمة بعمومه لا يجوز تقديره بأقل من خمسة وعشرين
 ملياراً ؛ على أن هذا أدنى ما بلغه ضعف الربح الرعي
 في جانب ما للأمة من موارد الأخر
 أشار فريق من لاقتصاديين ، وأحداهم (هنري

جُوزِجَ) الأُمركي ، بأن تستغني الحكومة عن شراء
الأرضين وتكتفي بزيادة الضرائب عليها إلى الحد الذي
تستغرق معه كل زيادة طبيعية في الربح

وهذه طريقة معروفةٌ مجربةٌ من قديم ، تجدها في
الممالك التركية وسائر الأقطار الإسلامية : وقد دلت على
أن الصربية العقارية إذ لم تكن ثابتة ، واستغرقت
ما يزو على نفقات الاستغلال ورجح زهيد يترك
لمالك ، تنج عنها التهويش في الإدارة ، ولارثاء ،
والاستبداد بين موظفيها ، وتبادل الفلاحين في أعمالهم
وتقاعهم عن السير في طريق الفلاح

جميع تلك الطرق الاشتراكية القائمة على استقرار
أن الإنسان قد تسبح له فرص صيبة أو تصادفه عناية
إنما ينتهي معها إلى نهاية غريبة : هي أنه يجب تجريد المرء
من فؤده كل حظ يقع إليه ، ويجب تركه حين يصبية
التمس فيوبقه

فلو أن إنسانا قدر له أن يشقى بمشاة جده وأن

يُحَرِّمُ ، إِذَا وَاتَاهُ الْجَدُّ ، الِاسْتِمْتَاعَ بِحِطَّةٍ لَكَانَ خَلِيقًا
أَنْ يَتَأَسَّ وَيُحْمَدَ فَلَا يَسْنَى إِلَى مَا وَرَاءَ الْكَفَافِ وَلَا
يَكْتَرِثُ لِإِنْجَاحٍ أَوْ إِفْلَاحٍ ؛ وَمَصِيرُهُ لِمَجْتَمَعٍ بَعْدَ ذَلِكَ
إِلَى الْبَوَارِ

مزايَا كُلِّ مِنَ الْمَلِكِيَّةِ الْكُبْرَى وَالْمَلِكِيَّةِ الصَّغْرَى

يَبْدَأُ أَنْ الْمَلِكِيَّةَ الذَّاتِيَّةَ الدَّائِمَةَ هِيَ النِّظَامُ الْوَاحِدُ
الصَّالِحُ لِلتَّقْدِيمِ الْعَامِّ وَاللِّحْرِيَّةِ . وَبَقِيَ أَنْ نَحْبِيبَ مَنْ
يَسْأَلُ : مَا مَزَايَا كُلِّ مِنَ الْمَلِكِيَّةِ الْكُبْرَى وَالْمَلِكِيَّةِ
الصَّغْرَى ؟ وَأَيُّ هَذَيْنِ الْفِرَاعَيْنِ أَجْدَرُ بِالنَّفْضِيلِ ؟

تَكَلَّمْنَا بِوَجْهِ عَامٍّ عَلَى فَوَائِدِ الْإِنْتِاجِ الْكَبِيرِ وَقَابَلْنَا
بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَوَائِدِ الْإِنْتِاجِ الصَّغِيرِ (رَاجِعْ صَحِيفَةَ ١٦٧) ؛
غَيْرَ أَنَّ تِلْكَ الْمُلْحُوظَاتِ كَانَتْ مِمَّا يَنْطَبِقُ بِالْأَخْصَرِّ عَلَى
الصِّبَاغَةِ ، فَأَمَّا وَالْمُرَادُ تَطْبِيقُهَا عَلَى الزَّرَاعَةِ فَلَا مَنَاصَ مِنْ
التَّعْدِيلِ فِيهَا

يَقُولُ أَشْيَاعٌ لِلْمَلِكِيَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالزَّرَاعَةِ الصَّغِيرَةِ إِنَّ

المالك الصغير أخذهم لحقه وأمر في استغلاله من المالك
الكبير؛ ذلك لأن الأرض تستهوي ربها . وتجذب إليها
فكره وعنايته

فالمالك الصغير لا يحدد ميقانا للقيام على مزرعته ؛
بل يختلس له من فراغه ما يشاؤه سروره بعمله . ولهذا
لا يقصر يوميته على الثماني أو التسع الساعات بل يفعل
فعل الأم التي ترعى طفلها

ومن هنا كانت معجرات لزراعة الصغيرة التي ربما
حوّلت الصخور إلى حقول أو حدائق ، ومن تلك
المعجرات نتاج الجدة الذي ليس له حد ، ولا غبطا
الذي يعتده جزاء له على نشاطه

ثم يقولون إن الهبنة في الزراعة الكبيرة لا تيسر
كما تيسر في الصناعة الصغيرة : ذلك لأن العمل أكثر
تنوعا والزم تبعية للتغيرات الجوية الفجائية ، فلا يتسنى
تسييره في الحقول على وتيرة واحدة مستمرة كالوتيرة
التي يسير عليها في العمل . أضف إلى تلك الصعوبة أن

الفعلة يكونون في جهات متباعدة فتعسر رقابهم ؛ وأن
الحساب الزراعي لا يمكن ضبطه بمش ما يضبط الحساب
الصناعي

فيؤخذ من هذه الأحوال كلها أن مزية الإنتاج
الكبير تضئف في المستعلات لرعية الكبيرة ، وأن
عمل المالك الصغير يكون أرجح وأنفع
ويريدون على ما تقدم أن شأن الآلات في الزراعة
أقل منه في الصناعة ؛ وأن الاقتصاد في نفقات استخدامها
لا يسهل في الأولى كسهولته في الثانية

على أن هذا الاستدراك ليس من الصواب في مقام
الاستدراك الآف ، فقد أثبتت لنا أمريكا ، أن الآلات
في الإنتاج الزراعي ، مربية تزداد كل يوم على نسبة
التقدم العلمي : وناهيك بموائد المحارث والبوذر^(١)
والحويد والمدري والمكابس الخ فضلاً عما للخطوط
الحديدية المتتعة ، والمسرّات من فوائد

(١) آلة لقاء البذار

وَدَيْتَ أَيْضاً أَنْ سَتُخْدَمَ لآلاتِ الْكَبِيرَةِ فِي الْمَزَارِعِ
الَّتِي لَهَا شَيْءٌ مِنَ الصِّغَةِ الصِّبَاغِيَّةِ، أَشْبَاهُ مَغَارِسِ الْكُرْمِ
وَمَنَابِتِ الْبُجَرِ وَمَرَعَى السَّاعَةِ، يُقَالُ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى
رَأْسِ لَمَلٍ وَبِنَقْصٍ مِنَ النِّفَقَاتِ الْعَامَّةِ بِمَا لَا يَقَعُ مِثْلُهُ
فِي الْمَزَارِعِ الصَّغِيرَةِ

الْقَاعَةُ الَّتِي تُجْمَعُ فِيهَا الْبَرِّ مِيلُ الضَّخْمَةِ يَسَعُ وَاحِدُهَا
مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ إِلَى مَائَتِي أَلْفٍ هِكْتُولَرٍ مِنَ النَّبِيدِ؛
وَالْمَلْبَنَةِ وَالْمَجْبَنَةِ الَّتِي تُهَيَّأُ فِيهَا آلَافُ الْفَنَاطِيرِ مِنَ الْعَبْنِ
وَاللَّبَنِ؛ وَالْمُسْتَقْطَرَاتُ وَالْأُنَائِقُ الضَّخْمَةُ وَطَوَاحِينُ
الدَّقِيقِ الْقَلِي لا يَبْلُغُ فِيهَا نِفَقَاتُ الْإِحْلَالِ (١)، وَالْحِفْطُ،
وَالْأَيْدِي الْعَامِلَةُ، أَدْنَى مَبْلَغِ الْأَجْهَزَةِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَوْ
جُمِعَ إِتْنَاجُهَا كُلُّهَا لَمَا عَادِلَ إِتْنَاحُ الْجَهْدِ الْوَاحِدِ مِنْ أَوْلَئِكَ
يَجُوزُ هُنَا الْقَوْلُ إِنَّ صِفَارَ الْمَلَائِكَةِ وَهُمْ كَثَرٌ، قَدْ

(١) هذا على التعدية وذا أريد للروم استعمال الحول

Installation, établissement
فيقال نفقات الحول
والإحلال والإشاء

يَتَضَامُونَ وَيَتَشَارَكُونَ فَيَتَخَذُونَ لِلْوَقَاءِ بِحَاجَاتِ مَنْطِقِهِمْ
 مَعْبِداً ضَخْماً سِوَهُ أَكُلَ قَاعَةٍ أَمْ مَلْبَنَةٍ أَمْ مُسْتَقْطَرٍّ
 وَبِذَلِكَ يَسْتَفْنِي كُلُّ مَنْهُمْ عَنْ مَعْبِدِهِ الْجُزْئِيِّ الْكَثِيرِ
 النَّفَقَةِ . فَلَوْ فَعَلُوا هَذَا لَكَانَ صَوَاباً . لِأَنَّ التَّعَاوُنَ أَصْبَحَ
 مِنْ ضَرُورَاتِ لِرِزَاعَةِ الصَّغِيرَةِ بِرِغْمِ مَشَقَّتِهِ وَلَا شَيْءَ
 أَصْلَحَ لِنُمُوِّهَا وَضَمَنَ لِبَقَائِهَا مِنْ ذَلِكَ التَّعَاوُنِ
 غَيْرَ أَنَّهُ يَبْقَى لِلزَّرَاعَةِ الْكَبِيرَةِ إِذَا أَحْسَنْتِ إِدَارَتَهَا
 مُرْجَحٌ عَلَى الزَّرَاعَةِ الصَّغِيرَةِ : ذَلِكَ الْمُرْجَحُ هُوَ الْعَمَلُ
 الْعَقْلِيُّ وَالْعِلْمِيُّ ، مُضَافَةً إِلَيْهِ فِي الْغَالِبِ قُوَّةُ رَأْسِ الْمَالِ
 وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى ضَرُورَةِ هَذَا الْمُرْجَحِ لِلرَّقِيِّ الرَّزْعِيِّ
 أَنَّ كِبَارَ الْمَلَائِكَةِ فِي جَنُوبِ فَرَنْسَا هُمُ الَّذِينَ دَاوَوْا
 بِالْكِبَرِيَّتِ آفَةَ الْكُرْمِ الْمَعْرُوفَةِ (بِالْأَوِيلِيَوْمِ^(١)) : وَهُمْ
 الَّذِينَ دَاوَوْا بَعْدَ ذَلِكَ بِمَحَلُولِ (السُّلْفِيرِ دِي كَرِيُونِ)
 آفَتَهَا الثَّانِيَةَ الْمَعْرُوفَةَ (بِالْفِيلِكْسِيرِ^(٢)) : وَهُمْ لَدَيْنِ فُلَانٍ

(١) Oïdium من أمراض الكرْم (٢) Phylloxera

نوع ثاني من أمراض الكرْم

جراثيم (الميلدو^(١)) ؛ سلفات النحاس وهم الذين استبدلوا
بالأعراس الفرنسية التلقة الأعراس الأمريكية المقاومة ؛
وكذلك أن كبار الملاك في شمال فرنسا وفي وسطها هم
الذين عدلوا بقسيم الغيطان ؛ وهم الذين جربوا الأبدرة
المختارة التي وصفها (غرندو) وهم الذين أدخلوا إلى
بلادهم زراعة البنجر السكري ؛ وهم الذين حسّنوا إنتاج
المواشي

بأمثال هذه الأعمال المعنوية الراقية تنفع الملكية
الكبيرة الملكية الصغيرة ؛ إذ تهني لها الطرائق الحديثة
وتزيرها الأنماط . ولولم تكن الملكية الكبيرة ، لبقيت
الزراعة تحت حكم العرف ، تجود بما يشاء الله من خيراتها
وتنفع الناس بالكثير من الأعمال التي تجري فيها ، لكنها
لا تستفيد شيئاً مذكوراً من التطبيقات العلمية . وإنما
مثل المزارع الكبير لدى نخبكم ربة إدارته في بلد ما
مثل المدرسة السامة لأهل ذلك البلد ، إذا عفت

(١) Mildew نوع ثالث من أمراض الكرم

فليست خسارتها مما يُستعاضُ

على أنَّهُ هناكَ فرقاً بين الصِّناعة والرِّعاية: وهو أنَّهُ
المَصْنَعُ الكِبَرى تنالُ في العَاقِبِ من المَصْنَعِ الصَّغرى
وتُبيدُها؛ أمَّا الرِّعَاةُ الكِبَرى فإنَّها لتُمَاشِرَ الرِّعَاةَ
الصَّغرى وكثيراً ما تتعاونان

وللزراعة الصَّغرى فوائدُ جَمَّةٌ من مُجاورة أختها
الكبرى؛ ذلك بأنَّ أصحابَ لأولى يجذون لهم عمَلاً
راجحاً في حُقُولِ الثَّانِيَةِ فيَخدِمونها على أَجْرٍ ثُمَّ يَخْصُون
حُقُولَهُمْ بِفَضْلِ مَنْ وَقَتَهُمْ، ومهما تَجَدَّم من ضَيَّاتِها فهو
كسْبٌ مُحْضٌ. ومن استقصى أَمْرَ المَلَأَكِ الصَّغارِ لم
يَجِدْهُمْ في مكانٍ أَحْسَنَ حالاً مِنْهُمْ بِجُورِ مُزْدَرَعٍ واسعٍ
عَرَفَ أَرْبابُهُ كَيْفَ يُحْسِنُونَ إِدارَتَهُ

إِذَا فَلَکَلَّ مِنَ المِلْکِیَّاتِ: الكِبَرى والوَسْطى
والصَّغرى مَزَايا تَدْعُو إِلَى بَقَائِها

ولا شىءَ أَثْمَعُ، في ضَوَاحِی المَدُنِ وأَرْبابِ القُرَى،
من مُجاورةِ المزارعِ الصَّغرى. غَیرَ أَنَّهُ رُبَّما اعتَوَرَ هَذهِ

العقارات عيب من تشابك أجزائها وتداخل بعضها في بعض

فالقانون جدير إذا بمداواة هذه العلل ، ومداواتها
لها نما تقوم بإعفاء أصحابها من أداء تكاليف (رُسوم)
المبادلة فيما بينهم ، وذلك خير من الإكراه الذي سنته
المانيا في بعض أحوالها



لفصل الرابع

حِصَّةُ رَأْسِ الْمَالِ مِنَ التَّوْزِيعِ = الْعَائِدَةُ

ماهية الأرباح — العائدات حتى مشتت رأس المال
طبيعته — الأحوال التي تؤثر في سعر العائدة
المدى العام في امدية من جهة
سعر العائدات

ماهية الإقرض

تبييناً في القسم الأول من هذا الكتاب ما لرأس
المال من جليل الشأن في الإنتاج ، وهنا يحل القول بأن
المكافأة له واجبة ؛ وتلك المكافأة هي التي يدعونها بالفائدة
جرت العادة أن يكون للفائدة حد من أربعة أو

خمس أو ستة في المائة تبعاً للكان والزمان

فالمقرض رأس المال الذي ينتفع به مدى سنة
مثلاً ، يرده إلى مقرضه ، وقد على على كل مائة فرنك
منه أربعة فرنكات أو خمسة أو ستة . فالمائة الفرنك

المقترضة التي يجب إيفائها في الأجل المضروب : هي رأس المال ؛ والأربعة أو الخمسة أو الستة الفرنكات التي يتعين دفعها علاوة عليها ، عن كل عام من أعوام بقائها في دمة المقترض : هي الفائدة

تصدى أناس بعضهم من الفلاسفة ، وبعضهم من أساندة الأديان ، وبعضهم من الاشتراكيين ، لنفي مشروعية الفائدة : فقالوا بقول الذين تقدّموا في هذا المعنى ، وعادة ذلك أنه تشابه عليهم رأس المال والنقد

مع أن النقد ليس في حقيقة إلا ممثلاً لرأس المال وممّوئاً على نقل التصرف فيه من إنسان إلى آخر . فمّا زعموه : هو أن المائة الفرنك ذهباً كانت أم فضة — تبقى آخر السنة كما كانت أولها لا تليد ولا تزيد ، « أما الفائدة فنقد يلد نقداً : وهذا مخالف للطبيعة »

ذلك زعمهم وهو خطأ بين تتحتم إزالته ، إذ لا ينبغي الخلط بين رأس المال والنقد . نعم إن الرجل إذا اقترض من آخر ألف فرنك أو عشرة آلاف فرنك تلقاها منه

سكة أو ورقاً أو إحالة على مصرف
إلا أن هذه ظواهر لا يصح الأخذ بها : لأن ما
تلقاه المقرض هو في حقيقته ما يتسكة المقرض على يد
ادخاره أو سابق عمله من القدرة على أن يتناول من
الموجودات الاجتماعية كفايته من كل شيء إلى قدر
معلوم ؛ والمقرض إنما استبدل بتلك النقود ما شاء من
بيت ، أو قمح ، أو حقل ، أو محارث ، أو مواش ، أو
أدوات عمل

فراش المال ، بأخص معناه ليس إلا الدخائر أو
أدوات العمل

كان أعلام النصرانية قديماً لا يسكنون إلى المعاملة
بالفائدة لاختلاط رأس المال والنقد في أذهانهم

وقد ضلّ الناس على هذا التأني إلى أن وُجد في
الفرقتين المكوّنتين للمسيحية رايان مجيزان وتأويلان
شرعيان بمعنى الترخيص : أحدهما (لكأوين) من زعماء
البروتستانتية ، والآخر لليسوعيين (الجزويت) : وكلاهما

مُجْمَعٌ عَلَى أَنَّ الْمَعَامَلَةَ بِالْفَائِدَةِ ، حَادِثٌ طَبِيعِيٌّ لَا يُنَافِي
الْعَدْلَ

قَالَ كَلَوَيْنَ : إِنَّ النُّقُودَ لَا تَلْذُ نَقُودًا ، فَلَا مَحَلَّ
لِلْمُنَارَعَةِ ؛ فَإِنَّمَا النُّقُودُ وَسِيلَةٌ يُشْتَرَى بِهَا طَوْرًا حَقْلٌ وَمِنْهُ
يُسْتَفَادُ رَنْعٌ صَافٍ بَعْدَ طَرَحِ النِّمَقَاتِ ؛ وَتِلَاوَةٌ بِنَاءٍ وَمِنْهُ
تُسْتَفَادُ الْإِجَارَاتُ ؛ وَآثَا بَقَرَةٌ وَمِنْ لَبْنِهَا يُسْتَفَادُ مَا يَزِيدُ
عَنْ عَافِيهَا وَالْقِيَامِ عَلَيْهَا الْخ

(فَكَلَوَيْنَ) فَدَأْبَضَرَ حَقِيقَةَ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي يُجَلِّبُ
بِالنُّقُودِ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ النُّقُودَ عَيْنُهَا لَيْسَتْ إِلَّا وَسِيلَةٌ لِحَبْلِهِ
أَمَّا الْيَسُوعِيُّونَ فَدَهَبُوا مَذْهَبًا أَدَقَّ فِي التَّحْلِيلِ وَكَانُوا
عَلَى يَبْنَةِ أَجَلٍ مِنْ كُنْهِ رَأْسِ لَمَالٍ وَمِمَّا لَهُ مِنْ عَظِيمِ
الشَّأْنِ فِي الْأَعْمَالِ الصَّنَاعِيَةِ وَالتَّجَارِيَةِ

الْفَائِدَةُ مُسْتَقَّةٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ طَبِيعَةِ رَأْسِ الْمَالِ

خَاصَّةً رَأْسِ الْمَالِ هِيَ أَنَّ يَزِيدُ فِي إِتْجَاعِ الْإِنْسَانِ
زَيْدَةً تَتَفَاوَتُ بَيْنَ الْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ

البندقية يعارها همجي : أو المطرزة تعارها صانعة :
أو الكارثة^(١) بحصانها ، يعارها رذمة ، أو لرؤوق
يعارها صياد : كل أولئك يريك أن همجي وبندقية
في قبضته يقتل من الحيوان ما لا يقتله بمباشرة يديه
أو بسرعة عذوه ؛ وأن الصانعة تخط بالمطرزة ما لا تحيطه
بأناملها . وأن الرذام ينقل من الأتربة على كارتته ما
لا يتقله على ظهره ؛ وأن الصياد يجمع من السمك
بزورقه ما لا يجمع وهو بالشاطئ ؛ إلى آخر هذه الأمثال
وهي جملة تدخل فيها أدوات الزراعة وآلات الصناعة
وقواطير الانتقال

فإذا كان رأس المال يزيد القوى المنتجة على نحو ما
بسطناه فممن المتعين بالبداية على المترص أن يعرض
المقرض جزءا مما حصل عليه من ربح^(٢) الإنتاج على
أنه يصح أن يكرى رأس المال بدلا من أن يقرض :
فممن لم تكن له بندقية أو مطرزة ، أو ثقالة ، أو كارثة

(١) أثبتناها وهي بمعنى الكر (٢) ربح

نخل، أو درسة، أو حصادة، فمصلحة في أكثرها
مياومة أو مسابغة أو مشاهرة أو مسابغة

وليس القرض سوى شبه بالإجارة ولهذا يقال أحيانا
كراء رأس المال عوضا عن قولهم - من الفائدة

ليس لمدع أن يدعى أن الرجل الذي اقترض
كارة بخصائها، أو مطرزة أو دراسة، يرا إلى صاحبها
حين يعيد إليه بعد شهر، أو ستة أشهر، أو سنة، هذه
الأدوات صالحة كما كانت؛ بل لا بد له أن يضيف إليها
شيئا مما ربا في إتساجه على يدها، على أن المقرض
قد يعمَل ضررا بترك تلك الأدوات لغيره إلى حين؛
ولربما صادفه الاحتياج إليها ولحق به الخسارة من عدم
وجودها؛ وربما غطبت أو فقدت بلا مرد، إذا كان
المقرض غير أمين أو كان سيئ التصرف أو معذما

فما من حرج على المقرض أن يعترض بشئ، مما
يتعرض له من أمثال هذه لمكايده. وهذا العوض لا يتسنى
له مع إعادة أشياءه إليه كفاها بعد انقضاء ستة أشهر

أوسنة أو عشر سنين : فإك لو طويت كشحاً عما
تعرض له تلك المحذورت تحقيق بك ألا تنسى أن المال
الحاضر أقوم^(١) من المال المستقل

ذلك شأن الحياة في قصر مدها وعدم استقرارها
على حال

ومن هنا يتأتى أن مقايضة العاجل بالآجل كفاً
قد تجيء في غير مصلحة صاحب المال العاجل

إذا ففائدة رأس مال مشروعة : لأن المقرض إذ
كان ذكياً ونشيطاً يستفيد مما يقترضه مريداً في إنتاجه ؛
ولأن المقرض يحرم نفسه التمتع إلى أجل لذيئ شيء
ربما جذت له به منفعة خلال هذه المدة . وكذلك يخاطر
بعطب أدواته وتلفها

فسير العائدة إنما هو اتفاق بين الفريقين على سبيل
المخاطرة ، يتعين به مقدراً للربح لدى استحقة
لمقرض الأسباب التي تقدم لنا ذكرها

(١) أكثر قيمة (٢) كفاً هنا بمعنى لا زيادة ولا نقصان

انتفاع المقرض من رأس المال

وجه انتفاع المقرض بفائدة رأس المال : أنه لولا تلك
الفائدة لما هان على أرباب رأس المال أن يقرضوه ، اللهم
إلا من باب المروءة أو المبرة أو الصداقة ؛ وكل هذه
أحوال استثنائية

قد يُعترض على الإقراض : من أجل المستدين الدين
لا يستدينون بنية أن يقتصوا أدوت للعمل ويزيدوا بها
إنتاجهم ، بل بنية أن يسرفوا في نفقاتهم ومتاعهم
فتجيب بأن مثل هذا مما يحدث ، غير أن المقرض
لا يمكنه أن يستبطن أمر المستدين وليس عليه إلا أن
يظن أن المستدين سينفق ما يأخذه في السبيل الذي
يسته العقل أي أنه سيزيد به إنتاجه

على أن من لدائنين طائفة تدفع غير المتبصرين
من الناس إلى لإفلاق الفاحش غير المنتج لتقرضهم من
المال ما تربو فائدته على الحد المألوف

تلك طائفة المراءين

لا يؤخذ على الربا في أضاعفه المضاعفة بقدر ما يؤخذ
عليه في الذرائع التي يتخذها أربابه لدفع غير المتبصرين
على تحمل فروض لا تلبث أن تسوقهم إلى الدمار
ذرائع إن فاتها عقاب القانون فإن يهونها التثريب
والثأيب إنما الربا في تجاوز الحد هو الفساد لدى معنى به
نظام الإفراض على فائدة. ولقد طال ما حطرت الشرع
والقوانين ولعل هذا الحظر غير سائغ إلا حيث يثبت
استعمال ذرائع الحيل والتفريب

على أن أدب النفس يقضي قضاء حقاً على المراءين :
لأنهم يسعون إلى استزادة فائدة أموالهم، من اهتبال^(١)
العرض التي تقيضها لهم شهوات أولئك المستضعفين

الأحوال التي تؤثر في سعر الفائدة

سعر الفائدة يتشعب تبعاً للزمان والمكان على بعض

(١) اهتبال العرض أي انشائها

القواعد العامة فهو لا تغيته الأهواء ولكنه حاصل :

١ - من وفرة رؤوس الأموال المتجمعة

٢ - مما يؤمل أن تنجبه تلك لأموال مع مراعاة

لأحوال الوقتية للصناعة والزراعة والتجارة

٣ - من عدد المقرضين وإقبالهم ومتناهم وأخصهم

بالذكر ، المتجرون أمثال المستصنعين والتجار والرّاع

٤ - مما يعرض له بعض رأس المال أو كله من خشية

الضياع بالنظر إلى الحالة العامة في البلاد ، أو إلى الحالة

الخاصة التي يكون عليها كل مقترض . فقدر ما تزداد

الخشية يعلو سعر الفائدة : مضافاً فيه إلى ريع رأس المال

شبه بدل للتأمين من الخطر

الشائع في سعر الفائدة أن يكون في الأقطار الجديدة

أعلى منه في الأقطار القديمة ؛ لأن الأولى أخصب بطبيعتها

من الثانية ولأن رؤوس الأموال في تلك أقل منها في

هذه ، فباستعمالها لاستغلال الأرضين لأبكار وإيجاد

المستحدثات الحضريّة حيث لم يوجد منها بعد إلا اليسير .

يكون إنتاجها أكبر؛ كما أن تعرضها للإفلاس والخسائر
يكون أشد، إذ أن المجتمع في تلك الأقطار الناشئة لم
يطمئن على قواعده، والمستحدثين فيها لم ينجحوا عن
التطوُّح في المجازفة وهم قلٌّ من أمثلهم يسراً ومقدرة.
كذلك يعلو سعر الفائدة، على أثر ما يظهر من المستكشفات
الجليلة، التي تُمِدُّ إلى العالم عهداً من عهود الشباب،
وتتطلب استخدام رؤوس أموال طائلة في أعمالها الوافرة
المنافع كما جرى على أثر استكشاف البخار وطُور تطبيقاته
الأولى في مراكب النقل بين سنتي ١٨٥٠ و ١٨٥٦

فإذا تمت تلك الأعمال العظيمة ولم يبق بعدها سوى
المألوف من حركة الإنسانية - وهذا شأن الأقطار
القديمة على الخصوص - هبط سعر الفائدة، كهبوطه
في أوربا منذ عام ١٨٧٥

فسعر الفائدة كثير الثقل كما رأيت ولا سيما في
الأعمال الصناعية والتجارية، التي هي بذاتها أكثر الأعمال
تبدلاً وأشدّها تعقلاً

المنزوع العام في المدينة من جهة سعر الفائدة

إِلَّا أَنْ هُنَاكَ نَزْعَةٌ تُؤَثِّرُ فِي الْمَدِينَةِ وَتَمِيلُ بِسَعْرِ
الْعَائِدَةِ - خِلَالِ التَّقْلِبَاتِ الَّتِي لَا تُدْفَعُ - إِلَى الْهَبُوطِ
التَّذْرِيجِيِّ

وَالْيَكْ بَيَانِ الْمَلَلِ فِي ذَلِكَ الْمِيلِ إِلَى الْهَبُوطِ :

- ١ - اِنْتِشَارُ الثِّقَةِ بِفَضْلِ مَعُونَةِ التَّمْخِيصِ وَالتَّعْجِيلِ
فِي الْأَحْكَامِ ، وَتَعَوُّدِ التَّجَارِ وَرِجَالِ الصَّنَاعَةِ وَسَائِرِ
النَّاسِ دِقَّةَ الْمَوْعِدِ وَصِدْقَ الْمَهْدِ ، بِحَيْثُ أَنْ تَخَافَ
الْعَامَّةُ الَّتِي كَانَتْ تُنْجَمُ عَنْ اضْطِرَابِ الْقَوَانِينِ وَاسْتِبْدَادِ
الْقَضَاءِ وَسُوءِ التَّذْيِيرِ وَالتَّذَبُّرِ عِنْدَ الْأَفْرَادِ أَخَذَتْ تَتَنَاقَصُ ،
وَأَنْ الْإِضَافَةَ الَّتِي كَانَتْ تُعْلَى عَلَى الْفَائِدَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا مُقَدَّمٌ
تَأْمِينٍ مِنَ الْآفَاتِ ، تَنَاقَصَتْ مَعَهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
- ٢ - اَزْدِيَادُ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ بِاَزْدِيَادِ الرِّغْبَةِ فِي الْاِدْخَارِ ،
وَبِتَعَدُّدِ وَسَائِلِ التَّشْمِيرِ عَلَى يَدِ الشَّرِكَاتِ لِمُسَاهَمَةِ الَّتِي
تُجْمَعُ الْمَقَادِيرَ الصَّغِيرَةَ مِنَ الْأَمْوَالِ لِلْقِيَامِ بِمُسْتَحْدَثَاتِ

ضخمة ، وعلى يد المقومات المنقولة التي يعم تدواؤها
من أسهم وأسناد ، وعلى يد المصارف التي تؤسس لها
فروعاً ، وعلى يد صناديق الادخار وصناديق البريد
وصنوف التأمين على الحياة

فَيَنْتِجُ من ذلك أن المدخرات التي كانت من قبل
تبقى زمناً طويلاً أو قصيراً محبوسة بغير جدوى ،
أصبحت تتسرب في الحال من شتى المصارف إلى سوق
رؤوس الأموال ؛ كما أنه قد أصبح متسوراً للعمال وقد
ارتفعت أجورهم ، أن يجنبوا كثيراً مما كانوا يجنبون . وكما
أن التاديب والتعليم بانتشارهما في طبقات السوقة قد
عوذ السواد الأعظم التبصر ونشأ فيهم روح لادخار
جميع هذه الأموال المستجدة التي تتكون في كل

سنة معين مع تمادي الوقت على خفض سعر الفائدة
٣ — هبوط سعر الفائدة فعلاً في الأزمنة التي تكون
فيها المحترعات والمستكشفات صغيرة الشأن زهيدة

لجدوى

إنَّ جميعَ الأطوارِ وجميعَ الآناءِ التي تمرُّ بها الأمةُ
لا تتَّجى مؤافقةً، في رتبةٍ واحدةٍ، لإنتاجِ رؤوسِ الأموالِ
وهناكَ مثلاً : كانَ لرؤوسِ الأموالِ التي استُخدمتْ
بينَ سنتي ١٨٥٠ و ١٨٦٥ في مدَّةِ المسالكِ الحديديةِ
الكبرى، وتوزيعِ المياهِ والغازِ على المدُنِ الضخمةِ، إنتاجُ
كادَ يبلغُ الغايةَ ؛ وعلى عكسِ ذلكَ كانَ إنتاجُ رؤوسِ
الأموالِ التي بذلتْ بينَ سنتي ١٨٧٠ و ١٨٩٠ في مدَّةِ
المسالكِ الحديديةِ الصغرى ذاتِ الحركةِ الضعيفةِ وفي
توزيعِ الماءِ والغازِ على المدُنِ الصغرى

فسرِ الفائدةُ، في البلدِ القديمِ الذي تَمَّتْ فيه مُحدثاتُ
العُمرانِ أو كادتْ، بِتَجَّةٍ صَبِيحاً^(١)

هذهِ العِللُ الثلاثُ العامةُ في هبوطِ سعرِ الفائدةِ ،
تُقابلُها ثلاثُ عِللٍ وقتيةٌ ، تحولُ آناً بعدَ آنٍ دونَ ذلكَ
الهبوطِ :

١ - طُرُؤُ المستكشَفاتِ والمُختَرعاتِ الجديدةِ التي

(١) نرولاً

تستلزم تطبيقات فعلية متسعة ؛ فهي تتطلب رؤوس
أموال عظيمة وتجزئها جزاء وفيراً

٢ - ترحيل رؤوس الأموال إلى الأقطار لمستجدة
التي لا تزال في حاجة إلى معظم المشروعات العمرية ؛
وهذا الترحيل قد يتم بغير انتقال أحد بل بمجرد
الاكتتاب في الأسهم والأوراق التي تصدرها الشركات
الأجنبية والحكومات الأجنبية . ومن نتائج انتقال
رؤوس الأموال إلى تلك الأقطار ، أنها تصون سعر
الفائدة في البلدان القديمة من النزول إلى ما وراء حد
٣ - شوب الحروب بين الدول أو سرف المومرين
في شروب الترف ؛ وكلاهما ضار لأنه يناف ما يتلف من
رؤوس الأموال بلا عيوض

يؤخذ من جملة ما فصلناه أن ثلاث على عامة
متحدة التأثير على الدوام تؤثر في سعر الفائدة هبوطاً ؛
وأن ثلاث على عارضة تخللها في بعض الأوقات والأحوال
فتخفف ذلك المبوط

غير أن النتيجة التي تنأت عن جميع تلك الحركات ،
هي الاستمرار في اتجاه سعر الفائدة إلى الانخفاض
على أن لهذا لانخفاض آفات كما أن له منافع ؛
وذلك هذين الحسايين : أن نهاية ما يؤول إليه سعر
الفائدة من الزهادة سيفضي ولو طال المدى إلى يوم
يتضاءل فيه التفاوت بين أحوال الناس

لهذا يجب على الحكومة ألا تضيف بأعمالها أو
بقوانينها على سعر الفائدة . فلقد خطر لبعض المشرعين
أن حظروا لاقتراض بما فوق الخمسة أو الستة في المائة ،
فكان قانونهم هذا يخرق تارة في السر وتارة في الجهر ؛
لا تخرقه المصارف ولا الشركات الكبرى وحدها ، بل
الحكومة نفسها في أيام النكبات والأزمات ، كما فعلت
لدولة الفرنسية في سنة ١٨٧١ وقد استدانت على ستة
فوق المائة

للدائنين عدلاً أن يحمل سعر الفائدة أكثر من
الأربعة أو الخمسة في المائة : وذلك إذا استجذت أعمال

ذاتُ خطار أو مُخْدَنَاتٌ جَسِيمَةٌ لأرباح؛ لأنه من جهة
يُعَرِّضُ 'مَوْلَهُ' لآفاتٍ شديدة، ومن جهةٍ أُخرى يرى
أمامه وجوهاً للمكاسب الطائفة.

وهذا ما يقعُ عند ما يُقرضُ 'المُموِّلُ' شئراً لم يثبت
بعد أن اخترعه صالحٌ للتطبيق على الأعمال

أما الربا ذلك الذي يؤكل فوق النسبة الجائزة
ويُحتالُ له بسُفلى لوسائلٍ لإثارة شهوات لأغراض وحماهم
على الإنفاق في سبيلها والافتراض لأجلها، فهذا ما تستطيع
المحاكمُ قمعهُ إِمَّا بِالغائِثِ العَقْدِ على أنْ أَحَدَ المُرَاقِبِينَ
وَقَعَ عَلَيْهِ تَحْتَ الضَّمَّةِ والتأثير، وإِمَّا بِمُعَاقِبَتِهَا المُرَاقِبِي عَلَى
لاحتيال

ولا حاجة إلى تعيين حَدِّ قانونيٍّ أعلى لسعر الفائدة،
فإنَّ هذا التَّعْيِينَ كَانَ عَلَى الدَّوَامِ إِمَّا ضَارًّا وإِمَّا غَيْرَ نَافِذٍ

الفصل الخامس

في ربح المستحدث الصناعي — في أسباب هذا
الربح وعناصره

شأن المستحدث — ماهية الربح وعناصره — المصير الخاص بالارباح
الحسنة صاعدة كانت أم نهارية — الارباح الاستثنائية التي
يصيبها بعض المستحدثين إما هي دليل على كسب طائل
ناد على المحتسب وشيعة من ذلك الكسب — مغالطة
الاشتراكيين فيما يسمون به شأن
المستحدث — اتجاه الارباح
الى الانحدار

شأن المستحدث

المهمة التي ينتدب لها لمستحدث في الصناعة، أو
التجارة، أو الزراعة، أرقى مهمات الاقتصاد الاجتماعي،
فهي مَرَنَةٌ حُرَّةٌ لَا يَحُولُ دُونَهَا حَائِلٌ قَانُونِيٌّ، وَاسْكَالٌ
أَنْ يَنْتَظِمَ فِي سِلْكِهَا وَأَنْ يَجْعَلَ مَنَزِلَتَهُ مِنْهَا حَيْثُ تُنْزَلُهُ
كَفَاءَتُهُ

المستحدث رُوح الإنتاج : هو المسئول عنه وحامل
التبعة فيه ، وإليه يرجع صافي ربحه وعليه تقع خسارة
وسبيله فيه إما الفخار ، وإما العار

تقول العار في هذا الموضع وإيأه نعي ؛ لأن
المستحدث الذي لا يستطيع إيفاء ما عليه يدفع إلى
الإفلاس ، ومن مصائب الإفلاس فوق الأذى الذي يلحق
بالمال ما يلحق بالكرامة الذاتية من الفضاضة

لا ننهب هنا في بيان شأن المستحدث بعد ما
تقدم لنا تفصيله في صحيفة ١١٢ من القسم الأول بل
نكتفي في هذا المقام بالالتفات إلى ماهية المكافأة التي
تقع إلى المستحدث ويسمونها في الاقتصاد بالربح

ماهية الربح وعاصره

قام ، بخصوص ماهية الربح والعناصر التي يتكوّن
منها ، مذهبان مختلفان قاصران . أحدهما في نكثرا
والثاني في المانيا : لأوّل يشبه بين ربح المستحدث

وفائدة رأس المال ؛ والآخرُ يَخْلُطُ بين ربحِ المستحدث ،
وأجرِ العامل ، وعلى هذا يدعون نصيبَ المستحدث
بجعل الإدارة

فأما فائدة رأس المال فقد رأينا في الفصل السابق كتبها
إن فائدة رأس المال ، وهي الجزاء الذي يؤديه المدين
للدائن عن استخداه نقوده ، تكاد تكون متشابهة في
البلد الواحد ، والزمن الواحد ، وحيث تكون المحذورات
واحدة . فإذا وقع فيها الفرق ، كان زهيدا لا يتجاوز
العشر ، فإن تجاوزته فإلى السدس في النادر ، وإلى
الخمس في الأندر ، هذا على تشاكل الحال أمسا واضطرابا
ولا كذلك ربح المستحدث فإنه يختلف في النهاية :
وقد يصيب منه الواحد ضعفين ، أو ثلاثة ، أو أربعة ،
أو عشرين ضعفا مما يصيبه الآخر ؛ وفوق ذلك فإن سعة
الربح مرجعها في الأكثر إلى ذاتية المستحدث بخلاف
الدائن فليس لذاتية تأثير يذكر بل ولا أدنى تأثير في
سعر الفائدة

على أنه بقدر ما يظهر في وقت معلوم وبأحد معلوم ،
أن الفائدة ثابتة أو قليلة الحرّك ، يكون ربح المستحدث
على عكس ذلك فلقاً متغيراً مرتباً بمقدرة صاحبه
وأما الخلط بين ربح المستحدث وأجر العامل ، على ما
بينهما من فرق المقدار ، فليس بالخطأ المحض ؛ سوى
أنه غير تام

لا جرم أن أول العناصر التي يتكوّن منها ربح
المستحدث هو جراء تكمّل ذلك لأنه في مضمّن الأحوال
يكيد كدّ العامل ، وإن اختلف الشانان ، ولأنه يؤايف بين
مطّبات الإنتاج ، ثم يبحث عن الأسواق التي تروج فيها
بضاعته ، ثم يشتري المواد الأولى ، ثم يراقب الصناعة ،
ثم يصرف الأصناف إلى حيث تنفق

فجهده البدني عظيم ؛ وجهده الفكري لا شك
أعظم ؛ ومن أعابه أنه يتنقل على الدوام وديماغه مشغول
كلّ الاشتغال بنجاح مستحدثه ؛ بخلاف العامل ، فإنه بعد
انقضاء عشر الساعات التي يؤدّيها يومياً ، ينضّي مليقاً إلى

أهم ويعكف على ملاحيه أو ملاذيه ، وما به شئ مما
بالمستحدث من التفكير في عهوده والعناية بحيله الصناعية
مما يؤرقه في ليليه ولا يفارقه في أوقات فراغه

مثل هذا العمل المتنوع المتطاوّل غير المنقطع يوجب
لصاحبه الجزاء بلا مشاحة : وذلك الجزاء هو الذى دعوته
يحمل الإدارة

قد نجد من المستصنعين والتجار من يعين نفسه
سِتة آلاف فرنك أو ثمانية أو عشرة أو اثني عشر ألف
فرنك تحت مساهمة اسمية

وهذه المبالغ لو كانت جميع ما يطمع فيه من المكسب ،
لا أثر دون العناء الذى يحمله والتبعة التى يقدم عليها أن
ينظم فى الخدمة ، أو يتنصب على إدارة معمل . غير
أنه لا ينظر إلا إلى الربح الحقيقى الذى ينتج له فى آخر
عام من صافى المكسب بعد استئصال الفائدة المعتدلة
التي تؤول إلى رأس المال

يستدركون أن جعل الإدارة هذا يؤثر فيه الأحوال

التي تُؤثّر في أجور العمّال بوجه عام : مثال ذلك : أن
المزاحمة بين المستحدثين أي أن توافر الأفراد وذوي
الأخلاق الصالحة والكفاءة الاكتهية وسائر المزايا التي
تستدعيها إدارة المستحدثات ، في البلد الذي يكون فيه
العلم منتشرًا ، تقل من أرباح المستحدثين عما هي عليه في
البلد الذي لا يكون للعلم انتشار فيه ولا يكثر عدد الذين
يتصدّون من أهله للتجارة أو الصناعة

وعلى العكس من ذلك تزداد أرباح المستحدثين
بقدر الآفات التي يخشى منها على معاهدهم ، كما تزداد
أجور العمّال بقدر ما يحيط بعملهم من المخدورات ، إذ
ما من أحد يميل إلى كد فكره على الدوام خشية خطر
يتوقّعه لذلك كانت أرباح المستحدثين في المعاهد الجديدة
غير المعروفة - إلا قليلا - أنزع إلى الصعود منها في
المعاهد القديمة المؤطّدة الدّعائم

ومن العلل التي تُوجب مثل هذا الصعود ما يضمّنه
بعض الصناعات أو الحرف من المزعجات الحسية أو

لمعنوية : مثال ذلك أعمال الكُنس أو كَسْح المَراحِيض
وإنَّ الناس لا يرتضون بها إلا إذا كانت أجورهم أو فَرَّ
مما لو استخدموا في حِرَفٍ أنظف وصناعاتٍ أمثل

كلُّ هذه لاستدراكات في عمالتها وتنطبق على جميع
المستحدثات ، وأخصها التي تكونُ منفردة عن صناعة
واحدة . على أنَّ تسميةَ مكافأة المستحدث يجعلُ
لإدارة لا تنطبق على ما يليق لتلك المكافأة ؛ إذ الفرقُ
الذي بينه وبين الجعل : أنَّ الجعل أجرٌ يُحدِّدُ لصاحبه
ويُصبحُ حقه متى أنجز عملة ؛ وكذلك وظيفة (المرتب)
وكلُّ وظيفة ومناسبة أو مشاهرة ، تحقق لصاحبها ،
مستخدماً كان أم عاملاً ، من غير أن يؤثر فيها مؤثرون
لاحقون بها . حتى في حال الإفلاس ، لأنَّ تلك الأجور
تؤدى قبل ديون الدائنين

لا كذلك المكافأة التي يُسمونها بجعل الإدارة ؛
وإنَّ أدعها ، وقوفٌ على اتقضاء العام ، ولا تُصبحُ حقاً
نائباً إرهابياً ، لا بعد أن يرفعَ حسابهُ السنوي ويثبت من

الجرّد أن الدّخل أربى على الخرج

فإذ تبين من الجرّد السنوي ما يُنافي ذلك
فالمستحدث يكون قد أضاع ثَمَهُ في حَوْلِهِ وخرج من
حقّه ؛ وفي خلال ذلك يكون العمال والموظفون قد وُفّوا
أحورهم . فلا يُقال بمدّ هذا المرق ر نسعة لك
المكافأة بحسب الإدارة مُوافقة للواقع ؛ وكان لأجدر
بها أن تُدعى بالمَوْض ، وإن كان هذا المَوْض لا يصير
كسباً لصاحبه ، مُستصفاً كان أم مُتحرراً ، إلا بعد أن
يتبين في ذلكم السنوية أن الدّخل قد أناف (١) على
الخرج

فالعُصْران الأصليّان ، المألوفان ، العَمَلان ، اللذان
يتكوّن منهما ربحُ المستحدث : هما المَوْض لدى يَعْطَاهُ
في مُقابلة المخدورات التي يتعرّض لها ، ومَوْض آخر
يُعْطَاهُ في مُقابلة ما يَعاييه من تعب الجِسم ونَصَب الفكر

(١) تقريره السوي

(٢) راد

العنصر الخاص الذي تنجم عنه الأرباح الكبرى

في الصناعة والتجارة

قد تنجم لأرباح الكبرى عن عنصر كثير التبدل
والتغير ، مرتبط بالتبوع لاستثنائي الذي ينبغى بعض
المستحدثين

إذ بلغت المعارف الكنهية مبلغاً معلوماً ، وافق المجتمع
على ثمن معين يؤدي لإحدى الصناعات ، إزاء ما تقضي
له من الحاجات ؛ وذلك الثمن يعادل ما يتختم إنفاقه على
اللوازم العادية للاستصناع ؛ من مثل فائدة رأس المال
واستهلاكه ، وأجور العمال ، وجملة النفقة العامة ، وقدر
العوض الذي يرغب المستحدث عما يتجشّمه من المشقة
وزكبة من الخطر

غير أنه قد يتفق أن يقوم بين المستحدثين واحد ،
أو غير واحد ، فيتوصل إما بهمة الماضية وحده المتناهي
أو بتدقيقه النظر وإعماله المطنة ، أو بإيجاده طريقة غير
مسيوقة لملاءمة الصناعات ، أو باختراعه الآلات المستجدة

أو باهتباله الفرص السانحة ، إلى خفض الثمن الأصلي
لمُتَّجَاتِهِ عن الثمن الأصلي لأمثالها في المعاهد الأخر ؛
فينخفض إذا ثمن البيع ومنتفع هو بكل المرق أو بمعظم
الفرق لدى يكون بين سعره وسعر منافسيه

وربما يتأتى الربح العظيم للمستحدث من كونه توصل
إلى بيع مُتَّجَات أكثر إتقاناً من مُتَّجَاتِهِمْ مع بقاء
السعر واحداً عنده وعند منافزيه ، فتروح بضاعته أيما
رواج

ذلك هو المنبع لأ كبير الأرباح الصناعية : وملاكة
تقليل الثمن الأصلي في مهاد إلى مادون الثمن الأصلي في
نظرائه ؛ والحصول على منتجات أجود من منتجات
المزاجمين من غير زيادة في سعر البيع

من هاتين الحالتين ينجم التفاوت العظيم في أرباح
المستحدثين ، وبسببها قد تتفاقم تلك الأرباح إلى ما وراء
التصور ، بحيث أنه لو نسي لأحدهم أن يمرض قطعة من
الكتان ، ويرخصها خمسين سنتياً عن أشباهها ، أو أن

يُستخرج طناً من الحديد، ويرخصه خمسة فرنكات عن
أمثاله، مع بقاء الصنفين على الصفة المألوفة فيهما،
لأصاب فوراً من ذلك المرق الطفيف مكاسب صائلة

الأرباح الاستثنائية التي يحرزها بعض المكافلين
دليل على أن المجتمع قد حصل
على نفع عظيم

الأرباح الاستثنائية لا تدل على أن المجتمع مجنى عليه
بها، بل تدل على أنه كاسب؛ والخسارة التي تلحق
بالمترم، لا تقتصر عليه، بل تتناول المجتمع؛ بمعنى أن
المنتجات التي عرضت عليه لا تماثل الجهود التي
بذلت في سبيل إيجادها

أما إذا صغر المترم بمعنى ضائل، فتأويله أن الجهود التي
بذلت في معيادته، أو الطرائق التي ابتكرها، قد
وقفت من مطالب المجتمع بما لم تُوفَّ معاهد المناظرين
هذا «بسمرة»، أصاب من طريقته في القول، خمسة

وعشرين أو ثلاثين مليون فرنك ، جزءً قليلاً نفقات
صنعه ، فتلك الثروة لم ينته بها من المجتمع انتهاباً ، ولكنه
أكسبه أضعافاً أضعافها بمستكشفاً التي أرخصت ذلك
المعدن وعممت استعماله

دع هذا الرجل على سعة دثرته وامتداد شهرته وخذ
واحداً من مُصنّعي المحركات أو الملزّات (الخردوات)
فقدّر أنه بقوة هيمنته ، وبإطف تآليفه بين الصناعات
وبحسّن اختياره للمادة الأولى أو باستجداده خدمتها ،
تمكّن من إرخاص ثمان تلك لأصناف في معمله ، حمين
سنتهما في المتر أو الكيلو غرام عن ثمان أمثالها في المعامل
الأخرى ؛ فهو إذن يستدرّ الأرباح استدراراً ويصبح من
الموسرين

أفيكون يكسبه هذا جالباً خسارة على المجتمع ؛
كلاً... ولكنه في الغاية يحصل على ما بين السعيرين
من الفرق

إنما الغنم الكبيرة السقي إلى النجاح ، ولهذا تجد

أفاضل المكافلين الصناعيين ، على نشاط مستمر وعلى تنبه
وحذر : كل منهم يستفد حيلة في التغلب على مناصريه ،
إما بجعله منتجاته أبدع إتقاناً وأدعى إلى القبول ، أو
بخفضه أثمانها الأصلية عن أثمان مشاكلاتها

ولا سبيل له إلا باستيفاء هذين الشرطين أو أحدهما
للحصول على ما يطمح فيه من كبير الفائدة
ينقسم حذق المكافل إلى قسمين : الكفاءة التجارية
والكفاءة الصناعية

الكفاءة التجارية تقوم بإحسان البيع وإحسان الشراء
لا بلاقصار على العناية والمضاء ، بل بإضافة الكياسة
والفطنة إليهما

فينبغي له أن يتتبع المواد الأولى من حيث تكون
أرخص وجودة ، وأن يتعرف ما لم يكن يعرفه من
أسوافها لعل فيها ما هو خير له وأصلح ؛ ثم أن يتحرى
للفاق بصاعه أصلح لآناه وأمنح الأمكنة ، وأن
يستقصي عما كان يجهله من الأسواق التي تروج فيها

سلعته ، سواء أكانت في البلدان الأجنبية أم بين فئة
جَدَّتْ عندها الحاجةُ إلى بضاعته

أما الكفاءةُ الصناعيةُ : فتقوم بأن يستشعر ملتزم
مطالب المجتمع ، ويقدر الثمن الذي يرضى بذله في سبيل
قضاها ؛ ثم بأن يهيئ ممدته لإخراج أشياء سارة للناس
أو نافعة لهم ، وأن ينظم معاهدته ، وأجهزته ، وعماله ،
ويقسم الصناعات عليهم ، ويدير خرجه العام ، بحيث
يصل إلى النتيجة التي يتوخاها ، وقد تفق عليها أدنى
ما يتفق

المثل في بقوة الاشتراكين

على شأن الملتزم

وضح ما بين شأن المكافل على حقيقته التي تقدم
وصفها وبين الشأن الذي ينسب إليه (كرل ماركس)
الاشتركي الألماني ، إذ يشبهه بالناطور مع أنك لو
جمعت أزرع نواطير العالم وجعلتهم على رأس أنسط
الصناعات لأفضوا بها ، لا محالة ، إلى الإفلاس

وإليك زعماء آخر بزعمه بعض الاشتراكيين الآخرين،
إذ يقولون إن أرباح الملتزم تجيء عادة من استثماره
بتدفع لمستكشفات ومخترعات العلمية؛ وهذا قول
ناهيك به من سخافته، لأنه لو صح لكان جميع الملتزمين
مفلحين

والواقع أن اثنين منهم أو ثلاثة في العشرة،
يُملسون؛ وأن خمسة أو ستة منهم لا يدركون إلا ما
يبلغون به مع الاحتفاظ برأس مالهم أو إنفاقه شيء عليه؛
وأن واحداً أو اثنين يوفقان إلى المصنم الوفير

لقد ذكرنا أن الأرباح العظيمة تنأت من انخفاض
لنمن لأصلي في مصنع، عما هو عليه في أمثله من
لمصانع؛ وتزدهن أن ذلك الفرق يكون في الغالب وقتياً
مهتداً بسرعة الرأوال؛ لأن المرحمين الذين سبقهم أحدهم
لا يعفلون عنه بل يبحثون عن سبب إفلاحه حتى يعرفوه
ويستخدموه. وهكذا يضل الربح خيراً باعث للنشاط
ومحرك للميطنة

فإذا كان الإفلاح الصناعي عرضة للزوال كما وصفنا
ولا يستبقى إلا بيقظة همة ومعونة الاختراع على لدوام ،
فانخفاض أسعار المنتجات حيث توالى المستكشفات إنما
ينجم من هذه الحالة : بحيث لا تلبث أن ترى الطن من
من الفولاذ قد هبط إلى مائة وعشرين فرنكا والطاق
من المنسوج القطني الرقيق إلى العشر أو العشرين من
الطن الذي كان عليه منذ قرن

أما الملتزمون لدين لا يتمكنون من خفض لثمن
الأصلي أو إيجاد منتجات يفضل حديثها قديمها ، فلا
يظفرون من الربح إلا بما يوازي عوض المخدورات
وفائدة رأس المال ثم يدع ما يتيسر من المكافأة لولي
الإدارة

ومن هذا تبيين السر في كون الصناعات القديمة
المعروفة الموطدة ، تؤتي من الأرباح شيئاً طفيفاً في
جنب ما تؤتيه منها الصناعات الجديدة المجهولة
فربح الملتزم غير متأت إذن من خسارة تقع على العام

أو على الشاري بل هو مرتبط بمهارة صاحبه . لهذا كانت
مكاسب الشركات المساهمة ، التي يتوزع فيها اجتهاد
الملتزم بين ألوف من الأفراد ، لا تعادل مكاسب
الملتزمات التي يقتصر إحسان صاحبها على إدارتها

اتجاه أرباح الملتزمين الى التناقص

توزع أرباح الملتزمين في الأقطار التي تقادمت مدنياتها
إلى الانخفاض التدريجي ؛ كما يزع إليه سعر الفائدة ،
فيتناقص بتناقص عدد الدخيلين المتفرغين
وإذا كانت المدينة الآن تملئ من قدر المستصنعين
والمنجرين ، فينمو سوءهم ويشتد تنافسهم ؛ وكان انتشار
العلم يعمم بين الناس المعارف العقلية والشروط الخلقية
المطلوبة لإدارة المتاجر والمصانع تنافست محذورات هذه
الأعمال بقدر ما أصبحت الأسواق كلها معروفة والطرائق
المستجدة كلها مألوفة ؛ وبقدر ما تعذر إحداث ملتزمات
جديدة لإيجاد أشياء غير مسبوقة

نجاء من ذلك أن الأرباح التي كانت في الأزمنة
السابقة لا تقع في الصناعات الشائعة دون عشرة أو خمسة
عشر أو عشرين في المائة، هبطت إلى ستة أو ثمانية أو
تسعة في المائة



الفصل السادس

حِصَّةُ العاملِ في التَّوْزِيعِ الأجرُ - أنواعُهُ -
مُشَاوَرَةُ الأرباحِ

ماهية الأجر وشبوعه - تولده من طبيعة الأشياء - مدافع المعاقدة على
الأجر لكل من العامل والمقدم - تعدد أنواع هذه المعاقدة -
الأجر المراد - أمثلة من الأجر الرافقة - الأسباب التي
يبنى عليها مقدار الرغ - منسبة الأجر لانتاج عمل
العامل - تأثير عدد العمال في سعر الأجر -
اعراض الاشتراكين على هذا النوع من
المعاقدة - نظم مشاورة الأرباح -
العمل الماسة من تعميم هذا النظم
نواعت اختلاف الأجر
تبعاً للحرف

ماهية الأجر وشبوعه

لكل عامل حِصَّةٌ يُؤَدِّيها في الإنتاج
تلك الحِصَّةُ تُمَثِّلُها في العادة مكافأةٌ يُتَمَقُّ عليها
مُقَدِّمًا ، وتكون نِسْبِيَّةً إمَّا إلى عددِ السَّاعاتِ والأَيَّامِ
التي يُنْجِزُ فيها العملُ ، أو المقادير التي يَسَعُها صنعُها فيها :

سواء أكانت تلك المقادير عددًا معلومًا من أمتار الخيط
المغزول أو القطن المنسوج أم مقدارًا معينًا من أطنان
الفحم الحجري المستخرج في زمن محدود
تلك المكافأة بما ذكرناه لها من المستلزمات تدعى
الأجر

هذا الضرب من الجزاء لا ينطبق على العمل اليدوي
دون سواء ، بل يشمل معظم الحرف الإنسانية ولا
نستثنى الحرف الحرّة

المستخدم يجري عليه رزقه مسابقة ، أو مشاهرة أو
مسانة ، أو على أي ترتيب سبق التراضي به ؛ والصيب
يقدّر له حقه بمدد عياداته ؛ والكاتب يعطى قيمة سطر
سطر مما يحرقه ؛ والمدرس يُعَيَّن له في الغالب بدل على
كل جلسة يجلسها إلى تلميذه أو ساعة يتفرغ له فيها
ليس في معاقبات الناس ما هو أعم شيوعًا وأكثر
فروعًا من الأجر أي الجزاء المتفق عليه من قبل ، إما في
مقابلة ما يقضى من الوقت في العمل ، أو في مقابلة

القدر الذي يُنجر من العمل ويُذفع إلى طالبه ؛ فهو
لا يخلو منه نوع من الحرف ولا مصر من الأمصار كما
لم يخل منه دهر من الأدهار ؛ ولهذا لا يُشبه به غيره
من ضروب المعافذات من جهة الانتشار والتداول
على أن الأجر هو الخط الذي قسّم للسود الأعظم
من الناس ؛ ولعل من ينعم النظر ، يجد أن ثلاثة أرباع
الأهلين في فرنسا أو أربعة أخماسهم ممن يؤجرون

تولد الأجر من طبيعة الأشياء

لنبحث في مكونات الأجر وننتقل إلى منشئه
وماهيته

الأجر، ومثله فائدة رأس المال ، عبارة عن عنصرين
في شركة مضاربة

يهم مكافئ بتشديد منسج أو بإدارته فيبحث عن
بائنين أو عن ناسجين ، ويعتقد ممول أنه عثر على
منجم للفحم الحجري ، فيبحث عن فحامين لاستخراجه ؛

ويظنُّ أحدُ المالكين أنَّ حَقْلَهُ في جهةٍ كذا يصلحُ
أن يكونَ كَرَمًا ، فيبحثُ عن كَرَامين لِقَرَسِهِ ، غيرَ
خاشٍ بأسِ آفاتِ الكرومِ لِثِقَتِهِ بِمَا أُعِدَّهُ من لأدويةٍ
لِمَقَاتِلَتِهَا

فأيُّ جزاءٍ يعرضُهُ كلُّ من أولئك الثلاثة على المُمَالِ
الدين يتطلبُهُم لِشَأْنِهِ ؟

هنا يَتَبَيَّنُ أنَّ لأجرَ يَتَعَيَّنُ بطبيعةِ لأشياء . فلا
يُقالُ إذن إنَّ تعاوُنَ المستحدثِ والمُعالِ في إحدى
الحالاتِ التي عَدَدْنَاهَا إنما هو شركةٌ بسيطةٌ : إذ الشركةُ
البسيطةُ بين هذين العريقين تَسْتَحِيلُ في أكثرِ الأُمُرِ ،
ولا سيما تلكِ الحالاتُ التي اجتَرَأْنَا بِذِكْرِهَا عن ذكرِ
مَالَا يَكَادُ يُحْصَى من نَظَائِرِهَا في المشروعاتِ المُتَجَدِّدةِ
كلَّ يومٍ
أما العَمَالُ التي تَمْنَعُ من تَحَقُّقِ تلكِ الشركةِ البسيطةِ
ثَلَاثُ :

١ — أنَّ العَامِلَ ، في الغَالِبِ ، لا ذَخِيرَةَ لَهُ فلا

يستطيع مُصَابِرَةٌ^(١) النَّيْجَةُ التي تقع اليه ، إذ قد تنقضي
شهورٌ طَوَالٌ قبل أن يتمَّ تشييدُ المَعْمَلِ ، ثمَّ سَنَوَاتٌ طَوَالٌ
قبل أن يكتمل استعدادُهُ وتوفّرُ لديه أرباحُ المَنْجَمِ
لا يُخْرِجُ الفَحْمُ إِلَّا بعدَ الشَّرُوعِ في التَّنْقِيبِ بأربعة
أعوامٍ ؛ والكِرْمَةُ لا تعطى كَلْبًا إِلَّا في مِثْلِ هذا الأَجَلِ ؛
وخلالَ ذلك تُنْفَقُ النِّفَقَاتُ ولا تَرُدُّ المواردُ

فالعامل ، وله من الحاجاتِ المَعْجَلَةِ ما لا يصبرُ عنه ،
لا يطيقُ الانتظارَ زمانًا مَدِيدًا . ولو قَدَّرنا أن المَعْمَلَ
مُدَارٌ ، وأن الكِرْمَةَ مُثْمِرَةٌ ، أوجبَ التَّارِثُ شهرًا حتى
تقَى المُنْتَجَاتُ بما سَلَفَ من الخُرْجِ ؛ ولا يَسَعُ العاملُ
الإِهْمَالُ في جزائه إلى هذا الحدِّ

ذلكَ أوَّلُ حائلٍ ذِي بَالٍ يَحُولُ دونَ الشَّرْكَةِ البَسِيطَةِ

بينهُ وبين الملتزم

٢ — الحائلُ الثاني ذُونُهَا : ما قد يُصِيبُ المشروعَ

من الخسَارَةِ

(١) صَابِرَةٌ أي عُلَّةٌ في الصبرِ

ذلك المشروع لم يتكره العامل ، ويندرُ كل التدور
 أن يكون كفوءاً ، لا يتكره أو مرفته . فإذا كان المشروع
 منسج فطن ، لم يعرف العامل أذلك المنسج في موضع
 صالح ليمتار له منه ، أم صالح لتنفق منتجاته فيه
 وإذا كان منجماً لم يعرف أفیه فم سهل الاستخرج
 ميسور الوسق ؛ وإذا كان كرمًا ، لم يعرف أثرجى وقاية
 من الآفات أم يرجى أن يكون للخمر ثمن فيه وقاه
 كل هذه الأشياء يجهد بها العامل وليس من شأنه أن
 يعلمها ؛ فلماذا يحق له أن يخشى عواقب المشروع كما يحق
 له ألا يستقيم إلى الآمال فيه وينوط جزاء تعبهِ بنتيجة
 مشكوك فيها بعيدة الأجل

٣ — الحائل الثالث : أن خدمة العامل في مشروع ،
 خدمة معينة متعائلة ، سهلة الممايرة والتقدير ، لا تخرج
 عن كونها إما مفعولاً معلوماً من مفاعيل القدرة العملية ؛
 أو نتيجة معلومة من نتائج تلك القدرة ؛ كجرف عشرين
 متراً من الأرض في اليوم ، أو نقل ثلاثة أمتار من التربة ،

أو إنجاز مترين من النسيج أو إخراج طين من الفحم
فلعامل في مقابلة هذه المعاونة المحدودة الميئة ،
حق الحصول على مكافأة ثابتة ، متفق عليها من قبل ،
لا ينزع فيها أبداً كان مصير المشروع مما لا علم له به
إن كان المكافئ قد هباً مشروعاً الصناعي أو الزراعي
على أنقع مثل ، فلنفسه ، وإن كان قد أخطأ الرأي أو
الحساب فعلها : لا يتحمل العامل شيئاً من سوء العقبى ،
وأجره مؤدى في كل حال

كذلك إذا أفلس الملتزم : فإن شركاءه يفقدون
حصصهم من رأس المال ودنيه يخسرون بعض أموالهم ؛
سوى العامل فإنه ممتاز يتناول أجره قبل الآخرين
وهذا إنصاف لا إحسان : لأن طبيعة الخدمة
المحدودة الميئة التي أداها ، تقتضى إيفاء قدرها أولاً ؛
ولأنه لم يستشر في المشروع ولم يند فيه حكماً ، فما عليه أن
يأخذ بنصيب من تبعاته

مزايا المعاقدة على الأجر، لكل من
العامل والملتزم

للعامل مريتان من الأجر : اجتنابه ما يجهه من
مغبة الإنتاج ، وتمكنه من قضاء حاجاته لوقتها من غير
نظرة^(١) إلى الأجل الذي تعلم فيه العقبى
الأصل في الأجر أن يؤدى يوماً بيوم ؛ وإلا
فأسبوعاً بأسبوع ؛ وإلا ففي كل أسبوعين أبعد ما يؤجل ؛
فإن جعل مشاهرة ، ولم يتسلف العامل منه شيئاً فقد
أفسد موضوعه

أما المستحدث فأكبر مزية الأجر بالنسبة إليه أن
يكون طليق الدين في إدارته ، إذ ليس لأحد من
مروؤسيه أن يناقشه في الضار والنافع من شأنه ، بل
هو يضل ما توجه إليه معارفه ومهارته ؛ وإذا أمرهم أمراً
أمضوه ، وإن لم يتصوبوه ، فيتساق له بذلك تقدم

(١) النظرة - الإهمال

مشروعه ، بلا عائق يعوقه ، من سبق الأوهام وتثبت
العوام

يتفق للعمال أحياناً أن يودّوا لو كانت بينهم وبين
أرباب المشروع مشاركة بسيطة ؛ على أن هذه المشاركة
مستحيلة لما يتأذى من الأسباب ، دعى أن العدل يقضى
بأن نتائج المشروع ، مكسباً كانت أم خسارة ، ترجع
بعد أطراح الصفقات العادية منها - إلى الملتزم أو عليه
دون سواه . لأن العمال لم تكن لهم يد في ابتكاره ؛
ولأن النتائج - حسنت أم ساءت - إنما جاءت من
تدبيره وتدريبه لا منهم ؛ فهي إما مكافأة حذقه وهيمته ،
وإما عقوبة خطئه وتقاعسه

غير أنه إذا اتفق للعمال مثل هذا التمني في بعض
الآناء ، فهم ولا شك في أكثرها جذوا بأن يهتئوا
أنفسهم ، لأنهم ما جورون وليسوا بشركاء ؛ فلقد بين
سنتي ١٨٧٩ و ١٨٨٥ نحو عشرة آلاف بيت في باريس ؛
وكان كراء البناء ، أو النجار ، أو المسقف ، من سبعة

فرنكاتٍ إلى تسعة في اليوم ، وَرُبَّمَا بَلَغَ إلى أَرْبَعَةِ عَشَرَ
فرنكاً

أَمَّا مُلْتَزِمُوهَا فَكَانُوا عَشْرَةً : أَفْلَسَ مِنْهُمْ تِسْعَةٌ أَوْ
انْتَهَوْا إِلَى التَّصْفِيَةِ ؛ وَحَبِرَتِ الْمَصَارِفُ نِصْفَ مَا اقْرَضْتَهُمْ
مِنْ أَمْوَالِهَا ؛ إِلَّا الْعِمَالُ فَكَانُوا رَاجِعِينَ

وَلَوْ شِئْنَا لَعَدَّدْنَا لَأَمْثَالٍ لَكِنْ حَسَبْنَا مِنْهَا مَا جَرَى
لِأَوَّلِ مَنْ اسْتَصْنَعُوا الرِّيَاشَ النَّفِيسَ فِي بَارِيسَ ، فَإِنَّهُمْ
اضْطَرُّوا مِنْ سَنَةِ ١٨٨٠ إِلَى سَنَةِ ١٨٨٧ إِلَى تَصْفِيَةِ
تِجَارَتِهِمْ خَاسِرِينَ ، عَلَى حِينٍ أَنْ صُنَاعَهُمْ كَانُوا يُنْقَدُونَ
أَجُورَهُمْ عَلَى الْوَلَاءِ ، وَمِبْلَغُهَا مِنْ سَبْعَةِ فَرَنكَاتٍ إِلَى عَشْرَةِ
فَرَنكَاتٍ لِكُلِّ مِنْهُمْ

فَالْأَجْرُ عَقْدٌ مَبْنَاهُ حُرِّيَّةُ الْمُتَعَاكِدِينَ ، وَهُوَ بِذَلِكَ
يَنْطَبِقُ عَلَى طَبِيعَةِ الْأَشْيَاءِ :

الرَّجُلُ الَّذِي يَتَكَرَّرُ أَمْرًا مَرَّتَيْنِ بِصُرُوفِ الدَّهْرِ ،
تُرْتَمَنُ مَكَافَاتُهُ بِالتَّصَارِيفِ ، وَلَا تَحَقُّقُ إِلَّا بَعْدَ سُفُورِ
النَّاتِجَةِ مِنْ غِيَاهِبِ الْغَيْبِ وَالرَّيْبِ

أما الرجل الذي يُعاونُ مُعاونةً مقدورةً محدودةً
طوعيةً قابلةً للمُعَايرة والقياس - سواءً بِمدد ساعاتها أم
بمدد القطع المصنوعة - فهذا يتناولُ جزاءَهُ عاجلاً بلا
مُشاحة ولا نُصرة إلى المُقْبى

مرونة عقد الأجر، وبعض أنواعه

في لأحر، وهو أقرب العقود إلى الطَّبيعة وأكثرها
شيوعاً في المعاملة، مرونةً تصلحهُ لما شاء الله من الضُّرُوبِ
أولُ هذه الضُّرُوبِ وأبسطها ^(١) هو الأجر على
اليوم أو على الساعة، ومن أوزمه ما طهارة الذِّمَّة من
قَبْلِ الخادم، وإما الهيمنة البَقِيْظَةُ من قَبْلِ لخدم
على أن الأكثرين في هذا العصر يميلون إلى استبدال
غيره به مما يُستطاع معه تقويمُ عزيمة العامل بقيمتها الحَقَّة؛
ومهما يكن من هذا المِيل فإنَّ الأجر على اليوم أو على
السَّاعة ممَّا لا يُستغنى عنه في بعض الحُرُوف: من مثل التي

(١) أبسطها - أي أبسطها

لا يسهلُ فيها تقويمُ العمل ؛ أو التي تكثرُ فيها الصعوباتُ
والطَوَارِئُ ؛ أو التي يُنظر فيها إلى الكَيْفِيَّة لا إلى الكِيَّة
ثمَّ جاء ترتيبُ لأجر على المقدار الذي يُعملُ ، وكانَ
الضَّرْبُ الثاني وفيه رُقِيٌّ عن لأوَّل . يُعطى الرَّجُلُ فيه
جُعْتُهُ عن كذ من الخيط يَفْزَلُهُ ، أو كذا من الجوخ يَنْجُهُ ،
أو كذا من الحديد أو الفحم يُخْرِجُهُ ، أو كذا من الأرض
يَنْقَبُهُ ، أو كذا من الحقل يَحْصُدُهُ أو يَجْمَعُ غَلَّهُ

طريقةٌ فيها من العدل ما ليس في غيرها حيثُ يمكنُ
السَّيْرُ عليها ؛ لأنها تُقَرُّ لكلِّ ذِي تَعَبٍ نِصَابُهُ وَتَقْبِضُ
لِلْوَهِينِ " أن يتوفر على غير السَّيْطَرَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَدْعِي
أُمُورًا لَا يَتِمُّ لِإِنصَافٍ إِلَّا بِهَا . كَأَن تَكُونَ صُعُوبَةُ الْعَمَلِ
وَاحِدَةً ، وَأَلَّا يَخْتَلِفُ لِجَهْدٍ لَدَى بَقْتَضِيهِ إِنْجَازُ كُلِّ
قِطْعَةٍ مِنْ قِطْعَةٍ ؛ وَأَن سَكُونِ الْأَشْيَاءِ الْمَطْلُوبَةِ مُتَشَاكِلَةً
أَوْ صَافِيَّةً الْفُرُوقَ . لِهَذَا كَانَ لِأَجْرٍ عَلَى الْقَدَرِ ، أَفْضَلُ

(١) الوهين والوليّ للمدير أيًا كانت العمل الذي يرأسه

وتقابلهما بالعربية لفظة Patron

طريقة تتبع في الصناعة التحويلية
على أن أناساً من أهل الصناعة الصغرى يجرون
عليها وربما بدا لها أثر في أوليات الزراعة الكبرى

الأجر النامي

بعد الصريين اللذين أجمعنا الكلام عليهما جد
تحسين في الآخر : بأن عيّنت جائزة لكل من صنع
مزيداً عن القدر المطلوب منه في وقت معلوم . مثاله أن
العاملة الماهرة في منسج تنجّر ثمانية طاقات في كل
أسبوعين ، أجر كل طاق منها خمسة فرنكات ،
فبمقتضى هذا التحسين إذا جاءت العاملة المذكورة ، آخر
أسبوعين بتسعة طاقات ، جعل لها ثلاثة فرنكات علاوة
على الطاق العاشر

هذه الطريقة مما يجوز استخدامها في المصاهر وسائر
المصانع وليست خصيصاً بالناسج ، والأجر المبني عليها
هو الذي سميته بالأجر النامي : وعلة وجوده أنه بقدر ما

يزداد الإنتاج في زمن محدود تنقص النفقات العامة من
إجارة ورقابة وفائدة لرأس المال على تناسب مع كل
قطعة منتجة : فيسوغ للعامل إذا أن يأخذ بحظ من
الفرق المكسوب من نقصان النفقات العامة

أمثلة أخرى من الأجور النامية

يُجازِ العاملُ في أحوالٍ جمةٍ على حرصه من السرف
في المادة الأولى وتقليله من فضولها . فلو قُذِرَ أو السَّوَّاقُ
الذي تُطلب منه قوةٌ معلومةٌ ويُعطى بها مع الإبقاء على شيء
من الفحم المقدور لتلك القوة ، يُمنَحُ جائزةٌ بسببيةٍ إلى
ما أبقى عليه

يجوز أيضاً في هذا الصرب من لأجر أن يُدرَجَ
الجزء على نسبة ثمن المبيعات : بحيث إذا كان ثمن الشيء
فرنكاً مثلاً جُمِلَ للعامل خمسة في المائة من كل علاوة
على هذا الثمن

وبهذه الوسيلة يُحمَلُ الصانع على الإلتفات مع

الإكثار، ويُحَذَى على لاهتمام بِنجاحِ صناعته
كما أنه يجوزُ في هذا الضربِ من لأجرِ ترتيبه، بوجهِ
حسابيٍّ عامٍّ، على ثمنِ المنجباتِ : وهذا ما يُسمونه
بالسُّم المتحرِّكة : لا يعنون به جائزة تُمنح على ثمنِ الشيء
وقد بيعَ بما وراءَ حده ؛ بل يعنون به الارتباطَ الوثيقَ
المطلقَ من كلِّ قيدٍ بينَ لأجرٍ وبينِ السعرِ أيًّا كان

مثالُهُ ما هو جارٍ في المصاهرِ الحديديةِ والمناجمِ
الفحميةِ بشمالِ إنجلترا، حيثُ ينقُ المستصنعون والصناعُ
على شرائطٍ مُقتضاها أنه إذا بيعَ طنُّ الفحمِ بستةِ فرنكاتِ
كانَ نصيبُ العاملِ الذي استخرجه ثلاثةَ فرنكاتِ من
الثمنِ، وإذا بيعَ بسبعةِ فرنكاتِ كانَ نصيبُ العاملِ ثلاثةَ
فرنكاتِ وستينِ سنتيمًا، وإذا بيعَ بِثمانيةِ فرنكاتِ كانَ
نصيبُ العاملِ أربعةَ فرنكاتِ وخمسةَ وعشرينِ سنتيمًا الخ
على أنَّهُ لهذهِ الطريقةِ مَرَّةٌ : وهي أن تُمنعَ المارعاتُ
المكررةُ بينَ الرؤساءِ ومرؤوسِهِم

كذلك يقبلُ عقدُ الأجرِ أن يُكَيَّفَ كَيْفِيَّاتُ أُخْرَى

لا يُدرِكها الحصرُ لِعُرْوَتِهِ وَلِكَوْنِهِ الْعَقْدَ الْأَسَاسِيَّ
النَّمَطِيَّ^(١)، الَّذِي يَدُورُ عَلَى مَحْوَرِهِ عَالَمُ الْعَمَلِ ، وَالَّذِي
لَوْلَاهُ لَاسْتَحَالَ وُجُودُ الْمُنْتَجَاتِ الَّتِي تَتَطَلَّبُ جُمُوعًا غَفِيرَةً
مِنَ الْأَعْوَانِ ، لِجَهْلِ كُلِّ مِنْهُمْ عَلَى أَيْ شَيْءٍ يَتَمَكَّدُ فِي
رِزْقِهِ ، وَكَيْفَ يَقْضِي حَاجَاتِهِ الْيَوْمِيَّةَ ، رَاشِمًا بِتَبَيُّنِ لَرَبْحٍ
مِنَ الْخَسَارَةِ فِي مَالِ الْمَكَافَلَةِ الَّتِي يَخْدُمُونَهَا

الأسباب التي يُبنى عليها سعر الأجر

ما الذي يُعَيِّنُ سَعَرَ الْأَجْرِ ؟ مَا الْأَحْوَالُ الَّتِي تُعَدِّلُهُ
تَبَعًا لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَالْحِرْفَةِ ؟

تَفَرَّعَتْ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَذَاهِبُ شَتَّى

أَمَّا الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ فَهِيَ أَنَّ الْأَجَرَ كَسَائِرِ الْأَنْعَامِ ،
تُعَيِّنُهُ السُّنَّةُ الْكُبْرَى : سُنَّةُ الْعَرَضِ وَالطَّلَبِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ
حَيْثُمَا تَكَثَّرَ رُؤُوسُ الْأَمْوَالِ وَثَقُلَ الْعَمَالُ ، تَرْتَفِعُ الْأُجُورُ ؛

(١) نسبة إلى نمط وهو المثال أو النموذج

وحيثما تَقِلُّ رؤوس الأموال وتكثر العمال ، تَنخَفِضُ
الأجورُ

من هنا يستخلصُ أن وفرة رؤوس الأموال في
مصلحة العمال ، وأن وفرة السكان في غير مصالحهم
حقيقة شامة لا تخفى لمن لمشاخة ، إلا أن يجانبها
مخلاً للسمع في تحري الأسباب التي تفعل بها الأجورُ
زعم بعضهم أن ما يُعَوِّزُ العاملَ لتقويم أوديه وكفالة
أهله ، هو الحكم الذي ينزل عليه الأجرُ ويُعرف عندئذ
بالأجر الطبيعي

على أن هذا إنما هو الحد الأدنى الذي لا يخطئه
الأجر إلا في آونة قصيرة . ثم رَعَمُوا أنه لا ينبغي للأجر
أن يرتفع رتفاعاً ثابتاً عما سَمَوُهُ بالنفقة الحافظة للعامل
وأسر به . مخافة أن يندفع مع لُحَاء إلى التزويج قبل
الأوان ، فيكثر نسله ، ويمحو بذلك عدد السكان فيفضي
إلى خفض الأجور ، ويرجعها إلى القدر الذي تُقْصَى به
مُسْكَةُ الرِّمَقِ دون ما يتعداها

ولقد بَالَعَ الاشتَرَكِيُونَ في لأخذ بهذا الرأي
واستخلصوا منه أن العاملَ إِذْ ن مَقْضِي عَلَيْهِ أَيْ كَانَ
مبلغُ المدينة من التَّقَدُّمِ — بأن يعيشَ أبداً إِمَّا في شقاء
وإِمَّا في ضنكٍ

لقد ساء ما توهَّمُوا . إِمَّا هَوَّنَاتُ باستِقراءِ الدَّارِجِ
ومُراجعةِ الفكر من أن حاله العمال قد مَشَتْ في التَّحَسُّنِ
منذُ القَدَمِ ثُمَّ ازدادَ تحسُّنها على الخصوص من رأسِ هذا
القرن ؛ وأن ما تستهلكه بُيوتهم من الأرزاق قد
كَثُرَ وَتَنَوَّعَ ، ولا يزالُ يمتدُّ شيئاً فشيئاً ، إلى ما وراء
الضروريات لِسدِّ الخلة^(١)

فهم لأن يَكُونُ الخبزُ الأبيضَ واللَّحْمُ والخمورُ ،
ويشربون النِّبِيدَ ، ولجمةً ، والفهوة ، ويلبسون ملابس
حسنة السمْتِ والهندامِ ويتَّخِذُونَ أثاثاً وثيراً ؛ وهذا
يَتَضَاعَلُ ما نُسِبَ إليهم من الشُّطَفِ والتَّعَبِ ؛ ومنه يُسْتَدَلُّ
على أن النَّجَاحَ السَّاقِ مَنُوطٌ بِنَجَاحِ لَاحِقٍ يَرْجَى تَحَقُّقُهُ

وتوافره لهم بقدر ما تنتشر الحضارة وترقى ، خلافا لما ادّعاء
أصحاب ذلك المذهب .

أشدّ العامل تأثيراً في الأجر مقدار إنتاج العمل

الواقع هو أن الأجر ، في جميع الأنظار التي لا تقيّد
فيها للمعاملات ولا تفاوت بين أهلها تجاه القانون ، يترع
إلى الصعود ، على نسبة الزدياد في إنتاج العمل ؛ فبقدر
ما يهيئ العمل في وقت معلوم من الأشياء التي تنفع
الناس أو ترضيهم ، ينفسح مدى الأمل في وجه الآخر
لهذا كان التدبّر في تجزئة العمل ، والتقدّم العلمي
في الصناعة والزراعة ، والتنافس في استخدام الآلات
فضلاً عن إيقاظها مما يفضي جميعه على مهل إلى تعلية
لأجور ، وتوسيع نطاق الإنتاج بما يوسع نطاق الأرباح
ويرغب المستحدثين من الجمهور عامة في مكافأة العامل
على قدر

على أن حصة العامل من المغنم الناجم عن تكاثر

الإنتاج تنزع إلى العلوة بحكم التقدم العمراني كما تنزع
 حصة رأس المال من ذلك المنعم إلى النزول ، على حد ما
 طالعناه في الكلام على سعر الفائدة وأرباح الملتزم
 وكل حيلة يأتى بها العمال أو يتذرّع بها بعض الجماعات
 لتقليل إنتاج العمل في اليوم أو في الساعة ، تصير مع
 التّماذى إلى الإضرار بالعمال كافة ، إذ تنقص بها مقادير
 المنتجات ويفيض مورد الكسب العام
 لمذهب الصادق الوحيد هو أن الأجر ينشط
 لمداواة الإنتاج : ومن هنا تتبين طوابع التحسين
 لأحوال العمال
 بقي أن نفرّق بين الأجر الاسمي ويراد به النقدي ،
 وبين الأجر الحقيقي وهو عبارة عن مقدار لأشياء التي
 يتسنى للعامل اقتناؤها بما يُجرى عليه من المكافأة . والثاني
 هو الذي يُهم العامل دون الأول لأن قيمة النقد عنده
 إنما هي قيمة البضاعة التي يستطيع شراءها به
 على أن لأجور بنوعها المذكورين قد ارتفعت في

هذا العصر. وإنما كان رُقِيَّ الاسمية منها أكثر من رُقِيَّ
الحقيقية

تأثير عدد السكان في الأجور

تأثير عدد السكان في الأجور يظهر جلياً في ثلاث
أحوال. منها أن يرجح نموّ الأهلين على نموّ رؤوس
الأمول، ويسبق انتشار العلوم الصناعية والزراعية
— وهو ما لم يحدث في هذا القرن — فتتخفّض الأجور؛
ومنها أن يعاد نموّ الأهلين ونموّ رؤوس الأموال
وانتشار المعارف فتستقرّ الأجور بومنها — وهو لأمر
الشامئ منذ أول التاريخ إلى الآن — أن يكون تكاثر
الأهلين أبداً من أبحاث العلوم الصناعية والزراعية ومن
تضافم رؤوس الأموال فلا بدّ إذاً من ارتفاع الأجور

اعترضت الاشتراكيين على عقد آخر

مما اعترض به الاشتراكيون غير مرّة على الأجر

أنه لا يُقَيِّضُ للعامل أن يقني به كلَّ منتج : وبعبارة
أخرى أن العامل لا يستطيع بأجره شراء الشيء لدى
هو صانعه

قول غرار الظاهر لكنه بمنزلة عن الصواب . لأن
صانع الحديد ، مثلاً ، إذ لم يتمكن من شرائها بالخسرة
الفرنكات التي جمعت له أجراً عليهما ، فعلم أنه هذا
الصنف تدخل فيه أشياء غير الصنعة ، وتلك الأشياء هي
المادة الأولى من جند وخيط ومطاط الخ ، وهي أيضاً
استهلاك الأدوات أو كراؤها ، وإيجارة المحل ،
والنار ، والنور ، إلى سائر النفقات العامة من نحو المساعي
التي يسعها المستحدث لإيجاد المصنع وتنظيمه وحناب
الطلبات إليه وتعاضي الأثمان من عملاته

أما الأدلة على أن الأجر يعادل كل النجح الحقيقي
من عمل العامل فأمور ثلاثة :

لو استطاع كل مستحدث أن يتولى فيما من عمل
العامل لكان المستحدثون — إلا البذاء أو السفهاء

منهم يَكْسِبُونَ ما شاء الله ؛ لكنَّ الواقعَ أن كثيرًا
من زُعماء الصناعات الكبرى والصغرى ، حتى الجادين
المقنصدين الأذكياء ، يصيرون إلى الإفلاس أو الدمار
ومن احتفظ برأس ماله منهم قليلٌ ؛ ومن أثرى ، لم
يكن إلا واحدًا من ثمانية أو عشرة

٢ - لو كان أجرُ العامل غيرَ وفاقٍ لعمله لتَحْتَمَ
إفلاحُ جميع شركات التَّعاونِ الإنتاجيةِ أى شركاتِ
الصناعِ التي ليسَ لها مكافئٌ أو مُمْتَلِكٌ يتولَّى إدارتها ؛
مع أنه قد ثبتَ أن أعسرَ شيءٍ هو استنْجاعُ تلك
المعاوناتِ الإنتاجيةِ ، لا نستثنى من ذلك ، الشركات التي
تمتدُّها الحكومة كما جرى في فرنسا سنة ١٨٤٨ ، أو التي
تمتدُّها الخواضرُ على نحو ما حدثَ في باريسَ عملاً بوصيةِ
أوصى بها خيرٌ يدعى « رَمبال » ، أو التي تمتدُّها أفرادُ أبرارٍ
برؤوسِ أموالٍ : منها ما هو مُحضٌ هبةٍ ومنها ما هو
إقراضٌ على فائدةٍ زهيدةٍ

٣ - تثبتُ مطابقةُ الأجرِ على ما يُنتِجهُ العاملُ من

كَوْنِ صِغَارِ الْمُسْتَحْدِثِينَ الْأَفْرَادِ أَمْثَالِ صِغَارِ الْإِسْكَافِيِّينَ
وَصِغَارِ الْمِزْوَلِيِّينَ ^(١)، وَصِغَارِ أَصْحَابِ الْمَجَلَاتِ، وَصِغَارِ
الْمَلَّاكِ، وَصِنَاعِ الْقِطْعِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا، لَا يَكْتَسِبُونَ فِيمَا
عَدَا فَائِدَةَ رَأْسِ الْمَالِ - أَكْثَرُ مِمَّا يَكْتَسِبُهُ الْأَجْرَاءُ

نظام المناظرة للأرباح

اخْتِطَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْتَصْنِعِينَ خُطَّةً جَدِيدَةً مِنْذُ
خَمْسِينَ سَنَةً، وَهِيَ أَنْ يُضَيْفُوا إِلَى أَجْرِ الْعَامِلِ حِصَّةً تَقَعُ
إِلَيْهِ مِنْ أَرْبَاحِهِمْ، فَإِذَا انْقَضَى الْعَامُ، وَأُخْرِجَتْ فَذَلِكَ
لِدُخْلٍ وَالْخُرَاجِ، وَزَعُّوا، لَا عَلَى جَمِيعِ الْمُسْتَحْدِمِينَ، بَلْ
عَلَى ثُلُثِهِمْ أَوْ نِصْفِهِمْ أَوْ خُمْسِهِمْ، أَيْ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ
مَهَارَةً أَوْ عَهْدًا، إِمَّا خَمْسَةً وَمِائَةَ عَشْرَةَ فِي الْمِائَةِ وَرُبَّمَا
مَنْحُوهُمْ عِشْرِينَ فِي الْمِائَةِ مِنْ صَافِي الْأَرْبَاحِ

تِلْكَ طَرِيقَةٌ يُسْتَحْيُونَ بِهَا الْعَامِلَ عَلَى إِعْطَائِهِمْ
مُنْتَجَبَاتٍ أَوْفَرَ مِقْدَارًا وَأَتَقْنَ صُنْعًا، وَيُقَرَّوْنَهُ بِالْحِرْصِ عَلَى

(١) صِنَاعُ السَّاعَاتِ

المادّة الأولى من أن يكثر سَقَطُهَا^(١) : وأظهرَ مثالٍ
لها مثالُ متَجَرٍّ معروفٍ باسم « لُكْبِر » في باريس
تُصنعُ فيه ضُرُوبُ الرُّجَاحِ ومُصَوِّرَاتُهُ
أما أخصُّ ، ما في الطَّريقة لآلِفَ ذِكْرُهَا من المزايا ،
ففي الصناعات التي لا تَنيسُرُ فيها السَّيطرةُ والرَّقابةُ ، والتي
يَعْمَلُ فيها الصنّاعُ مُتَفَرِّدين ، أو التي ليسَ لِلوَلِيّ فيها
شأنٌ ثانويٌّ يُطَّابُ منه كبيرُ فِطنةٍ ، أو التي مُعْظَمُ
أرباحها من قِلَّةِ السَّقَطِ في موادّها الأولى
على أن هذه الطَّريقة وما يُشاكلها جديرةٌ بالأُتْبَعِ
إلا في المصانع الشَّبهية بِالْمَشِيرَةِ^(٢) : لأنها فيما عدا الصنّاعةِ
الصُّغرى لا تَجِيزُ للماملِ التَّدخُّلَ في ضبطِ الدَّقَائِرِ أو
إدارةِ المعهدِ مخافةً أن يَفْضِيَ الأمرُ إلى الاضطرابِ
والفوضى

(١) ردى المتاع (٢) التي يكون أهلها على نظام
العشائر الأولى

العالَمُ لماعة من تعميم المشاطرة في الأرباح

المشاطرة في الأرباح ممكنة في أحوال، ومُستَحْسَنَةٌ
في أحوال، غير أنه لا يتيسرُ تميمها لأسباب: منها أن
كثيراً من البيوت التجارية لا تحصل على أرباح. فقد
أفلسَ بين سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨٥، ثلاثة أرباع المقاولين
الذين شادوا الأبنية في باريس، ولو كان عمّالهم شركاءهم
في الكسب، لما جنوا، غير خيبة الأمل في تلك المدة؛
ومنها أنه إذا عُمِّمَ نظامُ المشاطرة، أصبح نفعُ العمل
لا على قدر حذقهم وكفاءتهم بل على قدر مهارَةِ الولي
ومقدرة؛ ومنها أنه حينما تغلب النية، تقوم المشكلات
دون تعيين الحصص في الأرباح، ودون إقرار ما ينبغي
تجنبه لاستهلاك الثمان، والآلات وللحيطة من الطواري،
ثم إن تلك المشاطرة لا تزيد الأجر شيئاً إلا في
ثلاث أو أربع من لأحوال لاستثنائية، ويغلب ألا يكون
الزيادة في هذه الأحوال شيئاً مذكوراً، ففي بعض المتاجر

يُصيب العامل خمسة عشر أو عشرين فرنكاً آخر السنة ،
وفي بيوتٍ أخرى يعلو نصيبه إلى ثلاثين أو أربعين ، وفي
معاهد ميواها ، يرتقى سهمه إلى ستين أو سبعين أو ربما
بلغ إلى المائة وهو نادر ؛ دع أن لدين يمنحون هذه
المشاطرة لا يربون على الثلث أو على النصف من عدد
العمال

فالمشاطرة على ما ترى بعيدة عن إبطال الأجر ،
وغاية ما تضيقه إليه مدد يسير ؛ فهي منه بمثابة لأفويه^(١)
والتوايل من الطعام قد تقوي الشهوة ولكنها لا تقوم
مقام الغذاء الحقيقي المفيد

يلخص من هذا أن نظام المشاطرة مما يحسن الأخذ
به ، إلا أنه ليس مما يجدر بالقانون أو الإدارة إيجابه ،
ولا إدخاله في جرائد^(٢) توريدات الحكومة أو شرط
مناقضاتها ، بل حقه أن يترك رهن الاتفاق بين الفريقين
لأن تطبيقه إنما يحسن عوئدة بمراعاة الأحوال الخاصة
(١) لأفويه ما يُصَبَّ به الطعام (٢) قوائم وكشوف

التي تميزه في كل صناعة أو في كل معهد من معاهدها

أسباب الفروق بين الأجور في الحرف المختلفة

تتباين الأجور بتباين الحرف : فمن فركين أو ثلاثة فرككات مياومة للعامل في الأرض ، إلى عشرة أو اثني عشر فرككا مياومة للنقش المتقن أو الصائغ البارع أما الأسباب المترتبة عليها الفروق فتدُّ إلى العِلل الآتي تفصيلها :

١ - مدَّة الخُرج في المهنة مع ما يلزمها من النفقات وهذه قد تكون لا شيء في أدنى خدمة الأرض ، لكنها تطول وتكثر كلفتها على المتخرج في النقش أو التجارة الدقيقة أو الصياغة النفيسة

٢ - المهارة المطرية والحِدقُ النادرُ للَّذان تقتضيهما بعض الحرف الرّاقية خلافاً لسواها مما يكفي الاستعداد الشائع ؛ ولهذا كان كلُّ صَحيح الجسم وكلُّ ذى قوَّة بدنه عاديةً ، صالحاً للعمل اليدوي إلا ما كان صناعةً فنيّةً

٣ مخدورات الخرفة ، سوية - أكانت إصاباتٍ
عاطية ، أم أورا ضارة بالصحة - مما لأجله يؤجر عمال
الزجاج عن سعة ؛ لأنهم إذ طالت مدتهم في هذه المهنة
لم يكف أحدهم ينجو من علة الصدر

٤ - سرّة العمل أو مسأته . فأمّا سرّته فداعية
إلى نزول الأجر ؛ لهذا أخذت مشاهرات مستخدمى
المكاتب وهم جماهير تكوّنت منذ انتشر العلم
وأصبح ألوف من الشبان قادرين على هذا العمل
تخفّض تدريجاً لأن مهنتهم سهلة لا تشقّ عليهم ولا
تعرضهم للأضرار ولا تحرمهم الظهور بمظاهر الكرامة
ومن هنا سيئناي أيضاً أن مستخدمى المكاتب خلّوهم
من الكفاءات العقلية والمعارف الكئيبة مقبلون على
زمن تصبح فيه أجورهم أزهد ما كانت

ذلك عدل ، ولعلّه سيّعيد إلى أعمال الحقول جموعاً
من الفتيان غصّت بهم دواوين الحكومات أو ضاقت
بهم مكاتب الأفراد في هذه الأيام

الفصل السابع

شركات العمال - الدِّقَابَات - الإضراب
بأنواعه المتعاونات^(١)

ماهية المشاركة والنظامان الشاملان اللذان تُرد إليهما - حظر مشاركة :
الاستثمار^(٢) طوائف بطريقة المديعة - نقائص الجمعيات
المعلنة - شركات العدل الاعيى - الاصرامات -
النقابات - جميعات اشعاون - تدويل للظمة
لثلاثة عشره : تقدم لنقابات الخريفة -
ما يصير وما يبيع من أعين تلك
بعامات - المعقودات الآلية^(٣)
على العمل

ماهية المشاركة والنظامان الشاملان اللذان تُرد إليهما

المشاركة إحدى الوسائل التي يتوسل بها الناس
لتحسين حالهم ، بها يتقنون توزيع مجهوداتهم ؛ وبها
(١) أي جمعيات التعاون سميهاها بما للاختصار (٢) أي

منع الآخرين من الدخول في الحرفة Exclusivisme

(٣) من قول العرب تألبوا ألباً واحداً أي اجتمعوا وفرنسياتها

Collectif

يَتَنَاصَرُونَ عَلَى حِمَايَةِ حُقُوقِهِمْ أَوْ عَلَى تَقَاضِيهَا فِي أَزْمَاتِ
الْحَيَاةِ ؛ وَبِهَا يَتَوَصَّلُونَ مِنْ طَرِيقِ تَأْدِيرِهِمْ إِلَى نَتَائِجِ
لَا يَسَعُهُمْ إِدْرَاكُهَا مُتَفَرِّقِينَ

تَوَهُمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَشَارَكَةَ مِنَ الْأُمُورِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي
اخْتَصَّ بِهَا عَصْرُنَا أَوْ اخْتَصَّصَتْ بِهَا الْمَدِينَةُ الْغَرِيبَةُ ، وَلَيْسَتْ
بِحَدِيثَةٍ بَلْ هِيَ شَطَاوِيلُ الرِّمَانِ قَدِيمًا . غَيْرَ أَنَّهَا ظَهَرَتْ
لِلْعَالَمِينَ بِمُظْهِرَيْنِ مُخْلِصَيْنِ . أَحَدُهُمَا مُطَرِّدٌ قَهْرِيٌّ جَامِعٌ فِي
حُلُقَاتٍ غَيْرِ مُنْفَكَّةٍ ، كُلُّ الدِّينِ تَشَاكُلَتْ مِهْنَتُهُمْ ؛ وَالْآخَرُ
طَائِقٌ مُفْتَحُ الْأَبْوَابِ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يَشَاءُ بِاخْتِيَارِهِ ،
وَيَخْرُجُ مِنْهُ مَنْ يَشَاءُ بِلَا اسْتِئْذَانٍ

الْأَوَّلُ مِنْهُمَا هُوَ لَدَى كَانٍ شَائِعًا فِي الْأَزْمَةِ السَّالِفَةِ
إِلَى نِهَايَةِ الْقُرُونِ الْمُتَوَسِّطَةِ ؛ وَالثَّانِي هُوَ الشَّائِعُ لَآنَ بَيْنَ
مُنَظَّمِ الْأُمَمِ الْمُعَاصِرَةِ

حُطْرُ الْمَشَارَكَةِ - الِاسْتِشَارَةُ ، جَمْعِيَّاتِ النِّظَامِ الْقَدِيمِ

الْخَطَرُ الْكَمِينُ فِي الْمَشَارَكَاتِ هُوَ أَنَّهَا يَتَقَوَّيْتُهَا الْإِصْرَةُ

الأليّة^(١) على تهادى الأيام ، تنزع بأصحابها إلى
الاستشارة والجور

ذلك ما شوهد في طوائف النظم القديم ، فإنها بعد
أن كوّنت للوقاية والنفع ، نحوأت إلى المشاكسة
ولاغتساف

من تلك الطوائف ، ما ألفت في فرنسا على أثر سقوط
الامبراطورية الرومانية ، بقصد المناصرة والمدفعة ؛
وكان هذا التائب في تلك الأيام ، وفيما للمؤمنين^(٢) من
مطاليم الأقوياء ، حيث لا يرُدُّها عنهم جبن الحكومة
ولا تذكروا القضاء . فكان أهل كل حرفة في البلدة
الواحدة يجتمعون عصابة ، ويُقيمون عليهم زعماً منهم ،
يُسَمُّونه (ملكا) ويسئون لأنفسهم قوانينهم

ثم خامر روح الاستشارة تلك الطوائف فأفسد عليها
نشأتها الحرة بما أردت رجالها من صدر الآخرين عن

(١) ما يسمونه الروح الحزبي Esprit de corps

(٢) أصحاب المير

احتراف حِرَفِهِمْ ؛ وَكَانَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثِ
فِئَاتٍ :

١ - الْأَسَاتِذَةُ أَوِ الْمُعَلِّمُونَ وَهُمْ أَرْبَابُ الْمَصَانِعِ
فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ؛ وَكَانُوا يَعْمَلُونَ بِأَيْدِيهِمْ

٢ - ارْتِفَاءً ؛ وَهُمْ الْعَمَالُ

٣ - التَّلَامِيذُ ؛ وَهُمْ الْمُتَخَرِّجُونَ

فَمَا زَالَ الْعَصَبِيُّونَ الْمُتَشَدِّدُونَ يَسْعَوْنَ إِلَى تَقْلِيلِ
عَدَدِ الْمُعَلِّمِينَ ، حَتَّى أَدْرَكُوا وَطَرَهُمْ بِاشْتِرَاحِهِمْ عَلَى كُلِّ
مَنْ تَرَشَّحَ لِلرِّيَاسَةِ ؛ أَنْ يَتَأَهَّلَ لَهَا زَمَنًا طَوِيلًا ؛ وَأَنْ
يَأْتِيَ فِي مَهْنَتِهِ شَيْئًا غَيْرَ مُسَبِّقٍ مِنَ الْإِبْدَاعِ وَغَيْرِ يَسِيرِ
الْكَلْفَةِ ؛ ثُمَّ أَفْضَوْا إِلَى اخْتِصَاصِ بَنَاءِ الْأَسَاتِذَةِ بِمَزَالِهَا
تَرْجِيحَهُمْ لِذَلِكَ الْمَنْصِبِ عَلَى سَوَاهٍ ، وَجَعَلُوا لِلرُّفَقَاءِ عَنْ
ذَلِكَ عَوَضًا بِأَنْ تَفْعَلُوا فِي صَدِّ التَّلَامِيذِ إِيْدَفَعُوا عَنْهُمْ
مَكْرُوهَاتِ الْمُرَاحِمَةِ

وَلَمْ يَسْلَمْ الصَّنِيعُ مِنْ رَقَابَةِ أَوْلِيَاءِ الْمُتَشَدِّدِينَ ؛ فَقَدْ
كَانُوا يَحْرِصُونَ فِيهِ كُلَّ الْحَرَصِ عَلَى الطَّرِيقِ الْقَدِيمَةِ ؛

ولا يَرْضُونَ منها بجديد إلا بعد أن يتجشَّم صاحبه عَرَقَ
القَرِبةَ ، فَعَالُوا بِذَلِكَ دُونَ الإِصْلَاحِ أَمَدًا بَعِيدًا

ومن النِّكَبَاتِ التي أنزلوها بتلك الحَرْفِ :

أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ أُتْرِمتْ إخراجَ ما يُجَالِسُ أَشْيَاءَها ،
بِحَيْثُ أَنَّ الحَبَّازِينَ كانوا في عِراكٍ مُستَمِرَّةٍ مع مُصْلِحِي
المَعْجُونَاتِ الحَلَوِيَّةِ ، وَكَذلكِ إِسْكَافِوِ الأَحْذِيَةِ مع إِسْكَافِ
النِّعالِ ، والمُدَوِّبُونَ^(١) مع السِّلاحِيِّينَ^(٢)

نَقَاصِ الجَمْعِيَّاتِ المُلَفَّقَةِ^(٣)

حاول مالوكُ مرارًا أن يَسْوَا فَواعِدَ لِهَذِهِ الطُّوُفِ
تَضَعُ حَدًّا لما اسْتَأْثَرَتْ بِهِ مِنَ المَزَايَا الضَّارَّةِ بِجُمْهُورٍ ؛
غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يُفْلِحُوا فِي كَشْفِ مَظَالِمِها : لِأَنَّ البَواعِثَ التي

(١) المَدَوِّبُونَ دَعَا لَمَدَى أَيْ السِّكَاكِينَ وَمُحَوِّدًا Contour

(٢) دَعَا لِأَسْلِحَةٍ Armement (٣) أَيْ المُسْتَثْبَرِّها وَلَا

يُسمَحُ لِلآخَرِينَ بِدُخُولِها Coopérations fermées

كانت تحدد حكوماتهم على وضع تلك القوانين، لم تحل
من الأغراض

على أن تلك الطوائف بحجبتها الطلبة ذوى النشاط
والاستعداد عن التخرج على الحرف التي يؤثرونها، وعن
الانتظام في سلك الرقعة بعد التلمذة، وعن بلوغ
الجدرء منهم إلى مناصب الرعامة بعد المرافقة، كانت
تحول دون الحرية الذاتية وتبطل النجاح الصناعي؛ إذ لم
يكن ذلك النجاح ميسوراً إلا بأن يتفق عليه معظم
الأساندة، أو بأن يتسرب من خلال الشبكة الفارقة
بين كل طائفة وأخرى

صارت تلك المصائب أشبه بحكومات عرف واستشار
حتى أمر بها الوزير الشهير « ترغو » سنة ١٧٧٦ فُلغيت
غير أنها بعثت بعد تزوله عن وزارته، وقد أصلح
من شأنها ما أصلح، ثم كان القضاء النهائي عليها بقانون
نُشر بين ٢ مارس و ١١ منه سنة ١٧٨٩

الغزو الفردي^(١) الذي أوحده انقلاب سنة ١٧٨٩

خشي الذين أحدثوا ذلك الانقلاب أن يرجع
المتمهنون خفية وتدرجاً إلى طوائفهم ، فأولموا المقنونات
الزاجرة على الرُملاء^(٢) الذين يتفاوضون فيما بينهم أو
يأتمرون ؛ وخصوصاً الذين يتفقون على حماية « صولحهم
لمزعومة » ؛ ثم جاروا حذمهم إلى الحجر على الحرية
البشرية = التي تخول كلاً حق مفوضة ومشاركة ، إلا
أن يضر باليُظم العام - وكان في جملة ما حظروه
عليهم ، تحت الفصاص ، أن يقع التحالف بينهم على توقيف
العمل لتطرق من ذلك إلى زيادة الأجور ، أو تقليل
ساعات اليومية ، أو تعديل ، يستنكر من ترتيب السير
لداخلي ؛ كما أنهم حظروا على الزعماء أن يتفقوا على ما

(١) الفردي ، لفريق لي فرد فرد لا يباح لأحدهما محالة

لآخر ولا استصراخه لشؤون مهته Individualisme

(٢) أبناء الحرفة الواحدة

يُوجب خفض لأجور، أو زيادة ساعات اليومية، أو
تعديل ترتيب السير الداخلي

فهم هذا النعالي في ذرة ما خافوه من تجدد الطوائف
ومضامها، ذهبوا بالإسنان إلى الغاية في العزلة والافراد
بيد أن التيار الطبيعي ما لبث أن صدع تلك القيود
برغم قسوة المحاكم، وحمل لمشروعات على إرخاء ما شدوه
ظلماً من تلك الأسباب الثقيلة

شركات العمل الانجليزي

أول ما تألفت شركات العمال = ولم تُبال التحريم
القضائي ففي أكثر لأقطار صناعة : أمثال بريطانيا
المعظمي : وأشهر تلك الشركات في هذا البلد هي التي
عرفت بالمتحدات^(١) المهينة^(٢)

هذه المتحدات حرمت، ودحا من لدهر، تحريماً

(١) اسمها الانكليزي Trade unions (٢) نسبة الى

المين جمع مهنة، والجمع هنا للاشعار بالتعدد والتشوع

عنيفاً ، ثم اعترف بها وأصحت اليوم لا تكليف عليها
سوى تسجيل قوانينها

كثير في شأنها القيل والقال . إذ رأى قومها نعمة
ورأى سواهم أنها ضررة ؛ فأمّا أولاً فلا جرم أن العمال
الدين بينهم مائة في المائة في المهنة ومساكلة في المصلحة حقاً
مشروعاً في التفاوض والتماهد لا يجوز حضرة عليهم ؛ كما
أن لهم حقاً غير ممنون في لمعقول من مطالبهم على أوليائهم
أجابوا إليها ؛ وفي تأليف نقابات منهم للاستهلاك ، أو
الإقراض أو الإنتاج على ما سدرى تفصيله بمد ، وحميات
للتعاون على الصميم وأخرى لمناصرة أيام القمود^(١)
وأندية للتلاقي ، ومدارس للاحتراف ، وفي التذكر
والتأثب^(٢) وجمع رؤوس الأموال فيما بينهم ؛ إلى سائر
الأعمال والأحوال التي يتكوّن معها الشخص المعنوي
الممثل لكل شركة صحيحة

إلا أن في أمر تلك الجمعيات ما يدعو إلى الأسف :

(١) المعاش (٢) الاجتماع

وهو أنها ما فتئت فعلاً كتاب^(١) منازعة لا عصائب
مُؤادعة^(٢)

هذه المتحدثات الانجليزية — وقادتها بوجه عام من
الرجال الأذكياء — ما برحت تُناصبُ أرباب الصناعة
مناصبات ضارة بها وبهم فضلاً عن الصناعة لأهية
نفسها: ذلك أنها طالبت غير مرة بإبطال العمل إلزاماً^(٣)
مع ما فيه من الاستنهاض للهمة ، والمدل في المكافأة ؛
وأنها حاولت غير مرة أن تُقلل عدد المتخرجين في الغاية
وأن تنبذ الذين يفيدون من مركز إلى مركز في جوارحه ؛
وأن تميز الحواجز القائمة بين كل حرفة وأخرى ؛ كأن
تُحرّم على التجّار ، وهو في بيت يبتنى ، أن يُحرّك بعض
الحجارة برّعم أن ذلك من شأن البناء دونه ، بل أن
من تلك المتحدثات ما نادى إلى تعيين حدٍّ أعلى للعمل
في الساعة أو للعمل بإحدى الآلات ، فمُنِعَ مثلاً ، أن

(١) حيوس (٢) مُسألة

(٣) أي مقالة A la tâche

يُوضَعُ فِي كَارَّةٍ مِنَ الطُّوبِ مَا يَرَبُّ عَلَى عَدَدٍ مَعْلُومٍ
 كُلُّ تِلْكَ النَّفْسِيَّاتِ مِمَّا يُنَافِي الْمَدِينَةَ أَوْ يُنَافِي مَا
 لِلرَّجُلِ النَّشِيطِ الشَّهْمِ^(١) مِنْ حَقِّ مُضَاعَفَةِ جَهْدِهِ
 لِاسْتِزَادَةِ رِزْقِهِ ، وَيُنَافِي مَا لِأَهْلِ مَرْكَزٍ أَوْ حِرْفَةٍ مِنْ
 حَقِّ الْإِنْتِقَالِ إِلَى مَرْكَزٍ آخَرَ أَوْ حِرْفَةٍ أُخْرَى أَوْ حُدَايِهِمْ
 أَنْ لَمْ فِيهَا رِبْحًا أَوْفَرَ

يَلْمَحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنْ لِبَعْضِ تِلْكَ امْتِحَنَاتِ نَزْعَةٍ تَرْجِعُ
 بِهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الطَّوَائِفُ الْقَدِيمَةُ مِنْ شِدَّةٍ لِاسْتِنْشَارِ
 وَصَرَامَةِ الْإِنْخِيَازِ وَسُوءِ الْإِصْطِلَاحِ ؛ فَلَوْ أَطَاعَتْ تِلْكَ
 النَّزْعَةُ ، لَكَانَتْ أَثَرُهَا كَأَثَرِ تِلْكَ فِي الْإِيذَاءِ بِالْحَرِيقَةِ
 وَالْعَوَقِ عَنِ النَّجَاحِ

خُصُوصًا مَا يَرِيدُونَهُ مِنْ تَقْلِيلِ عَدَدِ الْمُتَخَرِّجِينَ
 وَإِقْصَاءِ الْعَمَالِ الْأَجَانِبِ عَنِ الشَّرَكَةِ ؛ فَبِذَاكَ أَمْرَانِ
 لَا يَتِمَّشِيَانِ مَعَ مَبْدِئِ الْمُسَاوَاةِ وَلِئِنْ سَبَرَ فِي طَرِيقَهُمَا ،
 فَلَمَّا لُ أَنْ تَتَكَوَّنَ طَبَقَةٌ مُتَفَوِّقَةٌ مِنَ الْعَمَالِ تَحْتَكِرُ شَرَائِفَ

(١) الذِّكْيُ الْفَوَاوِدُ لَا الْعَزِيزُ النَّفْسُ كَمَا فَهَمِ الْعَامَّةُ

الحِرف وتذع سَوقها وعمو قِرها لِسائر النَّاسِ
قال بعضهم إنَّ العَمالَ يَفْعَلُهم هذا يُوجِدُون في الأُمَّةِ
دَوْلَةً رُبْعَةً تَجَاهُ دَوْلَةِ المَمُولِينَ . نَعَمْ لَكِنَّهم قَدِ فاتهم أَنَّ
طُرْداءَ تلكَ الطَّبَقَةِ المُستأثِرَةِ من العَمالِ يَكُونونَ أَيْضاً
حِذاً بهم وَحِدةً غَيْرهم دَوْلَةٌ خَامِسَةٌ : قَوامُها ذلكَ السَّوْدُ
العَظِيمُ لَدَى تَرَكَتْ لَهُ رَدَائِلُ المَآئِنِ وَخَسائِئِها
عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ أَمَانُ الرِّعَاءِ لَدَّ هَبِينِ هَذَا المَذْهَبِ
لَعَادُوا بِأُورِيا إِلَى نِظامِ الطَّبَقَاتِ المُتَفَضِّلَةِ عَلَى حَدِّ ما
وُجِدَتْ قَدِيمًا فِي الهِنْدِ وَفِي مِصْرَ
يَبْدُو أَنَّ المُتَحَدَاتِ الأَنْجِلِيزِيَّةَ الكَبْرَى تَتَظَاهَرُ بِغَيْرِ
هَذَا الرِّأْيِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الوَاقِعِ لَا تُخَالِفُهُ إِلَّا قَلِيلًا

لِإِصْرَابِ

فَصَرَّتِ المُتَحَدَاتِ المِهْمَنَةُ هِمَّتَها فِي الثَّلَاثِينَ الأَوَّلِينَ
مِنْ عَهْدِها عَلَى تَأْيِيدِ الإِصْرَابِ
الإِصْرَابِ ، عَلَى كَوْنِهِ قَدْ بَقِيَ مَحْظُورًا إِلَى وَقْتِ

قريب ، لم يخل منه زمن سابق

وإن هو إلا إجماع من العمال المتعين إلى معهد واحد أو إلى حرفة واحدة في بلدة بخصوصها أو بلد بمومه ، على الامتناع من أداء ما هم موظفون عليه : يرمون بتوقعهم هذا إما إلى استزادة أجورهم ، وإما إلى تقليل ساعات يوميتهم ، أو إلى إدخال تعديل على معيشتهم ، أو إلى تغيير وليهم أو بعض عرفتهم

أقرت معظم الحكومات للعمال حق الإضراب : باعتبار أنه من لوازم الحرية الفردية ؛ وأنه إذا كان لا جناح على الواحد منهم أن يمتنع عن رزقه غير مبال ما يصبیه من العسر فلا جناح على العشرة أو المائة أو الألف منهم أن يفعلوا فعله

أما التحريم فلم يكن في عصر من العصور مانعاً من تحزب الأحزاب : ففي فرنسا من سنة ١٨٥٣ إلى سنة ١٨٦٢ ، حوكم أربعة آلاف وخمسمائة واثنا وعشرون عاملاً من أجل سبعمائة وتسع وأربعين مؤامرة خالفوا

بمقدار القانون ، ولم يترأ منهم إلا ستمائة وثلاثة عشر
وفي تلك المدة عينها حوكم ستمائة وتسعة وعشرون وهيئاً
من أجل تسع وثمانين مؤامرة عقدوها فيما بينهم ولم يترأ
منهم إلا مائتان وسبعة وثلاثون

ولما كانت مؤامرات المديرين تجري عادة في الخفاء
ولا يُسمع لها دوي ، كان العمال يُخيلون أن تحريم
الأحزاب ، إنما تسنه الحكومات في مصلحة أولئك
الرؤساء دون مرؤوسيهـم

على أن الإضراب الذي يحدث بلا صخب ولا عنف
لا يوجب ديتونة على القائمين به ، غير أن عواقبه
الاقتصادية قبيحة وخيمة في أكثر الأمر

فاذا توالى الإضراب ، صعبته الشدة والاضطراب ،
بمقدار أن المشرعين قد أجمعوا على إباحته
فأما مشرعون فإنما يُباحونه تزيهاً عن الفرض ، وإن
كان فيه القضاء على الصناعة ، أو القضاء على البلد

آفات الإضراب

قد يكونُ حقُّ الإضراب نافعاً ، إذا أُريدت به صيانةُ
العامل من احتيال المستحدث أو تقريره به ، غير أنه
لا ينبغي الالتجاء إليه ، إلا حيث لا تبقى مندوحة عنه
بسواه ، ذلك لأنه يقدفُ بأموال طائفة في شهوة الهلكة ؛
ولأنه يصمبُ على المال أن يستعوضوا من تبيخه ، إن
حسنّت ، ما خبروه في خلافه

ولو قدرنا أن إضراباً استمرَّ شهراً ، وأضاعَ العاملُ
فيه ثمانية في المائة من أجر سنته ؛ وقدرنا أن خاتمة
الإضراب أكتبت العامل خمسة في المائة علاوة على
جمعه ، فإن يسترد ما فقد من الفرق إلا بعد تسعة
عشر شهراً

ثم إن الإضراب قَعْدُ بالمستصنعين عن الوفاء
بتمهّداتهم ، أو ينضمهم من قول الطببات المستجدة ،
فيَنفَعُ بذلك مُنْظَرهم من أبناء جلدتهم أو ينفعُ الأجانب

وقد نتج منه أحيانا : أن بعض الصناعات انتقلت
إلى بلاد الهجرة ، كما نقل تركيب السفن من (لندن)
بهذه العلة ؛ أو أن بعض الصناعات ضعفت في موطنها
وقويت في الخارج ، كما وهنت التجارة في فرنسا واعتبرت
في ألمانيا والنمسا

ومن آفات الإضراب أنه حدا المستصنعين في شيء
من الآونة على استخدام الآلات لمعاينة العملة المتنوعة
فتعدو المنزل لسمى (برجل الحديد) وهو أداة يحرّكها
صانع واحد فتدير ألفا وخمسمائة نقشة (١) أو ألفي نقشة ؛
وتعدوا بعض المدد المكنة لملوين الأنسجة الرقيقة
المعروفة بالهندية (٢) واصلحوا لأجهزة البخارية بأنواعها
كذلك نجح من الإضراب تبديل في بعض المواد
الأولى : فجعل الهيكل الحديدي في العمارة مكان الهيكل
الخشبي

(١) النقشة من الصوف أو من القطن

Indienne (٢)

الخلاصة أن الإضراب من حق العامل لكنه لا يحمل به أن يلجأ إليه مكرراً . وكائن من الحقوق ، يؤثر الحكيم إغفاله على التثبت به ترجيحاً لمصلحته

ما يجب على الحكومة أثناء الإضراب

يتعين على أولي الحل والعقد ، حين يحدث الإضراب أن يتفقوا لتأييد الأمن ، ويكلاؤا الملكية ويرفعوا حرية الأفراد : كما يتعين عليهم بوجه خاص أن يحموا العمال ، غير الكافين ، من اعتداء رفقائهم عليهم حماية لا تعد تدخلاتهم في شأنهم بلامسوغ ؛ بل إنما يكون التدخل غير مشروع وغير المأمور ، حيث تأذن المجالس البلدية أو المجالس العامة بتوزيع الإعانات على المضربين وأهليهم ؛ وهو الأمر الذي يجب أن تجتنبه الحكومة تفادياً من تسريب أموال الصرّاء في غير مساربها الطبيعية

ألف الناس في بعض الأقطار أن يدفعوا الإضراب

بالتحكيم : ذلك رأي صائب حيث يوافق عليه الفريقان
المتنازعان . أما اذ حُتِم على العمال أو على الأولياء أن
يرجعوا إلى التحكيم ، فنخرج من الحكم عن الحد القاضي
عليهم بلزوم النزاهة المطابقة

نقابات العمال

بعد أن أقرت الحكومة الانجليزية ميثاقات العمال
في بلادها ، تابعتها الحكومة الفرنسية سنة ١٨٨٤ فأقرت
نقابات الحرف — من الرؤساء كانت أم من المرؤوسين —
على قاعدة أن يدخل فيها من يشاء ويخرج منها من
يشاء ؛ وبذلك أصبحت مشروعة ، بعد أن لبثت عشرين
عاماً وهي مباحة تسامحاً

تلك النقابات جديرة بالاستحسان ، ومنها طائفة
صالحة بلا ريب . تكونت على أن يتعارف الأفراد الذين
يتمنون مهنة واحدة ، ويتباحثوا في المشترك بينهم من
شؤون حرفتهم ويجمعوا أموالاً لتأسيس معاهد عمية

أو مشروعات خيرية أو مروجات صناعية

غير أن من النقابات ما يحدد عن الصراط الذي استنته
وأقره الشارع فتحدد به المحذورات . خذ الفرق
النقابية . مثلاً خاصاً . تجد أن معظم العملة الكداحين
يتغيثون عنها فتصبح تغيثهم غرضة لبعض المضطرين
الفاقرين الذين يتصدون لقيادة الآخرين بقصد تسخيرهم
لمصلحتهم الدنية : فهم يتحاون لأنفسهم حق التكلم
عن تلك الجماهير الفقيرة مع أنهم ليسوا إلا فقراً منهم
إذ تفق وجود نقابات يخصصها أكثر أعضائها
موظفين عليها ، فقد تندفع حتى ترتطم بخطر آخر . وهو
أن تمنع غير المنشطمين في سلكها من احتراف حرفها
فتناقض بذلك الحرية الفردية وتمتر حيث عثرت الطوائف
القديمة وبعض المتحدات الانكليزية

لهذا يجب على الشارع أن يتنبه ، وأن يحرص على
شأن رسمي أو شبه رسمي لإحدى تلك النقابات : إذ
فصارى أمره أن يدعها حرة ولا شيء عليه فوق هذا

من نحو الإفاضة عليها بالنعيم والإحسان إليها بالمميزت^(١)
 ومما يحب أيضاً أن لا تمتلئ قونين الغرف النقاية
 قسراً على أهل الحرفة الواحدة حتى ولا على أعضائها —
 عمالاً كانوا أم وهناء — بل يحتم أن تكون سلطة
 العرفة على رحالها معنوية محضة ؛ لهم أن يلقوها عن
 عواقبهم حتى لا يسكنون إليها

على أن هذه الجمعيات يحتملها أشبه شيء بـ «بارمونات»^(٢)
 بمعنى أن الحكومة لا تضادها ولا تؤاثرها، وإلا
 خيف أن تنقلب الغرف النقاية إلى معتصات جائرة

المتعديت^(٣)

تتصف جمعيات العمال في بعض أحوالها بصفة
 اقتصادية بينة ، فتدعى حينئذ بشركات التعاون أو
 المتعاونات

(١) Concessions (٢) Vaux monastiques

(٣) شركات التعاون

بعض هذه الجمعيات تحمل غرضها جمع رؤوس
 الأموال وإقراضها لأعضائها على ضمان معلوم : فتعرف
 بالمتعاونات المالية ؛ وبعضها تشتري البضاعة جملة ثم
 تباعها من أعضائها اشتراكاً فتعرف بالمتعاونات الاستهلاكية ؛
 وبعضها تؤلف بين جمهور من أهل الحرفة الواحدة
 يعملون بلا واهين ثم يبيعون مصنوعاتهم ، فتعرف
 بالمتعاونات الإنتاجية

أما الفئتان لأوليان فسيرد الكلام عليهما خلال
 البحث في النسيئة والاستنفاد^(١) (أنظر هذين العنوانين
 في القسم الثالث من هذا الكتاب)

وأما الثالثة ، وهي المتعاونات الإنتاجية ، فزهد ما
 يقل فيها ، وإن هي إلا ضرب من الناصر ، جرب
 أقل مما جرب صواها الآخرون ، يجتمع له عمال أذكيا
 مبصررون كادون ، فيتفاهمون غرضهم ويحليون شيئاً من
 أموالهم لمذخرة يؤتسون بنت صباغة ، أو بنت تجارة
 (١) الاستهلاك ، سيرد تفسير هذه اللفظة في القسم الثالث

فَإِذَا أَحْكَمُوا أَرَائِهِمْ وَرَزَعُوا نِظَامَهُمْ ، وَأَحْسَنُوا خْتِيَارَ
وَلِيَّهِمْ وَمُكَافَأَتَهُ وَاتِّبَاعَهُ ؛ وَإِذَا كَتَفُوا عَقِبَ ذَلِكَ
بِالْمَيْتُورِ مِنَ الْأَجْرِ ، وَأَضَافُوا مَا يَرْبُو مِنْ كَسْبِهِمْ إِلَى
رَأْسِ مَا لَهُمْ ، تَسَنَّى لَهُمُ النَّجَاحُ بَعْدَ زَمَنٍ طَوِيلٍ وَلَا سِيَّماً
فِي الصَّنَاعَةِ الصُّغْرَى

على أنه قلما يتيسر لتلك الجمعيات أن تفلح إقلاحاً
ثابتاً : لما يقع بين رجالها عادة من التدابر ، ولما يشدُّ
به سوادهم عن النظام ، ولما يتعذر عليهم من الظفر بولي
كفوء ؛ كل ذلك فضلاً عن عزمة رأس المال

فأما التي أفلحت منها ، فهي التي حصرت سلطانها
حصراً في يد مديريها ، وقللت تدريجاً عدد أعضائها
العاملين ، وتحدت صناعاتها أجورين ليسوا منها ؛ ثم لم
يزل أكثرها يترقى حتى تحول — على نحو ما جرى
لنساج القطن في إنجلترا — إلى شركات مساهمة بسيطة ،
قوامها رؤوس لأموال وعمالها أجراء لا شركاء
ومن عرف شأن المستحدث بحقيقته كما شرحناه في

فصل سابق لم يعجب من قلة المتعاونات الإنتاجية (أنظر
في القسم التالي الإحصاء الخاص بأنواع التعاون في فرنسا
وفي البلدان الأخرى)

الجملة التي ينتهي إليها من ذلك التمهيل : هي أن
المفضل القائم في وجه شركات المال ، إنما حله في
التوفيق بينها وبين الحرية لذاتية ؛ وأن كل جمعية ذات
شأن رسمي كما كانت الطوائف القديمة ، يجب إلغاؤها ،
وإبدالها بجمعية حرة لا سلطان لها إلا على أبنائها ،
لا يعوق أحداً من أعضائها عائق عن الخروج منها حين
يشاء

تذييل

للطبعة الثالثة عشرة

عدم مبالغ عمال - ومعدات ابوها - ونقابات المختطة -

مصنف المصنف^(١) اختصار لعدد للمصنف -

التفصيل والصادر من النقابات

كان من تأثير القانون الذي سنَّ لِنَقَابَاتِ حُرَفٍ
ومرَّ ذكره أن تولدت النقابات وتكاثرت عاماً بعد
عام، حتى إذا أُحصيت في فرنسا بعد انتشار ذلك
القانون ثمانى سنين، بلغت ثلاثة آلاف وثمانمائة وإحدى
عشرة في أول يناير سنة ١٨٩٢، وثنتى عشرة ألفاً وتسعمائة
وإحدى وسبعين في أول يناير سنة ١٩٠٧: من هذا الرقم،
ثلاثة آلاف وستمائة واثنى عشرة نقابة صناعية وتجارية
للوهنا، وخمسة آلاف واثنى عشر وعشرون نقابة للعمال

(١) المصنف هو المكان الذي تسع فيه لأشياء صفة وحدة

أو تصنف فيه لأيدى عدد وحوب البيع وسببى تفسيرها تفسيراً

وبإى لخره الثالث

ومائة وأربع وخمسون نقابة مُحْتَاطة وثلاثة آلاف وثمانمائة
وثمانى وثمانون نقابة زرعية

ثم امتدت هذه الزعة إلى أن حلت سنة ١٩٠٦ ،
فكُون فيها وحدها من نقابات لأولياء ثلاثمائة وإحدى
وعشرون ، ومن نقابات العمال ، أربعمائة وخمس وستون
ومن النقابات الزراعية ، ثمانمائة وثلاثون ، ومن النقابات
المختلطة ، أربع عشرة نقابة

وقد جاء في الإحصاء الرسمي أنه منذ إنفاذ القانون
المصادر في ٣١ مارس سنة ١٨٨٤ ، لم يستجد في مدى عام
قدر مثل هذا العدد من الجمعيات المذكورة

على أن قبة النقابات المختلطة مما يدعو إلى الأسف
ويؤخذ من الإحصاء المنشور في أول يولييه سنة
١٩٠٧ أن الية بين بلغوا مليوناً وتسعمائة وثمانية وخمسين
ألفاً منهم ثمانمائة وخمسون ألفاً زراعاً وثمانمائة وأربعمون ألفاً
عمالاً ، ومائتان وستون ألفاً أولياء ، أما تعدد الصناع
فقد قدر بنحو ستة ملايين ، وأما تعداد الزراع من فعلة

وملاك فيمثلته ، وأما تعداد الوهنة من تجار ومستصنعين
فبمليون وخمسمائة ألف

كان من مؤلّقات الحركة النقابية ، تأسيس

مصافق العمل

شُرع في تأسيسها منذ عام ١٨٨٧ ، وتمدّت فقام
منها في كلّ حاضرة معهد ؛ هذه المصافق إذا
أحسنّت إدارتها وتجرّد فيها القصد للخير والمعروف ،
أفادت فوائد جليّة أخصّها توزيع العمال على البلاد تبعاً
لحاجتها وحاجة الصناعة فيها ؛ ومن منافعها الكبرى أنها
تنفّس لاجتماع النقابات والمتعاونات ؛ وأنها تحصر في
حيزها معاهد الاستعلام والتّخديم ، وحلقات التّخريج
الصناعي بآلاتها ومحاشيد الكتب والدفاتر

أُحصيت تلك المصافق إلى أوّل يناير سنة ١٩٠٧ ،
فكانت مائة وإحدى وثلاثين داراً ينتمي إليها ألفان
 وخمسمائة وست وثمانون نقابة ، وأربعمائة وخمسة وخمسون
 ألفاً وسبعمائة وتسعون نقابياً . وأكثرها يمدّها المجالس

البلدية بالإعانات ولا سيما درُ العمل الشهيرة في باريس
غير أن هذه الدارَ وطائفة من نظائرها قد نسيت
لسوء الحظ مقصد القانون من الترخيص بوجودها، كما
نسيت الغاية الاقتصادية التي تُعَيِّنُها لها طبيعة الأشياء،
فتحوّلت إلى مباءة للفن والتورّات واشتغلت عما
وُضِعَتْ له بالدعوة المستمرة إلى لإضراب والإضراب
في عرفها إنما هو « حربُ التفاضل بين الطبقات »

المصافق التي شذت هذا الشذوذ - وفي طبيعتها
مصفق باريس لم تلبث أن دخلت في تبعية عصابة
ضخمة، تكوّنت سنة ١٨٩٥، باسم التضافر^(١) العام بين
العمال، على يد فريق من الصناع لاشركيين جمعوها

(١) اصطلاحنا على هذا المصدر ومشتقته تسمية لاتحاد لدى
يعقد بين شركات وشركات؛ لأن في التضافر بجانب معنى التاصر
والتعاضد معنى ائتلاف الجمع بالجمع كما تألف احصاة والخصلة في
الضميرة فكل ما بسمونة Union واتحاداً كان تصوراً وكل
شركة عامة تصم اليها شركات فهي متصورة

أَفْوَى ذَرِيعَةٍ لِمُكَافَحَةِ التَّفَاوُتِ فِي الطَّبَقَاتِ ، وَلِتَهْيِئَةِ
الْإِقْلَابِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْعَظِيمِ : فَتَجَمَّ مِنْهَا تَعَاقُبُ الْفِتَنِ
وَتَوَلَّى لِإِضْرَابِ لَغِيرِ مَا سَبَبَ مَشْرُوعَ
إِلَّا أَنْ هَذِهِ النَّقَائِصَ تَسْتَدْعِي الْقَضَاءَ عَلَى النِّقَابَاتِ ،
وَلَا سِيَّما النِّقَابَاتِ الْمُخْتَلِطَةُ الَّتِي تَتَمَنَّى تَعَدُّدَهَا بِلَا حَصْرٍ ،
وَلَا تَمْنَعُنَا مِنْ رَجَاءِ الْخَيْرِ عَلَى يَدِهَا ، فِيمَا إِذَا أَحْكَمْتَ
سَيْرَهَا وَلَزِمْتَ الْمُسَالَمَةَ

إِنَّ قَانُونَ ٢١ مَارِسَ سَنَةِ ١٨٨٥ قَدْ مَهَّدَ لِلنِّقَابَاتِ
لِحَرْفِيَّةِ مَذَاهِبَ شَيْئٍ تَتَمَثَّلُ عَلَيْهَا فِي أَعْمَالِهَا : مِنْ ذَلِكَ
أَنَّهُ أَبَاحَ لَهَا إِيجَادَ صُنَادِيقَ لِلْمُبَارَاةِ^(١) ، وَصُنَادِيقَ لِلتَّقَعُّودِ
وَحُجْرًا لِلِاسْتِعْلَامَاتِ الْح : وَنَهَ أَجَازَ لَهُمْ تَكْوِينَ مُتَعَاوَنَاتٍ
لِلإِنتَاجِ أَوْ لِلِاسْتِهْلَاكِ ، وَشَرِكَاتٍ لِلتَّنَامِينِ مِنَ الْإِصَابَاتِ
الْبَدَنِيَّةِ أثنَاءَ الْعَمَلِ ، وَمِنَ الْحَرِيقِ وَمِنْ سَائِرِ الْمُحْذُورَاتِ ،
وَشَرِكَاتٍ مُدَايِنَةٍ^(٢) ، وَشَرِكَاتٍ مُسَاعِدَةٍ فِي أَيَّامِ الْفَرَاغِ

(١) الْمُبَارَاةُ هِيَ رِّ كُلِّ وَاحِدٍ الْآخَرِ Secours mutuels

(٢) اقراض واقتراض

إلى آخر ما يدخل في هذا الباب مما يشترط فيه سوى
مراعاة النصوص القانونية الخاصة بكل من هذه الأنواع
اجتنبت طائفة من النقابات أن تتخذ فروعا للأغراض
التي سردناها آنفاً؛ واتخذت طائفة أخرى من الفروع
للك الأغراض ما شاءت . فكان إلى أول يناير من عام
١٩٠٥ أن ألفاً وستمائة وستة وتسعين نقابة منها . أسست
دور مصالمة ؛ وخمسمائة وثمانين منها ، مدارس حرفية
أو حلقات تخرج ؛ واثنين وثلاثين منها ، مباريات^(١)
صناعية ومعارض ؛ وألفاً ومائة وسبعاً وتسعين منها ،
صناديق للمباراة أو للادخار ؛ وألفاً وخمسة منها ، صناديق
لإمداد المسافرين ؛ وسعمائة وثلثين وستين منها ، صناديق
لمساعدة المتفرغين ؛ ومائة وخمسة منها ، صناديق للعودة ؛
وثمانية وثلاثين منها ، شركات للتأمين من الإصابات
البدنية ؛ ومائة وثلاث عشرة منها ، شركات إمدادينة ؛ وثلاثاً
وعشرين منها ، حقولاً اختيارية ؛ واثنين وثمانين منها ،

(١) السبق بين المتنافسين Concours

معاهد التحليل والتجريب ؛ ومائة وسبعاً وخمسين منها ،
متعاونات استهلاكية تولدت منها خمس عشرة متعاونة
انتاجية في سنة ١٨٩١ ، وعشرون في سنة ١٨٩٩ وسبعون
في سنة ١٩٠٥

دع مكاتب الترخيم التي فتحتها ألف وسبعمائة
وعشرون نقابة إلى دخول سنة ١٩٠٥ ؛ ودع النشرات
والصحف والمجلات التي أصدرتها ستمائة وخمس وعشرون
نقابة

صفت تلك التحولات نمو عاماً بعد عام ، ومستند الحركة
المقاييس ما شاء الله من أمثالها

أما لمجموع الذي انتهت إليه في السنة المذكورة ،
فقد بلغت عدته ثمانية آلاف وخمسين معهداً : منها ستة
آلاف وأربعة وثلاثون بين مكاتب تخديم ، ودور مطالعة ،
وصناديق إمداد للمسافرين ، وصناديق مناصرة ، وصناديق
إعانة على الفرع ، أسستها نقابات العمال ؛ ومنها ألف
وأربعمائة وأربعة وعشرون معهداً أسستها نقابات الأولياء

ومنها مائتان وثلاثة عشر أوجدتها النقابات المختلطة؛
 وخمسمائة واثنتان وثمانون أوجدتها النقابات المتضافرة
 يُستخلص من الإحصاء المارَّ أنَّ مجال النجاح
 ينفسح في وجه نقابات العمال إنَّ ثابت إلى رشدتها وثابت
 عن الفتن والنزعات الثورية

ولعلَّ خير وسيلة ترجع بتلك النقابات إلى الحكمة
 والمواذعة على ما يصفه بعضهم ، أنَّ يوسع لها القانون
 ما ضيقه عليها من إجازة التملك

العقد الألي

شرع الناس منذُ بدء القرن العشرين يباحثون
 في نوع جديد من المعاقدة بين لؤهناء والعمال سموة
 بالعقد الألي

ذلك أنَّ يتفق لوليُّ أو جمع من الأولياء ، مع جمع
 من العمال أو بعض نقاباتهم ، على شرائط الخدمة ،
 وسعر الأجر ، وساعات اليومية ، وسائر قواعد السير

إلى نهاية هذه المائدة، ومدتها فيما يقال سنتان أو ثلاث
أو أربع : وفي ضمنهم أنهم باستيد لهم هذا العقد المفضل
المدقق فيه بالعقد الفردي ، يستأصلون أسباب الخلاف
بين الرؤساء والمرؤوسين ويتفقون للإضراب ، ويهيئون
خير ما يهين لجري الصناعة في محرى آمين مطرد

نحن نكتب هذه السطور (١٠ يولييه سنة ١٩١٠)
ومسيو فينياتي^(١) وزير العمل ، قد عرض على مجلس النواب
اقتراحاً من هذا الضرب وإليك خلاصته :

البند الأول : يجوز لعندوني إحدى النقابات
الحرفية أو لعندوني أي جمهور كان من طالبي الخدمة ،
أن يعاقبوا أحد مستخدمي^(٢) أو مندوبي إحدى
النقابات الحرفية ، أو نواب أي جمهور كان من المستخدمين ،
عقداً ألياً ، تعين فيه بعض الشروط التي يجب أن تستوفيها
الاتفاقات الفردية لمربط بها أحد الدائنين في العقد

(١) Viviani وزير فرنسي (٢) المستخدمين هو من
يخدم ولمستخدم هو الذي يخدم

الألي . فالذين يُعدُّون د خاين في العقد الألي هم :

١ - المستخدمون أو المستخدمون الذين قوضوا

مندوبيهم تمويضاً كتابياً خاصاً أن يشارطوا باسمهم

٢ - الذين يكونون حين التوقيع على العقد أعضاء

في نقابة حرفية أو جماعة أخرى مرتبطة بهذا العقد ولا
ينفصلون عنها قبل انقضاء ثلاثة أيام تامة من تاريخ
الإيداع^(١)

٣ - الذين يذحلون ، قبل إيداع العقد الألي ، في

نقابات حرفية مشتركة فيه أو منتصمة إليه

٤ - يجوز التعاقد الألي إلى أجل غير مسمى :

وفي هذه الحالة ، يسوع إفاؤده حينما تريد إحدى

النقابات الأخذ فيه أن تخرج منه ؛ سوى أن مندوبيها

مكلفون بإبلاغ الفريق الآخر عزيمتهم على الانفصال قبل

الانفصال بشهر . وكل اتفاق على تقصير هذه المدّة

يكون باطلاً

(١) إيداع العقد للتسجيل

فإذا كان الاتفاق الأتبي لأجل مُسَمَّى فَمُتَرُ جَائِزٍ أَنْ
يَمْتَدَّ إِلَى ابْعَدَ مِنْ خَمْسَ سِنِينَ . وإذا كَانَ ذَا مُدَّةٍ
مُعَيَّنَةٍ وَانْتَهَتْ ، تَمَشَّتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْعَقْدِ الَّتِي لَا مُدَّةَ لَهَا
هـ — لِكُلِّ دَاخِلٍ فِي عَقْدٍ أَلْبِيٍّ ذِي أَجَلٍ مَعْلُومٍ
أَنْ يُخْرَجَ مِنْهُ حَيْثُ شَاءَ عَلَى أَنْ يُبْلَغَ ذَلِكَ إِلَى الْمَسْرُوعَةِ^(١)
أَوْ إِلَى قَلَمِ كِتَابِ الْحَكْمَةِ ، وَعَلَى أَنْ يَنْفَصَلَ مِنْ كُلِّ
تَقَابَةٍ حَرْفِيَةٍ مُرْتَبِطَةٍ بِذَلِكَ الْعَقْدِ

٦ — تَقَابَاتُ الْمُسْتَعْدِمِينَ أَوْ الْمُسْتَعْدِمِينَ الَّتِي
تُعَانِدُ أَلْبِيَاءَ مَكَلَّمَةٍ بِأَنْ لَا تَأْتِيَ أَمْرًا مِمَّا يَحُولُ دُونِ إِنْقَادِهِ
بِالصَّدَقِ ، وَلَا يَكُونُونَ مَسْئُولِينَ عَنْ ذَلِكَ لِإِنْقَادِ الْإِثْنِ فِي
الْحَدِّ الَّذِي عَنْهُ الْعَقْدُ

٧ — تَقَابَاتُ الْحَرْفِ أَوْ الْأَفْرَادِ الْمُرْتَبِطِينَ بِالْعَقْدِ
الْأَلْبِيِّ ، يَفْرَمُونَ الْعَوْضَ فِيمَا إِذَا أَخَاؤُهُمْ بِشَرِيطَةٍ ؛ وَذَلِكَ
الْعَوْضُ إِنَّمَا يُطَالَبُ بِهِ أَحَدُ فَرِيقَيْنِ :

إِمَّا تَقَابَاتُ الْحَرْفِ أَوْ الْأَفْرَادِ الدَّاخِلِ كِلَاهُمَا فِي

(١) الْمَسْرُوعَةُ مَا يُسَمَّوْنَ بِالسَّكْرَتَارِيَةِ أَيْ مَحَلِّ حِفْظِ الْأَسْرَارِ

الألب الذي جرت المعاوضة بينه وبين المخلين؛ وإما
تقابات الحرف أو الأفراد، الداخلة كلاهما في الألب
الذي كان أصحابه هم المخلين اه... .

فظاهر من هذه النصوص أن العقود الألبية ينبغي
أو يتحتم أن تتم بين تقابات عمال وأولياء أفراد، أو بينها
وبين تقابات أولياء

غير أنه لا يحسن بنا نسيان أن كثيراً من العمال
وكثيراً من الأولياء غير متممين إلى تقابات؛ وأن في
إكراههم على الانتماء إليها أذى فادحاً وخطراً جساماً
قد تكون هذه المعاوضات الألبية نافعة .

حيث يثبت يقيناً أن الفريقين يرعاها، وحيث تجعل
العقوبات القانونية ضامنة لإنفاذها ورقابتها . مانعة من
مخالفتها

إلا أن هذه العقوبات، وإن هي إلا تعويضات،
يسهل اشتراطها ويسهل تقاضيتها من الأولياء؛ لكنه
يصعب جداً أن تستوفي من العمال أو تقاباتهم؛ لأن

معظمهم لا يملكون ما يفي بها ؛ وعلى هذا فذلك العقود
ملزمة في الواقع للأولياء وغير ملزمة للعمال
على أننا نحشى نظراً إلى ما نحن فيه من الوقت أن
تكون العقود لآلية أقرب إلى الوهم

لكن لو قدرنا زوال الحوائل التي تحول دونها : كأن
تتحقق مسؤولية نقابات العمال وأشباهاها فيما لو أُخل
رُعماؤها أو استمروا إليها بمهودهم ، لكانت العقود
لآلية تميد في أحوال جمّة ؛ ولكمها أن تصبح شاملة
عميمة كتخيّل بعض المتخيلين

بل الظاهر أن العقد الفردي هو المتعين للبقاء
والشروع ، من حيث أنه أشد موافقة لحريّة الفريقين
وأكثر انطباقاً على ما لا يكاد يُحصَر من تنوع الأعمال
وتقلب الأحوال

فهرست

الموجز

١٧٩

علم الاقتصار

جزء الثاني

الْقِسْمُ الثَّانِي

﴿ توزيع الأرزاق ﴾

الفصل الأول

صفحة

- ٣ الوظائف الاقتصادية المختلفة
٦ توزيع المنتجات غير تابع لاستعداد الشارعين
الشرطان العامان القائم عليهما نجاح المجتمعات الحاضرة .
٨ الحرية والملكية
١٠ استمرار حق الحرية الذاتية
١٣ تحول الملكية الفردية وترقيتها

الفصل الثاني

- ١٧ المذاهب المتباينة في حق الملكية
١٩ مثل الملكية العقارية ونحوها
٢٦ الترتيب التاريخي للملكيات
٢٩ حصص المجتمع في كل ملك لفرد
٣١ المآخذ على الملكية العقارية

صحيفة

٣٥

الملكية الذاتية أساس الكيان القومي

٣٨

الأسباب في دوام الملكية

٤٢

الميراث

الفصل الثالث

٥١

بيان في مذهب ربيع الأرض

٥٤

دحص التنازع التي استخلصت من بدعة ربيع لأرض

٥٩

مذاهب الاشتراكيين في امتيلاء الحكومة على الأرض

٦٣

مزايا كل من الملكية الكبرى والملكية الصغرى

الفصل الرابع

٧١

ماعبة الإقرص

٧٤

العائدة مشتقة «الضرورة» من طبيعة رأس المال

٧٨

انتفاع المقرض من رأس المال

٧٩

الأحوال التي تؤثر في سعر الفائدة

٨٢

المنزوع العام في المدينة من جهة سعر الفائدة

الفصل الخامس

٨٨

شان المستحدث

صحيفة

- ٨٩ ماهية الربح . عناصره
العصرُ حصصُ الذي تنجم عنه لأرباحُ الكبرى
٩٦ في الصناعة والتجارة
لأرباحُ الاستثنائية التي يُحررها بعضُ المكافلين
٩٨ دليل على أن المجتمع قد حصل على نفع عظيم
١٠١ العث في يمتونة الاشتراكين على شيء ملتزم
١٠٤ نحوه أرباحُ الملتزمين إلى التناقص

الفصل السادس

- ١٠٦ ماهية الأجر وشيوعه
١٠٨ تولد لأجر من طبيعة الأشياء
١١٣ مراب المضافة على الأجر، لكثرة من العامل والملتزم
١١٦ مرونة عقد الأجر، وبعض أوجه
١١٨ لأجر النسي
١١٩ أمثلة أخرى من لأجور النامية
١٢١ الأسباب التي يبنى عليها سعر الأجر
١٢٤ أشد العلة تأثيراً في الأجر مقدار إنتاج العمل
١٢٦ تأثير عدد السكان في الأجر

صحيحة

- ١٢٦ اعتراضات الاشتراكيين على عقدٍ لأحرار
١٢٩ نظام المشاركة للأرباح
١٣١ العاملُ المأتمن من تعمير المشاركة في الأرباح
١٣٣ أسباب الفروق بين الأجور في الحرف المختلفة

الفصل السابع

- ١٣٥ ماهية المشاركة والنظامان الشاملان اللذان تُردُّ إليهما
١٣٦ خطرُ المشاركة : الاستئثار ، جمعيات العمال القديم
١٣٩ نقائص الجمعيات المغلقة
١٤١ الغلو الفرديُّ الذي أوجدَه انقلاب سنة ١٧٨٩
١٤٢ شركات العمال الامجائز
١٤٦ الإضراب
١٤٩ آفاتُ لإضراب
١٥١ ما يجب على الحكومة أثناء الإضراب
١٥٢ تقبيل العمال
١٥٤ المتعويضات
١٥٨ تذييل للطبعة الثالثة عشرة
١٦٥ العقد الآلي

نرجو المطالع ان يُصَحِّحَ هذه الحركات في صحائفها

صوبة	سطر	صحيفة
يُنْطَسُهُ	١٠	٦
قواعد	١٣	١٥
الاشمن عشر	٦	١٧
المسح	١٠	٦٩
دوت	٢	٨٣
فوندها	١٠	٩٣
مُطَرِّدَا	١٣	١٥٦
بِكْرَة أبيهم	١٠	١٦٠

وفي صحيفة ٥٨ بالسطر الثامن كلمة « الصنائع » وصوابها
« الصناعات »

٥ جدول لإصطلاحات

A la tâche	التزاماً :
A la façon	أى أن يلتزم الصانع عمل شئ بأجر معلوم في زمن متفق عليه
Armurier	السلاحى : تاجر السلاح
Bourse de travail	مَصْفَقُ العمل :
	أنظر في جدول الجزء الثالث بيان هذه التسمية
Charrette	الكارّة : من معنى الكرّ
Cave — magasin souterrain	القاع وجمعها قيعان
Collectif (contrat)	العقد الألبى
	أى الذى يعقده جمع مع جمع و جمع مع فرد أو فرد مع جمع
Coueurs	المباراة :
	وهى التسابق امتحاناً أو منافسة في كل فن أو علم
Consommation	الاستنفاد :
	ومرادفها لاستهلاك - تستعمل لأولى حيث يكرّة
	استعمال الثانية لما فيها من معنى الهلكة
Coopération	التعاون :
	وكل شركة من شركاتها مميّناها بالتعاون

Coutelier المَدَوِيّ - نجر المَدَى أي السكاكين

Esprit de corps الآصرة الأليسة : رُوح الحزبيّ

Etablissement الحلول والإحلال والإنشاء :

هذا عدا ما في هذه اللفظة من معنى البناء والمكان

Fermées (Corporations) الجمعيّات المغلقة :

أي المانعة لغير أهل الحرفة من احترافها

Horloger المَزَوَلِيّ : أي تلجر الساعات وصانها

Installation الحلول والإحلال والإنشاء

هذا عدا ما في هذه اللفظة من معنى التوطن

Patron الوهين — الوَلِيّ :

أي الذي يتولى رئاسة عمل أو ادارته

Redevance férdale الإتاوة الإقطاعية

Secrétariat المَسْرَّة

Semeuse البَذرة

Secours mutuel المبارّة

Servage الرّق والاسترقاق الأرضي

Union التضافر :

وقد سبق تفسيره في تعريب لفظة Fédération بهذا الجدول

قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب في مدارسها

المؤرخ

١٩١٣

علم الاقتصار

تأليف

بول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU

تدقيق

جافز إبراهيم خليفه مطران

الجزء الثالث

مطبعة المعارف بشارع الفخامة بمصر

١٩١٣ - ١٣٣١

حقوق الطبع محفوظة

يطلب من ملتزم طبعه ونشره

يحيى ميري

صاحب مطبعة المعارف ومكتبتها مصر

الفصل الثالث

تداول الارزاق

الفصل الأول

المقايضة — القيمة — الثمن

المقايضة فعل غريزي في الانسان — الأصول اللذان رجع اليهما —
 نحو المقايضة على التدرج — صوف المبدلة — ماهية
 القيمة — مراتب القيم — نواعث تصرف القيم —
 امراة — ما يستثنى منها — سرور الاحتكار —
 معاديل المراجعة —

المقايضة فعل غريزي في الانسان

خصيصة الإنتاج في المجتمعات المتمدنة أن أكثر
 الناس في تلك المجتمعات ، ينتجون ما لا يستهلكونه
 بأنفسهم أو ما لا يستهلكون منه إلا جانباً على قدر

حاجاتهم الدَّائِيَّةُ ، وحاجات بيوتهم ؛ وأنهم يجلبون جميع
الأشياء التي تموزهم ، من طريق المبادلة أو البيع والشراء ؛
فيصعُ الإسكاف مائتين أو ثلاثمائة زوج من النعال
مذى سنة ، على حين أنه لا يتطب منها لنفسه ولأهله
سوى اثني عشر زوجاً

والمالك الصغير يتصرف من كرمته - ومساحتها
هكتار واحد - خمسين هكتولتراً من الخمر ، على حين
أن ما يشربه منها هو وأولاده ، لا يزيد عن سبعة
هكتولترات

ومنصاري يقضى حياة في صنع المصير " ، وربما
لا يحتاج إلى واحد منها

فالإنتاج على ذمة المفايضة ، قد حلَّ في مجتمعاتنا
الشاهدة ، محلَّ الإنتاج المقصور على إحداث الأشياء
التي يستهلكها المنتج في حاجاته الدَّائِيَّةِ

وقد رأينا في القسم الأول من هذا الكتاب كيف

(١) جمع منظار وهو أداة النظر

تُفْصِي تَجْزِئَةَ الْعَمَلِ تَدْرِيجًا إِلَى إِزَالَةِ الْإِتْسَاجِ الْقَدِيمِ
الَّذِي كَانَتْ الْأَسْرُ وَالْعَشَائِرُ عَلَى عَهْدِهِ تَسْتَهْنِكُ جَمِيعَ مَا
تَنْتُجُهُ ، وَلَا تَنْتُجُ فَوْقَ مَا تَسْتَنْفِدُهُ إِلَّا مَا نَدَرَ

وُجِدَتْ الْمُقَايِضَةُ مِنْذُ وَجِدَ الْإِنْسَانُ ، ثُمَّ اتَّسَعَ
نِطَاقُهَا بِاتِّسَاعِ نِطَاقِ الْعُمَرَانِ ؛ فَهِيَ فِعْلٌ غَرِيزِيٌّ لَمْ يَكُنْ
مِنْ إِبْدَاعِ أَحَدٍ ؛ وَحُكْمُهَا حُكْمُ اللُّغَةِ ، وَالْمُشَارَكَةُ ،
وَالْتَّكْوُنُ — شُعُوبًا وَقَبَائِلَ —

فَلَيْسَ لِمُدَّعٍ أَنْ يَدَّعِيَ اخْتِرَاعَ الْمُبَادَلَةِ ، وَلَا اللُّغَةِ ،
وَلَا الْمُشَارَكَةَ

وَإِنَّمَا خُلِقَ الْإِنْسَانُ مُقَايِضًا كَمَا خُلِقَ مَدَنِيًّا بِطَبْعِهِ

لَأَصْلَانِ الْإِنْدَانِ تَرْجَعُ إِلَيْهِمَا الْمُقَايِضَةُ

لِلْمُقَايِضَةِ أَصْلَانِ : تَفَاوُتُ الْمَقْدِرَةِ الْمُنتِجَةِ فِي
الْأَرْضَيْنِ ، وَتَفَاوُتُ الْمَقْدِرَةِ الْمُنتِجَةِ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ ^(١) : الْأَوَّلُ
مِنْهُمَا مُطْلَقٌ وَالثَّانِي نِسْبِيٌّ

(١) الْإِنْسَانِيَّةُ جَمْعُ إِنْسَانٍ

من الحاجات التي لا غناء عنها للإنسان ، الملح ؛ إلا
أن من الأقطار ما لا ملح فيه كالسودان وكمض أرجاء
الهند . فلما علم أهل هذه البلاد بوجوده في بلاد آخر
عرضوا فضول أرزاقهم من ماشية أو سواها للحصول
عليه . وهذا مثل من ألف مثل يدخل في باب

أما التفاوت في مقدرة الأناسي على الإنتاج ، فقد
وجد عند أقدم القبائل وعنه نجم التبادل تدريجاً . مثالة :
رجل في صائفة من صادة البر أو صادة البحر ، ولده
أضعف من لده^(١) ، أو أصابه صدع عجز جبرته ، أو نزلت
به عاهة أشقى^(٢) منها ، فهو لا يستطيع الصيد ؛ ولكنه
يستطيع صنع السهام أو الصنابير لصيد الحيتان ، أو ترميم
لا كواخ أو صنع الأكسية من جلد لو حش

على هده النحور كانت أوائل المبادلة ثم ترفت بفعل
الفررة الخاصة التي فرق الإنسان من الحيوان ، حتى
أفضت إلى تعدد الحرف ، ونجزوا العمل في الحدة الذي

(١) نعى أثره أي الدين من سنه (٢) امتنع شفاؤه

وصلت معه المقدرة الشريفة المنجية إلى مائة ضمف لها
لا مقايضة فيما بين الحيوان : أما لإسار فقد قايس ،
ثم تمادى في المقايضة ، تبعاً لغريزته التي كانت في البدء
عمياء ، ثم أصبحت مبصرة

تحوّل المقايضة على الدرّاج

كان الناس في أوّل أمرهم يُبادلون فضولهم بما هم إليه
أخرج ، بمعنى أنهم كانوا يقطعون جزءاً يسيراً من منتجاتهم
للحصول على بعض الأشياء التي لا يستغنون عنها . كأن
يخرجوا عن عشر كسبهم أو خمس كسبهم من الصيد
ليأخذوا به سهاماً أو جنوداً مهيأة للكساء ، أو ليصالح لهم
ما ختل من مساكنهم

ثمّ تسعّ نفاق لإتساح في سبيل المقايضة حتى
أصبح الناس في هذا الرّمّ يبادلون تسعة أعشار
منتجاتهم أو كل منتجاتهم بأشياء ينسجها غيرهم من الخلق ؛
وبعض هؤلاء قد يكونون من سكان أقصى المعمور

على أن من أمثلة التدوّل والتضامن اللذين توجد هما
المقايضة بين العباد. طهارة^(١) الصانع بقضها المحبوب
من أمريكا وصنعتها المحلوة من الهند، وسراويلاته
المنسوجة من صوف الابل أو الرأس^(٢) وقهوته المحمولة
من البرازيل، وسكره المستقدم من جاوه، وتبغ الوافد
من « زيلنده » و « فرجينيا »^(٣)

ثم إن المقايضة تنمي لمقايضة : إذ لا تكاد حرفة
جديدة تخلق حتى يضاف إلى الكفاءات الطبيعية
الموجودة في فطرة الذين يتولونها، ما شاء الله من تأثير
البيئة والتربة والإرث مما تتم به نوافس تلك الكفاءات
وتزداد قوتها

صوف المبادلة

طرائق المبادلة مختلفة جمّة . من أمثلتها مقايضة

(١) الطهارة في الأصل اللغوي تقيض البطانة من الثوب :

وقد استعملناها لتسمية «سفرة» العامل (Blouse) (٢) رأس

الرجاء الصالح (٣) فرجينيا ولاية بأمريكا الشمالية Virginia

لِبَرَّةٍ مِنْ مِلْحٍ أَوْ سُكَّرٍ بِلَفْرَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِ لِفْرَاتٍ مِنْ
الْقَمْحِ أَوْ الشَّعِيرِ ، وَمَقَابِضُهُ ضَائِقَةٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الطَّائِرِ
أَوِ الدَّابِّ أَوِ الْقَائِمِ ، بِمَعْلٍ يَعْمَلُ كإِصْلَاحِ السَّهَامِ
لِصَيَادِ الدَّرِّ ، أَوِ الشَّبَكَةِ ، أَوِ الرَّوْزِقِ لِصَيَادِ الْبَحْرِ ؛
وَمَقَابِضُهُ مُتَنَجِّجَةٌ بِخِدْمَةِ ذَائِبَةٍ : كَانَ يَضْمَنُ رَئِيسَ الْقَبِيلَةِ
أَوْ أَحَدَ سَرَائِهَا قَدْرًا مِنَ الطَّعَامِ أَوِ الْكِسَاءِ لِرَجُلٍ آخَرَ ،
عَلَى أَنْ يَقُومَ ذَلِكَ الرَّجُلُ بِخِدْمَتِهِ

ثُمَّ تَمَدَّدَتْ أَنْوَاعُ الْمِبَادِلَةِ تَبَعًا لِنُفُوزِ الْحَضَارَةِ
وَتَشَعَّبَتْ كَثِيرًا

شَرَطُ الْمَقَابِضَةِ التَّمَلُّكُ ، وَقَوَامُهَا الْمُعَادَلَةُ : فَحِينَمَا
كَانَتِ الْمَقَابِضَةُ مَشْرُوعَةً خَالِيَةً مِنَ الْغِشِّ أَوْ لِإِكْرَامِ
أَوِ الذَّرَقِ وَالْحَقْمَقِ ، عَمَّ رِبْحُهَا الْفَرِيقَيْنِ الْمُتَعَامِلَيْنِ وَحَصَلَ
مِنْهَا عَلَى رَفَاهَةٍ

فَأَمَّا أَحَدُهُمَا وَهُوَ الَّذِي قَابِضَ قَمْحًا بِسُكَّرٍ أَوْ مِلْحٍ ،
فَتَجَبَّى رَفَاهَتَهُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يُحْرِزُ قَمْحًا فَوْقَ حَاجَتِهِ ، وَكَانَ
لَا يَمْلِكُ مَا يَسُدُّ بِهِ عَوْرَتَهُ مِنَ الْمِلْحِ أَوِ السُّكَّرِ ؛ وَأَمَّا الثَّانِي

فتجبي رفاهته من أنه كان أحوج إلى القمح منه إلى
السكر أو الملح

فإذا ضيقنا هذه الفاسدة على المثليين لآتين نجم
منها : أن الذي استدل رؤوس الحيوان بإصلاح أدوات
الصيد غانم ؛ لأنه أبرع في إصلاح تلك الأدوات منه
في قنص الحيوان ؛ كما أن المقايض الثاني غانم ؛ لأن
صطياد الحيوان أسهل عليه من تعهد سلاحه بالإصلاح
الذي لا غنى له عنه

فالإنسان يزيد صنوف مستهلكاته ويزيد مقدراته
على استهلاكها بانصرافه إلى إنتاج الأشياء التي تهيتها لها
كما أنه الطبيعي ، وباكتسابه من طريق المبادلة جميع
ما يحتاج إليه من الأشياء

ما القيمة ؟

إذا ثبتت مشروعية لمبادلة وثبتت فائدتها فما عسى
أن تكون أصلح القواعد التي يسار عليها في المقايضات ؟

أصلح تلك القواعد هي أن نعرف ماهية القيمة ،
وهذه المعرفة موجودة في ذهن الإنسان بخلاف شيء
من الالتباس في البدء ثم تنجلي وتتضح وتقوى
القيمة هي قابلية الشيء لأن يستبدل به شيء أو
أشياء أخرى . مثلاً أن هكتولتر قمح يعادل خروفاً متوسطاً
الحجم ، أو عشرة كيلوغرامات من الصوف ، أو عشرين
كيلوغراماً من السكر . وتلك القيمة لا تكون ثابتة ولا
وحدة ؛ بل تتنوع بتنوع الأحوال الخارجية وبالبنية
لتأثيرات العقل

فربما كانت الهكتولتر من القمح في رمان ومكان
معلومين لا يعادل إلا نصف خروف سمين ، أو خمسة
كيلوغرامات صوفاً ، أو ثني عشر كيلوغراماً سكرًا ، على
حين أنه يعادل في رمان ومكان آخرين ، ثلاثة أضعاف
الأبدل التي عددها أو أربعة أضعافها . وعليه فالقيمة إنما
هي المقدرة البدلية

ما الأسباب التي تميز القيمة — وهي تلك الحالة

المتحولة التي لها أكبر منزلة في معاملات المبادي ؟
لا بد من اجتماع خلال ثلاث في الشيء ، لتكون له
قيمة :

الأولى أن يكون الشيء ، موافقاً لرغبة من رغائب
الإنسان ، والثانية أن يكون دون قنائه عنه ، والثالثة
أن يتيسر نقل الاستمتاع به من واحد إلى آخر
على أنه ليس من الضروري لصيرورة الشيء ذي قيمة
أن يرغب فيه العاقلون اجمعون ، بل يكفي أن يرغب فيه
فريق منهم . وإنما الرغبة في السماع تحدث تارة من كونها
نعمة ، وهو شأن الخبز ولحم والكساء ؛ وصورة من
كونها سارة مرضية للزعة في النفس أو زهوية بها ، وهو
شأن الماس والمخترم ، والرسم ، وكل مقتني نادر ؛ وأنا من
كونها ترتبط بشعور خاص ، وهو شأن الهدية التي
تُعرف ببلد كار

فالأساس الأول للقيمة ، هو إذن ، موافقة الشيء ،
لأرب عند الإنسان ؛ والأساس الثاني ، هو إمكان نقل

الشيء المرغوب فيه من واحدٍ لآخر : خذ الصِّحَّةَ مثلاً ،
وهي أكبرُ النِّعمِ بل أولى النِّعمِ ، بل مصدرُ المنافعِ
وللَّذِئِذْ ، فإنها لما كانت لا تنقلُ من مُمتِعٍ بها إلى غيرِ
مُمتِعٍ بها ، فهي حارِجةٌ عن لمقايضةٍ ؛ ولهد لا تُعدُّ لها
قيمةٌ بالمعنى الاقتصادي الأَزم

مَّا الأساسُ الثَّالثُ للقيمة فهو تَصَنُّبُ الحصولِ على
المطلوب : وبيانُهُ أن كلَّ شيءٍ توحيدُهُ الطَّبيعةُ بكثرةِ
وتجملُهُ منالُ اليَدِ من كلِّ مُريدٍ ، فلا قيمةَ لَهُ تَهما كان
شَهيًّا : ومثاله هواءُ أو الشمسُ

جعلُ فرقٍ من الكتابِ مدارَ القيمةِ على المنفعةِ
- بعد أن توسَّعوا كلُّ التَّوسُّعِ في معنى هذه اللفظةِ
الأخيرةِ - وعلى ندورةِ المطلوبِ ، وعلى العملِ المُجَمِّمِ
في الشيءِ ؛ فكانَ فيما ذكروه بعضُ الصُّوابِ ، ولكنهم
لم يوفِّوا التَّعريفَ حَقَّهُ

وحقَّ التَّعريفِ هو أن القيمةَ مزيجٌ من قوَّةِ الرَّغبةِ
في الأشياءِ وصُعوبةِ الحصولِ عليها ومشقَّةِ إنتاجِها

مراتب القيم في الإنسية

تفاوت القيم في مراتبها تبعاً لمنازلها من الإيثار^(١)
في ذهن الإنسان . ولهذا ترى الرجل المثرى إثراء كبيراً
يفصلُ افناء صورة من صنع روبنس^(٢) على مائة ألف
فرنك أو على جميع الأشياء المتنوعة التي يتسنى له اقتناؤها
بذلك القدر من المال ؛ فلو أن هـد المتعشق وجد منظرًا
لا يقلُّ عنه ثروة يُنوسه في شراء تلك الصورة ، أقبل
أن يتاعها بمائة ألف الفرنك

من هنا يتبين أن ترتيب القيم في المجتمع المتمدن
لا يوافق البتة ترتيب المنافع في معناها للملوف ، كما يدلُّ على
ذلك كونُ الماس أو المخرم — وإن هما إلا زينة المرأة —
يسويان ما لا يسواه إحرامٌ مُدقٌّ من البرد ؛ وكونُ
الكماء^(٣) التي لا تُعدى ويكثر استعمالها على ما بها من

(١) الإيثار التفضيل (٢) اسم رَسَم فلمنكي شهير

Rubens (٣) نبات مستدير يخرج من نفسه كالقنقاس

الإضرار بالصحة ، أغلى من البطاطا على ما بها من الغذاء
المفيد . وربما صحَّ القول أن مراتب القيم تكون في
الغالب على العكس من مراتب المرافق العادية

رأى بعض الكتاب أن في هذه المخائفة جنونا أو
إفحاشا عابئا ؛ وأنهم لم يخطئوا : إذ أن ما يخالونه^(١)
تهوئشا ليس إلا نظاما . ولو كانت أكثر لأشياء ضرورة
لحفظ الحياة هي أغلى . لأشياء ، لما استطاع الناس أن
يمشوا ولكانوا في بؤس شديد . أما وقد أغليت الثمن
الفائس التي لا ضرورة لها من الجهة الحيوية ، فأسواد
الأعظم من العالمين لا يكثر لها ولا يحنيه أمرها

المرأة العارية التي لها كساء متين من الصوف ،
ليست ، من حيث الكساء ، في حالة طبيعية أحط من
حالة المرأة الغنية التي ترتدي المخرم المصنوع في آلنسون^(٢)
- ونحن المتر منه ألف فرنك - كذلك المأجور الذي

(١) يخالونه بطنونه (٢) سم بلدة فرنسية تيقن أهلها صنع

يشرب نبيذاً عادياً لا يزيد ثمن اللتر منه عن ثلاثين سنتيماً
أو أربعين سنتيماً ، ليس من حيث الفائدة الصحية ، أسوأ
خطاً من الرجل الموير الذي يشرب النبيذ المنسوب إلى
قصر لافيت^(١) و ثمن لرحاجة منه خمسة عشر فرنكاً .
ومن هذا القبيل الفلاح الذي يقطن كوخاً نظيفاً دائماً فإنه
— باعتبار الرحة الجسمية — ليس أدنى نصيباً من رب
الملايين الذي يسكن قصرًا باذخاً حافلاً بالرياش الفاخر
وفي الواقع ، ماذا يعني الانسان الذي ابتاع بفرنك
أو فرنكين نسخة من كتاب شهير ، من أمر إنسان
آخر يطالع محتوى ذلك الكتاب نفسه في نسخة مثقفة
التجليد ، يربو ثمنها مئة ضعف على ثمن الأولى
بل ان انحصار الغلاء ، في اثمان الأشياء التي تعد نفيسة
لدلائل على تقدم المدنية : بمعنى ان معظم حاجات الانسان
ولاسيما الضرورية منها ، يتسنى له قضاؤها بأدنى النفقات ؛
وأن الفرق بين أحوال الخلق في المجتمع الواحد يكون

(١) اسم مكان بفرنسا

أَقْلَّ انْفراجاً في كُنْهه منه في طاهره ؛ وأقرب غوراً ،
بالنسبة إلى القيم التي يستمتعون بها
على أن ما هو مشهود في هذه الآية كان لا بُدَّ من
وجوده ؛ إذ لولا توافر الأشياء الضرورية لحياة الإنسان
وانتشارها في العالم ، بعضها مجاني موهوب ، كالهواء والماء ،
وبعضها سهل الاكتساب ، كالخبز والكساء ، لما استطاع
الجنس البشري أن ينمو هذا النمو

نوعاً تصرب القيم

إن القيمة ، وهي ذلك الشيء المتبدل المتحول ، مع
كونها مرتبطة على ما رأيت بالحكم الذي يحكمه
عقل كل فرد في الحد الذي ينتهي إليه الميل إلى الشيء ،
المطلوب ، لنزع - فيما يتعلق بأكثر الأشياء النافعة
للإنسان - إلى الانحصار في دائرة ضيقة تبعاً للمكان
والزمان

الحصول على القيمة الحقيقية لا يتم إلا بتساو

إرادتين . إرادة الذي يملك شيئاً ويطلب^(١) عنه نفساً ،
 وإرادة لذي لا يملك ذلك الشيء ويودُّ لو فار به . فيصحُّ
 مع التوسُّع في هذا المعنى ، أن يُقالَ قولاً فصلاً ، أنَّ
 العرض والطَّاب هما اللذان يُميَّنان القيمة . العرضُ بتمثيله
 أولئك الذين يملكون الشيء ، ويرغبون في الخروج عنه
 ببدلٍ منه ؛ والطَّابُ بتمثيله أولئك الذين لا يحتاجون إلى
 الشيء ويتمنون اقتناءه

فحينما أنف^(٢) العرض على الطلب — على حدِّ ما هو
 مشاهدٌ من أنَّ الذين يُريدون بيعَ قمحهم أكثر من الذين
 يتوخَّون شراءه . كان الشيء ، وهو القمح في هذ
 المثال ، نازعاً بشمته إلى الانخفاض . فإذا كان الطلبُ مُنيفاً
 على العرض . نزع الشيءُ بشمته إلى الارتفاع . وهذا التصرُّب
 صُعوداً وهبوطاً يستمرُّ إلى أنْ تُدرك الدرجة التي
 تتوزن معها القيمة بين العرض والطلب

(١) يطلب عنه نفساً يرغب في الخروج عنه

(٢) أناف راد

إلا أن هذا التصرب يقال في جانب البضائع الغزيرة
التي يسهل إنتاجها في وقت غير متعادل كما هو شأن
أكثر الصنوف الشائعة أخصها الأشياء المحولة^(٣)،
وتليها المحصولات الزراعية. والسبب في ذلك هو أن
القيمة، كما ذكرنا، تحددها الترفق بين قوة الالتئاس لها
وصعوبة الظفر بها؛ وصعوبة الظفر بالأشياء ترتبط جملة،
بنفقات الإنتاج وبما يُبذل من المجهود ويساقى من التعب
ويضاع من المال والوقت دون إيجادها. ودون حملها إلى
السوق أو إلى دار طالبها

فكل منتج قبحاً، أو أكسية، أو أدوات يينية
يكون بطبعه متعمداً للخروج عما يفيض عن حاجته من
تلك الأشياء، فيما إذا استرجع - بمقابلة ما أعطى
الأموال التي أنفقها لإنتاج تلك الأشياء. وفيما إذا أصاب
ربحاً، ولو طفيفاً، يستعيص به عما أصابه من المكدورات

(٣) المحولة المصنوعة في شكل غير شكلها الأصلي

Manufacturé

فصعوبة الحصول على البضائع الشائعة، التي تحمل
التمدد بلا نهاية وتنبأ الارديد المطرد، أصبحت تنفق
عند حد النفقات التي تنفق لإيجدها، وهو ما يسمى
بالثمن العرمي^(١)

هذا الثمن العرمي لا يكون البتة في حد واحد عند
كل المنتجين : لأن منهم من هو أمة ومنهم من هو
أكثر توفيقا بسبب ما يحيط به من لأحوال الطبيعية
الصالحة : غير أن ما تتميز به القيمة في الغالب هو الثمن
العرمي العادي الذي ينفق على إنتاج جميع الكمية التي
يقتضيها الطلب أو تستدعيها حاجت السوق

وكما أن صعوبة الحصول على الأشياء وهي أحد
ركزي القيمة تتحدد بنسبة لثمن العرمي فيما يتعلق
بمنتجات المارة لازيادة لمطرودة. كذلك قوة رغبة في

(١) العرمي *Prix de revient* هو القدر الذي ينفق من
المال على المنتج حتى يصلح للبيع، وسبارة أوضح هو الثمن الأصلي؛
فذا بيع بربح، فهو الثمن العرمي

اقتناء هذه الأشياء تتحدد بنسبته : إذ ما من أحدٍ إلا
في الأحوال التي تسبب فيها الحاجات العاجلة يرضى
بشراء شيء من الأشياء الميسورة متاحها بضيق ثمنها ؛
بل يؤثر الطوارئ أن ينتظر حيناً حتى يمرض عليه الشيء
الذي يرغب فيه

وعلى هذا انتهى تمزج الأسعار ، في مجموع السع
الشائعة ، إلى الانحصار ، مع تمادي الزمن ، في دائرة
من نفقات الإنتاج لا يتباعد عن محورها إلا قليلاً
أما الانفراج لو سعى الثابت بين الثمن الغرمي ،
والقيمة ، فلا يكون إلا في الصنوف الصعبة الإنتاج ، والتي
لا تسرّ تدّوها كالبذائع الفنية من الطراز الأول ،
وسائر البضائع التي لا تستصعب لاستكثار منها في وقت
قصير دون زيادة في الإنفاق عليها

المراحة

المراحة هي القوة الكبرى والمنظمة العليا لأعمال

العالم الاقتصادي؛ وهي التي ترجع بقيمة البضائع
إلا ما هو مستثنى منها مما أسلفنا ذكره إلى مقدار ما
أنفق على إنتاجها أو تصنيعها، مما يدخل فيه ثمن المادة
لأولى وأجر اليد العاملة وفائدة رأس المال وستهلاكه
وربح المكافئ أو المستحدث كما وصفنا هذا الربح في حينه
المراحمة، واسمها دليل عليها، هي التزاع القائم بين
المنتجين في سبيل بيع منتجاتهم بما يعود عليهم بالربح،
فكن منهم يعنى بتفاق سلعه حتى إذا خشي من استبقائها
في مخازنه خوف التلف أو خسارة الوقت والفائدة،
أرخص ثمنها إلى الحد الذي يبادل ما أنفقته على إنتاجها
أو تصنيعها

وربما كان ما أحدثه منها فرق قدر المطلوب، فزالت
القيمة إلى ما دون الثمن العرشي؛ إلا أن هذه الحالة
لا تدوم ولا ينبغي دوامها لأنها تضعف عزائم المنتجين،
أو بعضهم، فيقل العرض؛ وإذا قل العرض وبقي الطأب
كما كان، ارتفعت القيمة، كما أنه إذا تماسك الثمن حيناً

طويلاً ، فوق نفقات الإنتاج ، خيف من تهاوى
المنتجين ، بسبب الربح الاستثنائي ، في لاستكثار من
الصنّف ، أو من طرؤ منتجين آخرين يندرون لمنافستهم
فيه ، فيَهْبِطُ بذلك السمرُ

ما يستثنى من المزاومة - الاختكارات

تلك منافع المزاومة وحسبك منها أنها ، بما تحدّثه من
التضرّب ، تجعل تناسب بين المكافأة على المنتجات وبين
المجهودات التي بذلت دون إيجادها

على أن هناك أشياء لا يد فيها المرحمة ، تلك لأشياء
هى التى جمعتها الطبيعة احتكاراً ، أو أدخلها القانون فى
لاحتكار : ومعنى الاحتكار هنا أن البائع يكون واحداً
فأما احتكار القوانين فمثاله فى فرنسا التبغ والشمب^(١) ؛
وأما احتكار الطبيعة ، فمثاله اختصاص بعض الجهات

(١) أعواد الكبريت

بإخراج الأنبذة الجيدة كأنبذة قعمر (لافيت) وقعمر
(إليك) الح

ثم إن الاحتكار يكون تارة ثابت كما هو في المثال
الذي ذكرناه أخيراً؛ وطوراً يكون عارضاً أي تائماً لحالة
ماء كما لو أقبل جمهور غفير من السياح على قرية ليس
فيها إلا عجة^(١) واحدة أو سفينة واحدة

المحتكر سيد السوق وإنه أن يعنى ثمن الشيء إلى
آخر حد تبلىه رغبة الآخرين فيه مع صرف النظر عن
تفقات الإنتاج أو الاستصناع

غير أن أمثال هذا الاحتكار تندرج فيما عدا الأحوال
التي يخلق فيها القانون احتكاراً عن خطأ؛ فيمنع به المراحة
أو يضع لها حد

على أن المشترعين قد ألفوا أن يجعلوا للاحتكار
تعريفه ينهي إليها سلطان المحتكر

(١) العجة هي اللفظة التي اصطلاحنا عليها لتسمية المركبة أو
العربة وتعرفها عند العرب: آلة تجرها الدابة محمولة عليها الأثقال

مفاعيل المراحة

المراحة ، باعتبار ما تقدّم ، تكون إذن السّنة الكبرى
الفاعلة في جميع القيم . وهي التي تعمل تدريجاً على خفض
الأسعار في الأشياء التي تؤثر في إنتاجها الاستكشافات
العنيفة والدّجّاح الاكتناهي ، على حدّ ما جرى للعلايس
ومعظم الأدوات اليّنية . وبوجه عامّ للمصنوعات
المحوّلة من غير استثناء . اللهمّ إلا للأصناف التي يحب
فيها الطّلب على العرّاض بسبب نموّ السكان أو ردياد
الرّفاهية

ولقد كانت هذه حال المحصولات لزراعية قبل أن
تذهمها مراحة البّادان الجديدة ، بما أخذت تُرسّله إلى
أسواق العالم القديم من ميرة القمح واللّحم والرّيد
على أن هبوط لأسعار ، إذا كان ناجماً من النقصان
في نفقات الإنتاج ، لا من كساد السوق ولا من القاعة
الاضطرارية في الطّلب ، فلا يُعدّ من النّحوس بل يُعدّ

من السُّود : لأنه بقدر ما يسهل على الناس اقتناء ما
يرغبون فيه ، تكثر لديهم ذرائع التمتع
غير أن هبوط القيمة لا يكون سمدًا إلا إذا جاء من
تناقص نفقات الإنتاج كما أسلفنا ، لا من أزمة تحول بين
المستهلكين وبين الرغبة في الأشياء أو بينهم وبين وسائل
التي تمكنهم من الحصول عليها ، فتتباطئ عرائم المنتجين
تثبطا يحمّهم على التخلص من بضاعتهم بصفة المغبونين

الثمن

تكلّمنا على القيمة وعلى المبادلة ولم نذكر الثمن : ذلك
لأن بحثنا في المبادلة إنما حصّره في الطريقة السيّقيّة^(١)
الأولى من طرائقها ، ونعني بها تلك التي يُعطى الرجل
بمقتضاها شيئًا يزيد عن حاجته في مقابلة شيء هو إليه
في حاجة ، كما لو قايض قحًا بملح أو سكرًا أو نعلين أو
كساء ، وهي الحالة التي كانت عليها مجتمعات الأقدمين

(١) نسبة إلى السليقة وهي الفطرة

وم يبق منها إلا أثر استثنائي في لأمم الممددة
أما الطريقة التي ارتقت إليها تلك المقايضة في تعامل
الحضريين، فهي دخول النقد وسيطاً بين المقايضات
وكل قيمة قدّرت بالذهب هي التي تُسمى حينئذ بالثمن

الفصل الثاني

النقد

عناصر المقايضة للمعيار — النقد — ووضعت الرقبات — اشترطت
الأساسية لئلا — وفي كل معدن مكوّن نوع خاص
خاص من خلال مدينة — الأمثلة المختلفة من
النموذج — الحاضر — مربع — لتتوق — نظام
وحد النقد ونظم النقد — اختلاف
المعيار في نقد النقد والنقد والنقد

نقد المقايضة السليمة^(١)

المقايضة السليمة أو مقايضة الإنسان بضاعة زائدة
عن حاجته بضاعة هو في حاجة إليها ، يفتورها من
المصاعب الفعلية الكثيرة ما يضيق نطاقها تضيقاً ، إذ
ينبغي البحث عن مظنة البضاعة المطلوبة عند رجل رعب
(١) السليمة نسبة إلى السلعة أي البضاعة والمراد بها هنا المقايضة
التي لا تدخل فيها النقود

في الخروج عنها ورغب في قبول ما يعرض عليه بدلا
منها. ثم ينبغي أن تتوفر من البضعتين المقادير التي
تتبادل قيمتها. وكل هدا في الغالب لا ينسحق

مثال ذلك رجل يئوزة لمنح ولكنه لا يملك من
العوض إلا حملا أو أبقرا؛ فإذا اتفق أنه أن يجد من
عنده المنح، فربما لم يجد في حاجة إلى الحملان ولا
إلى الأبقار. وربما عرض له أن يجد رجلا يرضى أن
يقايض المنح بالأخوة؛ سوى أن ما لديه من المنح
لا يعادل خروفا كاملا؛ وربما حدث أن لمبادل إذ
أعطي ربعا من الخروف في مثل ما كان عليه مجتمع
لأول أيام كانت المبدلات نادرة لم يجد غدا للثلاثة
لأرباع الباقية في مقابلة أشياء هو محاسن إليها

ومن آفات المبادلة السلعية أنه يتعذر تحقيق قيمته
كل شيء من الأشياء نقايض بها؛ وعلى هذا تكون
السلع من منح وفتح ولسيح وجلود وملابس وخرفان
وخدم ذاتية الخ. مما يعطى بعضه ببعض من غير رجوع

إلى مرجع معين ثبت ، تتوفر معه وسائل تحقيق القيمة
التي يليق لكل شيء من تلك الأشياء ، وذو شأن إيجابها
في الذهن ، بحيث لا يحيل العقل بين تلك الصلات
المشعبة التي لا ترتبط بمركز معلوم للمقابلة والمساواة

النقد وطبقته رئيسين

تلك النقايس هي التي سافت لانسان بمعونة غريزته
إلى استعاضة لمقايضة السلبية بعمل آخر كثير
لاشبهاء في ظاهره ولكن مشبهات لمعاملات ومهي
لها أساس عقلي متين

من هنا جاء انقسام لمقايضة السلبية إلى عنصرين:
البيع والشراء ، وذلك بفضل بضاعة وسيطة جعلها توافق
الناس عليها وسيلة للمقارنة بين القيم وذريعة للمكافأة^(١)
تلك البضاعة هي ما يدعونه بالنقد ، والنقد هذا ذو
ختين نفعيتين للناس ، مساعدين على تأمين لمقايضة

(١) المكافأة مقدرة الشيء بمثله ومعادلته به

وتوسيع نطاقها : الأولى هي "ن" النقد أداة مقارنة
وتمكنين وإحصاء ، فيصح أن يوصف بالعداد العام ،
وقد سمّاه بعضهم بمقياس القيمة

فبعد أن كان يقال : الخروف يُعادل مئة كيلوغرام
من الملح أو عشرين كيلوغراماً من السكر أو ثرين من
السيج أو عشر ثور أو ثمن بقرة أو ثمانين كيلوغراماً
من الحديد أو خمسة أيام ونصف يوم من الخدمة الخ
وهو الأمر الذي كان يوجب معرفة قيمة كلٍّ من تلك
البضائع ، ولا يترك في الدهر إلا صوراً مختلطة أصبح
يقال : الخروف يُعادل كذا من النقد ؛ فإذا جرى الكلام
على الحديد قيل إن مئة كيلوغرام مئة تُعادل كذا من
النقد ؛ بحيث أن فائدة النقد من جهة جلاء النصور ،
لا تُعادلها فائدة ، إذ بها تُعادل البضائع بوحدة منها ،
عوضاً عن أن تُعادل بكلّ البضائع فيكون ذلك من
التعقيد لدى لا يُحل

كان من أظهر آيات النجاح العقلي ، استعمال القوود

بادئ بذه في زنة^(١) القيم ، كما استعمل المتر في قياس
الطول ، والكيلوغرام في معايرة الأثقال

ولولا المتر والكيلوغرام لما كانت المقابلة بين الأشياء
إلا مقابلة نائية عن الصواب ، لعدم وجود الميزان
والمقياس العامين للذين تعلم بهما أثقال الأجسام وأبعادها ،
ولكان الناس في مثل التهويش والاضطراب اللذين كانوا
فيهما أيام لم تخلق النقود ، ونعني بها أداة المقارنة
بين القيم

تلك أولى منافع النقد ، ومن الباحثين من استدلّ
على أن بعض القبائل المتقدمة تعامت به ، على أن
مسكوكاتهم لم تكن إلا أدوات تعددية على نحو ما تجرى
عليه طوائف من سكان أوساط أفريقية ، فقد أخبر بعض
السياح أن أولئك الأقوام متخذون من الصدف نقوداً ؛
وبديهي أن أمثال هذه النقود ليس لها دخل حقيقي
في المعاملة ، وإن هي إلا وسائل تعداد وقياس للقيمة

(١) زنة ، مصدر وزن ، كقوله مصدر واعد

ومن هذا القليل أيضاً، أن تلك هينبرج^(١) أحدث
منذ بضعة قرون نقداً تعدادياً باسم مراك بنكو^(٢) شاع
تداوله في شمالي أوروبا، ولم يكن من المسكوكات المضروبة
حقيقة، بل كان وزناً تقديرياً من الفضة الخالصة

ومهما يكن من الأمر فإن النقد التعددي نقد غير
تام. أما النقد الصحيح والتام فلا يستغنى فيه عن عنصر
آخر: ذلك العنصر هو أن تكون للمسكوكات التي
هي وسائط المبادلة - قيمة بذاتها تعادل البضاعة التي
تقايس معادلة حقيقية، ولهذا صدق من قال: إن النقد
مقيار وبديل في آن

لا جرم أن أصلح النقد ما توافرت فيه القيمة
الذاتية بمعنى أن يكون شيئاً وافياً بحاجة من حاجات
للإنسان - وأن يكون سهل المتناول صعب الإيجاد
ومن هنا جاءت تسميتهم النقد بالبضاعة. إذ لو لم
يكن له قيمة ذاتية، ولو لم يكن صعب الإتحاح غالي النفقة

Hambourg (١) Mark banco (٢)

في الاستخراج اكان في مقدرة اولى السلطان ان
يستكثروا من مقاديره ما شاءوا . ولأصبحت المعاملات
بذلك قائمة على أساس غير متين

الشرائع الأساسية لحودة النقد

كان النقد ، في المدينت الأولى ، شيئاً نافعاً عميم
التداول : وكان عبارة عن أبقار وأغنام سميت في
اللاتينية باسم (بيكونيا) " وهو اسم في تلك اللغة
مشارك الماشية والنقد

فل بعض الشارحين إنه إذا كان الأقوم في أول أيام
إغريقيا وروما قد ستملوا لأبقار ولأغنام ستمال النقد ،
فذلك لأن المرعى الشائعة كانت كثيرة في تلك الأزمنة :
على مثل المرعى الشائعة التي توجد إلى اليوم في بعض
البلدان ولا سيما في جهات جبال الألب السويسرية :
وكان كل رجل يُقايض بإحدى السبع من خروف أو

بقرة ، يرسل ذلك الخروف أو تلك البقرة إلى المرعى
الشائع تحت سيطرة الراعى العام

فلئن صحَّ هذا التأويل ، فلقد كان ذلك النقد حاوياً
من إحدى الصفات الأساسية لصحته : وهى قابليته
للتقسيم . على أن من الجاليات الأولى التى استوطنت
أوروبا الحديثة ، من استعمل التبغ نقداً ، لما كان للسبغ عندهم
من غالى القيمة ولسهولة تقسيمه وحفظه ؛ ومن الشعوب
الآخر ، فى أفريقية ، من اتخذ قطعاً متماثلة الحجم والرسم
من الكتان ^(١) الملون عرفت باسم 'الجنبيات

ثم تكفل الاختبار ، بمعاونة الغريزة وارتوية الصحة ،
باستمالة الأثم التى نمت بينها المقايصات وتمددت ، إلى
استخدام المعادن نقوداً ؛ فسكوا الحديد ، ثم الشحاس ،
ثم الفضة ، ثم الذهب

أما الشرائط التى تجعل المعادن خيراً ما يُستخدم
للسكة فى التالية :

١- أَنَّ المَعَادِنَ ذَاتُ فَائِدَةٍ بِذَاتِهَا ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَنْفَعُ
بِحَاجَاتِ الْإِنْسَانِ ، كَالْحَدِيدِ وَالنُّحَاسِ ، وَهُمَا يُسْتَخْدَمَانِ
فِي الصَّنَاعَةِ عَلَى صُورٍ لَا تُحْصَى ؛ وَمِنْهَا مَا يُلَاحِظُ ذَوْقَ
الْإِنْسَانِ ، كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَهُمَا - عِدَا اتِّفَاعِ الصَّنَاعَةِ
بِهِمَا - يُوَافِقَانِ مِثْلًا مِنْ شِدَّةِ الْمَيْوَلِ وَأَعْمَاقِ النَّوْعِ
الْبَشَرِيِّ : هُوَ الْكَافُ بِالزَّيْنَةِ وَالتَّحْلِيَةِ

٢ - الشَّابَهُ وَالْتِجَاسُ بَيْنَ الْقِطْعِ الْمَسْكُوكَةِ مِنْ
مَعْدِنٍ وَاحِدٍ ؛ إِذَا يَغْلِبُ أَنْ يَخْلُفَ كُلُّ رَأْسٍ مِنَ الضَّأْنِ
عَنْ غَيْرِهِ ، وَكُلُّ قِطْعَةٍ مِنَ الْكُنَّانِ عَنْ أُخْتِهَا ، لَكِنْ
الْفَرْقُ لَا يَكَادُ يَذْكَرُ بَيْنَ قَضِيَّتَيْنِ مِنَ الْحَدِيدِ خَارِجَيْنِ
مِنْ مَجْمَعَيْنِ شُعْلَيْنِ ؛ وَبَقِلُ ذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ
مِنْ النُّحَاسِ ؛ وَيَمُحَى بَيْنَ السَّبِيكَتَيْنِ مِنَ الْفِضَّةِ

أَمَّا الذَّهَبُ فَعَلَى كَوْنِ بَعْضِهِ أَحْمَرَ لِلْوَنِّ ، وَبَعْضُهُ
أَصْفَرَ لِلْوَنِّ ، لَا تَفْتَأُ قِيَمَتُهُ وَاحِدَةً ؛ وَالْمِشَابَهُ وَالْمِجَاسَةَ
بَيْنَ جَمِيعِ الْقِطْعِ الْمَسْكُوكَةِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا ، لِتَدْوَرِ الْمَامَلَاتِ
فِي كُلِّ مَكَانٍ عَلَى مَنُورٍ لِأَمْنٍ وَتَأْسِيقٍ اتِّسَاقًا مُتَمَاثِلًا

٣ — سَلَامَةُ الْمَعَادِنِ — وَلَا سِيَّامَا الْمَعَادِنُ الْكَرِيمَةُ
كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ — مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمُتَلَفَةِ : بِمَحِثُ
لَا يُصِيبُهَا مَا كَانَ يُصِيبُ الْحَدِيدَ مِنَ الصَّدَأِ أَيَّامَ كَانَ
الْحَدِيدُ السِّكَّةَ الْمُتَدَاوِلَةَ فِي الْمَدَنِيَّاتِ الْأُولَى. وَمِمَّا يَكْتَرُثُ
لَهُ أَنْ يَكُونَ النِّقْدُ مِمَّا لَا تُضِرُّ بِهِ الْآفَاتُ فَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ
حِفْظُهُ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةٍ عَلَيْهِ أَنْ يَنْقُصَ أَوْ يَتَفَتَّ فَيُخْسِرُوا
شَيْئًا بِإِبْقَائِهِ لَدَيْهِمْ

٤ — غَلَاءُ فِيمَتِهَا مَعَ فِتَّةِ زَيْتِهَا وَسُهولةِ حَمَائِهَا. هَذِهِ
الْمَزِيَا غَيْرُ مُتَوَافِرَةٍ فِي الْحَدِيدِ وَلَا فِي النُّحَاسِ، لِهَذَا أَهْمِيلاً
أَوْ زَدَّ اسْتِعْمَالَهُمَا فِي الْمَسْكُوكَاتِ إِلَى أَدْنَى الشَّائِئِ فِي
الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُؤَسَّسَةِ. أَمَّا الْفِضَّةُ، وَعَلَى الْخُصُوصِ الذَّهَبُ،
فَتِلْكَ الْمَرَايَا مُعَقَّةٌ فِيهِمَا لِمَجْمَعِهِمَا بَيْنَ كِبَرِ الْقِيَمَةِ وَصِغَرِ
الْحَجْمِ وَقِلَّةِ الثَّقَلِ؛ وَبِمِيزَانٍ أَوْضَحَ، لِأَنَّ إِتَاجَهُمَا يَتَطَلَّبُ
نَفَقَاتٍ طَائِلَةً تَجْعَلُ لِكُلِّ جَرَامٍ مِنَ الْمُنْصَةِ وَلِكُلِّ
جَرَامٍ مِنَ الذَّهَبِ، مِنْ مِقْدَارِ الْعَمَلِ، مَا يَرِبُ وَكَثِيرًا عَلَى
مَا تَقْتَضِيهِ مِنْهُ الْبُضَائِعُ الْمُشَاكِلَةُ لَهَا بِالْوِزْنِ. وَجَدِبُرُ

بالذكر أن مما يُتمُّ فائدة النقود ، سهولة نقل المقادير
الغزيرة منها بلا كبير عناء

هـ - التَّساوى النَّسي في القيمة أي في نفقات
الإنتاج الفضة والذهب يُستخرجان من مناجيم بعضها
يحتوى على الكثير من مادتهما ، وبعضها يحتوى على القليل
منها : وربما اتفق أن كشفت مناجيم لهُدَيْن المعدنين
فيها ثروة طائلة : كما حدث في (المكسيك) أو في (البيرو)
عندما دخلها الأسبانيول في القرن السادس عشر فوجدوا
فيها من الفضة ما وجدوا ؛ وكما حدث في هذا الزَّمن ،
نحو سنة ١٨٥١ ، إذ وُقِّعَ الباحثون إلى أمكنة عاصية
بالتَّي في (كليفرنيا)^(١) (وأستراليا)

فَنَجَمَ من هذا أنَّ قيمة الفضة والذهب لا تكون على
الدَّوام واحدة ؛ إلا أنها على كلِّ حال ، أقلُّ تغيُّراً من
قيمة أكثر السلع : فهي ليست عرضةً للتقلُّبات الفُجائية
السريعة التي تظُرُّ في بضعة أسابيع أو بضعة أشهر ، كما

(١) بامريكا الشمالية

يُصِيبُ ذَلِكَ الْغِلَالَ الَّتِي تُخْزَنُ وَتُسْتَهْلَكُ سَنَةً بَعْدَ سَنَةٍ
فَيُؤَثَّرُ فِيهَا الْمَحْصُولُ الْأَخِيرُ أَثِيرًا شَدِيدًا، عَلَى حَتَّى مَا
يُشَاهَدُ فِي أَسْوَاقِ الْقَمْحِ وَالصُّوفِ وَالنَّيْلِ وَالْقُطْنِ وَالنُّعْنَ
وَلَمَّا كَانَ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي كُلِّ
حَوْلٍ شَيْئًا يَسِيرًا فِي مَقَابِلَةِ الْمَقَادِيرِ الْجَسِيمَةِ الْمَذْخُورَةِ
مِنْهُمَا وَالَّتِي لَا يَلْحَقُ بِهَا مِنْ خَسَارَةِ الْحَتِّ^(١) وَنَحْوِهِ إِلَّا مَا
هُوَ دُونَ الطَّفِيفِ، نَشَأَ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ لِإِنتَاجِ السَّنَوِيِّ
يُفْعَلُ فِي قِيَمَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ قَلِيلٌ مِنْ فَعْلِهِ فِي سَائِرِ
الْبَضَائِعِ بِأَنْوَاعِهَا^(٢)

(١) الْحَتُّ هُوَ الْحَكُّ بِآلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا

(٢) مِنْذُ كُسِفَتْ أَمْرِيكَا (١٤٩٢) إِلَى نِهَآيَةِ سَنَةِ ١٩٠٨،
بَلَغَ الْمُسْتَخْرَجُ مِنَ الذَّهَبِ نَحْوًا مِنْ سَعَةِ وَسِتِينَ مِلْيَارِ فَرَلِكٍ،
وَالْمُسْتَخْرَجُ مِنَ الْفِضَّةِ نَحْوَ سَبْعِينَ مِلْيَارًا بِحَسَبِ تَعْرِيفَةِ لَانْهَادِ
الْبَلَاتِي، فَكَانَتِ الْجَمْلَةُ مِائَةً وَسَبْعَةً وَثَلَاثِينَ مِلْيَارًا. بَعْضُ هَذِهِ
الْأَمْوَالِ اسْتُخْدِمَ فِي الصَّنَاعَاتِ، وَبَعْضُهَا الْآخِرُ فُيِدَ، بِحَيْثُ
أَنَّ مَا يَقْدَرُ وَجُودُهُ لَآنَ مِنَ الذَّهَبِ - سَائِكُ أَوْ مَكْرُوكَاتِهِ -
لَا يُنِيفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَعِينَ أَوْ أَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ مِلْيَارًا، وَمِنْ

فالمعادن الكريمة ثابتة القيمة ثباتاً نسبياً لا مطلقاً :
لكن قيمتها لا تتغير إلا تغيراً بطيئاً تابعاً للتضرب
الضعيف الذي يحدث فيها بين عقد وعقد من السنين ؛
وهذه ميزة جديدة للبضاعة التي خلقت لتكون مقياساً
لقيمة سائر البضائع ، وأساساً في العقود التي لا يخشى من
استمرار تأثيرها عشرات من الأعوام

٦ — للمعادن الكريمة ميزة أخرى ، وهي قابليتها

الفضية المضروبة قدراً ، ما يُنصف على عشرين ملياراً ، وقد ازداد
إنتاج المناجم ازدياداً عظيماً منذ سنة ١٨٩٠ ولا سيما من مناحم
البر في الترنسفال ؛ فقدر المستخرج من الذهب في سنة ١٩٠٧
بنحو ألفين وثمانية وتسعين مليون فرنك ، وفي سنة ١٩٠٨ بنحو
ألفين ومائتي مليون ؛ وقدر المستخرج من الفضة ، في سنة ١٩٠٨ ،
بألف ومئتي مليون — بحسب التعريفة القديمة للاتحاد اللاتيني — ألا
أن قيمتها الحالية لا تربو على خمسمائة وخمسين مليوناً . ولا يزال
إنتاج الذهب في غمر ، غير أن المقادير التي تستخرج منه كل
عام لا تزال أيضاً — بالنسبة إلى سائر البضائع — أدنى حصّة
تنضاف إلى المدخر المحزون منه

للتقسيم بحيث لا ينقص ثمن المجموع من أجزائها - وهي
 منفصلة - عن ثمنه وهي منفصلة فلو قسمت
 كيلوغراماً من لذهب أو من الفضة إلى ما شئت من
 القطع المتعادلة وزناً، ثم جمعت كل تلك القطع،
 لكان لها من القيمة ما يُادل قيمتها وهي جرم واحد.
 بخلاف كثير من الأشياء الأخر التي تنقص قيمة الجرم
 منها - متجزئاً - عن قيمته - متماسكاً -

مثال ذلك، قطعة من الناس زنتها عشرة سنتغرامات،
 فهي تسوى من الثمن ما لا تسوّه عشرة أجزاء منها، كل
 جزء زنته سنتغرام؛ وهذا الحكم يمتدّ على - ث الحجارة
 الكريمة، وعلى البأور الصفوي^(١)، ونحوه

٧ - صعوبة التزييف وفي هذا الباب ينهل على
 الإنسان أن يتقي غشّ المعادن الكريمة باطّراء والسمع،
 واللّمس؛ ويعرف حقيقتها من اللون، والرائحة، والصلابة،

(١) الصفوي أي الصخري، نسبة إلى الصفاة وهي الصخرة

Cristal de roche

والثقل ؛ ولا ينهل عليه ذلك لا لقاء غش المس والآلى

في أن كل معدن ، خصيصاً بحالة من حالات

المدنية

تلك هي الأسباب التي دعت الشعوب على اختلاف
مناشئهم إلى الاصطلاح على سلك المعادن الكريمة . على
أن كلاً من تلك المعادن مخصص بإحدى حالات المدنية .
أما الشعوب غير المحضرة وغير الموسرة فقد قصرُوا السكة
المتداولة بينهم على الحديد والنحاس . وأما الشعوب الذين
أثروا ، فقد آثروا الفضة ؛ لأن القيمة التي وجدوها في
الحديد والنحاس بذاتهما كانت دون الكفاية . وأما
الشعوب الذين أخذوا من بسطة العيش وسعة الجاه
بأوفر حظ كالانكليز ، والأمريكيين الشماليين ،
والفرنسيين . فقد فضّلوا الذهب على سواه ؛ لأنه نادر
غالي القيمة ، مع بلة وزنه ، بسبب ما يحول دون الحصول
عليه من المصاعب

النقد المضروب

كانت المعادن الكريمة في مبادىء تداولها تستعمل
أحياناً في المقايضات بشكل سبائك؛ وكان الناس في
كل مقايضة يزنون السبيكة ويختبرونها، فينجمون كلمة
ويضطرون لاقتناء موزين ومحكات على نحو ما هو
مشاهد في الصين إلى الآن. فكانت هذه الطريقة بما
فيها من البطء حائلة دون إتمام كثير من المعاملات؛
إذ لو استمر الأخذ والعطاء بالسبائك لما تسنى، على أبواب
الملاعب التمثيلية، ولا عند نومة المحطات، أن تباع
المئات بل الألوف من لإجازات^(١)، لإطلاق الدخول
أو السفر، في دقائق معدودات. ولهذا استعوض في
مناجم «كليفونيا» و«أستراليا» بالبر^(٢) عن السبائك في
التداول والمعاملة

فلما ضربت السكة تمت آية النجح؛ إذ أصبح وزن

(١) لإجازات التذكر (٢) تراب الذهب

التقدي وطبيعته - أي محتواه من المعدن الخالص - معينين
 تعييناً سابقاً . وموسومين بِسِمَةِ الحكومة . عندئذٍ كُلت
 السكَّة حِسّاً ومعنى : بأن طُرِبَت منها ، على أمثلة مختلفة ،
 قطعٌ مُشابهةٌ شكلاً مُعادلةٌ وزناً ؛ على وجْهِها . وعلى
 قفأها ، وعلى مدارِها علائمٌ خاصة ؛ ولها اسمٌ يعرفها به
 الجمهورُ وتعرفها به الحكومة . وقد جُمِعَت السكَّةُ في كلِّ
 بلدٍ على مُثُلَةٍ مُتعدِّدة ، أربعة أو خمسة أو ثمانية ، وفي
 المُعْظَم عشرة ؛ وجُعِلَ لكلِّ مثالٍ رسمٌ يُوافق حاجاتِ
 المبادلات في المِعاملات الكُبرى والوسْطى والصُغرى
 على هَذا الترتيب حدثت النقودُ الَّتِي تُسمَّى تبعاً
 لِمَوْضِعِهَا بالجُنيَّةِ الاسترلِيَّةِ^(١) ، والفيُورِيَّةِ^(٢) ، والنَّاجِ^(٣)
 والجُنيَّةِ السُّورِيَّةِ^(٤) ، ولِستُول^(٥) ، ولِرَّيْل ، والفرانك ،
 إلى كثيرٍ ، غير هَذه . من التَّقطيعِ الَّتِي فَوْقَهَا أو دُونَهَا

(١) لاسكبرى (٢ و ٣) قطعان من الذهب والفضة

مقدونمان في عدة بلدان أوربية (٤) نسبة إلى مدينة

(٥) تور (هرسا) (٥) ديار فرنسي قديم

نَجُمَتْ من استصناع هذه القطع المشروعة - المخفضة
الأمثلة المثبت وزنها ومحوها بسمة من الحكومة
سرعة في المعاملات ومتمه في المحور الذي تدور عليه
أية كانت لأسماء التي أطلقها جمهور أو أولياء الحكم
على هذه القطع النقدية . فإن قيمتها الحقيقية لا تخرج
عما تتضمنه تلك القطع من المعدن

حاول بعض الملوك الجهلة والمجاهدين في القرون
الوسطى أن ياقصو وزن الذهب أو فضة من القطع
المصروية مع إبقاء أسمائها كما كانت ، فسكوا قطعاً جديدة
باسم لايرة أو الريال . م يكن فيها إلا النصف أو ثلاثة
الأرباع من مقدار الأصلي فصة أو ذهباً - وهذه
طريقة غير مشروعة تدعى بالزيف غير أن جمهور
العام شعروا قل من مخنوى تلك القطع ، أسقط قيمتها .
برغم المراسيم ^(١) والأوامر الملكية ، إلى ما يعادل
مقدار ما فيها من لذهب والفضة

(١) المراسيم في الذكريات

ثم أثبت الاختبار المتتابع جيلاً بعد جيل ، كما أثبت العقل ولزومية ، أن النقد بضاعة لا تقوم إلا بقيمة ما تحتويه من المعدن الكريم ، وأن السعة التي عليه ليست إلا شهادة بالقدر لدى تستعمل عليه من ذلك المعدن ، وأن تلك الشهادة إذا زورت ، ضعفت ثقة الشعب بالنقد أو زالت

على أن الحكومات قد اختصت بحق ضرب النقود في أماكن تدعى بدور السكة ، تستعملها تلك الحكومات مباشرة ، أو تمهد بإدارتها إلى الملتزمين على شرط معلومة

الخالص ، المزيج ، الستوف (١)

رأى أهل الذكر إصيانة لذهب والفضة من التحات (٢) بالملاسة والمدولة ، أن يدخلوا عليهما شيئاً من معدن آخر ، هو في العادة النحاس ، فكان القدر الذي خلطوه

(١) هي النقود التي ليست من فضة ولا ذهب

(٢) التاقص بالاحتكاك

بهما من هذا المعدن الذي هو ما سُمي بالمريج ؛ وكان
 القدرُ المستعملُ من الذهب والفضة في النقود هو ما
 سُمي بالخالص ؛ أما السُّوق فسنبحث فيه عما قليل
 إذا قصرنا الكلام على السكة في فرنسا والقدر الذي
 تتركب منه — ذهباً وفضة — هو تسعمائة جزء من ألف ؛
 أي أن في كل قطعة من الفضة والذهب تسعمائة جزء
 من الألف بالنسبة إلى وزنها ، أو تسعة أعشار ذلك
 الوزن معدناً خالصاً ، ومئة جزء من ألف فقط أو عُشرًا
 من الألف ، معدناً مزيجاً

على أن هذه المقادير لا يُستطاع ضبطها بالدقة
 في الجموع الكثيرة من النقود ، وربما حدث انحراف في
 النسبة يُعرفونه بالانحراف المتسامح فيه ، ولا يكون البتة
 إلا شيئاً دون لزهد يزول تدريجاً مع تقدم الصناعة
 ذلك التقصان في القدر لا يُجاور الجزءين من الألف
 في فرنسا ؛ بمعنى أن القطعة الذهبية الجديدة قد تحتوى على
 ثمانمائة وثمانية وتسعين جزءاً من ألف من ثقلها ، معدناً

خالصاً ، بدلاً من تسعائة جزء من ألف ؛ فإذا نقص خالصها
إلى ما دون هذين الجزئين لم يجوز إخراجها للتداول وتحتّم
صبها ثانية

يُدعى الربح الذي يؤوّل إلى الحكومة من ضرب
النقود ، بالحق السيادي : أي حق السيد ؛ ولا ينبغي أن
يكون هذا الربح إلا يسيراً غير متجاوز فائدة رأس
المال المُستخدَم في دور الصرب ثمناً للآلات وتوابعها ،
وما لا مرصداً فإذا تخطى ربح هذا الحد سمي بتجريف
النقود

من لمسكوكات قطع تُستخدَم بطبيعتها للمعاونة على
الأداء ، ولا تكون لها بذاتها قوة وفائدة إلا في المقادير
الصغيرة : بمعنى أن لدائن غير مكافئ قبولها من مدينه
إلا بمنزلة الكسور . تلك هي النقود النحاسية والقطع
الجزئية من الفضة مما قيمته عشرون سنتيماً أو خمسون
سنتيماً أو فرنكاً أو فرنكان

وجميع هذه القطع في فرنسا لا تشتمل من المعدن

الذي تركب منه ، على جميع القدر الذي يبادل تسميتها
القانونية : بل إن القطع الفضية من ذوات العشرين
سنتيماً والخمسين سنتيماً والفرنك والفرنكين ، لا تحتوى
إلا على ثمانمائة وخمسة وثلاثين جزءاً من الألف من
الفضة ؛ على حين أنها لو جعلت نقوداً بحسب قواعد السكة
التامة ، لوجب أن تضمن ثمانمائة جزء من الألف
ففي تلك القطع إذا ما هو دون القيمة التي تنسبها
إليها القوانين . ومثل هذا أو أكثر منه يقل عن النقود
النحاسية التي لا تسوى أكثر من ثلث قيمتها الاسمية أو
القانونية .

فكل هذه القطع النواقص على اختلافها هي التي
سميت بالسُّوق لاقتصار فائديها على المساعدة في الصرف ؛
وهي ليست بالنقود الحقيقية التامة ، لأنها لا تحتوى من
المعدن على القدر المعادل لأسمائها . لهذا لا يكره أحد
على قبول أكثر من خمسة فرنكات سكة نحاسية ،
وخمسين فرنكاً قطعاً فضية ، من ذوات العشرين سنتيماً

إلى ذوات الفرنكَيْن ، مما يدعوهُ بالنقود المُجَرَّاة
فإذا ثبت أن تلك القطع ليست بالسكة الصحيحة
فإن هي إلا نوعٌ من النقد الائتماني^(١) وغيرُ جائز للحكومات
أن تضرب منها إلا أعداداً محدودةً

الطَّمُ القَدِي

نظام وَحْدَةِ النقود . ونظام التقدين

اضطرت أكثرُ الحكومات ، بسبب ما تطلَّبه
المعاملاتُ من كبيرة وصغيرة ، أن تلجأ إلى ضرب النقود
من معادن محمَّمة : كالذهب والفضة والنحاس والنيكل ؛
لأن الذهب وحدة غيرُ صالح للمعاملات الطفيفة ، والفضة
غيرُ صالحة للمعاملات الجسيمة ؛ فكان ، من ثَمَت ، حقاً
على الشعوب المتمدنة أن تتدول مسكوكات من معادن
ثلاثة

ههنا مَرَضُ مسألة دقيقة طالما اشتدَّ الجدلُ فيها :

(١) الائتماني أي القائم على الثقة Fiduciaire

هل ينبغي للحكومة — والمعادن الثلاثة داخلة في نظامها النقدي — أن تؤثر واحداً منها فتجعله المحوّر الوحيد الذي يدور عليه ذلك النظام، بحيث تكون لذلك المعدن دون سواه قوة الوفاء في كل مرتبة من مراتب الأداء، وبحيث لا يكون المعدنان الآخران سوى تقود اختيارية يقبلها من يشاء متساعجاً، غير مضطراً إلى قبولها فيما يجاوز حداً معلوماً؟

يُعرف هذا النظام بنظام وحدة النقد؛ فإذا كان النقد المأثور هو الذهب، كما في انكلترا، أو الفضة، كما في الهند الانكليزية؛ كان المدين بأربعة آلاف جنيه في انكلترا غير واف بدينه وفاءً صحيحاً ما لم يؤدّه ذهباً، وليس له أن يُكره دأئنه على قبول الفضة منه إلا بقدر زهيد؛ وكان المدين بأربعة آلاف جنيه، في الهند، لا يؤدّيها لدأئنه أدء صحيحاً ما لم تكن فضة؛ فلا المقرض مُحقّق في تقاضيها منه ذهباً، ولا المقرض مكلف دفعها إليه ذهباً.

ولقد سمي بعض المعاصرين هذا النظام بنظام وحدة المعدل: وهي تسمية خارجة عن حيز الصواب فلتنظر الآن في نظام النقدين

أجمعت الحكومات الشاهدة على اعتبار النقاس معواناً نوعاً في بعض الأحوال: ولهذا لم توظفه على ما وُطِف عليه الذهب والفضة ولم تمنحه سلطان النقد بتمامه . غير أن فريقاً من تلك الحكومات أبى إلا أن يجعل للذهب والفضة حظاً متبادلاً من القوة الوفايئة في كل ضروب الأداء ؛ فنجم من ذلك في بلدان هذه الحكومات أن الدين في حل من دينه ، سواء أكان دينه مئة ألف فرنك أم مليون فرنك ، إذا هو أداء مسكوكات فضية أو مسكوكات ذهبية على ما يبدو له . ففي هذا النظام ليس دعي بنظام النقدين . يستوى ما للفضة وما للذهب من حق التداول . وليس للدائن أن يعلم قبلاً من أي النقدين سيرد عليه ماله ولا أن يتطلب في الوفاء أحدهما دون الآخر

ولما كانت لهدين المعدنين قوّة وفائضة واحدة بمقتضى
هذا النظام، وجب جعل نسبة ثابتة غير متحوّلة بين
قيمتيهما؛ فأقرت هذه النسبة في فرنسا بموجب القانون
المسنون سنة إحدى عشرة للشّورة الكبرى، أي أوائل
هذا القرن، على أساس : إلى ١٥.٥ أي بمعنى أن قيمة
الجرام الواحد من الذهب عدت مُعادلة قيمة خمسة عشر
جراماً ونصف جرام من الفضة

أمّا وقد تبيّنّا هذين النظامين المتناظرين وحدة
النقد، والتقدير، ونبحث في أيّهما أقرب إلى الحقيقة
عامياً وأصلح للمعاملة فعلياً

يعتبر نظام التقدير مغمزٌ أساسيٌّ موجبٌ للعدول
عنه : ذلك أنه مخالفٌ لصيغة الأشياء؛ ومخالفة لها ناشئة
من كونه إنمّا قام على تقدير أن النسبة بين قيمتي المعدنين
تظلّ أبداً واحدة. على أنه لو قرّر أن جرام الذهب يثبت
الدهر مُعادلاً خمسة عشر جراماً ونصف جرام من الفضة
بلا زيادة ولا نقصان، لكان ذلك أشبه في الخطأ بتقرير

أَنَّ لهكتولتر من القمح يلبث الدهر معادلاً لهكتولترين
من الدخن^(١) وَأَنَّ لبرة من الصوف تستمر على لدوم
معادله لبرتين من القطن

ومن ندر الأمر لم يرتب في أن إنتاج الذهب
وإنتاج الفضة، تحت تأثير أحوال مختلفة، من مثل كثرة
المناجم، وازدياد المهارة في الاستخراج، ووفرة الطلب
لمدين المعدنين، سواء لاستخدميهما في الصناعة أم في ضرب
التقود؛ وَأَنَّ تأثير هذه لأحوال لا يجيء البتة في مساق
وحد، ولا يقع بقوة واحدة ولا في وقت واحد على كل
من هذين المعدنين؛ فلا مندوحة إذاً من أن تكون النسبة
بين قيمتهما قابلة للتغير

يحدث في البلد الم شروع فيه نظام التقدين أن نسبة
القيمة بين المعدنين — وهما سبائك — إذا انخفضت عنها
حينما ينحولان إلى تقود، فالمعدن الذي تكون قيمته

(١) الدخن أو الجلبان أو القرطبان حب صغير أملس تطف

به الخيل Avoine.

الحَقِيقَةُ قد ارتفعت يَزْعُ إلى الهِجْرَةِ من البلدِ لأنَّ
النَّاسَ يُخْرِجُونَهُ مِنْهَا : مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ مِنَ الْأُمُورِ
مَا جَعَلَ الْجُرَامَ مِنَ الذَّهَبِ يُعَادِلُ عَشْرِينَ جَرَامًا مِنَ الْفِضَّةِ
بَدَلًا مِنْ الْخَمْسَةِ عَشَرَ جَرَامًا وَنِصْفِ جُرْمِ الَّتِي أَقْرَاهَا
الْقَانُونُ ، أَقْبَلَ الْقَوْمُ عَلَى دَارِ الضَّرْبِ بِمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ
سِبَائِكِ الْفِضَّةِ لِتَحْوِيلِهَا إِلَى قِطْعٍ مِنْ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ
الْفَرَنَكَاتِ ؛ ثُمَّ سَتَبَدَّلُوا بِتِلْكَ الْقِطْعِ ، حُمْدَهُ ، ذَهَبًا
ذَهَبِيَّةً يُحَوَّلُونَهَا إِلَى سِبَائِكِ أَوْ يَبْعَثُونَ بِهَا إِلَى خَارِجٍ ؛
لأنَّهَا فِي كُلِّهَا الْحَالِيَيْنِ قَابِلَةٌ لِأَنَّهُ يُسْتَبَدَّلُ بِهَا مِقْدَارٌ مِنَ
الْفِضَّةِ يَرْبُو عَلَى مِقْدَارِهَا ، فَيَا لَوْ تَقَيَّتْ تَحْتَ شَكْلِ
الْمَسْكُوكَاتِ

فَالْحُكُومَةُ الَّتِي نِظَامُهَا النِّقْدَانُ مُهَدَّدَةٌ أَبَدًا بِفَقْدِ
مَسْكُوكَاتِهَا الَّتِي تَكُونُ فِيمَتِهَا مَرْتَبَعَةٌ فِي سُوقِ السَّائِكِ ؛
وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَفَادَى مِنْ هَذِهِ الْخَسَارَةِ إِلَّا أَنْ
تُثْقَلَ دُورَ الضَّرْبِ ، وَتَأْتِيَ عَلَى الْمَصَارِفِ أَنْ تُسَلِّمَ
الْمَسْكُوكَاتِ الَّتِي غَالَتْ فِيمَتِهَا . لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ كَانَ نِظَامُ

التقدين مخالفاً لطبيعة الأشياء ولمنفعة الفعلية؛ وحسبك
منه أن رجلاً يعاقب إلى أجل قريب أو بعيد - لا يعلم
بأي التقدين يعاد إليه حقه؛ فإذا كان في فرنسا، مثلاً،
لم يكن على ثقة ما لم يقرم جملاً معلوماً - من الحصول
على مائة ألف فرنك أو مليون فرنك ذهباً؛ ذلك لأن
فرنسا من البلدان التي أقرت نظام التقدين؛

أما إذا كان ذلك المعاقب في إنكلترا فهو على ثقة من
الاستيفاء بالذهب؛ لأن نظام حكومته نظام قاض بوحدة
النقد؛ ولأن الذهب بين قومه هو المسكوك الوحيد الذي
ترد به الحقوق إلى رباها؛ وفي هذا من المزية للتجارة
الانجليزية على غيرها ما ليس باليسير

التحول في نسبة القيمة بين الذهب والفضة

النسبة التي بين قيمة الذهب وبين قيمة الفضة قد
تحولت، على توالي الأحقاب، وكان في تحولها رجحان
للاولى على الثانية

كان في القدم مثقال الذهب يُكافئ بصرف النظر
عن كثرة الثقبات وتواليها - ثمانية أضعاف المثقال من
الفضة أو عشرة أضعافه؛ فكانت النسبة إذاً من واحد
إلى ثمانية أو عشرة، واستمرت كذلك أكبر برهة^(١)
من القرون الوسطى

فلما كشفت مناجم أمريكا في القرن السادس عشر،
واكثرها مناجم فضة، عادت نسبة القيمة من واحد
إلى خمسة عشر، بمعنى أن مثقال الذهب أصبح يُبدل
بـ خمسة عشر ضعفاً له من الفضة

ثم أخذت تترجح^(٢)، منذ القرن السادس عشر، ما
بين الواحد إلى الأربعة عشر، والواحد إلى الخمسة عشر
والنصف؛ حتى إذا جاءت سنة ١٨٧٣ ارتفعت تدريجاً إلى
أن بلغت في سنة ١٩٠٦ ما بين الواحد إلى الثلاثين؛
وأضحى لجرام من الذهب النخام يُبادل ثلاثين جراماً من
الفضة؛ وهو ما يخالف حكمة قوانين السكة عندنا

(١) البرهة ما امتد من الزمن (٢) أي يتقلب متذبذباً

على أن أسباب هذه التحوّلات شتى، أهمّها اثنان :
ما طرأ من التغيّر على إنتاج المعدنين حيث ازداد مقدار
الفضة المستخرجة ازدياداً عظيماً في حين أن المستخرج
من الذهب نقص في وقت^(١) ما؛ ثم — وهذا هو السبب

(١) لم تكن حصة الفضة في القدر المستخرج جملة من
المعدنين الآخرين وعشرين . من سنة ١٨٥١ الى سنة ١٨٥٥ ؛
ثم رقيت الى ٣٤٪ من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٨٨٠ والى ٥١٪
من سنة ١٨٨١ الى سنة ١٨٨٥ . أما المستخرج من الذهب فقد
صعد ، ولا سيما بعد استكشاف مناجم الترنسفال ، الى سبعمائة
أو ثمانية مليون ، ثم الى ألف ومئتي مليون في سنة ١٨٩٧ ، ثم
الى ألف وخمسمائة مليون في سنة ١٨٩٨ ، ثم الى ألف وستمائة مليون
في سنة ١٨٩٩ ؛ حتى دأبت حرب الترنسفال انحط ذلك
انقدر الى ألف وثلاثمائة وعشرين مليوناً في سنة ١٩٠٠ ، وبعد
ذلك عاد فارتفع الى ألف وستمئة وسبعة وثمانين مليوناً في سنة ١٩٠٣
والى ألف وثمانمائة وثلاثة عشر مليوناً في سنة ١٩٠٤ ، والى ألفين
وثلاثة وسبعين مليوناً في سنة ١٩٠٦ ، والى ألفين وثمانية وتسعين مليوناً
في سنة ١٩٠٧ ، والى ألفين ومائتي مليون في سنة ١٩٠٨ ، يقابل
ذلك مستخرج من المعصنة سنة ١٩٠٨ قيمته النقدية الرسمية في فرنسا
ألف ومائتا مليون وقيمته الحقيقية لا ترو على خمسمائة وخمسين مليوناً

الأكبر - كَوْنُ الذهبِ صَبِيحَ ذَرِيعَةٍ أَكْمَلَ فِي الْمَفَايِضَةِ
 مِنَ الْفَضَّةِ : لِأَنَّهُ يَتَوَافَرُ الْبَسَارُ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ . صَارَ مَا
 يُؤَدَّى مِنَ الْعُرْتَبَاتِ وَالْأَجُورِ وَالْأَرْبَاحِ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ
 يُؤَدَّى مِنْ أَمْثَالِهَا بِمَا يَأْتِي الْمَشَاكِلَةُ

قد يكون في البلد مقدار من النقود وراء حاجته

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمَعْدِنَ الْكَرِيمَ بِضَاعَةٌ لَهَا قِيَمَةٌ بِذَاتِهَا ،
 وَأَنَّهَا أَحَدُ الْمَنَاصِرِ الَّتِي تَتَكَوَّنُ مِنْهَا ثَرَوَةُ الْأُمَّةِ ، فَلَيْسَ
 مِنَ الصَّوَابِ ، تَصَوُّرُ أَنَّهَا هِيَ جَمَاعُ تِلْكَ الثَّرْوَةِ أَوْ أَنَّهَا
 الْقِسْمُ الْأَكْبَرُ مِنْهَا بَلْ هِيَ بَعِيدَةٌ عَنْ ذَلِكَ بِمَرَّاحِلٍ ؛ لِأَنَّ
 أَعْظَمَ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْبَسَارِ فِي بِلَدٍ ، إِنَّمَا هُوَ الْأَرْضُونَ
 الْخَاصَّةُ ، وَالْبُيُوتُ ، وَالْمَعَامِلُ ، وَالْمَوَاشِي النَّافِعَةُ ، وَالْآلَاتُ
 عَلَى اخْتِلَافِهَا ، وَالْمَخْرُوجَاتُ مِنْ بَضَاعَةٍ وَمِيرَةٍ وَكُلِّ نَوْعٍ
 آخَرَ ، وَفِي الْجُمْلَةِ كُلُّ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ الَّتِي تُسْتَخْدَمُ
 لِلْإِنْتِاجِ ، وَكُلُّ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَسْتَهْلِكُهَا النَّاسُ مُبَاشَرَةً
 السَّكَّةُ بِضَاعَةٌ مُفْرَدَةٌ ، لَكِنْ إِفَادَتُهَا خَاصَّةٌ ؛ وَهِيَ

لا تنفع مباشرة ، إذ أنها لا تستهلك ولا تصالح لأدنى
خدمة ذاتية مما يحتاج إليه الإنسان ، سوى كونها تستبدل
بها سلع أخر : بل منفعتها تحصل بغير مباشرة ، وليست
إلا منفعة وساطة في المقايضات . نعم يحسن أن تتوافر
التقود بين أيدي الأمة لئلا يتمدر عليها ، مثلاً ، أن تؤدي
ما هي مدينة به لسواها ؛ غير أن من الفضول التي يساء
استعمالها ، استكثار الأمة من التقود إلى ما وراء حاجتها
ليس أغنى الشعوب أولئك الدين يملكون أوفر قسم
من الثروة المدنية : إن في إنجلترا ثلاثة مليارات وأربعمائة
مليون من المعادن المضروبة تقدماً ، منها ملياران وثمانمائة
مليون ذهباً ، وستمائة مليون فضة ؛ وفي الولايات
المتحدة على يسارها العظيم وبلوغ تعداد سكانها إلى
ثلاثة وتسعين مليوناً في سنة ١٩١٠ - أحد عشر ملياراً
وستمائة مليون قطعة مسكوكة من الذهب والفضة : منها
ما يُنصف على ثمانية مليارات ذهباً ، ومنها ثلاثة مليارات
وستمائة مليون فضة

أما فرنسا فعلى كونها أقل سكاناً وثروة من الولايات المتحدة ومن إنجلترا، تملك من النقود نحو ثمانية مليارات؛ منها خمسة مليارات ونصف ذهباً، ومنها مليار ونصف فضة، فهي تفوقهما بكثرة النقد.

وكثرة النقد هذه إنما هي غنى بسبب استعماله؛ وكان خيراً للمرء ألا يكون فيها إلا خمسة أو ستة مليارات من الذهب والفضة، على أن يكون فيها بمبلغ المليارين أو الثلاثة الآخر معامل، وآلات، وأدوات عمل. إذ لا زداد دخلاً، لأن السكة لا تعطى ريعاً بللداً، في حين أن المعامل والآلات، وأدوات العمل بأنواعها تعطى ريعاً. وإن مثل الشعب الذي يكثر مسكوكات تروى على حاجته، مثل الفرد الذي يكثر جانباً من ثروته في خبايا، فهو بعمله هذا يحرم نفسه غلة ما جنبه من ذلك المال.

وما أجدر الشعب أن يخلق بخلق الاتجار فيستعفي من إحراز المسكوكات بلا طائل؛ وسنرى في الفصل التالي كيف يكون ذلك الخلق، وية الوسائل يصح

التَّوَسُّلُ بِهَا لِتَقْلِيلِ شَأْنِ مَا يُضْرَبُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
فِي الْمَقَابِضَاتِ ، حَيْثُ لَا يُسْتَطَاعُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْ تِلْكَ
الْمَسْكُوكَاتِ

فِي التَّغْيِيرَاتِ الَّتِي تَطْرَأُ عَلَى قِيَمَةِ الْمَعَادِنِ الْكَرِيمَةِ

هَنَالِكَ وَهَمٌّ آخَرُ تَتَوَهَّمُهُ الْعَامَّةُ فِي شَأْنِ النُّقُودِ :
فَلَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ السَّكَّةَ ضَرَبُ مِنَ الْمِقْيَاسِ لِلْقِيَمَةِ ؛ وَهَذَا
صَحِيحٌ نِسْبِيًّا ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِطْلَاقًا ، لِأَنَّ السَّكَّةَ
لَيْسَتْ بِمِقْيَاسٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلتَّغْيِيرِ ، كَالْمِثْرَةِ وَالْكِيلُوغَرَامِ :
الْمِثْرَةُ مِنْ حَيْثُ هُوَ أَسَاسٌ ، وَالْكِيلُوغَرَامُ مِنْ حَيْثُ
هُوَ أَسَاسٌ ، لَا يَتَوَزَّهَمَا تَعْدِيلٌ وَلَا تَبْدِيلٌ ، فَإِذَا نَظَرْنَا شَيْءًا
مِنْ ذَلِكَ ، بِسَبَبِ الْأَعْرَاضِ الْجَوِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ، كَانَ زَهِيدًا
إِلَى حَدِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاعْتِدَادُ بِهِ فِعْلًا

لَا كَذَلِكَ الْفِضَّةُ وَالذَّهَبُ ، مِنْ حَيْثُ هُمَا مِقْيَاسٌ
لِلْقِيَمِ ، فَإِنَّهُمَا تَحْتَ مُؤَثَّرَاتٍ قَدْ تَغَيَّرَتْ قِيَمَتُهُمَا الدَّائِمَةُ
تَغْيِيرَاتٍ جَسِيمَةٍ ، إِذْ يَكْفِي أَنْ يَزْدَادَ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنْهُمَا

ازدياداً مذكوراً، وأن ينقص نقصاناً مذكوراً، حتى تتأثر قيمتها، لذاتية تأثراً ينتقص من قوتها البدئية أو يزيد فيها لهذه العلة انخفضت قيمة الفضة، أي قوة الابتاع بها، حينما كُشِفَت مناجم (البيرو) و (المكسيك) في القرن السادس عشر؛ ولهذه العلة أيضاً انخفضت قيمة لذهب— وإن كان انخفاضها لم يبلغ مبلغاً ذابال — حينما كُشِفَت مناجم أستراليا وكيفرنيا. أضف إلى هاتين السابقتين أن كُشِفَ المناجم الوفيرة الفضة منذ سنة ١٨٧١ قد أرخصَ الفضة، بعض الشيء، فوق ما رخصت على أن هذه التقابلات في القيمة تكون أندر وأضيق مدى، في جانب المعادن الكريمة، وأخصها الذهب، منها في جانب سائر السلع؛ لأن حُدُوثها لا يتم إلا في زمن أطول ولا يقع فجأة؛ دع أن الذهب والفضة المستخرجين لا يستهلكان مباشرة ولا يتبدان، بل بانضمام ما يستجد سنة بعد سنة، على المقادير الكبيرة الموجودة منهما منذ أحقاب خلت، أصبحت الكمية الوفيرة منهما تروبو

خمسة وعشرين ضعفاً ، أو ثلاثين ضعفاً على أكبر مقدار
يُستخرج في كل عام

وفي هذا ما يكفي لجعل قيمة هذين المدينين — ولا
سيما الذهب منهما لمرته^(١) في الطبيعة — أثبت نسبياً
من قيمة سائر البصائع

لهذا كانت النقود المضروبة من لمدينين الكريمين ،
خصوصاً من لذهب وإن لم يجز اعتدادها مقياساً للقيم
مضائق الثبات والنشابة — خير المقاييس التي وجدت إلى
الآن لضبط قيمة الأشياء ، بل يصح القول ، فيما يتعلق
بالمعاملات التجارية التي لا يطول أمدها ، أو بالمعاملات
التجارية التي تمتد آجالها إلى المشر أو الخمس عشرة أو
العشرين من السنين كما تكون في معظم المعافدات
المدنية — إن الذهب مقياس فيه من الدقة والصلابة ما
يؤمن معه تأثير الريدة الخفيفة أو النقصان الخفيف اللذين
يقتابان استخراجاً ، في قوته البدلية

(١) لمرته أى ندورته

هاتان الحالتان اللتان تَظَرَّان على قيمة الذهب
تكونان من الضعف والتدريج في كل خمسة عشر أو
عشرين عاماً، بحيث لم يستطع أخيراً كتاب هذه المادة،
ولا أعلمهم ولا أظهرهم دمة، أن يتفقوا على ما إذا كان
الذهب في خلال هذه المدة قد علا أو رخص، وفي أي
حد كان غلاؤه أو رخصته

أما وهذا شأن الفضة وشأن الذهب على خصوص،
وهذان المعدنان، وإن لم يتألفا الكمال المطلق فدكانا في
الماضي - وإن يرحا في المستقبل - أصلح الأشياء بما
فيهما من الخصائص الطبيعية، ليكون نقداً ومقياساً
للقيمة في المقايضات^(١)

(١) الحالة السعيدة في قطار أور، العربية هي اليوم مصطربة
وعبر مستقرق. في سنة ١٨٦٥ عقدت فرنسا ويطيا وبلجيكا
وسويسرا اتفاقاً سمي بالاتحاد اللاتيني: مقتضاه أن يكون صرب
النقود في هذه البلدان الأربعة على أمثلة واحدة وأن يساح تداولها
فيها بينها، ومساء على نظام القدين نسبة واحد إلى خمسة عشر
ونصف بين قيمة الفضة وقيمة لذهب. ثم انصمت إغريقيا إلى

هذا الاتحاد . وقد حدث منذ سنة ١٨٧١ أن هبط سعر الفضة
احكام هبوطاً عظيماً فطفق الصيرفة يحملون منها المقدير الطائلة الى
دور الضرب في السند ن الأربعة فيستصعون قطعاً بخمسة فريكات
ثم يقايضون منها بالدينير فيصهرونها أو يصدرونها الى الخارج بحيث
أصبحت دول الاتحاد اللاتيني مهددة بفقدان كل ما لديها من
الذهب ؛ ففقدت بئذ ذلك - عذرة موتمرات نقدية ؛ وفي
سنة ١٨٧٤ جمعت حدة للكمية التي يجوز لكل منها أن تسكها من
الفضة ؛ وفي سنة ١٨٧٥ أيدت هذا الرأي ؛ وفي سنة ١٨٧٦
حطرت بتأ صرب الفضة في البلدان الأربعة ، وكان فعلها هذا
عبارة عن اجتناب لنظام النقدين من غير إقرار لنظام الوحدة في
النقد والآن يحشى على ذلك الاتحاد اللاتيني من الانحلال ، لأن
دوتين من دولته ، وهما سويسرا وبلجيكا ، تترعان الى إقرار نظام
النقد الواحد من الذهب . وهو الأمر الذي ، لو اتفقت عليه جميعها ،
لكان خيراً ما تُحل به هذه المشكلة . وفي سنة ١٨٩٤ تعاقدت
فرنسا وإيطاليا على أن تعبد الأولى الى الثانية ما لديها من القطع
العصبة لجرثية أى قطع الفرنكين والفرنك ونصف الفرنك والعشرين
سنتيماً ، ومتع تداول هذه القطع الإيطالية في فرنسا منذ شهر يولييه
سنة ١٨٩٤ . وفي السنوات الست الأخيرة أجمعت البلدان الممثلة ،
ومنها اليابان ، على إقرار نظام الوحدة ذهباً وترك نظام النقدين إما
نشريعاً وإما فعلاً . ومما يحذر به أن ملكسبك وهي النظر
الذي يستخرج منه أكبر كمية من الفضة في العالم كله قد أقرت
نظام الوحدة ذهباً بقانون سنه في شهر ديسمبر سنة ١٩٠٤

الفصل الثالث

النسيئة أو الائتمان^(١) ماهية النسيئة

ماهية النسيئة — الائتمان الذاتي والائتمان المعنى^(٢) — نسيئة
لا تولد رؤوس أموال ثلاث فئات نسيئة — نسيئة
لاسهلكية الائتمان يعنى لا سحر

ماهية النسيئة

النسيئة هي الإجازة لطالب أن يستعمل أصل مال
يملكه غيره، على أن يتمدد برده ذاتاً أو برده ما يعادله
إما في أجل مُستقًى وإما حين يستعيد صاحبه
ولمّا كان الائتمان عملاً اقتصادياً — لا مبرّة ولا
إحساناً — وكانت رؤوس الأموال على ما سلف بيانه

(١) النسيئة أو الائتمان ما سمته العامة والاعتداد وسمته الخاصة
حديثاً وثقة. غير أن أثره للمطلين الأوليين على أحتهما لأن
«الاعتداد» لا تنطبق على هذا المعنى في اللغة المعصحي ولأن «ثقة»
أشدّ إطلاقاً يُراد في هذا المقام تعدي بحرف الجر فلا يسهل استعمالها

(٢) المعنى نسبة إلى العين وهي العقار (Crédit réel)

مُثْمَرَةً بَيْنَ أَيْدِي الَّذِينَ يُحْسِنُونَ تَصْرِيفَهَا ، وَجَبَ عَلَى
 الْمُقْتَرِضِ ، وَهُوَ الَّذِي يُؤْتَمَنُ ، أَنْ يَرُدَّ أَصْلَ الْمَالِ ^(١) ، فِي
 الْأَحْوَالِ الْعَادَّةِ مُضَافَةً إِلَيْهِ فَائِدَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ :
 تِلْكَ الْفَائِدَةُ تُقَالُ ، مِنْ جِهَةٍ ، لِرُتْبَعٍ لَدَى يَنْتِجُهُ الْأَصْلُ
 الْمُقْتَرِضُ ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ، عِوَضَ الْمَحْذُورَاتِ الَّتِي
 يَمْرُضُ لَهَا الدَّيْنُ : مِنْ مِثْلِ ضَيَاعِ أَصْلِ مَالِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَدَمِ
 رُجُوعِهِ إِلَيْهِ فِي الْمَوْعَدِ الْمَوْقُوتِ : وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ
 الْمُسْتَدِينُ لَمْ يُحْسِنْ تَدْيِيرَ عَمَلِهِ ، أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ عُسْرٌ ، أَوْ
 خَرِبَتْ ذِمَّتُهُ

وَالنَّسِيبَةُ إِعْا هِيَ الْبَيْعَةُ مِنْ وَاحِدٍ بآخِرٍ ، كَمَا يَذَلُّ عَلَيْهِ
 اسْمُ لَا تَأْنٍ . وَهُوَ فِي الْفَرَنْسِيَّةِ كَرِيدِت ^(٢) مِنْ فِعْلِ لَا تَبِيَّ
 (كَرِيدِرِي ^(٣)) بِمَعْنَى «أَتَمَّنَ» ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الثِّقَّةَ مِنْ وَاحِدٍ
 بآخِرٍ . يَجِبُ أَنْ تَصْدُرَ عَنْ رَوْنَةٍ وَتَنْتَمِلُ بِالْحَيْطَةِ
 وَتُوَيَّدَ بِالصَّمَانِ حَذَرًا مِنَ الْغِشِّ وَالْخَدِيعَةِ

(١) أَصْلُ الْمَالِ نَيْ رُسُ الْمَالِ وَقَدْ سَتَعَمَلَهُ فَصَحَّاهُ الْعَرَبُ

(٢) Credit (٣) Crédit

الاثنان الذاتي والاثنان العيني

الاثنان يكون إما لمقترض بذاته، وإما لشيء، يُرهن
بقرض بين استعاء لين ليضمن به رد الحق: النوع الأول
يُعرف بالاثنان الذاتي: والنوع الثاني يعرف بالاثنان العيني
يُرجع في الاثنان الذاتي إلى أخلاق المقترض وصفاته
من نحو الكفاءة والمهارة في تدبير الأعمال، والاستقامة؛
ويرجع أيضاً بجانب ذلك إلى أمور أخرى: من مثل
الثروة التي اكتسبها، والبضاعة الموجودة في مخزنه،
والأصناف التي يستصنعها، والموضوع الذي ابتكره
واستحدثه الخ: من غير تضمين يمين على تلك الثروة
ولا على تلك البضاعة، ولا على تلك الأصناف المستصنعة،
ولا على ذلك الموضوع المشروع فيه

غير أنه لا يُجحد أن الدائن يلتفت إلى تلك المقتنيات
فتكون من الأسباب التي تحمله على الإقرض
أما لاثنان لذاتي المحض: أي الذي يُنظر فيه إلى

مزايا الرجل من غير التفات إلى سابق كسبه ، فهو أندر
أنواع الأثمان وأشدّها خطراً ؛ وأما الأثمان الذاتي الأشيع
في المعاملات : فهو الذي يتسامح فيه الباعة مع عملائهم
بأن لا يتقاضوهم أداء الثمن فوراً بل إلى أجل

لا كذلك الأثمان العيني . إذ المرجع فيه ، دون
الرجل ومزاياه ، وما يحيط به من جاه كسبه ومقتنيات
أحرزها ، إلى شيء معلوم : وهذا الشيء هو الذي إليه
تتجه الثقة وعليه يبنى الإقراض . وإنما يكون الباعث
الأكبر على الإقراض . أن يعتقد في ذلك الشيء طول
البقاء ، واستمرار القيمة ، وسهولة تحويله إلى نقد عند
مسي الحاجة

فإذا أقرض مصرف عقاري أو واحداً من الصيارفة
ملا على رهن ، أي إذا أخذ العقار المبنى أو المزروع ضماناً
لاسترداد ذلك المال ، فإنما هو ينظر ، لا إلى المستدين
بذاته ، بل إلى البيت أو النبط

ومن هذا القبيل ، الإقراض على بضاعة مودعة في

مُخَزَّنٍ عَامٍّ : هذه البضاعة المودعة تُجْعَلُ لها فِصَالٌ تُعْرَفُ بِالْقِصَالِ الضَّامِنَةِ^(١) ؛ فإذا اسْتَرْهَنَ الدَّائِنُ تلك البضاعةَ بِمَقْتَضَى قِسْمَةٍ فِي يَدِهِ ، لَمْ يَبَحْ إِخْرَاجُ البضاعةِ مِنَ الْمَخْزَنِ قَبْلَ وِفَاءِ مَا عَلَيْهَا

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضاً ، مَا هُوَ مُصْطَلَحٌ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ مِنَ الْإِقْرَاضِ الزَّرَاعِيِّ ، سِوَا مَا كَانَ عَلَى الْمَحْصُولَاتِ الْمَحْصُودَةِ أَمْ تِلْكَ لَمْ تُحْصَدْ بَعْدُ ، فَإِنَّ الْمَدِينِ يَكُونُ مُكْفَافاً أَلَّا يُسْتَمَّ مَحْصُولَاتُهُ لِأَحَدٍ ، قَبْلَ وِفَاءِ مَا عَلَيْهَا وَهَذَا الْحُكْمُ يَتِمُّ عَلَى مَا يُودَعُ مِنَ الْمُقَوَّمَاتِ^(٢) الْمُنْقُولَةِ ، وَالذُّخُولِ^(٣) ، وَالسَّهَامِ ، وَالْأَسْنَادِ ، وَسَائِرِ

(١) الْقِصَالُ الضَّامِنَةُ هِيَ الَّتِي يُعْطِيهَا مَدِيرُ الْمَخْزَنِ الْعَامِّ لِلدَّائِنِ فَتُجْعَلُ لَهُ حَقٌّ رَهْنٍ عَلَى الْبَضَاعَةِ الْمَوْدَعَةِ وَاسْمُهَا بِلَانْكَايِزِيَّةٍ وَالْفَرَنْسِيَّةُ Warrants (٢) الْمُقَوَّمَاتُ كُلُّ شَيْءٍ قُدِّرَتْ لَهُ قِيَمَةٌ وَقَدْ خُصَّصَ هَذَا اللفظُ بِالْأَوْرَاقِ لِأَنَّهَا لَا تَسْوَى مِنَ الشَّيْءِ الْأَقْدَرِ الَّذِي تُعْطَاهُ تَقَوِّجاً Valeurs (٣) الدُّخُولُ جَمْعُ دَخَلِ آثَرَاهُ التَّسْمِيَةُ السَّهَامِ الَّتِي تُصَدَّرُ مِنْ حُكُومَةٍ عَلَى دَخْلِهَا أَوْ عَلَى دَخْلِ تَعْبِئَةٍ لِصَاحِبِهَا قَبْلَ تَسْمِيَةِ الْآثَرِ بِاسْمِ الْعَيْنِ . وَعَلَى هَذَا حَرَى اصطلاح الإفرنج فدعوا تلك الأسماء بلفظة Rentes

المنقولات ، جميع أولئك مما ذكرناه ومما لم يتسع المقام
لذكره ، ضروب من الائتمان المعيني وهو الذي يُنظر فيه
إلى الشيء لا إلى الإنسان ويُعطى بموجبهِ للدائن حق
خاص على المرتفعين

الائتمان لا يُؤلد رؤوس أموال

من المسائل التي كثر لأخذ الرّد فيها ونجّمت عنها
أوهام مختلفة ، مسألة : هل في وسع الائتمان أن يُؤلد
رؤوس أموال ؟ ألا إنه لو كان ذلك في وسعهِ لاستطاع
الناس : بحيلة من الفطنة ، وبلا مُعانة عمل من الأعمال ،
أن يوحّدوا ما شاء الله من الأدوات والدخائر لخدمة
الإنسانية

وهيبت العامة أن للائتمان مقدرة على خلق رؤوس
الأموال ، وبين وهما هذا خرجت تجارب خيالية
أفضت إلى إفلاسات رائعة كتجربة (ل^(١)) ، وتجربة
(١) Law اصيرفي ولد في دمريج واستمر بتسييمه شركة الهد
وبإنشائه مصرفاً ضربت بإفلامه الأمثال (١٦٧١ - ١٧٢٩)

شركة الميسيسيبي في القرن الثامن عشر ، وتجربة الأسناد
الاضطرارية^(١) على الحكومة في عهد الثورة الكبرى
على أن لا اختبار قد أثبت ، كما أثبت الثقل ، فساد
ذلك لرى : لأنه لما كان الائتمان إجازة لرجل أن يستعمل
رأس مال لغيره ، على عدة^(٢) منه أن يعيده إليه ، كان ما
يستفاد من ذلك : أن لا يتم نقل رأس المال من يد إلى
يد ، وأحياناً من مكان إلى مكان ، لكنه لا يتحقق رأس
مال جديداً

أفرضت « بترس » مائة ألف فرنك ، فازداد
بقدرها ما عنده ، وتقص بقدرها ما عندي ؛ سوى أنه
بقي لي حق استيفائها في الأجل المضروب. فإذا استعدها
حينئذ ، خلت من يد بترس ؛ ويكون مثلنا بهذه المعاملة
كمثلنا فيما لو افترضت بترس جوداً : فأصبح الجود

(١) هي الأوراق التي تعامل الناس بها قسراً في ذلك الوقت

بأمر الحكومة واسمها بالفرنسية Assignats

(٢) عدة أى وعد

في إصطبله وفرغ منه إصطبلي

ومما يذكر هنا أنه لا يفرض غير الشيء الموجود :

فإذا افترضت ألف فرنك فلأنها في خيارتي ، أو لأنها حقي

عند مدين أستطيع حماه إكرها على ردها إلي لأفرضها

آخر غير نبي لو لم أكن مستحوذاً على تلك الألف

الفرنك . أو تكون لي ديناً في ذممة مستدين مؤسر

أستطيع ستيماً هامة ، لمعذر علي أن أفرضها

إلا أن بعض الأحوال أضلت عقل العامة وافتها

القطاصة وعمدة الروية — بل طاشت بأحلام أناس من

أولى الذكاء والفيطنة ، فقالوا : إذا كان « بولس » قد

افرض « بطرس » مائة ألف فرنك ، فلماذا ألف الفرنك

أصبحت في حوز بطرس ، وبقي بولس مستحوذاً على

خطب يمكنه — مادام مدينه مأمون لجانب — من

الحصول على مائة ألف فرنك أخرى حين تعرض له

حاجة إليها ؛ وعليه فكلاهما متصرف في رأس المال المقرض

قول شبيه بالمعقول ، لكنه بعيد عن الصواب

نعم إن بولس لذي أقرض مائة ألف فرنك، يستطيع
استدانة بثمنها بتحويله الحطأ الذي عليه توقيع بطرس -
وشرطه أن يكون بطرس معين يؤمن - غير أن بولس
قد صغرت يده من ذلك المال وصار لا يتسنى له الحصول
عليه إلا بأن يتخلى له عنه ثالث: فقير صحيح إذا زعم من
يزعم أن رأس المال الواحد يخدم لثنين في آن، ذ الواقع
أن أحدهما مستخوذ على رأس المال بذاته، والآخر لا يملك
الآ حق استيفائه وستيفاء فوئده

ولا ثمان نقل رؤوس المال من يد إلى يد . لكه
لا يخلق رأس مال ولا مضامنه

ثلاث مزايا النسبة

إذا كانت النسبة لا تخلق رؤوس أموال فوئدها ،
نقول ابتداء . إنها تنفع في أحوال وتضر في أحوال ؛
فإذا فسدت فقد وقع لأمة أو المجتمع أو الفرد من الأفراد
في الانحطاط والإفلاس ؛ وإذا صلحت ، فقد تجلب

لأولئك النجح واليسار

على أن أكبر مزاياها ثلاث وهاك تفصيلها :

١ - أن الائتمان ينقله رأس المال إلى يد المقرض ،
ينقله ، في أكثر لأمر ، إلى يد من هو أوفر في استخدامه
من المقرض ؛ وهذه أولى مزايا النسيئة

٢ - أن الائتمان ينقله رؤوس الأموال إلى أناس
هم أقدر على استثمارها من الذين أوجدوها بأذخارهم ،
وبتسهيبه الوسائل لانتفاع المجتمع منها بأكثر ما يرجى
الانتفاع ، يرجع العائدة الناجمة من إيجاد رأس مال
على العائدة التي تؤمن من استغلاله بذاته ؛ وبقدر ما
يزداد ربح المحصل من استثمار رؤوس المال على هذا
الوجه تزداد رغبة الناس في لأذخار ، وعنايتهم بالاستثمار
منها على تمام الأيام

٣ - أن النسيئة بإدخالها في الوفاء طرائق أسهل
أداء وأسرع نقلا لرأس المال وأقل كلفة ونفقة من دفع
النقود ، فتيسر فجالا للتوسع في الأعمال إلى ما شاء الله

مع استخدام أدنى ما يكون من عدد النقود
ولما كانت النقود ضاعة عالية الإنتاج، كان التقليل
من استعمالها ممّا يُسهّل على الأمة اقتناء رؤوس أموالٍ أُخر
فوق القدر لدى تفتيته منها : ذلك لأنها إذا استطاعت
أن تستخدم ثلاثة مليارات من النقود في قضاء أعمال
كانت تقضيها قبل ذلك بستة مليارات ، تسنى لها أن
تستبدل بالثلاثة المليارات النقدية التي أصبحت فوق
حاجتها ، ثلاثة مليارات مسالك حديدية ، أو آلات من
كل نوع ، أو ضروباً غير هذه من الأموال ولدخائر
فلنبحث بحثاً موجزاً في كل من هذه المزية الثلاث :
المزية الأولى ترتبط بصفات الدائن وصفات المدين
لا يفيد الائتمُن ما لم يكن المقرض نشطاً واكسّ
من المقرض ، أو يكن في حرفة أو صناعة صادفهما من
لأحوال موافقة ما جعل رأس المال أربح فيهما منه في
حرفة المقرض أو صناعته
الدَّيْنُ ، في دائرة النسبة ، لا يُجملُ إمداداً من

الأغنياء للفقراء ، فإذا افترض مالٌ لمثل هذا القصد كان
أعلق بالمبرّة والإحسان

قد يكون المستدين شيطانياً حاداً ، إلا أنه خلوٌ من
رأس المال ؛ فإذا أوثق — وهذه حاله — فهو الاثنان
الذي لدى بيتناه ، وإنه لنادرٌ ومخوفٌ بالأخطار
أما السود لأعظم مِمَّنْ يستدينون عادة فأناسٌ عندهم
رؤوس أموالٍ لكنهم يستطيعون أن يستثمروا ، أكثر منها
على أنه يغلب أن يكون مستدينون غني من الاثنين ،
فإن كبار المكافيل ، وكبار الصيارفة ، وأرباب
الشركات الضخمة ، مِمَّنْ يُستودعون لأمانات أو يبيعون
الأسناد ، يقرضون تحت هذه الصور ، من أناس هم
أقلُّ منهم جاهاً بما لا يُحَدُّ

إذا نظرنا إلى النسبة من جانب آخر ، فمن الوهم^(١)
اعتقاد أن لا يفرض يكون أبداً من الرجل الواني للرجل
الشيطاني أو المحترف ؛ بل ربي كان الدائن وانياً في الظاهر

(١) هو الخلط

وعنده من الهمة في بعض الشؤون ما عنده ، وربما كان
موقوراً بالأعمال والشواغل ، فكانت صوابه نفسها هي
التي تحول دون استغلاله مباشرة لرأس ماله : مثاله الصانع
اليدوي الذي يضع ما ادخره من جناته في صندوق
التأخير ، أو يشتري سداً على المسالك الحديدية ، والمحامي
والطبيب أو الموصف ، الذين يجنبون نقوداً ، فهم ليسوا
بأهل فراغ . لكن أعمالهم لا تمكنهم من استثمار رؤوس
مالهم مباشرة

على أن المقترض ، من جانب آخر ، لا يكون على
لدوام رجلاً نشيطاً بل ربما كان باهلاً^(١) ، وكثيراً ما يؤتمن
أمثاله ، فعند الدين يبيعون عليه السلع التي يستهلكها ، كما
يحدث بين أصحاب الحوانيت وبيعتهم^(٢)

(١) بلا عمل

(٢) جمع بيع وهو الذي يبيع ويشترى وإنشأه والعامه تسميه

« الزبون » واسمه في الفرنسية Client

النسيئة الاستهلاكية

ينبغي التفريق بين النسيئة لإنتاجية ، والنسيئة الاستهلاكية . الأولى منهما تكون عادة مضمرة ، والثانية تكون عادة مدمرة ؛ تلك تدعو إلى الانتفاع برؤوس الأموال كأحسن ما ينتفع بها ، وهذه تدعو إلى تلفها وفنائها من حيث تقابل رؤوس الأموال التي يتداولها التجار والعمال المنتجون ، وتفريق المخدورات على التجارة وتخلي الأثمان الأشياء

وعليه لا تتم فائدة الأثمان إلا بقدر ما يكون المقرض أمهر من المقرض في استدراج الربح من المال الذي جعل في ذمته

الأثمان يبعث على الادخار

رأينا كيف تحقق المزية الثانية للنسيئة من جهة كونها أحد البواعث على الادخار
من الناس غير واحد يتعذر عليهم أن يستثمروا

مُدَّخَرَاتِهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ ، سَوَاءٌ أكانَ ذَلِكَ التَّعَذُّرُ نَائِجًا مِنْ طَبِيعَةِ أَعْمَالِهِمْ ، أَمْ كانَ نَائِجًا مِنْ جَهْلِهِمْ ؛ كما هُوَ شَأْنُ الْفَعْنَةِ السُّدْجِ ، وَمَدْرَسِينَ ، وَالْمُسْتَخْدَمِينَ عَلَى اخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ وَلَأَطْنَاءِ الْحِج . فَلَوْ لَمْ تَمَيِّضْ لَهُمُ النِّسْبَةُ ، تَحْتَ صُورِ شَيْءٍ ، وَسِيلةٍ ، لَأَتَفَاعَ بِرُؤُوسِ مَا لَهُمْ حَيْثُ يُقْرَضُونَها . لَكُنْتَ نِهَايةَ جُهِدِهِمْ أَنْ يَجْمَعُوا مُدَّخَرَاتٍ لغيرِ طَائِلٍ . مَا وَقَدَ فَسَحَ لَهُمُ لَأَثْمَانُ الْمَجَبِّ لِاسْتِثْمَارِ رُؤُوسِ مَا لَهُمْ نَذَرِيعَ مُتَبَايِنَةٍ ، فِي ذَلِكَ بِإِبْدَاهِهِ مَا يَحْصُصُهُمْ عَلَى الْعَادَى فِي التَّجَنُّيبِ وَالتَّائِيلِ

بَقِيَ عَلَيْنَا النَّظَرُ فِي لَمَزِيَةِ الْمَاشَةِ مِنَ التَّقْلِيدِ فِي اسْتِعْمَالِ النُّقُودِ . هَذِهِ الْمَزِيَةُ نَشَأَتْ مِنْ اخْتِرَاعِ وَرَقِ الْمَصَارِفِ ، وَالتَّحَاوُلِ . وَالتَّرْحِيلَاتِ ، وَلَوْ هُوَ بِالْمَعَاوِضَةِ إِلَى مَا سِوَى هَذِهِ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِصِاعَةِ الْعَصِيرَةِ الَّتِي سَيَجِيءُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْفَصْلِ التَّالِي

مثلاً لمصارف - صرُوبُ عملها

من طبيعة مدنيّة أن كل عملٍ تظهر فائدته ويكثر
شأنه في المجتمع ، يولد على التمام حرفة خاصة
هكذا تكونت المصارف دعاء مدرها لأصلي على
توزيع الأثمان ؛ ومن هنا جاء أن الصيرفة لسواي لا باعه
نسيئة ؛ بأنهم يتقنون أموال الذين لم يعرفوا كيف
يستخدمونها ، ويقترضون تلك الأموال إلى الذين لا يملكون
منها شيئاً ، أو لا يملكون منها الكافية ، لكنهم يحسنون
سثمارها

على أن المصارف لم يبلغ هذه العاية . لا على تولى
الأحقاب . فقد كانت في الأمانة لمقدمة ، وفي القرون
الوسطى لا شأن لها سوى صرف النقود والنقود في
تلك العهود متباينة كل التباين تبعاً لاختلاف المدن ؛
وسوى أهي لأمانات من مستودعها تحفظ بها ولا
تخرجها ؛ فكان الصيرفة في تلك الأوقات صيرفة بالمعنى

الأسلي لهذه النظرة أي مبتدئ تقود ، ورقباء ودائع .
وصيطة حساب وم يكونو مقرصين لأ قديلا
لتجارة الصيرفة ثلاث فروع من الأعمال .

١ إترض رؤوس أموال لأنس محتاجين إليها
يستمون ما تضمن وفاءها . وهذه هي النسيئة بحقيقة
معناها

٢ نقل رؤوس الأموال من بلد الى بلد . كتنقلها من
باريس الى ليون في فرنسا . ومن فرنسا الى إنكترا
أو أمريكا

٣ تتقود تدفع العملاء . والأداة عنهم . ولما وصلة
بين حساب كل محيل وآخر من عملاء المصرف الواحد .
على أن الفرع لأول من هذه الفروع الثلاثة وهو أهلها
بلا مشبهة . لما يكن الآخرها في النمو والانتشار
كانت المصرف الأولى لا تترض لأفراد بل تكفي
تقبل الأمانات وتخفظها وبعد ها وضبط حسابها ثم تبين
قوامها شيئا بعد شيء ، أن تلك الأمانات تمكث في

لمصارف مكثاً طويلاً ، ولا تستعاد جميعها دفعة واحدة
 فيجوز إذاً استخدامها في إقرض : فجعلوا لمودعيها فائدة
 في مقابلة موقفهم على إقرضها ورصاش بالآ يستردوها
 مفاجأة عندئذ أصبحت لمصارف بيوت أمهات ومساكن
 معاً أي بيوت إقرض وكان أخص ما صطلحت
 عليه في معاملتها نوع من إقرض يعرف بالقصع

القطع التجاري

القصع هو إقرض التجارى بأصدق مفايهه .
 جعلت له صيغة معلومة ، وسنت عقوبات خاصة ، من
 لا يبي بما عليه في الموعد

بشترى خياطاً جوحاً ، بخمسة آلاف فرنك من بائع
 حملة : أفيؤدبها من فوره العادة الجارية ألا يفعل ، التلاً

(١) القطع هو الذى سمته العامة بالتخصم ويعرف في الفرنسية
 بلفظة Escompte ومعناه اقتراض التاجر من مصرف مالا على
 صك يضعه فيه ضماناً للوفاء

تصفر يدُه من أفعال^(١) عماله، وكراء بيته؛ وسائر نفقاته العامة؛ غير أنه يُخَمِّن تخميناً أن الملابس التي سيصنعها من خوخ الذي شتره، ستباع ويرد إليه ثمنها خلال شهرين أو ثلاثة أشهر؛ فهو إذاً يوفى حقَّ بائع الجملة لا بالنقد بل بالوعد، أي بخطِّ تجاري. هذا الخطُّ يكون أحد نموذجين: الصك، أو السقجة

السقجة عدة بالوفاء في أجل معين، هذا ما ألوف نصّها: في أوّل مايو سنة ١٨٧٧ أدفعُ إلى الخواجا بطرس أو بعب لأمره خمسة آلاف فرنك تسوية لجريدة^(٢) مطلوباته المؤرخة بهذا اليوم التوقيع «بولس»

فإذ رضى بطرس بهذا النوع من الوفاء تمت صفقة البيع والشراء وتولّد في مكانها حق خاص، جديد، من صنف آخر. فيكون بولس قد استحوذ على البضاعة

(١) أعمال جمع خُعل وهو الآخر (٢) الجريدة هي البيان وتمعيل وإضافة المطوبات إليها تؤدّى معنى كلمة فاتورة.

واستبقى مائة لكفالة عمله : سوى أنه يتعين عليه التأهب
للوفاء بالصك في الميعاد

تخلي بطرس وهو بائع الجملة — عن بضاعته ، ولم
يستول من ثمنها إلا على عدة ، فيحتمل إذا أن تقوم في
وجهه صعوبة ، مالية دون تحديد ما تقص من بضاعته
التي باعها ؛ لكنه إذا عرضت له هذه الصعوبة يستطيع
أن يخرج منها : بأن يشتري من مستصنع الجوخ بضاعة
بخمسة آلاف فرنك ؛ وأن يدفع إليه ، بدلاً من النقود ،
صك بولس ويظهره "محولاً إلى المستصنع ، أي ضمن
وفاء له ويضمن بولس على تمده فيه . بعد هذا يجوز
لمستصنع الجوخ أن يفي بذلك الصك عيه . على أن
يظهره أيضاً ، ما يكون عليه من حق لبائع الصوف أو
بائع الصبغ . وهكذا دواليك إلى ما شاء الله ، من الصفقات
المتوالية التي تمقذ بيعاً وشراء ، ويكون مبنياً على ذلك
الصك وتظهيراته . أما خاتمة هذا التداول كله فتم بأمر

(١) يظهره أي يحوله بكتابة على ظهره

واحد، وهو أن يقوم بولس الخياط بأداء ما عليه من حق ذلك الصك في أجل المضروب.

لقد وضع بالمثل الذي ضربناه شيئاً من منافع هذا النوع من أوراق النسيئة، وهو لإعفاء من استمال النقد إلا فيما قل: ذلك لأن عشرة، أو خمسة عشر، أو عشرين من الأعمال ختمت جميعاً بدفعة واحدة دفعت في ميقاتها إذا كان الصك عدة من مدين لدائنه بأوفاء كما قدمنا فالسفتجة أمر يوقعه دائر إلى مدينه بالأداء. مثالها: أن بطرس - أحد المستضعفين في باريس - مدين بألف فرنك، ثمن مواد أولية لبولس - وهو وسيط مقيم في «الهقر» له حق مقداره ألف فرنك في ذمة بائع أشتات مقيم في «الهقر» أيضاً يدعى «چاك»، وذلك الحق ثمن بضاعة بعث بها إليه؛ ففي هذه الحالة يرسل بطرس إلى بولس سفتجة على چاك، هذا نصها:

«عند العرض (أو بعد انقضاء ثلاثة أشهر) يدفع لمسيو بولس، التاجر في لهقر، أو تبعاً لأمره، ألف

فرنك ، قيمة بضاعة له في ذمتي »
 فيسُدُّ بطرسُ بهذه السفحة ثمة الدين لدى عليه
 لبولس ، فيما إذا رضى بولس بهذه السفحة . ويثبت
 عندئذٍ بطرسُ ضامناً لچاك في وفاء القدر المحال به عليه
 فالسفرة شبيهة بالصك : إلا أن لها عليه مزيه وهي
 أنها ترسل في العادة من بلد إلى بلد آخر وبذلك تعفى
 من نقل النقود ومما يستتبعه من النفقات والمحدورات
 أمّا سائر المفاعيل الاقتصادية التي تنشأ من الصك
 والسفرة فمما شابهة وتخصر في كونها : تأذن باستمرار
 الإنتاج ، على تقدير ما سيحدث من حاجات المستهلكين ،
 بغير انتظار أن يشتري المشتري سلعة تلك التي مرّت في
 الأدوار الآنف تعدادها ، وأن يؤدي ثمنها نقداً
 ولقد رأيتُ — دفعاً للمحدورات المحتل وقوعها بسبب
 تلك الديون المعقودة إلى أجل وذلك الائتمان لدى يتعامل
 به التجار فيما بينهم ريثما ينقُ الصنف ويؤدي مشتريه
 ثمنه — أن تسنّ قوانين استثنائية دقيقة النصوص ، تجعل

الذين يوقعون على الصكوك والسقائج والدين يظهرونها
عرضة للمقاضاة الشديدة السرعة الصارمة النتائج. وعندئذ
فكل الدين انتقلت اليهم بالتظهير ملكية السند - صكاً
كان أم سفتجة - يصبحون متضامنين في الوفاء يضمن
كل منهم من تقدمه من المظهرين ؛ ويكون مبدأ تلك
المقاضاة بعمل خطير يعمل حين لا يتم الوفاء في الميعاد
يسمى بالاحتجاج (بروتستو) : ذلك الاحتجاج عبارة
عن إتهاد رسمي عاجل على عدم أداء ، به تفتتح
الخصومة ضد المظهرين المتتابعين ، ومنها يقضى إلى
الإفلاس أى إلى تجريد المقصر من أملاكه وأمواله ،
وإلى إهانة سمعته بسبب أنه لم يقم بعهده . وكل صك
لم يوف حقه يدعى في فرنسا بالسند المحتج عليه ، وفي
إنجلترا بالسند المذال^(١)

على هذا فالديون التي تعقد بمقتضى صك أو سفتجة
ولا تؤدي في حينها تكون نتائجها أشد خطراً وأعجل

(١) المذال : المهان والمحقر

عقوبة من نتائج الديون لأخرى على اختلافها . وذلك
عدل : لأن النسيئة وسيلة لا يُبادلُ نفعها لمجتمع إلا
رقعتها ؛ فمهما تشدد القوانين على الدين يُلْمُونها من غير
المتبصرين وغير المستقيمين ، لا تفعل إلا الخير إذ لو
كثر أولئك المسيئون لقتل الأمان

لما شاع استعمال الشكوك والسفاح ورتب على
كتابها وقابلها ومطّبرها ، ما رتب من النتائج القانونية
السريعة الشديدة ، وخذ الصارفة للأمانات التي بين
أيديهم تصرفاً نافعاً سهلاً : وأوجدوا القطع ، ومعند أدلة
قيمة الخط التجاري من سند ونحوه قبل أحله ، وإليك
المثال : احتاج بولس إلى مائة ولدينه صاك على بطرس
لثلاثة أشهر ، فذهب إلى ممول أو إلى صيرفي يستقضع
ذلك الصاك ؛ فدعا الصيرفي إلى تطبير تلك الورقة بعد
أن بحث فيما لبولس وبطرس من كرامة موقع ، وعرف
كل ما يحسن به أن يمره من سوايق لرجلين ، ورغبة
يسارهما ، وسير أعمالهما ، وما لكل منهما من القيمة

التجارية أو من المقدرة على الوفاء ، حتى إذا وجد في كل ذلك ما يؤمنه جانبهما ستقطع الصك ، أى دفع إلى بولس المقدر المذكور في الورقة مستقيماً منه ما يعادل فائدة المدة التي بين يوم الاستقطاع ويوم الميعاد ويسد مسد المحذور لدى تعرض له الصيرفي

فقطع الورقة التجارية ليس إذا عرّد عمل من أعمال الائتمان الذاتي ، بل تحت ضمان المداولة التجارية التي أفضت إلى كتابة الصك أو السفتجة ، على عقيدة أن تلك لمصاصة التجارية كانت جديّة وأن الموقعين على الصك أو السفتجة قد أنتجوا بالفعل سلماً وباعوها وأنشؤا توقعون استيفاء ثمنها بأمل أن يؤديه المشتري النهائي لدى حلول الأجل المعين في الخطر

فد يتفق أن تكتب صكوك أو سفاتح غير مبنية على عمل تجاري صحيح ، فتلك ما يدعونها بأوراق المجاماة ولا يلجأ إلى أمثالها إلا السفهاء أو الذين ضاقت بهم المذاهب من أرباب الأعمال دون الحصول على ما يؤوزم من

المال ، فيؤهمون أن هنالك أخذاً وعطاءً على حين أن
لا وجود لهما ، ويخدعون الصيارفة أو الجمهور خديعة
تدعى بالغش الأثماني ؛ فعلى التجار والصيارفة أن
يحذروا ذلك الغش لأنه مفسدة للنسيئة التجارية

في أن الخطوط التجارية أساس لأعمال المصارف

خير ما تستعمل فيه ودائع المصارف هو استقطاع
الورق التجاري ، على شريطة أن يكون الصيارفة
متنبهين كل التنبه حذرين في الغاية ، وأن يحسنوا بين
المقدرة الحقيقية عند الموقعين على الصك أو السفتجة
فلقطع ، على هذه الصورة ، تجتمع فيه مزايا : منها أنه
يكون إفرصاً قصيراً المدة ، لا يمتد أجله في العادة إلى
أبعد من ثلاثة أشهر ؛ ومنها أن العمل التجاري الحقيقي
الذي بُنيت عليه كتابة أحد هذين الصكوك ضامن للوفاء ؛
ومنها أن المقاضاة المقتضية المصعبة خاصة بهذا النوع
من لورق لا تفسح للمدين في مدة الأداء . ومنها أن

الصيرفي المستقضع لديه إذا مسته الحاجة إلى المال ، قبل
حلول الأجل ، وكان الورق الذي قطعه صالحاً أي ممّا
أمنضاه^(١) تجار مؤسسون أوفياء ، استطاع أن يستقطعة
بتظهيره إياه ، ومنضاه له موقعين السابقين عليه لدى
صيرفي آخر ثم ينسأف منه قيمته قبل الميعاد

مما تقدم يرى أن القطع أساس أعمال المناسي ،
وأن المصارف تتخذ به التجارة خدماً جليلاً ، إذ تجمله
معدل السعر أي عبارة عن ثنين ونصف ، أو ثلاثة ، أو
ثلاثة ونصف ، وفي الدار أربعة ، وخمسة أخماس
على أن هذا السعر قد يتغير تبعاً لأحوال شتى ، أهمها
وفرة رؤوس الأموال المجمدة أو لمداولة في البلد

النجويل ، الترحيلات ، المداينات ، روت المداينة

ليس الصاك ولا السفحة بالأداتين الوحيدتين
للنسيئة بل هنالك أدوات أخرى ، طالما زعم الزاعمون

(١) أمنضاه بمعنى وقع عليه عمله يخص في السوق

أنَّ التَّحْوِيلَ مِنْهَا ، فَهَلْ هُوَ كَمَا رَعَمُو ؟
 التَّحْوِيلُ أَمْرٌ بِالْأَدَاءِ يُوقَعُ ^(١) الْعَمِيلُ إِلَى صِتْرِي
 هُوَ مُودَعٌ عِنْدَهُ مَالًا ، وَهَذَا الْمَالُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْلَّ عَنْ
 الْقَدْرِ الْوَاردِ فِي التَّحْوِيلِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى نَحْوِي عَلَى
 صِتْرِي مَا لَمْ تَكُنْ لِمُعْطِيهِ وَدِيعةً كَافِيَةً . وَنَبْتَئِمُّ
 لَا يَكُونُ التَّحْوِيلُ أَدَاءً نَسِئَةً بِالْمَعْنَى الصَّحِيحِ ، بَلْ هِيَ أَدَاءٌ
 قِترَاضٍ ، لِأَنَّ صَاحِبَهُ مُسْتَوْدَعٌ فِي الْمَصْرَفِ مَا يُعَادِلُ
 قِيَمَتَهُ ؛ إِلَّا أَنَّ التَّحْوِيلَ خَيْرٌ أَدَاءً لِلْأَدَاءِ ، وَهُوَ يُعْنَى
 الْأَفْرَادَ مِنْ سَتْبَقَاءِ الْمَقَادِيرِ الْكَبِيرَةِ مِنَ النُّقُودِ بَيْنَ
 أَيْدِيهِمْ ، وَهُوَ يَحْتَفِظُ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى ثَرًا لِلْأَدَاءِ بِحِمَظِهِ
 التَّوَقُّعِ الَّذِي عَلَى التَّحْوِيلِ ، وَيُعْنَى بِدَقَّةِ حِسَابِ الْمَصْرَفِ
 عَمَّا قَدْ يَتَوَرَّدُ حِسَابَ الْفَرْدِ مِنَ الْخَلْطِ . فَاسْتَعْمَالُ
 التَّحْوِيلِ بَدَلًا مِنَ النُّقُودِ ، مِمَّا يُسْتَحْسَنُ وَيُوصَى بِهِ
 مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ التَّحْوِيلِ بِتَطْبِيقِهِ عَلَى مَا يَدْعُوهُ بِالْمَعَاوِضَةِ
 أَوْ الْأَدَاءِ بِالْمُقَابَلَةِ

(١) أَوْقَعَ الْأَمْرَ : صَدَرَهُ

إذا كان لمصرف عميل^١، وكان ذلك العميل مدينًا
لآخر، صحَّ وفاء الدين بمجرد إضافة قيمة الدين إلى
حساب الثاني واطراحه من حساب الأول : هذه هي
المعاوضة وهي أكمل وسائل الأداء لأنها لا تتطلب دفع
نقود ولا كتابة صك.

غير أن المعاوضة لا تنسني إلا أن يكون للمدين ،
في منسأ ، مقدَّر من المال يُعادل على الأقل مقدار
ما عليه

المعاوضة تقع إما بين عملاء المصرف الواحد ، أو
في معهد خاص بها يُدعى بمصرف المعاوضة أو بيت^(١)
المعاوضة : وشأن هذا البيت أن يخرج حساب التعهّدات
التي على كل من عملاء المصرف ، وأن يُنافي بعضها
ببعض جهد الطاقة بحيث لا يكون للنقود دخل في
الأداء إلا لتكميل الرصيد الذي لم تستطع معادلتُهُ .

(١) بيت المعاوضة أو غرفتها أو مصرفها تقابل بالفرنسية لفظة

Banque de Compensation وبالفرنسية والانكليزية :

Clearing house

وبهذه الوسيلة يتوسل الصيارفة ووكلاء الصيرفة إلى
تسوية حسابات بينهم ربما بلغت إلى مئات الملايين من
الفرنكات بل إلى المليارات منها، ولم يرد الفرق المنعم
لمعاوضة عن بضعة آلاف فرنك

كل هذه الذرائع أوجدتها الفطنة للتقيد من
استعمال النقود، وسهلت بها على الشعوب التي تُعجز
الاحتجار : كالشعوب الأمريكية والإنجليزية، أن تقوم
بأجسام الأعمال ولا تستخدم لها إلا قليلا من المسكوكات

ورق نقدي

أحسن ما يُتقى به تداول المسكوكات في المعاملات
التجارية الورق النقدي أو الورق المصرفي

هذا الورق عبارة عن عِدَّة يُمدها منسأ بدفع مقدار
معلوم من مال إلى حامله حين لاطلاع . على أنه قد يظهر
لأول وهلة أن في هذا النوع من التعهد غرابة : إذ
لا يثبت حامل الورقة على أثر إصدارها أن يُمدها إلى

لمصرف فيأخذ قيمتها تقوذاً ، ويخسر المصرف نفقات
صنعها . وقد يُخالُ أيضاً أن إصدار مثل هذا لورق حق
طبيعي للناس إذ يسوغ لمن يشاء ، وقد حسن قصده ،
أن يوزع على جمهور ما يطيب له من العداات التي قبأونها
بلا إكره .

الورق المصرفي يمتاز عما سواه بالخصائص التالية :
أنه ينتقل إلى حامله ، بلا صيغة معلومة ولا تطهير ، ولا
كتابة ماء ، ولا تبعة على مندوليه السابقين ؛ ولو لم يكن
هذا شأنه لتردد الناس في قبوله ؛ وأنه في كل حال
يُستبدل به النقد ، على حين أن الخطوط التجارية
من مثل السفتجة والصك ، إنما تؤدي قيمتها في لأجل ؛
وأنه يُستتجزر^(١) في كل زمان ، حتى بعد انقضاء العشر ،
أو العشرين ، أو الثلاثين من السنين ، فلا يسقط حقه
بالتقدم^(٢) كما يسقط به حق الصك والسفتجة ؛ وأنه

(١) مستحج روعد أو الحق تقاضاه وطلب إيفاءه

(٢) التقدم مضي المدة القانونية Prescription

لا يستلزم الفائدة ، وهذا صلي فيه ، فلو حمل أدنى شيء منها — كأن يُحمل على الفرنك سنتيم أو نصف سنتيم ، كما يشير بذلك فريق من الناس — لتكررت طبيعته . إذ يتعين عندئذ على مُتد وليه أن يُضيقوا وقتاً في الحسابات ، وهذه الحسابات لو لم تستغرق إلا بضع ثوان من الوقت ، لكفى بها مانعاً للورق لمصرفي من الحلول محل النقد ، ولا يكون حلولة شأناً تاماً ، إلا بأن يُستبدل به ويُقبض في اللحظة الواحدة من غير أن يُستعان على ذلك بقدر ، ولا أن تُصاع فيه دقيقة تفكير

ولهذا السبب عينه تحتم أن يكون قيمة كل ورقة مصرفية رقماً صحيحاً لا كسر فيه ، كأن تكون خمسين فرنكاً أو خمسمائة فرنك أو ألف فرنك ، على حين أن خطوط التجارة لا ضابط لمقاديرها وكثيراً ما تصحبها الكُؤُورُ

ثم يتعين صدور الورق النقدي عن منسب معروف غير مشكوك في مقدرته : لئلا يعجز سلّمه ، أو يُزعزع

مَنْ تَسَلَّمَهُ إِلَى مَصْرَفٍ لِيَسْتَبْدَلَ بِهِ تَقُودًا؛ وَيَتَمَيَّنُ
أَيْضًا أَنْ تُدْفَعَ قِيَمَتُهُ إِلَى حَامِلِهِ بِلاَ مُعَاوَلَةٍ أَيْ أَنْ يَفْتَتَحَ
المَصْرَفُ، فِي أَكْثَرِ سَاعَاتِ النَّهَارِ، عَدَدًا كَافِيًا مِنْ
الْكُوفَى^(١) لِتَسْهِيلِ اسْتِئْجَارِهِ

وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي بَلَدٍ، شَقَّ عَلَى الدَّامَةِ
تَدَاوُلُ ذَلِكَ الْوَرَقِ عَلَى نَحْوِ مَا هُوَ جَارٍ فِي إِسْپَانِيَا
عَلَى أَنَّ النَّاسَ قَدَمَا يَأْتُونَ الْوَرَقَ الْمَصْرَفِيَّ إِلَّا بَعْدَ
تَعَادِي لَرَّ مَن، وَفَدَ مَاقِبَتِ أَجِيلٍ فِي فَرَنْسَا قَبْلَ أَنْ يَتَعَادَ
الْقَوْمُ تَدَاوُلَهُ كَمَا يَتَدَاوَلُونَ النِّقْدَ وَلَا سِيَّمَا الْفُرُوشُونَ
وَسَكَانُ الْأَطْرَافِ مِنَ الْأَرْبَابِ

إِنَّمَا الْوَرَقُ الْمَصْرَفِيُّ قَرْضٌ خَفِيٌّ، تَقْرَضُهُ الْمَصْرَفُ
مِنَ الْجُمْهُورِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْجُمْهُورَ يَرْضَى بِهِ بَدَلًا مِنَ النِّقْدِ
مَعَ أَنَّهُ لَا يَسْإِلُ إِلَّا وَعَدًا، بِدْفَعِ النِّقْدِ إِلَيْهِ حِينَ يَتَطَلَّبُهُ

(١) الْكُوفَى جَمْعُ كَوْفَةٍ وَهِيَ النَّافِذَةُ وَعِنْدَنَا يُجَدَّرُ أَنْ يَسْمَى بِهَا
كُلُّ مُضَارٍ يَفْتَتَحُ فِي لَدَائِمِ ائْتِ ائْتِ لِلْجُمْهُورِ (١٠١) ١٠٢

مرايا الورق المصرفي

لهذا الورق مزيا بمضاهي عمود نقعه على الجمهور ،
وبمضاهي عمود نقعه على المتسلي لدى إصداره ، وهذا ما
١ سهولة تداوله ؛ فهو خفيف الحمل ، يسر
الإرسال طي الكتب ، هين الأخذ ونهضا مهما كانت
عدده وتكثر مقادير قيمته ، مما لو كان نقدا شغل ورثته
وضاع الوقت الصواب في تعدده

٢ كون الجمهور متى كانت المصرف مكيا
وموثوقا به لا ينفذون إلا نادر الاستبدال لورق
بالنقود كما دأب على ذلك الاحبار فيبقى إدا بين
أيدي الناس شيء كثير من ذلك ورق المعروض به
ولا يضطر المصرف للاحتفاظ إلا بأدنى مقدار من
النقود في مقابلته

ولقد كان الناس يطؤون قبلا نه لا ينبغي المتسلي أن
يستبق لديه من ذلك المال الاحتياطي إلا نحو الثلث من

قيمة الورق؛ غير أنه جرى اصطلاح المصارف الكبرى
لهذا العهد، على جعل المال الاحتياطي معادلاً النصف
أو شاوره

فانما نتج من هذا الفرق بين النقد الاحتياطي وبين
الورق، أن البند الذي أبقت تداول ذلك الورق تستغنى
عن جانب غير قليل من السكة المعدنية، وفي هذا لاستغناء
من القوائد الجلي ما تقدم لنا وصفه

٣ - إلتفاع المصرف الحاصل على هذه الثقة من
الجمهور بمقادير من المال لا يحسب لأربابها فائدة، ولا
يتفق في سبيلها إلا الشيء اليسير الذي يقتضيه استصناع
الورق؛ فهو لا يستطيع بهذه الوسيلة التسهيل في إفراض
الصنع والشجار، وجعل السعر الذي تستقطع به الخطوط
الشجار، أدنى مما لو كانت جميع المعاملة بالمعادن المسكوكة
دون سواها

المحدورات التي تنجم عن استكثار ما يصنع من ورق
المصرفي القوابل المسنونة بماسي لأدوية
صدر لورق.

تلك مزايا لورق المصرفي ، أما محذوراتها فبعضها
يجب من كون مصدره ، إذا ذهبت أزيمة أو فاجأته فزاعة
عامة ، لا يستطيع أد ، ما تعهد به حين الطلب فيعجز
ويأخذ الجمهور بعثرته ، وبعضها يتأتى من تمادى كثير من
المصارف في إصدار الورق إلى حد من التراكم في
السوق ، يقف معه الجمهور الذي يجهل حقيقة تلك المعاهد
موقف الحيرة بين الصالح منها وغير الصالح ، إلى أن
يصح عزيمة في النهاية على رفض تلك لأوراق جميعا فحرم
البلاد أداة للوفاء من أنفع أدواته.

بدت هذه المحذورات بجلالها للحكومات في أرجاء
المعمر ، فم تدع واحدة منها للموآلين ولا للسيارة خربة
إصدار ذلك لورق ، وتشددت فيما سنده من القوانين

لضبط حرفة الصيرفة بأكثر مما تشددت فيما سئله منها
لحرفتي لأطباء وشرري العقود

فأما المعاهد التي أذنت بإخراج ذلك الورق فسميت
بمصارف الإصدار، وتختلف أنظمة بعضها باختلاف الأقطار:
ففي الولايات المتحدة، مثلاً، يباح تعدد ما تحت شرائط
تقييدية شديدة؛ وفي بريطانيا العظمى يباح أيضاً
تعدد ما: لكن الحكومة تؤثر مصرفاً كنك^(١) إنجلترا
على ما سواه من تلك الماسي، وتعطيه من الامتياز ما
لا يُعطاه غيره؛ وفي فرنسا - وما يجري مجراها من
البلاد - جعل إصدار لورق النقدي احتكاراً مطلقاً
خُص به مصرف وصفي هو بنك فرنسا

يطول بنا الشرح لو أردنا تعداد لأسباب التي بُني
عليها النظام الفاضل بأن يكون مصرف لإصدار واحد
أو لأسباب التي بُني عليها النظام المميز تعدد هذا

(١) قينا هذا الاسم حيثما كان مضافاً إلى ما يُعينه باعتبار أنه
علم لا يجوز التصرف فيه

النوع من الناس . أما نحن فيلوح لنا مبدئياً أن النسبة تكون أمتى حياة وأكثر انتشاراً في القرى وفي أطراف البلد ، وأقل انحصاراً وغلاء في لأقطار التي يباح فيها عدد مصارف الإصدار

على أنه مهما يكن من أمر الإباحة أو التقييد - لا بد من الألفات في كل صقع إلى السوابق : والمكانة المكتسبة ، ولأذهام المتصلة في نفوس القوم لهذا كان توحيد الإصدار في فرنسا أفضل من سواه والمصرف الذي خص فيها دوت غيره بإصدار تلك الأوراق التي تؤدي قيمها لحاملها حين المرض ، إنما هو بنك فرنسا

الفرق بين الورق المصرفي وبين النقد

الورق المصرفي ليس في حقيقته بالنقد ، إلا أنه يحل محله بموافقة الذين يتداولونه مختارين : فيصبح عندئذ نقداً ائمانياً ؛ خلا أنه تنقصه مزية من أهم مزايا السكة

المعدنية : وهي القيمة الذاتية ، وعن هذه القيمة ينجم
أكبر فرق بينه وبين السكة . يُضاف إلى هذا الفرق
أن الورق ليس إكراهي ، فمن شاء رضي به وفاء لحقه
ومن لم يشأ تقاضى السكة دونه ؛ إلا حيث توجب
ضرورات استثنائية سيجيء الكلام عنها ينعنون تداوله
فيها « بالتداول القسري »

أما في الأحوال المألوفة فقد جرت عادة الناس
الحازمين ، ألا يترددوا في قبوله متى علموا أنه صادر عن
مصرف مكين ، ليتقنهم من أنهم يستبدلون به
المسكوكات حين يريدون

بنك فرنسا

كان المؤسس للشركة الشهيرة التي دُعيت ببنك
فرنسا القنصل الأول^(١) ؛ وكان ابتداء أعمالها يوم عشرين
فبراير سنة ١٨٠٠

(١) يُراد به بوناپرت

لَقِيَتْ تِلْكَ الشَّرْكَهَ فِي طُفُولَتِهَا مِنْ لِمَتَاعِبِ مَا كَانَ
شَدِيداً ؛ وَرَأْسُ مَالِهَا حِينَئِذٍ لَا يُنْفَى عَلَى ثَلَاثِينَ مِليون
فِرَنْكٍ جَمِيعَتُهُ بِشِقِّ الْأَنْفُسِ

أَمَّا التَّرْخِيسُ لَهَا دُونَ سَوَاهَا فِي إِصْدَارِ الْأُورُقِ
النَّقْدِيَّةِ فَلَمْ يُنْتَحَ (١) إِلَّا فِي سَنَةِ ١٨٠٣ بِقَيْدِ الْأَلَا بِخَرْجٍ
تَدَاوُلَهَا عَنْ حَيْزِ بَارِيسِ

ثُمَّ قَامَتْ فِي الْمَقَاطِعَاتِ مَنَاسِيْ أُخْرَى أَيْامَ عَوْدَةِ
الْحُكُومَةِ الْمُنْكَيَّةِ (٢) بَاخَتْ لَهَا الْحُكُومَةُ بِإِصْدَارِ مِثْلِ
تِلْكَ الْأُورَاقِ ، كُلٌّ فِي دَائِرَةِ مَقَاصِدِهِ ؛ فَتَأَسَّسَتْ ، وَحَدّاً
بَعْدَ وَحَدٍّ ، فِي مَدَنٍ « زُون » وَ « نَنْت » وَ « بَرْدُو »
وَ « لِيُون » وَ « مَرَسِيلِيَا » وَ « لِيل » وَ « الْهَقِر » وَ « طُولُوز » (٣)
حَتَّى إِذَا جَاءَتْ سَنَةُ ١٨٤٨ ، لَتَقَمَّ نَتِجَةُ فِرَاسَا جَمِيعِ تِلْكَ
لِمَصَارِفِ الْمَقَاصِدِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ مُسْتَقْبَلُهُ وَنَامِيَّةٌ ، وَخُتِصَّ
وَحَدٌّ بِامْتِيَازٍ لِإِصْدَارِ فِي أَرْجَاءِ فِرَاسَا ؛ فَكَانَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ

(١) لَمْ يُنْتَحَ أَيْ لَمْ يُتَيْسَّرْ حَصُولُهُ (٢) سَنَةُ ١٨١٤

(٣) مَدَنُ فِرَاسَا مَبْقَى لَنَا نَشْرُحُهَا بِمَعْنَاهَا

احتكار مطلق منحتة إياه الحكومة لمدة تساقبت،
كل مدة منها ثلاثون أو أربعون سنة؛ وكان تجديد المدة
الأخيرة منها في سنة ١٨٩٧ على أن ينقضي أجلها في
سنة ١٩٢٠

يبلغ الآن رأس مال بنك فرنسا مائة واثنين وثمانين
مليوناً وخمسمائة ألف فرنك، مقسمة إلى مائة واثنين
وثمانين ألفاً وخمسمائة سهم، قيمة كل منها ألف فرنك؛
واللبنك المذكور عند ذلك أموال احتياطية مختلفة،
جمعتها ثلاثة وأربعون مليوناً

أما أعماله : فمنها قطع الشكوك التجارية التي عليها
ثلاثة توقيعات، بمعنى أن ما يقدم له من صك أو سفتجة،
يجتمع فيه بجانب إمضاء الدائن وإمضاء المدين، إمضاء
ثالث يكون في العادة أحد الصيارفة الأفراد — لضمان
وهو الآخرين؛ وهذا التوقيع الثالث أو التعهد الثالث إنما
يراد به المزيد من الاستيثاق. ومنها أنه يقرض على

دُخُولُ "الحكومة الفرنسية" وعلى الأسهم ولأَسْنادِ
الخاصة بمسالك الحديد الفرنسية الضامنة لها لحكومة،
وعلى صُئُوفٍ من الأوراق الأخرى، وعلى السبائك
والمسكوكات؛ فضلا عن أنه يقوم بسائر الأعمال الصيرفية
الجارية. فهو بمنزلة أمين الصندوق لمركزي من التجارة
العليا والمالية العليا في فرنسا؛ ومُنْظَمُ رأس مال مقرر
على ورق من أوراق دخل الحكومة؛ ومن ذلك لئال
مقادير يدين بها الحكومة بلا فائدة في مقابلة لأمتياز
الذي منحت إياه

في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ • شتمل قِطْرُ " ذلك
البنك - أي مجموع الخطوط التجارية المستقطعة لديه -
على ما قيمته ثمانمائة وأحد عشر مليوناً. منها ثلاثمائة مليون

(١) للدخول جمع دخل وقد سبق تفسيره

(٢) القِطْرُ الدفتر تجمع فيها أوراق السجل ومحوه استمره
هناك يجمع فيه كل مصرف خطوط تجارية المستقطعة لديه

وفرنسيته Portefeuille

ومليونان في إدارته لأصلية (باريس) وخمسمائة وتسعة
ملايين في شعبه : وتنتهي ما أفرضه على الأسناد والمقومات
المنقولة الى خمسمائة واثنين وأربعين مليوناً : منها مائة
 وخمسة وخمسون مليوناً في باريس ، وثلاثمائة وسبعة
 وثمانون مليوناً في المقاطعات ، ورق ما هو مخزون في
 قيعانه من المسكوكات الى أربعة مليارات ومائتين وأربعة
 وثمانين مليوناً وهو أصنم مقدار مكديس من المعادن
 الكريمة في أوروبا . منه ثلاثة آلاف وثمانمائة وتسعة
 وتسعون مليوناً من الذهب — أى من أشرف النقد
 ونعمة تدولا في هذا زمن وثلاثمائة وخمسة وثمانون
 مليوناً من المفضة

يقابل ذلك أن ما كان بين الأيدي من أوراق بنك
 فرنسا في تلك السنة ، خمسة مليارات وخمسة وستون مليوناً
 بعلاوة سبعمائة وواحد وثمانين مليوناً على ما في مخازنه من
 المقدار المعدني ؛ فكانت نسبة المخزون — ذهباً وفضة —
 الى الأوراق المتداولة ، نسبة أربعة وثمانين ونصف الى

المائة، ونسبةً لحزور من لذهب وحده إلى تلك الأوراق
نسبة سبعة وستين إلى مائة

وكان سعر القطع إذ ذاك ثلاثة وخمسة أخماس سنوياً.
على أنه سعر قلما يحمّد عنه ذلك البنك - وتؤمله أن البنك
يتعوض عن عنايته وودّته ولحذورات التي تعرض لها،
قدرًا محسوبًا على نسبة ثلاثة في المائة سنوياً من قيمة
الخطوط التجارية

ومما جرت عليه عادة البنك ألا تقبل خطوط إلى أجل
أبعد من تسعين يوماً؛ فالثلاثة التي يستقيها من مائة
ستقطعا لا تحاوز إذا خمسة وسبعين سنتيمًا عن كل
مائة فرانك من أي صك مستقطع تنتهي ميعاده في
تسعين يوماً

وفي سنة ١٩٠٦ سن قانون رفع مقدار الأوراق
التقدية المتداولة من خمسة مليارات، إلى خمسة مليارات
وثمانمائة مليون

نعم إن لبنك فرنسا، في عهد العهد، فرعاً وفروعاً في

كل مقاطعة^(١)؛ وأن هذا البنك قد خدم الحكومة في حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ خدمة جليلة بإقراضه إياها مليراً وخمسمائة مليون فرنك مما استمدته من ثقة الجمهور بأوراقه؛ إلا أن هنالك أمراً يؤسف له، وهو أن انقلاب سنة ١٨٤٨، قد ألغى مصارف الإصدار من روان، ونفت، وبردو، وليون، ومرسيليا، وليل، والهر، وطولوز، مع أنها كانت مصادر حياة للصناعة والتجارة المحلية لا يقوم مقامها نظام مركزي مهما تكثر فروعه

(١) يؤخذ من البيان الذي قدمته إدارة بنك فرنسا للجمعية المساهمين في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠، عما يتعلق سنة ١٩٠٩، أنه كان لذلك البنك يومئذ ثمانية وعشرون فرعاً، وتسعة وستون مكتباً مساعداً، عدا توابع له في ثلاث عشرة وخمسة مديريات مختلفة، أي أنه يباشر أعماله في ثلاث عشرة وحدة أمكنة منها مركزه الأصلي في باريس. فهذا العدد من الفروع والمكاتب المساعدة والتوابع الآخر قد أصبح صغرى ما كان، مد جدد لامتياز ذلك البنك في سنة ١٨٩٧، وتجاوز ما كان من خمسين وخمسة أحماس رقيم الذي قدره القانون الآن بالتحديد في تلك السنة عينها.

ويوجد بجانب بنك فرنسا كثير من المصارف
للشركات وللأفراد تعمل كلها أعمالة سوى أنها لا تستطيع
إصدار الأوراق التي تدفع قيمتها في حاملها عند الاطلاع

صُوفُ أعمالِ المصارفِ

تنقسمُ أعمالُ مصارفِ إلى قسمين أصليتين . أحدهما
خصيصٌ بالسيئة والائتمان أي بضروب الإقراض :
والآخرُ خصيصٌ ببعضُ الأمور التجارية من مثل سهيل
الاستيفاء ، ولوفاء ، والمعاوضة بين الديون ، وتسليم النقود
أو تقايها من مكان إلى آخر

يجبُ على الصيرفي أن ينهَجَ في أعماله غيرَ منهجِ
المُؤَلِّ الفرد . لأنَّ هذا المُمَوَّلَ يتصرفُ في حرِّ ماله
وله أن يفعل به ما يُوَازِرُ . لا كالصيرفي الذي يتصرف
في ماله وفي لودائع التي أثمَنَ عليها آخرون : فإنه مكفَّ
بالتَّبعة والحِيطَةُ في الغاية . وما عليه أن يستثمر " تلك

(١) نكرَّرُ الإشارةَ هنا إلى أن « استثمار » تعني وضع أمواله
في مواضع يَمنُ استرجاعها منها ومعه ربحٌ ، وثمنا تدبُّلٌ عمرسية
faire valoir, placer, fructifier

الأموال في المعاملات الطويلة الآجال وإن كانت أسلم عاقبة ، بل في المعاملات القصيرة الآجال التي ينهل عليه من لا استيفاء بحيث يستطيع ، في كل آن ، أن يسبي دعوة مقرر ضيق النقود إلى أداء ما عليه لهم

فالعير في إذا مُميد لا يتسنى له أن يفعل كل ما يصب للممول الذي فيه . وطالما جهل بعض المصارف هذا الفرق فوقع في الإفلاس

على أن لأعمال المصرفية لا مصلحة فيها للممول الذي يستخدم أمواله دون سواها : كما أن استثمار النقود بالطريقة الجامدة التي تكون أنفع للممول ، لا مصلحة فيها للعير في

الممول جدير بإيثار لمشروعات البعيدة الآمد ، والمساهمات الصناعية ، ولديون الزهنية ، والمخاضات ذات المدد الممتدة في المؤسسات التجارية أو التحويلية ، وإجمالاً ، في ضروب الأعمال التي تتوطن فيها رؤوس لأموال غير متقلبة جيد الطاقة

الكن الصير في لا تُفيد هذه لأنواع من الأعمال
بل قد تكون ذات خسر عليه . أبطأ لاستيفاء فيها بما
لا يُمكنه من القيام بعبوده إذ طواب مفاجأة بأد ، ما
لديه من لود ثع لمُستردّتها

فيلخص مما فصلناه أن الاستثمار البعيد الآجال أصلح
للممولين ، وأن الاستثمار القريب الآجال أصلح للصيارفة

شركات السبينة العقارية

من الشركات الكبيرة صناعة يخلطُ ظهور بينها وبين
للتأسي . تلك شركات السبينة العقارية أو الأئمان العقاري
القرض الأصلي من تلك الشركات لإقرض على
رهن عقاري لآماد تمتد في الغالب إلى خمسين أو ستين
سنة . هذا لارتها ، أي لإقرض مضمون بنوع
خاص من التسجيل على عقار معين ، هو خير ضروب
الاستثمار : إذ تكون العين ضامنة للدين ؛ فإذا ما يؤد
المدّين في الموفيت فوائد ما عليه ، أو ما يرد رأس مال في

أجله ، فيلزم أن يحجز على تلك العين ، ويكون حقه
فيها ممتازاً عما سواه ، إلى أن يستوفيه بتمامه

هذا الامتياز يترتب للرهن بتعدد على العين الواحدة
سواء تقدم كل منها في التسجيل ؛ ولما كانت قيمة
العقارات - إلا في الأزمان الشديدة وهي في الأكثر
عارضة - لا تنخفض انخفاضاً كبيراً ، لم يكن معها خطر
جدي على حق المرتهن ، فيما لو حناط ولم يقرض إلا ما
يعادل خمسين أو ستين في مائة ، مثلاً ، من قيمة العقار

على أن لهذا النوع من الإفرض قيصة ، وهي أنه
إد طرأ على المرتهن ما أوجب له مالاً ، لم يسهل عليه
سترجاع دينه قبل لأجل المضروب له ، وهذا لأجل
رأى أقصى إلى خمس ، أو عشر ، أو خمسة عشرة من
السنين بسبب ما يسلمه الرهن من النفقات ؛ وربما

(١) المرتهن : هو الدائن على رهن ، وارثه هو المدين

على رهن

شَقَّ عَلَيْهِ أَنْ يُقَاضِيَ مَدِينَةٌ وَقَدْ تَأَخَّرَ فِي لَوْفِهِ ، فَتَأَنَّى لَهُ
مِنْ ذَلِكَ شُغْلٌ وَعَنَاءٌ :

غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الْعَيْبَ يَزُولُ حَيْثُ تَتَأَنَّى شُرَكَاءُ
النَّسِيبَةِ الْعِمَارِيَّةِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الشَّرَكَاتِ تَمُدُّ فِي أَجَلِ
قُرُوضِهَا ، وَتَسْتَوْفِي أَمْوَالَهَا أَقْصَا طَأْ حَرَلِيَّةٍ يَغْلِبُ أَنْ
يَسْتَمِلَ كُلُّ قِسْطٍ مِنْهَا عَلَى الْفَائِدَةِ وَعَلَى جَرٍّ مِنْ لَأْسَلِ
يُسْنَهَلُكَانَ مَعَا :

أَمْثَلُ هَذِهِ الْقُرُوضِ تُعْقَدُ عَلَى عَقَارَاتٍ يَرْهَنُهَا
الْمُقَرَّرُصُونَ ، وَتُرْتَبِّ عَيْبٌ فِي الْعَادَةِ قِسْطًا لَا يَزِيدُ الْوَحْدَ
مِنْهَا عَنْ خَمْسَةٍ وَخَمْسَةِ أَخْمَاسٍ مِنْ مَقْدَارِ الدَّيْنِ ؛ فَكُلُّ
مُسْتَدِينٍ يُؤَدِّي هَذَا الْقِسْطَ طَرْدًا فِي خَمْسِينَ أَوْ سِتِينَ
السَّنَةِ الَّتِي جُعِلَتْ أَجَلًا لِقَرْضِهِ ، يَبْعَثُ رَافِدَةً فِي نَهَايَةِ
وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَكُونُ حِينَ أَدَائِهِ الْخَمْسَةِ فِي مِائَةٍ مِنْ كُلِّ قِسْطٍ
قَدْ دَفَعَ أَرْبَعَةَ فَرَنَكَاتٍ وَخَمْسَةَ وَعَشْرِينَ سَنْتِيْمًا فِي مِائَةٍ ؛
وَإِذَا رَأْسُ الْمَالِ ، وَخَمْسَةَ وَعَشْرِينَ سَنْتِيْمًا ، تَفَقَّتْ لِإِدَارَةِ
الشَّرِكَةِ ، وَخَمْسِينَ سَنْتِيْمًا : اسْتِهْلَاكَ

فهذا النوع من الإقراض مُفيدٌ للمستدين لأنه يُمكنه
نفقة سنوية زهيدة ، من أداء الفائدة في كل عام
وجزء يسير من رأس المال ، علاوة عليها

لأموال التي تُرخض على رهون عقارية . لا تجبها
شركات السيئة العقارية من إصدار أوراق مصرفية ولا
من ودائع تُودع لديها ، بل مما يدفعه الجمهور إليها ثمنًا
لأسناد طويلة الأجل تُجرى عليها فائدة معلومة وتستهلك
بالقرعة لدورية . وإنما تكون تلك الأسناد بعيدة
الآمد ليعادل آمد العروض التي تؤخذ أموالها منها

فمن رغب في الإقراض على رهن عقاري ، لم يكن
عليه إلا أن يشتري من تلك الأسناد فيستثمر بها مائة
سُتُمرا أمثا وتسبق له فوائد أخرى : منها أنه لا يُضطر
إلى الاتصال مباشرة ببلدين ولا إلى تذكره الموعد ولا
إلى تهديده بالخروج : ومنها أنه إذا جدت به حاجة إلى
مال ، باع أسناده تلك بلا إبطاء ولا عناء في الأسواق

المعروفة بالمصافق^(١) (أنظر ما يلي من هذا الجزء)
 فشركات النسبة العقارية تحسن بعملياتها هذين .
 إحساناً متعادلاً الى الرأهين والمرتهنين ، سوى أنه يتعين
 عليها ألا تخرج عن اختيار المُنْتَطَ لها ، فلا تدفع في
 المضاربة التجارية ، والصناعية ، أو المالية ، كما أنه يحمل
 بها أن تدقق تدقيقاً في تنويم^(٢) تعقدت التي تعرض عليها
 ولقد جرت فرنسا فيما يتعلق بالمعهد الأكبر المعروف
 بينك فرنسا العقاري ، على تسيير ما جرت عليه الولايات
 المتحدة لأمريكية وإنجلترا ، وذلك لرغبتها في الاستكثار
 من لامتيازات ولاحتكارات ، في تسيير البنات ، بشر
 (١) جمع مصفق وهو المكان الذي تعقد فيه الصفقات بيعاً
 وشراء (Bourse) ومن غير حصول البصاعة نقول وإجابة
 لا فاصل بينهما من زمن ولقد جاء في أكثر كتب اللغة تفسيراً
 للصفقة قول الثقات إنه لا يجوز نعت الصفقة أي العقد بـ واحد
 قبل لتام . ومن هذه اللفظة في اصطلاحها عليها يصح استعمال فعل
 صافق بمعنى عقد واحد حر عقداً (بورصياً) ولفظة المصافق
 بمعنى (البورصحي) (٢) التقويم هو التمين

اليه الاحتصاص بعقد رهون العقارية التي تستوفي على
أفصاص ، بل خواتمة مزية استثنائية من جهة إيجاب الدين
لرهني وأحجز على أعيان المستدين المغاليق (١) بحيث
أن لا حر ، ت التي يتابعها البنك ، في مثل هذه الحالة ،
أشد ختصارا وأول نفقة من تلك التي يتابعها غيره من
المرتبهين في حاة عنها

النسيئة الزراعية والنسيئة على المقولات

لا ينبغي أن تخطط على الذهن النسيئة العقارية
والنسيئة الزراعية - لأولى إقرض على رهن من الملك ؛
والثانية إقرض على رهن من محصولات حصيدت أم لم
تحصد . أو من اموشى ، أو من أدوت الفلاحة

ولهذا النوع الثاني من النسيئة شأن عظيم عند الرّاع
لأنه يتيسر لهم ذخيرة الكفالة ، أو يُنقذهم من مخالب
الربا : غير أنه ، وبالأسف ، لم يُنظم في فرنسا إلى الآن
(١) لمعايق جمع معلاق أى المعسرين المتعذر عليهم اقتكاد رهنهم

فسبقها إليه غير واحد من لأقطار لأحبيّة. حتى. ومن
المستعمرات الفرنسية جرائر الأتيل^(١) وريونيون^(٢)
أما النسبة على المنقولات فقد شددت لها مبالغ في
فرنسا منذ زمن مديد: فنوّلت مصارف جمّة، ومنها بنك
فرنسا، الإقراض على رهن من دخول حكومات، ومن
أسناد المدّن، ومن سهام الشركات الكيرة وأسنادها
ومن ضروب النسبة الإقراض على رهائن من
المنقولات: على أن في هذا النوع من القلاء العاصية به
طبيعتها ما ليس في غيره، لأن الأشياء المنقولة مصحّفة^(٣)
القيمة منضرة لأسعار، ولأن ثمين كلّ منها ولقاضاه
والنفقات التي يوجبها حمل المستدين على مكان الرهن
تكون في العادة كثيرة

كذلك الإقراض على بضائع، وأخصها ما كان من

(١) الأتيل جرائر في المحيط الهادي Paot que

(٢) ريونيون جزيرة شرقي إفريقية

(٣) مصطلقة أي متغيرة وغير مستقرة

المواد الأولية كالقطن والصوف والن الحر ، يُعدّ ضرباً جَمّاً
 الفوائد من ضروب النسيئة التجارية : ولقد ذكرنا أنّ
 الإقرار على هذه الصورة يتمّ في معاهد تُدعى بالمحازن
 العامة ، وأنّ لو ثبته اسماً خاصاً هو القسيمة الضامّة^(١) ؛
 بمعنى أنّ تلك السلع تكون مُودعة في الأمكنة الآنف
 ذكرها ، مُرتبنة بما أُخذ من المال عليها ، ولا يتسنى
 إخراجها منها قبل افتكاكها

الأوهام الدائرة حول النسيئة

دار من الأوهام حول النسيئة وأعمالها المتنوعة
 النافعة ، ما كاد بعضه يبلغ التّهوُّس : وأشيعُ تلك الأوهام
 رُغمُ الرّاعمين أنّه لو ضُوعِف إلى ما شاء الله عددُ الأوراق
 لمصرفيّةٍ لكفى بها مُضاعفةٌ غيرَ محدودةٍ لرؤوس الأموال
 الموجودة ؛ وما زال جمهورٌ من الناس ، يرغم ما أصاب
 طريقة (لو) في أوائل القرن الثامن عشر من إفلاس

(٢) القسيمة الضامّة Warrant وقد سبق تفسيرها

تَبَوُّ الإِفْلَاسِ ، وَبِرَّغْمِ مَا وَلَدَتْهُ الْأَسْنَادُ الْإِصْطِرَاقِيَّةُ ^(١)
مِنَ الْمَصَائِبِ أَيَّامَ الثَّوَرَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ الْكُبْرَى . وَبِرَّغْمِ
الْكَوَارِثِ لِمُعْتَدَّةِ النَّاسِ وَقَمَتِ عَلَى الْأَقْطَارِ الْأَجْنِبِيَّةِ مِنْ
هَذَا الْقَبِيلِ ، يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ يُسْتَطَاعُ تَفْرِيجُ الْأَرْمَاتِ
وَتَعْزِيزُ الْهَيْمَةِ الْوِطْنِيَّةِ بِإِفْرَاضِ الصَّنَاعِ وَالْتِحَارِ وَلِزُرْعِ
أَوْ رِقَامِ صَرْفِيَّةٍ أَوْ أَسْنَادٍ عَلَى الْحُكُومَةِ بِبَضْعَةِ مِثَارٍ
مِنَ الْفَرَنْكَاتِ

فَتَأْتِي مِنْ هَذَا الظَّنِّ أَنَّ وَحْدًا مِنَ الثَّوَابِ قَرَحَ ،
مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً خَلَّتْ ، لِإِنْعَاشِ الْفَلَاحِينَ مِنْ عَتَرَتِهِمْ ،
أَنْ يُؤَدَّنَ الْعَلَاكُ مِنْهُمْ بِصَدْرِ وَرَقٍ تَقْدِيٍّ تَحْتَ ضَمَانِ
لِحُكُومَةٍ يُعَادِلُ مَقْدَرُهُ زُبْعَ قِيَمَةِ مَرْدِعَائِهِمْ ؛ وَقَدْ
نُوهَ ، ذَلِكَ الْمُصْتَرَحُ ، لَدَى كَثَرَتِهِ لِهَ مَحَلِّسِ الثَّوَابِ إِمَّا
تَرْقُ مِنْهُ أَوْ مُجَامِدَةً ، أَنَّهُ يَسِيرُ لِلْفِلَاحَةِ بِهَذِهِ الْوَسِيلَةِ خَمْسَةَ
وَعَشْرِينَ مِليَارِ فَرَنْكٍ لَا تَكْلِفُهُ فِيهَا وَلَا مَوْثُونَةٌ عَلَى أَحَدٍ

(١) الْأَسْنَادُ الْإِصْطِرَاقِيَّةُ Assurances هِيَ الْأَوْرَاقُ الَّتِي

تُعَامَلُ بِهَا النَّاسُ قَسْرًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِأَمْرِ الْحُكُومَةِ

على أن هذا لأفتراح كان عبثاً وغير معقول، إذ لو
أريد إثماداً لَنَحَمَت عنه أمور عريضة: أو أنها كون هذا
العمل منياً على الكذب، ومخافاً لطبيعة النسيئة، من حيث
أن الحكومة التي تدفع ذلك لأوراق بتلك المديرت إلى
الزراع أو تَضَمُّنُهَا، لا تملكها، وإدّاً لا تستطيع التصرف
فيها ولا الترخّص في هذا التصرف لآخرين

قلو قدر أن جمهور توسّع في ثمن الحكومة وفي
الأسنامة إيوافها مؤبداً بتوقيع الملاك الزهنيين، لكن
الغرض من ذلك لقرض أن يؤذن أولئك الملاك بأخذ
خمس وعشرين مليوناً من أموال المجتمع، إما بصاعة من
أي نوع كانت، أو ماشية، أو أدوات، أو حرف، أو
سيدة، أو صناعة يدوية، أو عملاً من الأعمال؛ غير
أنها لما كانت البضائع، في كل بلد، محدودة الكميات
على نسبة ما لدى البلد من وسائل الإنتاج، أو ما لِقَصْنِهِ
من حاجات لمُظِنَّة، سواء أفي الحال أم في مستقبل،
قريب؛ وكانت ثمن البضائع إنما تقرر تبعاً لنسبة كمياتها

إلى مقدّر النقود المتدولة. وضح بداهة أن ذلك لاقتراح
 الفجائي المحدث خمسة وعشرين ملياراً من البضاعة فوق
 الطلب لما فوق القانوني. لم يبق على عاقب السوق خمسة
 وعشرين ملياراً من النقد المستجدة الوهبي. كان بعثاً على
 ارتفاع الأسعار بفترة إلى ما وراء الحدود، بحيث تباع
 لأشياء بثلاثة أضعاف ثمنها، أو بخمسة أضعاف. إن
 أهل بمشقة الأصناف، وبحيث لا يحصل الملاك ولا
 المزارعون إلا على مئونة خيائية مأفوكة. وبحيث أن
 السوق لأهلية كلها يقع فيها التخبّط والاخلط وتزل
 بها نارلة لا تقل خطراً عن كارثة بنك (أو) في أوائل
 القرن الثامن عشر. أو كارثة الأسناد لاضطرارية في
 أيام الثورة

فيتحصّل مما أثبتناه أن جميع المقاصد التي يردّ بها
 الإصلاح الاجتماعي أو إنعاش الثروة العمّة وتحمّل مبدئها
 على إصدار أسناد حكومية أو أوراق مصرفية مما لا تدفع

(١) مأفوكة أي مكذوبة

قيمتها إلى حامله نقداً حين الطلب، لا ينبغي اعتدادها
سوى أوهام مخوفة بالأخطار

النسيئة العامة

ليس بالميسور عادةً لعامل ولا لتاجر صغير أن يُعامل
مصرفاً؛ إذ ليس لهذ ولا ذاك من رأس المال أو من
السمعة ما يدعو وليّ منسباً إلى ائتمانها؛ فلهذا خطر
لبعضهم أن يجمعوا العمال الصالحين، من أبناء الحرفة
لواحدة، والمكان الواحد، ويؤلفوا منهم شركات النسيئة
العامة

أكثر ما عددت هذه الشركات، في ألمانيا بدافع
من الاقتصادي المعروف شرز دلتش وفي إيطاليا؛
ومما زدها أهمية وشأن في ذينك البلدين أنها تكافت
بعضها ببعض

أما قوانينها، ولاسيما قوانين الشركات الألمانية منها،
فقد تشدد فيها ولاية الأحكام حق التشدد؛ بحيث أن

كل منضم إلى شركة لا يحصل على إقرض إلا بعد
الكتابة فيها وأداء حصته ، وبعد أن يضمه صامن
كف من سائر الأعضاء ، ليستوثق فعلا من ردة
القرض

وتوجب الشركات الألمانية ، عدا ما سبق ، تضمين
الأعضاء جميعاً بكل ما يمكنه ، في تبعة الخسارة التي
قد تصيب الشركة ؛ فهي بترتيبها هذا تخدم العمال
الصالحين وخصوصاً أصحاب المهن وصغار التجار ، لتسهيلها
عليهم مشتري المواد الأولى واستبقاء ذخيرة بين أيديهم
لكفالة مخازنهم

غير أن هذه السيئة العميقة لا تفيد لسفها ، ولا
اكسالى ولا المتغايين عن الحقائق والمتطلعين إلى الأوهام
لا ينبغي صرف الدهن عن كون السيئة لا تخلق
أصل مال (١) أيأ كان : بل أن مبنها على تقدير رؤوس
(١) أصل المال ورأس المال بمعنى واحد وقد استعمله فصحاء

العرب

أموال موجودة ، جمعها الدخار بين أيدي أناس عازمين
على إقراضها حيث يأمنون عليها
ولادخار إذا هو أساس النسيئة ، وليس للنسيئة
أن تمتد إلا على قدر . ولما كانت النسيئة مهتدة أبداً بما
يُحذر من فقدان أصل المال المقرض كان من المتعين على
أوليائها ألا يمنحوها إلا لأرباب الأعمال المنتجة ودوى
الكفاءة والنشاط

ملحق

بالفصل الرابع

تذييل للطبعة الثالثة عشرة

إتماماً للملاحظات لورد بعضها في هذا الفصل
وبعضها في الفصل السابع من القسم الثاني، نسرّد ههنا
الإحصاءات المتعلقة بالهه من أمر التعاون الأثماق
وسائر أنواع التعاون في ألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا

شركات التعاون الألمانية وهى شركات
النسيئة العمية قماً

تسبب مما نشر في يونيه سنة ١٩٠٨. حين الأحتفال
بالشكر المثنوي لمولد العالم شلز دلتش، أن عدد ما كان
في ألمانيا من شركات التعاون الى أول يناير من السنة
لألف ذكرها، بلغ ستة وعشرين ألفاً وثمانمائة وإحدى
وخمسين شركة، جملة أعضائها أربعة ملايين ومائة وخمسة
آلاف وخمسمائة وأربعة وتسعون عضواً

وقد جاء في حَوْلِيَّة^(١) «الاتحاد» حسابات أربعة
وعشرين ألفاً ومائتين وثلاثة وثلاثين مُتَعَاوَنَةً، طَهَرَ مِنْهَا
أَنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ أَلْفًا وَأَرْبَعًا وَسَبْعِينَ مُتَعَاوَنَةً ثَمَانِيَّةً
أَفْرَضَتْ أَلْفَيْنِ وَمِائَةً وَخَمْسَةَ عَشَرَ مِليونَ مَرَكٍّ (المَرَكُّ
فَرَنْكٌ وَخَمْسَةُ عَشْرُونَ سَنْتِيماً) وَقَلَّبَتْ مِنَ الْأَمْوَالِ
مَا لَفَعَ يَحْمِلُهُ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ وَمِائَةٍ وَسَبْعَةٍ وَثَلَاثِينَ مِليونَ
مَرَكٍّ ؛ وَظَهَرَ : أَنْ أَلْفًا وَمِائَةً وَتِسْعًا وَثَمَانِينَ مُتَعَاوَنَةً
اسْتَهْلَكِيَّةً بَاعَتْ مِنَ الْبَضَائِعِ مَا قِيَمَتْهُ مِليَارَانِ وَوَاحِدٌ
وَسَبْعُونَ مِليونًا وَسِتَّةَ أَعْشَارِ الْمِليونِ ؛ وَظَهَرَ : أَنْ ثَمَانِيَّةً
أَلْفًا وَتِسْعِمِائَةً وَخَمْسَ عَشْرَةَ مُتَعَاوَنَةً زَرَاعِيَّةً (وَهِيَ
شُرَكَاتُ أَلْبَانٍ وَكُرُومِ الْخَمْرِ) بَاعَتْ مِنْ سِرْعِهَا مَا قِيَمَتْهُ مِائَتَانِ
وِثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ مِليونًا وَثَلَاثَةَ أَعْشَارِ الْمِليونِ
وإِلَيْكَ جَدُولًا بِمَا أُسِّسَ أَوْ انْحَلَّ أَوْ اسْتَمَرَ عَامِلًا
مِنِ الْمُتَعَاوَنَاتِ الْأَلْمَانِيَّةِ مِنْذَ سَنَةِ ١٨٦٠

(١) Annuaire النشرية السنوية

السنة	التعاونات المستحقة	التعاونات المستحقة	التعاونات المستحقة
١٨٦٠ - ١٨٧٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	١٨٦٩
١٨٧١ - ١٨٨٠	١٧٣٣	٣٤٢	٣٢٥٠
١٨٨١ - ١٨٩٠	٥٧٠٠	١٣٤٢	٧٦٠٨
١٨٩١ - ١٨٩٥	٧٠٠٢	١٦٠٥	١٢٠٠٥
١٨٩٦ - ١٩٠٠	٨٢٢٠	١٦٦٨	١٩٥٥٧
١٩٠١ - ١٩٠٦	٨١٤٨	١٩٩١	٢٥٧١٤

يُلحظُ أنَّ الناسَ في سنة ١٨٩٥ أندفعوا في تأليف
الشركات لِمَا بد لهم من تنشيط الحكومة لها وإقبالها
عليها بالإمداد الذي أوشك أن يبلغ مع أصل المال
المشارك الموجود في صندوق التعاون المركزي البروسي
مُضافاً إليه - سبعين مليون مارك

ومن ثمَّ وجب التفريق بين المتعاونات الأثمانية
التي لا تعتمد إلا على نفسها ، تبعاً للمبادئ الخاسمة التي
وضعتها شارل دلتش ، وبين التي مبدؤها استعمال التعاون
الذاتي بإمداد من الحكومة

في سنة ١٨٩٥ أُسس الصندوق المركزي الحكومي
البروسي ورأس ماله خمسة ملايين مارك ، فلم ينشأ أن

رُفِعَ رَأْسُ مَالِهِ إِلَى عَشْرِينَ مِيلْيُونًا بِمُقْتَضَى قَانُونٍ سُنَّ لَهُ
فِي سَنَةِ ١٨٩٦ . ثُمَّ إِلَى خَمْسِينَ مِيلْيُونًا بِمُقْتَضَى قَانُونٍ سُنَّ
لَهُ فِي سَنَةِ ١٨٩٨

أَمَّا الْأَعْمَالُ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا هَذَا الصُّنْدُوقُ فَهِيَ :
أَنَّهُ يُقْرَضُ الْأَمْوَالُ — لَا لِلْمُعَاوَنَاتِ فَرَادَى ، بَلْ
لِلْمُتَضَافِرَاتِ^(١) مِنْ هَذِهِ الشَّرَكَاتِ وَيَقْطَعُ لَوْرَقَ
التِّجَارِيِّ ، وَيَنْتَقِي لَوْدْنَعُ تَحْتَ حُسَابِ الْجَارِي ؛ كَمَا أَنَّهُ
يَقُومُ بِالْمُعَاوَضَةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا تَوَازِيْعُ رَأْسِ الْمَالِ بَيْنَ
الْمُعَاوَنَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ ؛ فَهُوَ إِنَّمَا يُعَامِلُ مِلْكَاتِ الْمُعَاوَنَاتِ الْمُتَضَافِرَةِ
الْمُخْتَلِفَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا صُنَادِيقُ تَحَادِيَّةٌ ، مُتَشَكِّكَةٌ تَارَةً بِشَكْلِ
شَرَكَاتٍ سَهْمِيَّةٍ ، وَتَارَةً بِشَكْلِ شَرَكَاتٍ تَعَاوُنِيَّةٍ

وَكَانَ رَأْيُ الْحُكُومَةِ حِينَ تَأَسَّسَ ذَلِكَ الصُّنْدُوقُ
الْمَرْكَزِيُّ أَنَّ حَاجَةَ إِلَيْهِ مَاسَّةٌ ، لِيَجْتَمِعَ فِيهِ مُسْتَقَرٌّ^(٢)

(١) أَيْ الدَّاخِلَةُ فِي التَّضَافَرِ وَهُوَ اتِّحَادُ الشَّرَكَاتِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ

Associations fédérales (٢) الْمُسْتَقَرُّ : هُوَ الْمَالُ الَّذِي يَكُونُ

تَحْتَ تَصْرِيفِ صَاحِبِهِ حَالًا وَاسْمُهُ فِي الْفَرَنْسِيَّةِ Disponible

النقود ، من جهة ، وليُقرضَ تلك النقود بِسعر معتدل ،
من الجهة الأخرى

نعم إنه يُؤسف إخراج طائفة من المتعاونات الألمانية
عمّا وضعت لها شلر دلتش من مبادئ التعويل على النفس
والاستقلال ؛ غير أن السؤد الأعظم من تلك الشركات
بقي حريصاً على تلك المبادئ

أخصّ ما يُقال في التعاون الألماني أن الشأن الأكبر
فيه للنسيئة ، وأن الشأن الأصغر فيه للتعاون الاستهلاكي
والتعاون الإنتاجي . ولا سيما ما تعلق منه بالفروع المتفرعة
عن الملاحاة

واقد ورد في التقويم (الفرنسي) المخصصة فيه أعمال
التعاون لسنة ١٩٠٩ ، أن امتعاونات الاستهلاكية في ألمانيا
بلغت مائتين وستاً ، وأن أعضائها بلغوا مليوناً وسبعة
وثلاثين ألفاً ، وأن ما باعته الشركات التي لم تكن
أخبارها عن المستقيمين بلغ ثلاثمائة وثمانين مليون
فرنك ، وهو قدر أكبر من الذي ذكر آنفاً بحساب المرك

التعاون في إنجلترا

يختلفُ التعاونُ في إنجلترا، عنه في ألمانيا، بأنه
ستهلاكي في الأكثر : وإليك الإحصاء الذي وُرد في
القويم (الفرنسي) المبيّنة فيه أعمالُ التعاون سنة ١٩٠٩
عما يتعلقُ منها ببريطانيا العظمى وإيرلندا :

عددُ شركات الاستهلاك ١,٤٤٣

عدد المشتركين ٢,٣٢٣,٠٠٠

مبلغ المبيعات بالفرنك ١,٧١٨,٠٠٠,٠٠٠

» الأرباح » ٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠

لا يدخلُ في هذه الأرقام حسابُ المخزّنين المخصوصين
ببيع الجملة ، مخاوة تدوينها مرتين ، فنذكرهما على حدة
مخزون الجملة في إنجلترا :

عدد المتضافت ١,١٣٩

مبلغ المبيعات بالفرنك ٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠

لأرباح بالفرنك ١٤,٠٠٠,٠٠٠

مخزن الجملة في اسكتلندا :

عدد المتصافرات	٢٧٨
مبلغ المبيعات بالفرنك	١٩١,٠٠٠,٠٠٠
الأرباح بالفرنك	٧,٧٠٠,٠٠٠

يُحَصَّلُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ التَّعَاوُنَ لاسْتِهْلَاكِيٍّ فِي إِِنْجِلْتَرِ
قَدْ تَمَادَى حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعَةً وَخَمْسَةَ أَخْمَاسٍ فِي الْمِائَةِ أَوْ خَمْسَةَ
وَخَمْسَةَ أَخْمَاسٍ فِي الْمِائَةِ مِنْ مَجْمُوعِ مُسْتَهْلِكَاتِ الْبِلَادِ ،
وَأَنَّ التَّعَاوُنَ الْإِنتَاجِيَّ قَلِيلٌ الْإِتِّشَارُ فِيهَا ، عَلَى تَقْيِصِ
صِنُوه ^(١) ، بِحَيْثُ أَنَّ مُعْظَمَ الشَّرَكَاتِ الَّتِي تَنْسِبُ بِأَسْمَائِهَا
إِلَى الْإِنتَاجِ ، وَهِيَ نَادِرَةٌ ، لَمْ تُجْعَلْ لَهَا حَقُوقٌ وَلَيْسَتْ إِلَّا
شَرَكَاتٌ مُشَبَّهَةٌ ^(٢)

أَمَّا التَّعَاوُنُ الْإِثْمَانِيُّ فَيَكَادُ يَكُونُ عَدَمًا فِي إِِنْجِلْتَرِ

(١) صِنُوه الشَّيْءِ مُثَالَةٌ (٢) مُشَبَّهَةٌ أَيْ عَلَى مِثَالِ

الشَّرَكَاتِ التَّعَاوُنِيَّةِ ، اسْتَعْرَبْنَا لَهَا هَذَا التَّعْبِيرَ مِنْ نَسَمِيَةِ الْعَرَبِ
لِلصِّفَاتِ الشَّيْبِيَّةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ بِالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ . وَفَرَسْنَاهَا :

Pseudo - coopératives

التعاون في فرنسا - المناسبات الزراعية

فرنسا إحدى مراتب الأوليات بين الأفطار لمعدنة.
من جهة التعاون لاستنفادي؛ وفيها من شركات الإنتاج
الصناعي ما هو كثير بالنسبة اليها، قليل إذا لم تُراع هذه
النسبة؛ وقد أخذ التعاون الزراعي، منذ مبدأ القرن
العشرين، ينمو فيها نمواً عظيماً، سواء في جانب
الإنتاج والتجارة، أم في جانب النسيئة؛ والتعاون الذي
مبناه النسيئة قائم في الأخص على إمداد الحكومة
أخصيات شركات التعاون الاستهلاكي في فرنسا، على
ما جاء في تقويم التعاون لسنة ١٩٠٩، فكانت ألفين
وثلاثمائة؛ وكان مشتركوها سبعمائة وخمسة آلاف؛ وكانت
معاملاتها مائتين وسبعة عشر مليون فرنك؛ ففي ذلك
لا تبلغ مبلغ بريطانيا العظمى، لكنها بالنسبة إلى تعداد
السكان، تكاد تبلغ مبلغ ألمانيا
أما شركات العمال في الإنتاج الصناعي (ولا تدخل

فيها الشركات المختصة بالشؤون الزراعية . من مثل
شركات الألبان ورُبْد والجبن والتقطير والسكر
ولحصولات الكرمية) فيؤخذ من التبيان الراسي أنها
في أول يناير سنة ١٩٠٨ ، كانت أربعمائة وأربع عشرة
شركة . منها ثلاثمائة وتسع وتسعون أخذت بعدد
أعضائها فكان . سبعة عشر ألفاً وثلاثمائة وعشرين .
وهذا العدد زهيد جداً بالنظر إلى عدد العمال في فرنسا
وهو يَدْف على ستة ملايين

وقد بلغت قيمة الأعمال التي قامت بها ثلاثمائة وخمسون
وستون من هذه الشركات وهي أهمها بلا شك
ثمين وخمسين مليوناً وثمانمائة وخمسة وعشرين ألف فرنك
على أن هذا التعاون لإتياحي الصّاعِي إنما يَنمو
نموّاً بطيئاً جداً لما يشبه للناس من دقّة وضوئيه . حتى
إن ما تجدد من شركات في سنة ١٩٠٧ . كان خمسين
شركة . وما نحل منها إحدى وثلاثين . فكانت لزيادة
تسعة عشرة لا غير

وأما شركات التعاون الإنتاجي الزراعي فقد تكاثرت وانتشرت في أرجاء فرنسا ، ولا تزال تنمو يوماً بعد يوم ، مندفعة بعامين ، أحدهما الإغراء ، وثانيهما إمداد الحكومة

وهذا الشأن هو أيضاً شأن شركات النسيئة الررعية أو المصارف الفلاحية ، لتشابه الأحوال بين الفريقين بعد انتشار القانون الذي سنّ في سنة ١٨٨٤ لإجازة تأليف النقابات والشركات فيما بين الأفراد الذين يمتثلون مهنة واحدة ، تدفع الرزغ تدفعاً اختيارياً فألفوا عدداً كبيراً من النقابات الفلاحية التي أحصيت في أول يناير سنة ١٩٠٧ فكانت ثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانين ؛ وقد جعل مدار تلك النقابات على التجارة ، فطَفِقَتْ تَشْرِي المواد الأولية والأدوات للفلاحين ، وتؤسّس المختبرات للتجارب الكيميائية . وفي بعض الأحوال تباع الغلال والمواشي وسائر منتجات لمشاركين ؛ فكانت بذلك شكلاً من أحدث أشكال التعاون وتميّزت به عن الصور لأصلية

التي كانت لشركات التعاون

بقي أن شركات النسيئة الزراعية، والمصارف الفلاحية التي هي أحدث منها في فرنسا إذ لم تأخذ بالانتشار إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وخصوصاً في أوائل القرن العشرين قد طبعت على طرز أقدم مثل شركات التعاون، وهو المثال المعروف الذي وضعه شارل دلتش والمثال الذي وضعه ريفيزن؛ سوى أن الفرق الذي ينتقص قيمة المصارف الفلاحية عن قيمة الأصل لدى تشكلت بشكله، هو أن أكبر باعث على تأسيسها جاء من إمداد أولياء الأمور

الحكومة في فرنسا تقرر شركات النسيئة التعاونية أو المصارف الفلاحية، أنا بلاير، وأنا فائدة سيمرها اثنان في المائة؛ وهذه الشركات أو المصارف تقرر أعضاءها بمائة يتراوح سعرها بين ثلاثة وأربعة في المائة، وقد يكون أقل في بعض الأحيان

(١) الإزاء أي التطير أو المعادل

تلك لأموال تتسلمها الحكومة من بنك فرنسا .
 وبنك فرنسا هذا قد تعهد لها ، حين تجديد امتيازها سنة
 ١٨٩٧ : أولاً بأن يجعل تحت تصرفها أربعين مليوناً من
 الفرنكات بلا فائدة في مقابلة ذلك الجديد (الذي يحس
 أجرة سنة ١٩٢٠) : وثانياً بأن يدفع إليها في كل عام ،
 لتلك السبب عنه ، عائدة (١) مرتبة على متوسط سعر
 القطن في السنة وعلى زيادة كمية الأوراق المصرفية
 المتداولة عما وضع وثيقة لها من النقد المحزون ، وهي
 عائدة مضمونة (٢) . غير أن ما يجتمع منها سنوياً لا يقل
 عن مليوني فرنك

والحكومة تستخدم المقدار الثابت وهو الأربعون
 مليون : كما تستخدم العوائد الحوالية التي يدفعها إليها
 البنك وهي تتراكم لديها منذ سنة ١٨٩٧ في إقراض

(١) عائدة اسم النوع من الصرف اصطلاحاً عليه مصر
 أخذاً عما في أصله اللغوي من معنى المنفعة ومعنى العود وهو مقبول
 (٢) مصطفقة متقلة

شركات النسيئة للرعاية ، وبالترعية لها . سائر شركات
التعاون الفلاحية

ولقد أُحصيت جملة العوائد الخيرية التي تستعملها
الحكومة من البنك فألفت على ثمانية وخمسين مليون إلى
نهاية سنة ١٩٠٨ : وهذا أُضيفت إلى هذا القدر الملايين
لأربعين . وهي القروض الثابتة ، كان مجموع ما جعل
تحت تصرف الخزانة منذ سنة ١٨٩٧ إلى نهاية السنة
لألف ذكرها . ثمانية وتسعين مليون فرنك

غير أن الخزانة لم تكن ، إلى ختام النصف الأول
من سنة ١٩٠٩ ، قد أقرضت من ذلك لمجموع سوى
ثلاثة وأربعين مليوناً ونصف مليون : وفي غاية الثلاثة
لأشهر الأولى من عام ١٩٠٩ . كان عدد المصارف للرعاية
رأبوية^(١) التي اقترضت الأموال من الحكومة ، خمسة
وتسعين : والصناديق المحلية المنتمية إلى تلك المصارف

(١) الرأبوية نسبة إلى رجا وجمعة رجا : مصطلح شرفاء
لا يقابل القطعة من البلد كأن تكون ولاية أو مديرية

ألفين وثمانمائة وواحدًا وستين : وعدد الأعضاء المنضمين
مائة وسبعة وعشرين ألفًا ومائة وأربعين ؛ ومبلغ الأموال
التي أفرستها هذه الشركات للمنضمين إليها ، من سنة
١٩٠٥ إلى نهاية مارس سنة ١٩٠٩ ، أربعمائة وخمسة عشر
مليون فرنك^(١)

من الشركات التي تنمّع بقروض الحكومة الفرنسية
عدا الشركات الرخوية والكورية^(٢) متعاونات
زراعية للإنتاج لها مصانع ألوان ، وتقطير ، وطحن ،
وتجفيف بقول ، وحلاوي ، وستماركروم ، وحفظ
بقول الخ ؛ (وقد سنّ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ قانون

(١) نفى بعضهم صحة هذا الرقم (لأربعة وأخمسة عشر
المليون) بدعوى أنه يشتمل على مقادير مريحة من سنة إلى
سنة ؛ وأكّدوا أن القروض إلى ذلك التاريخ لم تتجاوز في الواقع
مائتين وثمانية وثمانين مليوناً

(٢) نسبة إلى الكورة : وهي البقعة مجتمع فيها قرى ومحال .
وقد آثرها لتعريب لفظة Commune لتطابق المعنى

أذن بإقراض المال إلى آجال بعيدة لمعاونات الإنتاج ولاستهلاك، وتحويل الغلال للرعية وبيعها)

على أن تقدم التعاون إلى أبعد من الحد الذي وصل إليه لا يتعلق بما يُصيبة من إمداد الحكومة — لأن ذلك الإمداد دين لا بُد من إيفائه — بل يتعلق في الأكثر بكون المستدينين من أعضاء وعملا يوفون ما عليهم في مواعيده بالدقة

ولندكر : إتمام الفائدة ، أن حكومة في فرنسا تساعد ، إما بالمال وإما بأجاء ، شركات التأمين الزراعي الاقسامي^(١) للتعويض عما ينفق من الموائى ويحدث من متاعب الحرق والبرد وسائر آفات العامة أو خاصة التي تناب الفلاحة : ولقد كان ، في أول يونيه سنة ١٩٠٨

(١) التأمين الاقسامي : هو الذي تشمل شركته كل مؤمن فيها وتجعل له في آخر السنة حظاً من عثم الشركة أو غرمها . Assurance mutuelle . وسنرى تفصيل ذلك في الفصل المعقود للتأمين وأنواعه

عدد تلك المتعاونات لرعاية ، ثمانية آلاف وسبعمائة
وثمانين : منها سبعة آلاف ومائتان وإحدى وأربعون
للتأمين من هلاك الموشى ، وثلاث وخمسون لتجديد
ذلك التأمين

وكانت حكومة الفرنسية من سنة ١٨٩٨ إلى ختام
سنة ١٩٠٧ ، قد تَفَحَّت تلك الشركات بأموال بلغت مجملتها
خمسة ملايين وتسعمائة وثلاثة وسبعين ألف فرنك : منها
لمنح التي تتعلق بنفقات التأسيس : وهي خمسمائة فرنك
لكل شركة ، ومنها لمنح التي أُمدت بها الشركات العاملة
في سبيل تجديد ما يفقد من مائها لاحتياطي

فيخص مما رأينا أن التعاون الزراعي ، إفراسياً
كان أم إنتاجياً ، أم تأمينياً ، قد أخذ ينتشر انتشاراً
عظيماً بمساعدة الحكومة له منذ بدء القرن العشرين
وعندنا أنه كان خيراً للتعاون اعتماداً على نفسه وعلى
موارده دون مورد الحكومة : غير أنه إذ استمر على
وفاء ديونه للخزينة في موفيتها ، وستمرت مولاة

الحكومة له بغير مُعَالَاةٍ ولا تجاوز لحد الضرورة . له
تخل هذه البدعة من النفع

وأشدَّ خطر يُخشى على التعاون من هذه المساعدة التي
تجود بها الحكومة عليه ، إنما يأتى من بعض الأحوال
السياسية والانتخابية التي قد تقضى عليه قضاء مبرماً

لا يتسع هذا المقام لتفصيل شؤون التعاون في غير
الأقاليم التي ذكرها ، غير أننا سنكتفى بإيراد بعض
الأمثلة الموجزة لجسيرة بلد كرك خاص . فنقول إن
التعاون الزراعى وأكثره إن لم يقل كله معتمد على
نفسه . أفصح إفلاحاً عظيماً في البلدان السكندرية
ولا سيما في لداىرك حيث توجه لهمة وجهة تحسين
الإنتاج واستكشاف أفضل الأسواق له في الخارج

ومن الأقطار التي نما فيها التعاون - إفرصيا كان
أم زراعيًا - إيطاليا ، فهو بما له من الشأن فيها ينافس
شأن أمثالها في الأقطار الأخرى

أما الولايات المتحدة فعلي كونها بلاد المؤنمات^(١)
الكبرى أو الشركات الإنتاجية التي تجاوزت حدود
السعة من الجهة المالية، لم تمنح شيئاً من الرعاية للمعاونة
فيما بين المتبين الأوسط والصغير وبين المحترفين
والصناع

التعاون والاشتراكية

حاول أناس أن يجعلوا صلة بين لمعاونة ولاشتركية
وأن يتخذوا من الأولى نصيرة للثانية
إن صَنَّهُم هذا خطأ : لأن لمعاونة لا اختيارية
المتولدة من الحرية الذاتية، ومن حرية الحزمية^(٢)،
مختلفة بطبيعتها عن لاشترائية ومنافية لها في المبدأ
حدث في بعض لأقطار وأخصها البلجيك - أن

(١) الموائمة هي الشركة التي تضم إليها سائر الشركات التي
من نوعها أو معظمها لاحتكار ياعة أو صناعة أو بضاعة معاونة :
Trust (٢) الحزمية نسبة الى حزم وهو الجمع المتفوق على رأي :
Collective

طائفة من الشركات التعاونية جعل لها شعار معلوم
 ووجهت إلى وجهة حزبية : فكانت منها متعاونات
 اشتراكية ومتعاونات كاثوليكية ، وكانت كل واحدة من
 تلك الشركات عاملة على نشر مذهبها وآرائها ، مستخدمة
 جميعا من أرباحها في خدمة الحزب الذي تصارح بالانتماء إليه
 وقد جرى في فرنسا منذ مُفتتح القرن العشرين شيء
 من هذا القبيل ، وإن قل ، غير أن هذه النزعة تدعو إلى
 للأسف لأنها تُضيق التعاون وتُعرفه عن غرضه
 دارت في المؤتمر الوطني الذي عقده الحزب
 الاشتراكي في شهر يولييه سنة ١٩١٠ ، مناقشة طويلة
 بخصوص إتباع الشركات التعاونية هذا الحزب . فلما
 قُترح على هذا الرأي ، أقر المؤتمر بغالبية مئتي صوت
 وصوتين ، على مائة وثمانين وأربعين صوتا ، إبقاء ملك
 الشركات على استقلالها

الفصل الخامس

النسيئة العامة

قروض الحكومات بأنواعها ، الاستهلاك — تحويل الديون العامة —
تداول الأوراق المصرفية والأوراق الحكومية في أي
الأحوال كون قروض الحكومات عامة ، الديون العامة — مصرف
مفومات

قروض الحكومات بأنواعها ، الاستهلاك

لا تختلف النسيئة العامة ، وهي التي يتكرر استعمالها
ويكثر الإفراط فيها ، اختلاف أصدا عن النسيئة الخاصة
إذا قترصت حكومة : فهي تسمى التصرف في رأس
مال أعيرها وتحصل عليه إن كانت ثمة ؛ وقترضها يكون
إما من شتمها ، لا يفرق فيه بين أدنى عامل متدحر
وأكبر صيرفي ، وإما من ممولين أجنب

على أن الحكومات قد انتهت إلى طريقة أصلح من
الطرق السابقة للنسيئة : فإن بعضها ، كالولايات

المتحدة قبلا وإنجلترا بعمداً ، تفعلُ فعلُ الأفراد حين
تقرضُ : وذلك بأن تُصدِرَ صُكوكاً أو وثائقَ مميَّنة
الآجال تُؤدَّى قيمتها إما دفعةً واحدة وإما نُجوماً^(١) ،
بعضها حوْلي وبعضها نصف حوْلي . تخرج بالقرعة
على أن هذه هي الطريقة المثلى في النسيئة العامة :
لأنها أقرب إلى طريقة المعاملة بين لأفرد في النسيئة
خاصة : ولأن الحكومات التي رتب عليها الوفاء في
الموافيت ، لا تنسى ما يتوجب عليها من تقليل دينها .
أي استهلاكه

لاستهلاك إنما هو ، بوجه عام ، أداءُ جزء سنوي
من أصل الدين : ولأسناد التي تستهلك بالقرعة لدورية
إنما هي أسهل لوسائل لذلك الاستهلاك

تقولُ الحكومة ، حين تطلبُ قرصاً ، إنها تستهلكه
في أربعين ، أو خمسين ، أو خمس وسبعين ، أو تسع
وتسعين سنة ؛ ثم تحسبُ حساب القدر الذي يجبُ عليها

(١) نجوم . أي أقساط

إعدادُهُ في كلِّ عامٍ لأداءِ فائدةِ القرضِ : فلو قُدِّرَ أنَّ
تلكَ الفائدةَ تستغرقُ مليونَ فرنكٍ وجبَ على الحكومةِ
أنَّ تُضيفَ إلى هذا القدرِ ، بحسبِ الأجلِ المضروبِ
لاستهلاكِ القرضِ والسعرِ الذي بُنيَ عليه ، قدرًا آخرًا أقلَّ
من مبلغِ الفائدةِ بكثيرٍ : كأن يكونَ مائةَ ألفِ فرنكٍ ،
مثلاً ، أو مائتي ألفٍ ؛ فهذا المقدارُ الثاني هو الذي
يستهلكُ به جزءٌ من الدينِ

وعليه يصبحُ القسطُ السنويُّ المترتبُ على حكومةِ
مليوناً ومائة ألفِ فرنكٍ أو مليوناً ومائتي ألفٍ

أما الجزءُ المخصوصُ بالاستهلاكِ فينمو في كلِّ عامٍ ،
من غيرِ أن يختلفَ القسطُ ، بقدرِ ما دُفِعَ من فوائدِ
الأسنادِ التي استهلكَتْ في السنةِ السابقةِ ، وهي الفوائدُ
التي تصبحُ حاصلةً بوفاءِ مبلغِ تلكَ الأسنادِ

فالحكومةُ ، وهي تنحو هذا النحوَ ، من جهةٍ تعلُّقها في
كلِّ سنةٍ عن جانبِ يسيرِ من دخلِها ، ومن جهةٍ مُبايرِتها ،
لا تصلُ إلى الأجلِ المضروبِ — سواءً أكانتْ مدَّةُ

أربعين سنة أم تسعاً وتسعين إلا وقد نحررت تماماً
من ذلك الدين

هذا النظام التقيضي، المُشتمل على العائدة
والاستهلاك، هو المحجوز لدى تدور عليه في فرنسا أسناد
الشركات الكبرى للمسالك الحديدية، وأسناد البنك
العقاري ومُعظم الشركات ذات المكانة

غير أنه إذا أُريد الاستهلاك على نمط حقيقي أي
على النمط الذي يُقضى تدريجاً إلى وفاء حكومة مُرودها،
تعيّن على الحكومة أن تؤدي في كل سنة قيمة الأسناد
التي عليها من دخل ميزانيتها العادية. وتنفى به دخل
ضرائبها وأملاكها؛ فإن لم تفعل ذلك وأجأت إلى لافتراض
للاستهلاك، لم تكن إلا مُبدلة دين بدين لغير ما طالت؛
وكأنها تخدع نفسها وتخدع الجمهور

للحكومات أن تقترض على طريقة غير طريقة لأسناد
الفرارية، والأسناد الاستهلاكية؛ ذلك بأن يصدرن أوراقاً
تُعرف بالدخول المستديعة؛ ومعظم الدين الفرنسي من

هذه الدخول . أما كيفية الاقتراض على هذه الصورة ،
فإن تستدين الحكومة بلا تعهد من قبيل الدائن بإعادة
رأس ماله إليه في أجل مسمى ، مكثفة بأن تعيد الدائن
بدخل مستديم تدفقه إليه . ويكون في العادة إما ثلاثة أو
أربعة أو خمسة من الفرنكات

على أن لهذا النظام آفة ، وآفته أن الحكومة
لا يكرهها استهلاك دينها فتراكم عليها وعودها بالدخول
المستديعة جيلا بعد جيل حتى يصير جن عليها وقرأ باهظا

تحويل الديون الصمة

يبدأنه قد يعرض من الأحوال ، آتيا بعد أن ، ما
يعين الحكومة على تحويل ديونها

فقد رأينا فيما سلف (صحيفة ٨٢ ج ٢) أن سعر الفائدة
ينزع إلى الانخفاض في الأمصار العائرة . ولما كانت
الأمم لا تقترض إلا في الأزمات ، إذ يكون سعر الفائدة
مرتفعاً ، كما يحدث أثناء الحروب الكبيرة أو على أثرها ،

وكما حدث لفرنسا، مثلاً، عقب سنة ١٨٧١-١٨٧٢، لم
تعد الوسيلة لتخفيف ثقل الفائدة عنها. كأن تفعل كما
فعلت فرنسا لذلك الحين: فإنها أصدرت دخولاً بريم
خمس في المائة على كون المائة - يدفع اليها منها إلا واحد
وثمانون أو ثمان وثمانون أصلاً، فكانها أوجبت على
نفسها لديها فائدة تقرب حقيقتها من ستة في المائة على
ما تُقدِّته

ولما تقضت سنوات، وعاد الرخاء، وتجددت الثقة
بسعة موارد الخزانة أصبح في وسع الحكومة أن
تقرض بسعر أربعة ونصف أو أربعة في المائة؛ وتنهت
هذه الفرصة والتفتت إلى دائئها فخيرتها أمرين: أن رُدَّ
اليهم قيمة سند الدَّخْل بمائة فريكت ثمان، أو أن تخمض
فائدة السند إلى أربعة ونصف أو أربعة في المائة

فالتحويل، وهذا مثاله، عمل مشروع لما فيه من
تخير لدائن بين استيفاء دينه أو تخفيض فائدته؛ وشكل
الحكومات فيه شكل الفرد: يقرض في شدته ألف

فرنك سعر خمسة أو ستة في المائة، فإذا عاودته السعة
عرض على مقرضه استرجاع لألف الفرنك. وتخفيض
الفائدة إلى أربعة أو أربعة ونصف في المائة

ثم إن حق التحويل هذا، مبني في فرنسا على نص
قانوني يوحد منه. أن كل دخل مستديم يصح
افتكاكه^(١) يدفع مبلغه السنوي عشرين صيفا، ما لم
يتفق المتعاقدان على منع لافتكاك

فكل الدخل لمستديعة الفراسية، سواء أكانت
من ذوات الخمسة أو الأربعة والنصف أو الثلاثة والنصف
أو الثلاثة في المائة، قد أتيح للحكومة افتكاكها حين
نشاء؛ ولهذا بدأت بتحويل الدخول التي فائدتها خمسة في
المائة، ثم ثبته بتحويل ما كانت فائدة منها أربعة
ونصف وأربعة في المائة؛ وفي سنة ١٩٠٢ ردت الدين
لدى فائدة ثلاثة ونصف في المائة وكان متجمعا

(١) الافتكاك دفع أصل الدين وتحرير صاحبه من عهده:

من تحويل لأموال الى اقترضت على أثر حرب ١٨٧٠
 ١٨٧١ فائدة خمسة في مائة الى ثلاثة في مائة
 حسب^(١)، ولكن على عهد من حكومة أن لا تحول
 هذا الدين مرة أخرى قبل انقضاء سنة ١٩١١
 فالحكومات الجديدة مراعاة لمصلحة المكتمين^(٢)
 أن تلجأ إلى التحويل كلما بلغت حصة بها مبلغ يمكنه
 من هذا العمل ؛ على حد ما فعلت الولايات المتحدة فقد
 تدرجت في تحويل الديون التي عقدها في حرب الانفصال
 (١٨٦٠ - ١٨٦٥) حتى نزلت بفوائدها من ستة إلى
 ثلاثة في المائة

- (١) حسب : آثرناها على مصة فقط اصطاح عيب من التحرر
 (٢) المكتمين هم وافعو الضرائب وإثبات الحكومة بأنواعها
 وقد اصطاح على هذه اللمطة لتسميتهم في بلاد الدولة العثمانية فحوت
 صوائها ووفقت تسمية العرب لتلك الضرائب التكميات :

Contribuables

التداول الاضطراري للاوراق المصرفية
أو للاوراق الحكومية

إذا فدحت الخطوب وألحّت الكروب كما يحدث في
أوقات الحروب، فرعت حكومات إلى الاقتراض على
شكل غير الأشكال الآنف ذكرها: فإما أن تصدر ورق
تقدياً يُكره الأفراد على قبوله في المعاملات، وإما أن
تستدين من الناس الوطنية مقادير كبيرة من الورق
المصرفي وتمتيعها من أداء قيمتها سكة لحاملها عند العرض
وهذه ذريعة قد ينفع الدرع بها فيما شذ من الأحوال
إلا أنها مائة في الخطر، وبدعونها بالتداول الاضطراري،
فيكون هذا الفرق بينه وبين التداول القانوني الخياري:
أن الحكومة تتسلم الورق النقدي وفاء لإصرائها؛ أما
الأفراد فله أن لا يتسلموه، فإذا فعلوا، حمأوه إلى
المصرف، وكان المصرف مكلفاً تكيفاً بأن يُبداه لهم
بالمسكوكات

أما إذا جعل التدول قهرياً فليس لأحد أن يأتي
تسلم ذلك الورق كأنه نقد صحيح وما على مصرف أن
يبدل لأحد به نقداً

ولما كان هذا التداول الاضطراري يبطئ بالفعل
المسكوكات المعدنية ، كانت الحالة التي نتجت عنها حالة
مكدوبة ليس معها للبضائع مقياس ربط ولا معيار ثبت
ضابط ، وأصبحت الحكومات بهذا السبب مضطرة إلى
إصدار ما يشاء الله من تلك الأوراق التي لا تبدل بمسكوكات
والتي تفضي بها زيادتها عن القدر جائز ، وفقدت قيمة العامة
بها ، إلى نقصان قيمتها : ولما نجت من النقصان ، بها
زهد ، في قيمتها الاسمية عن قيمة ما تعادل من لذهب
فالذي يقع ، في مثل هذه حالة : أن الذهب يغلو
بقدر الفرق ، وهذا الغلاء الذي يُسمونه بالاضطراف (١)

(١) الاضطراف لغة واقتصاداً : هو اكتساب الفرق الذي
ترتفع به قيمة النقد الاسمية عن قيمته الحقيقية وقد عرّب بهذا
الاصطلاح لفظة آجيو Agio

يكون تارة اثنين أو ثلاثة في المائة، وتارة يصعد إلى عشرة
أو خمسة عشر أو عشرين بل إلى خمسين أو ثمانين أو
خمسة وتسعين في المائة على نحو ما أصاب لأسناد القهرية
أتم الثورة الكبرى في فرنسا : إذ انحطت تلك الأسناد
منها إلى حد أن الرجل كان يعطى أوراقا بآلاف
الفرنكات ليشتري ثيابا : على أن بعض الحكومات قد
عانت هذا المضيق وخرجت منه سالمة : كما عبرة فرنسا
منذ سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١ وخرجت منه في سنة ١٨٧٥ ،
وكما نجت منه أيضا لولايات المتحدة الأمريكية وروسيا
غير أن طائفة من الدول الأخيرة - يترحم
مستحضات هذه - كما مخطا إيطاليا وإسبانيا ، وذلك لـ
يتمتعن سبب وحدنة من مسكوكات المعدنية لافسكاك
أورفي النقدية : فهن بأمن هذه الحرمان في حياتهن
الصناعية الدخيلة ، وخصوصا في الصلوات التي يبنهن
وين حارج ، لعدم وجود الميار الثابت الذي تعير به
القيمة عندهن

الشروط التي يتوافر معها الفع في قروض الحكومات
الديون العامة

إن استدامة حكومات لأشياء شيء يستدانة لأفراد
من حيث أنها تكون صالحة أو غير صالحة تبعاً للوجود
التي تصرف فيها رؤوس لأموال لمقتضية

فإذا استخدمت تلك النقود التي جمعها لأفراد ومقصودها
إيّاها عن ترَض ، في أعمال غير منتجة ، كان قرض
الحكومة إذا عبارة عن تبديد للثروة العامة وحسارة
تحميلها لأمة ؛ مما إذا استخدمت تلك لأموال في
مستحدثات منتجة ، لم يكن قراضاً شراً بل كان حياً
على أنه يندرج جداً وقوع الأمر الثاني دون الأول .
لأن معظم القروض العامة تهدم من رؤوس لأموال ،
لا يقدرن إليه القليل لدى يصرف منها تصرفاً نافعاً

مثال القرض السيئ مثال بلديته كنفاته من مسالك
حديدية ومن الترع ، وتقترض حكومة السكك مسالك
حديدية أخرى ، وتخطط ترعا أخرى مما لا يسقى الشوارع

ولا تُوسَقُ فيه لأوساق، فهذا تبديدٌ للثروة العامة، وفيه
حَسَارَةٌ عَلَى أُمَّةٍ

أما الحكومات التي يُحَكِّمُ تديرها فلا ينبغي لها
الاقتراض إلا أنذر ما يكون

إنما الدين العام عيب على الأمة . فإن قيل إن
وثيقة ^(١) الدَّخْل فيها غني للفرد الذي يختارها ؛ قلنا نعم ،
ولكنها من جهة أخرى تنقص الدَّخْل العام بمقدارها .
وكما ثقت الديون القومية أثقت كواهل الأمة
بالتكليفات التي تنال التجارة وثمة الصناعة ؛ وجعلت
الحكومة أشدَّ ترصا للكورث التي قد تطرأ . لأن
الحكومة التي تكون رازحة تحت أعبائها في أيام السِّم
لا يتسنى لها الاقتراض في أيام الشدة

لهذا كان من لواجب القومي الاهتمام بمنع الاستزدة
من الاقتراض ، فضلا عن الاهتمام باستهلاك ما هو مقترض

(١) الوثيقة هي الورقة التي تعطى لاثبات حق أو إيجاده وقد

اصطلحنا عليها لتقابل لفظة Titre بكل معانيها

فإن الأمم التي ديونها العامة قليلة . كالولايات المتحدة
وألمانيا ، لأصلح عتاداً في الحال والاستقبال . من الأمم
التي ديونها كثيرة : كفرنسا ، وديتها نحو من واحد
وثلاثين ملياراً عدا ثلاثة مليارات هي مبلغ ما عليها من
الدَّين العُمري^(١) لأناس يتقاضونه إلى حلول آجالهم ،
فتكون جملة ما عليها من الدَّين أربعة وثلاثين ملياراً^(٢)

(١) الدَّين العُمري أو العُمري أو الإعمار كما في معاجم
اللغة : هو نوع من الدَّين تتعهد به الحكومة لأشخاص مدى أعمارهم
واسمه الفرنسي Dette viagère (٢) كان الدَّين التضامني
أي المشترك بين ولايات الحكومة المتحدة في سنة ١٩٠٩ نحواً من
أربعة عشر مليار فرنك : فإذا أضيفت إليه ديون كل ولاية من
تلك الولايات بخصوصها بلغت إلى ضعف ذلك انقدر على أنها تبقى
في كلة حاليها أقل من الدَّين الفرنسي ، وإن كان سكان الولايات
المتحدة زهاء ثلاثة وتسعين مليوناً بمقتضى إحصاء سنة ١٩١٠ ،
وسكان فرنسا لم يجاوزوا التسعة والثلاثين مليوناً . أمّا دين
الامبراطورية الألمانية في سنة ١٩١٠ فقد أضاف شيئاً على ستة
مليارات فرنك ، وأمّا ديون الملك الألمانية - بروسيا ، وبافرية ،

(٢١)

مصافق المقومات^(١)

تجرى المساومة في وثائق الديون العامة ، وديون الولايات والأمصار^(٢) ، وأثمان سهام الشركات المختلفة

وورتمبرج ، وغرندوقية بادن ، فقد بلغت ثمانية عشر مليار فرنك في تلك السنة مما نجى بجلته أربعة وعشرين ملياراً ، وهو أقل قليلاً من أربعة أخماس الدين الفرنسي ؛ على أن المجموع الديون الجرمانية ما يقلها من المورد المتاح وهو كور حكومات ألمانيا تمك من المسالك الحديدية في بلادها ما يكسبها ريعاً يكاد يعادل فوائد الديون التي على تلك الحكومات . وأما الدين العام في إنجلترا في سنة ١٩١٠ ، فتح وصوله الى تسعة عشر ملياراً ، لم يرل أقل من ديني الدين الفرنسي . وأما الدين الروسي الذي كانت من أسباب اربيده حرب الشرق الأقصى (سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥) فلم يتهذ الأربعة والعشرين مليار فرنك عام ١٩١٠ فترى مما تقدم أن ثقل الدين العام في فرنسا جاعل إبانها في انخراط نسبي عن أكثر الدول الكبيرة الأخرى (١) المصافق جمع مصفق وهي البورصة كما قدمنا - والمقومات هي الأوراق ذات القيمة وقد سبق شرحها (٢) الأمصار جمع مصر وهو المدينة

وأَسنادها ، في أسواق تُعرف بالمصافق ؛ وتتم فيها كل يوم مُمَايَضَاتُ تلك الأوراق بأثمان تتباين تبعاً لما يطرأ من الانفعال على الممواين . وتبعاً لما يصاب تلك الوثائق من أعراض الثقة بها أو الحذر منها

ومن مزايا تلك المصافق ، إعانتها على سُمبة لإنتاج ؛ بتسهيلها على لأفراد المومنين أن يجدوا في كل حين وثائق يشترونها لشئير مذكراتهم ، وينسيروها ببيع تلك الوثائق وتناول أثمانها على الممواين أو الدخيلين^(١) الذين من لهم حاجة إلى النقود . فهي بهاتين الحدين ، تحفّض عى الادخار وتثري بالاستثمار ، وتثقل الاكسار لدى لا يستغذ منه سوى دفن الأموال المجنبة ، بدلا من بدلها في سبيل لإنتاج . وهي تُهدّ الطرق وتُعَدُّ الوسائل لتأسيس لمستحدثات الكبيرة وتنظيمها ؛ بفتح أبواب لرواح في وجه وثائقها

غير أن لها ، تجاه كل تلك المزايا ، عيب عتورها ،

(١) الدخيلين الذين يعيشون من دخلهم Rente

وعينها أنها تفسح للمجازفة غير المشروعة بحالاً يكثر فيه
التمادون جزاءً وفقاً لما طمعو في تحقيقه من الأوهام
فما على الجمهور إلا أن يحذرو ويتقوا الوقوع في أشرار
تلك المجازفة السيئة . ومن البديهي أن كل سوق مشهودة
جلالة لأشخاص ، فإن كان ثمت ذنب فهو للمستغفلين ،
وللحرّس غير الساهرين ، وليس للسوق

الفصل السادس

التجارتان الداخلية والخارجية — الأزمات التجارية

الحرف التجارية . المزاجية — ما يقتضى من مراعاة — مدد التجارة
 قديماً ومذهباً حديثاً — التجارة السلمية ^(١) الكثرة . وعطارة السبب
 الصغيرة — تعرض الحكومة للتجارة الداخلية — الأسباب التى تولدت
 منها التجارة الأهمية ^(٢) — الصادرات والواردات — المستعمل * وشروط —
 ارتفاع سعر المنتج لعدم موافقة القطع — أهمية الصادرات و واردات —
 مذهب المعادلة التجارية — خطأ هذا المذهب — العناصر المناسبة التى يجب
 الاعتقاد بها فى الروابط الاقتصادية بين شعب وشعب الأخرى —
 لتشرح الخاص بالتجارة الخارجية . أهمية المعادلة وخطأ أهمية — العلاقات
 فى حاجة لتوريد . الخطر وشكاته . المعوائد المتقدمة والمساهمة التجارية —
 احدة الايداع اسبوع العامة — الأزمات التجارية — مشورها وغلب —
 وسيلة تحميمها — فيها رعموه من أهمية الاتح على احدة — معنى السطح
 المافى اسى تحمى من الأزمات التجارية

(١) هي تجارة الأشتات أو المتفرقات Commerce de détail

(٢) الأهمية نسبة الى لفظة أمم بالجمع وقد أقر
 اللغويون هذه النسبة حيث يكون المقصود بها أظهر ، ومردد منها
 ههنا شيوعها بين الأمم تعريياً للفظه Internationale

(٣) السمتجة بفتح السين مصدر يعمل ستمج بمعنى كتب

كتماً الى عميل له فى بلد آخر يكلمه فيه دفع مقدار من المال

الحرف التجارية . المرحمة

لما تعددت المقايضات بين الناس ، تولدت عنها فئة
من الأعمال . هي حُرُفُ التجارة

يرى أناس أن يتجرؤ فيزودون لذلك فبلياً بهم ،
ويوجهون اليه مجهوداتهم . لا يعملون مباشرة على إنتاج
لأشياء التي تنفع الناس أو رخصتهم . بل يحاولون أن
يستشعروا ما يعجبهم منها أو يفيدهم . ويبحثون عن
البضائع التي يخالونهم موفقة ما رغبهم . ويجمعونها ويحفظون
بها في مخازنهم . رهن إشارة الرغبات فيها : مما يممون
أن يصبحوا عارفين الأمكنة التي يجلبون منها السلع
الرائجة وأن ينصروا عناء الباحثين عنها

تنبأ فيما سلف (صحيفة ٦١ ج ١) كيف أن التجارة
منزجة أي صالحة لتسهيل الحصول على ما ينتفع به الخلق

الى حامل الكتاب ، وقد اطلعنا عليها للتعبير عن لفظة Change
أما السنتحة فهي الكتاب الذي يرسل بمعنى ما تقدم وورسيتها كما

أسلفنا الشرح Lettre de change

مما يقضون به حاجاتهم أو لُبائهم^(١) وننظر الآن في أنواعها فنقول :

إنَّ التجارة ضروب كثيرة : منها تجارة الجملة ، ومنها تجارة نصف الجملة ، ومنها تجارة الأشدات ، ومنها لوساطات على اختلافها

أما المزاومة فنزلتها من التجارة بأنواعها منزلة رزوح من الجسم ؛ وما المزاومة إلا تلك القوة التي تدفع المنجرين إلى التفوق على سائر أبناء حرفهم ، وسهالة السواد الأعظم من المشتريين إلى التماس مطبوختهم من عنده دون مناظريهم

ولا يتسنى لأحد إدراك هذا الشأ والذي يتبارى إليه التجار الأذكياء بهمة ولبات . إلا لأحد أمرين : إما أن تكون البضائع أجود صنفاً عنده منها عند الآخرين . أو أن تكون سيئة كغيرها من السلع سوى أنه يتساهل في شرائط بيعها أو يرخص ثمنها . وهو السبب الأدعى

(١) للبات هي الدرب المعوية .

إلى رُؤُجٍ. فتزاحم التجار نافعاً إذا للمستنفدين من
حيث أنه يخفض الأسعار، لكنه قد ينقطع في حالة
استثنائية سنذكرها

ما يستثنى من المزاحمة

ليست المزاحمة في جميع أشكائها وأطوارها موافقة
للجمهور : فقد يتفق أن يكون عدد المنتجين قليلاً في
فرع من فروع الصناعة، وعندئذ يسهل عليهم أن يجمعوا
كلمتهم ويتحالفوا فيسمى تعاهدهم هذا (تحالف البائمين)
كما يفعل أرباب مسالك الحديدية الممتدة في اتجاه واحد
وأرباب الفنادق المشيدة في محلة لا يكثر طاقوها،
وأصحاب المصاهر في أحد الأرجاء، ومسيرو السفين إلى
مرافئ معلومة؛ بل كما فعلت، منذ سنتين، شركات الملاحة
الانجليزية لتجارة الصين، إذ اتفقت على إبقاء أسعارها
في حدٍّ راجح لا تنزل بها عنه

تلك المحالفات التي يعقدها البائعون فيما بينهم، وهم

من أهل تجارة وحدة في محلة وحدة أو رجلاً^(١) واحد
تُعْطَى لمزاحمة حيناً، إلا أنها لا تَمَسُّكُ زمناً طويلاً؛ إذ
لا يلبث أحد المتحالفين أن يحنث^(٢)، أو لا يعمى طارىء
جديد أن يطرأ عليهم ليناطروهم، وقد أغرأه علاء لأثمان
وغزرة الأرباح، فيتأتى من ذلك لرخص

وقد لِمِح أن الاتفاق في مثل هذه الحالة لم يتسنَّ
لأجل بعيد، حتى لشركات الأسلاك البرقية البحرية
لمتدة بين أوروبا وأمريكا، مع كون هذه الصناعة أسهل
الصناعات احتكاراً؛ لأنهم كنَّ إذا رَفَعْنَ الأسعار إلى
رمن فاجأتهم شركة جديدة تُمدُّ سلكاً جديداً

مذهب التجارة قديماً ومذهبها حديثاً

على أن الأفكار التجارية قد تنوعت، منذ قرن،
تنوعاً جاء في مصلحة المستنفدين؛ فأصبح للتجارة مذهبان
قديم وحديث؛ أما القديم فكان مدرة على استدور
(١) رجلاً: قسم من البلد (٢) يحنث أى يخلف بينه

أكثر الربح من أقل العمل ، وكان تجارده يؤثرون أن
يربحوا فرنكا واحداً من صفقة واحدة على ربح عشرة
سنتيمات ، في كل صفقة ، من خمس عشرة أو عشرين
صفقة يعقدونها . مع أن ربحهم من هذا المجموع يربو على
ربحهم من العمل القذر^(١) ، ولا شيء أحسن تمثيلاً لذلك
لمذهب القديم من مثل الهولنديين ، في القرن السابع
عشر إذ كانوا في جزائر أفينايا ، ومولوك ، وأمبوان^(٢) الخ
يُضيقون نطاق ما يزرعونه من القمح ثملاً ولأنه العِطرية
ليتمكنوا بهذه الوسيلة المنحرفة من بيع محصولاتهم
عالية كل الغلاء

أما المذهب الجديد فعلى العكس من ذلك ، وقوامه
تقليل الربح في الغاية من كل شيء بقصد أن يُباع من
الأشياء أكثر ما يتيسر . وفي إنجلترا مثل جار على الألسنة
يُخَصُّ كنه هذا المذهب ونصه : « خير لك أن تعمل
للمليون (من الناس) من أن تعمل لأرباب الملايين » :

(١) القذر : الفرد (٢) جزائر في المحيط الهادي

وفي ورنسا كلمة أخرى معروفة شديدة الدلالة على المقصود
نصها « ربيع الطفيف »

على أنه قد ثبت باختبار ثبوتاً حاسماً أن مذهب
التجاري الحديث أفضل من القديم لأنه أرجح لمصلحة
المستفيدين

التجارة السلمية الكبيرة ، والتجارة السلمية الصغيرة

لم يَفُهم في معاهد لأخذ والمطاء ما جاء أشد طباقاً
على مقتضيات هذا المذهب الجديد ، من المحارن الواسعة
التي تُعرف بمخازن المستجيدات (١) ، ومن أخواتها التي
تُعرف بمخازن الريش

هذه المخازن الكبرى فيها منافع جليلة للناس ، وإن
كان صغار التجار وأوساطهم يكثر من الطعن عليها ؛
ذلك لأنها بحشد البضائع من كل صنف تحت سقف
واحد ، تبقى على وقت المشتري من الضياع ؛ ولأنها يوضعها

(١) الأزياء المستجدة ونحوها Nouveautés

على كلِّ صنفٍ علامة المصنِّع الذي يَنْسِبُ إليه ، تعصُّمُ
المشتري من الخلطِ بين سِلْعَةٍ جيِّدةٍ من عمل بيتٍ يحرصُ
على سمعته . وسِلْعَةٍ رديئةٍ تُشبهُها في الظاهر ، فهي بذلك
تُزيلُ أسباب العِشْرِ الذي لا يَتَبَيَّنُ المشتري بوقتِه ؛ ولأنَّها
يُخَفِّضُها صافي الرِّبح من كلِّ شيءٍ إلى اثنين أو ثلاثة في
المائة ، وفي المعظم إلى أربعة أو خمسة في المائة ،
ويُنْزِلُها القدر النَّسْبِيَّ من النفقاتِ العامَّةِ عن كلِّ شيءٍ ،
تُقَرِّبُ ما التَّسَمَّعَ من مَسَافَةِ الفرقِ بين اثْنَيْنِ البِضَاعَةِ وهي
تُبَاعِ اثْنَيْنِ أو بين اثْنَيْنِ وهي في مَصْنَعِهَا ؛ ولأنَّها وهذه
خيرُ مزاياها تُقْلَعُ بالجمهور عن العادة السيِّئة التي
أَلْفُوهَا : عادةُ الشِّراءِ بالنسيئةِ

فأما وهذه آياتُ الفلاح التي جاءت بها « المخازنُ
الكبرى » فَمِنْ الْعَبَثِ الْعُدُولُ عنها

غَيْرَ أَنَّ هُنَاكَ مُضِلَّةً فَعَلِيَّةً تَحْتَمُّ تَسْوِيتَهَا : وهي
كَوْنُ التُّجَّارِ لِأَوْسَاطِ وَالصِّغَارِ يُلْزَمُهُمُ مِنَ التَّكَالِيفِ مَا
لَا يُلْزَمُ مُنَاطِرِهِمْ مِنَ الْكِبَارِ ، فإِذَا أُريدَ الْحَلُّ لهذهِ

المُضْلِهِ فِيمَا يُطَلَّبُ مِنْ مَظْنَةِ الْعَدْلِ الْمَطْلُوقِ لِمِنْ جِهَةٍ
لَا تُخَيَّرُ الِذِي يُرَدُّ بِهِ اقْتِثَاتًا، تَرْجِيحُ مَصْلَحَةِ التِّجَارَةِ
السِّلْعِيَّةِ الصَّغِيرَةِ عَلَى التِّجَارَةِ السِّلْعِيَّةِ الْكَبِيرَةِ

لَقَدْ رَأَيْنا قَبْلًا (صحيفة ٦٢ ج ١) أَنَّ التِّجَارَةَ إِذَا كَانَتْ
بِذَاتِهَا مُنْتِجَةً مَبْدِئِيًّا فَرُبَّمَا أَرَبَى عِدَدٌ مُحْتَرِفِيهَا عَلَى مَا يَطْلُبُهُ
إِحْكَامُ نِظَامِهَا، فَيَدْبُ إِلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَسَادِ. وَهَذِهِ نَرَعَةُ
تَبْدُو بَيْنَ الشُّعُوبِ الَّتِي عَمَّ فِيهَا الْعِلْمُ وَالرِّخَاءُ

فَإِذَا كَثُرَ عِدَدُ بَاعَةِ الْأَشْتَاتِ إِلَى مُجَاوِزَةِ الْحَدِّ، اصْطَرَّ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْوَسْطَاءِ الْمُتَعَدِّينَ الصِّغَارِ، إِلَى
إِغْلَاءِ الْأَسْعارِ لِسَبَبِ ثَلَاثَةِ نَقْقَانِهِ وَلِكِفَالَةِ أَسْرَتِهِ

وَأَظْهَرَ مَا يُشَاهَدُ مِنْ هَذِهِ الْحَالَةِ، فِي تِجَارَتِي الْجُزْرَيْنِ
وَالْجَبَّازَيْنِ بِفَرَنْسَا، فَإِنْ خَبَّازِي بَارِيْسَ كَانُوا سِتْمَاةً وَوَاحِدًا
فِي سَنَةِ ١٨٥٤، فَأَصْبَحُوا أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً وَسِتَّةً وَثَمَانِينَ فِي
سَنَةِ ١٨٨٠، وَأَضْحَى مُعَدَّلُ الْمَخْبَازِ وَاحِدَ لِكُلِّ أَلْفٍ
وِثْلَاثِمِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَاكِنًا فِي سَنَةِ ١٨٨٠، بِدَلَامِنْ وَاحِدَ
لِكُلِّ أَلْفٍ وَثَمَانِمِائَةٍ سَاكِنٍ فِي سَنَةِ ١٨٥٤

وفي خلال هذه المدة ، اتسع الفرق بين ثمن الدقيق
و ثمن الخبز اتساعاً كبيراً ، كان من كبر مسبباته هذا
التدهي في تعدد خبازين ، وما يجدونه من الصعوبة دون
الحصول على رزقهم

كدك كان شأن الجزرين ، وفيه أيضاً مصداق
الكون الزيادة الفحشة في عدد التجار الساعين جالبية
في آن ، لعلاء لأسعار وغش البضائع

ومما يحذر بالذكر هنا أن المزاجية تُرخص بلا ريب
أثمان لأشياء ، لكنها في الغالب لا تحقق جودتها
أما كثرة بحار الأشتات إلى ما وراء الضرورة ،

فصما أغت الأثمان ، وأدخات الغش في الأصناف
تلك طائفة من آفات المزاجية ؛ غير أن الناس في
صناعات ذوات النشاط والتدبر ، لا يلبثون أن يضعوا لها
حداً ، ويقيموا المستهلكين سوء نتائجها

تعرض الحكومة للتجارة بدخيلة

لا ينبغي أن يستخلص مما ذكرناه سابقاً وجوب تعرض الحكومة لتحديد عدد الذين يبيعون الأشتات، في أي نوع كان من أنواع التجارة حتى أكثرها صلة بالجمهور: لأن مثل هذا التعرض من الحكومة لا يكون إلا سبباً دياً، ومعه قصر نظر، وسوء تدبير؛ ولأن فرض العوائد الرسمية أو الشبهة بالرسمية على ثمان السبع، وأحصائها الخبز واللحم، لا يوصل إلى الضائقة المشودة إلا من أبعد شقة، وأشدّها مشقة.

إنما العلاج الشافي من هذا الإخفاش في تجارة الخمة أو تجارة المتفرقات، في يد مجتمع، على أن يتولاه المجتمع بحريته وطلاقة ولا يقيد فيه. ولهذا كان تشييد المحزن الكبرى - وقد عدّنا مزاياها في (صحيفة ١٧١ ح ٣) - إحدى الوسائل الفعالة لمنع الانفراج البعيد بين ثمن البضاعة وثمان مبيعها، فضلاً عن الوقاية من غشها

وحبذا لو قامت في تجارة الغذاء مخازن كبيرة جدية
ثابتة: كالمخازن التي قامت منذ نصف قرن في تجاري
الكساء والأثاث

ومن المعاهد التي يحسن أن تُشرع، ما خلا المخازن
الكبرى، مباح للسمع لرأحة تيسر شركات التعاون
لاستفادي: ومعنى هذه اللفظة أن جماعات من المستهلكين
يكونون من حصص صغيرة يكتبون بها رأس مال
كثرا أو قلا يفتحون به حوנית، يباع فيها بالنقد،
السمع غير مغشوشة إما بثمنها لأصلي، أو بشيء من
الربح يُضاف إلى ذلك الثمن

ولقد سبق لنا البحث في هذه الشركات فليت
تكاثر، وليت هذا النوع من التجارة لا يقصر على الميرة
الغذائية، بل تنبسط له تقابلات، يكون من أعمالها شراء
الأصناف النافعة على اختلافها، كالسماد للزراعة، والمواد
الأولى للصناعات

لا جرم أن تلك المخازن الكبرى وهذه المتعاونات

تجني على فريق من صغار التجار فتزِيلُهُمْ ؛ غير أن هذ
الطَّامَ لا تحلة واقع ولا تنفى الشكوى منه . لأن عدد
الوسطاء متى تجاوز حدَّ الصَّرورة انعكست آيته عليهم
وأصبحوا غير مُنتجين

فإذا أزيلوا من حيث كانوا وقرأ^(١) على السوق
واختلالاً في نظام التجارة ، زدوا إلى الحرف الزراعيّة
والصناعيّة التي لا تكثُر فيها أيدي العاملين بها تكثُر .
أي إلى عمل المنتجين لأولين

على أن في كل مجتمع ، بفضل التعاون ، ما يحتاج إليه
من الوسائل والأنظمة المحكّمة للتفادي من غلاء
المنتجات ومن غشها

فأما مسألة الغش هذه ، فللقانون شرعاً أن ينظر فيها
نعم إنه لا يسوغ للحكومة أن تحظر بيع اللبن المخلوط
بماء ، أو التبذير الممزوج ، أو الخمرة المستخرجة من ربيب
أو الشحم المشبه بالرُّبْد ، ويعرف (بالمرجرين) : إلا أن

(١) الوفر هو الحل الثقيل

من حقها ومن الواجب عليها إكراه البائع على المعاينة
بحقيقة بضاعته، وعلى تسميتها باسمها الصحيح، منعاً للخديعة:
كأن تحرم بيع (المرجرين) باسم السمن، والتبذ المزوج
أو المستخرج من الزيب باسم التبذ الطبيعي الخ، ولما
أن تمضي بالعتوبت على الذين يفشون الناس بظواهر
سلعهم

غير أنه لا يحمل بها أن تشدد في وضع القوانين
الخاطرة، مخافة أن يعمدوا عليها إنقاذها، إلا حيث
تكون البضاعة صارة بالعباد ضرراً يائساً، كبعض أصناف
الكحول، فهذه يمنع بيعها حين تحدث اضطرابات
اجتماعية واضحة

ومع كل ما تقدمه، فلا بد للحكومة من اجتناب
الإفراط في هذا التشريع، لئلا تفلح حرية البريء بذنب
المسيء، أو يكون تقييدها لتلك الحرية عقاباً، لا نسبة
بينه وبين الجريمة التي يقتصر أذاها على فرد من الأفراد
ولا يتخطاه إلى المجتمع

التجارة الداخلية مُنعة في كل بلد بحريته تكاد
تكون مُضقة : وقد أُفيت المكوس التي كانت تؤدى
قديمًا عن كل بضاعة تُنقل من مقاطعة إلى أخرى . كأن
تُنقل مثلاً من « اللانجيك » أو من « بروفانس » إلى « الليون »
أو « إيل دي فرانس »^(١) . ألغى الثورة لكبرى ، غير
مأسوف عليها ولا مودودٍ عودها
ومن ثم فمدر السوق الوطنية على مجورين . حرية
والتضامن

موجبات الحرية لأمية

ليس شأن التجارة لدخية كشأن التجارة خارجه ؛
وما من بلد ، أياً كان متدادُه ويساره ، يكفى كل
الاكتفاء بما فيه ولا يؤذى بحرمان
تيسراً قبلاً أن تجزؤ العمل تبعاً للمواطن قد قضت به
الطبيعة والسوق التاريخية والاقتصادية (أنظر صحيفة
(١) أسماء أمكنة فرنسا

١٣٤ ج ١) وتزید الآن أن لبعض البلدان مصلحة في
استهلاك طائفة من الأصناف، ولكن يتعدّر عليه إنتاجها
بذاته : مثال ذلك أن إنجلترا تستنفذ النبیذ والشاي والبن
والقطن ولا تُنتِجُه : وأن فرنسا تستهلك الثلاثة لأخيرة
من هذه الأصناف ولا تُنتِجُها : وأن هذين البلدين لو
عاجبا إنتاجهما لاستحال عليهما ، ولكان ما يُعالِجانه ضرباً
من الجنون

غير أن من الأشياء الأخرى ما لا يستحيل إيجادُه في
ذلك البلدين بل يصعب أو يعزّ : فإن إنجلترا تستهلك
من اللحم والقمح والسمن والصوف أكثر مما عندها
منه . وإن كان بذاته كثيراً فيها : وإن فرنسا شحيحة
الأرض بالقصدير والرصاص والنحاس والصفیح ، قليلة
السّاح بالحديد والقمح ، على كونها لو بذلت دون
الحصول على هذه المعادن مجهودات عظيمة لأصاب
حاجتها منها ، أو بعض حاجتها ، ولكن بنفقات طائلة
فقد تكون المصلحة إذا للبلد الذي تنقصه بعض

البضائع أن يجلبها من الخارج وينصرف إلى إنتاج
 لأصناف التي يتفوق بها على سواه ويستطيع أن يبيعها
 البلدان الأخرى التي ترغب فيها بأثمان معتدلة . ورأي
 أوجدت العادات الوراثية أو التقليدية اضطرراً إلى
 المقايضات بين الأمم كالاضطرار الذي أوجده اختلاف
 طبائع الأرضين

عن هذا السبب وأمثلة تأتي أن الفرنسيين يُقنّون
 صناعة الحرير وصناعة الأشياء المعروفة بالأصناف الباريسية،
 ولا يجيدون صناعة القطن . وأن الإنجليز ، على تقيض
 ذلك ، يُنتجون كل مغزول ومنسوج من القطن بنفقات
 معتدلة ولا يترعون في تحويل الحرير

فيكون من ذلك أن مصلحة الفرنسيين في تنمية
 صناعة الحرير والأصناف الباريسية عندهم ، وفي شراء
 لمصنوعات القطنية من الإنجليز ، يتأيسرونهم بها من حريرهم
 وأصنافهم الباريسية ، فيتسبب لكل من الشعبين ما
 يرضاه ، من غير أن يتحمل أحدهما من المحمودات أو النفقات

ما كان يتعمّنه لو ضيق دائرة الإنتاج الذي يتقنه وتكلف
إنتاج ما يخالف غريزته أو ما لوفاته

ثم إن للتجارة الخارجية نفعا جديرا بالذكر في حالة
أخرى : وهي حالة ما إذا حدثت أعراض أو آفات
فجحت^(١) بئنة من البلد أحد لأصناف الميسور
إنتاجها فيه ، كما لو أصابت قوما سنة في قمحهم . وهو
في العادة يبرئهم فنت أسعار القمح غلاء فاحشا ، و تناب
العامّة واغفرا من الآلام ما لا يطاق ، أو حدثت مجاعة
مرهقة يموت الناس بها أفوجا : ففي مثل هذه الضائقة
تجئ التجارة الخارجية بما يخفف الآلام أو يدفع لرزا
ذلك لأن انزلة الطبيعة لا تنزل في جميع الأقاليم
دفعه واحدة . فما يجامنها يبعث من محصولاته بما فاض عن
حاجته إلى المواقع المنكوبة . فعمل التجارة الخارجية
في حالة كهذه أشبه بتأمين من المجاعات ، وليس التأمين
من تلك البلايا الجائحة . بل خدمة اليسيرة للشعوب الممدّنة

(١) اجتاحت أي أعلكت كل شيء

الصادرات و الواردات

تنقسم التجارة الخارجية إلى سلسلتين من الأعمال :
المبيعات والمشتريات : فأما المبيعات فقد سُميت بالصادرات
وأما المشتريات فقد سُميت بالواردات بمعنى أن البضائع
التي يشتريها البلد من الخارج : يستوردونها أي يستقدمها
إليه ، وأن البضائع التي يبيعها في الخارج : يصدرها أي
يخرجها منه إليه

تستورد فرنسا من الولايات المتحدة القطن ، والبنزول
وفي بعض الأحيان ، القمح والمقدمات ^(١) : وتصدر إليها
صنوفحرير ، والطرف الفضية ، والمصنوعات الباريسية الخ
على أن الصادرات والواردات مترابطة بعضها
ببعض : بمعنى أنه كان يتعذر علي أن تشتري أشياء من
الولايات المتحدة ، لو لم تكن عندها أشياء نبيعها منها
بمقابلة ، أو لو لم يكن في وسعنا أن نسفجها ^(٢) بدين

(١) المقدمات : كل مجفف من لحم وما كولي غيره

(٢) نسفجها أي نحيلها

على بلد مدين لنا

نعم إياه كان لا يتعذر على الفرنسيين أداء أثمان
مُشترياتهم تقدماً ، أو سبائك من ذهب وفضة ؛ غير أنه
كان يستحيل عليهم الاستمرار في هذه الخُطة ؛ لأنَّ النقد
الكافي لذلك لا يتيسر لهم إلى النهاية

السَّفْتَحَة ^(١) وأنواعها

لهذا كان النقد من ذهب وفضة لا يحمل من بلد
إلى آخر إلا بمقادير قليلة ؛ لأنَّ المنتجات التي تُستورد
إنما يؤدَّى ثمنها ، في الأحوال العادية ؛ بالمنتجات التي
تُصدر ؛ فصَحَّ بذلك ما قالوه ، إنَّ المنتجات تُقايس
بالمنتجات

أما النظام الدقيق الذي وُضع لتسهيل أداء ما على
كل أمة للأخرى ، من غير أن تبعث إليها إلا بما قلَّ

(١) السَّفْتَحَة : نكرّر هنا أن السفتجة تقابل بالفرنسية لفظة

Change والسفتجة تقابل لمظني *Lettre de change*

من النقود أو المعادن الكريمة، فقد سُمِّي بالسَّقَّة من
مثال ذلك : أن فرنسا تستورد من إنجلترا خيوطاً
ومنسوجات قطنية أو صوفية، أو كتانية، أو تجلب منها
خمساً حجرياً، أو آلات الخ؛ وأنها تصدر إليها نبيداً،
ومصنوعات خريّة^(١)، وأصنافاً باريسية، وسمن، ويصن
وسيعاً آخر، فكيف يتوفى البلدان؛

يجب، لإدراك ذلك، لرجوع إلى صحيفة ٨٥ من هذا
الجزء وما يليها مما شرحنا فيه ماهية السفّاج. هناك يتبين
المطالع أن السفّاج، هي التي تدور عليها التجارة
الخارجية

فالبحار الإنجليز الذين باعوا الخيوط والمنسوجات القطنية
والفحم الحجري، والآلات، يُسَفِّجون على عملائهم
الفرنسيين، إلى أجل، شهر، أو شهرين، أو ثلاثة
أشهر، بمبلغ أثمان مبيعاتهم؛ وكذلك التجار الفرنسيون
الذين باعوا الألبدة، والحريز ولأصناف الباريسية، والسمن

(١) خريّة : حريرية

والبيض . يُفْتَحُونَ عَلَى عُمَّالِهِمْ مِنَ الْإِنْجِلِيزِ بِمبلغِ أَثْمَانِ
مَبِيعَاتِهِمْ

فَتَجْتَمِعُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ سَفَاحُ بِمِثَالِ الْمَلَائِينَ مِنَ
الْفَرَنِكَاتِ لفرنسا عَلَى إِنْجِلِترَا ، وَتَجْتَمِعُ أَمْثَلُهَا بِمِثَالِ الْمَلَائِينَ
مِنَ الْفَرَنِكَاتِ لِإِنْجِلِترَا عَلَى فرنسا ، فَهَلْ يَتَبَيَّنُ إِذَا أَنْ
تَحْمَلُ تِلْكَ لِمِثَالِ الْمَلَائِينَ ذَهَبًا مِنْ فرنسا إِلَى إِنْجِلِترَا
لِيُوفَى بِهَا دِيُونُ التُّجَّارِ الْفَرَنَسِيِّينَ الَّذِينَ شَتَرُوا الْمَنَسُوجَاتِ
الْقُطْنِيَّةِ أَوِ الصُّوفِيَّةِ أَوِ الْكِتَانِيَّةِ ، وَالْفَحْمِ الْحَجَرِيِّ ،
وَالْآلَاتِ ، ثُمَّ تُسْتَرْجَعُ مِنْ إِنْجِلِترَا بِمِثَالِ الْمَلَائِينَ ذَهَبًا
إِلَى فرنسا لِتُؤَدَّى بِهَا حَقُوقُ الْفَرَنَسِيِّينَ عَلَى التُّجَّارِ الْإِنْجِلِيزِ
الَّذِينَ اسْتُورَدُوا مِنْهُمْ ، لِأَنْبَذَةِ ، وَلِحَرِيرِ ، وَالْأَصْنَافِ
الْبَارِيسِيَّةِ ، وَالسَّمَنِ ، وَالْبَيْضِ .

لَوْ تَبَيَّنَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ لَكَانَتْ سَهْلَةً فِي الظَّاهِرِ ؛
غَيْرَ أَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ جَمَّةُ النِّفَقَاتِ مَحْفُوفَةٌ بِالْمَحْذُورَاتِ
لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنَ الْبِضَائِعِ الَّتِي يَحْفِظُ حَمْلُهَا
وَلَكِنْ تَقْلُ نَكَالِيفُ تَقْلِيلًا ؛ إِذَا تَجِبَ كَلَاءُهَا بِعُنَايَةِ

لصَوْنِهَا مِنَ الْغُصُوصِ وَالْخَلَاسِينِ : كَمَا يَحِبُّ الْجِرْمَانُ عَلَيْهَا
مِنَ الْفَرْقِ أَوْ مِنْ خَطِ تَوَجُّهِهَا فِي الْبَحْرِ . وَأَشَدُّ مِنْ كُلِّ
ذَلِكَ عُمَى : أَنَّ لِلْذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ فِي خِلَالِ تَنْقُطِهِمَا بَيْنَ
فِرْسَا وَإِنْجِلْتِرَا دَعَا الْبُدَانِ لِمُتْرَمِيَةِ زَيْمَانِ
وُجُودُهُمَا فَفَسَّرَ وَفَاءَ الْحَقُوقِ بِالنَّقْدِ

لِهَذَا قَضَتْ مَصْلَحَةُ التِّجَارَةِ بَلَدَ جَاوَرِ ، جُهْدَ الطَّافَةِ ،
عَنْ سَتْمَالِ هَدِينِ لِمُعْدِنِينَ فِي التَّعَامُلِ بَيْنَ أُمَّةٍ وَأُخْرَى
وَالِئِكَ الطَّرِيقَةُ الْمُبْعَةُ فِي هَذِهِ الصَّدْرِ : شَتْرَى تَحْرُ
إِنْجَايزِ مِنْ فِرْسَا ، حَرِيرًا وَنَبِيدًا وَأَصْنَافَ پارِيَّيَّةِ بَثَّتْ
الْمَلَايِينِ مِنَ الْفِرْنِكَاتِ ، وَاشْتَرَى تَحْرُ فِرْسَايُونِ مِنْ
إِنْجِلْتِرَا مَنْسُوجَاتٍ وَحُمَا وَآلَابِ بَثَّتْ الْمَلَايِينِ مِنَ
الْفِرْنِكَاتِ : فَهَذَاكَ مُعَاوَضَةٌ ، إِلَّا بِقَدْرِ الْفَرْقِ

وَلِمُعَاوَضَةِ تَقَعُ نَارُ التِّجَارَةِ الْإِنْجَايزِ لَدَيْنَ اشْتَرَوْ
سَامَا مِنْ فِرْسَا وَعَلَيْهِمْ دَفْعُ أَثْمَانِهَا إِلَيْهَا . يَشْتَرُونَ مِنْ
زَمَلَانِهِمْ لَلْإِنْجَايزِ الَّذِينَ بَعَوْ سَامَا عَلَى فِرْسَا بِأَثْمَانِ
يُقَدِّدُوهَا ، سَفَاتِجَ بِنَا لِهَوْلَاءِ مِنَ الَّذِينَ عَلَى التِّجَارَةِ الْفِرْنَسِيَّةِ

ويؤذون إلى باعيتهم من الفرنسيين تلك السفائح التي بين
أيديهم على تجار فرنسيين آخرين : وبأن التجار الفرنسيين
لذين لهم دين على إنجلترا ثمن بضائع ، يشترون ، من
جهة أخرى ، سفائح على إنجلترا يحملها تجار فرنسيون
آخرون باعوا بقدرها سلعاً على عملائهم من الإنجليز ،
ويدفعون إلى دينهم من الإنجليز تلك السفائح المعوضة
بتوقيعات تجار إنجلترا آخرين عليهم حقوق للفرنسيين

بعبارة أوضح : التاجر الفرنسي الذي يبيع نبيذاً أو
حريراً أو أصنافاً باريسية ، وله دين على الإنجليز ، يتلقى
إزاء حقه سفينة على تاجر فرنسي آخر مدين للإنجليز
بشمن غم أو آلات أو منسوجات

وقبالة ذلك : التاجر الإنجليزي الذي له دين على
الفرنسيين ثمن منسوجات قطنية أو آلات أو غم ، يتلقى
إزاء حقه سفينة على ذلك التاجر الإنجليزي الآخر المدين
للفرنسيين ، بأثمان أبدة ، أو أصناف باريسية ، أو
مصنوعات حريرية

فما دام كل مدين لا يَقْصِر في وء ما عليه من قيمة
السُّفْتَجَة ؛ وما دامت لحقوق التي على كل من البندين
للآخر مُتَعَادِلَةٌ ، تتوافى فرنسا وإنجلترا ديونهما من غير
تحريك قطعة واحدة من النقد أو سبيكة واحدة من
المعدن الكريم ذهاباً أو إياباً بين القطرين ؛ وبهذه
الوسيلة تُتَقَيَّ آفات تسفير المسكوكات

غير أنه قد يطرأ أن لا يتعادل الدينان : كأن يكون
على فرنسا لإنجلترا أكثر مما على هذه لئلك ؛ فعندئذ
لا تتم المعاوضة بالسفاتيح ، وتصبح فئة من التجار
الفرنسيين غير قادرة على وفء ديونها لإنجلترا ، بطريق
التحويل على تجار إنجلترا مدينين لفرنسا ؛ وعيه ينمى على
لك الفئة أن تبعث بالقطع المسكوكة إلى إنجلترا لأدء
عليها

فهنا تعرض حالة جديدة بالبيان : وهى أن يرسل
النقد وتأمينه من مخدورات السرفه والعمء ، يوجبان نفقة
قلء تمدو نصفاً فى المائة من قيمة المسكوكات المحمولة

وعلاوة على هذا، فإن الجنيه الأسترليني في إنجلترا هو النقد الم شروع، ويحتوى على مقدار من الذهب يسوى خمسة وعشرين فرنكا وواحداً وعشرين سنتيماً؛ فبمن شترى في فرنسا سفتجة بالجنهات الأسترلينية على إنجلترا وجعل له ثمن الجنيه منها خمسة وعشرين فرنكا وواحداً وعشرين سنتيماً، قيل بأنه التجارة. إن الجنيه الأسترليني متكافئ^(١) أى أن ذلك المشتري إنما شترى وعداً بأن يتسلم الجنيه الأسترليني في إنجلترا وقيمتها ذهبا مماثلة تماماً للمقدار الذى يحويه الجنيه المعدنى من الذهب. أما لثمن الذى تشرى به في مكان تجاري معلوم، كمية معينة من النقد المعدنى أو الاسمي على أن تسلم في مكان آخر، فيعرف بالقيض^(٢)

مثالاً: أنه إذا اشترى مشتري فرنساً أوراقاً مصرفية

(١) متكافئ أى أن قيمته الحال بها تعادل محتواه من

الذهب Au pair (٢) القبض ثمن المال الحال بالسفتجة آثرناه

لما فيه من معنى التسهيل ومعنى البدل Taux du change

إنجليزية أو سفاتيخ على إنجلترا باعتبار ثمن جنيه خمسة وعشرين فرنكا وواحداً وعشرين سنتيماً، قيل إن القيص مُسكاً؛ وهذا التكافؤ في قيمة جنيه لأسترليني بفرنسا يبقى، دامت ديون فرنسا على إنجلترا، وديون إنجلترا على فرنسا متساوية

أما في الحالة التي قدرناها، وهي كون الدين لدى إنجلترا على فرنسا، أكثر من الدين الذي لفرنسا على إنجلترا، فالتجار الفرنسيون يرضون، لاجتناب الخسائر وتقاء ما يُحذر من تقل المسكوكات، أن يؤدوا ثمن الشئجة على إنجلترا فوق التكافؤ بقليل: بمعنى أنه إذا كانت نفقات إرسال المسكوكات وتأمينها تبلغ نصفاً في المائة، أي حوالي اثني عشر سنتيماً وستة أجزاء من السنتيم عن كل جنيه إسترليني، فالأربح للتجار الفرنسيين أن يشتروا سفاتيخ على إنجلترا باعتبار ثمن جنيه خمسة وعشرين فرنكا وخمسة وعشرين سنتيماً أو خمسة وعشرين فرنكا وثلاثين سنتيماً، أو خمسة وعشرين فرنكا واثنين

وثلاثين سنتيماً . فإذا علا السعرُ إلى خمسةٍ وعشرين
فرنكاً وأربعةٍ وثلاثين سنتيماً ، بطلَ الربحُ : لأنَّ نفقاتِ
النقلِ والتأمينِ تبلغُ النصفَ في المائةِ كما قدَّمنا ؛ ولأنَّ
التكافؤَ في الجنيهِ الإسترلينيِّ إنما هو بقيمة خمسةٍ وعشرين
فرنكاً وواحدٍ وعشرين سنتيماً

وعلى هذا النحو كلما بيعت في فرنسا ، الصُّكوكُ أو
السفاتيحُ على إنجلترا فوق التكافؤ ، قيل إنَّ القَيْضَ
الإنجليزيَّ مرَّ تفعُّ ، أو إنَّ القَيْضَ موافقٌ لإنجلترا ، وفيه
دليلٌ على أنَّ المطلوبَ من فرنسا لإنجلترا فوق المطلوبِ
من الثانيةِ للأولى ، وبعبارةٍ موجزةٍ ، أنَّ فرنسا مدينةٌ
لإنجلترا

تلك حالةٌ قدرناها وقد يحدث قَيْضُها : إذ يكون على
إنجلترا من الدين لفرنسا أكثر مما على هذه لتلك ؛ فعندئذٍ
تتراكمُ الصُّكوكُ والسفاتيحُ التي على إنجلترا وتتجاوزُ المقاديرَ
المدينةَ به فرنسا لها ، فيَقْبَلُ طلبُ تلك الأوراقِ في فرنسا
ويصعبُ تداولُها ؛ وينزلُ ثمنُها عن التكافؤِ أي عن

خمسٍ وعشرينَ فرنكاً وأحد وعشرينَ سنتيماً في الجنيه
الإسترليني - إلى خمسٍ وعشرينَ فرنكاً وثمانية عشرَ
سنتيماً، أو خمسٍ وعشرينَ فرنكاً وخمسَ عشرَ سنتيماً،
أو خمسٍ وعشرينَ فرنكاً وعشرة سنتيمات . وإذا ذلك
يُقال : إنَّ القَيْضَ الإنجليزي هابِصٌ ، أو إنَّ القَيْضَ غيرَ
مُوفِقٍ لإنجلترا

فالقَيْضُ إذاً يدلُّ حينَ تكافؤٍ على أنَّ ديونَ البلدين
مُعَادِلَةٌ وَيَسَرُّ تَعَاوُضُهَا بِلا تَقْلٍ مَسْكُوكَاتٍ ؛ فإذا جاء
القَيْضُ مُوَافِقاً لأحدَ البلدين ، أي فوقَ التكافؤِ ، رَمَزَ
إلى أنَّ هَذَا الْبَلَدَ يَدِينُ لِآخَرٍ ، فَمَا لَوْ صُقِيَ حِسَابُ يَنْهَمَا ؛
وإذا جاءَ القَيْضُ غيرَ مُوفِقٍ لبلدٍ ، أي تحتَ التكافؤِ ،
أُثْبِتَ أَنَّ هَذَا الْبَلَدَ مَدِينُ الْآخَرِ

لقد قَصَرْنَا الْكَلَامَ عَلَى إِنجلترا وفرنسا دون سواهما ،
ولكنَّ الْأُمُورَ التَّجَارِيَّةَ فِي الْوَقْعِ أَكْثَرُ اشْتِبَاكاً وَأَوْسَعُ
مَجَالاً : إِذَا أَنْ لِكُلِّ أُمَّةٍ مِنَ الْعَامِلَاتِ مَا لَا يَخْصِرُ فِي
(٢٥)

أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ دُونَ سِوَاهَا بَلْ يَشْمَلُ أَكْثَرَ الْأُمَمِ الْمُنْبَثَّةِ
فِي الْمَعْمُورِ

وَمِنْ مِمَّا قَدْ يَتَّفِقُ، مِثْلًا، أَنْ تَكُونَ فِرْنَسَا فِي تِجَارَتِهَا
مَدِينَةُ الْإِنْجِلْتِرَا وَدَائِنَةُ فِي آلِ هَوْلَنْدَا، وَهَوْلَنْدَا هَذِهِ،
دَائِنَةُ الْإِنْجِلْتِرَا؛ حَيْثُ تَسْتَطِيعُ فِرْنَسَا أَنْ تُوفِّيَ كُلَّ دَيْنِهَا
لِلْإِنْجِلْتِرَا، أَوْ جَانِبًا مِنْهُ، بِأَنْ تُحَوَّلَ إِلَيْهَا مَا لَدَيْهَا مِنْ
الصُّكُوكِ عَلَى هَوْلَنْدَا، وَلَا سِوَا مَا حَيْثُ تَكُونُ هَذِهِ
الصُّكُوكُ مُتَوَفِّرَةً فِي فِرْنَسَا، وَمَطْلُوبَةً فِي الْإِنْجِلْتِرَا

إِن سَعَرَ الْقَبْضُ لَأَدَّةً حَسَّاسَةً فِي الْغَايَةِ؛ وَإِنَّهُ
لَكَثِيرُ التَّمَلُّبِ، لَكِنْ فُرُوقُهُ تَطُلُّ فِي الْعَادَةِ طَفِيفَةً؛ وَإِنَّهُ
لَنَدِيرٌ يَذْبَحُ الصِّيَارِفَةَ وَالتِّجَارَةَ فِي كُلِّ حِينٍ، إِلَى مَا لِبَلَدِهِمْ،
مِنَ الْحَقُوقِ عَلَى سَائِرِ الْبُلْدَانِ، وَمَا عَلَيْهِ لَهَا مِنْ الدِّيُونِ

غَلَا، سَعَرَ الْقَطْعِ لَعَدَمِ مَوَافَقَةِ الْقَبْضِ

مَتَى غَلَا سَعَرُ الْقَطْعِ فِي الْبُلْدَانِ الْأَجْنِبِيَّةِ بِغَاوِزِ
الْحَدِّ، أَيْ أَصْبَحَ غَيْرَ مُوَفَّقٍ بِالْمَرَّةِ، قَدْ يَتَأَثَّرُ مِنْهُ خُرُوجُ

كميات كبيرة من الذهب : لعدم تمكُّن التجار في ذلك
البلد من أداء ما عليهم لتجار البلدان الأخرى بالسفائح ؛
ففي هذه الحالة ترفع المصارف الكبرى سعر القطع على
الأوراق التجارية التي تُقاوَضُ في شأنها ، أي أنها
لا تكفي باستئصال الفرق المعلوم من قيمه الصلت بحسب
التعريف العادية ، وهي : ثلاثة في المائة ، أو ثلاثة ونصف
سنوياً ؛ بل تجعل ما تسترله بمعدل أربعة أو خمسة و
سنة أو سبعة في المائة سنوياً

وقد اتفق في أزمة سنة ١٨٩٦ أن بنك فرساو بنك
إنجلترا رفعاً سعر القطع إلى تسعة وعشرة في المائة أما
الآن وقد زيد النظام المالي مرونة وإحكاماً عما كان عليه
قبلاً ، فلم يبق من حاجة لإغلاء القطع إلى هذه الدرجة
الفاحشة

على أن لغاؤ القطع من لأغرض والتناح ما يلي .
أولاً حمل التجار على تقليل عهودهم وعلى النبهة
والمحاذرة

ثانياً — حملهم على اختيار وسيلة غير تصدير المعادن
الكريمة إوفاء ما عليهم للبلد الدائن: كأن يبيعوا مما لديهم
من المقومات لأممينة، أمثال الوثائق الأمريكية،
والإيطالية، والإسبانية، والمصرية، التي لها أسعار
مقررة في أكبر معاهد العالم المالية.

ثالثاً — جلب رؤوس الأموال من الخارج، ولا سيما
النقود، لأن النقود تُكسب حائزها في البلدان المرتفع
فيها سعر القطع، فرق واحد واثنين وثلاثة في المائة سنوياً
عماً عليه ذلك السعر في البلدان الأخرى، ولهذا كانت
للصيارفة مصلحة في جلب المسكوكات من الجهات التي
تقل فيها فائدتها، إلى الجهات التي تكثر فيها الفائدة
فارتفاع سعر القطع، تبعاً لارتفاع سعر القرض على
الخارج، خير وسيلة لإعادة الموازنة بين ما على بلد من
الديون إجماع البلدان الأخرى وبين ما له عليها

فيما بين الصادرات والواردات من الصلة
مذهب المواربة التحرية

توسّنا بأشّرح السابق إلى تبين الطرائق المتبعة بين
الأمم في تسوية حساباتها؛ وبقي علينا أن ننظر إلى مسألة
أخطر شأنًا وأعلق بمجموع النظام الأهلي، فنقول: إنه
إذا كان ما يبيعه شعب على الخارج من بضاعة الوطية
يُدعى بالصادرات، وما يشتريه من السلع الأجنبية يدعى
بالواردات، فما النسبة التي يحسن وجودها بين تلك وهذه
كان الرأي الغالب قديماً وما زالت عليه العامة
اليوم. أن الصادرات يجب أن ترجح على الواردات،
وكانوا يعتقدون أنه خير للبلد أن يبقى دئماً للخارج، في
نهاية المقايضات، وأن يتقاضى دينه سكة معدنية، تردّد
به في كلّ عام مخزّانة من تلك السكة؛ ثم كانوا يقولون
إن الديار التي يطول عليها الزمن، ووردتها ربة على
صادراتها، تُفنى إلى الخراب، أضّهم أسها، مضطرة
سبب هذا الفرق، إلى إخراج شيء فشيء من ثمودها

إلى أن تصفر من السكة التي كان بها غناها . وقد سمي
هذا الرأي بذهب الموازنة التجارية ، وكان يُظن أن
تلك الموازنة « موفقة » : حيث تُنيف الصادرات على
لواردت أو أنها غير « موفقة » : حين تربو لواردت
على الصادرات

مذهب عليه ملامح الصوب لكنه مبني على خطأ
من حيث إنه لم تستقص فيه الوقائع استقصاء تاماً . على
أن التجربة قد كذبت تكدنيا مدى القرن التاسع عشر
بطوله : دونك إنجلترا ، وهي أغنى إقليم في العالم ، تجذ
فيها منذ نصف قرن على لاوس ، ريدة قاحشة ، مطردة ،
في الواردات على الصادرات

من ذلك أن وارداتها في سنة ١٩٠٧ علت إلى ستة
عشر مليارا ومائة وخمسة وأربعين مليون فرنك ، على حين
أن صادراتها لم تكن إلا اثني عشر مليارا أو تسعمائة وخمسين
مليوناً . فكان مبلغ ريادة ، وناهيك بها من زيادة جسيمة ،
ثلاثة مليارات ومائة وخمسة وتسعين مليوناً ؛ وفي سنة

١٩٠٨ ، رقيت تلك الريادة إلى ثلاثة مليارات وثمانمائة وخمسة وسبعين مليوناً ؛ بحيث لو صح مذهب الموازنة التجارية لكانت خسارة إنجلترا ، في هدم السنوات الثلاث دون سواها ، نحواً من عشرة مليارات ونصف مليار في تجارتها الخارجية ؛ بل لكان ذلك الخطب أفدح إذ نُظر إلى أن زيادة الواردات على الصادرات مطردة في إنجلترا منذ ستين عاماً أو تزيد ، فكون إذ جملة ما خسرته تلك الأمة منذ منتصف القرن الماضي مائة مليار فرنك أو فوقها ، ومن العَجَب بعدها أن بقيت فيها إلى الآن قطعة واحدة من الذهب

إلا أنه قد بُت بالاختبار ، أن إنجلترا ما رالت على تقيض ما توهّموا في مُوِّ وتقدم . أما فرنسا فقد جرت فيها زيادة الواردات على الصادرات هذا المجرى وإن نُت مقاديرها : ففي سنة ١٩٠٧ استوردت بضائع بستة مليارات وثنين وعشرين مليون فرنك ، وأصدرت بضائع بخمسة مليارات وخمسمائة وستة وتسعين مليوناً ، فكانت

زيادة الواردات ستمائة وستة وعشرين مليوناً ؛

وفي سنة ١٩٠٨ بلغت وارداتها خمسة مليارات وستمائة وأربعين مليوناً ، وصادراتها خمسة مليارات وخمسين مليوناً ، فكانت زيادة الواردات خمسمائة وتسعين مليوناً ؛ وفي سنة ١٩٠٩ بلغت وارداتها خمسة مليارات وتسعمائة واثنين وسبعين مليوناً ، وصادراتها خمسة مليارات وخمسمائة وأحد عشر مليوناً ، فكانت الزيادة أربعمائة وواحد وستين مليوناً فلو صحَّ مذهبُ الموازنة التجارية لكانت فرنسا قد خَسِرَتْ في مدى تلك الأعوام الثلاثة ملياراً ، وستمائة وسبعة وسبعين مليوناً في مقايضاتها الديار الأجنبية ؛ ولتحتمُّ نقصان ما بين يديها من المعادن الكريمة بهذا القدر ؛ مع أنها لا تضارعها أمةٌ — خلا الولايات المتحدة — بوفرة ما تقتنيه من الذهب والفضة

ولقد بلغت جملة الواردات إلى فرنسا في العشر السنين الممتدة بين عام ١٩٠٠ و ١٩٠٩ نحو واحد وخمسين ملياراً وستة ملايين فرنكٍ ، وبلغت جملة الصادرات سبعة

وأربعين ملياراً وثلاثمائة وتسعة وستين مليوناً ، فكانت
لزيادة في الواردات ثلاثة مليارات وستة وسبعة وثلاثين
مليوناً ولم يحقق من ذلك أدنى أذى بالبلاد

فساد مذهب الموازنة التجارية . العناصر التي يجب الالتفات
إليها في العلاقات الاقتصادية بين شعب
والشعوب الأخرى

مما يدلُّ على فساد مذهب الموازنة التجارية ، أنه
يُصَرَّفُ النظر عن بعض الأحوال ذات البال : من تلك
الأحوال ، أن الصادرات تُمَثَّلُ قيمة البضائع بثمن المصنع
في الوقت الذي تخرج فيه من البلاد ؛ فيجب أن يُضاف
إليها أجر النقل في المركب الوطني حين يكون النقل
في مركب فرسيٍّ وأجر التأمين ، وأرباح الوسطاء من
سمائيرة وتجار ؛ أما لو ردت فيجسب ثمنها وصله إلى
المرفئ ، بعد أن أدت نفقات ثمنها وتأمينها ، ويضمن ثمنها
فوق ذلك جزءاً يربحه صاحب السفينة لوطنية ، وآخر

يربحه المرمون الوطني، ورُبما دخل فيه جزء ثالث يربحه
التاجر الوطني؛ كل أولئك حين تكون البضاعة الأجنبية
قد حُمِلت على سفينة فرنسية، وأمست في فرنسا، لحساب
وسيط فرنسي.

فيتأتى من ههنا لأحوال كلها، أن الفرق بين الواردات
والصادرات يصغرُ جداً في حقيقته عما هو في ظاهره
ثم إن هنالك أحوالاً أخرى يُعتدُّ بها: إذ توجد،
بجانب الواردات والصادرات الرسمية، واردات وصادرات
غير مضبوطة، والمألوف في البلدان العريقة في المدنية،
المحرزة في الخافقين سعة طئانة بما تُثَقِّنُه من صناعة
النَّائِسِ، أن الصادرات غير المضبوطة، من بضائعها،
تربو كثيراً على غير المضبوط من وارداتها؛ على نحو ما
تراه في فرنسا، إذ يقدُّ عليها في كل عام عشرات الآلاف
من الأجانب الأغنياء فيحمل السواد الأعظم من أولئك
الأجانب في حقائبهم - حين يعودون إلى مواطنهم -
مَصْنُوعاتٍ وطُرُفاً فنيّةً وتُحَفاً مما جدَّ زينة، ولا يُودُّون

عن شيء منها مكسباً ، لأنها مما يستخدمونه لأنفسهم ولا
يتجرون به .

لا جرم أن أمثال هذه الصادرة في فرنسا تُذِف
على مئات الملايين من الفرنكات في كل عام

ومما يجدر بالذكر في هذا الباب أن العلائق بين الأمم
ولا سيما منذ نصف قرن ، لم تلبث تجارية محضة كما
كانت ، بل أصبحت مالية من بعض وجوهها : فإن
الأمم ذوت لجاء العظيم كالولايات المتحدة ، وفرنسا ،
وهولندا ، تُنتِج رؤوس أموال طائلة بالادخار ؛ فإذا
تجدد عندها ما تستثمرها به استثماراً وافياً ، طَفَقَتْ تُرْمِيها
البلدان المستجدة ، أو المعسرة

هذا الإقرض يتم إما بالاكتتاب فيما تصدره
الحكومات الأجنبية ، أو الشركات الأجنبية ، من وثائق
لاستدانة ، أو بشراء طائفة من تلك الوثائق ، أو بإبراء
جماعة من الممولين لإأسيس المكافلات والمستحدثات
في تلك الديار المستجدة أو المعسرة

وعليه تجب أن إنجلترا، وفرنسا، وهولندا، قد أقرضن ما لا يحصى من الأموال للولايات المتحدة في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، والمستعمرات الأوربية المختلفة في آسيا، والمطار المصري، حتى روسيا، والنمسا، وتركيا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، في نفس أوروبا ومهما يكن من أمر تلك القروض التي بعضها جيد وبعضها وسط وبعضها رديء، فمحقق أن الأمم القديمة الغنية التي سمحت بهذه الأموال، إنما هي دينة لسائر شعوب الدنيا تنقاصها فوائدها في كل عام

ولقد أحصوا أن بريطانيا العظمى تستدر ريعاً حوالياً بين الميادين الثلاثة من رؤوس أموالها المستغلة في خارج وفي المستعمرات، ومقدارها ستون ملياراً؛ وأحصوا أن فرنسا تستدر في أدنى تقدير ملياراً وخمسة مليون من الحقوق التي لها على الديار الأجنبية ومن مستحدثاتها فيها. مما يكفي في تفصيله أن ريعها السنوي من أربعة السويس وحدها سبعون مليوناً، ومن وثائق

ديون الحكومات والشركات في روسيا ، والنمسا ، وإيطاليا
 وإسبانيا ، والبرتغال ، وتركيا ، ومصر ، وأمريكا الجنوبية إلخ
 بقية المليار ونصف مليار . فلا غرو أن يستشهد الدخول
 بجانب كبير من الثروة التي بين الوردات والصادرات
 ونقول اختتام لهذه الأدلة ، إن هذا قد عُدَّ حتم
 مدينة ورق أخلاقه ، وطابت طبيعته ، احتذب إليه
 السائحون والمفترجين والمستوطنين من سائر أرجاء العالم
 فإذا تخذه فرنسا مثلا ففيها الحاصرة لحيلة باريس ،
 وفيها المشاتي على شواطئ البحر المتوسط . وفيها الحفلات
 القاعة على المحيط الأتلانتيكي وعلى المنش ، وكلها أمكنة
 شائعة يقصدها الأجانب الموسرون وينفقون فيها دخولهم
 على أن هذه الدخول يؤتى بها من الخارج وتراكب في
 فرنسا ، فتكون أشبه بالجزيرة الخيرية التي تجي متعممة
 لمورد لداخية ، وتستد بعض الفرق بين الصادرات
 ولوردت من البضائع
 ولا محل إذا للتخوف على بلد عديم غني دائم

بمستمراته العالم كله من تفوق وردته على صادراته .
لأن ذلك أمر طبيعي لا يختلف إلا في البلدان المستجدة
أو المعيرة التي لا تكون دئنة ، بل مدينة

خبر الهند الإنجليزية وهي التي تؤدي في كل سنة
أموالاً طائلة لإنجلترا فوئد لرؤوس أموالها الموضوعة في
المسالك الحديدية والمصانع وأرباحا لتجارها . فإن
صادراتها تربو على وارداتها

أما صادراتها في سنة ١٩٠٧ فقد علت إلى مئتين
وتسماية وعشرة ملايين فرنك ، ففادت الواردات
ومبلغها عامئذ ملياران وستماية وسبعون مليوناً — بمئتين
وأربعين مليوناً : وفي سنة ١٩٠٨ أفضت الواردات فيها
إلى ثلاثة مليارات وستة عشر مليوناً ، فأنفت الصادرات
عليها بستة وستين مليوناً ؛ وما زالت الهند معدودة من
الافطار الفقيرة ، على كون صادراتها في ازدياد مستمر
على واردتها منذ نصف قرن : ذلك لأنها تأخذ أقل مما
نمطي ؛ ولأن قسماً من صادراتها تُوفى به حقوق الدائنين

لأنجليز ولا يُستعاضُ منه بشيء يُقابلة
إذا فذهب الموزنة التجارية فاسد . وليست أرقام
الصادر والوارد من البضاعة هي التي يُنظر إليها دون
سواها لمعرفة ما إذا كان البلد دائماً تخرج أو مدنيا .
بل يُنظر أولاً إلى سعر الفيض ومنه تُعلم الحقيقة الدقيقة
أوقتها في هذا الشأن

قوانين التجارة مع الأجانب . حرية المفاوضة
ونظام الحماية

كيف ينبغي للبلد أن يُقنن لمفاوضات بينه وبين
الخارج ، أيجسُن به أن يُطلق للأجانب الحرية أم خير
له أن يضع حداً للواردات وأن يوسع نطاق الصادرات
هنا مذهبان قائمان : مذهب « حرية المفاوضة » أو
« الحرية التجارية » ومذهب « الحماية »
أما لأول فشفيعه لأسباب التالية : لايجدُر ببدا
أن يقاوم الطبيعة فيما منحة الأقطار الأخر من

خصائص الإنتاج : قَرَبَ واحدٍ منها تَكَثُرُ فيه مناجمُ
الفحم والحديد ، وفي أهلِه استعدادٌ للتَّفَوُّقِ على غيرِه في
صناعة الصَّبِّ والصَّهْرِ وفي استخراج ما تُبْطِئُهُ الأرضُ ،
فلو حاولت أقاليمُ غيرة لم تتوفر فيها هذم الشرائطُ ، أنْ
تفعلَ فِيمَنه ، لِجَازَبَتِ دُونَ إدراكِ هذم الغاية ؛ وَلَكِنْ
أَصْلَحَ لها أنْ تُوجِّهَ قُوَّاهَا ورؤوسَ أموالِها إلى إنتاجِ
أصنافٍ أُخَرَ مِمَّا هَيَّأَتْهَا له مزياتها الطبيعية ، أو كفاءَتُها
الجنسية ، أو عادَتُها وتقاليدها

فَلَهَا ، مثلاً ، أنْ تقومَ على كُرومِها وتُدَقِّقَ في صِنَاعَاتِها
بِحَيْثُ تُسْتَخْرَجُ منها النفائسُ والتَّحَفَاتُ الفَنِّيَّةُ ؛ فَإِذَا فَعَلَتْ
حَصَلَتْ مِنَ المجهودِ الواحدِ على نتائجٍ أَوْفَرَ ، وتَوَصَّلَتْ
بطريقِ المَقايضةِ إلى جلبِ ما يُعَوِّزُها من مُنتَجَاتِ غيرِها
بِأَرْحَصِ مِمَّا تُصَيِّمُهَا لو حاولتِ سِتِّجْدَانُهَا عندها وتَفَرَّغَتْ
لَهَا عن الأعمالِ التي هي فيها أُمْرٌ وعليها أَقْدَرُ

السَّبَبُ الثَّانِي : هو قَوْلُهُمْ إِنَّ المِزَاجَةَ بَيْنَ الْأُمَمِ
ضَرُورِيَّةٌ لِنَشِيطِ المُصَنِّعِينَ والصَّنَاعِ ، وَإِلَّا أَجْمَدُوا على

ما القوة ؛ وإن الأسواق لوطنية تضيق عن أن تسع
ستبدأ أرباب المعاهد الكبرى في كل فرع من فروع
الصناعة ، فيما إذا وقاهم القانون آفات لمزحة الأجنبية .
فلحماية أي منع دخول البضائع الخارجية أو ضرب
المكوس العالية — عليها كانت ولا تزال تحذره للصناعات
التي سميت بها

أما السبب الثالث ، فقولهم : إن كل مكس يجعل
على بضاعة أجنبية كأنما جعل على بعض الصناعات
الوطنية التي لا غنى لها عن تلك البضاعة ليستعملها
إنتاجها ؛ بمعنى أن كل عائدة ترتب على خيوط القطن
لأجنبي ، مثلاً ، تنافي مصلحة أرباب المناسج للدين
يحتاجون إلى أصناف معلومة من خيوط لأجنبية
المؤتنة الغزل الرخيصة الأثمان ؛ وأن كل عائدة ترتب
على الحديد الخارجي ترفع سعر الحديد في البلد بوجه عام
ونافي مصلحة صناعات الآلات ومصلحة الرزاع الخ
إدخال الحماية ، وإن كانت تنجو ببعض الصناعات من

آفات المزاومة الأجنبية ، إنما تفضي إلى إيذاء البعض الآخر من الصناعات لأهليّة التي لا تستقبل عن منتجات الديار الأجنبية أو تعرّض لاستعمال منتجات غير منطبقة تماماً على مطلوبها أو باهظة النفقة والتكلفة

براهين كلها ثابتة دامغة : إذ لا ريب في كون الحرية التجارية خير نظام يطابق الحقيقة نظراً ، ويستحيث همم الأقوام فعلاً

لكن يقول أشياخ الحماية : إنه لا ينبغي لشعب أن يكون تابعاً للأجانب فيما يتعلق بصناعاته الكبرى وبميزته . فإن كانت لاغتر ضيقتهم هذه قوة ، فمن الجهة العسكرية دون سواها بالنظر إلى ما عليه العلائق بين الشعوب لأوربيّة اليوم فيما يختص بمصانع المدفع والبنادق والسفائن الحربيّة ؛ أما التوسّع فيه إلى أبعد من هذا الحدّ فغير جائز

ويرغمون أيضاً أن الحماية ضرب من التأديب للشعب ، وأنها بوضعها الموثد على البضائع الأجنبية ،

سنتين معدودتين ، تُنمى الصناعة الوطنية وتُبلغها إلى
المنزلة التي تستطيع معها مقاومة المزاكين الأجانب
على أنه زعم يُرد به التَّمويه - بدليل إشارتهم فيه إلى
أن نظام الحماية لا ينبغي أن يعمل به إلا حيناً من الدهر
وأنه يصير بعد عشر، أو خمس عشرة، أو عشرين سنة ،
إلى العفاء^(١)

فلو قدرنا أن ذلك هو المقصود منه في حقيقة لما
خلاً أيضاً من الخطأ : لأنه لا يحملُ شعب ولا يُوافق
مصلحته أن يُنمى في آن جميع منتجاته ، ويُهمل بهذه
العلة ، ما كان أجدر بالتمرغ له والتوفر عليه من
الصناعات

إذا ثبت أن الحرية التجارية هي النظام المنطبق على
الطبيعة والعلم ، لم يسع أن يستخلص من ذلك وجوب إلغاء
المكوس من الفور ، بل يتحتم الإبقاء^(٢) على المعاهد

(١) العفاء أى إروال (٢) الإبقاء على الشيء أى
الاحتفاظ به والابقاء عليه

الصناعية القائمة بإطالة مدة حماية ريشما تجوز تلك
المعاهد دور الانتقال ويتم تحويلها

إعفاء الواردات . الحماية . المكس المعتدلة
والمعاهد التجارية

للمكس أنظمة ثلاثة ، يجرى كل بلد على واحد
منها : أولها إعفاء الواردات ، وعليه الإنجليز منذ خمس
وثلاثين سنة : لا يحملون على شئ مكساً بدعوى حماية
الصناعة الوطنية ؛ ولا يرتبون عائدة على مادة أولية
أو على صنيع محبوب من الخارج سوى المحصولات الشائع
استهلاكها مما لا مثيل لأكثره في محاصيلهم ، كالشاي ،
والبن ، والتبغ ، والتبغ ، والكحول

وهذه الأصناف إنما فرض المكس عليها لزيادة دخل
الحكومة لا لإتقاذ بعض المنتجين الأهلين من خطب
المزاحمة الأجنبية . فيصح وهذا هو القصد منها
أن يدعى مكسها بالمكس الجبائي ، أي الذي تجبى منه

أموالاً للحكومة من أصنافٍ شائعة الاستنفاد لا مماثل لها في الإقليم ؛ بضد ما عليه المكس الحمائي ^(١)

النظام الثاني : هو الحمائي الآنف ذكره . أى المانع للبضاعة الأجنبية . وهو نوعان : كلي أو بعضي ؛ أما البعضى فأخوذ به ؛ وأما الكلي أى المانع لكل سلعة خارجية بلا استثناء ، فمستحيل ؛ لأنه لو أنفذ لكان منغياً للتجارة الأجنبية ، مقصياً عن القوم ضرراً من البضائع التى لا مندوحة لهم عنها : كما لو منع عن أوربا الغريسة ما تحتاج إليه من القطن ، والبتدول ، والبن ، والكناء

ولا نعرف بلداً ركب أولادوه رؤوسهم وجثوا هذا الجنون التام ؛ غير أن طائفة من البلدان آثرت الحماية البعضية أى المانعة من دخول السلع الخارجية التى تصر بالصناعات الأهلية الكبرى

على هذا النحو كان نظام المكس فى فرنسا قبل

(١) الحمائي نسبة الى حماية

الإصلاح الذي ذاعت أنباؤه وتم في سنة ١٨٦٠
بقي النظام الثالث ، وهو الآخذ بشيء من الحرية
التجارية مع شيء من الحماية — بمعنى أنه مُعْفٍ للمواد
الأولية كلها ، وجاعِلٌ مَكْسًا مُعْتَدِلًا على الأشياء
المصنوعة — فهذا يُضْعِفُ تأثير المزاخرة الأجنبية ،
لكنه لا يُزِيلُهَا ؛ وقد جرت العادة على تأييد هذا النظام
المزدوج بالمعاهدات التجارية
وما أدرك ما لمعاهدات التجارية ،

هي اصطلاح فيه منافع للناس ، لكنه قد جهل في
هذه الأيام : ومن منافعها الكثيرة أن الأمتين اللتين
تُعْقِدُنِ فيما بينهما هذا العقد ، تَضَمَّانِ على كلِّ ضرب
من البضاعة مَكْسًا مَوْقُوتًا لعشر أو اثنتي عشرة سنة
ذلك المكس لا تُقَصَّدُ بِهِ الحماية . فيتسنى لتجار كلِّ
من البلدين المتعاقدين أن يجلبوا ما طاب لهم من سلع
البلد الآخر ، ولا يَقْلُ ذلك من غرار المزاخرة لمفيدة التي
تجنيهم من الخارج ، ولا يَسْتَنِمُ التجار الأهليون إلى ما

تَوَطَّنُوا عَلَيْهِ مِنَ الْعَادَاتِ : وَيَعْلَمُ الْمُسْتَصْنِعُونَ الْوَطَنِيُّونَ
الَّذِينَ يَحْتَاجُونَ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْ مَتَجَاتِ الْأَجَانِبِ
كَاحْتِيَاجِ النَّسَاجِينَ فِي « لِيُون » إِلَى أَنْوَاعٍ مِنْ خُيُوطٍ
لَا يَجِدُونَهَا عِنْدَ قَوْمِهِمْ أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى جَلْبِهَا مِنْ
الْأَفْطَارِ الْآخَرَى لِأَمَدٍ بَعِيدٍ بِشَرَايِطٍ مَعْلُومَةٍ

وْخَاتِمَةٌ تِلْكَ الْمَزِيَا : أَنَّ الْمُسْتَصْنِعِينَ الْأَهْلِيَّةَ لَدِينِ
يُنْتِجُونَ لِلتَّصْدِيرِ يَتَّقُونَ ، عَلَى يَدِ الْمَعَاهِدَاتِ التِّجَارِيَّةِ ،
طُرُوءَ التَّغْيِيرِ الْفُجَائِيِّ فِي مَكُوسِ الْأَقَالِيمِ الْمَعْقُودَةِ مَعَهَا تِلْكَ
الْمَعَاهِدَاتُ . وَهَلْ فِي الْوَسَائِلِ أَفْضَلُ مِنْ هَذِهِ الْوَسِيلَةِ
وَأَكْبَرُ نَفْعًا لِتَأْمِينِ بِلَدٍ مُدَّةَ عَشْرٍ أَوْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً
عَلَى حَالَةٍ تِجَارِيَّةٍ فِي الصَّادِرِ وَالْوَارِدِ مَعْلُومَةٍ مِنْ قَبْلُ وَثَابِتَةٍ
لِدَعَائِمِ

عَلَى أَنْ مِنْ أَهَمِّ الشَّرَايِطِ لِاسْتِثْمَارِ الصَّنَاعَةِ وَخُصُوصًا
لِإِنْعَامِهَا ، سِتْمَرَارُ التَّفَاقُقِ لِبِضَاعَتِهَا فِي أَسْوَاقٍ لَا تَحْوَلُ
عَنْهَا . وَلَقَدْ كَانَتْ الْمَعَاهِدَاتُ التِّجَارِيَّةُ الَّتِي عَقِدَتْ فِي
سَنَةِ ١٨٦٠ خَيْرَ الْأَمْثَلَةِ لِهَذَا التَّوَعُّعِ مِنَ الْمَعَاهِدَاتِ : بِمَا

بُنِيَتْ عَلَيْهِ مِنْ سَعَةِ الْفِكْرِ وَسَمَاحَةِ الرَّأْيِ ؛ غَيْرَ أَنَّ
الْأَمَمَ لَمْ تَنْشَبْ أَنْ حَادَتْ عَنْ مِنْهَاجِهَا مِنْذَ عَشْرِينَ عَامًا
وَفِي ذَلِكَ مَا يَدْعُو إِلَى الْأَسَفِ

إِجَازَةُ الْإِيدَاعِ . الْمَبَايِعُ الْعَامَّةُ

تَقْتَضِي الْمَكُوسُ بَعْضَ الْمَرْفَهَاتِ لِتَحْفِيفِ مَا قَدْ
يَتَأْتِي عَنْهَا مِنَ الصَّرَرِ . وَرَأْسُ تِلْكَ الْمَرْفَهَاتِ الْإِيدَاعُ .
وَالَّذِي يَمْتَوْنَهُ بِالْإِيدَاعِ فِي هَذَا الْمَقَامِ : التَّرْخِصُ لِكُلِّ
مُسْتَوْرَدٍ بِوَضْعِ الْبِضَاعَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ فِي مَخَازِنِ خَصِيصَةٍ
بِهَا لَا يُؤَدَّى مَكْنُهَا إِلَّا حِينَ تَخْرُجُ مِنْ تِلْكَ الْمُسْتَوْدَعَاتِ
لِتُدْفَعَ إِلَى مَا يُسَمُّونَهُ بِالْإِسْتِهْلَاكِ الْعَامِّ أَيَّ إِلَى أَيْدِي تِجَارِ
الْجُمْلَةِ ، وَنِصْفِ الْجُمْلَةِ ، وَالْأَشْتَاتِ

أَمَّا إِذَا أُخْرِجَتِ الْبِضَاعَةُ لِنُعَادَ إِلَى لِدَارِ الْأَجْنِبِيَّةِ
فَتَقَعَتْ ، وَمِنْ ثَمَّ تَتَأْتِي وَتَدْتَنُّ لِلتِّجَارَةِ . إِحْدَاهُمَا التَّرِثُ
فِي أَدَاءِ الْمَكْسِ إِلَى أَنْ تُبَاعَ الْبِضَاعَةُ مُسْتَوْرَدَةً عَلَى
الْإِسْتِهْلَاكِ الدَّخْلِيِّ ؛ وَثَانِيَتُهُمَا التَّمْكِينُ مِنْ إِعَادَةِ التَّصْدِيرِ

بغير عائدة تؤدى . ولولا هذان التسهيلان لامتنع التجار
عن جلب كثير من البضائع لجهلهم ما إذا كانت تربو
على حاجات الموضعية ، أو لا تربو عليها
أما الإيداع فتوعان : أحدهما يُقال له « حقيقي » وهو
الذى تُوضع معه البضاعة في مكان مُعين من الحكومة ؛
والثاني يُقال له « صوري » وهو الذى يُباح معه المستورد
لمتوافرة فيه شرط معلومة ، أن يجعل البضاعة في مخازنه
تحت مراقبة الجبابة ، ولا يؤدى مكسها إلى أن تخرج من
تلك المخازن ، وتُباع على تجار الجملة ، ونصف الجملة ،
ولأشتات ، فإذا أُعيد تصديرها أُعفيت من مكس
ولقد اتفقت الدول في هذه الأيام على إلغاء ما كانو
يدعونه بحق المرور (١) ، وهو الذى كان كل بلد يتقاصده
على البضاعة الأجنبية التى تمر فيه ؛ كما لو كان إرسالها
من إنجلترا ، وبلجيكا ، إلى سويسرا ، أو إلى إيطاليا ، عن
طريق فرنسا . وما كان ذلك الإلغاء إلا لاعتداد الدول

(١) حق المرور Droit de Transit

أنَّ مُرُورَ البضاعةِ الأجنبية في ديارها ، يُحرِّكُ المرافئَ
من الجمُود ، و تنفعُ المسالكَ لحدِيدِيَّة ، و يُكسِبُ الصنَّاعَ
والتجارَ و مستَحْدَثاتِ النقلِ بَرًّا و بَحْرًا

أما المِبايعُ العامَّةُ فهي التي تُقامُ آنًا بعدَ آنٍ في
الأقطارِ ذاتِ المستودعاتِ المكسيَّة ، لِتُفَاقَ بعضَ السلعِ
التي يعمُّ استنفادُها ، كالأصوافِ و أصنافِ البَنِّ ؛ و أشهرُ
تلكِ المِبايعِ مَعَاهِدُها في لندن ، و أمِرس ، و أمِستِرْدَام ؛
و يغلبُ أن تكونَ هذه الطريقةُ جَلَّابةً للمُشتريين ، حتى
من الأمكنةِ البعيدة ، و أنَّ تقيِّدَ في إقرارِ الأمانِ على
فوقِ مَعروفة

الخلاصةُ : أنَّ الدولَ الحديثةَ ، الرَّاغبةَ في الفلاحِ
جديرةٌ بِتَوجِيهِ سياستها الاقتصاديةِ شَطْرَ الحُرِّيَّةِ
التجاريةِ ، بِدليلِ أنَّ مَنْ قضتَ عليه لأحوالُ ، أو سوابقُ
الأوهامِ منها بالحَيْدِ عن تلكِ الوجهةِ ، لم يجرأُ على صَرَفِ
النَّظَرِ عنها بالمرَّةِ

الفصل السابع

لأزمات التجارية

ماهيات الأزمات التجارية عند الأزمات العامة من تجارية و زراعية -
لأدوية موصوفة للأزمات الاقتصادية السلع العامة إلى تثنى أحيانا
من تلك الأزمات

ماهيات الأزمات التجارية

تطراً في بعض الآونة على الزراعة والتجارة والصناعة
طوري، يضطرب لها الإنساح ويقف بعض الوقوف فيشكو
الفلاحون من كساد محصولاتهم، أو التجار والصناع من
ازدحام مخازنهم بما فيها من البضائع، وتعدّر ثقاتها حتى
بالجنس؛ ويقال عندئذ العمل في المصانع وقد يفتل بعضها،
فمن أين مبعث تلك الحوادث الأليمة التي تليخ بكلاهما
على صدور الناس؟

الأزمات، تجارية كانت أم صناعية أم زراعية،
قد تكون جزئية أو عارضة، وقد تكون عامة، وأحيانا

منسكونية . فإذا كانت بعضية ، فعَلَّتْهَا — وقلما يُصادفها
الشُدُود سَهْلَةُ الكَشْفِ

لَمَّا تَشَبَّثَ حَرْبُ الْفَصَالِ بَيْنَ جَنُوبِ الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ
وَشِمَالِهَا ، مِنْ سَنَةِ ١٨٦٠ إِلَى سَنَةِ ١٨٦٥ ، حَاقَتْ بِمَعَاهِدِ
الْعَمَلِ الْقَطَنِيِّ فِي الْإِنْجِلْتِرَاءِ ، وَفِي سَائِرِ الْقَارَةِ الْأُورِيَّةِ ، ضَائِقَةٌ
حَالِكَةٌ : لِأَنَّ أَوْرِبَا كَانَتْ تَتَمَارَزُ قَطْنُهَا كُلُّهُ مِنَ الْوِلَايَاتِ
الْمُتَّحِدَةِ . فَمَا تَشَبَّثَ لِحَرْبٍ وَحُصِرَتِ الشَّوَالِي الْأَمْرِيكِيَّةُ
وَتَحَشَّتِ الْجَائِحَةُ فِي الْمَزَارِعِ وَامْتَنَعَ التَّصْدِيرُ ، حَتَّى اضْطُرَّ
أَرْبَابُ مَمَالِ الْقَطَنِ فِي فَرَنْسَا وَإِنْجِلْتِرَا وَالْمَانِيَا إِلَى تَقْدِيلِ
مَا يَسْتَصْنِعُونَهُ مِنْهُ بَلِ اضْطُرَّ أَنْاسٌ مِنْهُمْ إِلَى إِقْفَالِ مَعَاهِدِهِمْ
وَتَسْرِيحِ فَعَلَتِهِمْ . أَمَّا مَصَانِعُ الصُّوفِ وَالْكَسْتَانِ فَسَطَّتْ
وَمَا إِنْتَاجُهَا

ثُمَّ لَوْ شِئْنَا أَمَدَدْنَا حَوَادِثَ حَمَّةٍ وَقَعَتْ فِيهَا الْأَزْمَاتُ
التَّجَارِيَّةُ أَوْ لَرَرَعِيَّةٌ وَلَمْ تُجَاوِزْ مَوْقِعَهَا ؛ غَيْرَ أَنَّنَا نَكْتَفِي
بِدَكْرِ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ؛ هِيَ الْكَارِثَةُ الَّتِي أَصَابَتْ جَنُوبَ فَرَنْسَا
وَتُعرفُ بِكَارِثَةِ « الْفِيلِ كَثِيرَا » : هَذِهِ الْآفَةُ سَطَّتْ مِنْدُ

سنة ١٨٦٧ على الكروم الفرنسية . ثمَّ اشتدَّت من عام ١٨٧٢ إلى عام ١٨٧٣ ، اشتداداً فادِحاً دَمَّرَ تلك الكروم بِسُرْعَةٍ رَئِعة ؛ وكان ذلك التَّخريبُ من عملِ حشرةٍ مجهولةٍ إلى ذلك الوقت ، منشؤها من أمريكا . والاسم الذي عُرِفَتْ بِهِ هو « الفِيلِكسِر » .

ولمَّا حَلَّ ذلك الخطبُ بمقاطعات الكرمية ، وثَرَبَتْهَا بِمِئَةِ "جافَّة" لَا تُسْتَبَتُ أَصَاحُ وَلَا أَرْبَحُ مِنَ الْأَعْنَابِ ، أُعْثِرَ الْأَهْلُونَ جِدًّا لِإِعْسَارِهِ ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا فِي رَخَاءٍ وَيَسَارٍ وَهَبَطَتْ قِيَمَةُ الْأَرْضِ إِلَى نِصْفِهَا أَوْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهَا أَوْ إِلَى مَا دُونَ ذَلِكَ ، وَنَزَلَتْ الْأَجُوزُ إِلَى الثُّلُثَيْنِ أَوْ إِلَى النِّصْفِ ، وَاضْطُرَّ سَوَادٌ مِنَ الْكُرَّامِينَ إِلَى الْهَجْرَةِ ، فَبَعْضُهُمْ رَحَلَ إِلَى الْمَقَاطِعَاتِ الْمُجَاوِرَةِ ، وَبَعْضُهُمْ نَزَحَ إِلَى الْجَزَائِرِ هَذِهِ الْأَزْمَاتِ الْبَعْضِيَّةِ أَوِ الْمَحَلِّيَّةِ ضَرْوبِ مِنَ الرِّزَايَا الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي لَا يَتَسَيَّ تَقَاوُهَا ؛ وَمِمَّا يَزِيدُهَا خَطَرًا تَجَرُّؤُ الْعَمَلِ تَبَعًا لِلْمَوْطِنِ (أَنْظِرْ صَحِيفَةَ ١٣٣ ج ١) وَغَوَّ ذَلِكَ

(١) الْبَعْلُ مِنَ الْأَرْضِ . مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ .

التجروء في مجتمعات الشاهدة : على أنها جريئة تؤدى في
مقابلة الخيرات التي تستدر من تجروء العمل
ليست تلك الأزمات الجزئية أو الموضعية بكن
الأزمات، بل قد تحدث كوارث صناعية أو تجارية تحيط
في آن ، بجميع الصناعات في العالم كافة : ومن هذه
الكوارث ما وقع بين سنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٦ ثم بين سنتي
١٨٨٩ و ١٨٩١ ، فكان أطول محنة أصيبت بها الديار
لمدّة : ونزلت بعد ذلك من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٠٩
نازلة كانت أخف وطأة من تلك

علل الأزمات التجارية من زراعية وصناعية

يمزو الجمهور الأزمات إلى الإفراط في الإنتاج من
كل شئ : من القمح ، واللحم ، والحديد ، والملابس ،
والنمل ، والمباني الخ

زعم مغلوط وإن بدا عليه ملمح للصواب
لم تبلغ الإنسانية مبلغاً من التراء يزيد معه إنتاجها

على حاجاتها التي لا تزال مُتَعَدِّدَةً : فإذا شكت كثرة
القمح ، واللحم ، والملابس ، والنعال ، والبيوت ، فخطأ
لأن السواد العظيم من أبنائها في أرجاء المعمور ، - دَعِ
الأقاليم ذات السعة - لم يحصلوا حتى الساعة على الخبز
الأيض ، ولا على اللحم ، ومنهم الحفاة ، ومنهم الذين
لا جنة لهم أو يسكنون أردأ المساكن

كلّا لم تصل الإنسانية ، وكأني بها لن تصل ، إلى
الرتبة التي تتفاهم عليها المنتجات المزجاة بين يديها : فلا
معنى للقول بالإفراط العام في الإنتاج

غير أن هذا لا ينافي تجاوز الحد في إيجاد بعض
الأصناف الخاصة ، ولا سيما حيث لا تراعى النسبة بين
المقادير المعروضة من البضاعة ، والعادات التي عليها
الأهلون : كما أنه لا ينافي أيضاً أن بعض الأشياء التي
زُجِجَ للجُمُهور ويرغب فيها قد يمنة من ثرائها غلاء أثمانها
على الطبقات غير الموسرة من المستهلكين

أما الأصناف التي تربو على حاجات مَهْمَا زُرَّ إنتاجها

قفلان. منها ما يكون استنفادة خاصاً بأفرادٍ وغير قابلٍ
للامتداد كالنقوش والمبوء مثلاً؛ فإنه يولد من الناس في
فرنسا ويموت من الناس من تروح عدتهم بين السبعائة
والخمسين وبين الثمانمائة من الآلاف في كل عام، فلو صنع
في كل حوال مليون مئد ومليوناً نفس ولم يتسن تصديرها
لنفت على دواعي الحاجة ولما وجد مقن يقتنى فضولها
بأي ثمن كان

وقد يقع الإفراط أيضاً في إنتاج بعض لأدوات
والآلات التي لا يسع الأقوام استعمال ما لا يحصى منها؛
كالإبر، ولدبابيس، والمماول، والمجارف، والكارت
ومفطورات المسالك الحديدية أو قوطرها

غير أنه لم يدر فإلى الآن حد لم يستهلك من الأشياء
المذكورة آخر كما عرفت حد للأشياء التي ذكرناها قبلها
يبد أنه لا يحدث إفراط أو يحدث فلا يكون عاماً
ولادئماً في إنتاج البضائع التي تعدد وجوه استخدامها
كالنسجة التي تتخذ منها الأكسية، والنمازق، والأستار،

وأغذية الجُذُران ؛ وكالحديد الذي يُطَبَّعُ على ألف شكلٍ
للخِدمِ لمتنوعة ؛ وكالقمح واللحم اللذين مازلا الأكثرون
لا يُصيبون منهما ؛ وكالدُّور التي حُرِّمَها جماهيرُ من الخلق
يَقْضُونَ مُكَدَّسِينَ في فِرَارَاتٍ وبِلَّةٍ ^(١)

إذا كانت الحالة هذه، فإنما يحدث عدمُ تناسبٍ بين
التمنُّ المتكلف على الشيء، الذي لم يحصل عليه السواد
الأعظم، وبين ما يُقَضِّرُ لجمهور آخرين من وسائل اقتنائه
على أنه قد يطرأ على فئة من الأنام أن تتعودَ مُتدرِّجة
اختيار ما هو أجمل وأصابع لها من الكساء والفرش
والمسكن ؛ فإذا أُفْرِطَ في الصُّنْعِ من هذه الأشياء فهو
غلوٌّ في الظاهر أكثر مما هو في الحقيقة، وأثره زائل
أما العِدَّان اللذان تجلبان لأزماتِ التجارية العامة
فهُما . من جهة ، التَّعَادِي في المصَافَقَةِ ^(٢) ، والإفراط في
الإنشاء ^(٣) ؛ ومن جهةٍ أخرى ، طُرُوء الآيات الجديدة

(١) ومن المرعى وبِلَّةٍ وَحَمَ (٢) المصافقة : المصاربة

(٣) الإنشاء : الائتمان

بغته في الصناعة، أو في تسهيل ذرائع النقل

السبب الأول يحدث في العهود الطيبة، عهود روج
الأسواق وموافقة الأعمال، إذ تمظّم أرباح المستصنعين
وتشبع النفوس للأوهام كما هي شيمة الأكثرين

فيهب الطامعون من كل جاب، مقبلين برؤوس أموالهم
لشمرها في مشروعات من كل ضرب يشيدونها، أو
طارقين أبواب الناس للاقتراض، وما من عُدّة يعتدونها
للوفاء سوى الأرباح التي يتحیلونها

إذ ذلك يتسع نطاق لاثمان إلى غايته : فيدين من
يدین بلا تدبیر، ويستدين من يستدين بلا تبصر؛ حتى
إذا وقعت واقعة غير موافقة، مهما صغر خطبها، مرّت
بتلك لمشروعات المتقلقة فهدمتها هدم النسيمة صروح
لأوراق

أما السبب الثاني : وهو الأجل، فطروا الآيات
المجائية التي يحى بها التقدم، فتغير أصول الصناعات
وتتناول فروعها : هدم، وما يدخل في بابها من تحسن

ذرائع النقل ، تُهَيَّئُ ميادين جديدة للمزاحمة في الصنف
وفي الثمن ، وتقع مَوَاقِعُ الدَّفْشَةِ والدُّهُولِ من نفوس أكثر
لمنتجين : فتُفْسِدُ عليهم أَصَحَّ حَسْبَانَتِهِمْ . وَتُجْلِلُ أَحْكَمَ
تَقْدِيرَاتِهِمْ بِمَا تُرْسِلُهُ إِلَى السُّوقِ ، من حيث لم يسبق به
شعورٌ ، من المستحدثات الغزيرة المقادير ، الرّهيدة الأثمان
مما يتأتَّى عنه اضطرابٌ وفتيٌ قد يطول أمدُهُ إلى سنين
عندئذ يتعيَّنُ على أولئك لمنتجين ، أن يُعْتَدُوا إِعْتَاداً
جديداً ويخْلُقُوا أساليبَ غير مألوفة للجماع من هذه الطائفة
ولا يَتِمُّ لَهُمْ ذَلِكَ بِلا عناء ولا ألم

مَثَلُ الْأَزْمَاتِ التِّجَارِيَّةِ وَمَا يَنَالُ الْمُجْتَمِعَ مِنْهَا فِي حَالِهِ
كَالَّتِي وَصَفْنَاهَا ، مَثَلُ الْأَعْرَاضِ تَنَابُ الْيَافِعِينَ إِيَّانَ
الْبُلُوغِ ، أَوِ الْأَمْرَاضِ تُصِيبُ الْأَطْفَالَ فِي أَسْنَانِهِمْ : فِيهَا ،
فِيهَا مِنَ الْأَوْجَاعِ . وَلَكِنَّهَا تَكَاذِبُ كَوْنُ ضَرُورِيَّةٍ ، وَرَبَّمَا
كَانَتِ الْجُزْئِيَّةُ هِيَ الَّتِي يَسْتَأْدِيهَا النِّجَاحُ الْعُجَابِيُّ الْعَظِيمُ
لَمَحَ بَعْضُ الْمُسْتَقْرِينَ لِلْأَزْمَاتِ النَّاجِمَةِ عَنِ الْإِفْرَاطِ
فِي النِّسْبَةِ أَوِ الْمَجَازَفَةِ فِي الْمَصَاقِفَةِ . وَالْمَصَاقِفَةُ لَيْسَتْ

بذاتها شراً، بل هي قوة نافعة معرضة لآفات الاندفاع -
أن تلك الأزمات ذات معادٍ دوريٍّ، يكاد يكون موقوتاً
بكلِّ عشر سنين أو سنتي عشرة سنة: فإوَّيلُ هذا المعاد
أن العبر التي تحلُّ بالآباء فلما تنفع لأبناء، وأن عهد اليسار
يُنسى عطات الماضي ويبعث على الغرور

على أن الأزمات التي يحيى بها لإبداع^(١) الصناعي
بقته، ليست أوبة^(٢) في دورٍ بعد دور على أطراد؛ بل
بين مرجعها مساهات أوسع من تلك، وإنما هي أوبة؛
لأن النجاح زرعٍ والتحويل لا يتمشى على وثيرة واحدة
ولا يسمر بلا تقطاع، فربما صادفته أزمينة أغرب فيها
وأذهب^(٣) فبرز العالم بأسره هزة الحمى وحرك سواكنه؛
وربما صادفته أزمينة أخرى كان فيها هادئاً مستكيناً. أما
تلك الأيام الأولى، فتكون مُحجَّلة بالمجد؛ وأما هذه
الأيام الثانية فعملها تكون أحفل بالسعد

(١) الإبداع الحسين والإيقان (٢) أوبة عودة

(٣) أغرب وأذهب أتى بالعجب

أدوية الأزمات الاقتصادية

ليس في الأدوية ما تستأصل به شأفة الأزومات
لاقتصادية . ومن القُرور الظن بأنها تنقّي . إذ لو أُريد
تدريكها لوجب أن يزل الوهم من نفوس الأجيال الجديدة
إزالة تعصمها من لاندفاع في المجازفات وإخفاش في
الافتراض ؛ ولوجب كذلك أن يُساق التقدم الشرطي في
مساوق أشبه بالترع ، يجري فيها جرياً بطيئاً متعائلاً ،
بدلاً من تركه يشور في بعض الأحايين ثوران جبال النار .
ثم يستقر فيهدأ ، ومقبة أوقت سكون واسترخاء
تلك أمنية ليس تحقيقها في طوق الإنسان ، ولا في
وسع المجتمع

عندما تحدث الأزمة الاقتصادية المحلية ، كأزمة
القطن ، من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٦٥ ، أو كأزمة
« الفيلكسرا » في جنوب فرنسا ؛ يُحتمل أن يفتتحها :
بمثل الشروع عن تدبير وروية في إقامة طائفة

من الأعمال العامة في الأرجاء المصابة، وبمثل تمهيد السبل
المهاجرة في الحد لدى تميزه الحكمة؛ بمعنى أن لا يضرب
ال نظر عن الضرر جسيم لدى يلحق بالبلاد من التوسع
في ذلك الترحيل حين يعود ارتخاء وعوز الأيدي العامة
ومن أفضل الذرائع لتخفيف ويلات هذه الأزمات
أن لا يألوا الأفراد في أيام الخفض عن التبصر والادخار
بحيث يكونون لهم خير معون على أيام البأساء
لا كذلك الأزمات التجارية العامة التي تصيب بلدًا
أو تشمل الصناعات بأسرها، فإن المروحات لها قلما
تيسر، ولا حيلة معها للحكومة سوى أن تنظم الحد،
وتحقق عن قصد، لتستعيد الثقة وتؤمن الحائمين
فيذ **فجحت** معامل وطنية، كما يشهد بذلك فريق
من الناس، فإنما تزيد الكارثة، خطورة وتطول أيامها على
تقيض ما يتوهمون. لأنها بفعلها ذلك تميد الأوهام
وتنسخ المجال للمطامع التي تولدت منها الكارثة
ولدى هذه المناسبة يصح استدراك أن الحكومة.

في كثير من الأمور، تؤثر تأثيراً سيئاً في الصناعة : بمتدها
في عهد الإقبال - مسالك حديدية وراء الحاجة ،
واستحداثها أعمالاً عامة لا تقف معها عند حد ، فتفسد
الأحوال الطبيعية على الصناعات ، وتغير رتب القانونية
بين الأرباح والأجور ، ثم تجارى ثوران المظالم ، فتحاقق
معاهد لا تدعو إليها الضرورات ، وتنتهي مكافآت الأيدي
العاملة إغلاء قاحشاً أو سابقاً ، لأوانه

على أنه أجدر بالحكومة ، إذا أردت التداخل في
شأن الصناعة ، كأن تجهزها (١) أو تدفعها إلى الأمام ،
أو تعينها بما أوصيها به من مصالحها ، أن تلزم جانب
الحكمة والحيطة

النتائج النافعة التي قد تنأى من الأزمات الاقتصادية

للأزمات الاقتصادية ، برغم ما تجرده من ضروب
الأذى ، نتيجة نافعة : وهي أن المستعجلين ، بعد مرور

(١) تجهزها : تعطيلها الجوار

النازلة يَسْتَجِمُّونَ ^(١) ويراجعون ضمايرهم من الجهة
لاقتصادية ، فيَنْظُرُونَ في تقويم ما اعوجَّ من نظامهم
ويسدِّون مسارب الأرباح من ثلُماته ، ويتخيَّرون طرق
أصلح من الطرائق الأولى للعمل ، حتى يُفَضُّوا إلى جعل
أثمان التكلفة أقلَّ مما كانت قبلاً

حينئذ ترجع الأجور والمكاسب إلى حدٍّ معقول ،
وتجدد في النفوس عادات جِدِّ المطرَد ؛ وتشدُّ النسيئة
فتعوذ إلى التبصر والتدبر ؛ وينتج من كلِّ هذه ، بعد
انصراف الجائحة ، أن تروج البضائع ، وتجدد طبقات من
المستنفدين ، ويتوطد التحسين الذي تمَّ وكان يُظَنُّ مبعث
لاضطراب وتنهص الإنسانية ، بعد مُعاناة ما ثمانية من
ذلك الضيمِّ حال أم قصر واجدة بين يديها فوق
ما كانت تجده ، من وسائل لوفاء بحاجاتها وقضاء مآربها

(١) أي يجمعون أنفسهم للتفكير

فهرست

الموجز

و

علاء القضا

- - -

جزء الثالث



الفصل الثالث

﴿ تداول الأرزاق ﴾

الفصل الأول

صحيفة

٣

المقايضة فعل غريزي في الإنسان

٥

الأصلان اللذان ترجع اليهما المقايضة

٧

نحوّل المقايضة على التدرج

٨

صنوف المبادلة

١٠

ما القيمة ؟

١٤

مراتب القيم في الإنسانية

١٧

بواعث تضرب القيم

٢١

المزاحمة

٢٣

ما يستثنى من المزاحمة — الاحتكارات

٢٥

مفاعيل المزاحمة

٢٦

التمن

الفصل الثاني

صحيفة

- ٢٨ نقض نقابة السامية
- ٣٠ النقد - وظيفة الرئاست
- ٣٤ اشترط لأساسية لجودة النقد
- ٤٢ في أن كل معدن، خصيص بحالة من حالات المدنية
- ٤٣ النقد المصروب
- ٤٦ الخالص، المزيج، السنوق
- ٥٠ النظام النقدي - نظام وحدة النقد ونظام التقدين
- ٥٦ التحويل في نسبة القيمة بين الذهب والفضة
- ٥٩ قد يكون في اليد مقداراً من النقود وراء حاجته
- ٦٢ في التغيرات التي تطرأ على قيمة المعادن الكريمة

الفصل الثالث

- ٦٧ مهية مسينة
- ٦٩ الائتم لدني والائتمان العيني
- ٧٢ الائتم لا يؤذروا ووسمول
- ٧٥ ثلاث مزية لمسية
- ٨٠ الميسنة الاستهلاكية
- ٨٠ الائتم يبعث على الادحار

الفصل الرابع

صحيحة

- ٨٣ منشأ المصارف - ضروب أعمالها
٨٥ القطع التجاري
٩٣ في أن الخطوط التجارية أساس لأعمال المصارف
٩٤ التحويل، الترحيلات، المعاوضات، بيوت المعاوضة
٩٧ الورق النقدي
١٠١ مزيا الورق المصرفي
المحدورات التي تحم عن استئثار ما يصنع من
الورق المصرفي - القوانين الممنوعة للمساير
١٠٣ المذونة بإصدار لورق
١٠٥ الفرق بين الورق المصرفي وبين النقد
١٠٦ بنك فرنسا
١١٣ صنوف أعمال المصرف
١١٥ شركات النسبة العقارية
١٢٠ النسبة راعية والنسبة على المقولات
١٢٢ الأوهام الدائرة حول النسبة
١٢٦ النسبة العامة
١٢٩ ملحق بالفصل الرابع : تذييل للطبعة الثالثة عشرة
شركات التعاون الألمانية وهي شركات النسبة
١٢٩ العامة قبلاً

١٣٤	التعاون في إنجلترا
١٣٦	التعاون في فرنسا - الماسي الزراعية
١٤٦	التعاون ولاشتراك

الفصل الخامس

١٤٨	قروض الحكومات بأنواعها . الاستهلاك
١٥٢	تحويل الديون العامة
	التداول لاضطراري الأوراق المصرفية أو للأوراق
١٥٦	الحكومية
	الشروط التي يتوافر معها الدفع في قروض
١٥٩	الحكومات . الديون العامة
١٦٢	مصادق لمقومات

الفصل السادس

١٦٦	الحرف التجارية . المرحمة
١٦٨	ما يستثنى من المرحمة
١٦٩	مذهب التجارة قديماً ومذهبها حديثاً
١٧١	التجارة السلعية الكبيرة والتجارة السلعية الصغيرة
١٧٥	تعرض الحكومة للتجارة الداخلية
١٧٩	موجبات التجارة لأمية

صحية	الصادرات و لواردات
١٨٣	السفحة وأنواعها
١٨٤	غلاء سعر القطع لعدم موافقة القيص
١٩٤	فيما بين الصادرات والواردات من الصلة. مذهب
١٩٧	الموازنة التجارية
	فساد مذهب الموازنة التجارية. العاصر التي يجب
	الالتفات اليها في لعلاقات الاقتصادية بين شعب
٢٠١	والشعوب الأخرى
	قوانين التجارة مع لأجانب . حرية لتقيصة
٢٠٧	ونظام الحماية
	لإعفاء الواردات الحماية . المكوس المعتدلة
٢١٢	والمعاهدات التجارية
٢١٦	لإجارة الإيداع . المبيع العامة

الفصل السابع

٢١٩	ماهيات الأزمات التجارية
٢٢٢	علل الأزمات التجارية من زراعية وصناعية
٢٢٩	أدوية الأزمات الاقتصادية
٢٣١	النتائج النافعة التي قد تنبئ من لأزمات الاقتصادية



« جدول الاصطلاحات »

Annuaire	الحَوَالِيَّةُ : الثَّمَرَةُ السَّنَوِيَّةُ
Agio	الاصْطِرَافُ : مَعْدَةٌ وَتَقْصَادًا : اِكْتِسَابُ الْفَرْقِ فِي قِيَمَةِ النِّقْدِ الْاِسْمِيَّةِ عَنْ قِيَمَتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ
Annuités	النُّجُومُ . الْأَقْطَاطُ
Assurance mutuelle	التَّأْمِينُ لِقِسَامِيٍّ :
Au pair	الْمُتَكَافِيُّ . أَوْ الْمُتَعَادِلُ
Avoine	الدُّخْنُ . حَبُّ صَغِيرٍ يَمَسُّ ثَمَرًا يُدْعَى حَبِيلَ
Billon	السُّتُوقُ : النِّقُودُ لَيْسَتْ مِنْ فِضَّةٍ وَلَا ذَهَبٍ
Blouse	الظَّهَّارَةُ : سِتْرَةُ الْعَامِلِ
Bourse	الْمَصْفَقُ . هُوَ الْمَكَانُ الَّذِي تُعْقَدُ فِيهِ الصِّفَقَاتُ يَبْعًا وَشِرَاءً
Capital	أَصْلُ الْمَالِ : أَوْ رَأْسُ الْمَالِ

Change	السَّفْتَجَةُ :
	مصدرُ فعلٍ سَفَتَحَ بمعنى كتب كتاباً الى عميلٍ له في بلدٍ آخر يكتمه فيه دفع مقدارٍ من المال الى حامل الكتاب
Clearing house	بَيْتُ الْمَوْضَعَةِ
Collectif	الْحَزْمِيُّ :
	كَلَامِيٌّ . نسبة الى حِزْم وهو الجمع المتعق على رأيٍ
Commune	الْكُورَةُ : البقعة يجتمع فيها قُرَى وَمَحَالٌ
Compensation	الْمُأَوَضَةُ :
	مُتَاَفَاةٌ حَسَابٍ بِحَسَابٍ أَحَدُهُمَا لِدَانٍ وَالْآخَرُ لِمَدِينٍ
Contribuables	الْمُكَلَّفُونَ .
	هُم دافعوا الصَّرَافِ وَغَرَبُ مِنْ هَذِهِ لَفْظَةُ الْفُرَمَاءِ
Crédit	النَّسِيئَةُ أَوْ الْإِثْمَانُ
Crédit réel	الْإِثْمَانُ الْعَيْنِيُّ
Cristal de roche	الْبَلُورُ الصَّفَوِيُّ
Decrets	الْمَرَّاسِيمُ : الذِّكْرِيَّاتُ

Dette viagère : لديْنُ العُمَرِيِّ أَوْ العُمَرَى أَوْ الإِعْمَار :
كما في معاجم اللغة : هو نوعٌ من الدين يتعهد به الدائن
لمدينه مدى العمر

Disponible : المُسْتَقَرُّ :
هو المال الذي يكون تحت تصرف صاحبه حالاً

Endosser : ظهر الصك : أى أحاله بكتابة على ظهره

Escompter : القَطْعُ (الخَصْم) :

اقتراض لتاجر من مصرفٍ مالا على صكٍّ يصدقه فيه
ضامناً لأوجه

Lecture : حريضة المطلوبات

L'aire valoir : سَتَمَر :

أى وضع أمواله في مواضع يأمل استرجاعها منها ومعاريف

Fluctuation : الاضطفاق . المصَرَبُ

Fructifier : استثمر

Guichets : الكُؤَى :

جمع كؤفة وهي الدفدة كل منظار يُفتح في لإدارته
العامة للجمهور

المفلاق . Insolvable

المُعِيرُ الْمُتَعَدِّرُ عَلَيْهِ وَهُوَ دَيْنُهُ وَاقْتِكَالُهُ بِهِ

لَا مَحِيَّةَ : نسبة إلى لغة قوم جمع International

السُّفُنَجَةُ : رسالة لإحالة دينين بين بلدين Lettre de change

الخطوط التجارية : Papiers de commerce

استثمر Placer

قِمَظَرُ الْمَصْرُفِ : مجموعة الخطوط التجارية فيهِ Portefeuille

التقادم : مضيُّ مدة Prescription

لِثْمُنِ الْقُرْعِيِّ : Prix de revient

مَا يُبَقَّ عَلَى الْمُنْجَحِ حَتَّى يَصْلُحَ لِلْبَيْعِ

الرَّجَوِيُّ Provincial (Departemental)

نسبة إلى حَاٍّ وهو القطعة من البلد كأن تكون ولاية
أو مديرية

المُشَبَّه Pseudo

لَا قِتْكَالَ . Rachat

وَهُوَ لَدَيْنِ وَفَحَرَّرَ صَاحِبُهُ مِنْ عَهْدَتِهِ

- Rentes الدُّخُولُ :
جمع دَخَلَ : هي السهام التي تُصدرها الحكومة على دخلها
أو على دخلٍ يُعينه لصاحبها
- Salaisons المَقْدَّدَاتُ :
كلُّ مُحَفَّبٍ من اللحم وما كُولَ وغيره
- Taux de change القَيْضُ : ثمن المال المُحال ، سُنْحَة
- Taxe العائِدَةُ :
اسمُ نوعٍ من الضرائب صطلحت عليه مصر أحدًا عم
في أصله للموَيِّ من معنى المنفعة ومعنى المَوَدَّ
- Tickets التَّجِزَّاتُ : تذاكر السفر والدخول
- Titre لَوْثِيْقَةٌ :
الورقة التي تُعطى لإثبات حقٍّ أو إيجاده
- Trou المَقِيضَةُ السِّلْعِيَّةُ :
هي التي لا تدخل فيها النقود
- Trust المُوَائِقَةُ :
هي الشركة تضمُّ إليها سائر الشركات التي من نوعها أو
مُنظَّمها لاحتكار بياعة أو صناعة أو بضاعة معلومة

Valeurs المُمَوَّماتُ :

كل شيء قدَّرت له قيمةً خصصنا بها الأوراق لأنها
لا تسوى من ثمن الآ ما يُقدَّر لها

Virements التَّرحيلات .

نقل الحساب من فصل لفصل

Voiture العَجَلَة : المركبة (العربية)

Warrants القسائم الضامنة :

هي التي يعطيها مدير المخزن العام للدائن فتجعل له حقَّ
رهن على الصناعة المدَّعة لديه

قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب في مدارسها

الموجز

١٥١٥

علم الاقتصاد

تأليف

بول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU

تجريب

حافظ إبراهيم خليل مطران

الجزء الرابع

مطبعة المعارف بشارع الفخار بمصر

١٣٣١ = ١٩١٣

حقوق الطبع محفوظة

يطلب من ملتزم طبعه ونشره

بِحَيْمَتِي

صاحب مطبعة المعارف ومكتسبها بصر

الفصل الرابع

استنفاد "الأرزاق"

الفصل الأول

لادخار أو التأخير

الوجوه الأربعة التي يستطيع الإنسان تصرف ما يرداد من ماله
الاتجاهية فيها — توسيع — وهو المراع وتوسيع الاستهلاك — شأن
الادخار — مطاعن العامة على الادخار: السعي والمقصد — الخصائص
يظن من أن انقلاف الأشياء النافعة قد يعيد التجارة — وهو التأخير في
مرضا ونسبته إلى الدخل القومي — بواعث هذا التأخير في التأخير —
مبادئ الادخار — كيفية استخدام أموالها — التأخير وسروره —
شركات ائتمانية — شركات التعاون على الادخار — تأخير سوق مقومات
المنقولة في تكوين الادخار وسرعة نموه

(١) الاستنفاد والاستهلاك بمعنى: غير أساساً ثروة لأولى تقديراً
مما في الثانية من الإشارة إلى الهلكة وتوخياً لما في ذلك من سهولة
التصرف والاشتقاق على ما سترى (٢) المبادأة . المشاركة
في البر وهي خير اصطلاح عربي يؤدي به المراد في الفرنسية من
لفظ *Secours mutuels*

الوحدة الأربعة التي يستطيع الإنسان تصريف
ما يرداد من قوته لإنتاجية فيها

رأينا أن القوة المتاحة في الإنسان، بل في المجتمع
وطئة، تنمو نموًا مستمرًا؛ ناجمًا بعضه عن التكاثر
المطرد في الأدوات المستجدة للعمل؛ وبعضه عن
المستكشافات والمخترعات العلمية والصناعية
فإذا تهيأت^(١) هذه القوة المنجزة لرجل، وإليث
الوحدة الأربعة التي يستطيع تصريفها فيها.

١ — توسيع أوقات فراغه

٢ — زيادة مستفدته، أي ما يُصيبه من المتاع

العاجل

٣ — تكثير أدوات العمل بين يديه، أي إضافة

مُدخرات جديدة إلى مَدخراته

٤ — تنمية السِّل

والإنسان أن يستخدم كلَّ زيادةٍ تكسبها قوته

(١) تهيأت: انشقت وتوافرت

المنتجة في قسم من هذه الأقسام الأربعة : كما أنه أن
يوزعها على غير واحد منها ، أو عليها كلها : وأشدُّ هذه
لأقسام شيوعاً بين الناس ، هو القسم الرابع منها

توسيع أوقات الفراغ وتوسيع الإنتاج

واضح أن ازدياد القوة المنتجة في الإنسان وفي
المجتمعات بأسرها ، يصحُّ استخداماً في توسيع أوقات
الفراغ ، أي لراحة ، دون سواها

غير أنه لو أريد ذلك ، أوجب أن يكون الفراغ هو
النعمة الفضة ، التي ينتهي إليها كلُّ مرام ، بحيث يسوغ
لأنه عند باوعها ، العُدول عن كلِّ مزيد جديد في الإنتاج ،
وفي أدوات العمل ، وفي كثرة النسل

نعم إن أوقات الفراغ لم تتسع بنسبة النمو الذي
حدث في قوة الإنسانية منذ قرن ، لكن اتساعها كان
بطيئاً في بدئه ، ثمَّ أسرع في النصف الثاني منه . فتَقَصَّصَتْ
يومية العمل بوجه عام ، حتى أصبحت ساعاتها ، في أكثر

المصانع ، لا تربو على إحدى عشرة أو اثنتي عشرة ، على
حين أنها كانت ثلاث عشرة أو أربع عشرة في أوائل
عهد الصناعة الكبرى ، من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٤٠ ؛
وأصبحت في لمعامل الرَبَصِيَّة^(١) تسعاً أو عَشْرًا ؛ وأصبحت
في المَزْرِع ، ولاسيما الكبيرة منها ، أقلَّ عددًا مما كانت
قبلاً . دَعِ أَنْ طَائِفَةً مِنَ الْعُمَالِ فِي الْأَمْصَارِ قَدْ اتَّخَذُوا عَادَةً
سَيِّئَةً . سَادَ أَنْ يَقْطِعُوا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ، عَدَا الْأَحَدَ ،
حَيْثُ تَكُونُ أَجُورُهُمْ مُرْفِيعَةً

عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَحْسُنُ التَّمَرُّغُ بِبَعْضِ الشَّيْءِ :
لِلْأَحْكَامِ رَوَابِصُ الْيُسْتَبَاحَةِ . وَتُثْقِفُ الْعَقْلَ ، وَتُسَلِّطُ النَّفْسَ
بِالْإِلَهِ الْأَدْبِيَّةِ وَالْفَيْيَّةِ ، فَمِمَّا تَنْقَبِضُ لَهُ الصُّدُورُ ،
الْتِمَادِي فِي الْفَرَاغِ الْبَاطِلِ ، مَعَ أَنَّ الْإِنْسَانِيَّةَ حَاجَاتُ
أَمْدِيَّةً لَا تُحْصَى . مَا زَالَتْ فِي أَفْتِقَارٍ إِلَى قَضَائِهَا
فَاسْطُ^(٢) لَا كِبَرٍ مِنْ لَرِيَادَةِ فِي الْقُوَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ

(١) الرَبَصِيَّةُ سَبَّةٌ إِلَى رُبُصٍ وَهُوَ مَا جَاوَرَ الْمَدِينَةَ مِنْ

لأَرْضِ (٢) الْقِسْطُ هُنَا يَعْنِي الْقَدْرَ

المتيجة، يُستخدَم في زدياد أسباب الرخاء، كأن يُصبح
المسكن أرحب مما كان، وأكثر موافقة للصحة، وأضبط
تخليقاً، وأشرح للصدر؛ وأن يكون الريش أقرب إلى
المُسْتَهَي، وأدعى إلى الراحة؛ وأن يكون اللباس أتم
ملاءمة لاختلاف الفصول، وفي ظاهره حشمة بل
زوعة^(١)؛ وأن يتسنى للمرء ترويح النفس بملأهى للذة
النافعة، أمثال القراءة والموسيقى والمستطرفات^(٢) الفنية
على تباينها

ومن هنا تأتى أنك لو نظرت إلى الأمم الممدنة، في
مجموعها أو في أفرادها، أوجدتها آخدة من الأشياء التي
يُنْفَعُ بها، ومن تلك التي يُسْتَمْعَى بها، نصيباً لم تزل بعضه
الأجيال السابقة

شأن الادخار

على أنه لا ينبغي قصر الإنتاج كله على ما يُستفدُ

(١) الزوعة: الحسن (٢) المستطرفات الفنية: هي

ما يعبر عنه في الفرنسية بلفظي *Ceuvres d'art*

عاجلاً ؛ بل يحسنُ صرف جانبٍ منه إلى الادّخار ، أى
إلى خلق أدواتٍ جديدةٍ للعمل : وهو الأمرُ الذى جرت
عليه الأممُ المتحضرةُ قبلَ أن يُنادي به علماءُ الأخلاق ؛
جرت عليه : لأنه أعرقُ أنواعِ الشعورِ فى المطرةِ البشريةِ
ولهذا كان فى طبيعة ما أنمتْ لمدينةٍ من تلك الأنواع ؛
فإنها جعلت عليه مدار الرفاهة ، وعدّدت أساليبَ لطالبيه
وزادت الرغبةَ فيه ، والتّطبّعَ به ، شيوعاً وتعميماً

وما علينا أن نعوّد إلى سرِّدِ منافعِ التّبصّر ، ومنافعِ
سَليله لادّخار بعد ما فصلّناهُ تفصيلاً فى صحيفة (٥٦) من
الجزءِ الأوّل . بل حسبنا ممّا ثمرحناه هنالك ، التّدكيرُ فى
هذا المقام . بأنّ التّجنّبَ الذى كان ضرباً من الاكتنازِ
المقيمِ فى الأزمنةِ السابقة ، قد أفضى فى الأممِ الشّاهدةِ
إلى التّأويل ، أى إلى إيجادِ الأدواتِ الجديدةِ للعملِ يتولّدُ
بعضها من بعضٍ وتتنامى ^(١) بلا انقطاعِ

(١) تنامى : معى نمو تدرجاً

طعن العامة على الادخار . السفية والمقتصد

للعامة سبق وهم في شأن الادخار . يحمل بنا أن
تقف عنده ، وأن تناقشها فيه الحساب

يظن السواد الأعظم ممن لا يتفهم العلم . أن الذي
يتخير يحرم جمهور أهل العمل الانتفاع به . وأن الذي
يسرف فينقص ما يملكه أو يبدده جميعاً ، يزيد أسباب
العمل للصناع ويروج التجارة . فكان من هه الرأى
إطراء الأكرمين للسفيه ورضاهم عنه ؛ كما كان منه
إنحواؤهم باللائمة على المدخِر وخصوصاً على المقتر

غير أن هذا التصور الشائع واقع على عكس الحقيقة
النائيل ، وآيته الاستمرار في المجتمعات الحاضرة . يؤق
الصناع من أسباب العمل . ويحرك من مجهودات الناس .
مثل ما يفعل إيتفاق المسرف ؛ سوى أن الأموال التي
تدخر لا يكون ستهلاكها إلا في سبيل إنتاج مجدد
أنظر إلى رَجْدَيْن متعادلَي الثروة . أحدهما مبدّر

وآخر مُقَرَّر : تجدد الأول منهما يبتنى صرحاً باذخاً
لا يستمتع به سواه ، ويفرس حول القصر بُستاناً ذا
طُرُق مُمهَّدة وشَلَّالَات ومَطَافِر^(١) ماء ، وتجدد الثاني
يترك مسكينة على عهدده ، لكنه يحسن مُزدرعائه بتقليب
أرضها ، وإرواء الظَّمآن منها ، وتجهيف المغمور فيها ،
وبسط الأسمدة عليها ، وإقامة المباني لخدمتها وسائرتها ،
وجعل ملائمتها^(٢) وحظائرهما أصلياً فأصلح الإنتاج

ففي هاتين الحالتين تكون الترقية واحدة ، والأجمال
المُجرَّاة على القعدة واحدة : غير أن ما يبدأه الأول عادم
لإنتاج أو قبيلة ، بخلاف ما يبدأه الثاني ، فإنه ولا ريب
مُنتج : بما يتنه على يده ، من إصلاح الأرض ، وتوسيع
مباني الاستغلال وإحكام نظامها ، بحيث تشمل من

(١) المطافر جمع مطفرة : وهي « الفسقية » التي يخرج منها

الماء مندفعاً صُعداً Pets d'eau (٢) الملاين جمع ملينة :

وهي مصنع الألبان بأنواعها وقد سبق شرحها Laiteries

المحصولات ومن التبديد ، ومن اللين ، ومن الحزن ، ومن
الماشية على كثير مما كانت تكفيه قبلا

وعلى هذا فالمدخر يصرف أمواله كما يصرف المبدد .
لكن منققات الأول منهما ، تكون ذات عائد تثنى
القوة المنتجة في البلد ، وتأو " ريع صاحبها ، كما تزيد
في ريع المجتمع كله

ذلك هو الفرق بين الاستعداد المنتج ، ولاستهلاك

غير المنتج

على أن شأن الملاك الزراعيين في هذا الباب
لا يختلف عن شأن الممولين أو المدخلين ، بدليل رجلين
من هذا الفريق ، رزق كل منهما في السنة مائة ألف
فرنك : أحدهما ينفذ جميع دخله في إيلام لولائه الشائقة
وأقتناء أنسجة الرقيقة ، والمخرمات لامراته وبناته ،
ولاستكثار من الخيل في إصطبله ، وتوزيع أشكال عجلاته ،
وكل أولئك أمور محزنة ، غير أنها تنقضي ولا يتخلف عنها

(١) أنا ومضارعه يأتو : أي زاد وأنى

أثر. أما الآخر وهو المقتصد. فيفرد من دخله أربعين
أو خمسين ألفاً ليعيشه، ويفرد ما بقي للاستثمار: كأن
يشترى سهاماً أو أسنداً من وثائق المسالك الحديدية،
أو الدين العام، أو حصصاً في شركة مناجم أو مصاهر
فيذول ذلك فلتنظر في تحليل ما فعل.

القدر الذي جنبه، وهو خمسون أو ستون ألف
فرنك، تستخدمه الحكومة أو شركات المسالك الحديدية.
أو المصاهر، أو المناجم. في صنع مسالك حديدية
أو فواطر، أو أرصفة في المناجم، أو مراعى في المرفئ؛
فيمنع جمود من التجار والفلة بهذا القدر من المال
إلا أن المنتفعين هم: هم عمده تطبيقون^(١)،
ووفادون ويتدون^(٢). وردمون^(٣). لا كالمستفيدين

(١) تطبيقون أي ميكانيكيون

(٢) معدنون: فعلة في المناجم

(٣) ردأون: مهندسون للأرض Terrassiers

هناك : فهم طهارة^(١) ، وحلو ثيون^(٢) ، ونجادون^(٣) ،
 وأساجو ملايس نفيسة ، وباعة عباي^(٤) ، وراضة^(٥) خيل
 ومن ثم تكون لأموال المجنبة قد أتممت كالمبددة
 في استحداث أعمال . لكنها تفضلها بما تستخفها من
 الإلتاح ادى تكثر معه بوايع الصناعات ووسائل النقص
 تقول هذا وما تريد به القضاء على النقائص معاذ الله .
 وسيرى المطالع فيما يلي ، أننا نقدر النقائص قدرها فيما
 لا يتجاوز شأوا^(٦) معلوما ولا يتقدم معه ررق من
 الأرزاق

لكنه يحتمل أن في كل رزق يباد خسرنا ، على المجموع
 بأسره . فمن أضع أصل ما يخلب له ريعا ، في متاع
 عاجل رائ كالملايس ، أو الأثاث لوثير^(٧) ، أو الضمام

- (١) طهارة : طباخون (٢) حلو ثيون . صاغ خلاوى
 (٣) نجادون أو منحدون بمعنى ، ولأول أفصح : هم ورشو الموت
 ومزيتوها (٤) العجل المركبات كما سبق (٥) راضة الخيل :
 سواتها (٦) شأوا . أى عينة (٧) الوثير : الذم

النَّهْمِيَّ^(١) المستفيض الخ : فهو مفقر لمجتمع ؛ ولهذا
يصح تعريف السَّفِيهِ بأنه متلاف الأرزاق : لأنه يتقص
ما تملكه الإنسانية ؛ ولهذا أيضاً يسوع لنا القول ، إن
الرعاية التي يرعاها بعضهم لمبدّر لاهبى لها الأعلى سبق
الوهم

الخطأ في يظن من أن إتلاف الأشياء النافعة
يروج التجارة

يدخل في أوهام العامة ، غير ما تقدم ، زعمهم أن
كل ما يقطب ، أو يكسر من الأشياء النافعة ، أو
المُجِبِّهِ يروج التجارة

فمما يفعل بعضهم وقد تنزهوا^(٢) وأكلوا في الخلاء ،
أنهم يحطمون لأفداح والقصاص موهمين أنهم يحسنون ؛
ومما يفعل الآخرون ، أنهم إذا شهدوا^(٣) لحريق ، فرحوا

(١) النهي نسبة إلى التهم : وهي الشراة في الأكل

(٢) تنزهوا : خرجوا للخلاء وعند العرب كان الرمل مقصد

المتنزه (٣) شهدوا : حضروا أو رأوا

به ، على ظن أن ذلك يدعو المالك الموصى إلى تجديد يته
على أنه من الخطأ المحض ، تصور أن لدمار في بعض
الأحوال ، مما يوسع نطاق لأخذ والمطاء ، إلا أن النقود
التي اقتنيت بها قصاع وأقدح غير التي كبرت على
رأينا في المثل الأنف كانت أجدر بالإنفاق في تماس
مستصنات آخر ، اللهم إلا إذا كانت صاحبها من
لمكتيزين الذين يدفنون فضول أموالهم ، وهو نادر في
مجتمعاتنا الشاهدة ؛ ومثل النقود التي يستجدها البيت
المحترق ؛ فإنها لولا ذهاب البيت طعمة للنار ، كانت
أخلق بالاستخدام في ابتداء در للكرام ، أو امتناء رياش ،
أو شراء سهام وأسناد من وثائق المسالك الحديدية ، أو
من وثائق الحكومة الخ

ذلك لما تحققناه من أن كل تخير ، إنما هو في النهاية
إيصاء بمثل ؛ أو عبارة عن وضع أموال تحت تصرف
حكومة أو كورة أو مقاطعة أو شركة محدودة أو مرئ ما ،
لإنفاقها في مرافق ، أو في سبل آخر مما ينتج فائدة ثابتة :

كما تحدثت التجارية أو الصناعية أو ررعية ، أو
كل الأعمال العامة ؛ ولا كذلك الأموال التي تُبدد في
السفسف الباطلة فإنها تزول برول ما جئته من السرور
ولا تعود منها عائدة

قوة التأثيل في فرنسا ونسبته الى الدخل الأهل

نسح نطاق التأثيل في هذا الزمن عما كان عليه قبلاً
ويصح تقدير ما يدخر في فرنسا سوء أمن الإصلاحات
الزراعية والصناعية أم من تشيد المباني ، أم من استثمار
الأوراق المالية بليارين ونصف مليار أو بثلاثة
مليارات من الفرنكات : في حين أن لدخل العام سبعة
وعشرون أو ثلاثون ملياراً ؛ فكان الأفراد يُجنّبون
العشرة في المائة من دخلهم في المتوسط

غير أن هذا التجنب لا تستوى فيه جميع طبقات
الامة : فأمّا أعلى تلك الطبقات كعياً في التأثيل فهم
أكابر والأوساط من التجار ومن لموليس وهم في الجملة

الفئة العِصَامِيَّةُ ^(١) التي لا يندُر أن يبلغ معدّل ادّخارها
رُبُع الدّخْلِ أو ثُلُثَهُ ، أو نِصْفَهُ ، أو فَوْق النِّصْفِ في
بعض الأحوال الاستثنائية

أولئك الأغنياء والموسّرون هم الذين يجمعون من
التّأثيل أكثر ما يُمْجَع ، وهم الذين يخدمون مُجْتَمَع أَجَلٍ
لخدم بوفرة ادّخارهم من حيث إنهم يُنمون رأس المال
لِنَماء عاجلا : وما رأس المال سوى وسائل الإنتاج وذرائع
النجاح

وأما الطبقة التي تلي تلك في التجنّب ، فالملأك من
الفلاحين والسّواد لأعظمُ منهم أهل تدبّر وتبصّر ؛ ثمّة
الصفوة ، ولا نذكر إلاّ الصفوة ، من العمّال والمستخدمين
وصيغار الباعة ، والأجر

١ العِصَامِيَّة : هي التي أسّرت بحِذَاهَا Bourgeois ؛ ونُعمى
بهذه اللفظة أيضاً الطبقة المعروفة بالديمقراطية Démocrates لأن
فكر أهلها واصطلاحاتهم في معاشهم مخالفة لأفكار العِصَامِيّين
Aristocrates واصطلاحاتهم في معاشهم

البواعثُ على ازدياد التأثيل

يرجع ازدياد التأثيل في تدرجه السريع مع اتساع نطاق الحضارة إلى ثلاثة أسباب : التأديب والقنوة ، وهما خير الوسائل التي ينتشر معها التبصّر بين الطبقات الاجتماعية ؛ ثم سهولة التجنّب ، ومنشؤها من ازدياد مورد الرزق ولا سيما لأجور ؛ ثم تعدّد صور الادّخار ، وقد نجم هذا التعدّد مما تكرّرت الفِطْن في لمدينة الحاضرة لنوع وسائل التجنّب وتطبيقها على متباين المشارب ، وتقريبها من منال كلّ طالب

صناديق الادّخار

أشهر وسائل التأثيل وأشيعها في الجمهور تلك المؤسسات التي يدعونها بصناديق الادّخار ؛ وأوّل ما وُجد منها في فرنسا ، صندوق التأثيل الباريسي : أنشأه بعض لأفراد في سنة ١٨١٨ ، ثمّ تعدّدت أمثاله بسرعة تلك الصناديق تتلقّى المدّخرات قطرة قطرة : أي

فرنكا فرنكا فما فوق ؛ ويجوز الإيدع بال عشرة فاعشرة
من السنتيمات ، في الصندوق البريدي لدى أسستة له
الحكومة . وهي تُعطى المودع دفترًا باسمه يُدَوَّن فيه ما
يُسَلِّمُهُ وما يتسَلَّمُهُ من النقود والباقي له منها

ومهما يكن من زهادة المقادير التي تُودَعُ ، فالصناديقُ
تُجرى عليها فائدة حسنة . كانت في السابق ثلاثة ونصف
أو ثلاثة وثلاثة أرباع في المائة ، ثم هبطت بهبوط السعر
العام للفائدة إلى اثنين ونصف أو ثلاثة في المائة . وكان
قبلاً منتهى ما يقبل من المودع ألفي فرنك ، فأُزيل منذ
سنة ١٨٩٥ إلى ألف وخمسمائة ، فرك بحجة أن تلك
الصناديق لم يكن الغرض منها تجميع أموال الموالين الكبار ،
والأوساط بل تسهيل أسباب لا تخار للصناع والفلاحين
ولمستخدمين وصغار التجار

كان للتأثيل سنة ١٨٣٥ في فرنسا مائتان وأربعة
صناديق وشعب ؛ ففي سنة ١٨٥٠ بلغت عدتها خمسمائة
 وخمسة وستين ؛ وفي سنة ١٨٦٩ بلغت ألفاً ومائة وثلاثة

وسبعين ؛ وفي سنة ١٨٨٠ بلغت ألفاً وأربعمائة وخمسة ؛
وفي سنة ١٩٠٦ انتهت إلى ألفين وسبعة وسبعين : كل
أولئك صناديق أهلية وشعب لها وتقايرع منها
أما من قبل حكومة فقد جعل للأدخار سنة ١٨٨١
صندوق بريد سمي بالصندوق الوطني التأيلي ؛
وفُتِحَت له كوى^(١) في جميع مكاتب البريد التي وصل
تعددها في سنة ١٩٠٦ إلى سبعة آلاف وتسعمائة وأثنى
عشر مكتباً . فبلغت جملة المعاهد التأيلية الفرنسية في
ذلك العام عشرة آلاف : لكل أربعة آلاف من
السكان أو دونهم قليلاً معهد منها

أما عدد المودعين فتحا هذا النحو من الاطراد في
زيدو : إذ كان في سنة ١٨٣٥ مائة وواحداً وعشرين
ألفاً وخمسمائة ؛ فملا في سنة ١٨٤٥ إلى ستمائة وأربعة
وثمانين ألفاً ومئتين ؛ وفي سنة ١٨٦٩ إلى مليونين ومائة

(١) كوى جمع كوة : وهي النافذة اصطلاحاً عليها لكلمة

Guichets كما سبق الشرح

وثلاثين ألفاً وثمانمائة ؛ وفي سنة ١٨٨٣ إلى أربعة ملايين
 وخمسمائة وثنين وستين ألفاً ؛ وفي سنة ١٩٠٦ إلى سبعة
 ملايين وستمائة وثمانية وستين ألفاً

فإذا أُضيفَ إلى هذا الرقم عددُ المودعين في صندوق
 الادخار البريدي الوطني : وهو أربعة ملايين وسبعمائة
 وخمسة وتسعون ألفاً وثمانمائة وعشرة ، كان المجموعُ الذي
 عشرَ مليوناً ونصفَ مليون

على أنه يُحتمَلُ أن يكونَ غيرَ واحدٍ من أولئك
 المودعين أهل بيت واحد : منهم الأب ومنهم الأم ومنهم
 البنون فرداً فرداً ؛ ويُحتمَلُ أيضاً أن طائفة من الناس
 وإن قلت يودع كلُّ منهم وديعة للادخار في
 صندوقين أو ثلاثة ، مُحالِّفين بذلك تحريم القانون ؛ إلا
 أن هذين الاحتمالين لا ينعمان من كَوْنِ الأسر التي تُأمل
 تلك المعاهد التأثيلية تبلغ أربعة ملايين ونصفاً ، أو
 خمسة ملايين

ویرجى أن يربو عددُ المودعين : بفضل ما سنُّ من

القانون الجديد الذي أباح للنساء المتزوجات أن يُعامِلنَ
صناديق الادخار بأسمائهن وبغير إذن من أزواجهنَّ

وأما الأموالُ لمدينةَ بها تلك المعاهد لمُودعين، فكان
مبلغها اثنين وستين مليون فرنك عام ١٨٣٥، وثلاثمائة
وثلاثة وتسعين مليوناً عام ١٨٤٥، وسبعمائة وأحد عشر
مليوناً عام ١٨٦٩، وملياراً ومائتين وثمانين مليوناً عام ١٨٨٠
وملياراً وثمانمائة وستة عشر مليوناً عام ١٨٨٣، وثلاثة مليارات
وأربعمائة وأربعة وثلاثين مليوناً عام ١٩٠٦

فإذا ضمَّ إلى هذا الرقم ما كان مُودَعاً في صندوق
الادخار البريدي — ومقدارُه مليارٌ وثلاثمائة وثمانية
وثلاثون مليوناً — كانت جملة المودعات — على ما أثبتته
الاحصاء إلى أول يناير عام ١٩٠٧ — أربعة ملياراتٍ
وسبعمائة واثنين وسبعين مليون فرنكٍ

ولقد كان مجموع المودعات الادخارية سنة ١٩٠٧ في
انكلترا: خمسة ملياراتٍ وثلاثمائة مليون فرنكٍ؛ وفي

مهر طورية ألمانيا سنة ١٩٠٦. ستة عشر ملياراً وسبعمائة
مليون فرنك

على أن طبقة الفعلة والصناع وصغار التجار وأوساطهم
في ذينك البلدين لم تتعود تثير أموالها بهقتاء وثائق
الدخول أو المقومات الأخر كما تعودها أمثهم في فرنسا.
ومن هنا جاءت زيادة الماحشة في مودعات صناديق
الادخار الألمانية عن مودعات الصناديق الفرنسية ؛
وليس في تلك الزيادة دليل على أن الأمة لألمانية أعظم
تأثيلاً من الأمة الفرنسية

استخدام المدخرات المودعة

وضعت في فرنسا قواعداً تدقيقية متماثلة لاستخدام
لأموال التي تودع في صناديق التأثيل : فومها أن يشتري
بتلك الأموال وثائق دخل على حكومة الفرنسية ، أو
أن يفتح بها حساب جارٍ لمعهد كبير شهير باسم « صندوق
الودائع والأمانات » ؛ وهذا المعهد نفسه يودع أمواله

المُسْتَقَرَّة^(١) بالحساب الجارى فى الخزنة العامة
فبهذه الوسيلة يؤمن كل محذور على صناديق
الادخار لأنها إنما تدين الحكومة

غير أن استخدم تلك المودعات على هذه الصورة
لا يخلو من المنعز إذا نظر اليه من وجهة أخرى : إذ
يخشى أن تفتقر الحكومة بما يندفع إليها من تلك الأموال
ومن الزيادة المطردة التى لا تقل عن مائتين أو ثلاثمائة
مليون فرنك فى كل عام ، فتندفع فى تيار مصروفات غير
العادية لسهولة حصولها على النقود التى تحتاج إليها من
غير طريق الاقتراض العام . وربما جرّت على نفسها
أوخمّ التبعات^(٢) فيما لو شبت حرب أو حدث انقلاب
فتألب^(٣) الناس يستردّون مودعاتهم بلا إهمال
فيحسن أن يجعل حدّ لإيداع ألف فرنك بدلا من

(١) المستقرة: Disponibles كما أسلفنا

(٢) التبعات جمع تبعه : وهى حقوق المسؤولية بمن يفعل شرّا

(٣) تألب : تجمهر واجتمع

ألف وحسمائة : إذ ما على صندوق الادخار إلا أن يوجد رأس مال أولياً لصغار المجتبيين؛ فإذا تجاوز تأييلهم ذلك القدر الأولي، فليتركوا وشأنهم، يشترى بالفضول ما يشاءون من المقومات، لهم غنمها وعليهم غرمها؛ ثم يحسن النزول بالفائدة إلى اثنين في المائة؛ مخافة أن تخرج صناديق الادخار عن الغرض الذي أنشئت له، فيصبح معظم ما يودع لديها من أموال الدخلين الموسرين أو التجار لأوساط وينبغي أن تؤخذ صناديق الادخار في فرنسا، كما أدنت في إيطاليا والنمسا وبلجيكا وأفطار سيواها، باستخدام جانب من مودعاتها في قطع خطوط التجارية وخصوصاً أوراق المصارف العامية، والمتعاونات دوات السمعة الحسنة، والمكانة المكيمة، أو في التسيطة لرعية على المحصولات أو في لإقراض على زهون فإذا قيل ذلك، زدت بواعث التأويل، وتنفع كل مصر بمذخرته الموضعية.

وقد تبين مما شوهد في إيطاليا والنمسا وبلجيكا، أنه

لا بأس على صناديق الادخار ، إذا حسنت إدارتها ، من
استخدام مودعاتها في أمثال هذه المعاملات

التأمين وضروبه المختلفة

من المحدثات التي تسهل الادخار تسهيلاً كبيراً
شركات التأمين

التأمين آية من أعجب آيات التي ابتكرتها الفطنة
لتطبيق مبدأ التبصر

قومه . أن يبحث عن طائفة من الناس مُعَرَّضة
لنوع واحد من مخدورات ؛ وأن يعاقذوا على أداء وريثة
يُعين مقدارها ، تبعاً لما يدل عليه سابق الاختبار ، من
متوسط التلف لدى نخشي وقوعه ؛ وأن يخص ما يجتمع
من تلك الوريثة بالمعويض التام على المقاعد الذي يُصاب
بالمكروه المذكور في الاتفاق

ثم إن التأمين ضروب مختلفة : أشهرها التأمين على
حياة ، والتأمين من الحريق ، ومن الإصابات ، ومن الرد

ومن تفاق الماشية ، ومن لآفت البحرية أى الفرق ^١
 فإذا دلّ لا اختبار ، على أن يتأ من ألف بيت يحترق
 في برهة ^(١) بعد برهة من السير ، سألت الشركة كلاً
 من معاقبيها فرنكاً عن كل ألف فرنك من قيمة العقار
 المؤمن ؛ واستأذنه ^(٢) علاوة على ذلك ، خمسين سنهما
 أو نحوها ، في مقابلة نفقاتها الإدارية

ولما كان يندرج في لوقع أن يحترق بيت من الألف
 في المدة المقدرة ، كانت لوزيمة التى تؤخذ للتأمين من
 السعير لا تتجاوز إلا فى النادر الواحد فى ألف ،
 وكثيراً ما تقع دونه

فبستخلص من هذا البيان ، أن المالك لدى قيمة يته
 خمسون ألف فرنك ، إذا دفع فى كل سنة وزيمة تأمين
 مبلغها خمسون فرنكاً ، حق له العرض على الشركة بقيمة
 البيت كلها ، فيما إذا دمرت النار

(١) ابرهة ما مدت من زمن خلافاً لما تفهمه العامة

(٢) استأذنه وادّنه أى تقاضه

على أن التأمين من الحريق لا يمد في جانب الأضرار
إلا وسيلة سلبية : لأن أثره إنما هو دفعُ الخسارة عن
المُعاقِد ، الذي يكونُ يَتُّهُ أو أَثَرُهُ قد أَكَنَّهُ الضَّرْمُ
ويدخلُ في هذا الباب ، التأمينُ من نفاقِ الماشية ،
أو من الغرقِ

أما التأمينُ على الحياة فمُخْتَلِفٌ في جِهَازِهِ ونِظَامِهِ
عَمَّا سَبَقَ وَصَفُهُ

ومَبْنَاهُ على ما عُرِفَ تَدْقِيقًا بِالِاخْتِبَارِ مِنْ مُتَوَسِّطِ
العُمُر ، الذي يَعِيشُهُ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعْدَ سِنِّهِ ^(١) الزَّهِيَّةِ
فَإِذَا أُخِذَ رَجُلٌ وَاحِدٌ سِنُّهُ بَيْنَ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ ،
لَمْ يَكُنْ فِي وَسْعِ أَحَدٍ أَنْ يَعْلَمَ مَتَى يَمُوتُ ، مَهْمَا يَكُنْ مِنْ
حَالِهِ لَصِحَّةٍ ؛ لِكِنَّتِكَ إِذَا جَمَعْتَ مِئَةً ، أَوْ أَلْفًا مِنْ
الْأَتْرَابِ ^(٢) سِوَاهُ أَكَانَتْ سِنُّهُمْ عِشْرِينَ أَمْ ثَلَاثِينَ سِنَةً ،
جَزَأَنْ تَقُولُ ، بِأَخْطِئٍ ، أَوْ بِهِ وَابِسْ بَذَى بَالٍ ، كَمْ إِنْسَانًا

(١) السِّنْ : هِيَ مَا بَلَّغَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَى السَّاعَةِ الَّتِي

هِيَ فِيهَا (٢) الْأَتْرَابُ : مَوَالِيدُ السَّنَةِ الْوَاحِدَةِ

من أولئك الأناسي يبقى حياً بعد عشرة أعوام، أو بعد
ثلاثين عاماً، أو بعد أربعين عاماً

على هذا النوع من الحسابِ إعتوسط أعمار الرجال
تبعاً لأسنانهم، بنت شركات التأمين على الحياة، المداهب
المتنوعة، التي ذهبت لها للوصول بمعاقدتها إلى إحدى غايتين:
إما تكون دخل أو رأس مال لهم، حينما يصلون إلى سن
معلومة، خمسين أو ستين سنة، مثلاً؛ وإما تكون رأس
مال لهم لا يسيبونه أحياء، ولكنه يُدفع إلى وراثتهم بعد
وفاتهم، فينجو بالأسرة من لوقوع بين مخالب الشقاء،
بعد حلول القضاء بزعمها وكافلها

أرجل ندى سنة بين العشرين والثلاثين، إذ طلب
التأمين على حياته، وأدى في كل سنة من سنوات عمره
مئتين أو ثلاثمائة فرنك، استطاع أن يُقي لأهله من
بعده عشرة آلاف فرنك رأس مال

فإذ توفى في العام الأول بعد أدائه النجم^(١) لأول

(١) النجم: القسط

من لوزيمة أصبحت عشرة آلاف الفرنك الآف ذكرها
حقاً غير ممنون^(١) للأسرته وإن كان المعاقبة لم يدفع سوى
قسط واحد، أي المئتين أو ثلاثمائة الفرنك

التأمين على الحياة ذو نفع كبير للأسر التي لا ثروة
لها. والتي يحصل كسبها بجمته وجده على ربح وسع :
فكل تاجر . وكل مستصنع . وكل موظف ، وكل
طبيب . وكل محام^(٢) . وكل ذي فن . وكل عامل
صالح ، جدير بالتأمين على حياته

على أن هذا الضرب من الادخار ليس يمتد في
فرنسا حق انتشاره : أما في إنكلتر وفي الولايات المتحدة
فالسواد الأعظم أرغب فيه وأكثر إقبالاً عليه

ويختلف التأمين على الحياة عن التأمين من الحريق :
بأن ذلك يخلق رؤوس مال ، وأن هذا لا يستفاد منه
سوى تسلف^(٣) العوض عن رأس المال الذي يفقد

(١) غير ممنون أي غير محدود

(٢) المحامي : سمّاه بعض المصريين بالبدنر ولم نره وجباً لهذا التفسير

(٣) تسلف العوض : أي ضمان الحصول عليه قبل وقوع المخدور

فالأول من هذين النوعين ذو مزية على أخيه :
ومزيته أنه يعني الشركة ، ويعني معاقدتها
أما التأمين من لإصابات فيكاد يكون من منعمات
التأمين على الحياة ، ويحسن بالناس قضية ، ولا سيما كل
مُحترف حرفة تُعرضه لمعاطب ، أن يلجأ إليه
ولشركات التأمين عدا ما تجلبه لمعاقدتها من خير
الحسي المحقق فائدة أخرى لا تقوم ، فهي ترجح
بالهزم وتُدبج صدورهم ، يجعلها إليهم على ثقة من أنه إذا
حل بهم مكروه ، لم يجرأ أهلوهم وبنوهم التعويض عما يلحق
بهم من أذى مُصابهم كما سبهم
ثم إن شركات التأمين على نوعين : مقتسمة ^(١) أو
رابطة ^(٢)

فالشركات المقتسمة ضرب من المتعاونات التي

- (١) مقتسمة : أي أن مشتركها يتشاطرون غنمها وغمرها
(٢) رابطة : أي أن وزيعتها مبيعة لا تزد لأن مشتركها
لا حظ لهم من غمرها ولا من غنمها

تُخَذُ من وَزيعَتِها على شراكَيْها مال الكفالة ، وكِفاء
التعويضات ، وتجعلُ تلكَ الوزيمةَ مقدورةً على النفقةِ
بالضبط ، إذ ليس لها رأسُ مالٍ مجلوبٌ بأَسهم ، يتعينُ له
رِيعٌ على حدةٍ .

فوزيعَتُها إذاً لا تجاوزُ قيمَتِها ما تحتاجُ إليه الشركةُ
من النقود ، لأداءِ التعويضاتِ عند نزولِ النوازل ، ولِسَدِّ
لمصروفاتِ العامة ، وإيفاءِ حقوقِ السَّامِيرةِ
والوُسطاءِ . وإِعداد ما تقتضيه الحِكمةُ من سُلْفَةٍ
الحذر^(١)

لهذه كاتِ الوزيمةُ في الشركاتِ التَّأمينِيَّةِ المقتسِمةِ
كثيرةٌ التَّغْيَرِ ، قابلةٌ للزيادةِ في السنواتِ التي تتعدَّدُ فيها
الإصاباتُ إلى ما يخطئُ القَدْرُ المَقْدَرُ لها

والشركاتُ الرِبطَةُ ضَرْبٌ من الشركاتِ المحدودةِ التي
يُضَعُّ لها جماعةٌ من المساهمين أصلُ مالٍ بِقَصْدِ استغلالِهِ

(١) سُلْفَةُ الحذر : أي المال الذي يُبْهَأُ سُلْفاً لدفعِ المخدوراتِ
واسمُ العاميِّ المالَ الاحتياطيَّ

والارتفاع به جهد ما يتيسر لهم . وربنا لاح لأولي وهلة
أن هذا النوع من التأمين أغلى من صنوه ذلك : وفي
الحقيقة قد يكون أغلى منه

غير أن له عليه مزايا سنبينها :

منها أن مقدار لوزيمة معلوم من قبل ، ولا تجوز
زيادته في خلال العام ، ولا بعد تقضاء العام

ومنها أن أداء التعويضات يكون في العالب أسرع
ومنها أن وسائل الترغيب ، والحيل التي يحتال بها
لاستمالة الناس ، تكون في هذا النوع أكثر منها في
ذاك . لأن مصلحة المديرين ^(١) والمساهمين في لأول ،
أعظم من مصلحة المديرين والمتوزعين في الثاني
على أن كلا من هذين النوعين أخذ بخط متعادل
من تأمين الحريق

أما التأمين على الحياة فأكثر شركاته في فرنسا هي

(١) المديرين : هم الذين يتولون العمل الداخلي من الإدارة

لا كلها واسمها الفرنسي Administrateurs

الرابطه ، وفي أمريكا هي المقتسمة . وأما التأمين من
البرد — تلك الآفة التي لا تحصى محذوراتها على وتيرة ،
وتشتد إصاباتهما في الغاية أحياناً — فتكاد الشركات
لمقتسمة تستأثر به ؛ كما أن الشركات لربطة ، تكاد
تستأثر بالتأمين من حوادث البحر ، ومحذورات النقل .
وأما التأمين من الإصابات البدنية ، فشركاته قليلة في فرنسا
ومعظمها ربطة .

ذلك النوعان من الشركات التأمينية سيتمايزان
ويتجاوزن أحقاباً : إحداهما كل منهما بطائفة من الحاجات
لمعنوية والحسية ، مختلفة عن الأخرى

شركات المباراة (١)

الفرض من هذه الشركات الجارية كلها على نظام
المقتسمة ، إسعاف (٢) المرضي ودفع الموتى ، وأكثر

(١) المباراة : أي برء كل واحد بالآخر وإعائه إياه

(٢) الإسعاف : قضاء حاجة الانسان

ما يكونُ شِوَعُهَا، فَيَبْنِي المَعْمَلُ . على أَنَّهَا لو تَشَرَّتْ كدك
بين المستخدمين وصغار التجار وصغار الملاك . لكان فيها
الخيرُ لَهُمْ

أما وزيعتها فزهيدة، لا تربو على فرنك أو فرنكين
في الشهر؛ فإذا دفعها المماقد أوجبت له في اعتلاله
المعالجة المجانية، والتعويض عن أجر يوميته بما يُعادلُه
أو يُقرب منه

أُحصيت شركات المبرة في فرنسا إلى أول يناير
سنة ١٩٠٦ فكانت ثمانى عشرة ألفاً ومائة وستاً وسبعين
يدخلُ في نطاقها ثلاثة ملايين وستمائة وأربعة وثلاثون
ألفاً وثمانمائة وعشرة من المشاطرين، وأربعة وخمسون
ألفاً ومائة وأمان وخمسون من لأعضاء الفخريين، وهؤلاء
هم الذين يدفعون مَرَاتِبَ بلا عوض . وكان دخل هذه
الشركات في السنة واحداً وستين مليوناً ونصفاً، وخرجها
سبعة وأربعين مليوناً وخمسة وستة عشر ألفاً من الفرنكات
فَحَصَلَ أَسْهُمُهَا من الفرق . إلى ذلك التاريخ، ما بلغ مجموعُه

أربعمائة وتسعة وعشرين مليون

بعض هذه الشركات يُجرى رزقاً زهيداً على فريق
من أعضائه المجرة. وكان ما يدفعه إلى قاعديه في سنة
١٩٠٥ : تسعة وستين ألفاً وخمسمائة وثلاثة وسبعين راتباً
مبلغها تقدماً ستة ملايين وواحد وستون ألف فرنك ؛
وجمته رأس المال الذي تؤخذ منه تلك الرواتب ، تُيف
عامته على مائة وستة وتسعين مليوناً

ذلك أساس كان يحسن أن يبنى عليه نظامٌ خياري
أموال^(١) القاعدين ؛ وكان من الجائز أن يمتد ذلك
النظام ، بإمداد من الحكومة ، فيعمم فضيلة التبصر ،
وفضيلة المشاطرة الحرة

ولو انتشرت شركات المبارقة بين الفلاحين ،
والمستخدمين ، وصغار التجار ، وصغار الملاك ، ودخلت
فيها النسوة أحوالاً. لوجب أن يكون عدد أعضائها
(١) العول : مصدر عالة بمعنى مائة وكفله ويصح أن تُعرب

به لفظة Pension

عشرة ملايين أو ثني عشر مليوناً

غير أن ما تمَّ إلى الآن من المِباراة لم يكن إلاَّ الخطوة الأولى : ذلك لما سبق إلى لوهم من وجوب إبعاد النسوة ، بزعم أنَّهنَّ يمرضنَّ أكثر مما يمرض الرجال ؛ مع أنه قد تبين فيما بعد ، أنَّهنَّ إذا كنَّ أقرب منهم إلى الاعتلال ، فهنَّ أقرب منهم إلى الشفاء ؛ فلا موجب لمنعهنَّ . ولهذا كان في أول يناير سنة ١٩٠٦ عددُ المواتي قبيل منهنَّ في شركات المِباراة بفرنسا : أربعمائة وخمسة وستين ألفاً وتسعمائة وثمانين

ولو نبرى رجال من أهل الخير ، ومن عرف معنى المصلحة حقَّ لمعرفة ، للأخذ بيد المِباراة وإيقاظها من عثرتها ، وإطلاقها من قيودها ، لتكوَّنت منها صنوف وضروب متعدِّدة بلا نهاية : منها تأمين القطعة على أناسهم مثلاً ، ومنها تأمينهم من الفراغ الخ . ومثل هذا التعدُّد في الطرائق ، يجوز للشركات الرابطة أن تتخذته على أن من المنافسين والخياليين ، أناساً يتوهمون أنَّ

كل محذورات الإفلاس نذراً بالتأمين ، لكن فاتهم أن
المجال لا يزال متسعاً في وجه التدابير المتنوعة الكثيرة
التي يخلقها التبصر ؛ وأن غاية مجهود الإنسان التوصل
زويداً زويداً على يد المباركة والتأمين حين يتم انتشارها
بين طبقات العاملين من الناس ، وعلى يد القوة التي
تستمد من تآزر الجماعات الصغيرة ، إلى تخفيف الويلات
للمثالة ، التي كانت تصاريف الدهر تثرلها بالمستضعفين
والبائسين ، وهم على غيرة ، وبلا أهبة

أضيف إلى ما تقدم تفصيلاً من وسائل الادخار :
وسيلة لو عمل بها في دور غير منسعة ، لجاءت بأحسن
الفوائد

تلك شركات التعاون الاستهلاكية ، وهي التي شرحنا
أغراضها قبلاً (رجع خصوصاً صحيفة ١٧٦ ج ٣) وأثبت أن
القصود العميم منها . هو أن يبيع أعضاؤها ، وأحياناً
لجمهور ، محصولات وسيلها جيدة الصنف بثمان معتدل
أما من حيث مدحها في العمل فهي على نوعين :

بعضها يبيع البضاعة بالثمن الأصلي ، أى يلا ربح
بالمرة ، سوى ما تجمع منه سنة لاحتياط ؛ وبعضها لاخر
يبيع البضاعة بثن أدنى من ثمن السوق قليلا ، فيربح ،
وفي آخر العام يوزع المستقر من الربح على أعضائه
بنسبة مشتريات كل منهم ؛ فيكون عملة هـد عمل كل
معهـد من معاهد الادخار ، لان الكسب الموزع في ختام
السنة ، يكون بمثابة مال جمعة المشاطير تدريجاً

تأثير مصافق المقومات في الادخار

من الدرهم التي يتدرع بها في هذه الأيام لتسهيل
الادخار ، وثائق الدخل ووثائق المقومات
تصدر الشركات أنهما عادة ، وثن الواحد منها
خمسة فرنك ؛ فإذا أصدرت أسناداً ، فثن الواحد منها
من ثلاثمائة إلى خمسمائة فرنك ؛ وربما قسم السند كما
تقسم وثيقة دخل الحكومة : فجعل ثمن كل قسم منه
مائة فرنك

ومن الأسناد التي تُصدرها المدن أو بعض المعاهد
التي تعود مصلحتها على الجمهور ، ما يستنزِلُ عشرَ فائدتِهِ
السَّنَوِيَّةِ ، في مُقَابَلَةِ جَائِزَةٍ يُعْطَى حَقُّ لاقْتِرَاعِ عَلَيْهَا ،
ويَتَرَوَّحُ مِنْهَا بَيْنَ مِائَةِ وَخَمْسِينَ أَلْفًا ، وَخَمْسِينَ أَلْفًا ،
وَعِشْرِينَ أَلْفًا ، وَعِشْرَةَ أَلْفِ فِرَنْكٍ

هذه الجائزة تخلف عن التَّصِيبِ الذي يُقْتَرَعُ عَلَيْهِ
لأنَّهَا إِذَا كَسَبَهَا كَاسِبٌ مِنَ الْمُشَاطِرِينَ لَمْ يَخْسَرْ غَيْرُهُ مِنْهُمْ
قِيَمَةً سَنَدَهُ

بهذه الطريقة ونفادها يستطيع المدَّخِرُ منذُ تَجَمُّعِ
لَدَيْهِ مِائَةِ فِرَنْكٍ أَنْ يَسْتَشْرِيَ بِشَيْءٍ وَثِيقَةٍ مِنْ وَثَائِقِ
لِمْقَوِّمَاتٍ لِمُخْتَلَفَةٍ ؛ وَبَعْضُ هَذِهِ الْمَقَوِّمَاتِ مَضْمُونٌ كُلُّ
الضَّمَانِ وَقَرِيبُ التَّنَاقُلِ

على أَنَّ هَذِهِ الذَّرَائِعَ الْأَذْخَارِيَّةَ الْمُبْتَكِرَةَ لَمْ يَكُنْ
لَهَا وَجُودٌ لِمِائَةِ سَنَةٍ خَلَّتْ ؛ لَكِنَّهَا اسْتَجَدَّتْ فِي هَذَا الْقَرْنِ
وَبَدَأَ نُمُوُّهَا فِي فِرَنْسَا مِنْذُ سَنَةِ ١٨١٥

فَإِذَا كَانَتْ الْمَدِينَةُ قَدْ أُوجِدَتْ مِنْ بَوَاعِثِ الْإِتِّفَاقِ

ما لا يكاد يُذكرُ الحَضْرُ ، فلقد هَيَّأت ، في مقابلة ذلك ،
ما شاء الله من الأسباب للتأثيل ^(١)



(١) في العشر الأخيرة من السنين أضيفت الى المثل المؤلف
من الأسهم التي قيمتها خمسة فرنك أمثلة جديدة من الأسهم
قيمة الواحد منها مئتان وخمسون فرنكاً ، أو مائة فرنك ، أو
خمسون فرنكاً ، أو خمسة وعشرون فرنكاً . أما المثال الأخير
فقيمتهما أرعد مما يجب إلا إذا نظر إليهما من جهة المقومات التي
تقابل في استعمالها تقود الجيب . وأما السهام التي بقيمة مائتين وخمسين
فرنكاً ، أو مائة فرنك ، فقد تفيد في تسهيل السبيل على ذوي
المدخرات الطميفة للمشاركة في بعض المستحدثات المهمة . على أنه
يخلق بالذين قلّت رؤوس أموالهم ومعارفهم الاكراهية أن يتبصروا
أشدّ التبصر قبل الاكتاب في شيء من الأسهم أو قبل شراء
شيء منها

ملحق بالفصل الأول

تذييل للطبعة الثالثة عشرة

القوانين المكرهة للعمال على التأمين

والقوانين الجديدة للإمداد

شغل الحكومة الألمانية ما تبينته من السفه الفطري
في السود لأعظم من القملة، فوصعت في سنة ١٨٨٤ عدة
قوانين . أوجبت بها التأمين على الصانع بادئ بدء ثم
أوجبه فيما بعد على الأكارين "وعلى فريق من مستخدمي
التجارة ؛ وكان النوع الذي آثرته لهم هو التأمين من
إصابات البدنية، ومن الأمراض، ومن العاهات، ومن
الشيخوخة . فقضت على العمال وعلى لوهناء أن يؤدوا
مقادير من المال في أوقات معينة لوقاية الأولين من
لأعرض الآنف تفصيلها، اللهم إلا الإصابات البدنية
فقد جمعت وزيمتها على لوهناء وحدهم

(١) الأكارين : عمال الفلاحة

وعينت تلك الحكومة على نفسها إمداداً معلوماً تُمدُّ
به المؤمنين من العاهات، وكذا من الشيخوخة على
اعتبار أن بداءتها من سن السبعين : فلم يكن ذلك
الإمداد بلشئ الكبير، وندية ما يمدُّ إلى سنة ١٩٠٩، لم
يتجاوز سبعين مليون فرنك في العام، غير أنه قد نُوي في
هذه الأيام (يوليو ١٩١٠) رفع ذلك المقدار إلى مائة
مليون فرنك أو ما يتخطاها قليلاً

تابعت أكثر لدول الأوربية الحكومة الألمانية
في عملها هذا : فأمّا فرنسا فقد وضعت قانوناً في ٩ إبريل
سنة ١٨٩٨ : أوجبت به تأمين العملة الصناعيتين دون
سوء من الإصابات؛ وتركت الأولياء الخيار في ستمدده
من « الصندوق الرسمي للتأمينات »، أو من الشركات
لأهلية : وأجارت لهم في بعض الأحوال أن يقوموا هم
أنفسهم بذلك التأمين

ثم رسمت قانون آخر في ١٤ يوليو سنة ١٩٠٥ أقرت به
إكل فرنسي بلغ السبعين من العمر، أو هارب السبعين

وكان مريضاً ، فأصبح غير قادرٍ على العمل ولم يكن له
رزقٌ يقومُ بأودِهِ ، دخلاً متراًوحاً بين ستين فرنكا
ومائتين وأربعين فرنكا ؛ من غير أن يُكَلِّههُ أدنى مهرٍ^(١)
من قبل ؛ فكانتْها بذلك أوجدت إمدداً لا تأمينا

لا كذلك قانونُ « القعد من العمال ولأكارين » فقد
سنَّتْهُ الحكومةُ في ٥ إبريل سنة ١٩١٠ وجعلت بمقتضاها
خامسة والستين من العمر سناً للعول^(٢) ؛ وأوجبت على
جميع المأجورين في فرنسا ، أن يؤدي الرجلُ منهم تسعة
فرنكاتٍ في العام ، والمرأة ستة فرنكات ، ولأطفال
القصرِ مِئَتَ دُونِ الثامنة عشرة ، أربعة فرنكات وخمسين
سنتيماً ؛ كما أوجبت على الوهين أو المُخدَّم أن يؤدي
مثل هذ القدر . حتى إذ جتمع من تلك لأمول ما
جتمع عيَّنت لاستثماره مَنَومَات . خصَّتها بالذكر ، تُضافُ

(١) المهر هو المال الذي يدفع مقدماً للعروس وقد اصطاحنا
عليه لتسمية كل ما يدفع مقدماً في سبيل منفعة آجلة
(٢) العول : كفالة القاعد كما قدمنا

فوانيدها إلى رأس المال ؛ وضمت الحكومة إلى ما ينتج
من ذلك التمويل ^(١) راتباً عمرياً ، ستين فرنكاً ، لكل
عامل بلغ الخامسة والستين وأوصل في الأقل ثلاثين
قسطاً سنوياً من المهر

فكل مأجور ، بعد هذا التدبير ، أصبح على ثقة
من رزق يجرى عليه منذ بلوغه الخامسة والستين ؛ وذلك
الرزق يختلف مقداره تبعاً لما ينتج من التمويل السابق
ذكره ، لكنه يرجع تخميناً إلى ثلاثمائة فرنك لكل من
من الشبان الذين يكتبون فيه ابتداءً ، من المقاتل لمصروب
لإنفاذ ذلك القانون ، أى من خلال سنة ١٩١١

وقد حسبوا أنه متى استوفى ذلك القانون كل مفعول
وتم التمويل لهذا المقصد — وهو الأمر الذى لا يقع إلا
في الربع الثالث من القرن الحاضر — فتو من بعد يصيب
العامل الذى أذكر الخامسة والستين من راتب القمود

(١) التمويل : قدمنا أننا صطلحنا عليها لما يقابل لعملة :

Capitalisation أى تكوين رأس مال

ما يقرب من أربعمائة فرنك؛ غير أن هذا الحُصْبَان
وهني من مَضِ الأوجوه؛ لأنَّ رَأب القعود يَرْتَبِطُ بِسَمَرِ
العائدة طَوَّلِ المدة التي يَحْرَى فيها التَّمويلُ
فإِذْ تُؤْفَى عَامِلُ مُؤَمَّنٍ قَبْلَ سِنِّ القعودِ أُجْرَى ثَمَنُ
يَسِيرٌ مِنَ الرِّزْقِ عَلَى أَوْلَادِهِ الَّذِينَ دُونَ السَّادَةِ عَشْرَةَ
أَوْ عَلَى أَيْمِهِ^(١)

وقد أجاز قانون ٥ إبريل سنة ١٩١٠ المتعلق بقعود
العمال والعلاحيين أن يؤمَّن المزارعون وشركاؤهم
ومستأجروهم وأصحاب المهن والحوانيت الصغيرة، على
شرايط معينة. تأميناً اختيارياً لا اضطرارياً كتأمين
للمُجُورين؛ ورَبَّيتْ حُكُومَةُ هَؤُلَاءِ مُؤَمَّنِينَ اخِيَارِيِّينَ
إِصْدَافاً مِنْ عِنْدِهَا أَقْلٌ مَقْدَرًا مِنْ لِإِضَافَةِ الَّتِي مَنَحَتْهَا
للمؤمَّنِينَ لِاضْطُرَرِيَّاتٍ

ثُمَّ رَأَتْ حُكُومَةُ أَنَّ الْعَمَالَ الَّذِينَ تَرَبَّوْا سِنْتَهُمْ عَلَى

(١) الأيتام: المرأة لا زوج لها. فالتى مات عنها زوجها داخلة

في هذه التسمية

الخامسة والثلاثين، وخصوصاً الذين تربو سيئهم على خامسة
والأربعين، ليس لهم متسع من السنين المستقبلة لأداء
نجوم الوزعة؛ وأن أولياءهم ومستخدميهم لا يستطيعون
أن يوفوا عنهم ما فاتهم من تلك الأقساط، فعيئت على
نفسها صلة^(١) من ثنين وستين فرنكا إلى مئة فرنك في
السنة، لما أجورين لذين تكون سيئهم من خمس وأربعين
إلى أربع وستين حين يشرع في إنفاذ ذلك القانون
ويؤخذ من حساب حبيب على ما اعتوره من
الأسباب الدعية إلى خطأ أن حكومة ستحمّل
بسبب هذا القانون تكلفة سنوية بين مائة وثلاثين ومائة
وأربعين مليون فرنك؛ وهذا في مبدأ الأمر ثم يجوز أن
تتناقص تلك النفقة عندما يثبت التمويل وتبلغ نتيجة أعلى
مبلغها؛ ومهما يكن من ذلك التناقص فليس تأمون أن
تقل النفقة يوماً عن مائة مليون، على أن التقديرات التي
يبي عليها هذا الحساب تعدّ مبخوسة

(١) صلة: أي هبة

ثمَّ إذا حُصِبَ ما سيقْتَضِي الحكومةَ قانونُ إعانةِ
الشُّيوخِ وذوى العاهاتِ وقانونُ تأمينِ العمالِ والفلاحينَ
بلغَ أدنى مجموعٍ لذلكِ لمصروفِ السنويِّ مئتينِ وثلاثينِ
أو مئتينِ وأربعينِ مليوناً

ذلكَ مع ملاحظة أنَّ الهبةَ الحوْلِيَّةَ التي منَحها
القانونُ الأوَّلُ للشُّيوخِ وذوى العاهاتِ : نصفُها على
الحكومةِ ونصفُها على المقاطعاتِ والكُورِ، لكنَّنا أدخلناها
في المجموعِ الآتفِ

فإذا عَلِمنا ذلكَ وعَلِمنا من جانبٍ آخرٍ، أنَّ الإمبراطوريةَ
الألمانيَّةَ التي ابتدعت في سنة ١٨٨٤ هذه البِدْعَةَ لتأمينِ
العمالِ، لم يزدْ إِمْدَدها السَّوِيُّ إلى آخرِ عامِ ١٩١٠ عن
سنةِ وخمسينِ إلى سبعينِ مليوناً، وأنَّها زُبَّما وافقت على
اقترحِ معروضِ عليها الآنِ (يوليو سنة ١٩١٠) فرَفِعتْ
مِقْدَر هذه الهبةِ إلى مائةٍ وخمسةِ ملايينِ فرنكٍ، كانتْ
جُمْلَةُ ما تجوِّدُ بهِ في السنةِ على بذعْتها تلكَ، تماثلُ نصفِ
ما تجوِّدُ بهِ حكومةُ الفرنسيَّةِ؛ مع أنَّ الأُمَّةَ الألمانيَّةَ

خمسة وستون مليون نفس. ولأمة الفرنسيّة تسعة وثلاثون فقط. لكنّ الامبراطوريّة الألمانيّة قد تحاشت المغالاة في إعانتها، ولهدّ حملت العمال والوهناء قسراً على أداء وزائع هي أعلى من مثيلاتها في فرنسا، وجعلت سنّ القعود السبعين بدلاً من الخمس والستين، مع الترخيص في تقريب هذا الحدّ للذين تتحقّق إصابتهم بمرض

أمّا إنجلترا فقد جرت مند عام ١٩٠٨ على نظام آخر. مقتضاه إعطاء معاش قعودي لكلّ شيخ مقدّم أو رقيق الحال يبلغ السبعين، من غير تكليف له أن يؤدّي أقساطاً سابقة أو أن يقضيها عنه مستخدموه

على أن ذلك المعاش لا يعدّ تأمياً بل إسعافاً، ومقداره ثلاثمائة وخمسة وعشرون فرنكاً في السنّة؛ باعتبار أن الإنجليز - من أيّ الطبقات كانوا - لهم من عادات الرّخاء في حياة ما ليس لأمثالهم من سكان القارّة

وفي نيّة بعض البلدان توسيع نطاق هذه الإعانات، أو التأمينات لرسميّة القائم أكثرها على إمداد الحكومة

ومما يدور الآن في الخلد جعل حصص من تلك الإعانات
والتأمينات الذين يُمطلون من العمل بحير دنس
على أن هذه الطريقة الموجهة لتدخل الحكومة
وإتقانها لأموال جملاً ونحوها بمساعدة العمل ومساعدة
مستخدميها في بعض الأحوال ، قد أثارت المطاعين
والمعاصرين من وحوه جملة . فقليل فيها ، أنها ثقيل
بمصر ووت . كاهل حكومة ، والكورة ، والصناعة ،
وتخلق لها ما لا يخص من الصاعب والمحدورت التي
يستعمل تكليف الخزائن رسمية أموالاً ربما بلغت
عشرين ملياراً من الفرنكات ؛ فكان أصحاب تلك الطريقة
إنما يترعون بها إلى إضعاف فضيلة التبصر أو إخمادها ،
وإلى تهوير مسؤولته لمعنوية على الفرد وعلى أسرته ،
وتحويل الأساس إلى ما كان آلياً لا منى بتدريب أمورها
حيوية ولا بتدبيرها

على أن بين منافع ذوي السلطان عن المساعدة في
مثل هذه المحدثات وبين تعاليمهم في نصرتها ، مذهباً

ذهبية لجيكا وعُرف فيها بـ « التأمين العائلي الحر »
 المعرّز بمدد حكومة « فومنة أن حضيض الحكومة
 العنق وصغار الملاحين وصغار مستخدمين وصغار
 لأولياء ، بأفعل وسائل التعريب ، على تسليف المهور
 لأيام فعوده

فما جتمع من أموالهم لهذا الغرض أصدفت إليه
 الحكومة من عندها ستين في المائة ، وكثيرا ما تُضيف
 إليه لمقاصد علاوات أخرى فبلغ حصة زيادة ثمانين
 أو المائة في المائة

فونه كان لهذا المذهب من مزية سوى أن
 الحرية لبشرته روعيت فيه ، وأن فضيله لبشرته نُشِطت
 وأُبدت ، وأن لإسناد قدرته ، ففضله لآلته ، بخبره
 وفضله لمجهود لداني ، وأن أرق حصة فيه وعظم شأنه
 وهي صفة الإنسانية لم تُفقد شيئا من قيمتها
 المعنوية ، لكن بها مزية

ذلك المذهب لدى وضع قانونه في مايو سنة ١٩٠٠

تمت فتح وتعم في سنة ١٩٠٣ ولم يزل معمولاً به إلى الآن
 — يوليو ١٩١٠ — قد جاء بقوانين جمّة. حسبك منها أن
 عدد المسمين إلى « الصندوق العام للقعود في بلجيكا »
 كان ثمانمائة وثلاثة وخمسين ألفاً في سنة ١٩٠٦ ، فأخذ
 يتزايد بمعدل ثمانية وسبعين ألفاً أو ثمانين ألفاً في العام ؛
 مع أن مجموع الجديرين بالاستفادة من ذلك النظام لا يربو
 على مليون وستمائة وخمسة وسبعين ألفاً من الأمة
 ولو مئتي هذا القانون في فرنسا ، وسكانها يُنفون
 خمسة أصعاف ونصف ضئف على سكان بلجيكا ، لوجب
 أن يضاعف ذلك الرقم خمس مرات ونصف مرة
 ومن محاسن النظام البلجيكي أن الحكومة لا تتدخل
 بالاعلاوت جزئية على الإعانات التي تهدي من طريق
 شركات المباراة : يقصد أن تؤيد هذه الشركات النافعة
 بل أن تزيد في أسباب نمائها

سنت فرنسا في ٥ إبريل سنة ١٩١٠ قانوناً متضمناً في
 عنوانه الثاني ما نصه : « القعود الذي تؤمّنه شركات المباراة »

وصناديق المقاطعات وصناديق الوهناء ونقابات الحرف»
اعترفت فيه بما لهذه الجمعيات من الوساطة الحسنة في
تكوين المعاش القاعد للعمال والفلاحين، وخولتها بمقتضاه
بعض التسهيلات وشيئا من الامتياز. غير أنه ليس من
المحقق أن تلك المنح كافية لإنجاح تلك الشركات فضلا
عن ضمان البقاء لها

على أن تقدم هذه الجمعيات مما يجدر بالعناية ويستحب
من كل لوجوه : فقد كانت الشركات الكبرى للمسالك
الحديدية والمناجم وغيرها أسبق من حكومة بنصف
قرن ، أو بثلاثة أرباع القرن ، في إنشاء صناديق القعود
لمستخدميها وجعل المعاش المئین للقعود أوفر من الرزق
الذي أقره قانون ١٩١٠ ، ومقداره إنما يتقلب بين مائتين
وخمسين فرنكا وثلاثمائة فرنك ، فلا يصل إلى أربعمائة
فرنك إن بلغها إلا في نحو الربع الرابع من هذا
القرن

كذلك كانت شركات المصارف أسبق من الحكومة

في إنشاء القمود لِمُسْتَعِينٍ إِلَيْهَا كَمَا يَنْبَغُ آتِماً : وَإِذْ كَانَتْ
مُعْدِيرٌ لِمَعِيَّةِ ذَلِكَ لِمَعِشٍ لَا تَرَى سِيرَةً وَغَيْرَ كَافِيَةٍ إِلَّا
لِأَفْرَادٍ مَعْدُودِينَ ، فَمِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّهَا سَتُكَثَّرُ

أَمَّا سَبَبُ فِي قِيَمَةِ مَا اجْتَمَعَ لَدَى تِلْكَ الشَّرَكَاتِ مِنْ
مَالِ الْعَوَالِ . فَقَدْ جَاءَ مِنْ كَوْنِ تَوْزِيْعَةٍ لِمَتَوَرِّعَةٍ بَيْنَ أَعْضَائِهَا
نَسَبَتْ عَلَى حَالِهَا مِنْذُ اتِّصَافِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ ؛ فَلَمْ
يَرُدَّ عَنْ ثَلَاثِي عَشَرَ فَرَسًا فِي السَّنَةِ . مَعَ أَنَّ الْأَجْعَالَ قَدْ
رَدَدَتْ نَحْوَ سِتِّينَ فِي مِائَةٍ . أَوْ كَثُرَ . مِنْذُ عَامِ ١٨٥٠
وَلَوْ أُعْلِيَتْ تِلْكَ التَّوَزِيْعَةُ بِنِسْبَةِ مَا عَمِلَ مِنَ الْكَسْبِ ،
لَوُفِّرَتْ مَوَارِدُ الْمَعِيشِ الْمَقَاعِدِ لَدَى شَرَكَاتِ الْمُبَارَاةِ وَافْرًا
عَظُمًا

أَمَّا حَادِثُ حُكُومَةِ الْمَرَاثِمَةِ عَنْ الصُّوْبِ بِإِثْرِهَا
بِدْعَةٍ مُوَحَّدَةٍ عَلَيْهِمْ إِمْدَادُ الْقَعُودِ مِنَ الْعَمَالِ وَالْقَالِحِينَ ،
عَلَى النِّظَامِ الَّذِي يُجْعَلُ مُسَاعِدَتَهَا لِلْعَوَامِّ الْمُتَبَصِّرِينَ مِنْجَةً
وَمُكَافَأَةً

فَأَمَّا وَقَدْ وَجِدَتْ تِلْكَ الْبِدْعَةُ فَقَدْ أَصْبَحَ الْغَاوُّهَا غَيْرَ

ميسور ؛ ولهذا يتعين على الحكومة ألا تزيد خطراً
من تكتفى بما أوجبه على مسها إلى الآن من النفقة في
هذا السبيل وتدفع لاجتماعات الممثلة في العنود الشئ
من فنون ٥ إبريل ١٩١٠ ، وخصوصاً شركات المبارزة ،
العناية بإيجاد المريد لأموال القعود من طريق توزيع
إلى ذويها المنتفعون ، والتبرعات التي يجود بها أرباب
لمصانع وأهل الإحسان

الفصل الثاني

النَّفَاس

تعريف النفاس — التقدم الصناعي ينزل كثير من الأشياء التي كانت
تعد نفاس إلى منزلة المشكلات الشائعة — الأوهام الدائرة حول النفاس —
ابطال النفاس بضيق مجال التقدم الاجتماعي

تعريف النفاس

أَوَّلُ أَمْرٍ يَصْرَفُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ فَضُولَ قُوَّتِهِ الْمُنْتَجَةِ ،
إِنَّمَا هُوَ اسْتِرْدَاءُ مَا يَسْتَنْفِذُهُ وَمَا يَسْتَمْتِعُ بِهِ ، خُصُوصًا
إِذَا كَانَ مِنَ النَّفَاسِ . وَعَلَى قَدَرِ مَا يَتَحَضَّرُ الْمَجْتَمَعُ تَنْتَشِرُ
النَّفَاسُ بَيْنَ طَبَقَاتِ النَّاسِ

عَلَى أَنَّ لِلنَّفَاسِ أَعْدَاءَ مُتَعَدِّينَ : لِأَنَّ سَوْدَاءَ عَظِيمًا
مِنَ الْخَلْقِ يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا نَظْرَهُمْ إِلَى الْإِفْرَاطِ ، أَوْ إِلَى
الْخَطِيئَةِ ، أَوْ إِلَى التَّبَجُّحِ ، مُتَوَهِّمِينَ أَنَّهَا إِذَا زَالَتْ أَصْبَحَ
الْعَالَمُونَ أَنْعَمَ بِالْأَوَّارِقِ خُلُقًا ، ظَانِّينَ أَنَّ الْكَمَالِيَّ الَّذِي
يُصِيبُهُ فَرِيقٌ مِنَ الْقَوْمِ نَمَّا يَكُونُ سَبَبًا مِنَ الضَّرُورِيِّ
لِلْآخَرِينَ

أَقُولُ إِن قَامَتْ لَهَا قَائِمَةٌ مِنْ الْجِهَةِ الْخَلْفِيَّةِ لَا تَقَعُ
عَلَى الصَّحَّةِ مِنْ سَائِرِ جِهَاتِ
فَلَنَبْحثُ أَوَّلًا فِي تَعْرِيفِ النَّفَاسِ ، وَإِنَّهُ لَمَطَابَشُ شَقٍّ
عَلَى الْبَاحِثِينَ

تَصَفِّحْ مُعْجَمَ (لَتْرَه) تَجِدُ فِيهِ هَذَا الْبَيَانُ :
« النَّفِيسُ هُوَ الشَّائِقُ مِنَ الْكِبَاءِ وَمِنْ مَائِدَةِ الطَّعَامِ وَمِنْ
الرِّيَاشِ ، وَالْوَفْرَةُ مِنَ الْأَشْيَاءِ ذَاتِ الرُّوْنَقِ وَالرُّوْعَةِ »
تَعْرِيفٌ مُسْتَرْخٍ يَنْبَغِي بِمَا يَتَصَوَّرُهُ بَعْضُ النَّاسِ ، وَلَكِنَّهُ
أَضْيَقُ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِالْمَعْنَى الْمُتَدَاوِلِ الشَّائِعِ بَيْنَ الْعَامَّةِ
وَلَعَلَّ لِأَصَحِّ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْإِسْتِنْفَاسَ هُوَ تَحَاذُ شَيْءٍ
كَمَا لِيَّ يَتَجَاوَزُ مَا يَمُدُّهُ السُّودُ الْأَعْظَمُ مِنْ سَكَانِ الْإِقْلِيمِ
ضُرُورِيًّا ، لَا لِمَعَاشٍ وَحْدَهُ بَلْ لِرِزْقِهِ الْحَيَاةِ وَأَدَبِهَا
فَالنَّفَاسُ إِذَا أَشْيَاءٌ مُتَنَوِّعَةٌ فِي الْغَايَةِ مُتَنَفِّئَةٌ بِلَا تَقْطَاعٍ
تَتَبَاعَدُ مَرَمِيهَا بِقَدَرِ مَا يُرَى لِحُجْمِهِ وَيَتَنَعَّمُ

(١) (Émile Littré) لغوي وفيلسوف فرنسي اشتهر بمجمعه

المعروف باسمه (١٨٠١ - ١٨٨١)

لَوْ أَصَابَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الَّذِينَ عَزَّوْا الْأَمْبِرَاطُورِيَّةَ
لِرُومَانِيَّةٍ ، أَثَرٌ يَتَّيَّنُ مِنْ بُيُوتِ الْعَامَّةِ الْمُتَيْسِّرِينَ ، أَوْ
الْعَمَالِ الْمُتَقَنِينَ ، فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ، لَا سَتْفَسُ كُلُّ شَيْءٍ فِيهِ :
مِنْ تُكَاتٍ ^(١) زَهِيدَةٍ الْأَثْمَانِ لَكِنَّهَا مَكْسُوءَةٌ ، وَمِنْ بُسْطٍ
إِبْدِيَّةٍ ^(٢) ، وَمِنْ أَسْتَارٍ تَوَافِدَ ، وَمِنْ وَرَقٍ مُزَوَّقٍ تُغَشَّى
الْجُذُرَانِ ، وَمِنْ مِرَآئٍ ، وَمِنْ قِصَاعٍ مُتَنَوِّعَةٍ ، وَمِنْ أَقْمِصَةٍ ،
وَمِنْ مَنَادِيلٍ ، وَمِنْ أُرْبُطَةٍ عُنُقٍ ، وَمِنْ جَوَارِبٍ ؛ وَلَكَمَا
عَتَقَدَ أَنَّ وَاحِدًا مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ لِمُسْتَجِدَّةٍ عَلَيْهِ ضَرُورِيٌّ
لِلْمَعِيشَةِ ، وَلَا يَمَّا تَسْتَلْزِمُهُ زِينَتُهَا أَوْ أَدَبُهَا

لَوْ نَقَلَ أَحَدُ الرُّعَاةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ مِنْ جِبَالِ (السَّيْفِينِ)
بِفَرَنْسَا إِلَى مَسْكَنٍ غَنِيٍّ دَخَلَهُ عَشْرَةُ آلَافِ فَرَنْكٍ وَمَعِيشَتُهُ
عَلَى قَدَرِ دَخْلِهِ ، لَوَجَدَ أَنَّ ذَلِكَ الرَّحْلَ يُرَاكِمُ حَوَالِيَهُ
الْأَشْيَاءَ غَيْرَ النَّافِعَةِ وَالتَّوَافِقِ الْغَالِيَةِ الْأَثْمَانِ الَّتِي لَا يُصَافُ
مِنْهَا إِلَّا مَتَاعٌ مَكْذُوبٌ

(١) تُكَاتٌ جَمْعُ تُكَاتَةٍ : هِيَ مَا يَتَكَأُ عَلَيْهِ وَقَدْ اسْتَعِيرَتْ
لِتَسْمِيَةِ « الْفَوْتِيلِ » (٢) أَيْ مِنَ اللَّدِّ وَهُوَ الَّذِي تَعْرِفُهُ الْعَامَّةُ بِاللَّهَادِ

فالتصور القائمة عليه النفائس يتغير ويتوسع تبعاً للديار
والآناء والطبقات الاجتماعية ؛ وكل وحدة من هذه
الطبقات تعد في النفائس ما لا تمكنها حالتها من الحصول
عليه ، في حين أن الطبقة التي تفوقها ثروة ، آخذة منه
بالحظ الذي تريد

التقدم الصناعي يزيل بكثير من الأشياء التي كانت
تعد نفائس إلى منزلة المبتذلات الشائعة

إذا عظم التقدم الصناعي وعم اليأس فهما يردان إلى
لاستعمال الشائع ، ما كان معدوداً من أخص النفائس
ولقد كان من النفائس في باب العبد ، السكر والأدوية
والقهوة والخمر في الأرجاء التي تمطرها ؛ وكان منها في باب
المقتنيات : زجاج النوافذ ، وبعده العرائ إلى عهد عهد ،
وسجوف الكوى^(١) ، وصنوف النمارق^(٢) ، وساء الجيب

(١) سجوف الكوى : أستر الدود (٢) نمارق جمع
نمرق : وهو البساط

وساعة التعليق قبل انحدار ثمنها إلى أربعين أو خمسين
فرنكاً ثم إلى أربعة أو خمسة من الفرنكات : وكان منها
في باب الكساء : لأفصة والجورب والتعل والمناديل
والأوشحة^(١) والمحرمات : وكان منها في باب السكنى :
نفسال الحواطة^(٢) عن المطبخ ، وستقلال رذهة^(٣)
الضيوف عن غرفة الطعام ، واقتراق حجرة الزينة عن
مفصورة^(٤) النوم ، وكذلك الحمام ، والمرحاض المجلوب
إليه الماء المتوافر فيه النور والهواء

كل من أولئك كان يُظن وراء الحاجة ولا يزال
أقواماً على هذا الرأي في تلك الأشياء

فأبقت النفائس تبعاً بلا انقطاع : وكل مستنفس

- (١) الأوشحة جمع وشاح : وهو قِدة طويلة قليلة العرض
من النسيج يغلب أن يتقلدها اللابس على الكتف اليسرى آخذة
من العنق إلى ما تحت الإبط الأيمن (٢) الحواطة : غرفة الطعام
(٣) رذهة الضيوف : الغرفة التي يسمونها « الصالون »
(٤) الحجرة والمفصورة : اسمان لنوعين من الغرف

بالأمس آيلٌ في الغدِ الى الابتدال ، أو صائرٌ بعد العلوِ
الى دُنُو المَنالِ

فبا للنَّاسِ من الشَّانِ الاقتصاديِّ

لسنا ممن يكرهون النَّفَاسَ لاعتقادِهِ أَنَّها من أكبرِ
بواعثِ التَّجَاحِ البشريِّ ، وأنَّ لِبَسانِيَّةِ مُنْتَنَةٍ لها بِكَلِّ
ما نَتَّخِذُهُ اليومَ حَيَاةً ، فَضْلاً عن مُعْظَمِ إِصْلَاحاتِ
التي اتَّسَقَتْ مَعَهَا أسبابُ الصِّحَّةِ
إِنَّمَا النَّفَاسُ أَمَاتُ الفنونِ

ولولاها لَمَا قَامَتْ قَائِمَةُ النَّحْتِ والنَّصُورِ والموسيقى ،
ولا لَوِ بِمِها العامِّيَّةِ من النُّقُوشِ والمطبوعاتِ الحِجْرِيَّةِ
لَا جَرَمَ أَنَّ من النَّاسِ مَنْ يُسِيءُ سِتْمَالِ النَّفَاسِ
وَيَتَجَبَّجُ بِهَا : أولئك هم الذين يُحَاوِلُونَ أَنْ يَهْرُوا
الْأَبْصَارَ وَيَذُلُّوا الْجُمْهُورَ

لَكِنَّ لَأَدَبِ الْخُلُقِيِّ يَقْضِي قَضَاءَهُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى تِلْكَ

الفِجَّةُ الأئمة التي تظهَرُ بها الثروة على ما يُحِيطُ بها من
الفَاقَةِ

ولا شيء، أدعى إلى فقر الناس، من الاستنفاس الذي
إنَّما يراد به التناهي، كما يفعل الذين يستكثرون من التبع
والسفاسير^(١) لغير طائل

غير أن هذه الفئة من المعجبين بنفائسهم تنقص شيئاً
شيئاً؛ ويتناقص معها بالتدرج ذلك السفة الذي كان عليه
رُومان، أيام انحطاطهم، في تبديد الأرزق، كما تنقص
مئة سائر أنواع المفاخرة التي ينزل الرأي العام قصاصه
في الذين يرتكبونها من ذوى النعمة الحادثة

واقعد أصبح السواد الأعظم من أرباب الجاه على
تقيض هذه الخصة، فهم لا يحرصون نفائسهم في الطرقات
وبين الجماهير، بل يُرخون عليها الأستار فيحبسونها
داخل بيوتهم ويحتشمون أن يتظاهروا بها تظاهراً جارحاً
للذين لا يستطيعون الحصول على ما يُشاكلها

(١) السفاسير هم التبع والأعوان والأجراء.

فإذا استتممت النفائس بمثل هذه الكياسة وذاك
التلطيف لم يسع الحكيم العادل أن يحكم بزوالها

الأوهام الدائرة حول النفائس

يتوهم أناس أن النفائس لو لم توجد لظفر مجتمع
بكثير مما عديمة من الأشياء النافعة ، ويقولون في بيان
ذلك ، إنه لو لم يكن في مجتمع نفائس بمليار من الفرنكات
لأصاب المجتمع بذلك المليار مزيداً من القمح والبطاطا
والألبسة الشائعة

لكنه يلوح لنا أن هذا القول بمنزلة عن الصواب
من جانبين

أولهما ، أن النفائس التي ثمنها مليار فرنك ، لا مقابلة
بينها وبين مقدار العمل الذي يتطلبه إخراج بطاطا أو قمح
أو ألبسة أو أثاث سمج بمليار فرنك ، لأن المستنفس
لا ينظر في الثمن إلى مقدار البضاعة ولا إلى مقدار العمل
بل إلى جودة البضاعة وإتقان العمل

مِثَالُهُ أَنَّ الْهَكَتَارَ مِنْ أَرْضٍ « شَائِئُ لَافِت » بِفَرَنْسَا
يَقِلُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ إِلَى عَشْرِينَ هَكَتُولِتْرَ بَيْدٍ جَيِّدٍ ،
يُبَاعُ الْهَكَتُولِتْرُ مِنْهَا بِخَمْسَمِائَةٍ أَوْ سِتِّمِائَةِ فَرَنْكٍ ، فَتَكُونُ
جَمْلَةُ رُبْعِ هَكَتَارٍ بَيْنَ سَبْعَةِ آلَافٍ وَخَمْسَمِائَةِ فَرَنْكٍ وَاثْنَيْ
عَشَرَ أَلْفَ فَرَنْكٍ : فَلَوْ سَتَخَرَّجْتَ مِنْ كَرُومِهِ خَمْرَ سَوِيقَةٍ
لَمَّا بَلَغَ ثَمْنُهَا هَذَا الْمَبْعُ : بَلْ لَكَ أَنْ جُلُّ مَا يُسْتَطَاعُ
الْحَصُولُ عَلَيْهِ أَنْ يُسْتَفْلَ مِنْ ذَلِكَ الْهَكَتَارِ أَرْبَعُونَ أَوْ
خَمْسُونَ هَكَتُولِتْرًا بَدَلًا مِنَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ أَوْ الْعَشْرِينَ الَّتِي
تُسْتَفْلُ الْيَوْمَ ؛ وَلَكِنْ ذَا مَا يُذْرِكُ مِنْ لَثَرِ أَلْفًا أَوْ أَلْفًا
وَمِائَتَيْنِ فَرَنْكٍ بَدَلًا مِنَ السَّبْعَةِ آلَافِ أَوْ لَاثْنَيْ عَشَرَ
أَلْفَ

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الصَّائِفُ الْمَاهِرُ الَّذِي يَكْسِبُ فِي يَوْمِهِ
خَمْسَةَ عَشَرَ أَوْ عَشْرِينَ فَرَنْكًا لِإِخْرَاجِهِ أَشْيَاءَ نَفِيسَةٍ
فَلَوْ أُلْغِيَ هَذَا الذَّوْعُ مِنَ الْإِنتَاجِ وَكُلِّفَ ذَلِكَ الصَّائِفُ
بِصَنْعِ فِرَّاتٍ (١) ، لَمَّا كَانَ مَعْقُولًا أَنْ يُخْرِجَ مِنْ تِلْكَ

(١) فِرَّاتٌ : « خَرْدَوَات » كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ

الأشياء المُبتدلة، ما يُعادل خمسة عشر أو عشرين فرنكا
بل لكان مُعظم ما يَكسِبُه أربعة أو خمسة فرنكات
ويدخلُ في هذا الفريق أيضاً أولئك المُتَفَنُّون
البارعون من التَّجَّارِين : فإنَّ آخرَ الواحد منهم خمسة
عشر أو عشرون فرنكا على ما يصنعه من لآلئ
المنقوشِ ؛ فلو رَجَعَتْهُ بِهِ إِلَى النِّجَّارَةِ العَادِيَةِ لَمَا وَسَعَهُ
أَنْ يَكْسِبَ مِنْهَا فِي يَوْمِهِ مَا يُعادل كَسَنَهُ ذاك ؛ وكذاك
في سائر المُسْتَعْدَّاتِ الرَّقِيَّةِ

فالذي يشتريه المُستَنفَسُ بِالثَمَنِ العَالِي إِنَّمَا هُوَ إِتْقَانُ
الْعَمَلِ ، وَإِدْعُ الصَّانِعِ أَوِ الْمُتَفَنِّ لَدَى لَوْ صُفِرَ إِلَى
حِرْفَةٍ غَيْرِ تِلْكَ ، مِنْ حِرْفِ السُّوفِيَّةِ ، لَمَا تَسَنَّى لَهُ أَنْ
يُتَبَّجَ أَكْثَرُ مِمَّا يُنْتَجَةُ أَذْنَى الْمُتَمَتِّهِينَ

لهذا كَانَ مِنَ الْخَطِئِ زَعْمُهُمْ ، أَنَّهُ إِذَا أُلْغِيَ مِنْ إِيْتَاكِ
النَّفَائِسِ مَا ثَمَنُهُ مِليَارٌ ، سَتَرَادَتْ لِإِنْسَانِيَّةٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ
النَّافِعَةِ مَا يُعادل ثَمَنُهُ ذَلِكَ الْمِليَارَ

يدخلُ في الاحْتِمَالِ ، بِصُرْفِ التَّظَرُّعِ عَنِ الْاِسْتِدْرَاكِ

الذى سنستدرِكُه فيما يلى، أنَّ الإنسانية لو أردت قَصْرَ حاجاتها على الخبز، ولحم، والخبز السوقي، واللبسة العادية، ولأدوات الساحة، لاستطاعت الحصول من هذه الأشياء، على مقادير أعظم من التى تحصل عليها الآن؛ بمعنى أنه لو انصرف المصورون، والنحاتون^(١) والجادون^(٢) والمزوقون^(٣) والمخرمات^(٤) والمفوقات^(٥) وغزّالوحرير ونساجوه، وصناع العجلات الفاخرة، ومهينو الرياش المتفنن الخ، عن حرفة هذه إلى خدمة الأرض، وغزل القطن، وحياكة المفصلات^(٦)، لانتجوا فوق ما ينتج الآن من السلع الشائعة التى يمدّها أناس ضرورية للحياة دون سواها

يدخل ذلك فى الاحتمال كما قدّمنا، ولكنه ليس إلا

(١) النحاتون : Sculpteurs (٢) الجادون :

Tapissiers (٣) المزوقون : Décorateurs

(٤) صانعات الخرم : المخرمات : المخرمات فى اللغة

المتداولة (٦) المفصلات : المصنوعات كما شرحنا قبلاً

خذساً وتخميناً؛ إذ لا شيء يُحقق أن إبطال النفائس
تتأتى عنه وفرة الأشياء النافعة

وكأني بأصحاب هذا الرأى ، لا يحسبون حساباً
للتأثير المضعف المخدر الذى يؤثره في هيئة الإنسان ،
وفي فطنته المبدئية (١) وفي ذهنه المخترع ، تشابه العمل
واستمراره على وتيرة واحدة ؛ ولا يتصورون أن المجتمع
الذى يمتلئ فيه الناس مهنة متشاكلة ، ويعيشون عيشة
مُتماثلة ، تكون مطالبهم محدودة ، ولا يطمح (٢) أخذ
بنظره إلى مطمح أسنى وأسمى ، من الأفق الذى تنتهى
إليه آمال أفرانه ، لا مندوحة له من السقوط في وهذه
الجمود ؛ حيث أثقل مرونته ويضعف على التمادى نشاطه
فيفقد حيناً من الدهر لا يتقدم ثم يقضى إلى الشكوص
والتأخر

(١) الفطنة المبدئية : هي الحالة العقلية التى تحمل الإنسان على
الشروع فيما تصوّره وقدره Imitative (٢) يطمح يمد
نظره

وعندنا أن إزالة النفائس محبة لتناقص المستنفدات
السوقية مع طول الزمن فضلا عما يمدو^(١) ذلك من
الخسران

إبطال النفائس يضيق مجال التقدم الاجتماعي

تأتي النجاح في أكثر أموره من مجهودات أناس
تفوقوا على غيرهم ، ذكاء ، وعزيمة ؛ وكان في طبيعة البواعث
لهم على إبداع ما أبدعوه ، رغبتهم في المكافآت الحسية
ولا مشاحة في أن خير تلك المكافآت ، الثروة ؛
كما لا مشاحة في أن الثروة تفقد معظم قيمتها لدى فئة
كبيرة من العباد إذ لم تمكنهم من الاستمتاع بالنفائس
التي يشتهونها

نعم إن من المخترعين ، ومن كبار المستحدثين وكبار
أرباب المصانع ، من سما خلقه فاكثف بخدمة الإنسانية
وبما يعود عليه من حسن السعة ، جزاء وفاقا لمتاعبه

(١) يمدو : يتجاوز

المتَّصاة ، ومباحثه النَّاصبة ؛ إلا أنَّ بجانب هؤلاء رجالاً
آخرين ذوي هِمَّة ، وكفاءة ، ومقدرة ، لا تمتدُّ أعمالهم
إلى ذلك الأفق البعيد بل قد تجتهد بهم مطامعهم ، إلى
التَّعَمُّ بالنفائس ، أكثر ممَّا تجتهد بهم إلى التَّعَمُّ بما يسرُّ
الخطأ ويرضى الشَّرَف الرَّفيع

قد يكون الميل إلى النفائس من الذُّق والكف
بالأباطيل ؛ فبحكمة أن تقصِّي عليه ونكره ؛ غير أنه
لا يبرح ، في الغالب من الأمر ، حيز ما يقال " به
الضعف الإنساني من عثرته

ربَّما بد لقوم أن لبس النساء البخز ، وتقادهن
قلائد الماس واللؤلؤ ، وتبواهن " أرائك العجل الفواخر
للنَّقْل في أماكن المتقاربة ، كل أولئك من الأحوال
التي لا فائدة لها

لكن ما القول في فريق من الناس يعانون

(١) يقال من عثرته : أي يُقام ويُنهض (٢) التَّبَوُّه :

الإقامة بالمكان

المَشَقَّاتِ، وَيُعَامِرُونَ الْأَخْطَارَ، وَيَتَكْرَرُونَ مَا لَا يَخْطُرُ
عَلَى بَالٍ، وَيَخْلُقُونَ الصِّنَاعَاتِ النَّافِعَةَ لِلْعَالَمِ بِأَسْرِهِ،
لِيَجْلِبُوا إِلَى نِسَائِهِمْ وَبَنَاتِهِمْ تِلْكَ الْخَيْرَاتِ، وَلِيَسْتَمْتِعُوا
بِمَا يَنَالُهُمْ مِنْ رِضَاهُنَّ عَنْهُمْ؛ فَلَوْ أُرِيدَ مِنْ أَوْلَئِكَ الرِّجَالِ
أَنْ يَقِفُوا عِنْدَ الْكَفَافِ لِأَرْاحِ أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْعَنَاءِ وَالْمَغَامَرَةِ
فَمِنْ الْيَقِينِ أَنَّ الْمَجْهُودَاتِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةَ الْفَائِقَةَ، الَّتِي
يَبْعَثُ عَلَى بَذْلِهَا حُبُّ النِّفَاسِ، تَزِيدُ الْقُوَّةَ الْمُنْتِجَةَ فِي
الْإِنْسَانِيَّةِ زَيْدَةً تَعُودُ مِنْهَا عَائِدَةٌ كَبِيرَةٌ، حَتَّى عَلَى الْأَشْيَاءِ
الضَّرُورِيَّةِ

أَيَسَتْ مَسْأَلَةُ النِّفَاسِ، إِلَّا مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ مَسْأَلَةِ
أَوْسَعِ مِنْهَا وَأَعَمِّ: مَسْأَلَةِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ النَّاسِ
وَأَقْدَمْتُ أَنْ تَسَاوَى الطَّبَقَاتُ لَوْ تَحَقَّقَ فِي مُجْتَمَعٍ،
اِثْبَاطٌ فِيهِ الْهَيْمَمُ، وَعَادَ بِأَهْلِهِ إِلَى النِّفَاسِ الْفِكْرِيِّ،
وَالْحَرَمِ الْحَيِّ، الَّتِي عَاشَتْ فِيهِ شُعُوبُ الْأَرَمَةِ الْأُولَى
فَإِذَا مُنِعَتِ النِّفَاسُ كَانَتِ النَّيْجَةُ فِي هَذَا الْحَدِّ مِنَ
الْجَسَامَةِ أَوْ دُونَهُ بِقَلِيلٍ

فياخذ الدين وأدب النفس ما يأخذ به على الإحراط
في النفائس ، وتجاوز الاعتدال في استعمالها ؛ وليجهدا
ما يجهدان لإزالة تلك القحّة التي يتظاهرها بها المفارقة
بما عندهم ؛ وليعلمّا الناس ويرشدهم ما يستطيعان إلى تَوْخِي
الغايات المعنوية العليا ، وترك هذه السّافيف الدُّنيا

ذلك خَيْرٌ ما يَعْمَلَانِ

إِلَّا أَنَّهُ مَا دَامَ الطَّبَعُ الْبَشَرِيُّ لَمْ يُغَيِّرْهُ الدِّينُ وَلَا
الْحِكْمَةُ فِي السَّوَادِ الْأَعْظَمِ مِنَ الْخَلْقِ ، فَمِنْ خَطَا
الْأَسَاسِيِّ ، فِي جَانِبِ الْاِقْتِصَادِ ، أَنْ يُعَمَدَ إِلَى إِبْطَالِ
النفائس^(١)

(١) يحذر بالاستدراك في هذا المقام أن التقدم بأنواعه والنزاع
بتساعه ، منذ ختام القرن التاسع عشر ، قد دفعا الأغنياء في تيارٍ
شديد من التبذير والتسديد ؛ وأن روح التشبه والمحاكاة ، ذلك
الروح المتفشى خصوصاً في الطبقة غير الموسرة من الناس ، قد
حملهم على ابتغاء أشياء كالية لا فائدة لها منها بقصد التظاهر والمباهاة
ذلك ، ولا ريب ، مرض اجتماعي لكسبه لا يقض الملحوظات
الاقتصادية التي قدمناها

الفصل الثالث

العامة^(١) . الفاقة . لإحسان

أهمية مذهب ملتوس^(٢)

يذهب سكان المعمور متكاثرين . وفي معظم الأسر
يتجاوز البنون الكتب اللازمة لبقاء الأهلية على عددهم .
ولا يكثر أبواهم لما يحى به لمستقبل
إن لمسألة السكان هذه شأنًا عاليًا من حيث لاقتصاد
دع ما تصدت له طائفة من الكتب ، ومنها ملتوس .
من الدعوى التي أرسلتها على عواهنها ، وعممتها بغير
حساب ، فرعبت القلوب زمنًا طويلًا ، ورابت نفوس
العالمين

(١) العامة : اسم جامع للذين يعبرون مكانًا وهو ما يسمى

في اصطلاح هذه الأيام بعدد السكان وفرنسيته Population

(٢) ملتوس (توماس روبرت) اقتصادي إنجليزي —

وُلد سنة ١٧٦٦ ومات سنة ١٨٣٤

كان متوس هـد أسقفاً بروست يا حبا الإنسانية ؛
وقد بحث في الأسباب الناجم عنها فقر لأكثرين فص
أنه توصل إلى إدراك العللة الكبرى لتلك العال ، ورده
أنها : « الزعة المستمرة في كل حي إلى تمة جنسه
بأكثر مما تحيرة له مقادير الغذاء التي يستطيع الحصول
عليها »

فهو مع نسبه هذه الزعة الطبيعية إلى لسان ،
ومحاولة أن يستخرج منها نتائجها أستخراجا جيد
الديباجة أخذاً بالألباب ، قد اجتراً على تأكيد أن العامر
ينضاعفون في كل خمس وعشرين سنة ، وأنهم يتكاثرون
بين عقد وعقد من الزمن ، تكاثراً هندسياً ، على حين
أن أفضل الوسائل لرعاية أو الصنعية لإتاء الرزق
لا تكثر إلا في حد « النسبة الحسائية »

وقد عني بهاتين السببتين « الهندسية » و « الحسائية »
ما يمثل بالضبط في الصورة التالية التي أراد بها أن يدل

(١) الإله النمو كما سبق

على سائر التَّمَوِّ مُتَقَابِلًا بَيْنَ عَدَدِ الْأَهْلِينَ وَمَوَادِّ الْمَعِيشَةِ
فِي مُدَّةِ فَرَسٍ كَاهِلٍ مُقَسَّمَةً إِلَى أَرْبَعَةِ عُقُودٍ كُلِّ مِهَا حَمْسَةٌ
وَعَشْرُونَ عَامًا

سكان	مواد المعيشة
١	١
٢	٢
٤	٣
٨	٤
١٦	٥
٣٢	٦
٦٤	٧
١٢٨	٨
١٥٦	٩

وعلى هذا فَيَنبَغِي أَنْ يَكُونَ ازْدِيَادُ السَّكَّانِ قَدْ تَمَّشَى مِنْ
مِلْيُونٍ إِلَى مَائَتَيْنِ وَسِتَّةٍ وَخَمْسِينَ مِلْيُونًا فِي مَجْرَى قَرْنَيْنِ ،
يَكُونُ ، ازْدَادٌ مِنْ مَوَدِّ الْمَعِيشَةِ لَمْ يَتَجَاوَزْ النِّسْبَةَ الَّتِي بَيْنَ
وَاحِدٍ وَتِسْعَةٍ

ثُمَّ يَنْدَعَى مُلْتَوَسُّ أَنْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ الْغَالِبَةُ فِي ازْدِيَادِ

عدد السكان على زديد مودة المعيشة . تدخدهم في طرقها
 بعقبات ينعتونها بلزجرة . لث العقبات . هي الشقاء .
 والحرم . ولوفيات قبل الاوان . والاولياء . ونحاعات .
 والحروب . وسائر الكوارث التي يتولى مصها بين رده (١)
 وآخر من سهر . ويمثل بعضها بلا تقطع وهي قوت
 تكليج جماع الناس بيد لآلام وتحضر في الخير لدى
 رسمنة الطبيعة

بعد أن عدد ملتوس لث امصائب ورؤيا . أرد أن
 نحل الوقاية لخيارية مكان لآفات الرؤاجر . فأشرب أن
 ربح الرّجل زواجاً . فبذ ترؤج . فبان يمثل في
 مبشرة أهله بحيث يعمل عدد بيه على قد (٢) رزقه
 ويهد يحكم السكان سيرهم . فالتون في دائرة
 الكرم الذي تسمع به أرزقهم . وينقدون النوع البشري
 من الكوارث التي سبق وصفها

(١) الرّوح . حقبة من الدهر (٢) القدر والقدر بمعنى

مذهب ملتوس لا ينطبق على العالم
في حالته الحاضرة

عند مذهب ملتوس حقيقة لا تقبل المنازعة ولا سيما
في إنجلترا ؛ حتى إذا جاز هذا الربع من القرن الذي نحن
فيه ، انتقض ذلك المذهب على نفسه بما ظهر من أعاجيب
النمو في الفلاحة والصناعة والتجارة ، وبما فتحت في وجه
جليل لأبيض من أراضي المستعبدات الخصبة ، وبما
أفصى إليه بعض الأمم كفرنسية وأمريكية الشمالية
الساخنة المحيط الأتلنكي ، على غير توقع منها وبلا
تأثير من المجاعات ، والأوباء ، والحروب ، إلى وقوف
التناسل عند أمد لا يتخطاه

من اليقين أن مذهب ملتوس لا ينطبق على هذا
الزمن ؛ ولا يدل دليل على احتمال تطابقه مدة قرنين
بل ثلاثة أو تزيد : لأن مواد لمعيشة اليوم ، إذ تُطْرَق
إلى مجموع الكون ، تسبق النوع البشري بنموها وتقدمها

وهذا ما يشهد به رخص المحصولات الشائعة الكبرى كالقمح ، والشعير ، واللحم ، والصوف ، والفاكهة ، والزيت بصنوفها الخ

عدا أن نصف العالم - وتدخل فيه أمريكا بقسميها وأستراليا ، والجينية الجديدة ^(١) ، وصومطرة ^(٢) وورنيو ^(٣) وزيلندا الجديدة ^(٤) ، وشرط كبير من إفريقيا ، فضلا عن ثلاثة أرباع روسيا ، وعن آسيا الغربية يستطيع أن يمون ^(٥) لأن خمسة أضعاف سكانه ، أو عشرة أضعافهم ، بل مائة ضعفهم في بعض الأرجاء

- (١) الجينية الجديدة La nouvelle Guinée : جزيرة في أقيانيا شمالي أستراليا (٢) صومطرة Sumatra : جزيرة في أرخبيل سوند قرب جاوا عدد سكانها ثلاثة ملايين وستمائة ألف (٣) بورنيو Bernéo : جزيرة في أرخبيل سوند مساحتها ستمائة وخمسة وسبعون ألف كيلومتر وعدد سكانها مليونان (٤) زيلندا الجديدة La nouvelle Zelande : جزيرة في أقيانيا يفصل بينهما مضيق كوك مساحتهما مائتان وسبعون ألفا وتسعمائة كيلومتر مربع وعدد سكانها ثمانمائة وثلاثة وعشرون ألفا (٥) يمون : يعول

واقدر أن تعد العالمين اليوم في الدنيا كدبها ،
لا يقل عن مليارين ؛ فيكون لكل سبعة أو ثمانية من
الهكتارات ^(١) قاطن وحيد . فلو بلغ متوسط سكان
الكرة ما هو بامه في فرنسا : فكان لكل مائة هكتار
ثمان وسبعون من القاطنين ، أو لكل هكتار وثمانية
وثلاثين ^(٢) مقيم واحد . أما أضر بالتنوع البشري أن
يصير إلى ستة أضعافه

نعم إنه لا ينبغي صرف النظر عن الصحارى القاحلة
ولكن في مقابلتها مساحات ممتدة فوق فرنسا بخصبها
ثم إذا تفكرنا من جهة أخرى ، في أن الأرجل التي
هيبة غمرتها من لذبيا . كالأمريكتين ، وبعض أفريقيا
وكأكبر قسم من أفريقيا ، أصبحت ديار هجرة للجنس
الأوربي دون سواه من الأجيال الآسيوية والصينية

(١) الهكتارات جمع هكتار : وهو عشرة آلاف متر مربع

بحساب الأرض الزراعية Hectare ou Hectomètre

(٢) الآر : يعادل مئة متر مربع Are

ولهنديّة رخ ، وجدنا أنّ شعوب أورب لا يحقّ لها أن
تحتسّ بأساً ، إلى زمن طوي ، من مذهب ملتوس ، ولا
من اختلال التّناسب بين تكاثر لأهلي وتكاثر الأرزاق
فإنّه إذا كان هناك خطرٌ يُحتسّى ، لم يكن مبدأ ذلك الخطر
إلاّ يوم تشرع لأئمّ لآسيويّة ، من صينيّة وهنديّة ،
في الجلاء إلى البعيد من الأقطار ، وفي ستيطان ما خلا
من الأتحاء

بل لو أصبح هذا لاستعمار الآسيوي أمراً واقعاً ،
لكان ما يصيبه الشعوب الأوربيّة من المهابة ، ردحا
لا يقلّ عن بضعة قرون ، إلى أن يتمّ عمّر كلّ بلّغ (١)
قصر من الدّنيا ، ويصير ممثّل استيطانه كمثّل لاستيطان
في البلد المعمورة من قبل

فما دامت عدّة سكّان الدّنيا لم تصل إلى هذا المتوسط
ثابتاً ، فمن السّهّل على مهاجري لدير القديمة أن يجذو
لهم متّسعاً في الأقاليم الجديدة التي لم يتمّ عمّر نها ، ومن

(١) بلّغ : غير معمر ولا متفع به

السَّهْلُ أَيْضاً عَلَى هَذِهِ الْبُذْدَانِ الْجَدِيدَةِ أَنْ تَبْعَثَ إِلَى
الْأَمْصَارِ الْقَدِيمَةِ بِفُضُولِ مُنْتَجَاتِهَا الْغِذَائِيَّةِ ، لِاسْتِبْدَالِ
الْأَشْيَاءِ الْمَصْنُوعَةِ بِهَا

عَلَى هَذَا يَنْتَقِي الْخَوْفُ مِمَّا أُنْذِرَ بِهِ مَلْتَوَسُّ ، إِلَى عِدَّةِ
قُرُونٍ ؛ وَفَدِ نَقُولُ لِي آخِرُ الدَّهْرِ : فَقَدْ ثَبَتَ مِنْ جِهَةٍ ،
أَنَّ طَرِيقَ الْفِلَاحَةِ فِي الْعَالَمِ الْمُمَدَّنِ ، لَا تَزَالُ عَلَى تَقْصُّهَا
الْأَوَّلُ ؛ فَإِذَا تَكَامَلَتْ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعِلْمُ زَكَتْ (١)
الْمَحْصُولَاتُ فِيهَا ، وَلَا سَيَمَّا الْحُبُوبُ ، ضِعْفِي مَا تَزَكُو الْآنَ
أَوْ ثَلَاثَةَ الْأَضْعَافِ

وَقَدْ ثَبَتَ ، مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ، بِمَثَلِ فَرَنْسَا ، وَسُويْسَا ،
وَالْقِطْعَةِ الْمُتَاخِمَةِ لِمُحِيطِ الْأَتْلَنْتِيكِيِّ الْمُسَمَّاةِ بِإِنْجِلْتَرَا
الْجَدِيدَةِ (٢) مِنَ الْوَلَايَاتِ لِمَتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ ، أَنَّ التَّنَاسُلَ
يَضَعُفُ كَثِيرًا بِفِعْلِ الرِّخَاءِ وَتَحْتَ تَأْثِيرِ الشُّعُورِ

(١) زَكَتْ : نَمَتْ وَرَبِحَتْ أَيْ اِزْدَادَتْ

(٢) اسْمُ هَذِهِ الْوَلَايَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ بِالْفَرَنْسِيَّةِ :

العصامي^(١) . ومما يُحتملُ حدوثُهُ ، ولا دليلَ يدلُّ على
تقيضه ، أنَّ سائرَ بلدانِ الدنيا صائرةٌ مَصِيرَ فرنسا من
حيثُ تناقصِ السكانِ ووقوفِ سودهم^(٢) عند حدٍّ لا يكادُ
يَتَعَدَّىهُ

ما يتأتَّى من الآفاتِ عن سرعة تكاثر الأهلين
في بلدٍ ما

إِذْ حَسُنَ الْأَيُّوُخَذُ بِمَذْهَبِ مَلْتُوسٍ مِنْ حَيْثُ تَقْرِيرُهُ
عَدَمَ التَّوَاظُنِ بَيْنِ ثَمَوِ السَّكَّانِ وَتَوَافُرِ الْمَوَادِّ الْمَعَاشِيَّةِ ،
فَمِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ . أَنَّ سُرْعَةَ زَيْدِ الْأَهْلِينَ فِي الْبَلَدِ الَّذِي
لَا تَتَّفَاقُمُ^(٣) رُؤُوسُ أَمْوَالِهِ وَلَا تَنْفَقُ مَصْنُوعَاتُهُ بِمُقَدَلِ
تِلْكَ السَّرْعَةِ ، يَقَعُ مَعَهَا مِنَ الْمَحْدُورَاتِ عَلَى طَبَقَةِ الْفَقَةِ
مَا لَيْسَ بِالْيَسِيرِ

(١) العصامي : قدما أنا تريد به الديمقراطية لأن كل امرئ
يسود نفسه ويكتسب الحسب بكدّه يكون ديمقراطيّاً بطبعه ولو
نُشِبَ بِالْعِظَامِيِّينَ (٢) سوادهم : جمعهم (٣) تتفاقم :
تكثر وتعاظم

بذليل المشاهد في بلجيكا وفي بعض أنحاء إيطاليا
وفي عدة أماكن ألمانية : منها السكس^(١) وخصوصاً
سيليسيا^(٢) ؛ فإن العملة فيها تمددو بما لم يتوقع معه
تمدد رؤوس الأموال ولا تمدد لأسواق الخارجية التي
تزوج فيها مصنوعات تلك البلاد ، فنجم عن ذلك هبوط
في الأجور ورقّة في حال الصناع

وليس للفاقة ولا للشقاء لدى يكابدو عمال بعض
الأرجاء في إيطاليا وبلجيكا وألمانيا من سبب سوى هذ
السبب

أما إنجلترا ، فقدم تأثيرها من نتائج الفرق بين نماء
السكان وإتاء^(٣) رؤوس لأموال وزواج المصنوعات ،
إلّا ما هو ناجم من كونها قد ألفت مراكمة^(٤) المقادير
الطائلة من رؤوس لأموال ، ومما لها من السبق على غيرها

(١) السكس مقاطعة بألمانيا La Saxe (٢) سيليسيا

كتلك La Silésie (٣) الإماء : النماء والتريع كما سبق

(٤) المراكمة : الجمع والتكديس

في ميدان التجارة ، ومن السعة الاستثمارية التي توجد
لمصنوعاتها ثقافاً مستمرّاً في أسواق خارجية

المهاجرة والاستمرار

لا ينبغي إذاً أن يُحمَل الناسُ على العساسة بلا تدبُّر
ولا تبصّر فيكون شأنهم شأن الجماهير التي أُشْرنا إليها
من سكان إيطاليا وألمانيا وبلجيكا

فإذ وقع مثل هذا الإفراط في التنازل فلا بدّ من
المهجرة إلى البلدان المستجدة

وما لهجرة سوى حادث نافع يُخَصُّصُ المعمور القديم
من فضول سكانه لأجل مُستَمَيٍّ أو لأجل غير مُستَمَيٍّ ؛
ويُحمَلُ إلى المعمور لحديد أكبر ما يحتاج إليه من قوة
السواعد

غير أن الهجرة لا تكون حسنة العائدة إلا إذا كان
النازحون^(١) شباباً شجعاناً^(٢) مواطنين ، راغبين في العمل

(١) النازحون : المهاجرون (٢) شجعة : جمع شجاع

اليدوي لا مستخدمين ولا سفرة^(١) يفتربون في طلب
أرزاق تجرى عليهم في مقابلة تبوئهم مقاعدهم كما يقعد
أمثالهم في مواضعهم لأصليّة وقد أربو على كل حاجة
على أن كل حكومة تستطيع أن تهني للهجرة أرضاً
خاصة تجعلها أرضاً وطنية فيكون فعلها ذلك هو
الاستعمار

وقوام الاستعمار أن توضع بقاع مقيمة أو قليلة
العمران همجية السكان تحت تصرف شعب حضري
غني بالمال والرجال

فإذا استحوذت دولة حضرية على بقاع تلك صفتها
تأت إلى أعمال مشروعة. وهذا العمل إن أحسنت إدارة
كان من أنفع الأعمال التي يقوم بها لمجتمع الأوربي
غير أن الاستعمار يتطلب من الذين يتصدون^(٢) له

(١) السفرة جمع سافر : طائفة الكتاب ومستخدمي المكاتب

Employés de bureau = Commis

(٢) يتصدون له : يترضون وينتدبون

رِصَانَةٌ (١) فِي الْفِكْرِ، وَمُتَانَةٌ فِي مَقَاوِمَةِ بَوْعِ الشَّرِّ،
وَمُثَابَرَةٌ لَا يَدْهَبُ بِهَا طَوْلُ الْأَيَّامِ
وَأَيَّةُ أُمَّةٍ سَارَتْ هَذَا السَّيْرَ، لَمْ تَلْبَثْ بَعْدَ مَتَاعِ
الْبِدَاءِ وَتَكَلُّفَاتِهَا أَنْ تُصِيبَ عَوْصًا كَرِيمًا، مُتَنَوِّعَ
الْأَشْكَالِ، عَمَّا تَكُونُ قَدْ تَحْمَلْتُهُ فِي هَذَا السَّبِيلِ

الْأَقَابِيمُ الَّتِي لَا يَتَكَثَّرُ سَكَانُهَا

أَخْطَارُ هَذِهِ الْوَقْتِ

إِذَا كَانَ مِنَ الْبُلْدَانِ مَا يَزِدُّ ذِكْرَهُ لِي مَا وَرَّ،
حَاجَتُهُ، فَمِنْهَا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مَا لَزِمَ حَدًّا
لَا يَعْدُوهُ : كَفَرْنَسَا مَثَلًا . فَإِنَّ الْوَفِيَّاتِ فِيهَا قَدْ قَافَتْ
الْمَوَالِيدُ بِمُتَوَسِّطِ سَنَوِيٍّ مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ إِلَى أَرْبَعِينَ
أَلْفًا فِي الْأَعْوَمِ الْخَمْسَةِ الَّتِي هِيَ : ١٨٩٠ و ١٨٩١ و ١٨٩٢
و ١٨٩٥ و ١٩٠٠

(١) رِصَانَةٌ : نَذِيًّا وَرِكَاتٌ

فأما في العشرة الأعوام التي خلّت من سنة ١٨٩٥ إلى ١٩٠٤، فلم تكن علاوة المواليد على الوفيات إلا خمسمائة وتسعة آلاف وسبعمائة وخمسة عشر أى بمُتوسِّطِ خمسين ألفاً في السنة؛ وهذا المُتوسِّطُ يُضاف إليه بضع عشرات لآلاف عمالاً أم مُمَوَّلِينَ ، يتوفَّدون في كلِّ حَوْلٍ للتَّوطين في ديارنا

إِذْ تبيَّنتْ هذ فإليك مُعدَّلُ السَّكان في أهمِّ لُأقاليم الأوربيَّة :

يَقْطُنُ الكيلومترُ المربعُ في فرنسا اثنان وسبعون نفساً وفي ألمانيا — على أن تُرَبَّتْها لا تُعَادِلُ تُرَبَّتْنا وإن كانَ عندها من المعادن ما ليسَ عندنا — مائةٌ وعشرةُ أنفُسٍ؛

وفي إيطاليا التي لم تستكملْ لى لآن زِراعةَ كلِّ مكانٍ فيها والتي لا تزالُ قِتَّةٌ من أهلِها في نهايةِ الشَّقاءِ .
مائةٌ وعشرةُ أنفُسٍ أيضاً

وفي بريطانيا العظمى وإيرلندا — اللَّتَيْنِ هُمَا عبارةٌ

عن مَعْمَلٍ فسيح الارحاء وحانوت للبَيْعِ والشِّرء = مائة
وخمسة وثلاثون نفساً

وفي إنجلترا بالذات؛ مائتان أو يُضيفون
وفي هولندا ذات التجارة لواسعة مائة وستون
وفي بلجيكا ذات الصناعة الرافية والكنوز المعدنية
مائتان وثلاثون أو يزيدون

من هذا البيان يتضح أن العدد لدى يستطيع الإقليم
أن يعوله من سكانه لا يرتبط بمساحة أرضه دون سواها
ولا بامتداد التربة وجودتها معا ؛ بل بكثتهما وبما في
باطن الأرض من المعادن التي ربما تهاقمت ثقافتها في
بلجيكا وإنجلترا وأرجاء ألمانيا ، فجعلت للبلد الواحد
أرضين لا أرضاً واحدة ، وراحت الإنتاج الوطني زيادة
طائلة

ومما يعين البلد على نمو سكانه بما يفوق نموهم في
غيره : أن تكون له شطآن بحرية فينصرف فريق
من أهله الى صيد الأسماك ، وتتعدد فيه السفن ويتسع ما

تستقيمة من الحركة ، وتمتد تجارتها الى الأسواق النائية
فإذا نظرنا الى الحالة الحاضرة في المعمور كان السبب
أن يتجسس عدد السكان عن المزيد في بلاد من البلدان :
أما أولاً فلأن هذا الوقوف يدفع البلد في هاوية
الضمف السياسي تجاه مناصريه الذين يكثرونه ^(١)
باستمرار النمو في عدد سكانهم دولة

ولا يدلك على آفات هذا الضمف السياسي في الشعوب
كعالمك أن من أثبت به منها أصيب في كرمته وفقد من
إعجاب الآخرين به ولو كان إعجابهم بغير حق أو
تجاوزاً لمعقول - ما هو خير جلاب للرضى عن
مصنوعات ذلك الإقليم وإقبال على أزيائه

وأما ثانياً فلأن الموطن الذي لا يزيد أهله لا يترخ
عنه من أبنائه من يحمل الى البقاع البعيدة عاداته وأذواقه
واعتقته . وهي تنفع أدوات الوصل بين الموطن الذي

(١) يكثرونه . أى يظفونه بالكثرة وهو فعل الغلبة من
كثرة بمعنى غالبه بالكثرة

يَفَارِقُهُ النَّارِحُونَ وَلِدْيَارِ الَّتِي يَجْتُونَ^(١) إِلَيْهَا
عَلَى أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ هُمْ خَيْرُ السُّفَارِ^(٢) الْعُرُوجِينَ
لِتِجَارَاتِ دِيَارِهِمْ

أُنْظِرْ إِلَى الْأَلْمَانِيِّينَ الَّذِينَ نَزَحُوا عَنْ مَسْقَطِ رُؤُوسِهِمْ
وَنَبَشُوا فِي أَطْرَفِ الدُّنْيَا ، فَقَدْ كَانُوا السَّبَبَ الْأَكْبَرَ فِي
مَا بَلَغَتْهُ أُمَّتُهُمْ مِنَ التَّقَدُّمِ التِّجَارِيِّ الْعَظِيمِ
وَأَمَّا تَالِكًا فَلَأَنَّ الشَّعْبَ الَّذِي لَا يَغْوُ ثَقْفَى بِهِ الْحَالُ
إِلَى التَّخَذُّرِ وَالتَّأَثُّثِ^(٣)

وَوَاقِعُ أَنَّ لَأَسْرَ إِذْ قُلَّ أَوْلَادُهَا رَتَّهْمَ تَرْبِيَةِ حَنَانٍ
وَخَوْفٍ تُضْعِفُ بِهِمَا فَضِيلَةَ الْجُرْأَةِ عِنْدَهُ وَتُخَفِّفُ أَخْلَاقَهُمْ
وَعُقُولَهُمْ ؛ كَمَا أَنَّ الرِّجَالَ ، فِي أُمَّةٍ هَذِهِ صِفَتُهَا ، يَصْبِحُونَ
كَارِهِينَ لِلصَّنَاعَاتِ الشَّاقَّةِ وَالْأَعْمَالِ الطَّوِيلَةِ الْآمَادِ غَيْرِ

(١) جَلَا وَأَجَلَى ، نَزَحَ . وَمِنْهَا لَفْظَةُ الْجَلَايَةِ الَّتِي أَطْلَقْتُ عَلَى
الْأَجَانِبِ الْمُقِيمِينَ فِي بِلَادِهِمْ بِلَادِهِمْ Colonie (٢) السُّفَارُ
وَالسُّفَرُ : الْمَسَافِرُونَ (٣) التَّأَثُّثُ : الصِّيرُورَةُ عَلَى حَالَةٍ تَشَبُّهِ
الْأُنُوثَةِ

المُسْتَحْبَةِ، وَتَنْتَهِمُ ^(١) فِيهِمُ الْفِطْنَةُ الْمُبْدِئَةُ ^(٢)

فَمَا يُقِيلُ هَذِهِ الْأُمَّةَ الْمَثْرِيَةَ الْمُنْعَمَةَ مِنْ عَثَرَتِهَا وَلَا
يَنْهَضُ بِهَا مِنْ صَجَمَتِهَا إِلَّا الثَّرَاءُ لِأَجَانِبٍ يَتَوَافِدُونَ إِلَيْهَا
مِنْ لَأْمِصَارِ الضَّائِقَةِ بِأَهْلِهَا

وَلَقَدْ بَلَغَ تَعْدَادُ الْغُرَبَاءِ الْمُقِيمِينَ فِي فَرَنْسَا إِلَى هَذَا
الْيَوْمِ مِليونًا وَمِائَةً أَلْفَ نَسَمَةٍ

فَكُلُّ شَعْبٍ أُصِيبَ بِمِثْلِ مَا أُصِيبَتْ بِهِ فَرَنْسَا مِنْ
ضَعْفِ التَّنَاسُلِ، فَلَيْسَ بِوَاجِدٍ أَفْضَلُ مِنْ تِلْكَ الْعُنَاصِرِ
الْغَرِيبَةِ لِدَفْعِ مَا يَنْتُجُ عَنْ ذَلِكَ الضَّعْفِ مِنْ وَخِيمِ الْعَوَقِبِ

الْمَقْدَةُ

بَارِقَةُ الْأَمَلِ بِتَنَاقُصِ الْفُقَرَاءِ

تَنْضَمُّ إِلَى مَسْأَلَةِ السَّكَّانِ مَسْأَلَةُ أُخْرَى ذَاتُ بَالٍ :
وَهِيَ الْمَقْدَةُ . فَبِى كُلِّ بَلَدٍ وَفِي كُلِّ طَبَقَةٍ مِنْ طَبَقَاتِ

(١) تَنْتَهِمُ : يَتَقَلَّلُ حَدُّهَا (٢) الْفِطْنَةُ الْمُبْدِئَةُ : قَدَمْنَا أَنَّهَا

تعريب لمعنى Esprit d'initiative

الاجتماع يُوجَدُ فَيَبْنَى وَيُوجَدُ مُعَيَّلُونَ ^(١) لا يَتَسَنَّى لَهُمُ
الْحُصُولُ عَلَى الْكَفَافِ ^(٢) يَسْطَوِيهِمُ الْفَقْرُ ، وَالْفَقْرُ نَزْلَةٌ
عَمِيَاءُ لَا تَنْظُرُ كَيْفَ تَضْرِبُ وَلَا تُبْقِي ^(٣) عَلَى جَمَاعَةٍ كَبِيرَةٍ
مِنَ الْعَالَمِينَ

هَكَذَا كَانَ فِعْلُهَا مِنْذُ مَبْدِئِ التَّارِيخِ ، وَلَهُ آثَرٌ نَذْلُ
عَلَيْهِ . أَطْلَهَ رُهَا تَوَثَّرُ الْآيَاتُ لَوَارِدَةٍ فِي التَّوْرَةِ بِحُصُوصِ
الْبَائِسِينَ ^(٤)

وَبِإِيفَاقَةِ عِدَالٍ شَتَّى تَجْتَمِعُ فِي ثَلَاثِ كُتُبٍ .
الْعَاهَاتِ الْأَصْلِيَّةِ
الْإِصَابَاتِ الْعَرَضِيَّةِ
النَّقَائِصِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي الْإِنْسَانِ

(١) مُعَيَّلُونَ : أَرَبَابُ عِيَالٍ (٢) الْكَفَافُ بِكَمْرِ الْكَافِ
أَدْنَى الْقَوْتِ . وَالْكَفَافُ بِفَتْحِ الْكَافِ : مَا يُعْمَى عَنْ إِنْسَانٍ
(٣) أَبْقَى عَلَيْهِ اسْتِيقَاةً وَرَاحَةً (٤) لآيَاتٍ الَّتِي نَزَلَتْ فِي الْقُرْآنِ
بِالدَّعْوَةِ إِلَى الْإِحْسَانِ وَالْوَصَاةِ بِالْإِسْوَءِ دَلِيلٌ آخَرٌ عَلَى صِحَّةِ هَذَا
الْقَوْلِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ لَهُ الْمُؤَلِّفُ بِالتَّوْرَةِ (الْمَعْرَبَانِ)

يُولَدُ أَنَسٌ ضَيْئَالاً نَحْفَاءً . أَوْ قَاقِدِينَ لِبَعْضِ الْأَعْضَاءِ
لَا حَوْلَ لَهُمْ وَلَا ذَكَاءَ . فَيَعِزُّ عَلَيْهِمْ كَسْبُ مَا يُنْسَبُ لَهُمْ
بِهِ الرَّمَقُ . وَإِذَا لَمْ تُقَيِّصْ لَهُمُ الْعَيْنَةُ ذَوِي رَحِمٍ وَشَفَقَةٍ
يَعُولُونَهُمْ أَوْ يَعِينُونَهُمْ . مَا تُؤْ إِعْدَاماً^(١) أَوْ أَقَامُوا عِيَالاً
عَلَى الْمَجْتَمَعِ

وَيُصَابُ أَنَسٌ آخَرُونَ بِأَعْرَاضِ بَدَنِيَّةٍ فَاتِيَةٍ أَوْ
مُقْعَدَةٍ عَنِ الْعَمَلِ وَتَتَبِعُهَا الْفَقْرُ . كَانَ يُحَلُّ الْقَضَاءُ فِي عَامِلٍ
ذِي عَيْلَةٍ ، فَيَمُوتُ عَنْ امْرَأَةٍ وَذَرَارِيٍّ صِغَارٍ أَوْ عَنْ
أَطْفَالٍ أَيْتَمَتْهُمْ أُمُّهُمْ مِنْ قَبْلُ ؛ فَلَا يَتَسَيَّ لَهُؤَلَاءِ الْمُسْتَظْعَمِينَ
أَنْ يَقْوَمُوا أَوْ دَأَّ أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَكْبُرُوا

وَأَشَدُّ مِنَ الْعَيْنَيْنِ الْآتَقَيْنِ نَجَابَةُ لِنُؤُسِ النَّقَائِصِ
الشَّرِيَّةِ ؛ فَإِنْ كَسَلَ الْجِسْمُ ، وَحُمُودُ^(٢) الْعَقْلِ ، وَالْإِصْرَارُ
عَلَى التَّبْدِيرِ ، وَإِدْمَانُ الْمَعَاقَرَةِ^(٣) وَسُوءُ الْخُلُقِ لَدَى يُفْضَى

(١) إِعْدَاماً فَقراً (٢) الْحُمُودُ زَوَالُ قُوَّةِ النَّارِ وَقُرْبُ

انْطِفَاقِهَا (٣) إِدْمَانُ الْمَعَاقَرَةِ : الْإِسْتِمْرَارُ عَلَى تَعَاطِيِ الْخُورِ

بصاحبه الى الإبعاد عن الخدمة ، ولتمادي في الترق^(١)
وعدم لاكثرات لشيء ، كل أولئك مما يصير بالناس الى
الخصاصة^(٢) والشقاء

فإذا عَظُمَ في مُجْتَمَعِ سَوَادِ الْبَاشِينَ سُمِّيَ ذَلِكَ
بِالْفَاقَةِ الشَّائِعَةِ

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ الْفَاقَةَ الشَّائِعَةَ — أَيْ وَجُودَ
طَبَقَةٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ عَنْ إِرْثِ كَارِثَةٍ خُصَّتْ بِهَا
الْمُجْتَمَعَاتُ الشَّاهِدَةُ ؛ وَيَقُولُ إِنَّ الصَّنَاعَةَ الْكُبْرَى هِيَ
الَّتِي خَلَقَتْ تِلْكَ الْفَاقَةَ وَأَحْدَثَتْ ذَلِكَ الْجُرْحَ الْأَلِيمَ الَّذِي
هُوَ جِرَازَةُ نَحَاحِهَا وَعِقَابُ فَلَاحِهَا

هَذَا لَرَّعْمٍ غَيْرِ صَحِيحٍ وَغَيْرِ مَبْنِيٍّ عَلَى جِدِّ اسْتِقْرَاءِ
إِنَّ إِنْجِدْرًا ، وَهِيَ أَكْثَرُ بِلَادِ اللَّهِ صِنَاعَةً ، لَا يَبْلُغُ
عَدْدُ الْفُقَرَاءِ فِيهَا مَبْلَغَهُ فِي أَقَالِيمٍ أُخْرَى ؛ تَقْتَأُ الْعِيشَةَ فِيهَا

(١) الترق عدم استقرار الخلق وتسميه العامة بالطيش

(٢) الخصاصة : الفقر ورقة الحلال

أشبه بالعيشة الفطرية الأولى ، كنروج^(١) ، وبافاريا^(٢)
وجنوب إيطاليا

ففي سنة ١٩٠٨ كان البائسون في بريطانيا العظمى
وإيرلندا بنسبة مائتين وخمسة وخمسين إلى كل عشرة
آلاف من السكان ، أي بنسبة اثنين وخمسة وخمسين إلى
المائة ؛ على حين أنهم كانوا في نروج بنسبة سبعة إلى
مائة ، وفي أسويج بنسبة أربعة وخمسة وعشرين إلى المائة
وفي بافاريا بنسبة ثلاثة واثنين وعشرين إلى المائة

ثم إن المتوسط الذي ذكرناه عن إنجلترا قد أخذ
بالتناقص منذ نصف قرن . فبعد أن كان من سنة ١٨٤٩
إلى سنة ١٨٥٨ ، أربعة وسبعة وستين في المائة ، هبط إلى
أربعة وواحد وستين في المائة بين سنة ١٨٥٩ وسنة ١٨٦٨
ثم إلى ثلاثة وواحد وثمانين في المائة بين ١٨٦٩ و ١٨٧٨ ،
ثم إلى ثلاثة وكسر في المائة ، ثم إلى اثنين وخمسة وخمسين

(١) نروج : مملكة في شمال أوروبا La Norvège

(٢) بافاريا : إحدى ممالك ألمانيا La Bavière

في المائة سنة ١٩٠٨ كما رأينا

فالنجاح الذي تمَّ كان مُتَّصِلًا عَظِيمًا

أما المتوسط في فرنسا فبنسبة واحد إلى ثلاثة وعشرين
وهو أكبر منه في إنجلترا. على أنه قد أُحْد بالانخفاض منذ
ابتداء القرن التاسع عشر

مما تقدَّم يثبت أن الفاقة لم يتسع نطاقها في الأمم
المتمدنة، بل ضاق بمقدار ما انتشرت الصناعة، وانكسرت
حدة الآلام التي كانت تُعاني من الفقر

فلست بو جد في أوروبا الغربية اليوم ما كنت
تشهده في القرون الوسطى ولا ما تستطيع أن تراذ في
الصين ولهند وجزائر من الشعوب التي تبحأها^(١) بأسرها
اجاعات ولأوباء فيهلك منها مئات الألوف أو بضعة
الملايين

كما أن تلك السحاب من عصائب الشحاذين الذين
كانوا يملأون جوانب أوروبا قديمًا قد بادت أو كادت

(١) تبحأها : تقالها جماعات وبلدانًا

لا جَرَمَ أَنَّهُ يُرْجَى تَخْفِيفُ وَيَلَاتِ الْفَاقَةِ مَعَ التَّمَادِي
وَلَكِنَّهُ لَا يُرْجَى الْبَتَّةُ رَوَائِهَا . فَإِذَا أُفِيمَ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ
مَعَاهِدِ الْخَيْرِ كَالْيَارِ سَتَانَاتٍ وَمَلَا جِيءَ الْعُمَيَانِ وَالصُّمِّ
الْبُكْمِ فَلَيْسَ فِي تَشْيِيدِهَا مَا يُقَلِّلُ سُودَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ
بِلَا زَيْبٍ مَا يُصْلَحُ حَالَهُمْ بَعْضُ الشَّيْءِ وَيُقَيِّضُ لِفَيْتَةٍ مِنْهُمْ
كَسَبَ مَعَايِشَهُمْ

وَمِمَّا يُعِينُ ، مَعَ كَرِّ الْأَيَّامِ ، عَلَى تَقْصَانِ الشَّقَاءِ أَوْ
دَفْعِ الْبَلَاءِ الَّذِي يَتَأْتِي مِنَ الْإِصَابَاتِ الْعَارِضَةِ أَوْ مِنْ
الْمَعَايِبِ الْإِنْسَانِيَةِ الشَّانُوِيَّةِ كَالنَّزَقِ وَعَدَمِ الْإِكْتِرَافِ ،
جَمْعِيَّاتُ الْمُبَارَاةِ ، وَصُنَادِيقُ الْأَدَخَارِ ، وَأَنْوَاعُ التَّأْمِينِ ،
وَصُنُوفُ الْمُنْشُورَاتِ الَّتِي تُخَصُّ بِهَا الْعَامَّةُ عَلَى التَّبَصُّرِ ،
وَحُسْنُ التَّأْدِيبِ وَالتَّرْبِيَةِ

غَيْرَ أَنَّ هُنَالِكَ نَوْعًا مِنَ الْفَاقَةِ يَأْتِي كُلَّ دَوَاءٍ جَمَاعِيٍّ
وَيُعْصِي كُلَّ طَبِيبٍ . ذَلِكَ هُوَ الْفَقْرُ النَّاجِمُ مِنْ تَقَايُصِ
الْإِنْسَانِ : كَالْبِلَادَةِ الْأَرَبِيَّةِ ، وَسُوءِ السَّيَرَةِ ، وَالتَّبَذِيرِ ،
وِإِدْمَانِ الْخَمْرِ إِلَى مَا يُشَاكِلُهَا مِنَ الْمَثَالِبِ الَّتِي لَا سُلْطَانَ

عليها لمجهودات لدين يقا تلونها رفقاً بتكويها : ولن
يتوصل الناس إلى إزالتهما بل ربّما أزالوا منها بعض الشيء
لهذا صدق من قال « لا بدّ من وجود الفقراء بينكم »
فالذي ينبغي عمّة إذا هو ألا يوجد من البائسين في
كل أمة إلا الجانون على أنفسهم

الصدقة القانونية والصدقة الخاصة

أخذت طريقتان لمقاتلة الفاقة :

الصدقة القانونية . والصدقة الخاصة

الأولى منهما ، وتُدعى أيضاً بالإداريّة ، هي التي
تعرّف للفقير حقاً غير ممنون^(١) على المجتمع . وتخلق معاهد
موضعيّة أو وطنيّة إعمال البائسين ، وتفرض الإتاوات
لتورّع عليهم الإحسان

فبأست الطريقة هذه ولا أساس لها من العدل :
لأنّ الفقراء ، وأخصّهم الجانون على أنفسهم وهم السواد

(١) غير ممنون : غير مجحود

لأعظم منهم ، لا حق لهم على المجتمع ، ولا يجوز لأحد
أن يتقاضاه لهم

فمن جمل الصدقة القانونية ضامنة للفقير مأكلة
ومنزلة وملبسة ، بصرف النظر عن سيرته ، فكأنه يحدد
الناس على الكسل والسفه ؛ بل كأنه يحيز^(١) على العيوب
ويثيب^(٢) على الذنوب

أما الصدقة الخاصة القائمة على مؤسسات خيرية
متوارثة جيلا بعد جيل ، أو على التبرعات التي يؤايلها
الناس باختيارهم ، فهي الطريقة المثلى العادلة أصلا
والدفعه فعلا ؛ سوى أنه يحذر بالذين يتولونها أن يحرصوا
كل حرص من تهوين متاعب الحياة على الدين لم
يمسهم الفقر إلا بإرادتهم

كما أنه ينبغي عليهم أن يعملوا على إزالة أسباب الفاقة ،
وعلى إقالة الناس العاثر في عيني كرامته ، والتفادي^(٣)

(١) بحيزي يعطي الجوائز (٢) يثيب : أي يكافئ

(٣) التفادي : الامتناع

من المقالة التي تُسهّل الخصاصة على أصحاب الأخلاق
الدينية والنفوس الوضيعة

فإنه إذا كان وضع الإحسان في موضعه أكرم شيء
على الله والناس، وهو في الواقع أندر ما يكون؛ فلا شيء
أشدّ إضراراً وأَوْخَمَ عاقبة من وضع الإحسان في غير
موضعه

ملحق بالفصل الثالث

تذييل للطبعة الثالثة عشرة

للتناقض المستمر في المواليد بفرنسا — مخاوف الإقواء^(١) — ما يجب عمله لتأييد النسل الفرنسي

أشرنا منذ انتشار الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٨٨٧ إلى المخدورت الخطيرة التي يتعرض لها ، في الحالة الديمويّة ، كل قوم يقف التناسل فيهم عند حدّ لا يتخطاه ، كوقوفه في فرنسا لذلك العهد فكيف بنا وقد رأينا تلك العلة تمتد وتشتد من ذلك الحين ؛ إذ أخذ متوسط المواليد يتناقص تناقصاً رائعاً مطرّداً حتى صار لنا أن نتساءل : هل يكون الشعب الفرنسي حياً في القرن الواحد والعشرين والقرن الثاني والعشرين أم يكون قد أتمّ انتحاره وصحاً طله^(٢)

(١) الإقواء : إقمار البلد من مكانه Dépopulation

(٢) صحا ظله : هلك

أَجَلٌ ، إِنَّ الشَّعْبَ الْفَرَنَسِيَّ لَيَنْتَحِرُ بِلَا مَرَّةٍ ، بَلْ هُوَ
يُجِئُ جَنَائِثَيْنِ مَعًا : عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى وَطَنِهِ ، وَفَدَّ أَنْذَرْنَاهُ
هَذِهِ الْحَقِيقَةَ الْأَلَمِيَّةَ وَمَا زِلْنَا نُنْذِرُهُ إِيَّهَا مِنْدُ عَشْرِينَ سَنَةً
كَأَنَّا صَارْخُونَ فِي وَادٍ

أَمَّا الرُّوْحُ فِي فَرَنْسَا فَمَا يَرْحُ مَتَوَسِّطَةٌ كَمَتَوَسِّطَةٍ فِي
الْأَقَالِيمِ الْآخَرَى وَلَكِنَّ النَّسْلَ بُوْشِيْتُ أَنْ يَنْقَطِعَ
وَلَقَدْ عُدَّ فِي سَنَةِ ١٩٠٩ حَدُوثُ ثَلَاثِمِائَةٍ وَسَبْعَةِ
آلَافٍ وَتِسْمِائَةٍ وَوَاحِدٍ وَخَمْسِينَ قَرْنًا مِمَّا يَبْلُغُ مَتَوَسِّطُهُ
سَبْعَةَ فِي آلَافٍ وَخَمْسَةَ وَثَمَانِينَ مِنَ الْوَاحِدِ ، فَهُوَ أَقَلُّ مِمَّا
كَانَ فِي الْأَعْوَامِ السَّابِقَةِ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ بَعِيدٍ
الْفَرْقُ عَنْ مِثْلِهِ فِي سَائِرِ الْأَفْطَارِ لِأَوْرِيَّةِ الْفَرِيَّةِ
وَفِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أُلْفِيَتْ طَائِفَةٌ مِنَ التَّكَالِيفِ (١) الَّتِي
كَانَ يَسْتَنْزِمُهَا عَقْدُ الرُّوْحِ بِغَيْرِ طَائِلٍ فَازْدَدَتْ بِإِلْعَاقِهَا
سَهْوَلَةُ التَّأَهُلِ

(١) التَّكَالِيفُ : نَعَى بِهَا الْمَوْثُونَةُ وَالنَّفَقَةُ الْاَتَيْنِ تَنْتَجَانِ عَمَّا تَرْسُمُهُ
الْحُكُومَةُ مِنَ الصَّنِيعِ لِإِنْعَامِ الْعَقْدِ

والعبء إذاً ليست في جانب التآهل بل في جانب
النسل، وناهيك بها من علة

فإن عدد المواليد من جهة نسبتته إلى مجموع السكان،
قد نزل نزولاً مستمراً منذ قرن على التقريب؛ ومن جهة
نسبته إلى نفسه وسوابقه، قد أخذ بالتزول أيضاً منذ
أخريات السنين التي عاشتها الأمبراطورية الثانية
(١٨٦٦ - ١٨٦٩)

واليك جدولاً مفصلاً استقرينا فيه تلك الحركة
الزمنية

— المواليد في فرنسا —

تعداد السكان، ملايين	السن	الرجال	المرأة	المواليد في	الوفيات في	زيادة المواليد والوفيات في الألف
١٨٠١	٢٧,٤	١٩٨	٩٠٣	٧٦١	١٤٢	
١٨٠٦	٢٩,١	٢٠٩	٩١٦	٧٨١	١٣٥	
١٨١٠	٢٩,٦	٢٣٢	٩٣١	٧٣٠	٢٠١	
١٨١٥	٢٩,٥	٢٤٦	٩٥٣	٧٦٢	١٩٠	
١٨٢١	٣٠,٤	٢٢٢	٩٦٥	٧٤١	٢٢٤	

تعداد السكان بالملايين	لنساء	ارواح في الآلاف	المولود في الآلاف	وفيات في الآلاف	رغم ذلك وفيات في الآلاف
١٨٢٦	٣١,٨	٢٤٧	٩٩٢	٨٣٧	١٥٤
١٨٣١	٣٢,٥	٢٢٥	٩٨٦	٨٠٠	١٨٦
١٨٣٦	٣٣,٥	٢٧٤	٩٧٩	٧٤٧	٢٣٢
١٨٤١	٣٤,٢	٢٨٢	٩٧٦	٧٩٤	١٨١
١٨٤٦	٣٥,٤	٢٦٨	٩٦٥	٨٢٠	١٤٤
١٨٥١	٣٥,٧	٢٨٦	٩٧١	٧٩٩	١٧٢
١٨٥٦	٣٦,١	٢٨٤	٩٥٢	٨٣٧	١١٥
١٨٦١	٣٧,٣	٣٠٥	١٠٠٥	٨٦٦	١٣٨
١٨٦٦	٣٨,٠	٣٠٣	١٠٠٦	٨٨٤	١٢١
١٨٧٠	٣٦,٩	٢٢٣	٩٤٣	١٠٢٦	١٠٣
١٨٧١	٣٦,٥	٢٦٢	٨٢٦	١٢٧٢	٤٤٦
١٨٧٢	٣٦,١	٣٥٢	٩٦٦	٧٩٣	١٧٢
١٨٧٣	٣٦,٢	٣٢١	٩٤٦	٨٤٤	١٠١
١٨٧٦	٣٦,٩	٢٩١	٩٦٦	٨٣٤	١٣٢
١٨٨١	٣٧,٦	٢٨٢	٩٣٧	٨٢٨	١٠٨
١٨٨٦	٣٨,٢	٢٨٣	٩١٣	٨٦٠	٥٢
١٨٨٩	٣٨,٣	٢٧٣	٨٨١	٧٩٥	٨٥
١٨٩٠	٣٨,٣	٢٦٩	٨٣٨	٨٧٦	٣٨
١٨٩١	٣٨,٣	٢٨٥	٨٦٦	٨٧٧	١١
١٨٩٢	٣٨,٣	٢٩٠	٨٥٥	٨٧٦	٢٠

تعداد السكان بالملايين	النسب	الزواج في الآلاف	المواليد في الآلاف	لويمت في الآلاف	زيادة المواليد والوفيات في الآلاف
١٨٩٣	٣٨,٣	٢٨٧	٨٧٥	٨٦٨	٧
١٨٩٤	٣٨,٢	٢٨٧	٨٥٥	٨١٥	٤٠
١٨٩٥	٣٨,٤	٢٨٣	٨٣٤	٨٥٢	١٨ وفيات
١٨٩٦	٣٨,٥	٢٩٠	٨٦٦	٧٧٢	٩٤
١٨٩٧	٣٨,٦	٢٩١	٨٥٩	٧٥١	١٠٨
١٨٩٨	٣٨,٧	٢٨٧	٨٤٤	٨١٠	٣٤
١٨٩٩	٣٨,٧	٢٩٥	٨٤٧	٨١٦	٣١
١٩٠٠	٣٨,٧	٢٩٩	٨٢٧	٧٥٣	٢٦
١٩٠١	٣٨,٩	٣٠٣	٨٥٧	٧٨٤	٧٢
١٩٠٢	٣٨,٩	٢٩٤	٨٤٥	٧٦١	٨٣
١٩٠٣	٣٨,٩	٢٩٥	٨٢٦	٧٥٣	٧٣
١٩٠٤	٣٨,٩	٢٩٨	٨١٨	٧٦١	٥٧
١٩٠٥	٣٨,٩	٣٠٢	٨٠٧	٧٧٠	٣٧
١٩٠٦	٣٩,٢	٣٠٦	٨٠٦	٧٨٠	٢٦
١٩٠٧	٣٩,٢	٣١٤	٧٧٣	٧٩٣	٢٠
١٩٠٨	٣٩,٢	٣١٥	٧٩١	٧٤٥	٤٦
١٩٠٩	٣٩,٢	٣٠٨	٧٦٩	٧٥٦	١٣

النَّسَبُ بِاعْتِبَارِ كُلِّ أَلْفٍ مِنَ السَّكَّانِ

فِيمَا بَيْنَ

اسم	عمود الروح	والمواليد	و الوفيات	رددة الواليد
١٨٠١	٧,٣	٣٣,١	٢٧,٨	٥,١
١٨٠٦	٧,٢	٣١,٥	٢٦,٩	٤,٦
١٨١٠	٧,٩	٣١,٤	٢٢,٦	٦,٨
١٨١٥	٨,٣	٣٢,٢	٢٥,٨	٦,٤
١٨٢١	٧,٣	٣١,٧	٢٤,٣	٧,٤
١٨٢٦	٧,٨	٣١,١	٢٦,٣	٤,٨
١٨٣١	٧,٥	٣٠,٣	٢٤,٦	٥,٧
١٨٢٦	٨,٢	٢٩,٢	٢٢,٣	٦,٩
١٨٤١	٨,٢	٢٨,٥	٢٣,٢	٥,٣
١٨٤٦	٧,٦	٢٧,٣	٢٣,٢	٤,١
١٨٥١	٨,٠	٢٧,١	٢٢,٣	٤,٨
١٨٥٦	٧,٩	٢٦,٣	٢٣,١	٣,٢
١٨٦١	٨,٢	٢٦,٩	٢٣,٢	٣,٧
١٨٦٦	٨,٠	٢٦,٤	٢٣,٠	٢٣,٢
١٨٧٠	٦,٠	٢٥,٥	٢٨,٣	٢,٨
١٨٧١	٧,٢	٢٢,٦	٣٤,٨	١٢,٢
١٨٧٢	٩,٨	٢٦,٨	٢١,٩	٤,٩

النسب باعتبار كل ألف من السكان

فيما بين

السن	عمود اروج	ومواد	وايوياث	رصد الموليـ اويياث
١٨٧٣	٨,٩	٢٦,١	٢٣,٣	٢,٨
١٨٧٦	٧,٩	٢٦,٢	٢٢,٦	٣,٦
١٨٨١	٧,٥	٢٤,٩	٢٢,٠	٢,٩
١٨٨٦	٧,٤	٢٣,٩	٢٢,٥	١,٤
١٨٨٩	٧,٢	٢٣,٠	٢٠,٧	٢,٢
١٨٩٠	٧,١	٢١,٩	٢٢,٨	١,٠
١٨٩١	٧,٥	٢٢,٦	٢٢,٨	٠,٣
١٨٩٢	٧,٨	٢٢,٤	٢٢,٨	٠,٥
١٨٩٣	٧,٦	٢٢,٧	٢٢,٧	٠,٢
١٨٩٤	٧,٥	٢٢,٥	٢٠,٣	١,٠
١٨٩٥	٧,٤	٢١,٧	٢٢,٢	٠,٥
١٨٩٦	٧,٦	٢٢,٥	٢٠,٢	٢,٥
١٨٩٧	٧,٦	٢٢,٤	١٩,٦	٢,٨
١٨٩٨	٧,٥	٢٢,١	٢١,٢	١,٠
١٨٩٩	٧,٦	٢٢,٣	٢١,٢	٠,٨
١٩٠٠	٧,٧	٢١,٨	٢٢,٤	٠,٦
١٩٠١	٧,٨	٢٢,٠	٢٠,١	١,٩

النسب باعتبار كل ألف من السكان

فيما بين

سنة	عقود ابرواح	موسم	واميات	رسم الويد و ١٠٠
١٩٠٢	٧٠٦	٢١٠٧	١٩٠٥	٢٠١
١٩٠٣	٧٠٦	٢١٠٢	١٩٠٣	١٩٩
١٩٠٤	٧٠٦	٢١٠٠	١٩٠٥	١٩٥
١٩٠٥	٧٠٦	٢٠٩٧	١٩٠٧	١٩٠
١٩٠٦	٧٠٨	٢٠٩٦	١٩٠٩	١٩٧
١٩٠٧	٨٠٠	١٩٠٧	٢٠٠٢	١٩٥
١٩٠٨	٨٠١	٢٠٠٢	١٩٠٠	١٩١
١٩٠٩	٧٠٨	١٩٠٦	١٩٠٣	٠٩٣

من طالع هذا الجدول رأى المعجب كل المعجب في
إحصاء المواليد : وقد كان عددها في منتصف عهد
الأمبراطورية الثانية ، ريو قليلا على المليون سنويا : بل
كان بالضبط مليوناً وخمسة آلاف ، عام ١٨٦١ ، ومليوناً
وستة آلاف ، عام ١٨٦٦

ومع أن هذا العدد كان صغيراً بالمقابلة بينه وبين

مُتَوَسِّطِ الْمَوَالِدِ فِي سَائِرِ الْأَقَالِمِ الْأُورِيبَةِ ؛ لَكِنَّهُ كَانَ
يُنْفِ مِائَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا أَوْ مِائَةً وَأَرْبَعِينَ أَلْفًا عَلَى
لُوفِيَاتٍ ؛ فَتَزِدُ الْأُمَّةُ ازْدِيَادًا طَفِيفًا وَيَقْضَلُ عَنْهَا فِي
كُلِّ سَنَةٍ عَشْرَاتُ آلَافٍ مِنَ الْأَنْفُسِ لِلْهَجْرَةِ إِلَى
الْمُسْتَعْمَرَاتِ أَوْ إِلَى الْخَارِجِ

وَعَلَى ذَلِكَ فَخَلَّةُ التَّنَاسُلِيَّةِ يَوْمًا كَانَتْ غَيْرَ سَارَّةٍ
إِمْدَمَ وَهَائِهَا بِمَا يَقْتَضِيهِ تَأْيِيدُ مَكَاتِنِ السِّيَاسِيَّةِ ، وَتَعْزِيرُ
مَنْزِلَتِنَا لِقِصَادِيَّةٍ فِي أَوْرِبَا وَفِي الْعَالَمِ أَجْمَعِ ، إِلَّا أَنَّهَا
لَمْ تَكُنْ مُنْذَرَةً بِجَلِّ الْخَطَرِ

دَعِ سَنَتَيْ ١٨٧٠ - ١٨٧١ وَبَعْضَ السَّنَوَاتِ الَّتِي
أَعْقَبَتْهَا إِمَّا طَرَأَ فِيهَا مِنَ الطَّوَارِي ؛ غَيْرَ بِالْأُوفَى ، ثُمَّ ارْجِعْ
إِلَى بَيَانِ الْمَوَالِدِ : تَجِدُ أَنَّ عِدَدَهَا نَزَلَ عَنْ الْمِليُونِ مِنْذُ
نُشُوبِ تِلْكَ الْحَرْبِ وَلَمْ يَنْفَعْ بِمَنْدِهَا

نَعَمْ إِنَّمَا وَفَدَتْهُ الْأَلْسُنُ وَاللُّوْرِينُ (١) لَكِنَّ مَوَالِيدَهَا نَبِيْنُ

(١) الْأَرَامِسُ وَاللُّوْرِينُ : مَقَاطِعُ فَقْدَتَهُمَا فَرَسَا عَلَى أَرْضِ

تِلْكَ الْحَرْبِ وَانْضَمَّتَا إِلَى الْأَمْبِرَاطُورِيَّةِ الْأَلْمَانِيَّةِ :

L'Alsace et la Lorraine

الولايتين كانت لا تتجاوز الستة والثلاثين ألفاً من الأتقاس
ثم جاء عام ١٨٧٦ والعشرة الأعوام التي تلتها ، فأخذ
مُوسِطُ المواليد يتراوح بين تسعمائة وستة وستين ألفاً
وتسعمائة ألف أو فوقها يسير ؛ وكان في هذا القدر
نقصانٌ محسوسٌ عن الأرقام التي تقابله في منتصف عهد
الأمير طويرة الثانية ، مع صرف النظر عن عدد المواليد
في الولايتين المفقودتين

غير أنه حدث أن الوفيات قلت في هذه المدة فبقى
للمواليد مزيدٌ على الوفيات يتراوح سنوياً بين خمسين
ألفاً ومائة وثلاثين ألفاً

إلا أن الخطر لم يثبت أن ظهر من جانبين . تناقص
المواليد ، وتناقص الفرق بين المواليد والوفيات ؛ ثم مشى
مُطَرِّداً ، فبعد أن نزل معدل المواليد عن المليون في
منتصف عهد الأمير طويرة الثانية إلى تسعمائة ألف ،
لم يُعْنَمَ أن انحط عن هذا القدر أيضاً حتى إذا جاءت سنة
١٩٠٠ لم يكن مبلغه إلا ثمانمائة وسبعة وعشرين ألفاً

فلمّا قُتِحَ القرنُ العشرون أخذت تلك المئةُ
بالانكماش^(١) في سَيرها قُدماً^(٢) ، فدخلت سنة ١٩٠٧ حتى
هَبَطَ مُعْتَلُّ المواليد عن ثمانمائة الألف ونَحْدَر إلى
سبعمائه وتسعة وستين ألفاً في سنة ١٩٠٩

وعلى هذ السَّيق بلغت جمة التقصان في الرِّقْم السنوي
للمواليد مائتين وثلاثين ألفاً أي ثلاثة وعشرين في المائة
منذ مُنْصَفِ الأمبراطورية الثانية . وسبعين ألفاً منذ
سنة ١٨٩٠

إن سنة ١٨٩٠ هَدمَ ، غير بعيدٍ عنّا ، ولو اتَّخَذْنَاها
مَبْدَأَ لإحصاء من نوع آخر ، لَمَعْدَدٍ في خِلَالِ المدة التي
يَبْنِئُنا وَاِنتها ستة أعوام كانت فيها المواليد أقل من الوفيات
في فرنسا : فَحُجُوزُ القَوَالِ بلا تَعَرُّضٍ للخطأ ، إنَّ زيادة
الوفيات على المواليد أن يطول بها الزمان حتى تُصْبِحَ
حالة ثابتة

أَجَلٌ ، إنَّ تقصانَ المواليد لم يَلْغُ حَدُّهُ عن يقين ؛

(١) الانكماش : السرعة (٢) قُدْماً : أماماً

وإذا لم تُتخذ أسباب الحيطة لشديدة لئلا في هذا الدهر .
 فمن المحقق أن مقتل المواليد ، قد أن بلغ تقصاؤه
 مائتين وثلاثين ألفاً منذ اتصاف لأمبر طورانية الثانية .
 وسبعين ألفاً منذ سنة ١٨٩٠ ، لا يلبث أن يفقد مائة
 ألف من مجموع رقبته قبل انقضاء ربع القرن . ثم لا يلبث
 أن يفقد بعد ما شأت سرعة الدهور وقوة الانحدار
 فقد نبهنا غير مرة ، منذ سنة ١٨٩٠ ، في جريدة
 « الدنيا »^(١) وفي مجلة « العالمين »^(٢) وفي جريدت خاصة
 المسماة : « بالاقتصادي الفرنسي »^(٣) ، على أسباب
 الأصلية التي نشأت عنها هذه العلة الفائقة . وفي صديقتها
 صفف العقائد الدينية التي يتغلى أولياء الأمور في
 اضطهادها بلا تبصر

(١) الدنيا : Journal des Débats : جريدة يومية فرنسية

شهيرة (٢) مجلة العالمين : Revue des deux mondes :

مجلة فرنسية من أقدم وأكبر مجلات أور

(٣) L'Economiste français

فإنه لو جاء يومٌ تُصبح فيه بريطانيا^(١) والفندة^(٢)
واللوزير^(٣) والأفيرون^(٤) والكور الفمكية من مقاطعات
الشمال، ورأيها في الحياة الدنيا كراي برغونيا^(٥) وغسقونيا^(٥)
لخسرت فرنسا أربعين ألفاً من المعدل الرأهن في مواليدها
كل عام ؛ إذ أن الولاياتين المذكورتين قد تغلبت على
طباع أهلها عبادة الرزق وشدة النزعة إلى الحطام
والطماعية في جمع الثروة للبنين
هذه الخلال الثلاث هي أسباب العيلة ؛ ويتبين أنها
خيارية مخضة

لا جرم أن الناس ما زالوا يتأهلون في فرنسا بما
يقرب من القدر لمهود ؛ لكن الأكثرين ينتقصون
نسلهم بفعلهم وأحياناً بمنعونة بتاتا

- (١) بريطانيا La Bretagne (٢) الفندة La Vendée
(٣) اللوزير La Lozère (٤) الأفيرون L'Aveyron
(٥) برغونيا La Bourgogne (٥) غسقونيا :
La Gascogne : هذه وجميع المذكورات قبلها مقاطعات في فرنسا

وليس بخافٍ على أحد أن طائفة من الفتيان لم تزوجين
حديثاً يحتالون حتى لا يرزقوا وأدأ، وأن السواد الأعظم
من الأسر الأخرى يحتالون حتى لا يكون لهم إلا ولد
فد^(١) أو اثنان في الغاية

إذا كانت لحالة كما وصفت فوخمة العاقبة لا تقتصر
على ما يراه فيها الجمهور من المساس بسنننا السيئة
والكسر من شوكتنا العسكرية والثمة لكرامت الوطنية
فإن كل هذه لأمر تكاد تكون في الرتبة الثانية من
الخطورة بجانب الخطب الأكبر الذي يتناوئه سوء
المغبة^(٢)

وما ذلك الخطب الأكبر الذي يتناوئه سوء المغبة :
سوى عفاء^(٣) الأمة نفسها. فقد يصح القول إن
الفرنسيين الخالصين^(٤) نسباً، أي محض الفرنسيين،
لا يتعاقب عليهم مدى ستة من لأجيال حتى ينقرضوا

(١) فد: فرد (٢) المغبة: العاقبة (٣) العفاء:

الزوال (٤) الخالص هو الصافي من كل شيء

ذلك لأنك إذا اتخذت، مثلاً: عشرة من الرجال
لما همين. وحدث أن خمسة منهم يقنعون بالسائل^(١)
لقد. والخمسة الآخرين يقنعون بأنهم لا غير؛ فإن أخطأ
بعضهم الحساب وأوتي ولداً ثالثاً، فإلى جانبه من يابى
الدرية ولا يد البتة

أولئك العشرون من لأروج ولزوج لا يرزقون
إذن من ليس إلا خمسة عشر، وهو القدر الذي يُعتد
وهو على تحده ودرور فإذا تكون النتيجة من
عما

سيجة أن يكون الخمسة عشر من الأبناء خلفاً
للعشرين من الآباء

وبذا ستمر السيرة على هذه الوثيرة ثلاثة أجيال، أو
مائة عام في لاكثر. وبنت الشعب الفرنسي الحاصل
النسب أن يصير من تسعة وثلاثين مليوناً إلى عشرين
مليوناً و دويها : ثم إذا تعاقبت عليه ثلاثة أجيال آخر .

(١) السليل : الولد

وشأنه كما وصفناه . - يلبث أن يصير من عشرين مليوناً
إلى عشرة ملايين

وعلى هذا النحو ، لا تنقضي سنة جيل أو تنصرف
مئتان من الأعوام ، حتى تكون الشعب الفرنسي خاضعاً
النسب قد هيّط من اسمه وثلاثين مليوناً إلى ما دون
العشرة الملايين

ذلك ما نحن عليه متناون . وإن هو ، لا العصب
محتوم ، ما أمدد الحذر وخص بقوة إدر ، المصاب
نفس أن قرب ، منذ أن نحو من المسموحين . ومن
أحاديث سطرغ من كان جاب على ذلك لإقليم لدى
لا يضاهيه إقيلم بسدر هوائه ولا ما يشاء بلد من بلد
أوربا بخصب أرضه ، وإن كان شيء من أرضها

سطرغ عليه تلك الجايات من حيث حال الخصب ، من
أهله أخذوا مذكورون (١) . بعضهم ، حيث فمناك أولاً

(١) تنصرت تفصي (٢) در مصاب : دفعة

(٣) متكورون مخمعون من مكة مخمة

نذكر البلجيكيين الوالونيين^(١) لِقِيَّة تَناسُلهم) وبعضهم ألمان ،
ومنهم لإسبانيون ، ومنهم الإيطاليون ، ومنهم البولونيون ،
ولقد بدأت تلك الهجرة إلى فرنسا منذ بضع سنين ،
فأسست فيها وكالات^(٢) تستقدم جماهير من الإيطاليين
والبولونيين للعمل في مقاطعات الشرق وفي مقاطعات
الشمال

فلك الأخطار المتباينة الأجناس هي التي ستخلف
الشعب الفرنسي الصميم ، المتدفع في هاوية الانقراض ،
الصائر على ما فصلناه سابقا إلى ضياع نصفه في
مدى ثلاثة أجيال ، وإلى ضياع ما يربو على ثلاثة أرباعه
في مدى ستة أجيال

هكذا تنجز لأمة الفرنسية ، قبل من تلاف^(٣) لهذا
الخطب جان .

(١) الوالونيين Wallons : هم الذين يقطنون الجنوب الشرقي
من بلجيكا (٢) وكالات جمع وكالة : وهو اصطلاح لتسمية
المحال التي تنجر باستقدام المهاجرين أو ترحيلهم (٣) تلاف
لهذا الخطب : تدارك له قبل وقوعه

إِنَّا لَنَرْجُو تَلَافِيَةً ؛ وَمَهْمَا يَحُلْ دُونَهُ مِنَ الْخَوَائِلِ ، فَمَا
زَلْنَا جُدْرَاءَ بِالْمُدْفَعَةِ وَالْمَمَانَةِ

يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْعَى كُلَّ مَسْعَى لِإِدْرَاكِ هَذِهِ الْغَايَةِ .
لَا يَأْكُرَاهُ الْآبَاءُ عَلَى سِتْرَاقٍ ^(١) الْبَيْنِ سُبَاعٍ أَوْ عَشَارٍ ^(٢)
إِذْ قَلَّمَا يَتَهَيَّأُ ^(٣) لِبَيْتٍ مِثْلُ هَذَا الْعَدَدِ ؛ وَأَوْ تَهَيَّأَ ، فَقِي
كَفَالَتِهِ مِنَ الْعَنْتِ ^(٤) مَا لَا يَصِيقُهُ كُلُّ كَاسِبٍ ^(٥) ؛ بَلْ
بِرِيَاضَةٍ لِأَذْهَنٍ عَلَى عَفِيدَةٍ أَنَّ الْأُسْرَةَ لَا تَسْكُمُ
اِسْتِكْمَالًا طَبِيعِيًّا وَوَطْنِيًّا مَا لَا يَكُنْ لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَيْنِ أَوْ
يَزِيدُونَ ؛ وَتَحْمَلُ أَوْلِيَاءُ الْأَحْكَامِ عَلَى مَنْحِ مَا تُحَوِّلُهُمُ
السَّاطِطَةُ مِنَ الْمَنَافِعِ وَالْمِيرَاتِ لِآبَاءِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْآبَاءِ
فَمَا فَوْقُ

أَشْرْنَا مِنْذُ خَمْسَ عَشَرَ سَنَةً ، فِي جَرِيدَةِ « الدِّيْبَاءِ » وَفِي

(١) اسْتِرَاقٌ : اسْتِمْدَادُ الْبَيْنِ (٢) سُبَاعٌ أَوْ عَشَارٌ :
سَبْعَةٌ أَوْ عَشْرَةٌ (٣) يَتَهَيَّأُ : يَنْتَبِزُ (٤) الْعَنْتُ
تَحْمَلُ الصَّعْبَ (٥) الْكَاسِبُ : هُوَ الَّذِي يَكْسِبُ لِمَالِهِ
رِزْقَهُمْ

« لاقتصادي الفرنسي » . إلى ما يحسن الذرع^(١) .
من الذرع لإقامة النسب بين القوم . فإن لم يتيسر
لإقامة ، فتوقف بعدد الأمة عند حدّ رهن وإن
كان صحيح كل شيء^(٢)

أما لأولى من تلك الذرع . فإن يجارى الجمهور
الفرنسي على ما به من المين إلى خدمة حكومة فخص
الوصيف العامة بإطلاق يكن من له ثلاثة أولاد أحياء أو
فوق الثلاثة ، من آباء ولأمهات ؛ ولا ثابت فيها غيره
فإذا عارضه معرض في هذا الصدد أجنا أن كل
ما يوجب به لا يترك بحسب هذه المعضلة^(٣) لجوهرته
إلا منزلة العرض

وما تلك المعضلة سوى ما يقع في سائر السائر .
تجدي ودية الأمة الفرنسية الأصلية من الانتحار أم
يقرر لها الجبال على لعرب فمضى إلى العناء وقد نصقها

(١) لذرع التوسل كما قدما (٢) الشح . اقله

(٣) المعضلة : ما أشكل من الأمر وصعب حله

على توالى ثلاثة أجيال ، ثم البقية الباقية منها على توالى
ثلاثة أو أربعة من لأجيال الأخر .

إننا لنؤيد رأينا هذا ، بيد أننا نعتقد بقاوى العمل
لأنه أساسي بل حيوي

وأما الذريعة الثانية : فإن يُمهر^(١) كل مولود حي
بعد أولاد أولئك خمسة فرنت^(٢) واذى على جميع
سنويين

ومبلغ ما تضطر حكومة لإمادته في هذا باب .
على ما قدرناه ، مائة وخمسون أو مائة وخمسة وسبعون
مليون فرنك في العام ؛ وهو خير مما نحرف فيه الأموال
الطائلة من التورق ولا سيما في غير هذا السبب
قد يعترض علينا أن من حيث حسنة المنذر لدى
يُعين ذلك المهور . وما ينبغي أن لا يعترض . لأن هذه
لأموال إنما يشتري بها بقا الأمانة الفرنسية الصريحة :

(١) يُمهر يعطى صدقة

(٢) اللحم . القسط كما سبق

وأرخص^(١) به مَهْمَا غَلَا فِي جَانِبِ بَقَائِهَا
 طَفِقَ^(٢) أَوْلِيَاءُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، فِي خِلَالِ سَنَةِ ١٩١٠،
 يشعرون بما سيفضي إليه القوم من سوء النِّهَايَةِ مَا لَمْ
 يُتَدَارَكْ خَطْبُهُمْ بِالْوَسَائِلِ السَّرِيعَةِ الصَّالِحَةِ الْمُثَابِرَةِ عَلَيْهَا؛
 وَقَتَرَحَ لَانْلَنج^(٣) وفريق من زملائه في مجلس الأعيان
 بعض ما اقترحناه منذ خمسة عشر حَوْلًا، وَلَمْ يَحْسُرُوا
 عَلَى خَوْضِ الْغَمْرَةِ^(٤) بِلَا احْتِرَاسٍ
 قَالُوا بِإِيجَابِ الرُّوَاكِ عَلَى كُلِّ مُوْطَفٍ عَامٍّ يَبْلُغُ
 الْخَامِسَةَ وَالْعِشْرِينَ مِنَ السَّنِّ؛ لَكِنَّهُ فَاتَهُمْ أَنَّ الرُّوَاكِ إِذَا
 جَاءَ عَقِيماً أَوْ أَشْبَهَ بِالْعَقِيمِ، لَمْ تَحْصُلِ الْفَائِدَةُ الْمَقْصُودَةُ
 وَلِهَذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ إِيجَابِ الْوَلَدِ الثَّالِثِ
 بِرِضَى بَهْدِ الشَّرْطِ مَنْ تَصَدَّى لِلْخِدْمَةِ الْعَامَّةِ، وَيَأْبَاهُ
 مَنْ لَا يَتَصَدَّى لَهَا، وَلَا عَسَى عَلَى أَحَدٍ وَلَا إِكْرَاهٍ

(١) أرخص به : صيغة بمعنى ما أرخصه

(٢) طفق : شرع وأخذ (٣) Lanelongue

(٤) خوض الغمرة : اقتحام المسألة

ثُمَّ قَالَ أُولَئِكَ الْأَعْيَانُ بِجَعْلِ الْعِلَاوَاتِ الرِّوَابِ تَبَعًا
لِعَدَدِ الْبَنِينَ . وَهَذَا حَسَنٌ إِنْ كَانَتْ الْعِلَاوَاتُ ذَاتَ بَالٍ
فَلِاجْلِ الْحُصُولِ عَلَى الْمَالِ الَّذِي تَطْلُبُهُ تِلْكَ الرِّبَادَاتُ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُثْقَلَ كَاهِلُ الْخِزَانَةِ ، يَنْبَغِي مَعَ رِعَايَةِ
الْحُقُوقِ السَّابِقِ اكْتِسَابُهَا . جَعَلَ الرَّاتِبُ الْمُعَيَّنُ لِكُلِّ
خِدْمَةٍ مُعَادِلًا لِنَفَقَاتِ بَيْتِ ذِي ثَلَاثَةِ أَوْلَادٍ أَحْيَاءَ ؛ فَمَنْ
وَلِيَ خِدْمَةَ وَأَوْلَادُهُ دُونَ الثَّلَاثَةِ ، خَفَضَ رَاتِبُهُ ، وَمَنْ
وَلِيَهَا عَزَبًا ^(١) ، كَانَ رَاتِبُهُ أَشَدَّ قُصَاةً .

الْوَلَدُ الثَّالِثُ هُوَ الشَّرْطُ الَّذِي تَحْتَمُّ عَلَى الْحُكُومَةِ
اِشْتِرَاطُهُ بِجَلَاءٍ وَحَزْمٍ دُونَ خِدْمَتِهَا وَدُونَ مَا تَجُودُ بِهِ مِنْ
الْمِيزَاتِ وَالْمَنَافِعِ .

وَفِي اقْتِرَاحِ لَا تُلْتَمِزُ وَزُمْلَانِهِ مَا يَحْدُزُ بِاتِّخَاذِهِ أُسَاسًا
لِلْبَحْثِ ؛ غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ وَفِيًّا بِالْفَرْضِ وَلَا بُدَّ مِنَ الرُّجُوعِ
بَعْدَهُ إِلَى الذَّرِيعَتَيْنِ اللَّيِّنِ أَشْرْنَا إِلَيْهِمَا

(١) عَزَبًا : غَيْرُ مُتَزَوِّجٍ

فإذ خيف من مهارة المتطرفين^(١) واعترض
المستهزئين على التوسل بمثل هاتين الوسيطتين للنجاة
بالامة من لا قرض، رددنا: بأن من الأمم التي جاءنا
التاريخ بسيرها من مات ولم يعصمة التنطس ولم يصنه
التكايس^(٢) فلا يحمل بنا أن ندع فرنسا تموت هذه الميتة
إنما المسألة التي تلحقها علينا لوقائع الشاهدة هي
هذه: هل القوم الفرنسيون الخلفاء يرغبون في البقاء
أو عن البقاء^(٣)، وهل يريدون أن يستمروا أهليين لديارهم
أو يتولون عنها ليحيو تحلهم فيها تلك لأخلاط المتباينة
الأحاس.

على أن أخلق تلك الاعتراضات بالدكر قولهم إن
حكومة، بإفصائها عن خدمتها الأعزب والآباء الذين
ليس لهم ثلاثة أبناء، قد تفقد الأفضلين من أعوانها

(١) المتطرفين: الذين يبدون الظرف والكياسة

(٢) التكايس: التظاهر بالكياسة Spiritualisme

(٣) يرغبون عنه: ضد يرغبون فيه

غير أن هذا ارتغم لا يُعَوَّل عليه
وفي لواقع أن الحكومة لا تحتاج في خدمتها إلى
أفاضل القوم من أمثال كبار الشعراء ونابغى الفنون وأهل
الاختراع والابتكار على اختلاف ضروبهم، فإن أضرب^(١)
هؤلاء الصفوة^(٢) المتفوقين لا يجدون ما يسرته لهم
طبائعهم من الأعمال في الحرف الطليقة^(٣) التي ينزلون
منها في منازلهم ويلتفون عابث الرقي فيها مشرعين على
قدر همهم

هذه الشركات المساهمة القديرة التي بنو عدددها على
مرّ الأيام، فيها إلهندسيين والمدبرين وسائر النعمان من
لرجال، أمكنة أليق لهم وأرحب بهم من مناصب حكومة
التي يمشى الرقي فيها مشياً بطيئاً إلا فيما ندر

دع أن مناصب الحكومة، ومُعظمها نمطية^(٤).

(١) أضرب: أمثال (٢) الصفوة النجدة

(٣) الحرف الطليقة: غير المقيدة Professions libres

(٤) نمطية: تعمل فيها الأعمال على وتيرة آلية ماثوفة

لا تتطلب غير ما في الدرجة الوسطى من الكفاءات التي
أصبحت في المجتمعات الرأسمالية شائعة عميقة بسبب انتشار
العلم

فقتصر الوظائف العامة على الآباء الذين لهم ثلاثة أبناء
فما فوق ، لا يلحق إذاً ضرراً مذكوراً بأعمال الحكومة
ولا بالحاذقين المبرزين^(١) من الأفراد

بعد هذه الوسيلة يجب الالتفات إلى أختها الثانية :
وهي تعيين مهر مقدرة خمسمائة فرنك لكل ولد حي
ثالث أو بعد الثالث بلا استثناء ولا نظراً إلى كون الأسرة
غنية أو فقيرة ، منعاً لكل ريب وشبهة

فيما يمنح ذلك المهر تعيين إيصاله^(٢) على قسطين :
أولهما ثلاثمائة فرنك تؤدى بعد الولادة بزمن يسير ؛
وثانيهما مائتا فرنك تؤدى بعد انقضاء عام

أما إذا رجعنا إلى المشابهة ، فما من أمة في المعمور
أقل مسألة يعمدها السنوي من الأمة الفرنسية . وقد
(١) المبرزين : المتفوقين على أقرانهم (٢) إيصاله : أدائه

رَأَيْنَا أَنَّ ذَلِكَ الْمُعَدَّلَ فِي بِلَادِنَا قَدْ هَبَطَ إِلَى مَا دُونَ
الْعَشْرِينَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ أَلْفٍ مِنَ الْأَهْلِينَ ؛ عَلَى تَقْيِضِ
عَجْرَاهُ عِنْدَ الشُّعُوبِ الَّتِي تَجَاوَزْنَا

فَإِنَّ مُعَدَّلَ الْمَوَالِيدِ فِيهَا ، مَعَ نُزُوعِهِ الْبَطِيءِ إِلَى التَّقْصَانِ ،
قَدْ كَانَ فِي أَلْمَانِيَا بَيْنَ سَنَتَيْ ١٩٠٧ وَ ١٩٠٩ ، بِنِسْبَةِ اثْنَيْنِ
وِثَلَاثِينَ إِلَى كُلِّ أَلْفٍ مِنَ السَّكَّانِ ، وَفِي إِيطَالِيَا بِنِسْبَةِ
وَاحِدٍ وَثَلَاثِينَ إِلَى الْأَلْفِ ، فَهُوَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدَيْنِ مُنْقِفٌ
خَمْسِينَ أَوْ سِتِينَ فِي الْمِائَةِ عَلَى مِثْلِهِ فِي فَرَنْسَا

وَكَانَ مَبْلَغُ ذَلِكَ الْمُعَدَّلِ فِي الْإِنْجِلْتَرِ وَإِيرْلَنْدَا بِنِسْبَةِ
خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ أَوْ سِتَّةَ وَعَشْرِينَ إِلَى الْأَلْفِ ؛ وَفِي بِلَاجِيكَا
يُمَثِّلُ تِلْكَ النِّسْبَةَ ، فَرْيَدَتْهُ فِي هَدَيْنِ الْإِفْلِيمِيِّينَ بَيْنَ الرَّابِعِ
وَالثَّلَاثِ عَنْ مِثْلِهِ فِي فَرَنْسَا

وَلَا نَذْكُرُ النِّمْسَا وَالْمَجْرَ وَزَوْسِيَا وَالْبِقَاعَ الْبَلْقَانِيَّةَ مِنْ
الْأَقْطَارِ الَّتِي مُعَدَّلُ مَوَالِيدِهَا أَرْبَعُونَ فِي الْأَلْفِ شَا فَوْقَ ،
وَهُوَ ضِعْفًا مِثْلَهُ فِي فَرَنْسَا

وَلِنَقُلْ فِي الْخِتَامِ إِنَّ زَيْدَةَ الْمَوَالِيدِ عَلَى الْوَفَيَاتِ فِي

الأمير طورية الألمانية تردد بين ثمانمائة ألف وتسعمائة
ألف ، وفي إنجلترا تبلغ خمسمائة ألف ؛ وأن النمو يطرأ
بين القبة والكثرة في سائر المدن . أما فرنسا فإن سكانها
لم يجاوزوا عدداً معلوماً منذ ابتداء القرن العشرين
ولأداة فيهم محفظة على الدروع الى لأصم حلال القريب

{ انتهى القسم الرابع }

فهرست

الموجز

۱۹۵۴

علم الاقتصار



الجزء الرابع

الفصل الرابع

﴿ استنفاد الأرزاق ﴾

الفصل الأول

صفحة

- الوجوه الأربعة التي يستطيع الإنسان تصريف
٤ ما يزداد من قوته الإنتاجية فيها
٥ توسيع أوقات الفراغ وتوسيع الإنتاج
٧ شأن الادخار
٩ طعن العامة على الادخار . السفه والمقتصد
الخطأ فيما يُظنُّ من أن اتلاف الأشياء النافعة
١٤ بروج التجارة
١٦ قوة التأثيل في فرنسا ونسبته الى الدخل الأهلي
١٨ البواعث على ازدياد التأثيل
١٨ صناديق الادخار

صفحة

٢٣

استخدام لمذكرات المودعة

٢٦

التأمين وصروقه المختلفة

٣٥

شركات لمباراة

٣٩

تأثير مصافق المقومات في الادحر

ملحق بالفصل الأول

القوانين المكرهه للعمال على التأمين واقويين

٤٢

الجديدة للامداد

الفصل الثاني

٥٦

تعريف النفائس

التقدم الصناعي يرل بكنبر من الاسباب التي كانت

٥٩

تعد نفائس الى منزلة المبتذلات الشائعة

٦١

فيما للنفائس من الشأن لاقتصادي

٦٣

لأوهام الدائرة حول النفائس

٦٨

إبطال النفائس يضيق مجال التقدم الاجتماعي

(١٧)

الفصل الثالث

صفحة

- ٧٢ أهمية مذهب ملتوس
- ٧٦ مذهب ملتوس لا ينطبق على العالم في حالته الحاضرة
- ٨١ ما يتأتى من الآفات عن سرعة تكاثر الأهلين في بلد ما
- ٨٣ المهاجرة والاستعمار
- ٨٥ لأقاليم التي لا يتكاثر سكانها . أخطار هذه الوقفة
- ٩٠ العاقبة . بارقة الأمل بتناقص الفقراء
- ٩٧ الصدقة القانونية والصدقة الخاصة

ملحق بالفصل الثالث

- التناقص المستمر في المواليد بفرنسا - مخاوف الإقواء -
- ١٠٠ ما يجب عمله لتأييد النسل الفرنسي
- ١٠٢ جدول ببيان المواليد في فرنسا

جدول الاصطلاحات

المُدبِّرون : Administrateurs

هم الذين يتولون العمل الداخلي من الإدارة لا الإدارة كلها

العظاميُّون . Aristocrates

هم أصحاب لجاء الموروث بخلاف العصاميين

العِصاميُّون : Bourgeois

هم الذين أيسروا بحجهم ؛ وتُنفى بهذه اللفظة أيضاً الطبقة

المعروفة بالديمقراطية لأن أفكارهم واصطلاحاتهم في

معايشهم مخالفة لأفكار العظاميين واصطلاحاتهم في

معايشهم

المُفَوَّقات : المطرّزات Brodeuses

حُجْرة Cabinet

التمويل : Capitalisation

أي تكوين رأس مال

باعة العجل . أي المركبات Carrossiers

Chambre مقصورة

Colonie الجالية :

اشتقت من فعل جلا بمعنى نزح عن دياره
لسمية لأحباب مقبضين في يد ليس بيده

Commis السفرة .

جمع سافر طائفة الكتاب ومستخدمى مكاتب . وقد جاء
في معجمات اللغة : السافر الكاتب وجمعه سفرة

Compagnies mutuelles شركات مقسمة :

هى شركاء مشتركين ينتطرون عمنهم وعزمهم

Compagnies à primes = ves شركات رابطة :

هى شركات رابطة معينة لا ترد لأن مشتركهم لا حظ لهم
من عزمهم ولا من عمنهم

Consummation الاستماد والاستهلاك

بمعنى غير متناهية لأولى فى بعض الأحوال تهادياً
فى الشبهة من الاسرة الى هلكه وتوخيلاً فى ذلك من
سهولة تحصيل ولاستحقاق

Décorateurs المُرَوِّقُون

Démocrates العِصَامِيُّونَ .

الذين يسودون دماغهم كما سبق الشرح في تعريب لفظة
Bourgeois (أنظر الصفحة ١٣١)

Dentures المُخَرَّمَات : صامت محرم

Dépopulation لإيقواء : إقصاء البلد من مكانه

Disponible المُستقرّ من المال

Dotation المهر :

هو المال الذي يدفع مقدماً للعروس . وقد صارت عليه
تسمية كل ما يدفع مقدماً في سبيل معقة حلة

Employés de l'État السفيرة .

صائمة لكتب ومستخدمى المكاتب

l'esprit d'initiative الفطنة المبدئة

Fauteuils تُكَات :

جمع تكاة : هي ما يُتكأ عليه وقد ساع ستولاً لتعيين
السكرتير المعروف « لوتيل »

Feutre اللَّبْدُ : « اللباد »

Formalités التكاليف :

نعني بها الموثونة والنفقة اللتين تتيجان عما ترسمه الحكومة
من الصبغ لانعام العقدة

Guichets كُوى :

جمع كوة : وهي الدفذة اصطلاحاً عليها لتسمية كل نافذة
في مصرف أو إدارة حكومة تصرف منها النقود للعمه ور
أو قناع عليهم القسائم

Initiative الإبداء :

هو أن يشرع الإنسان في أمر بوحى فطرته سواء أتولى
إنفاذه بنفسه أم أشار به على غيره ليتولى إنفاذه

Jets d'eau المطاهر :

جمع مطهرة وهي « المسقية » التي يخرج منها ماء مندفعاً صعداً

Laiteries المالبين :

جمع ملبنة وهي مصنع لألبان بأنواعها

تطبيقات : أي ميكانيكيون
Mécaniciens

ويقال أيضاً آليون . أما الذين يسمونهم بالحيليين فهم
المهندسون الذين يضعون الحيل لتركيب الآلات سواء
أراقبوا سيرها بأنفسهم أم راقبها غيرهم وهذا هو السبب
الذي لأجله سمينا المهندسين الذين يطبقون تلك الحيل
بالتطبيقات

معدّنون : فعلة في المناجم
Mineurs

المُسْتَطَرَفَات الفَنِيَّة :
Œuvres d'art

اصطلاحنا عليها لتسمية ما تولده الفنون المستطرفة من التحف

حلّوائيون : صناع حلّوى
Pâtisseries

العَوَّل :
Pension

مصدر عالة بمعنى مائة وكفله

البُرْهَة :
Période (longue)

ما امتدّ من الزّمن . ولا تقل عن المدة القصيرة كما نفهمه العامة

العَامِرُ :
Population

اسم جامع للذين يعمرّون مكاناً وهو ما يسمى في اصطلاح

هذه لأية عدد السكان . ج . في معاجم اللغة : « العامر
القديم وتركيبه عمره كد أي مقيمين مجتمعين »

Prime نَحْم : قسط

Professions libres الحَرْف الطليقة :

غير المقيدة ويقال أيضاً الخيارية . ومن باب التوسع يجوز
أن يقال حرة نعتاً للحرفة بحالة محترفها

Quincaillerie قَلْبَرَت : « خردوات »

Reproduction à l'avance
d'une contre-partie } تَسْفُفُ المِوَض .

Réserve سُنْفَةُ الحَدَر

اصطلاح عليها مرادفة لما يسمونه « بالمال الاحتياطي »
وذلك لاستعمالها حيث يكره الكاتب استعمال لفظة المال

Routinier نَمَطِي .

سنة لى نمط وهو ما يعمل من لأعمال على وتيرة آلية
ملوفة من غير تفكير ولا إبداع

Rubans لأَوْشِجَة .

جمع وسح : وهو قذة طويلة قبيلة العرض من النسيج
يطلب أن يتقلدها اللابس على الكتف اليسرى آخذة من

المنق إلى ماتحت الإبط الأيمن وتطابق اللفظة الفرنسية
أيضاً على القِدَد بأنواعها

الحوَاطة : غرفة الطعام
Salle à manger

رَذْهَة الضيُوف :
Salon

ويصح أن تسمى بالصاعة من غير إضافة اسم آخر إليها ،
والصاعة في كتب اللغة « الموضع المتحد للضيوف خاصة »

النَحَّاتُون
Sculpteurs

المُبَارَّة :
Secours mutuels

أي المشاركة في العز

التَّكَايُس والتَّظَرُّف :
Spiritualisme

بمعنى التَّنبُّل أو التظاهر بالكياسة والظرف ، ومن معاني
الكياسة في اللغة الظرف والقطعة وهم المقصودان باللعبة
الفرنسية هنا

نَجَّادُون أو مُنَجِّدُون :
Tapissiers

هم «رَشُو البيوت ومزَيَّنوها

رَدَّامُون : مُهَيِّدُوا الأرض
Terrassiers

الرَّبَضِيّ : Urbain .

نسبة الى الربض : هو ما جاوز المدينة من الأرض وقد
نسبنا اليه كل ما يقام من المعامل في المدن لأنها لا تبني
الأ في الصواحي

سفاسير جمع يسفير : Valets
التبع والأعوان والأجراء



قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب في مدارسها

الموجز

١٩١٣

علم الاقتصاد

تأليف

بول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU

— — — — —

مترجم

حافظ إبراهيم خليل مطران

الجزء الخامس

منشأة المعارف بشارع الفجالة بمصر

١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م

حقوق الطبع محفوظة

يطلب من المترجم نسخة وشراء

بجميع الحقوق

صاحب مؤسسة المعارف ومكتبة مصر

الفلسفة السياسية

الحكومة والمالية العامة

الفصل الأول

ماهية الحكومة وشأنها

تعريف الحكومة - لأوهام والسحاب الدائرة حول اقتدار الحكومة -
ليس المراد فرداً ثمة الحكومة - الشركات الأهلية - أهم خصائص
الحكومة - الأسس التي توجب على الحكومة التوسع - است
الحكومة بمواضع الأكر في هذه المجتمعات البشرية

تعريف الحكومة

يتركب المجتمع من ثلاثة عناصر : الأفراد، والشركات

(١) يريد المؤلف بهذا العنوان أن الفرد ما دام قادراً على
الاستعانة بنفسه وتخاذ لأنصاره ولأعوان منهم لا يكون مفرداً
نجاح الحكومة فتستصعبه ويدخل هذا المعنى في قول المثل العربي
المشهور « لمرء قليل بنفسه كثير بإخوانه »

خيارية أو الحرة^(١)، وأما العنصرية فهي حكمية،
وقد سبق لنا الكلام على بعض بنى لأوين: فيجدر ما
في هذا المسد بورد كيمت فيما للحكومة من لشان والعمل
حكومية عبدة عن أرقى من فصل من لامة: أو
عبدة عن شركة منها أربع ولها على سائر الشركات عبدة
منها.

منها أنها سائرة وقبلة بعد الأساليب بها على كل ما لود
في خير منطتها.

ومنها أنها سائر جميع الموضفين في تلك مدصة
أرادوا ذلك أم لا يريدون. غير مستثنى منهم إلا الذين
ذو بلامنة من باب المسد.

ومنها أننا حقيقين سببتين هيئتها^(٢) لها من
كرتها^(٣) به^(٤) حيث عن مجموع أوصني. إحداهما

(١) تقدم له القول في استعز نسبه شركات بحرة كما

اصطاح عليهم في هذه الأيام حملاً للعت على صفة دعوت

(٢) ثم أني تم وحصلنا (٣) نقابة أي جمعية نابعة

هي المقدرة على إخصاع لأهلين بأسرها أمكنوتات تدعى
بالقوانين : وثانيهما مقدرتها على حيازة الأموال التي تحتاج
إليها من لسكان بصري لا كره ، وتعرف تلك الأموال
بالحراج^(١) أو الإنوت^(٢) والصرب^(٣)
والأمراة لمدان هما قراة الحكومة عما هما

(١) حراج : جاء في معجم اللغة والحراج (ثلث)
أمال المصروب على لأرض والحربة - يقال دى ثلث اذمة
حراج رؤوسهم ، نصبه ، يحصل من عالة لأرض ثم جاء في
ثلاث معجم شرحاً للغة حراج : وعند مصنفه أن الحراج رسم
لأرض والحراج عدا فيه ، في رسم لأرض ، وإذا جدد الحراج في
مصر في زمن قريب قرناً من صربية لأرض ، وجعل له مال
مستق ، مشورته هي مرعى جميعاً ، وجدت صربية كما هي الآن
(٢) الإنوت جمع إنوة ، وشرحها في كتاب اللغة والحراج
وجمعته إنوة ، (٣) صربية : وحدة صرب
التي تؤخذ في الأرصاد وجزية ونحوها ، وهي فصيلة على ، تراه
من هذا أصل أقدم لا عاية كما عن مصنفه ، ولأرصاد في هذا
الشرح بمعنى الحرم فصرح لمراد بها في اصطلاح هذا العهد رسم
الحراسة

سُلْطَةُ التَّشْرِيعِ الشَّامِلِ لِأَبْنَاءِ الْوَطَنِ بِأَسْرِهِ ، وَسُلْطَةُ
الْحَيَاةِ

أَمَّا الْمَحَالِسُ الْبَلَدِيَّةُ وَلَوْلَايَاتُ الَّتِي تُخَوِّلُ جُزْءًا مِنْ
السُّلْطَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فِي الْمَقَاطِعَاتِ فَلَا تُعَدُّ ، مِنْ الْجِهَةِ
الْاِقْتِسَادِيَّةِ ، سِوَى فُرُوعِ ثَانَوِيَّةٍ مِنَ الْحُكُومَةِ

الْأَوَّلَى وَالْمُبَالَغَاتُ لَدُنْهُ حَوْلَ قُوَّةِ الْحُكُومَةِ

لِلْحُكُومَةِ مَهْمَاتٌ : مِنْهَا مَا هُوَ ضَرُورِيٌّ أَصْلًا ، وَمِنْهَا
مَا هُوَ خِيَارِيٌّ

أَمَّا أَوْجِبُ مَهْمَاتِهَا : فَحِمَايَةُ الْأُمَّةِ مِنْ اعْتِدَاءِ غَيْرِهَا
عَلَيْهَا : وَيَتَنَبَّهُ هَذَا الْوَجِبُ فِي الرُّبُوبَةِ إِفْرَازًا لِسَكِينَةِ
الْدَّخْلِ . فَمَلِكٌ إِذَا ، قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ، أَنْ يَقُومَ بِخِدْمَةِ
لِأَمْنِ

ذَلِكَ هُوَ شَأْنُ الْحُكُومَةِ :

وَإِنْ كُنَّا نُوَفِّقُ حَقًّا بِخَطَرٍ مَا إِتَادَ فِي هَذَا الْبَطَاقِ
الضَّرِيقِ ، فَمِنْ النَّظَرِيَّاتِ الدِّينِ يَذْهَبُونَ بِهِ إِلَى أَعْدَدِ

المذاهب ويظنون أنه يحيط بكل شيء ، لعل خطأ
 زعم بعض الاقتصاديين الألمان أن للحكومة من
 المجتمع منزلة لرأس من جسم . فهي المديرة والمُدِرَّة
 وما الأفراد سوى أشباه تلك الأعضاء الدنيا في جسم .
 أعضاء التغذية

غير أننا نأسف لما يُصرُّ عليه بعض الكتّاب من
 إدخال التشريح في كلِّ مبحث ، فما يصون معه إلا إلى
 التشبيهات التي لا تنطبق على مشبهاتها ، والتصورات التي
 يحلُّ فيها الالتباس محلَّ اجلاء : وإن في مثل هذه المفابلات
 من ابلاء ما لا يصعب إدراكه لأوّل وهلة
 أي وجه الشبه بين الحويصلات^(١) التي تعيش عيشة
 نباتية أو آلية في الجسم البشري وبين لأنسج الدين
 لهم ذكاء وخلق وحرية

جسم البشري لا إرادة فيه ولا فكّر إلا للجهاز

(١) هي الخلايا المولفة من الدقائق والمولف منها الجسم :

(Cellules)

العنسي - خصوصاً للدماغ الذي هو مركزه الأعلى ؛ وما
من إرادة أو تفكير إبد ولا إرجل ؛ أمّا المصنوع
فكل فرد من أفرادها لأن يكون ثاقب الرأي .
فوريه الخلق ، حسن التصرف ، كالحكومة

ومما يزيد في نقيت المشاكسة أن دوافق (١) الدماغ
في جسم البشري من غير مدّة اليد أو إرجل أو المعدة ،
لا كدوافق حكموه فإنها من نفس المادّة المركبة منها
دوافق شعاع

إنما الحكومة جهاز مجعول في أيدي طائفة من
الرجل . جهاز لا يترك بنفسه ، بل يترك الناس الذين
يعاونونه ، ولا يعزونه إلا بعزائهم ؛ وليس لتلك الطائفة من
القوام (٢) الحسني أو العقلي ، يخالف قوم سائر الناس ؛
كما أنّها لا تهوّن عليهم بمرية وعظمية خلقت فيها أو
طبعها المناصب عليها

(١) الدوافق أصغر لأجزاء المركب منها الجسم Molecules

(٢) قوام الشيء ، يمسكه ويهض به

فإذا جازَ للكنيسة تعليمُ أن الإنسان الضعيف يتحولُ
عندما يلبسُ لباس الكهنوت ويقوى بانتمائه الإلهية ؛ لم
يجزُ للمجتمع العصامي^(١) ادعاء أن لأفراد الذين يتولون
لأمر والسهي، وتتألف منهم الحكومة إلى أجل، يصيبون
آلاء^(٢) سماوية تعصمهم من الخط وسبق الوهم^(٣)،
وتصونهم من تأثير الشهوات في ما يحاؤون ويعقدون
فلا قيمة للحكومة، ولا سيما التي يتناوبها القوم تنوياً
قصير الآمد كثير التجدد، إلا قيمة الأفراد الذين يوالون
في المجالس التشريعية أو في الإدارة الإنفاذية
ومن المحقق إذاً بشهادة الواقع وأدلة التاريخ
أن الحكومة عرضة للخطأ والضعف كالأفراد

- (١) العصامي : ذكرنا في الجزء الرابع أننا نريد بالعصامي
المجتمع الديمقراطي خلافاً للعظامي الذي هو لأرستقراطي
(٢) آلاء : نعماً . وهاتان اللفظتان هما من اصطلاح البيعة
المسيحية (٣) سبق الوهم تعريبٌ حرفيٌ لكلمة *Préjugé*
وقد استعملها الفصحى من قبل

ليس الفرد فرداً تجاه الحكومة
الشركات الخاصة

من الناس من إذا ذكر أمة ذكرها وكأنه لا يوجد
فيها إلا عنصران متقابلان . لأفرد والحكومة ؛ ثم
سنخلص أن ما لا يستطيعه الأفراد بأنفسهم يجب على
الحكومة أن تتولاه

إن في هذا القول خطأ كبيراً . لأن قائمة يفتقر
الشركات الحرة التي يؤلفها أبناء الوطن الواحد فيما بينهم
كل يوم والتي تقوم بما شاء الله من لأعمال لاجتماعية
العميمة الفوائد الشائمة الموثقة ، من غير أن يذكره بعضهم
بعضاً عليها ومن غير أن يتقاضوا ورائعها عن طريق السلطة
تلك الشركات الحرة هي التي أسست صناديق لأدخار
وشركات التأمين ، ويؤت لرهن المحارز^(١) ، ومعظم
شركات النقل

(١) الرهن المختار هو كل شيء يجعل في حبرة مرتهنه
وتقصود به رهن لمقولات Gages واسم المصارف التي يعقد
فيها هذا النوع من الرهن بالفرنسية Monts de Piété

أما مزاياها فأركانها : أنها لا تُكَلِّفُ أحداً غير ما
يُحِبُّ ، ولا تعمل إلا في الدائرة التي تُخَيِّرُها المرحمة وحرمة
الذاتية

وأنها تتوخى بنفسها المصلحة
وأنها ذات مرونة وألونة في تركيبها فهي مُمدّلة أو
مُحوّلة باختيارها وفقاً للأحوال الحادثة من غير أن تبدل
مجهوداً كبيراً في هذا السبيل

أهم خصائص الحكومة

إذ أردنا تحديد خصائص الحكومة نسئ لما يرجعها
إلى الكليات التالية :

- ١ يتعين على الحكومة الدفاع عن الأمة من
اعتداء خارج ، وإقرار السكينة بين الأهلىن فى الداخل
- ٢ يتحتم على الحكومة من حيث أنها أعم
الشركات وأن لها سلطه الإكراه وساطة الجبىية القيام
بما تقتضيه الحاجات العامة التى لا نزاع فيها ولا يتسنى

للأفراد القيام بها ، مُتَرَفِّين كانوا أم مُجْتَمِعِينَ في شركات
حرّة ، من الأعمال التي تستوجب إجماع الأمة عليها
وإقرارها لها من قبل : كالخِطَّة الصَّحِيَّة أَيَّام تَفَتُّي
لأوثنة ، أو كزَع المَلَكِيَّة لِلْمُرَاقِق العامة التي لا يَسْتَفِي
عنها

٣ - يُطْلَب من الحكومة - باعتبار أنها الشركة
الوحيدة الثابتة أن تصون المصالح المَوْجِلَّة من مطامع
أصحاب المصالح الْمُفْتَحَة

وَيَدْخُل في هذا الباب حِفْظُ الغابات ، وتقسيمُ الرِّي ،
وتنظيمُ الصُّبُرِ وَبَحْرًا

٤ - تَتَكَلَّفُ الحكومة بما لها من الولاية على
الموادعة^(١) بين السكان وما تَضُمُّن من الحقوق لأربابها
تعيين التَّجَعَّات القَضَائِيَّة على مُتَحَمِّلِيهَا . وإِنَّمَا كَانَتْ
كَمَا نَلَّهَا لِلْحَقْمُوق ، لا من حيث أَنَّهَا تَخَافُهَا ، سَتِيدَادًا ، بَلْ
من حيث أَنَّهَا تَسْمَى إِلَى تَحْلِيصِهَا وَتَمْدِيصِهَا عَمَلًا بِالتَّعْرِيفِ

(١) الموادعة : الأمن والمسألة

الشهير الماثور عن مونتسكيو^(١) وهو قوله : « القوانين
 هي الروابط الضرورية التي تشتق من طبيعة الأشياء »
 هـ تكلاً^(٢) الحكومة الخلاق للذين ليس لهم
 عضد سواها وتدود عنهم : بأن تضع القوانين لمنظمة
 للتأديب ، ولعمل الأطفال في المصانع ، ولعلاج المجانين
 والرأى^(٣) ؛ لا نعى بهذا أن عليها إسعاد العباد أجمعين ؛
 إنما نعى به رعاية المستضعفين الذين لا حمة لهم ، أمثال
 القصر وذوى العاهات ، وزد الأقوية الضالين عنهم
 أضف إلى ما سلف . أن السوابق التاريخية ، التي
 تتنوع بتنوع الأمم ، قد تبيح للحكومة التدخل في

(١) مونتسكيو Montesquieu : هو الفيلسوف الفرنسي
 الشهير أحد الممهدين للثورة الكبرى وأعدده نظراً في معبات
 الأمور وأول من حلا الغوامض عن أعظم مبداء حرت عليه
 الحكومات الحديثة . مبداء تفريق السلطات (ولد سنة ١٦٨٩
 وتوفي سنة ١٧٥٥) (٢) تكلاً : تحرر (٣) الرأى
 ذوى العاهات

شؤون التعليم العام ، والفنون المستصرفة ^(١) الخ : غير أن
هذه الخصائص الفرعية لأنت إلا خيارية

لأسباب التي توجب على الحكومة التواضع

ينبغي للحكومة ، وهي تؤدي وظائفها المتباينة ، أن
تكون ذات مضاء ، ولكن من غير تعجل ولا خيلاء ^(٢)
والأمثل ^(٣) بها أن يكون عندها ما عند الفرد من بوعث
النواضع

وإليك بيان تلك البوعث :

الحكومة في هذا الرمن عبارة عن فريق من مجموع
لأمة ، لا يفضل بذكائه سائر مواطنيه ، وقد لا يداني
السايعين منهم ؛ وهو عرضة للأوهام المختلفة والنزعات
المتواليه ، يخل منها في زمن من أزمان التاريخ :

(١) الفنون المستطرفة هي التي تعرف الآن بالفنون الجميلة
وضاهر أن اللغضة التي آثرنها أشد طباقاً على المعنى المقصود من
جميع الوجوه Beaux arts (٢) الخيلاء : الكبرياء

(٣) الأمثل بها أي الأجدر بها

كثرة عته إلى البطش ، أو إلى السرف في الإحسان ، أو إلى الاستكثار من القوانين ، أو إلى استحداث العرفق العامة الخ . فيجمل بالحكومة أن تقاوم تلك النزعات مما تصعب عليها مقاومتها بسبب الأصل الطبيعي لدى تفرعت منه سلطات أولى الأمر

٢ - الحكومة في هذا الزمن لا تستطيع أن تنابع خطة من الخطط الفكرية متبعة تامة ؛ ولا تستطيع إلا فيما ندر ، أن تحمل مستخدميه على شاكله وحدة ، بدليل أن نوابها يتخافون في أكثر أمورهم ، ويقصى بعضهم على آراء بعض ؛ وأن الذين يتولون المناصب فيها لا تستقر بهم مناصبهم^(١) ؛ فينتج من ذلك تناقص أو عدم التثام في هيئة الحكومة

وحيثما تكون خصائص حكومة صفة النفاق ، يضيق نفاق الضرر ؛ وحيثما تكون مريعة ، يتسع الضرر حتى يفضي إلى الخطر

(١) لا تستقر بهم مناصبهم لا يشنون بها

وهذه حالة يمتاز معها لأفرد والشركات الخيارية
عن الحكومة

٣ - الحكومة ، في الأصل ، شخص نزيه ممثل
لأبناء الوطن قاطبة

أما في الواقع فيعيب أن يكون هذا التعريف وهماً
من لأوهام : لأن الحكومة في هذا لزم تخو بطبيعتها
من النزاهة ؛ ولأن الرجال الذين يتولون السلطة عن
طريق الانتخاب أيسوا نواباً عن أفكار مواطنهم كافة
بل عن أفكار الأكثرية ؛ وما لأكثرية هذه في
معظم أحوالها سوى فرق طفيف مؤقت غير ثابت
ثم إنك إذا نظرت الى الحكومة نظراً آخر من
جهة الداخل ، وجدتها على الدوام عبارة عن حزب من
الأحزاب آل اليه الحل والعقد

فيتأتى من ثم أن الحكومة - وهى جديرة بالنزاهة
لا تفعل إلا ما يوافق فئة من لاهلين عانت كليمتها على
كلمة الفئات لأخرى ؛ ولا تعمل إلا ما تضعف به

عزائم خصومها وزبما ظلمتهم

٢ الحكومة لا توجد عند أكثر موظفيها ما
توجد المصلحة الذاتية من باعث الغيرة على العمل ولا من
موجب الحكمة والاعتدال. إذ ما من مزاحمة هناك لتركز
في نفوسهم. وما من دع يحملهم على المراقبة بين أوساط
والغاية؛ بل المظاهر مقدمة على المصلحة الصحيحة في
أكثر المرافق. أمثال المناهج والطرق والمدارس؛
فينتج من ذلك وهن في القوي وتبديد في رؤوس لأموال
كل هدم العمل المتشعبة في جسم الحكومة.
ولاسيما الحكومة الحديثة. أسباب جدية بأن تحذوها
على التواضع والكياسة والحد من التوسع في خصائصها
إلى ما يجاوز الضرورة؛ ونذر^(١) قاضية عليها بالامتناع
خصوصاً من التدخل في شؤون التجارة والصناعة، والسعي
إلى تقريب مسافات التفاوت بين درجات التزوة.
مطاوعة منها بذلك للأفكار السائدة في زمانها

(١) نذر جمع نذير

وفي الجملة لا ينبغي لأولى حلّ والعقد أن ينحوا في
أعمالهم نحو الاشتراكية الحكومية لئلا يكون مثلهم
مثل الدابة المنقنة التي رافقت الكارثة المنيعة في
صمودها الجبل فرغمت أنها هي التي انفتحت إلى عايتها
دون الدابة التي تجرّها؛ أو مخافة أن يكونوا كمن وضع
الصيف^(١) على الإبل فأنقل المصيبة

ليست الحكومة المعوان الأكبر في تقدّم
المجتمعات الشرية

أجل، ليست الحكومة المعوان الأول ولا النصير
الأفضل في نجاح المجتمعات، بل هي رقيب وحسيب. أما
الدفع الأكبر للتقدّم، فمن إبداع الأفراد والشركات
حرة

(١) مثل معناه: بلية على بلية، والضغث في الأصل قبضة
من الحشيش والإبل الحزمة الكبيرة من الحطب. يراد بهذا المثل
أن أقل شيء يرد على وقر المطية وقد بلغ غاية ثقله، يجهد المطية

لهذا تجد تاريخ الرقي البشري مشحوناً باسماء
الأعلام الذين تمكن لهم مناصب ولا نيبات . أمثال
عوتبرج^(١) ، وخرستوف كولمبس^(٢) ، وباين^(٣) وفثون^(٤)
واستيفنس^(٥) ، وساير أولي الفطن النافعة ممن أبدأوا^(٦)
المصارف ، وشركات المبادرة ، وصناديق التأثيل ، وضروب
التأمين ، والتعاون ، ودور التعليم العامي : وممن أحدثوا
في هذه الأيام الأسلاك البرقية العائصة^(٧) واحتفروا
البرزخ

- (١) غوتبرج (Gutenberg) الذي اخترع المطبعة على طرازه
الحديث (١٣٩٧ - ١٤٦٨) (٢) خرستوف كولمبس
(Colomb Christophe) : جنوي كاشف أمريكا (١٤٥١ -
١٥٠٦) (٣) (Papin) فرنسي كاشف قوة الحار
(١٦٤٧ - ١٧٤١) (٤) فثون (Fulton) : مهندس
أمريكي أول من استعمله الحار للملاحة (١٧٦٥ - ١٨١٥)
(٥) استيفنس (Stephenson) مهندس إنكليزي اخترع
القواطر لمركبات السكك الحديدية (١٨٠٣ - ١٨٤٨)
(٦) أبدأوا أي أوجدوا الشيء قبل سوء (٧) الأسلاك
العائصة اسمها الفرنسي Cables sous-marins

وقد دلَّ الاختبار أنَّ الحكومة أَوْ سَمَّت نطاق
 حركتها اضيقَّت على لأفراد والشركات الخياريَّة بحال
 لهمَّة ؛ فخير للجمهور أن تَطْلُ حياة والعزيمة موزعتين
 في جميع الجسم الاجتماعي من أن تنحصر في عضو واحد
 يملك من القوة القاهرة والقوة جارية ما لا ينهي إلى حد
 إن العبادة لوثنيَّة للحكومة هي آخر وهم طفق^(١)
 يتسلط على جماعات ويمتو^(٢) يجباهما ؛ فعلى علم الاقتصاد
 الذي هو حارس لأمين الحرية الإنسانية، أن يحتج
 على المفلاة في هذا النوع الحديد من التدنُّن الفاسق^(٣)

(١) طفق شرع وأخذ (٢) يعنو بجاهها : يميل بها
 صيباً علامة على الضعف والهوان (٣) الفاسق : معناه الفاسد
 في مثل هذا المقام

ملحق بالفصل الأول

تذييل للطبعة الثالثة عشرة

الاختراعات الحديثة وما كان للحكومة

من اليد في تطبيقها

تثبت جلائل الوقائع الحديثة أن حكومة ليست
مصدر النجاح ولا الميعاد لأكثر عليه، فإنها تكون لها
يد في المخترعات العظيمة التي تمت في أواخر القرن
التاسع عشر وفي أوائل هذا القرن. كاستخدام الكهرباء
للاستصباح^(١) وإتقان القدرة، والمصارعة^(٢)، والاعراف
الطابق^(٣)، وكإيجاد الدرّاجة^(٤) والسيارة^(٥) والمطيد^(٦)

- (١) لاستصباح : الاستنارة (٢) المصارعة : المخاطبة
بالمسيرة (التلفون) (٣) الذي يسمونه (التلفراف اللاسلكي)
(٤) الدرّاجة : العجلة المعروفة بالبسكليت (٥) السيارة :
الأثومويل (٦) المطيد المسيرة البومات التي تدار برودة
راكبها

المُسيرة؛ بل كان منشأ تلك الأعاجيب من إبداع الأفراد وإمداد الشركات الخياريّة بدليل المباريات^(١) التي جعلت للطيران في (بتي)^(٢) بقرب مدينة (رمس) سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠، وفي سائر المدن التي نحت هذا النحو؛ وبدليل المطاف^(٣) الجوي الذي سبق فيه الطيارون حول شرق فرنسا سنة ١٩١٠، مما لم يقم به غير الأفراد

ما تعنيه الحكومة الحديثة من مشاكل المستخدمين في دواوينها

أظهر ما كان أبداً المشاكل بين الحكومة ومستخدمي دواوينها، ففي منتصف القرن العشرين؛ إذ وجد أولئك المستخدمون أنَّ لحكومة الحديثة ما

(١) المباريات جمع مباراة: وهي المسابقة على خطر أي جائزة

Circuits (٢) بتي محلة بفرسا (٣) المطاف: هو

الذي سماه الفرنسيون بلفظة Circuit

زالت كالحكومة القديمة تنظر في انتقاء رجالها وفي ترفينهم
إلى الصنعة أكثر مما نلتفت إلى المصلحة ، فتأبوا^(١)
وأنفوا فيما بينهم عصاب دعت عصاب الموظفين

الغرض لدى نرى إليه تلك العصاب هو وضع قواعد
تعمل القيد محل الكفاءة في الترقى ، إلا ما ندر . ولو أنه
ذلك لأصبحت الشائنة^(٢) الدموية في لدواوين خالدة ،
وانتبطت عرثه لأكفاء الدين يصبح تقدمهم فيها أبطأ
بكثير منه في لإدرات الأهلية ، ولأردد تقاعس^(٣)
الموظفين وتوانيتهم بما يجعل لإدارات الحكومة دون
الإدارات التي يتولاها لأردد

وهذا سبب من لأسباب الجملة التي تدعو إلى حصر
عمل الحكومة في حيز الضرورة ، وعدم الامتداد به إلى
مناطق جديدة ، ومنعه من الوصول إلى احتكار الصناعات
فيرة ليفسدها بلا مراة

(١) تأبوا : جمعوا (٢) الشائنة هي العادة المستحكمة

Routine (٣) التقاعس : التقاعد والتباطؤ

الفصل الثاني

الضريبة الضريبة النسبية ، الضريبة المدارة
الضرائب المقررة والضرائب غير المقررة

ماهية الضريبة — في أنه يجب على كل الوطنيين ، عدا المعدمين ،
أداء الضريبة — الضريبة النسبية ، والضريبة المدارة ، وحدة الضريبة
وتعددتها — رأس المال والدخل باعتبارهما أساساً للضريبة — راجعية^(١)
الضريبة — الضرائب المقررة ، فوائدها ومضارها — سران غير المقررة
حسابها وسببها

ماهية الضريبة

أوتيت الحكومة ، لقضاء حاجاتها ، سلطة الجباية
على جميع الساكنين في أرضها : وسميت تلك الأموال

(١) المعدمين : الفقراء جهد الفقر Indigents

(١) راجعية الضريبة Incidence de l'impôt : هو كون

الضريبة ترجع الى التاجر الذي يؤديها أولاً من الذين يشرون
بضاعته فيما بعد

التي تُؤخذ لها من دخل الأفراد «إتاوت»^(١) والضرائب^(٢)
أما ماهية الضريبة فقد كثرت فيها المناقشات
وفُسرَت بِصِيغٍ اعتباطية^(٣) غير مضبوطة . على أن
أصدق تعريف لها وأسهل هو : « أنها الفريضة المطبوبة
من كل وطني عن حصته في نفقات الحكومة »

ويسوغ أن يُضاف إلى هذا التعريف ، قلة « ميرابو »
في خطبته التي ألقاها على « جمعية المؤسسة »^(٤) أيام
الثورة الكبرى . قال : « الضريبة دين شائع بين
الوطنيين ، أو نوع من التعويض ، أو ثمن المنافع التي
يُهيئها لمجتمعهم »

(١) الإتاوات : آثرها تعريباً للمطبة Taxes

(٢) الضريبة : آثرها تعريباً لكلمة Impôt

(٣) اعتباطية : لا مسوّغ لها

(٤) الجمعية المؤسسة Assemblée Constituante

هي أول جمعية أنشأها دعاة الثورة الفرنسية الكبرى يكوّنوا منها
الحكومة في شكلها الجديد بعد عفاء الملكية

في أنه يجب على كل الوطنيين ، عدا المعدمين منهم ،
أداء الضريبة

يجب أداء الضريبة على جميع الوطنيين من غير استثناء
أحد سوى المعدمين أي الذين افتقرُوا جهْدَ الفقر ،
فبِإِذْنِ الْمُفْقَرِ ؛ وَلَا يُعْفَى غَيْرُهُمْ مِنْ « شَرَفِ الْإِعَانَةِ »
الاضطرارية على النفقات العامة »

لكن أناساً يرغمون أن الوطنيين الذين دخلتهم رهينة
جديرون بالإعفاء من الضريبة

قول لا يؤخذ به عدلاً ولا فعلاً :

أما عدلاً فلأنه لما كان كل واحد من الأمة مشمولاً
بحماية الحكومة ومشاطراً لأبناء وطنه السراء والضراء ،
فهو حقيق بأن يعتدَّ أداء الضريبة واجباً عليه ، وبأن
ينبغي عنه نفي العار ، ما يرد من إعفاء بعض الطبقات
ومن جهة أخرى ، لا ينبغي لأبي كان من أبناء
الأمة الحاضرة التي يشترك رجالها من سن لرشد فما

فوق في إدارة شؤون حكومتها عن طريق الانتخاب العام، أن يجتنب التضامن مع موطنه في قصص حاجات دولته وفي أخذ قسط من مصائبها

من تصدى للحكم والإدارة وجب عليه لأداء؛ وما الصريّة العامة سوى النتيجة التي أرمأ عن لا انتخاب العام

في بعض الولايات الشماليّة المتحدة، وخصتها ولاية ماساشوزت^(١) نبط^(٢) حق لا انتخاب بعبوة مقدارها ريلان، أي عشرة فرنكات وسبعون سنتما وليس الغرض من هذه العبوة كعرض فريضة فرصة من مشايير سنة ١٨١٤ و ١٨٤٨؛ بل إبان أن لا انتخاب السياسي والضمريّة صنور^(٣) لا يفصلان. فمن استغنى من الصريّة تحلى عن لا انتخاب

(١) ماسشوزت ولاية في أمريكا الشماليّة Massachusetts

(٢) نبط . ربط

(٣) صنوا : حور شقيقان

وَأَمَّا فِعْلًا ، فَلِأَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى كُلِّ أَنْ يُؤَدِّيَ الضَّرِيَّةَ
— مَا لَمْ يَكُنْ مُدَقِّعًا ^(١) — إِزَاءً ^(٢) مَا يَنَالُهُ مِنْ وَصَايَةِ
الْحُكُومَةِ عَلَيْهِ ، وَمَا يُصِيبُهُ مِنَ الْحِمَايَةِ لِذَاتِهِ وَلِحُقُوقِهِ ؛
فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ طَبَقَةِ الْأَغْنِيَاءِ ، فَبَرٍّ ، مَا تَكَلَّفَهُ فِي سَبِيلِهِ
الْحُكُومَةُ خَدِيشَةً وَالْمُقَاطَعَاتُ وَالْمَجَالِسُ الْبَدَوِيَّةُ ، مِنْ
نَشْرِ الْمَعَارِفِ ، وَتَعْمِيمِ الْحَيِطَةِ الصَّحِيَّةِ ، وَإِعَانَةِ الْأَطْفَالِ
وَتَأْسِيسِ الْمَلَاجِي ، عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَعِهَا

هَذَا لِكَ مَلْحُوظٍ فِعْلِيٍّ آخَرَ يَنْطِقُ بِإِجَابِ الضَّرِيَّةِ
عَلَى كُلِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ الْخُصَاصَةُ إِلَى الْإِدْقَاعِ : ذَلِكَ أَنَّهُ
لَمَّا كَانَ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ هُوَ الَّذِي يَحْكُمُ الْيَوْمَ ، لَمْ يَحْرُ
إِعْفَاءِ الطَّبَقَاتِ الْوَفِيرَةِ مِنَ الضَّرَائِبِ لِئَلَّا يَتَأَتَّى مِنْ هَذَا
الْإِعْتِمَاءِ نُلُوعُ أَنْسٍ مِنْهُمْ ، عَلَى بَدَلِ لَانْتِخَابِ ، إِلَى تَوَلِّيِ
أَزْمَةٍ ^(٣) النَّعْيِ وَالْأَمْرِ فِي الْأُمَّةِ مِنْ غَيْرِ تَبَعَةٍ عَلَيْهِمْ فِي
تَصَارِفِهِمْ فَقَدْ يَعْنُ لَهُمْ حِينَئِذٍ أَنْ يَهْتَرِصُوا عَلَى نَاقِصِهِمْ

(١) مُدَقِّعًا أَوْ مَرْمِلًا أَوْ مُعَدِّمًا : كُلُّهَا بِمَعْنَى أَنَّهُ قَعِيرٌ نَهَابَةٌ

الْفَقْرَ (٢) إِزَاءً : هَذَا بِمَعْنَى ، فِي مُقَابَلَةِ (٣) جَمْعُ زَمَامٍ

نققاتٍ فاحشةٍ جنونيةٍ مدمرةٍ^(١) ، وهم لا يشعرون
بشيءٍ من تكاليفها

فإذا قيل إنهم في النهاية ينتجرون في تيار التخريب
العميم الذي سيَبُوهُ ، أجبتنا أن مثل هذا العِمَابِ يحثُّ عد
فوات الوقتِ على مناقشة الحساب ، فليس لتوقعه كبير
تأثير في النفوس

والذي لا ريب فيه هو أن ترك الضرائب لفئة من
الناخبين يُضَعِّفُ عناية هذه الفئة بإحسان الإدارة
للشؤون العامة ؛ فهي إذا تولَّتْ لا يمكن تبديرها حدُّ
نقفٍ عنده

الضريبة النسبية ، والضريبة المداوجة

يقتضى العدلُ ، في كل شركةٍ نزيهة لا يرعب بعضها
في المعيشة تطفيلاً^(٢) على بعض ، أن من يملك القليل

(١) مدمرة : أي داعية الى الخراب

(٢) تطفيلاً : أي على نفقة الآخرين

يُعْطَى القليل ، وَمَنْ يَمْنُكَ لَوْ سَطَّ يُعْطَى الوَسَطُ ، وَمَنْ
يَمْنُكَ الكَثِيرُ يُعْطَى الكَثِيرُ ؛ فلا مَنْدُوحَةٌ لأحدهم عن
الأداء على نسبة دخله

لَوْ رَجَعْنَا إِلَى أَصُولِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَتَمَيَّنَ عَلَى كُلِّ
إِقْبَاءٍ كُلِّ خِدْمَةٍ يُصِيبُهَا مِنَ الْحُكُومَةِ عَلَى قَدَرِ مَا نَالَتْ
مِنْ تَقْعِهَا ؛ فَيَقُومُ الْمُتَقَاضُونَ دُونَ سِوَاهُمْ بِنَفَقَاتِ الْمَحَاكِمِ
وَالتَّلَامِيذِ أَوْ آبَائِهِمْ بِنَفَقَاتِ الْمَدَارِسِ ، وَالْمَدَرَّةِ أَوْ الْحَمَالُونَ
بِنَفَقَاتِ الصَّرَاقِ الْحِجَابِيَّةِ

غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَسِيحِيلُ فِي أَكْثَرِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، أَنَّ
يُعْتَمَدُ مِقْدَارُ الْفَائِدَةِ الَّتِي اسْتَفَادَهَا ، مِنْ كُلِّ خِدْمَةٍ بَيْنَ
تِلْكَ الْخِدْمَةِ الْعَامَّةِ ، كُلِّ مَنْ التَّسْعَةِ وَالثَّلَاثِينَ الْمِلْيُونَ ،
أَوْ الْخَمْسِينَ لِمِيلْيُونَ ، أَوْ الْمِائَةِ لِمِيلْيُونَ مِنْ عَامَرِ الْإِقْلِيمِ (١) ؛
فَمَنْعِلٌ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لِكَثْرَةِ مَا تَتَضَبَّأُ مِنْ تَكَالِيفِ
الْجِبَايَةِ

هَذَا ، عِلَاوَةً عَلَى أَنَّ مِنَ النِّفَقَاتِ الَّتِي تَقُومُ بِهَا

(١) العمر : السكان كما سبق البيان

الضرائب . استهلاك الدين العام وإيفاء فوائده معاً
لا يدخلان في حيز تلك الطريقة

فليسبيين . لأنهم أجمعت الدول على العدول عن هذا
للمذهب المعروف بمذهب تخصيص الإتاوات^(١) وتعدت
من مبدأ التضامن الوطني القاعدة القاصية على كل أداء
ضريبة مناسبة لدخله أو لكسبه

ويبان هذو القاعدة أن الذي رزقه ألف فرنك .
مثلاً ، يؤدي منه مائة ؛ والذي رزقه مائة ألف فرنك
يؤدي منه عشرة آلاف ؛ ذلك فيما إذا كانت الضريبة
في البلد أو زى عشرة في مائة من دخل الأهيين . وهو
ما يدعونه بالضريبة النسبية^(٢)

غير أن أناساً يتصدون لمعارضة هذه الطريقة

(١) مذهب تخصيص الإتاوات فرنيته : Théorie de la

spécialité des taxes (٢) الضريبة النسبية :

هي التي تستأدى بنسبة واحدة من كسب الكاسب وفرنيتها

Impôt proportionnel

الشهنة بطريقة يُسمونها المداوجة^(١) . قوامها أن يزداد
معدّلها مع ازيد الدخل
وإليك المثال :

كل وطني دخله ألف فرنك يؤدى ستين منها .
أي ستة في المائة . فإن كان دخله ثلاثة آلاف فرنك
أدى ثلاثمائة ، أي عشرة في المائة ؛ فإن كان دخله خمسة
آلاف فرنك فإليه ستمائة ، أي اثنا عشر في المائة ؛ فإن
كان دخله عشرة آلاف فرنك ، جعلت إتاوته ألفاً
وخمسمائة ، أي خمسة عشر في المائة ، فإن كان دخله
عشرين ألف فرنك ، فرسمه أربعة آلاف ، أي عشرون
في المائة ، وهلمّ جرّاً

على أن هذه الأرقام قد تختلف أو تتنوع . لكن
مذهب الضريبة المداوجة إنما مبناه على كون معدّله
يصغر كلما قلّ الرّيع ، ويكبر كلما ازداد الرّيع

(١) الضريبة المداوجة : التي تترقى مداوجة مع ازدياد

الدخل وفرنسيّتها Impôt progressif

الحكمة الوحيدة التي يعرفونها إلى هذا المذهب . هي
القول بواجوب المساواة بين الأهلين في التكاليف ؛
لأن الموارد الكبرى والوسطى أقدر على تحمل استنزاف
عشرها أو خمسها من المورد الصغرى

ذلك هو العذر لدى يمنحة^(١) له أصحبه ، مع أنه
في حقيقته غير موافق للعدل ، وفيه من تقائص
الإمضاء^(٢) ما يخشى خطرًا ، كما أن فيه شرًا جرثومة
للنهب والسلب

أما عدلا فلي كل وطي حصّة من النفقات العامة
بنسبة الخدم التي يُصيّبها من الدولة والخط الذي له من
التأثير في سير الحكومة . ولقد ذكرنا أن معظم الأعمال
المستجدة التي تقوم بها الحكومة الحديثة ، والمقاطعات ،
والمدن ، من نشر تعليم ، وحديقة صحّية ، وضروب

(١) تحمل العذر : انخذه من الحال (٢) الإمضاء . هو

الإجراء والإتفاذ والتطبيق Exécution

إسعاف^(١)، جُلت لمنفعة جماهير الفقيرة الرقيقة لحال
من لامة كثير مما جعلت لمنفعة الطبقات العدا

في صدق ملحوظنا هذا في ما يتعلق بالحكومة فهو
الأمير، أصدق في ما يتعلق بأعمال المجالس البلدية

دع أن الذين لهم البيع الطويل في الانتخاب العام هم
أوفر لامة عددا و زرها^(٢) جاهدا. فلا موجب إذا
استبذرة معدل الضريبة أعلى في الموارد الوسطى منه في
الصغرى، وأعلى في الكبرى منه في الوسطى

إن مع هذه المدارجة في الضريبة - وهي المدارجة
التي أنشئت الأعباء^(٣) عن السواد الأعظم من الناحيين
وتنقل، لا تنوات كواهل الآخرين - لمنافاة لمبدأ المساواة
ومصيرا إلى الإسراف والاعتساف : على تقبص ما لو
كانت الضريبة بسببية، أي مأخوذة بمعدل واحد من

(١) الإسعاف : قضاء الحاجات بأنواعها ومنها الإعانة عند
لإصابة على ما تفهمه العامة من هذه اللفظة

(٢) أنزرها : أقلها (٣) الأعباء : الأحمال

مرجوع^(١) فيها غير متقدمة وسهلة التطبيق
أما الضريبة المذارجة فليس لها في ذيلها محور ثابت
تدور عليه وقد تستباح معها ضروب المظالم، فضلا عن أنها
صعبة الإنماد منقضية إلى الإفراص لا محالة

وقد أثبت الاحتياز أن موارد صغيرة هي مقدار
الأعظم من دخل الأمة : فوجعت الضريبة المذارجة
مُعدلة لما جاءت بأكثر مما تحيى به الضريبة المسببة .
ولو جُعيت شديدة وثَّبتة لأجتاحت من رزق بعض
القات لأهلته ما يدفع أصحابها إلى إحقاق ثروته
وإرسال رؤوس أمواله إلى خارج . أو تُلحق عزائم
عن الادخار ويقتل فيهم روح الأسجدات

سُنت قوانين في فرنسا سنة ١٩٠١ و ١٩٠٢ لاستنجاز
الضريبة المذارجة من التراكات وجعل مُعداتها من واحد
في لمائة إلى عشرين ونصف في لمائة : ثم زُفِع ذلك
(١) المرجوع : كالدخل والريع لفظة عربية تدل على كل المظالم

معنى اللفظة الفرنسية Revenu واللفظة الانكليزية Return

الممدل في سنة ١٩١٠ الى تسعة وعشرين في المائة
وينوى فرض مثل هذه الضريبة على الدخل مما لم
ينمالك معه الكاتب المشهور بأفكاره الاشتراكية
« برودون »^(١) أن يتلقى بالسخرية نبأ تلك الإتاوة
الدرجة وأن ينعتها بالأعوبة الجبائية
على أنها ليست بأعوبة ولكنها رزية أمها الطماعية
وبنائها المضالمة

إنما القاعدة المشروعة الثابتة السهلة الإمضاء دون
سواها هي التي تجمع الضريبة على نسبة المرجوع؛ وهي التي
تبنت في الجماعة الانتحائية كما لا يثبت غيرها من حكمة
الاقتصاد وحسن تدبير الشؤون العامة

وحدة الضريبة وتعددها

هل لأصابع وحدة الضريبة أو تعددها
لوحدته أقرب إلى الإشار لأوّل وهلة، إذ يقول

(١) برودون Proudhon

أشياءها: لمّا كان مجموع دخل الأهليين في بلد ما، ثلاثين ملياراً، وكان متعيناً عليهم أن يوصّوا منه إلى الحكومة والمطامعات والمجالس البلدية خلا ريع البريد والتلفراف والأملاك الأميرية^(١) - أربعة ميارات وثمانمائة مليون في العام، فيمّاذا لا يستأدى كلّ وطني ستة عشر في المائة من دخله فيجمع من ذلك ما يعادل النسبة بين أربعة ميارات وثمانمائة مليون وبين ثلاثين ملياراً.

لو فعل ذلك لوحدت الصريضة وامتنعت تلك المعاملات المشتبكة التي يقتضيها تعدّد الإدارات

إنّما يحول دون هذه الوحدة كثير من الأمور وهي: أنّه يتعدّد إحصاء الرّيع الذي نصيبه كلّ من سكان البلد

(١) الأملاك الأميرية. أثبتنا هذا البعت للأملاك المنسوبة إلى الحكومة صرفين النظر عن شكل الحكومة أيّاً كان وذلك اعتماداً من على التفسير الجديد لمعنى كل حكومة سواء أكانت سلطتها مستمدة من أمير طاهر فرد أو من أمير مجموع مستتر هو الشعب

بالضبط . ولا سيما أن الأكثرين يجهلون هم أنفسهم
مقدار ما يكسبون

فلا يتسنى إداً للدين يستقروا (١) الدخول إلا
الأخبار بإحدى حيلين إما أن يصدّقوا قول العرماء (٢)
وإما أن يقرّضوا عليهم الصرية تبعاً لما يقدره أعوان
الحكومة أو المندوبون المشجعون لهذه المهمة

على أن كذا حيلين ممّا يجرّ إلى الخطأ والوهم (٣)
لأنّ ذمة السكان تختلف بخلاف بيئنا من حيث الإقرار
بالحق ؛ ولأنّ الجباة أو أعوانهم قد يخذعون بعض
الأحون ، أو قد يؤثر فيهم إحسانهم وشهواتهم . فإذا
وقعت تلك الأخطاء حيث الصرية عالية بسبب وحدتها
كانت نتائجها أشدّ في الضمّ ممّا لو وقعت تلك الأخطاء

(١) يستقروا . ينحروا ويحصى

(٢) العرماء : هم المكلفون كما أتت قبلاً Contribuables

(٣) الوهم : الخطأ . أما الوهم يسكون الهاء فهو الخيال

حيث الضريبة معتدلة؛ لاحتمال أن تستغرق الجبائية كل
الدخل أو جلته عند طائفة من الناس

ومن الأمور التي تحول دون وحدة الضريبة أن
السود الأعظم من الخلق غير منصفين وبعصب جداً
أن تجبي منهم مقادير ذات نال لشان واحد؛ ولو حمل
الفرانسيون قسراً على أداء ستة عشر في المائة من دخولهم
ومن محصولات أملاكهم ومن مشاهيرهم^(١) وأجمعائهم
لكان عدد الذين يوفون الضريبة إيماناً مضمداً، صفيها
أو دون الطفيف

كل ضريبة عرصة لعدم المساواة إما تكون
الدين يتعمنونها لا يصدقون، في الغالب؛ وأما تكون
لدين يصعونها أو يجنونها غير معصومين من خطئ

فإذا كانت الضريبة واحدة، ولم يقابلها ما تتوازن به
أصبحت أفدح الضرائب

أما إذا كانت الإتاوات متعددة، فإنها تعادل بعض
(١) المشاهرات جمع مشاهرة : وهي الأجر الشهري

بعض؛ وما يحدث من الأغلاط فيها لا يقع كله على فرد
بمئة ولا على طبقة بعينها، فتكافؤ الأغلاط بتوزعها
وتتفاوت^(١)

لهذا عمدت جميع الدول، السالفة والخالفة، في
القارة القديمة أو في القارة الجديدة، عظامية كانت أم
عصامية، إلى تعدد الضرائب، وما زالت متشبثة برعاية
لمصالحها ومصالح مكلّمها في آن. وليست وحدة
الضريبة سوى حلم من أحلام الطفولة، إلا إذا دعا إليها
النقصان البين في النفقات العامة

رأس المال والدخل فيما لو جُيلا
أساساً للضريبة

يبحثو بحثاً مستفيضاً فيما إذا كان ينبغي للمشرع اتخاذ
رأس المال أو الدخل أساساً للضرائب. ويستفاد من
الشروح التي أسلفناها في الفقر الآتية أن الدخل

(١) تتفاوت: يتنوع بعضها بعضاً

أَوْسَعُ مَدَاراً وَأَعْدَلُ أُسَاساً لِلضَّرَائِبِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ
 ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَتَوَصَّوْنَ عَنْ طَرِيقِ
 أَصْوَانِهِمِ الْإِتْحَائِيَّةِ أَوْ عَنْ طَرِيقِ مَنَاصِبِهِمْ إِلَى الْإِشْتِرَاكِ
 فِي إِدَارَةِ الشُّؤُنِ الْعَامَّةِ وَحَمْلِ تَبِعَتِهَا، جُمْهُوراً بَعْضُهُمْ
 ذُو مَالٍ طَفِيفٍ وَبَعْضُهُمْ مُغْنٍ

فَلَوْ أَنَّ الضَّرِيَّةَ جُعِلَتْ عَلَى رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ أَصْلاً أَوْ
 سَتَشَاراً^(١)؛ لَنَجَمَ مِنْ ذَلِكَ تَخَلُّصُ جَانِبٍ كَبِيرٍ مِنَ الْأُمَّةِ
 أَوْ مُعْظَمِهَا مِنْ أَدَاءِ أَيْةٍ إِتَاوَةٌ كَانَتْ وَمِنْ الْمُحَاصَّةِ فِي
 خَرْجِ^(٢) الْحُكُومَةِ؛ وَلَشَوْهَدِ عِنْدَئِذٍ مَلَائِينَ مِنَ النَّاخِبِينَ
 وَآلَافٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْمَجَالِسِ الْبَلَدِيَّةِ، وَارْكَانِ الْمَجَالِسِ
 الْعَامَّةِ، وَالنُّوَّابِ، وَالْأَعْيَانِ، وَالْمُدِيرِينَ، وَالْمُنْصَبِيِّينَ عَلَى
 اخْتِلَافِ الدَّرَجَاتِ، مِمَّنْ يَمْلِكُونَ يَسِيراً أَوْ لَا يَمْلِكُونَ

(١) استشاراً: أي بوجه أعم على رؤوس الأموال منه

على الدَّخْلِ

(٢) الخرج: تقيض الدخل كما في معجمات اللغة وهو النفقة

كما سبق التفسير Dépense

تَقِيرًا^(١) ، يتَوَلَّونَ الشُّؤُونَ الْعَامَّةَ وَيَأْتُونَ فِي بَعْضِ
الْأَحْوَالِ مَا شَاءُوا مِنْ الْأَغْلَاطِ بِلَا تَبَعَةٍ عَلَيْهِمْ ، وَيُبَدِّدُونَ
لَأَمْوَالَ ، وَيُسَيِّثُونَ تَصْرِيفَ الْأُمُورِ غَيْرَ مُنَحِّلِينَ شَيْئًا
مِنَ النِّفَقَاتِ الَّتِي يَأْمُرُونَ بِهَا وَلَا مُعَاقِبِينَ عَلَى مَا يَفْعَلُونَهُ
مِنَ أَفْعَالِ الْجُنُونِ

فَوُجُودُ حُكْمِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ يُخَالِفُ أَدْنَى الْمَعْقُولِ
وَيُنَاقِضُ مَا لِلْإِنْسَانِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْحَقِيقِيَّةِ الثَّابِتَةِ
قَدْ يُقَالُ إِنَّ لَدِينَ لَا دَخَلَ لَهُمْ وَلَا رَأْسَ مَالٍ ،
تُدْرِكُهُمْ نَتَائِجُ سُوءِ إِدَارَةِ الْعَامَّةِ ، سِوَاهُ مِنْ طَرِيقِ
الْكَسَادِ فِي الْأَعْمَالِ ، أَوْ مِنْ طَرِيقِ النُّفْصَانِ فِي الْمَكْسَبِ
وَالْأَجُورِ ؛ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْعَقَبَ يَحْيِي بَطْشًا ، غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ
وغير مؤثِّرٍ فِي النُّفُوسِ تَأْثِيرًا زَاجِرًا

فَإِنَّ هُنَاكَ سَبَبًا آخَرَ يَقْضِي بِجَعْلِ الدَّخْلِ أَسَاسًا
لِلضَّرِيَّةِ دُونَ رَأْسِ لِمَالٍ ؛ وَهُوَ أَنَّ جَمْعَ الْمَوَارِدِ الَّتِي
(١) التَّقِيرُ فِي اللَّفْظِ : النِّكَّةُ فِي ظَهْرِ النِّوَابَةِ وَبِرَادِ بِهِ . أَقْلُ
الشَّيْءِ وَأَدْنَاهُ ؛ وَيُقَالُ فِي الْمَثَلِ فَلَان لَا يَمْلِكُ شَرَوْى تَقِيرَ

يتكوّن منها دخل البلد أعلى بكثير من الموارد التي تنأت
عن حيازة رؤوس أموال

فقد قدّروا مكاسب الفرنسيين على أنواعها بثلاثين
مليار فرنك، في حين أنّ أصل ثروتهم لا يربو على مائتين
وعشرين ملياراً

فإذا قدّرنا لهذه الثروة مرجوعاً متوسطاً ثلاثة في
المائة لم يزد الرّيع الناتج من رؤوس الأموال عن ثمانية
مليارات فرنك

مع أنّ نفقات فرنسا بين ميزانية حكومتها وميزانيات
المقاطعات والمدن تبلغ أربعة مليارات وثمانمائة مليون،
عدا مرجوع البريد والتلفراف

فهذا المقدّر لو حسبناه في مقابلة الثلاثين مليار التي
تدخل للفرنسيين من كلّ باب كانت نسبتها إليها نسبة
سبعة عشر إلى المائة ؛ لكننا لو حسبناه في مقابلة ثمانية
مليارات المتأثّية من رؤوس الأموال، ورددنا سائر ذلك
منها، للحكومة وللمقاطعات والكور، لوجب اغتصاب

أكثر من نصف الدخل ، أي محصول^(١) الملاك ،
والممولين ، وذوى الرئع على اختلاف مراتبه وأنواعه
ومثل هذا المقدار لو أريدت جبايته من مرجوع
رؤوس لأموال وحدها لاستحالت ، بسبب المخادعات
والتزويرات والمواربات

فإن تشددت الحكومة في الجباية فرّت الأموال
المنقولة الى الخارج بحيث يقع الخيف كله على الأعيان
الثابتة التي لم يستطع إخفاؤها ؛ وفقد الممولون عزائم
الإبداء^(٢) ؛ وامتنع الادخار فامتنع تكوين رأس المال ،
أي رأس كل نجاح جماعي ؛ ثم لم تطال الأعوام مع
هذا النظام حتى تسقط الأمة في الهاوية التي سقطت
فيها الأمم الإسلامية^(٣)

(١) المحصول : غلة لأرض وما يحصل عليه الإنسان من كل كسب
(٢) عزيمة الإبداء : هي المهمة التي تدعو الى الشروع في غير
المسبوق *Esprit d'initiative* (٣) لعل الأمم الإسلامية
تنبه لشؤونها الاقتصادية فتصلحها وتستقبل من العثرة التي جعلتها
مضرب الأمثال على أسنة الأجانب (المربان)

وَيَلُوحُ لَنَا أَنَّ الْقَائِلِينَ بِفَرَضِ الضَّرِيَةِ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ
لَا عَلَى الدَّخْلِ يَذْهَبُونَ عَنْ أَنَّهُ لَوْ تَمَّ مَا يُرِيدُونَ لَا عَفِي
مِنَ الْإِتَاوَةِ سِوَا ذَلِكَ مِنَ النَّاسِ يَعِيشُونَ عَيْشَةً رَخَاءً مِمَّا
يَكْسِبُونَهُ مِنَ الْمُحْتَمَعِ وَلَيْسَتْ لَهُمْ ثَرَوَةٌ مُخَرَّدَةٌ كَالْأَطْيَاءِ
وَالْمُحَامِينَ ، وَالْفَنِّيِّينَ ، وَالْمُدْرَسِينَ ، وَالْمُتَمَنِّينَ ، وَبَعْضَ فَنَاتِ
التَّجَارِ ، وَالسَّمَايِرَةِ أَوْ لُؤْسَطَاءِ ، وَعِدِيَّةِ الْمُتَضَيِّينَ ، مَنْ
كُلَّ ذِي رَيْحٍ طَائِلٌ عَنْ غَيْرِ رَأْسٍ مَالٍ تُجَمَّدُ وَكَلَّ دَى
مَكَانَةً يُحْسَدُ عَلَيْهَا

فَإِنْ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَدْخُلُهُ عَشْرَةٌ أَوْ عَشْرُونَ أَلْفَ
فَرَنْكٍ فِي الْعَامِ ، وَآخَرِينَ مِنْهُمْ يَدْخُلُهُمْ أَرْبَعُونَ أَوْ خَمْسُونَ
أَلْفًا ، وَفَرِيقًا غَيْرَهُمْ يَدْخُلُهُمْ مِائَةٌ أَوْ مِثْنَتَا أَلْفِ فَرَنْكٍ ، عَلَى
إِنَّ مِنْ الْأَطْبَاءِ وَالْأَسَاةِ (١) وَالْفَيِّينَ وَالْمُفَنِّينَ وَالْمُمَثِّلِينَ
الَّذِينَ يَلْفُؤُوا أَوْجَ الشُّهُرَةِ مِنْ تَجَوُّزِ مَكْسَبِهِمْ ثَلَاثِينَ أَوْ
أَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسِينَ أَلْفَ فَرَنْكٍ ، وَزَمَانًا كَانَ رَيْحُ وَاحِدٍ
أَوْ ثَنِينَ مِنْهُمْ فِي الْأَخْصَصِ ، مِليونَ فَرَنْكٍ فِي الْعَامِ

(١) الْأَسَاةُ جَمْعُ آسٍ وَهُوَ الْجِرَاحُ

فَلَوْ جُعِلَتِ الصَّرِيَّةُ عَلَى رَأْسِ لَمَلٍ لَأَغْنَى مِنْهَا كُلُّ
 أَوَّلِئِكَ السَّادَةِ الْمُحْتَزِّينَ ؛ وَأَغْنَى بِجَانِبِهِمِ الْمَلِيونَ وَمِئَةَ
 الْأَلْفِ مِنَ الْأَجْنَبِ الَّذِينَ يَقِيمُونَ فِي أَرْضِ فَرَنْسَا وَيُسَمَّى
 بَضْمَةُ آلاَفٍ مِنْهُمْ إِلَى أَغْنَى طَبَقَاتِ الْعَالَمِينَ ، فَيَنْفَعُونَ
 رِيعَهُمْ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا ^(١) وَلَكِنَّهُمْ لَا يَسْتَعْدِمُونَ رُؤُوسَ
 أَمْوَالِهِمْ

أَلْحَقْ بِهِدِ الْإِعْطَاضَ اعْتَرَضًا آخَرَ أَشَدَّ خَطَرًا .
 وَهُوَ أَنَّ فِي حَالَتِهِ إِذَا وَجِبَ الْبَيْعُ وَالنَّقْشُ يُصْطَبُ
 حَدًا تَعْمِينَ مُعْظَمَ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ ، وَالتَّفْرِيقَ بَيْنَهَا
 فَأَمَّا أَوَّلًا ، فَلَأَنَّ مِنَ الْعَبَثِ وَمِنَ الْكَيْدِ السَّيِّئِ أَنْ
 يُحَاوَلَ دُخُولُ الْبُيُوتِ لِمَرْضِ الضَّرِيَّةِ عَلَى الْحَيِّ ^(٢)
 وَالْمَصُونَاتِ وَالضَّرْفِ الْفَقِيَّةِ

وَأَمَّا ثَانِيًا ، فَلَأَنَّ تَقْوِيمَ الذَّخَائِرِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْآلَاتِ

(١) ظَهْرَانَيْنَا : بِالثَّنِيَّةِ وَلَا تَكْسِرُ النُّونَ بِمَعْنَى : فِي وَسْطِهَا

(٢) الْحَلِيُّ جَمْعُ حَلِيٍّ : وَهُوَ مَا يُزْدَانُ بِهِ مِنْ مَصُوغِ الْمَعْدِنَاتِ
 وَالْحِجَارَةِ الْكَرِيمَةِ

والأدوات الصنّاعية والأدوات الزراعيّة لا ينسى صبطة
لِدَقَّتِهِ . ولعلّ كثيراً من الأملاك العقاريّة في هذا
الحُكم من صعوبة التّمين ، لا يُستطاع تقدير قيمة
تقريبية لها إلا من معرفة مرجوعه

وتعذرُ التّقويم عن ثقة ، كما يتناهى ، جديرٌ بحمل
المُشرّعين على اختيار الدّخل أساساً لمُعظم الصّرث
دون لأصل

على أنّ في كلّ بلد من البلدان ، طائفة من الصّرث
الحسيمة قد بُنيت مباشرة على رؤوس المال :

منها وزمّع^(١) التّركات والهبات ، وقد قدّر دخلها
السّنوي في فرنسا بين أربعائة وعشرين وأربعائة وخمسين

(١) ألوزائع جمع وزيمة : وهي المصريّة إن كانت صادرة
عن الحكومة ، أو الحصّة التي يُؤتيتها كلّ مشاطر في عمل ، إن
كانت صادرة عن شركة أهلية أو جماعة خيارية . فتقابل في الفرنسيّة
بالمعنى الأوّل لفظة Tax و بالمعنى الثّاني لمعطي Prime أو

Cotisation

مليوناً منذُ زِيدَتْ ثَلَاثُ الصَّرِيَّةِ زِيَادَتَهَا الْعَاشِثَةُ فِي سَنَةِ
١٩١٠ وَرِيْمَا نِيَّفَتْ عَلَى مَا قُدِّرَ

وَمِنْهَا إِيْتَاوَتْ نَقْلَ الْمِلْكِيَّةِ عَنِ الْمَنْقُولَاتِ، وَالْمَقَوَّمَاتِ
وَالْعَقَارَاتِ، وَدَخَلَهَا السَّنَوِيُّ نَحْوُ مِنْ مَائَتَيْنِ وَسِتِّينَ
مِلْيُونًا

وَمِنْهَا عَوَائِدُ الْأُورُقِ الْمَوْسُومَةِ^(١)، وَخُصُوصًا رِسْمُ^(٢)
الْاِثْنَيْنِ فِي الْمَائَةِ عَنْ رَأْسِ مَالِ السَّهَامِ وَالْأَسْنَادِ الَّتِي
تُصَدِّرُهَا الشَّرِكَاتُ الْمَحْدُودَةُ أَوْ الدُّوَلُ الْأَجْنِبِيَّةُ حِينَ
تَعْقِدُ قُرُوضَهَا

فَجُمْلَةُ مَا يُسْتَوْفَى مِنَ الضَّرَائِبِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَى رُؤُوسِ
الْأَمْوَالِ فِي فَرَنْسَا قَدْ بَلَغَتْ الْمِلْيَارَ فِي السَّنَةِ عَلَى أَثَرِ
الْعِلَاوَاتِ الَّتِي رَاكَمَتْهَا^(٣) عَلَيْهَا لِحُكُومَةٍ حَدِيثًا

(١) الْأُورُقِ الْمَوْسُومَةِ : هِيَ الَّتِي جَعَلَتْ عَلَيْهَا السَّيْمَةُ أَوْ
طُبِعَتْ بِطَابَعٍ . اصْطَلَحْنَا عَلَيْهَا تَعْرِيْبَ لَفْظَتِي Papier timbré
(٢) الرِّسْمُ : لَفْظَةٌ مِنْ مَعَانِيهَا الْعَرَبِيَّةِ الْأَمْرُ : وَقَدْ أَقْرَبَهَا الْعَرَبُ
بِمَعْنَى نَوْعٍ مِنَ الصَّرِيَّةِ لِأَنَّ الصَّرِيَّةَ مِنْ تَنَاطُحٍ أَمْرٍ يَصْدُرُ وَفَرَسِيَّتُهَا
Droit (٣) رَاكَمَتْهَا : جَمَعَتْ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ

زذ على ما تقدم أن حكومة تأخذ سنوياً من ريع
رؤوس الأموال المختلفة فرائض كثيرة كالخراج العقاري ،
وعوائد الأبواب والنوافذ ، وضريبة الإجارة ، وجزء
من رسم التمتع أو الباطن (١) وعبوة دخل
المقومات ، تلك الإيرود التي ورد خربة منها وحدها
في سنة ١٩٠٩ مئة مليون ومليون ونصف

فيين من هذ التفصيل أن لاصرب في فرنسا حطاً
وفيراً من رأس المال

أما البلدن التي فرصت فيها لإتوت على رؤوس
الأموال فرصاً ستشيرة كما فعلت المدن ولكنيات (٢)
في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد عترف أهله بأن
تخاذ الضريبة العامة من رأس المال إنما هو طريقة

(١) الباطنط : ضريبة على التمار والمحترفين سميت في المالك

العثانية باسم التمتع وقد استعربنا اللفظين Patente

(٢) الكنيتات . سم لأقسام معلومة من الولايات المتحدة أشبه

باسم المديرية في مصر والمقاطعات في فرنسا

مَنْعَةُ^(١) لا تَسْنَى مَعَهَا الْمُسَاوَاةَ وَلَا يَتَسَرَّ إِنْفَاذُهَا
بِدَلِيلٍ شُرُوعِهِمْ حَدِيثًا فِي تَعْدِيلِهَا وَتَبْدِيلِهَا
الْخُلَاصَةُ : أَنَّ الدَّخْلَ أَسَاسٌ رَحِيبٌ شَامِلٌ مُمَهَّدٌ
لِلضَّرَائِبِ ، بِخِلَافِ رَأْسِ الْمَالِ فَهُوَ أَسَاسٌ ضَيِّقٌ مُنْهَارٌ^(٢)
لَا يُحِيطُ بِكُلِّ طَبَقَاتِ الْقَوْمِ . وَعَلَيْهِ ، فَلَدَخْلٌ أَوَّلَى مِنْ
رَأْسِ الْمَالِ بَأَنَ يَكُونُ قَاعِدَةً لِلِإِثَارَاتِ فِي كُلِّ بَلَدٍ كَبِيرٍ

رَاجِعَةُ الضَّرِيَّةِ

مِنْ الضَّرِيَّةِ مَا لَا يَغْرَمُهُ مُؤَدِّيهِ
مِثَالُهُ بَائِعُ الشُّكْرِ أَوْ الْبُنِّ إِذَا يَذْفَعُ إِلَى الْخِزْنَةِ سَبْعَةَ
وَعَشْرِينَ سَنْتِيماً عَنْ كُلِّ كِيلُغَرَامٍ مِنَ السَّيِّئَةِ الْأُولَى ،
وَفَرَنْكَا وَسِتَّةً وَثَلَاثِينَ سَنْتِيماً عَنْ كُلِّ كِيلُغَرَامٍ مِنَ السَّيِّئَةِ
الثَّانِيَةِ ؛ فَهُوَ الَّذِي يُعْطَى وَغَيْرُهُ الَّذِي يَغْرَمُ
ذَلِكَ الْغَارِمُ إِنَّمَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ الشَّارِي أَوْ

(١) مَنْعَةُ : أَيُّ مَكْدَرَةٍ وَمُثِيرَةٍ لِلْحَزَازَاتِ Vexatoire

(٢) مُنْهَارٌ : أَيُّ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ بَاءٌ ، لِأَنَّهُ دَائِمُ الْإِنْهِيَالِ كَالرَّمْلِ الْمُتَجَمِّعِ

المُستنفِدُ الذي يَرُدُّ في النِّهاية ما كان التَّجَرُّ قد أدَّاهُ في
البِدَايةِ

وإليك مثلاً آخر :

الإِتاواتُ التي تُؤَدِّيها شركاتُ النُّقلِ ، ومنها عائدةٌ لاثني
عَشَرَ في المائة عن أجور السَّفَر في السِّكَّةِ الحديديَّةِ ،
فإنَّ هذه العائدة تُستوفى كُلُّها أو جُلُّها من الرُّكَّاب وإن
كانت الشركاتُ هي التي دَفَعَتها قَبْلًا إلى الخِزانةِ

كذلك رَسَمُ الباطنطا . فإنَّ التَّجَرَّ يوصَّوهُ ، ثُمَّ
يَسْتَرُدُّونهُ مَعًا على مَن البِضاعة التي يبتاعها المُستنفِدون
والذي يَدْعُونَهُ بِرَاجِعةِ الصَّريَّةِ أو بالضَّريبةِ الرَّاجِعةِ
هو هذا الرَّجوعُ من الذي دَفَعَ الإِتاوةَ إلى الخِزانةِ العامَّةِ
على ذلك المُستنفِد الذي تَجَهَّلَهُ الخِزانةُ وَلَعَلَّهُ لا يَكُنْ مَعْنُ
قَصْدُهُ تَبْلِيكَ الإِتاوةِ

لهذه الضَّريبةِ الرَّاجِعةِ أحوالٌ حَمَّةٌ دَقِيقَةٌ في النِّهايةِ
يَضَعُ بِمَعْنَاهَا سَبْقُ العِلْمِ بِمَنْ سَيَحْمَلُ الإِتاوةَ في نِهايةِ
الأمرِ

ذلك لآئنة حيثما نجعل ضريبة على مود البناء أو على
كراء المنازل ، يقوم في الظن أن مالِك البيوت هو الذي
يؤدِّي تلك الضريبة : وهو الأمر الذي يقع عالياً ، إلا إذا
عمَّ الرِّخاء المضر^(١) ، وتكاثر الأهلون ، وجذبت حاجة إلى
مساكن غير الموجودة ، فصرائب البيوت عندئذ لا يتحملها
الملاك في النهاية بل المكثرون

تختلف ربيعة الضرائب باختلاف ما عليه البلد من
يسر أو عسر . فإن كان في يسر ، سهل على المتسحين أن
يحملوا المستنفدين وفر الإتاوة المفروضة على أعمالهم أو
على متجاراتهم : وإن كان عسر ، لم يستطع المتسجون أن
يسترذوا من الإتاوة إلا جانياً

يتجهم من مسألة ربيعة الضريبة وعود بعض فيها
على بعض ، خلال الصِّبَات الاجتماعية ، ما يقضى بعدم
التمرض ، إلا بعد إطالة التفكير ، لإحداث ضرائب
جديدة ، أو لإبدال إتاوة غير مألوفة بإتاوة مألوفة كادت

العادة المتقدمة ترقية^(١) منها عن لأهلين وترصيصهم بها
على علائها

وإذا أريد إصلاح الضرائب كان الأولى أن تؤخذ
بذلك الإصلاح . لا من طريق تبدل واحدة بأخرى
إلا فيما ندر . ولكن من طريق التخليص : بأن
يستخدم في آيات الإقبال ما مضى^(٢) من مورد الضرائب
عن مقداره المعلوم ، في نقصان إكوات قديمة وإلغائها
لا يجتز منها بابقاء

وكل حكومة مدبرة مبصرة لا يشق عليها أن تجد
من فضول دخلها في زرع ارتقاء ، وسيلة تحسين نظامها
لجباية تدريجيا ، وتخفيف أعباءها عن لأهلين

(١) رتبة عن حلف وهو (٢) دس : راد عن الحد .
وقد اتخذنا مصدر هذا الفعل وهو الفيض لتسمية زيادة التي يدعوها
الاقتصاديون الفرنسيون ، *la plus-value* كما أننا اتخذنا مصدر فعل
عاض ، وهو النقص بمعنى النقصان عن الحد ، لتسمية ما يدعوها
أولئك الاقتصاديون *Moins-value* والاصطلاحان كما تراهما
يؤديان معنى اللفظتين الفرنسيتين أحسن تادية وأتمها

الضرائب المقررة . مزاياها ونفقاتها

تأتي من تعدد الضرائب . تقسمها إلى قسمين كبيرين :
الضرائب المقررة والضرائب غير المقررة

الضرائب المقررة هي التي تُقرض بالتعيين الاسمي
على المرء ، أو على تملك لرزق ، أو على لا تنفع به . كالخراج
العقاري ، والرأسي ^(١) ، وعوائد الأبواب والنوافذ ، وإتاوة
الكراء : وكرسه الباطنظام مضافاً إلى هذه التفاريع في فرنسا
والضرائب غير المقررة هي التي تستأدى حين يحدث
ما يوجبها من إتيان عمل ، أو استنفاد بضاعة . كرسوم
التسجيل ، والورق الموسوم ، والنقل ، وكالعوائد المخصوصة
بها محصولات معلومة : منها السكر ، والتبغ ، والكحول
والبن الخ

بحث الباحثون فقالوا وأطالوا في وصف المزايا والنقائص

(١) الخراج الرأسي : ما يُجعل على الرأس : -

Impot personnel

التي لكلٍّ من هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ ؛ وَتَنْصَرَفُ كُلُّ فَرِيقٍ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا انْتِصَارًا شَدِيدًا

غَيْرَ أَنَّهُ رَجَعَ مَبْدِئًا أَنَّ الصَّرِيَّةَ الْمَقْرَّرَةَ أَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ وَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِنْصَافُ فِيهَا إِلَى حَدٍّ أَوْ الصَّرِيَّةَ الْعَقَارِيَّةَ وَهِيَ تِلْكَ الَّتِي تَفْضُلُ أَخَوَاتِهَا بِجَلَالِهَا وَصِحَّةِ مَبْنَاهَا وَرُسُوخِ أَرْكَانِهَا مَا زَالَتْ تَأْتِي الْمَسَاوَةَ وَتَمْتَنِعُ عَلَى الضَّبْطِ ، مِمَّا تَشَاهِدُ آثَارُهَا الظَّاهِرَةُ إِلَى الْآنَ فِي فِرْنَسَا إِذْ تَجِدُ هَذِهِ الصَّرِيَّةَ فِي بَعْضِ مُقَاطَعِهَا مُرَبَّيَّةً يَنْحَوِ الضَّيْعَتَيْنِ عَلَى مِثْلِهَا فِي مُقَاطَعَاتٍ أُخْرَى ؛ بَلْ تَجِدُهَا ، وَالْمُقَاطَعَةُ وَاحِدَةٌ ، لَا تَبْلُغُ فِي ضَيْعَةٍ مِنْهَا نِصْفَ مَبْلَغِهَا فِي الضَّيْعَةِ الْمُجَاوِرَةِ لَهَا ؛ بَلْ تَجِدُهَا فِي الْقَرْيَةِ بِمِثْلِهَا آخِذَةً مِنْ عَقَارٍ مَا يُنْفَقُ مَرَّتَيْنِ عَلَى مَا تَأْخُذُهُ مِنْ سَوْدٍ نَعَمْ إِنَّ الْحُكُومَةَ قَدْ مَسَحَتْ الْإِقْلِيمَ - أَيْ أَمْنَهَا عَمِلَتْ الْبَيَانَ الْوَصْفِيَّ التَّشْمِينِيَّ لِلْأَمْلَاقِ - فِي أَوَّلِ الْقَرْنِ الْتَّاسِعِ عَشَرَ وَأَنْفَقَتْ عَلَيْهِ مِائَتَيْ مِليونِ فِرَنْكٍ وَأَطَالَتْ مُدَّتَهُ ثَلَاثِينَ عَامًا وَأَنْتَهَتْ مِنْهُ سَنَةُ ١٨٠٠ ، قَدْ عَادَتْ خَمْسَ مَرَارٍ

أوتت إلى تخفيف الضرائب عن لمقاطعات التي شاع
أنها مثقلة بها؛ غير أنه ما دل معلوماً أن الضريبة
العقارية في فرنسا غير مُضمَّنة على قواعدها، ولهذا يُجوز
بمسح لأرض ثانية على أن تصبح تلك الضريبة أقرب
إلى المساواة

على أن المجلسين النيابيين ما فتيا يُحجمان عن الإذن
بعادة ذلك العمل لكثرة ما يتطلبه من الأموال وشدة
ما تعرضه من العقبات الكؤودة^(١)؛ ولكن هذا التأجيل
أن يكون خالداً ولا يُد من يوم تُعذ فيه المساحة
فإد حاء ذلك اليوم فمن العبث اعتقاد أن الضريبة
العقارية بعدة ستأخذ حمئها من كل موردٍ بالقدر الذي
يوافق العدل؛ بل من الحُقق اعتقاد أنه يُستطاع تنسيق^(٢)
ربيع لأمالك بالإصاف إلى أربع أو خمس سنين، في

(١) العقبات الكؤودة : الحوائل الشاقة المصاعد

(٢) التنسيق : جعل الشيء على نسق والمقصود بها هنا ترتيب

أربع تبعاً لحظ الضريبة من كل مورد (Classification) وهو
اصطلاح مالي يُدعى به درجاتُ لإتاوت والمكوس

حين أن الفلاحة لمصره هذا قد أخذت تتشكل بشكل
الصناعة فهي إذا متقلبة قلبها ؛ وأن التقدم العلمي يعدل
بلا انقطاع قيم الأراضي الزراعية ، وأن أثمان المحصولات
تصطفق اصطفاقا مستمرا

وعلى هذا يتعين أن يتجدد ذلك التسيق على الدوام
تقضا وإبرما بلا فائدة ولا نهاية

جميع ما ذكرناه عن الضريبة العقارية ينطبق على
العائدة الكرائية وهي التي تمتد على قيمة ما تؤجر به
اليوت . ففي المدن الكبرى التي تكثر فيها المساكن
الماجورة قد يسهل الوقوف على كراء الدور مع إيجاب
تسجيل العقود ؛ لكن الأمر على تقيض ذلك في المدن
الصغرى وفي الضياع وفي الدساكر^(١) ، حيث اليوت
يقطنها ملائكتها ولم يسبق كروها إلا فيما ندر . فهناك
يستبد أعوان حباية في تقدير الإجارة تبعاً لما توحيه اليهم
(١) الدساكر جمع دسكرة : هي المزرعة أشبه بالعرية في مصر

واسمها بالفرنسية Ferme

مؤذتهم أو موجدتهم^(١)؛ وليس بالعسير عليهم أن يجعلوا
على واحد من بتائين متشابهين ضعفتي^(٢) ما على الآخر
فإذ أصفنت لي هدا أن النظام لا تخافي قد بث في
لأمر خاطرة من الحزازات ولأحقاد ما تمتد لي أصغر
القرى، تبينّت المصاعب الجمّة التي تحول فعلاً دون
لإصاف في استدء الصرب لمقررة، مع أنّها عادلة
في المبدأ

أما رسم الباطنطا وهو الذي يستجبر عما خمن^(٣)
من لأرباح المستصنعين والشجر فإنه على ثبوت ما
يتى عليه حسابه من عدد آلات الحرفيّة، وعدد
لمستخدمين، وأهميّة الأمكنة، يدعو الى كثير من
الشكوك

ولمسير على الإنسان أن يتبين حقيقة التأثير الذي

(١) الموحّدات الأحقاد (٢) ضعفتي: يحسن بنا التنبيه
في هذا المقام الى أن الضعفين في اصطلاح العرب هما المثل الواحد
لا لثلاث كما يظن (٣) تخمن: ظن وقدر

يُؤثر في الأرباح اختلاف الأحوال الحسية بين صناعة
وصناعة قريباً رحل لها حانوت صغير كان أو فر كسبها
من ذي حانوت كبير

ومن مثل هذا لاختلاف كانت الصنوع من لدن
تقومان أبداً في وجه المساواة بين الفرء من جهة
الصرائب المقررة - سرعة تغيير المركز^(١) بأرباحها في
الأمم الحاضرة التي يتبدل فيها كل شيء تبدلاً عاجلاً
يكن معهوداً من قبل : وكثرة ما يتعرض لخطأ أعوان
الجباية الذين لم يقصموا عن الخطأ ولم ينزهوا عن المبال
والشهوات

لم تكتف بعض الدول بفرض الصرائب المقررة على
طائفة من فروع الدخل ، فرضت ضريبة عامة على
الدخل : مبناها على ، على قول يصرح^(٢) المالك
ويخصه الجباة

(١) المركز جمع مركز ، فرددنا كما اصطلح عليها الجمهور بمعنى
المنزلة التي وصل اليها الإنسان من الحاة أو السمعة (٢) أصرح
بمعنى صريح وصارح

ولمّا كان النّاسُ يَخْتَلِفُونَ في مراتب الصّدق باختلاف
الدّم . وكانوا لا يتصرّفون جميعاً في مكاسبهم تصرفاً
واحداً ، ولا يعيشون عيشةً متماثلةً ، لبقتر فئة منهم
وتبذير فئة أخرى ، تعرّس استيفاء الضريبة العامّة على
الدّخل من المكلّمين لمختلفين في نسبة صحيحة : إذ أن
بعضهم أقدر على الإخفاء من بعض

على أنّها عقبة لن تُزال ، وإنّ يُستطاع تخفيفها بشديد
لأستقصاء وبدقيق الاستقراء . ومن أجل هذه النقصية
وصفت الضريبة العامّة على الدّخل بالتفشيّة^(١) لأنّها
تسكّف الرّجل الثّري ما لا يتكلمه رّجل الموارب
المراوغ

المُلخَص ، أن الضرائب المقرّرة بأنواعها لا تُحقّق
عند التطبيق ما يتصوّر لها من المزايا . ولهذا لا يصحّ
إنفاذها ولا تخلو من التّكديرات والتّفصيلات الأليمة ،

(١) التفشيّة : نسبة إلى التفيش الذي اشتهر مظلله في

إسبانيا خلال القرون الوسطى

إلا بأن تكون معتدلة، فيَهْوَنُ عندئذ خَطْبُهَا؛ بخلاف ما لو طُوبِ المَجْبِي منهم بدخلهم جميعه أو مُعْظَمُه فإن حَصِيلَةَ^(١) تلك الإتاوات حينئذ لا تَعْصُ إلا بِقَدْرِ ما تَعْظُمُ للظالمِ

وفي نقائص الصرب المقررة أن حَيَاتِنِها من أصاغر المكلفين قد تَعَسَّرَ حتى تَعْدُرُ: لأن أولئك الذين أُلْفُوا معيشة الكفاف يوماً بيوم ولم يتعودوا الادخار، لا يتسنى لهم، في حينه، أداء ما عليهم للحكومة أو للمضر من الضريبة المقررة مِمَّا رَهَدَتْ

فَنشَأَ من ذلك، في روسيا، أَنَّهُمْ أَعْفَوْا من إتاوة الرأسيَّة والإتاوة الكبرائيَّة سكان المدن، واستعاضوا عنهما بدُخُولِيَّاتٍ^(٢) وضَعُوها على المستنفذات؛ وفي بروسيا أَنَّهُمْ عَدَلُوا عن جزء من الإتاوة الدائِيَّة يدعونه «ضريبة

(١) الحَصِيلَةُ: ما يُحْصَلُ (٢) الدُخُولِيَّاتُ جمع دخولة؛ وهي مكس يؤخذ على البيعات التي تدخل المدن وكانت في مصر دخُولِيَّاتٍ فأُلْفِيَتْ حينئذ بضع سنين (Octrois).

الطبقات « كان مفروضاً على العمال وأرقاء الحال
على أن جباية الضرائب المقررة من أصغر الغرماء
تستدعى إيجاد جمهور من المستخدمين، والإكثار من
الأوراق والمجهزات، ولاندفع في تيار من التشديدات
والمخاضات والحجوز^(١) »

لهذه الأسباب أجمت الحكومات على أن تعتمد
الضرائب المقررة قرعاً لا أصلاً في نظامها الجبائي
ويبلغ دخل الحكومة الفرنسية وشعبها^(٢) المحلية
من الضرائب المقررة مع إصافة ما يرد من إتاوة
لمفوضات التي حشرتها لإدارة خطأ في مصف الضرائب
غير المقررة ملياراً وثلاثمائة مليون من الفرنكات، في
حين أن جملة دخل الحكومة والشعب المحلية من
الضرائب المحتملة أربعة مليارات ونصف، يستغل منها

(١) الحجوز جمع حجز: وقول العامة الحجوزات غير صحيح.

لفظها الفرنسية (Saisies) ولا نشرحها لاشتهار معناها

(٢) الشعب جمع شعبة: وهي ما يتفرع من أصل

ربيع الأملاك لأمرية ، والعبات ، والأعيان^(١)
الكورية الخ : كما تستنزل منها حصيلة البريد والتعرف
لأن ما يجي منها ليس إلا جز ، خدمة تؤدى
فإذا أضيفت إلى الضرائب المقررة لتأوات رؤوس
لأموال كان متوسط دخلها فى فرنسا خمسين فى المائة من
مجموع دخل الضرائب على اختلافها

الضرائب غير المقررة . حسناتها وسيئاتها

الحسن الباقية من المائة هي بالحصر الضرائب غير
المقررة

لكن الرأي الشائع : أن لاصية بين هذه لتأوات
وبين ثروة مكلفين : وأن الذى يطب بها إنما يصب
عن إرأس لا فرق بين القدر الذى يستنجز من ذوى
ارزق لمعتدل وبين القدر الذى يستنجز من الأغنياء

(١) الأعيان الكورية : هي الأملاك الخاصة بكل كورة

(Biens communaux)

على أنه رأي مغلوط

وإِنَّهُ لَمِنَ الْخَطِئِ أَنْ تُجْعَلَ فِي مَصْفِ الضَّرَائِبِ الْمُسَمَّاةِ
بِغَيْرِ الْمَقَرَّرَةِ أَكْثَرُ عَوَائِدِ التَّسْجِيلِ وَالسِّمَةِ^(١) : لِأَنَّ
وَزَائِعَ الْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ - بَعْدَ أَنْ زِيدَتْ فِي سَنَةِ ١٩١٠
وَأَصْبَحَتْ تُعْطَى الْحُكُومَةُ مِنْ أَرْبَعِ مِائَةِ وَعَشْرِينَ مِليونًا
إِلَى أَرْبَعِ مِائَةِ وَخَمْسِينَ مِليونًا فِي السَّنَةِ - ذَاتُ صِلَةٍ وَثِيقَةٍ
بِثَرَوَةِ الَّذِينَ يُورَثُونَهَا ، وَمَنْ لَا يَرِثُ شَيْئًا لَا يُجْنَى مِنْهُ
شَيْءٌ ؛ وَمَنْ يَرِثُ قَلِيلًا يُؤْخَذُ مِنْهُ قَلِيلٌ . كَمَا أَنَّ عَوَائِدَ
لَهَبَاتِ بَيْنِ الْأَحْيَاءِ ، أَمْلاكَا كَانَتْ أَمْ مَقُومَاتٍ ، قَدْ
جَلَبَتْ لِلْحُكُومَةِ مَائَتَيْنِ وَخَمْسَةَ وَثَمَانِينَ مِليونًا فِي سَنَةِ ١٩٠٩
وَلَهَا رَتْبَاطٌ مُحَقَّقٌ بِالثَّرْوَةِ وَالْمَيْسِرَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الَّذِينَ
لَيْسَتْ لَهُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالٍ وَلَا عَقَارَاتٌ لَا يَشْرُونَ أَعْيَانًا
أَوْ مَقُومَاتٍ وَلَا يَبِيعُونَهَا ؛ وَأَنَّ مَنْ يَتَاعَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ

(١) السِّمَةُ : سَبَقَ شَرْحُهَا وَهِيَ الَّتِي تَعْرِفُهَا الْعَامَّةُ بِالْذِمَّةِ وَتُسَمَّى

فِي بِلَادِ الدَّوْلَةِ الْعَلِيَّةِ بِالتَّعْمَةِ وَلَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهَا اسْمُ الطَّابِعِ لِأَنَّ
الْأُذُنَ صَرَفَهُ إِلَى مَعْنَى الْعَلَامَةِ الرَّيْدِيَّةِ

ما زهدت أثمانه لم تقاض منه إلا رسم زهيد

ومثل هذه العلاقة توجد بين الثروة وبين عوائد
الإجارة وعوائد التأمينات وعوائد السهم على السهم
والأسناد، والسهم على الحوالات^(١) وعلى الوصولات^(٢)
وعلى الصكوك التجارية

ثم إذا علم أن عوائد السهم والتسجيل جلبت
للحكومة — فيما عدا إتاوة دخل المقومات — تسعة
وستة وثلاثين مليوناً في سنة ١٩٠٧، وثمناً لما ريدت فيما
بعد، جلبت للحكومة مائة وثلاثين مليوناً علاوة على
ذلك لمقدار في سنة ١٩١٠. وما زالت تلك الزيادة

(١) الحوالات جمع حوله وهي تحويل وكنت العرب قبل
الي مستعمل الحوالة في معنى التحريك من التحويل (١) (٢) (٣)
(٢) الوصولات جمع وصو. أقرنها بمعنى لورقة التي تعطى
للإيدن بتسلم شيء. قال سحر من المؤمنين

أنفقت عمري في هوى وبني أعطى وصيلاً يلقى نفقته
ويقولون في مصر إصلا وهو حار على تحويل لاسمار بأن
حامل الشيء قد أوصاه

مُضَرَّةٌ فِي هَذِهِ السَّنَةِ ، لَمْ يَجُزِ الْأَرْتِيَابُ فِي كَوْنِ مِلْيَارٍ
مِنْ تِلْكَ لِإِنَاوَةِ مُتَاتِيٍّ مِنْ يَسَارِ الْمُسَافِرِينَ
وَتَدَخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا رُسُومٌ أُخْرَى . مِنْهَا
لِلْمَنْوَنِ لِلْمِيُونِ الَّتِي تُسْتَنْجَزُ عَنْ انْتِقَالِ الْمُسَافِرِينَ فِي
السَّكَّةِ الْحَدِيدِيَّةِ ، أَوْ فِي الْعَجَلَاتِ لِلْمَأَمَةِ ^(١) ، أَوْ عَنْ
مَوْسَوَاتِ الشَّرْعَةِ الْكَبِيرَةِ ؛ فَهَذِهِ يُؤَدِّيهِمَا ذَوُو السَّعَةِ
الَّذِينَ يَسْجُدُونَ الْمَصَافِفَ ^(٢) أَوْ الْمَشَاتِي ^(٣) فِي الْخَلَاءِ
أَوْ عَلَى شَطَآنِ الْبَحَارِ ، وَيَكْتَرُ حُلُّهُمْ وَتَرْحَالُهُمْ ؛ فَهِيَ إِذَا
أَقْرَبَ إِلَى الضَّرْبِ الْمَقْرَّرَةِ ، وَتَمَتَّازَ عَنْهَا بِأَنَّ النَّاسَ
يَطْيِيُونَ عَنْهَا نَفْسًا ^(٤)

- (١) الْعَجَلَاتُ الْمَأَمَةُ : هِيَ الْمَرْكَبَاتُ الَّتِي يَرْكَبُهَا الْجُمْهُورُ
لِلشَّخْصِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ فِي الْمَدِينِ Omnibus وقد سَمَّيْنَاهَا
هَكَذَا لِأَنَّهَا تَجْمَعُ أَسْتَاتِ النَّاسِ وَلَأَنَّهُمْ يَتَرَفَّقُونَ فِيهَا فَيَكُونُونَ
لُئْلَةً . وَالْمَأَمَةُ فِي الْمَعْجَمَاتِ « الصَّاحِبُ أَوْ الْأَصْحَابُ فِي السَّفَرِ »
(٢) الْمَصَافِفُ جَمْعُ مَصِيفٍ : وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَقْضَى فِيهِ الصَّيْفُ
(٣) الْمَشَاتِي جَمْعُ مَشْتَى - وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَقْضَى فِيهِ الشِّتَاءُ
(٤) طَالِبٌ عَنْهُ نَفْسًا : أَيُّ أَعْطَاهُ عَنْ رِضَى

ومما يجب اعتداده في الإتاوات المناسبة الجاه ولمدخل
 الثمانون المليون التي توضع ضمناً للمادتين الذهبية
 والفضية، والثلاثة الملايين التي تؤخذ على ورق الملعب
 من ينعم النظر في نظام الجباية بفرنسا، يجد أن
 من لأربعة مليارات والنصف التي تحبها الضرائب،
 (ويستغل منها ربع لأملك الأميرية، ولأعيان
 الكورية والبريد والتلفرغ) مليارين ونصفاً ترتبط
 ارتباطاً لازماً^(١) بثروة المكافين ولا تفسد غير الدين لهم
 أعيان أو مكاسب مذكورة، ولما كانت مورد الكبرى
 والصغرى أدنى من أن تُبادل نصف دخل لأمة مجموعاً،
 كان ذلك دليلاً على أن النسبة بين الضرائب وبين الدخل
 لم يتخل بها في نظام الجباية الفرنسي المعمول به لأن
 أما الملياران الآخرين فمأتهما من إتاوات على
 المحصولات والسلع، وهي إتاوات التي تنحى بعضها من
 الدّاخل لإدارة الأموال غير المقررة، وينحى بعضها على

(١) لازماً، لازماً

التخوم ديون المكس : وتناول بعضها في أبواب المدن
شعبة لدخوليات

الحكمة التي وضع المشرعون لأجلها إتوة المحصولات
والسليم : هي تحميل كل من السكان حصته منها مناسبة
لنفقته . ولو نسى تحقيق هذه القصد لكان النظام
الجبايئي "قرب شئ" الى الإنصاف : لأن السود الأعظم
من جمهور دع طائفة البخلاء والمقترين^(١) الذين ينفقون
في إياوت لأعمال والضرائب المقررة ما يقتصدونه من
هذا جانب بدل كثير جند في قضاء حاجاته بحيث
أن الضريبة التي تعمل مناسبة للنفقات لا يبعد أن تكون
مناسبة لكل المكاسب

غير أن ضرائب المستنفدات لا يسعها أن تحيط
بالمستنفدات جميعا من غير استئثار . ولو أريد ذلك لعر
مرا ما بسبب ما يوجب من شدة التعري وتكاليف الجباية
وعليه ، قضت الضرورة بوضع الإتاوة على أصناف من

(١) المقترين : الأشقاء

البياعات^(١) دون سواها لشيوع استعمالها وسهولة إنتاجها
فأجمعت البلدان على استئجار الأموال عن الأثرية ،
والسكر ، والبن ، والتبغ ، والزيوت ، وما يح في بعض
الأحوال ، والشحم ، عند أنهما جعلت لمكوس على معظم
المصنوعات الأجنبية

ولا يُستثنى إلا ما شملت له لإسانية والكفاية
السياسية من المواد التي لا تقوم بغيرها الحياة كالمح
والدقيق والخبز

إنما الداعي إلى قصر ضرائب المستعبدات على أصناف
معدودة من البياعات هو خوف من لآفات التي هي
من التدخل بلا حذر في شؤون التجارة ، ومن الغلو في
نققات الجباية

وحسب من معايير هذه الضرائب ، أن جل ما يُعذ
به فيها هو الكميات دون لصيمات ، فيؤخذ لها مقدار

(١) البياعات كسكر الماء هي السلع التي تدع وكل صنف
يسع ومعددها ببيعة كما تقدم

واحد عن هكتولتر النبيذ وعن هكتولتر البُنّ، جيدين كانا
أم رديئين

وأولاً هذا الإغضاء لتعذر التمييز بين صفات الأشياء
أو لحدث ما شاء الله من المشاكل

غير أن هذه النقيصة التي تعتور إتاوة البياعات
يستعاض عنها بما يؤديه ذوو البسار من الضرائب المقررة
وإتاوات انتقال الملكية مما لا بأس به على الذين ليست
لهم رؤوس أموال. وإنما يؤديون الإتاوة عما ينفقونه
في حين أن أولئك يؤديونها عن رؤوس أموالهم وعن
مكاسبهم وعن نفقاتهم

ثم إن لصريّة المستنفدات عيباً آخر: هو استرقاقها
فئة من التجار لأعوان الجباية بسبب ما تستلزمه من
الإجرات الرسمية

كما أن لها في مقابلة هذا العيب مزية: هي أن الجمهور
يؤديها من غير تعب ولا إتعاب، جزءاً جزءاً، في الأوقات
التي توفقه أي الأوقات التي يشتري فيها البضاعة. ومن

هذا جاء أن الضرائب غير المقررة التي يُلْفَى السود
الأعظم ، لا تُثير من الحق والمظلم ما تُثيره الضرائب
المقررة

أضيف إلى سهولة الجباية مزية أخرى للأموال غير
المقررة : هي أن جناتها يزداد من نفسه تبعاً لزواج
السوق وتفاق المستنفدات في سنوات الإقبال التي يتكوّن
منها القسم الأكبر من أعمار الأمم . وأن في هذه زائدة
المتأتية من طبيعة الحال سِرُّ المقدرة المالية التي تمكّنت
معها أكثر الدول المتمدنة من الاستمرار على تفصيلها الطائفة
الفاحشة منذ نصف قرن

طعن الطاعنون في الضرائب غير المقررة وتناولوا في
مآخذهم عليها خصوصاً على الدخوليات
أما الدخوليات فتميز جديرة بكل تلك الحملات ،
وهي مع كونها غير مقدورة على كسب كل كاسب ،
ليست مما يُجبي عن السكان رأساً رأساً بقدر متساو ، بل
إن لها ارتباطاً بالميسرة والمعسرة ، ولهذا كان أكثر

جناها من الأغنياء الذين يختلف إليهم الضيفان فيا تكون
من اللحم والمعجنات والسّمك، ويشربون من الخمر،
ما لا يؤاكل ولا يشرب في بيوت العملة المعتدلين
دع أن دخليات لمود المودة للبناء هي أشبه
بضريبة على رأس مال البيت الذي سيُشاد؛ وأن دخليات
مواد الإحرق والاستنارة لا تستعاد إلا من سعة مساكن
وعادة الأسقف، ولاستصباح^(١)، والإقامة في الأمكنة
الفسيحة ذات السلالم ولزوفة الخ؛ وأن دخليات
العلف بأنواعه، أشد ما تكون مساكن كبار باب العجلات
أو مكثريها

فما من مَنعز نَمَز به الدخليات عدلاً سوى ما كان
منها ممرضاً بشدة متناهية على الأنبيذ في مدن الكبرى
فإذ قيل إن في الدخليات وفي بعض ضرائب
المستهلكات حيفاً، قلنا كفى تعويضاً عنه أن مساكن
الصغرى في مدن فرنسا ولا سيما باريس، مما كراوة

(١) الاستصباح : الاستنارة

دون خمسمائة فرنك ، قد أُعفيت من إيداع الإجارة كما
أُعفي معظم الناس الأصغر من بعض الضرائب المقررة
على أن الحكومة بتحفضها دخوليات لأئدة إلى
الثلث في المدن الكبيرة ولا سيما باريس منذ سنة ١٩٠٠
قد ردت الدخوليات إلى حدّ الاحتمال

إذاً فكل من طائفتي الضرائب المقررة وغير المقررة
حسناتها وسيئاتها ، وكل منهما أشبه بالملطف الآخر
وليس للحكومات غنى عن واحدٍ منهما . فإما إصلاح
يراد به إلغاء فرع من هذين الصيغتين ، يُفضي في آن
إلى إفقار الخزانة واستنزاف أموال العباد . من طريق
الظلم والاستبداد

الحكومة التي تُسرف في نفقاتها تُضطرّ إلى الاحتفاظ
بكثير من الضرائب المستنكرة . وهو المفضل الذي
تختبئ اليوم دون حلة أمم الحضارة ، وخصوصاً دول
القارة الأوربية ، وأخصها فرنسا

(١) المعضل : الأمر المشكل المعنى

فأما الحلُّ أو الإصلاح الحقُّ : فإنَّ يُقَيَّ (^١) الحكوماتُ
في أيامِ الرِّخاءِ ، على ما يَفْضُلُ عَمَّا قَدَّرْتُهُ مِنْ دَخَلِ
إِتاواتِها : ثُمَّ أَنْ تَسْتَعْمَلَ ذَلِكَ الْفَيْضُ فِي تَخْفِيفِ أَثْقَلِ
الصَّرَائِبِ أَوْ إِيْعَاءِ أَخْبَثِهَا مِنْ غَيْرِ التَّجَاءِ إِلَى اسْتِبْدَالِهَا
بِإِتاواتِ أُخْرَيَاتٍ زَيْمًا كُنْ أَرْدَأَ مِنْهَا

وعلى كُلِّ حالٍ ، فالْمَبْدَأُ العامُّ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِمُتَشَرِّعٍ
أَنْ يُعِيدَ عَنْهُ ، هُوَ أَنَّ جَمِيعَ الْأَهْلِيْنَ بِإِلَّا سِتْنَاءَ يَتَمَيَّنُ
عَلَيْهِمْ تَقَاسُمُ مَا تَقْتَضِيهِمُ النِّفَقَاتُ العامَّةُ كُلٌّ عَلَى قَدْرِ
جَهْدِهِ وَبِنِسْبَةِ كَسْبِهِ (^٢)

مِمَّا حَقَّقَ الصَّرَائِبِ غَيْرِ الْمَقْرَّرَةِ عَلَى الطَّبَقَةِ غَيْرِ الْمُوَسَّرَةِ
مِنَ الْأُمَّةِ خَفْضُ دَخُولِيَّاتِ الْأَثَرَةِ الصَّحِيَّةِ بِوَجْهِ
عامٍّ ، وَإِلْمَاؤُهَا بَنَاتًا مِنْ بَعْضِ الْمَدَنِ كِبَارِيسَ وَلُيُونِ
وغيرِهِمَا ، وَتَوْحِيدُ حَائِذَةِ الْأَنْبَذَةِ بِحَيْثُ لَا يُصِيبُ

(١) أَبْقَى عَلَيْهِ : أَيَّ حَفْظِهِ وَصَانَهُ مِنَ الزُّوَالِ كَمَا سَبَقَ الشَّرْحُ

(٢) الْكَسْبُ هُوَ الدَّخْلُ سِوَاهُ أَكَانَ مِنْ عَمَلِ الْإِنْسَانِ أَمْ مِنْ

رَبْعٍ مُلْكِهِ أَمْ مِنْ نَيٍّْ مُرْتَزَقٍ كَانَ

الهكتولتر منها إلا فرنكٌ وخمسون سنتيماً، وإنزال ضريبة
السُّكَّر سنة ١٩٠٣ من ستين فرنكا عن كلِّ مائة كيلُرام
إلى سبعةٍ وعشرين فرنكا

أما إتاوة الكُحول ودخوليَّاته التي تُجنى منها الحكومةُ
ما بين أربعائة، وأربعائة وخمسين مليوناً، مما من مُحبٍ
لتنويع الأخلاق يستعظمُ مقدارها مع عِلْمِه بالرَّأياء التي
تجرُّها تلك السُّموم على البيت وعلى المجتمع : كما أنَّه ليسَ
لأريحي^(١) زعيم أن يشكو من ضريبة التَّبغ التي تُجنى
منها الحكومةُ أربعائة وتسعين مليوناً دخلاً مشوباً^(٢)
وثلاثمائة وثمانين مليوناً دخلاً صافياً



(١) لأريحي : ذو الكرم والحية (٢) المشوب هو ما لم
تستزل منه المقات والصافي هو ما جرد من المقات التي تنزل من
الجملة منزلة الشوائب أي الزيادات الواجب طرأها

ملحق بالفصل الثاني

تذييل للطبعة الثالثة عشرة

الغلام في ريدو ورقة نكاح منذ آخر القرن التاسع عشر - ما يوى
منه من الصخرة الرأسية العامة على الدحل - الشروع في احد اختكارات
مناخية حديثة للحكومة

المفالة في زيادة وزبعة التركات

منذ ختم القرن التاسع عشر

إن تمادي حكومة الفرنسية عام بعد عام ، في
النفقات الطائلة مما يتدفقها إلى بعضه عدم التبصر ويحملها
على بعضه الآخر هوؤر المجلسين الذابيين ، والزروع إلى
إشباع مهمة السخين وأقربائهم وأصدقائهم ، قد جرّ في
هذه الأيام إلى الإغراق " في زيادة الورع التي تقع
متاعبها في الأخصر على الصنات الضعيفة من الغرماء

(١) الإغراق : أشد المفالة

وأحضر تلك لورائع بلدكر هنا وريعة التركات فإن
تعريفها^(١) قد زومت في سنة ١٩١٠ إلى سبعة ونصف
في المائة بين الأصول والفروع^(٢)، وأثني عشر وزم في
لمائة بين الرؤوس^(٣)، وثمانية عشر وزم في المائة بين
الإخوة والأخوات، وثلاثة وعشرين في المائة بين الأعمام
والأخوال وأبناء إخوانهم وأخواتهم الأولين، وستة
وعشرين في المائة بين الأعمام الأبعدين أي إخوة لأجداد
وأحفاد لإخوة أو بين أبناء العم^(٤)، وتسعة وعشرين

(١) التعريف Farif هي لمعة من تعريف مصدر عرف .
أخذها الفرنجة عن لغت، وسموها كل جدول تين فيه حدود
بعض الإنوت أو أسعار بعض البعات أو مكوس طقة من
الأصناف المحلوة. لهذا ك حدر، برفتها وليس في تحذ لمرة
من مثل هذا المصدر ما يتافى الفصاحة

(٢) الأصول والفروع : Parents en ligne directe وم
الآباء والأبناء

(٣) أبناء العم لحا أو أبناء العم اللح هم اللاصقو النسب

Cousins germains

في المائة بين الأقارب الكلالة^(١) وبين غير الأقارب
تلك إتاوات خرجت بها فداحتها عن حد الصرائب
ودخلت بها في حد النهب، لا سيما مع ما تستبعضه في
الغالب من عوائد السمة، والتصفية على يد محرري العقود
أو على يد القضاء

فإذا كان الموروث عقارات زراعية أو مبنية
فهناك التمين الاعتباري^(٢) الذي يرفع قيمة العين إلى
مدى بعيد فوق القدر الصحيح ويستخرج الزريعة عن
ذلك القيمة الوهمية التي تكسب خزانة الحكومة من
الفرق ما يبادل تارة خمسة وعشرين في المائة فوق حقها
وطوراً خمسين أو ستين في المائة، وأحياناً مائة في المائة أو
تربو. فعندئذ تفضى الزريعة الوراثية إلى استلاب التركة
جلها أو كدبها

(١) الأقارب الكلالة : هم الذين يسوا أبناء العم لحا بل من
الأسرة . ويقال لهم أيضاً أقارب الكلالة
(٢) الاعتباري : الذي لا قاعدة له ولا مسوغ

ثم إن لهذه الوزيعة الوريثة آفة أخرى أشدَّ خطراً
وهي أن الوارث لدى يُتقاضى تلك التعريفة الفاحشة
مُضافاً إليها ما فصَّناه من الرسوم لأخرى وفروق التَّمين
قلما يتسنى له أداء غرمها من ريعه مهما قُتِرَ ؛ فيأخذها
من نفس أصل المال . وينتجج من ذلك أن الحكومة
تستورد في كل سنة من التُّركاتِ والوصايا أربعمائة
وعشرين أو أربعمائة وخمسين مليوناً كانت جرة من رأس
مال الإقليم ، فأصبحت ريعاً تُنفقه الحكومة إنفاق الدُّخل
وبعمليها هذا تُفني في كل عام جانباً مقداره أربعمائة
وعشرون مليوناً أو أربعمائة وخمسون مليوناً من رأس
مال البلد

فالذي يتأتى من هذه المنهبة أن لأهلين لا تبقى في
نفوسهم حرمة للضرائب ويستحلون ذممة ما لا يستحل
قانوناً للتخلص من أدائها ؛ وأن النزاع المستمر يقوم بين
الجباة والمُكافئين ، فيعقبه تَوَانٍ وَضَعْفٌ في الحركة
الاقتصادية والعزيمة الوطنية ؛ عدا سوء التأثير في الأخلاق

العامّة والضرر النهائي الذي يلحق بالخزينة فتخسر من حيث طمعت مضمناً غير محدود في الربح لقضاء حاجاتها التي لا تحصى

مثل هذا التمدد يرجع بنظام لجباية لزم إلى ما كان عليه مثله في القرون الوسطى ، ويتنبأ مثل ما نتيجة من التأخر الاقتصادي

على أن الممالك الألمانية قد كانت تحكم من فرنسا وجرت على غير مجراها من جهة الوريثة الوراثية : فإن روسيا — وفيها يستون في المائة من سكان الامبراطورية لم تمنع ضريبة على موارثة الآباء والأبناء وكذلك فعلت الامبراطورية في سنة ١٩٠٨ ، فقد أعفت تركات الآباء والأبناء وفصرت اوريثة على نوزت الأقرب المتباعدين أو غير لأقرب ولم تنز بالعرفية عن حيز لا اعتدل

وفي الجملة يصح القول بأنه ما من دولة سوى إكلترا في هذا العهد الأخير فعلت فعل فرنسا بتجسيمها وريثة التركات إلى ما ينافي بإحقة العدل وإجازة العقل

إِنَّ فِي هَذِهِ الْمُنَالَةِ لَسَاساً بِكَرْمَةِ النِّظَامِ الْمَالِيَّ
الْفَرْدِيِّ ، وَمِنَ النَّاسِ مَعَ ذَلِكَ مَنْ لَا يَكْتَفِي بِهَا وَيَسْأَلُ
الْحُكُومَةَ أَنْ تَتَزَيَّدَ مِنْهَا

مَا يُنَوِّى فِرْضَهُ مِنَ الضَّرِيَّةِ الرَّأْسِيَّةِ الْعَمَةِ
عَلَى الدَّخْلِ

يَبْحَثُ الْبَاحِثُونَ فِي فِرْسَا مَنْدُ أَمَدٍ فِي إِغْثَاءِ الضَّرَائِبِ
الْمَقْرَّرَةِ وَاسْتِبْدَالِهَا بِضَرِيَّةِ رَأْسِيَّةٍ عَامَّةٍ عَلَى الدَّخْلِ
لَا جَرَمَ أَنَّ الْإِصْلَاحَ قَدْ وَجَبَ مِنْ عَهْدِ عَمِيدٍ وَكَانَ
حَقُّهُ أَنْ يُقْصَرَ عَلَى إِعَادَةِ النَّظَرِ كُلِّ عَشْرَ سَنِينَ فِي الضَّرَائِبِ
الْمَقْرَّرَةِ لِجَمْعِهَا مُنْطَبِقَةً عَلَى مَا يَسْتَجِدُّ مِنَ الْحَالَاتِ ، سَالِمَةً
مِنَ الْجُمُودِ لَدَى أَقْصَى بِهَا إِلَى التَّأَخُّرِ وَعَدَمِ الْمَسَاوَاةِ
إِلَّا أَنَّ الْحُكُومَةَ قَدْ أَهْمَّتْ هَذِهِ الْجَانِبَ وَخَصَّتْ
بِالْمُرْجَعَةِ الدَّوْرِيَّةِ ^(١) ضَرِيَّةَ الْمَبَائِي ، وَعَوَائِدَ الْبَاطِنِطَا
فَبَقِيَّتْ لِإِتَاوَاتٍ لِأُخْرَى عَلَى عُيُوبِهَا ، خُصُوصاً ضَرِيَّةُ

(١) الدَّوْرِيَّةُ : الَّتِي نَجْمُ حِينًا بَعْدَ حِينٍ مِنَ الزَّمَنِ

الأبواب والتوريد : فإنها كانت أجدر بأن تلقى وتلقى
أموالها على نفس ضريبة المبنى

كما أنه كان يخلق بالحكومة أن تفرض الضرائب
على ما سُجِدَ من لأرزق والمجاني^(١) ورزق^(٢) ترييما^(٣)
كبيراً منذ نصف قرن أو ربع قرن : كرؤوس الأموال
المتنوعة التي دعوه « بالعامّة »^(٤) ، وكالمحاصات في
مكاسب الشركات المساهمة ، أو شركات التوصية^(٥)
البسيطة ، وكبعض الحرف العظيمة الأرباح الممنوعة إلى
لأن من الباطل أو التمتع

فلو فعلت ذلك لوسعت نطاق ضرائب الدخل
ولاستزادت موارد الإتاوات الرأهية

أما عزمها على إلغاء الضرائب المقررة التي مُنِحَتْ
بالاختار وتحققت مواردها ، لاستبدالها بضريبة رأسيّة

(١) المجاني جمع مجنى : وهو ما يؤخذ من جنى أو يستفاد منه

رزق ويقال له في الفرنسية Ressources (٢) رزق مما ورد كما

Fonds dénommés publics (٣)

Sociétés en commandite simple (٤)

شامية تسمى مُدَارِجَةً مَعَ الدَّخْلِ بِدَعْوَى أَنْ إِنْكَتَرَا
وَأَلْمَانِيَا قَدْ سَبَقَتَاهَا لِي هَذَا الْعَمَلُ فِيهِ مِنْ جَهْلِ الْإِخْتِلَافِ
يَسُ أُنْظِمَةُ هَذِهِ لَأَمِّمْ وَسُوبِقَهَا وَأَخْلَافَهَا مَا يُحْشَى مَعَهُ
أَنْ تَسُوْهُ عَقْبَى التَّجَرِبَةِ عَلَى وَطَنَانَا

• وقد وافق مجلسُ النُّوَّابِ فِي سَنَةِ ١٩٠٩ عَلَى إِزْمَاعٍ^(١)
ضَرِيَّةٍ مِنْ هَذَا النَّوْعِ تَضَمَّنَ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ التَّنَاقُضِ
وَالْإِفْسَاحِ لِلْمُظَاهِمِ ، وَتَعْرِضُ الْمُكَتَفِينَ لِإِثْبَاتِ مَا
يُكْاشِفُونَ^(٢) بِهِ مِنْ حَالِهِمْ بِضَرْقٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، وَإِبَاحَةِ
النَّفْتِيشِ الْأُسْتَبْدَادِي ، مِمَّا يُنْفِي جَمِيعَهُ مَبَادِي الثَّوْرَةِ
الْفَرَنْسِيَّةِ وَيُوقِعُ النِّبْنَ عَلَى الْأَكْثَرِينَ

غَيْرَ أَنَّ مَجْلِسَ الشُّبُوحِ لَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الرَّأْيَ
الْعَامَّ جَاءَ مُخَالِفًا لَهُ فِي الْأَتَّحَادَاتِ الَّتِي جَرَتْ سَنَةَ ١٩١٠

(١) الإِزْمَاعُ استَعْرَانَهَا لِتَعْرِيبِ لَفْظَةِ Projet وهي أَصَحُّ
مِنْ كَلِمَةِ «مَشْرُوعٍ» لِصَطْلَحِ عَلَيْهَا لِمَثَلِ هَذَا الْمَعْنَى لِأَنَّ فِعْلَ أَرْمَعَ
مَتَعَمَّرَ وَفِعْلُ شَرَعَ لِمُرَادِفِ لِأَحَدَ وَطَفَقَ لِأَرْمَ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِحَرْفِ
الْجَرِّ (٢) يُكْاشِفُونَ هـ : يَصَارِحُونَ

الشروع في إيجاد احتكارات صناعية جديدة للحكومة

تَوَهَّمُ أَناسٌ أَنَّهُمْ يَسُدُّونَ الثَّغَائِرَ الَّتِي أَحْدَثَهَا
إِسْرَافُ الْحُكُومَةِ بِمَا يُزَيِّنُونَهُ^(١) لَهَا مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ بِبَعْضِ
الْفُرُوعِ الصَّنَاعِيَّةِ عِلاوَةً عَلَى مَا احْتَكَرَتْهُ قَبْلًا مِنَ الْبَرِيدِ
وَالْتَلْغُرافِ وَالْمَيْسَرَةِ — هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ بِاعْتِدَادِ أَنَّهَا أَجْزَاءُ
مِنْ احْتِكَارٍ وَاحِدٍ — وَمِنَ التَّبَعِ وَالْبَارُودِ ، وَالتَّقَابِ
فَإِنَّ الْفُرُوعَ الصَّنَاعِيَّةَ الَّتِي أُشَارُوا عَلَيْهَا بِشَرَاهَا
وَاحْتِكَارِهَا : فَتَكْرِيزُ السَّكَّرِ وَصَنَعُ الْكَحُولِ وَبَيْعُهُ
أَوْ بَيْعُهُ حَسَبُ^(٢) — وَالتَّأْمِينُ ، أَوْ طَائِفَةٌ مِنْ فُرُوعِهِ
أَخَصَّهَا التَّأْمِينُ مِنَ الْحَرِيقِ
لِنَنْظُرِ أَوَّلًا فِي مَا تَجْنِيهِ الْحُكُومَةُ مِنْ مُحْتَكَرَاتِهَا الْأَرْبَعَةِ
الرَّاهِنَةِ ثُمَّ نَبْحَثُ فِي مَا يُرَادُ لَهَا أَنْ تَسْتَأْثِرَ بِهِ مِنَ الْفُرُوعِ
الصَّنَاعِيَّةِ الْآخَرِ

إِذَا تَصَفَّحْنَا حِسَابَ الْبَرِيدِ وَالتَّلْغُرافِ وَالْمَيْسَرَةِ — عَلَى

(٢) يُزَيِّنُونَهُ لَهَا : يَفْرُونَهَا بِهِ (١) حَسَبُ : فَقَطْ

كُون تعريفه المِسرَّة خصوصاً غالية أشدَّ الغلاء لا سيما
 في باريس - وجدنا هذه الدواوين الثلاثة قد أصبحت
 لا تُعطى مرجوعاً صافياً يُقدَّر به : لأنَّ دخلها في سنة ١٩٠٩
 كان ثلاثمائة وواحداً وأربعين مليوناً ، وخرجها ثلاثمائة
 وسبعة ملايين ونصف مليون ، ولأنَّ ما بين هذين الرقمين
 من الفرق البالغ أربعة وثلاثين مليوناً لم يكن بالكسب
 الصافي بل يُستدلُّ منه ثمانية عشر مليوناً للمُؤدود مذكورة
 في قسم العمري " من الميزانية ، ويُستفرك قسم من
 باقيه في صَـمـان الحكومة لبعض شركات السكَّة الحديدية
 فائدة معلومة ، على أن تحمل البريد بلا أجر : وقسم فيما
 نقصته الحكومة من حصَّتها في أرباح البعض الآخر من
 تلك الشركات : وقسم فيما طرأ عليها من أزيد نفقاتها
 على المسالك الحديدية التي تولَّت إدارتها بنفسها
 أضف إلى هــد الخُسران أن لملك المصالح من المعايير

(١) العمري : ذكرنا سابقاً أنها الدين الذي تتعهد الحكومة

بأداء ريعه مدى العمر Dette Viagère

الناتجة من عدم المسؤولية ما أضرَّ الأهلين إضراراً
مستمراً وعلت منه شكواهم

وحسبك دليلاً على سيئات تلك الحالة، ذلك السطر
الاستبدادي المكسب في أدنى كل رفعة تحمل إشارة
برقية: «الحكومة غير مسؤولة عما يقع من الغلط في
نقل الألفاظ أو في تسليم الإشارة»

أكان يُباح مثل هذا التنصل (١) لشركة أهلية أم
كانت تُعفى من التعويض على التجار والمستضعفين عما
ينالهم من كبير لأذى بسبب إهمالها أو خطيئها

ألا إن الحكومة كلما تولت احتكاراً فأول همها
أن ترفع عن نفسها كل تبعه، أو أن ترّد التبعة إلى أدنى
حدودها. فالتدبر هذه الحكمة كل من يحاول زيادة
محتكرت الحكومة بدلا من السعي إلى إزالة القائم (٢)
منها أو تخفيف مكراته

ثُمَّ إِنَّمَا إِذَا أَجَنَّا الضَّرَّ فِي احْتِكَارِ الثَّقَابِ وَهُوَ

(١) التنصل: التبرؤ من الذنب (٢) القائم: الموجود حالا

الذي ابتدعتها الحكومة بعد حرب السبعين - وجدنا
أن مرجوعه في سنة ١٩٠٨ كان أربعين مليوناً وخمسمائة
وثلاثة آلاف فرنك ، وأن مقايمة من المصروفات كان
أحد عشر مليوناً وخمسمائة وتسعة وتسعين ألفاً والربح
الصافي ثمانية وعشرون مليوناً وتسعمائة وأربعة آلاف
فرنك : يستزل من هذا الربح ما لا يحسبونه من فوائد
الأموال الطائفة التي بدلت حين تأسيسه في أنزع
المليكة وغيرها

على أن الثقب ردت الصنع في فرنسا . وكانت لها
تجارة زهرة من قبل قبارت : وكان ما يصدر منها ما شاء
لأنه ممنوع الإصدار وضوعف بذلك الغن على المعاطاة
لوطنية

أما حثكار البارود فكان دحنة المشوب^(١) في سنة
١٩٠٩ نحواً من تسعة عشر مليوناً وثلاثمائة وخمسة وأربعين

(١) المعاطاة : أردنا بها هنا التجارة . ومن معاني المعاطاة في
اللغة المشتركة في الماولة (٢) المشوب غير الصافي كما قدم

ألف فرنك ، ودخله الصافي نحو النصف من هذا الرقم
بيد أننا لا نبحث فيه لِمَا لَهُ مِنَ الْمَسَاسِ بِالِدِّفَاعِ
لوطني لكننا إذا رجعنا إلى ما يقوله أهل الذكر^(١) فيه
عَمِنَا أَنَّ ضَرَرَهُ كَانَ أَكْبَرَ مِنْ نَفْعِهِ لِتَشَدُّدِ الْحُكُومَةِ فِيهِ
وَحَيَوَلَتِهَا دُونَ تَقَدُّمِ الْفَرَسِيِّينَ فِي اخْتِرَاعِ الْمُتَنَهَاتِ
لَحْدِيثَةٍ كَمَا كَانَ ذَلِكَ شَأْنَهُمْ فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الْمَاضِي وَفِي
أَوَائِلِ هَذَا الْقَرْنِ

بَنِي حُكُومَاتِ التَّبَغِ وَهُوَ الْوَحِيدُ الَّذِي تَجَنَّبَ مِنْهُ الْحُكُومَةُ
نَتِيجَةً جَدِيدَةً بِالذِّكْرِ فِي سَنَةِ ١٩٠٨ كَانَ دَخْلُهُ الْمَشُوبُ
أَرْبَعَمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ مِليوناً ، وَأَرْبَعَمِائَةٍ وَسِتَّةٍ وَسَبْعِينَ
أَلْفَ فَرَنْكٍ ، وَنَفَقَاتُ صُنْعِهِ وَإِدَارَتِهِ تِسْعِينَ مِليوناً وَمِئَةً
وَعِشْرِينَ أَلْفَ فَرَنْكٍ ، فَبَلَغَ صَافِي رِبْحِهِ ثَلَاثَمِائَةٍ وَتِسْعَةَ
وِثْمَانِينَ مِليوناً ؛ ثُمَّ رَقِيَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي سَنَةِ ١٩١٠ إِلَى
أَرْبَعَمِائَةٍ مِليونٍ

عَلَى أَنَّ لِمَكَاسِبِ هَذَا الْأَحْتِكَارِ أَسْبَاباً مُتَعَدِّدَةً :

(١) أهل الذكر : أهل العلم والخبرة

منها أنه جعل ثمناً عالياً يصيف قليل القيمة مدته
ومنها أن تأسيس هذا لأحتكار يرد إلى مائة من
السنين أي إلى زمن كان بعض الأهليين يترمون^(١)
الأموال لأمرية فيه، وكانت العدالة تحت القيد
والتضييق فأنسى خضر التبغ في مزارع معينة وحظر^(٢)
استنباطه على سواها، وسهلت على الحكام جباية ضريبة
زعم الراعمون أن هذا الاحتكار يصح مثلاً لغيره
ودليلاً على أن الحكومة لو استكثرت من أشباهه
لغارت بالأموال الطائلة

لكنه وهم مردود على ما سنبينه :

أما بادي، بدء^(٣) . فلأن الصناعة والتجارة قد فقدتا
بفقدته صنفاً تُصدرانه إلى الخارج . دع أن المستنفدين

(١) يلتزمون : هنا بمعنى أنهم يحلون محل الحكومة في الجباية
على قدر من المال يتعهدون لها به ويؤدونه تارة معجلاً وصوراً
مؤجلاً . والمصدر الفرنسي (Affermer) (٢) الخطر :
المنع والتحریم . (٣) بادي بدء : أولاً

يشكون من رد به وعدم الإتقان في إعداده
فلا معنى مع هذه المغامر لأعتقد أن الحكومة
جديرة بالاستكثار من أمثال هذا الاحتكار
فلما جمع بعد إذ كشفنا النقب عن حقائق المحتكرات
الراعية إلى محتكرات المنوية وما يخشى منها
فنقول :

جرت المدولة قيس^(١) اختتام القرن الفابر في
حتكار السكر المكرر لرواجه وجسمه أرباحه في ذلك
الوقت .

فلما أتت هذه المرة لأصرت الحكومة أن تدفع
مئات الملايين تعويضاً لأرباب هذه الصناعة ، ولما
يسر لها فيما بعد الحصول على فوائد تلك لأموال فضلاً
عن أصولها : لأن الروح لم يثبت أن وقفه عند حد
تعدد معه ربحاً لدى كثرت له ويحال من أجله في
مثل هذا الحال

(١) قس . تصغير قل لتقليل لمدة

وفي ابتداء سنة ١٩١٠ أُلْمِعَ في البرلمان الى احتكار
الكحول صنعا وبيعا - أو بيعا لا غير - ولى احتكار
التأمين - أو بعض فروعها - فلو أنهم هددوا الاحتكار ان
لكان خطيئتين ددحين على فرنسا : بما يدر صان من المصاح
الجديرة بالرعاية والحماية ، وما يفضي الى كفاضي
احتكار الثمن والتبع من إصابة للتصدير في بعض
أصنافه الرائجة ، ونكبة الحركة التجارية لأهبة في
بعض فروعها

وبخصوص التأمين . نقول

إنه أو احتكار لأثرت فيه البواعث لانتدبه
تأثيرا ضارا فجعلت صناديقه ، عند وجوب التعويض ،
مفتحة الأبواب في وجه الموالين ^(١) ومنتهى في وجه
المعارضين

عدا أن الحكومة إذ توات احتكاره تدخر وسيلة
دون تخفيف مسؤوليتها على ما يستلزم فيما مضى . فإن

(١) الموالين المصدقين وهو يقبض المعارضين

قصاها المظلومون كانت رُجحان في جانبها مهما تَزَّه
القضاء عن إيعازها

وعدا أن الأجانب يَمْتَنِعُونَ عن التأمين في فرنسا بعد
إقبالهم السابق على شركاتها، كما أن الحكومة نفسها لن
تكون راغبة في معاملتهم لما يشقُّ عليها من موافقتهم^(١)
لدى المحاكم حين يقع الخلاف بينها وبينهم

وعلاوة على العائقين الآنفين، نعتقد أن من يحسب
الأموال الطائلة التي سددتها الحكومة تعويضا لى أولياء
الشركات التأمينية ومساهميها ووكلائها، لا يرى بعد
ذلك ربحا مذكورا للحكومة من وراء ذلك الاحتكار

فلا موجب إذا لأعتقد أن المحتكرات من الموارد
الطبيعية للحكومة . فإن في هذا التصور لو هُما سيئا
وجهنلا بأشراط التي يتختم توفرها لإنجاح الصناعات

كذلك لا ينبغي أن يُوسَّع نطاق مسؤوليات
الحكومة توسيعا غير محدود ؛ كما لا ينبغي أن يُستكثر

(١) موافقتهم . الوقوف معهم

عَدَدُ مُسْتَعْدِمِهَا أُسْتُكْثَارًا بَعِيدَ نِهَايَةٍ، فَتُحْرَمُ الْأَعْمَالُ
الْحُرَّةُ الَّتِي تَنْمُو وَتَتَمَدَّدُ مَجَالَاتُهَا سَوَاعِيدُهُمْ وَعُقُوقُهُمْ عَلَى مَا بِهَا
مِنْ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا
فَمَنْ دَعَا إِلَى تَقْيِضِ هَذَا فَإِنَّمَا يَدْعُو إِلَى الْمُشَايَعَةِ^(١)
الْعَامَّةِ



(١) المشايعة : Collectivisme هي تملك الناس كل شيء
على الشيوع بلا تفاوت بين أحد وآخر

الفصل الثالث

الميزانية لديون العامة

تعريف اميرانية — اعداد الميرانية وتقديمها — وصول الميرانية وتقديمها
 ١٠ الاسماء^(١) الاصلية والاستثنائية — ميرانية الدخل وتقديم
 التورث — هل يتحمل اسماء اميرانية على جميع الدخل وجميع الخرج
 متوي — الاقرباء الخوف على القسمة — ما يشد عن هذه القاعدة في
 بعض بلدان — مدارس المجلس حيانية للميرانية — لعموم الامانة
 للميرانية — صحة لميرانية وتقديم الديون العامة — تختم الاستهلاك

تعريف حكومة

لا يسمع لحكومة أن تعيش يوماً يوماً، جائعة دخلها
 في صندوق ومُتخذة لخرجها من ذلك الصندوق شيئاً

(١) الإسماء : هي ما يسمى بالاعتمادات في لغة العامة
 Crédits فإذا أريد الفعل منها قيل مثلاً أنشئت نظارة المعارف
 قدر كذا أو في قدر كذا من المال أي فتح لها به اعتماد

عد شيء مما يَرُدُّها من الأموال، لا تدرك حتى إذا تقطع
 المدد وفقت دواليب أعمالها العامة: فإن مثل هذه السيرة
 لا يُعَدُّ الفرد إذا سارها، فكيف الحكومة وهي تلك
 التي لها شعب ثابت يجب عليها أن تقوم أودها، وعليها
 مهمات مُتَّزِدَةٌ متماثلة يجب عليها أن تضطلع^(١) بها
 عدا ما يعرض لها من الأمور الطارئة العاجلة التي يجب
 عليها إِمضاءها^(٢)، وعدا أن جباية أموالها وصرف نفقاتها
 منوطان بجمهور غدير، متنوع، مختلف المراتب، يجب
 عليها أن ترقية، منعا للتبديد والاختلاس، وتطلباً
 لحسن الخدمة ورعاية النظام، مراقبة أحزم وأصرح
 وألزم من كَلَاة الفرد المتبهِ المدق لشؤونهِ الخاصة
 فاطريقة التي صممت عليها الشعوب الممددة
 لتحقيق النظام، والسيطرة، والضغط، وسائر خلال
 الآتف تعدادها، هي التي دُعيت بـمِلِيزَانِيَّة

(١) تضطلع بها: أي تقوى على القيام بها (٢) إِمضاءها:

إنفاذها كما ذكرنا

تعريف الميزانية : أنها مَدَوْنَةٌ ^(١) تُدرَجُ فيها عن
تخمين واستشعار ^(٢) مقادير الدَّخْلِ والخَرْجِ في مَدَّةٍ
معلومة

فهي جَدْوَلٌ تَقْدِيرُ لِلْمَالِ الَّذِي سَيَرُدُّ وَلِلْمَالِ الَّذِي
سَيَنْفَقُ ، ومُقَابَلَةٌ بَيْنَهُمَا

والمُدَّةُ المَعْلُومَةُ الَّتِي تُحَدَّدُ بِهَا المِيزَانِيَّةُ عِنْدَ مُعْظَمِ
الْأُمَمِ الْمُحَضَّرَةِ هِيَ السَّنَةُ لَا تَعْدُّهَا : عَلَى عَكْسِ مَا جَرَتْ
عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الشُّعُوبِ أَوْ مِنَ الْبُلْدَانِ الصَّغِيرَةِ إِذْ
كَانَتْ تُقَرِّئُ مِيزَانِيَّتَهَا لِسَنَتَيْنِ مُتَابِعَتَيْنِ

وَعَلَى أَوْلِيَاءِ السُّلْطَةِ الْعَامَّةِ مِنْ حُكُومَةٍ وَمَجَالِسٍ
نِيَابِيَّةٍ أَنْ يَطَّلِعُوا عَلَى المِيزَانِيَّةِ وَيَنْعَمُوا النَّظَرَ فِيهَا إِنْعَامًا
قَبْلَ افْتِتَاحِ الْعَامِ الْمَالِيِّ لِيَتَبَيَّنُوا دَقَائِقُ دَخْلِهَا وَخَرْجِهَا

(١) مَدَوْنَةٌ . أي يَنْ مَكْتُوبٌ

(٢) الاستشعار : سبق الشعور بالشئ وسبق العلم به :

إعداد الميزانية وتقديمها

الحكومة، أي جماعة الوزراء، هي المكلفة بإيداع مشروع ميزانية لدى المجلسين التشريعيين قبل افتتاح العام^(١) لمضي بعدة أشهر

وهي التي يتعين عليها إعداد ميزانية وتقديمها دون المجلسين التشريعيين، ودون لجنة مفوضة من قبلهما. ذلك بأن الوزراء، لا سواهم، هم الذين يرأسون الإدارات الثابتة على اختلافها، وهم القادرون على معرفة ما يجب معرفته بالتدقيق من أحوال شعب حكمهم على اختلافها ومن الأموال التي يصح تقديرها للدخل. فلا تجوز منازعتهم في إعداد الميزانية - وهو من أزم مهماتهم - لأنهم مسؤولون في جميع البلدان: إما لدى

(١) العام: لغة هو السنة من وقت تعيينه إلى مثله من السنة

القادمة. وما يعرفونه بسنة مالية اصطلاحاً، ولفظة Exercice

في الفرنسية، إنما هو هذا

المجالس النيابية. وإما لدى الحاكم. عن سير الشؤون العامة

ولو تولت المجالس النيابية - التي يتراوح عدد أعضائها بين أربعين وأربعين وسبعين - إعداد الميزانية دون الحكومة لأختل النظام وتوزعت المسؤوليات شامعا^(١) بين المئات من الأنفس فأصبحت وكأنها عدم

يقدم الوزير الميزانية تفصيلا لا جملة ؛ بمعنى أنهم إذا اتخذنا فرنسا مثلا - لا يعرضون على البرلمان أن يقرع رمية واحدة^(٢) على الخراج ومقدار أربعة مئيرات ومائة وخمسة وثمانون مليوناً وثلاثمائة واثني وثمانون ألفاً وأربعمائة واثني وثمانون فرنكا ؛ أو على للدخل . ومقدار أربعة مئيرات ومائة وخمسة وثمانون مليوناً وخمسة وثمانون ألفاً وسبعمائة وخمسون فرنكا . لسنة ١٩١٠ : بل يعمدون إليه بحذول يتضمن

(١) شامعا : أشاتا وأجزاء مجزأة (٢) رمية واحدة :

جملة على دفعة واحدة En bloc

بيان النفقات، كليات وجزيئات، استصفحة ومبررة
عن عيهم وثبتت

والنفقات تكون بادئ بدء مقسمة بين النظارات،
ثم تكون مقسمة في داخل كل نظارة بين فروعها
المختلفة، ثم في كل من تلك الفروع إلى فصول؛ وهذه
الفصول هي التي يقرع البرلمان على وحد واحد منها حتى
أقر النفقة الواردة في كل فصل دُعيت بالنسيئة^(١)
ولاستيفاء هذا المثل نتابع الميزانية الفرنسية لسنة
١٩١٠ فنقول إن تقديمها يتم بالترتيب التالي:

أما بدءاً، فيقديم ما قدر من النفقات لزيادة
المالية وتشتمل ميزانية على خمسة أقسام.
القسم الأول يتضمن النفقات التي يقتضيها الدين
العام، وهي مبنية في ثمانية وثلاثين فصلاً مختلفاً
القسم الثاني يتضمن خمسة فصول مذكورة فيها

(١) النسيئة سبق تسميها وقد أردنا أن التبيه لي أن ما
يراد بها هو التأجيل تماماً كان أم تسليماً وقترافاً أم لا.

مُحَصَّصَاتُ^(١) الْعَلِيَّةِ مِنْ وُلَاةِ الْأُمَرَاءِ رُئِيسِ الْجُمْهُورِيَّةِ
وَرُئِيسِ الْمَجْلِسَيْنِ النَّيَّابِيَّيْنِ

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ يُتَضَمَّنُ ثَمَانِينَ وَعَشْرِينَ فُصْلًا مُدَوَّنَةً
فِيهَا النِّعَقَاتُ الْعَامَّةُ الْإِدَارَةُ مَرْكَزِيَّةٌ وَشُعَبِيَّةٌ الْكِبْرَى
فِي تِلْكَ النِّظَارَةِ

الْقِسْمُ الرَّابِعُ يُتَضَمَّنُ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ فُصْلًا مُتَعَلِّقَةً
بِنِعَقَاتِ الْأَحْتِكَارِ وَجَبِيَّةِ الْأَمْوَالِ وَالضَّرَائِبِ وَاسْتِغْلَالِهَا
الْقِسْمُ الْخَامِسُ يُتَضَمَّنُ سِتَّةَ فُصُولٍ مُنْبَإِيَّةٍ وَرَدِّهَا
بَيَانُ لِمَدْفُوعَاتِ وَارْدُودَاتِ وَأَسْقَاطِ^(٢) وَالْجَوَائِزِ^(٣)
فِي زِيَادَةِ نِظَارَةِ الْمَالِيَّةِ وَحَدِّهَا خَمْسَةُ أَقْسَامٍ وَمِائَةٍ

(١) الْمُحَصَّصَاتُ : مِنْ اصْطِلَاحِ الْحُكُومَةِ بِمَحْصُورٍ وَهِيَ خَيْرٌ لِفَلْظَةِ
وَحْدًا لِأَدَبِ لَتَعْيِينِ رَاتِبِ سَمَوَاتِهِ بِرُكْبَانِهَا خَيْرٌ مَا يُوَثِّرُ عَنْهَا
لِلتَّسْمِيَةِ كُلِّ رَاتِبٍ مِنْ هَذَا الْحَوْزِ وَلَمَّا طَبَقْنَا الْعَرَبِيَّةَ ATTRIBUTIONS
(٢) الْأَسْقَاطُ جَمْعُ نَسْطٍ وَهُوَ مَا نَسَطَ مِنْ الشَّيْءِ وَمَا
لَا خَيْرَ فِيهِ Non-valeurs

(٣) الْجَوَائِزُ : الْعَطَايَا وَهِيَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَا يُسَمِّيهِ الْفَرَنْسِيُّونَ
Primes

وثلاثة عشر فصلاً ، كما رأيت يقترح لمجلسان النيابان على كلٍّ منها بانفراده

وأما بعدُ : فبتقديم ميزانيات سائر لوزرات :
لحقانية وفصولها ثلاثون ؛ ثم الخارجية وفصولها ستة
وثلاثون ؛ ثم الداخلية وفصولها اثنان وتسعون ، ثم
الحربية ، فالبحرية ، فالمستعمرات ، فالمعارف ، فلا دين
والفنون ، فالتجارة والصناعة والزراعة ، فالأشغال ، وفصول
كلٍّ منها أقلها عشرون وأكثرها مائة وتسعة وثمانون
وان مجموع الميزانيات الفرنسية للنفقات أرها :^(١)
ألف من الفصول المختلفة

فصول الميزانية والتقدير بها^(٢)

لهذه الفصول منفعتان :

إحداهما أن كلاً منها لا يُضمَّن إلا نوعاً واحداً من
النفقة ، فيسهل بذلك التناقص في الميزانية وتمحيصها ؛

(١) الرهاه : المقدار (٢) Spécialite budgétaire

بل يُضَاعِفُ تلك السُّهولة أَنَّ وزير المَالِيَّةَ يَنْشُرُ في مُقَدِّمَةِ
المِيزَانِيَّةِ « بياناً عاماً للأسباب »^(١) وَيُلْحِقُهُ بِتَدْيِيلَاتٍ
وَقَرَّرَ شَارِحَةٍ^(٢) لِلْأَقْسَامِ الْمُخْتَلِفَةِ وَخُصُوصاً لِلْفُصُولِ الَّتِي
يَخْتَلِفُ الْمِقْدَارُ الْمَطْلُوبُ لَهَا عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي السَّنَةِ السَّالِفَةِ
وَمَا يَتَّبَعُهَا أَنَّ الْمِقْدَارَ الَّذِي سَبَقَ إِقْرَارُهُ لِأَحَدِ الْفُصُولِ
لَا يَجُوزُ أَنْخِرَافُ بِهِ عَنْهُ فَإِذَا خَتِمَ الْعَامُ وَهُوَ يَنْفَقُ لِمِقْدَارٍ
الَّذِي خُصَّ بِشَأْنٍ مَعْلُومٍ لَمْ يَجِزْ لِلْحُكُومَةِ أَنْ تَتَّخِذَ مَا يَبْقَى
مِنْهُ لَتَسُدَّ بِهِ ثَلَمَةً فِي فَصْلِ آخَرٍ

وَمَا تَفْعَلُهُ الْحُكُومَةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِنَقْلِهَا جُزْءاً مِنْ
الْمَالِ الْمَقَرَّرِ لِفَصْلِ إِلَى فَصْلِ آخَرَ تُكَمِّلُ بِهِ تَقْصِصَهُ، فَأَسْلُوبُ
يُسَمَّوهُ بِالْتَّرْجِيلِ^(٣) وَقَدْ تَفَقَّ أَكْثَرُ الْمَشْرِعِينَ لِلْمَالِيِّينَ

(١) البيان العام الأسباب : Exposé général des motifs

(٢) فقر شارحة : Notes explicatives

(٣) الترحيل : Virement مصدر رحل : وممناه الأصلي أخرجه
من بلده أما في الاصطلاح المالي فقد سمي به كل ما ينقل في الحساب
من مكان لآخر سواء كان من عام إلى عام أو من دفتر إلى دفتر،
أما النقل فيقابل في الفرنسية لفظة Report

على إنكاره ومنعه . فما على الورر، إذاً إلا أن يذموا
حدود الفصول وذلك ما يدعونه بالتقيد الفصلي

وإذارة المال المعين لفصل على ما أنفق من ذلك
المال ، فبأقيه يطرح من النسبة في آخر العام ويحذف
من ميزانية النفقات

على أن لظام التقيد الفصلي فوائد حمة من جهتين
السياسية والإدارية . فإنة يحول دون استبداد النظار
ويمنع التبيد . ذلك على شريطة أن لا يصير ذلك
التقيد إلى الإغاث والتضييق ، وأن يترك للنظار شيء
من التصرف تحت مسؤوليتهم ، لئلا يضيق عليهم في دور
أعمالهم تضيقاً يصعب عليهم إدارة الشؤون ولا ينسج ما
يريدونه من البقيا^(١) على المال

لهذا يستحسن أن لا يستكثر عدد الفصول في
الميزانية : كأن يجعل . مثلاً . فصل للورق والخبر ، في
نظارة ما ، وآخر للوقود والدفع ، وغيره للاستصباح أو

(١) البقيا . اسم لما أبقى عليه أي صين وحفظ

ما يشبه هذه الهينات الصفات. فإن مثل هذا التضيق
وهذه المفارقة لا يدع للحكومة من مجال التصرف ما
تقتضيه لأحوال المتنوعة التي تطرأ عليها وتوجب لها شيئاً
من طلاقة الرأي والعمل

الإنسان الإضافية والاستثنائية

لما كان إقرار الميزانية قبل اقتضاء العام، حاز
أن تطرأ بعض النوازل أشباه طغوان^(١) الماء، أو المجاعة
ولا نذكر ما يقوفهما خطراً فتغلى أقوات الجيش
وتنزل بمن قدر المعين لفصل من الميزانية زولا يئناً عن
الكفاية، فينتحتم عندئذ سد مسد الفرق إذ لا يحوز
تعطيل لأعمال العامة

وللحصول على ذلك الفرق تطلب « الإنسانيات »
لإضافية « لإجابة ما دعت إليه الحالة لحادثة من زيادة
في ميرة الجنود أو استكتار لخيول الجيش

(١) طغوان الماء : تجاوز قدره وحدته

أما إذا مسَّت الحاجةُ إلى ما لم يذكر له أصلٌ في
الميزانية ولا يَتَقَيَّأُ، أخذ فصولها، كأن يُردَّ توريد مليون
من الفرنكات على منكوبي رة رة، أو المصايين بضعين
مئة، أو المبتين بوباء، وإساءات التي تُطلب أمثال ذلك
تُعرف « بالاستثنائية »

على أن تلك الإساءات، إحصائية كانت أم استثنائية
قد تكون شديدة الخطر على الميزانية إذا توالى وكثرت
مقاديرها؛ إذ ربما نامدت بمجموع النفقات إلى ما وراء
الرقم المُقدَّر لها وربما جاوزت الدَّخْلَ، فيجب إذا
التفادي (١) منها أو حصرها في أصيق حيز إن كان العُدُولُ
عنها بالمرَّة مما لا يُرجى

في أن كل إنسان، إصافي أو استثنائي يستلزم في
معظم البلدان اقتراعاً خاصاً يقتصره عليه مجلسان البيان
ولما كان ذلك مجلسان لا يوالين اجتماعهما طول
السنة، جرت العادة على تعيين بضعة فصول مما يتعلق

(١) التفادي : التوقى

بالنفقات التي لا يُستغنى عنها ، ولا يُستطاع إرجاؤها ،
يُباح للحكومة تطبيق تلك لإنشاءات عليها أثناء انقضاء
مجلسين ، على أن ترجع في ما فعلته إلى إقرارهما حينما
يُعودان الى الاجتماع

ميزانية الدخل وتقدير الموارد

إن ميزانية الدخل تصحب ميزانية الخرج أو
تتبعها ، فيُقرع أولاً على الخرج إذ لا يجوز استمداد
مال من المكافئين إلا في الحد الذي تقضى به حاجة
الحكومة إليه لتذير الشؤون المنوطة بها
ثم يُقرع على ميزانية الدخل وهي أصغر حجماً من
تلك ، لعدم اشتغالها إلا على الأموال التي تُقدّر الحكومة
ورودها إليها من مواردها الخاصة : أي من كل فرع
من فروع الأملاك العامة والإتاوات المختلفة
ولا يُعاد في كل عام الاقتراع على الصرثب الموجودة
منعاً للمشاكل وإطالة المناقشات ، بل إنما يُقرع تفصيلاً على

الضرائب المقررة ويُفترعُ جملةً على سائر الضرائب وإن كانت المرجوعات المقدرة لكل منها مفصلة في ميزانية غير أن أكبر ما تعانيه نظارة المائنة من الصعاب في تقدير المورد : لما يجوز أن يتحمل السنة من طوارئ ردة المحصول ، والأزمة التجارية ، أو لما يجوز أن يحدث فيها من جودة لمحصول ودواج لأسواق : مما تنقص معه لموارد أو تزيد عما كانت عليه في السنة السالفة

ومن ثمَّ يتعينُ على الحكومة أن تكونَ شديدة الرصانة ، دقيقة الحِكمة في تقويم الدَّخْل ؛ ويَحْمِلُهَا تخمينُ الأقلِّ دونَ الأكثرِ ، فإنْ فاضتِ الحَصِيلَةُ ^(١) فهي الخَيْرُ وتُضافُ إلى المالِ الاحتياطيِّ

وقد جرت العادة أن يُراقبَ في الميزانية مجموعُ دخلِ السنة المُتَقَضِيَةِ باعتبار أنَّه تقديرٌ لدخلِ السنة القابلة ولما كان تكثرُ الأهليين ونموُّ الثروة العامة يزيدن إلا في مواقع الأزمات - مورد الضرائب عاماً بعد

(١) الحَصِيلَةُ : ما تحصل على ما أسلفنا شرحه

عام . جار أن يتحقق ما تقدّره الحكومة من الزيادة
الطفيفة في دخلها للعام المُستقبل

ثم إنه ينبغي حمل ميزانية الدخل وميزانية الخرج
مُعَادَلَيْن بمعنى أن تفي موارد المُخَمَّة بالنفقات لمُطَوَّنة
ولكن لأفضل أن يُحَسَّبَ أبدأ حساب الغيب ، فيجعل
الدخل فضل على الخرج

وبهذا تستقيم ميزانية المُقَدَّرة ، ولا يغيره يكون العرض
لما لا يحمّد

هل ننضمّ تصمين الميراثية جميع العقات
وجميع الموارد ؟

حق ميراثية إلا في أحوال استثنائية نادرة في
حياة الأمة أن تكون وحدة وأن تشمل على جميع
موارد السنة وجميع نفقاتها

غير أن بعض لدول أردت أن يكون لها ميزانان
وحدة منهما للنفقات العادية ، وثانية للنفقات غير العادية

الأولى تُجلب أموالها من المورد الثابتة كالأملاك العامة والضرائب، والأخرى تُجلب أموالها من القروض على أنها طريقة مُحتملة تُفنى لاحتمالها إلى التبدل لأنها تستدرج الحكومة إلى حشر بعض النفقات الثابتة في ميزانية غير العادية، فيكون معذب فعل السفهاء الذين يستقضون حاجات البيت الوطني بالاستدانة

فإذا التمس العذر لإيجاد ميزانية غير العادية من جهة الاضطراب في القيم بمراقب نافعة للجمهور، جئنا أن كل أمة لا تخو من مثل هذا الاضطراب: كأن تكون في حاجة إلى تحسين مرفأ، وتمهيد طرق، أو إعانة بعض السكك الحديدية، لكن الحكمة تقضى عليها بالأتمجّل في إحدث تلك المرافق: بل أن تتولأها بتبصر وروية، غير آخذة لها ما يتو به إلا من ميزانية العادية وما من مسوغ مقبول للحكومة التي تضع ميزانية غير عادية إلا مسوغ النفقات التي يقتضيها شوب حرب كبيرة وتستتبعها نتائج هذه الحرب مدة سنتين أو ثلاث بعدها

وهـ تـكـن المـيزانـيـات غـير العادـيـة في زـمن من الأزمان
إلا علام^(١) إهمال وترخ في التدبير المالي ؛ ولقد طأما
أفضت إلى الإغرق في النفقات وصارت بالحكومة إلى
التحبط والأرتباك

الاقتراع السنوي على النفقات . ما يستثنى من هذه
القاعدة في بعض البلدان

هل يجب الاقتراع في كل سنة على جميع النفقات ؟
أما مبدأ فنعم
وأما فعلاً فإن من الشعوب من شذ بعض الشذوذ عن
هذه القاعدة كما شذت إنجلترا ، مثلاً ، فقد أبعدت عن
الاقتراع ما يدعونه عندها « بالمال المعزز »^(٢) وهو قسم
من الميرانية يشتمل على مخصصات الملك وعلى نفقات
الدائن العام ونجومه^(٣) ، وعلى نفقات القضاء الأعلى ، وعلى

(١) علام : جمع علامة وهي الأمانة والسمة

(٢) المال المعزز هو المعروف بالقونصوليد (Fonds Consolidé)

(٣) نجومه : أفساطه كما سبق

مُرتَبات خِدْمَةِ السِّيَاسِيَّةِ، إِلَى سَائِرِ مَا فِي هَذِهِ الدَّرَجَةِ
مِنَ الرَّفْعَةِ، مِمَّا دُونَ تَفْصِيلُهُ فِي الْمِيزَانِيَّةِ لِلْبَلَاغِ
لَا لِلْمُوَافَقَةِ عَلَيْهِ، وَتَبْلُغُ جُمْلَتُهُ نَحْوَ مِليَارِ فِرَنْكٍ؛ وَكَأَنَّ
شَدَّتِ الْمَانِيَا لِمَتَمَثِّيْهَا، مِنْذُ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، عَلَى
قَاعِدَةٍ أَنَّ تَقْتَرِعَ عَلَى مِيزَانِيَّةِ الْحَرِيَّةِ لِسَبْعَةِ فِسْبَعَةٍ
مُتَوَالِيَةٍ مِنَ الْأَعْوَامِ بِحَيْثُ لَا سُلْطَانُ لِتَوَابِ الْأُمَّةِ عَلَى
أَرْقَامِهَا فِي خِلَالِ هَذِهِ الْمُدَّةِ

وَإِنَّمَا كَانَ مَبْنَى هَذَيْنِ الشُّذُوزَيْنِ وَمَا يُشَاكِلُهُمَا عَلَى
أَنَّ مِنَ الْمَصْلَحَةِ لَوْطَنِيَّةٍ حَقْلُ بَعْضِ النِّفَقَاتِ بِمَعْزَلٍ عَنْ
تَهْوُّرِ^(١) الْمَجَالِسِ النِّيَاسِيَّةِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ النِّفَقَاتِ رَاسِخَةٌ
بِطَبْعِهَا وَلَا يُسْتَطَاعُ الْمَسَاسُ بِهَا إِلَّا أَنْ تُعْرَضَ الْحَيَاةُ
الْوَطَنِيَّةُ لِلْمَعْذُورَاتِ

أَمَّا الْبُلْدَانُ الَّتِي يُقْتَرَعُ فِيهَا سَنَوِيًّا عَلَى جَمِيعِ الْخَرَجِ
الْمَبِينِ فِي قَانُونِ الْمِيزَانِيَّةِ، فَمِمَّا يَتَحَتَّمُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ
شُؤْنَهَا الْعَامَّةَ، تَوَابًا كَانُوا أَمْ نُظَارًا، أَنْ يَتَبَيَّنُوا

(١) التَهْوُّرُ الْوُقُوعُ فِي الْأَمْرِ بِلا مِبَالَاةٍ

المصروفات المتعلقة بما للحكومة من الحاجات الثابتة فلا
يعيدوها على بساط البحث والحوار^(١) في كل سنة إما في
إعادتها من المُنَافَذِ إحْسَنَ التديير المالي ومن الإخلال
بالنظام لوطني

في مدارس المجلس النيابية لعمانية

لا تقترح المجلس النيابية على ميزانية إلا بعد
مداستها إياها تدقيقاً

وهذه المدارس تكون على نوعين :

ففي بعض البلدان ، كفرنسا ، يتدب كل من المجلسين
لجنة أعضاؤها ثلاثون أو أربعون للبحث في الميزانية .
وهذه اللجنة تنع النظر في مقترحات الحكومة ، وتمثل
منها ما تستصوب تمديده

أما في البلدان الأخرى فلا تفوض لجنة ، بل يجتمع
كل من المجلسين اجتماع لجنة ، أي اجتماعاً يبتياً : لا يشهد

(١) الحوار . المحذلة

الجمهور ولا يُشَرُّ له يدٌ في الصحف. ويحضره
الأعضاء كلُّهم إن شاءوا. غير أن المداول حضور أهل
الخبرة والذكر في المادّة التي يجب فيها دور سويهم.

فإذا انتهت هذه الجلسات المهيّئة نأتم مجلس
التشاماً قانونياً ونظر في أعمال اللجنة فأقرّ منها ما استصوبه
لذلك هي الطريقة الحارّة في الإنجترا وهي صنف
من صرقة فرنسا لكنّها شتى وأستاذ من بعض لآهت
التي تصحبها المكاره أحياناً

على أن يجد ميزانية ترعى زرع عامة لي ستلاب
شيء من حقوق المصنّ والحنول محلّهم في أمور جنة
وتحويلهم إلى أشبه كسبة اليد غير أنّها بعة هذا انتهى
المسؤوليّة عنهم جانباً أو نعيمها إله لا يعقبة سوى
الاختلال

لمجلس الثوب التقدّم في لاقترع على ميزانية ؛
ثم يتلوه لمجلس العلى أو مجلس لأعيان
وقد يتناقض المجلس فيريد أحدهم نقصان سيئة

أو حذفها من فصل، ويريد الآخر إبقاءها كما كانت في
السنة التي حلت: فينجم من هذا التناقض مشاكل
دستورية نية في لدقة: وعندئذ القاعدة التي ينبغي
عليها الحل العقلي وتكون أولى بالاتباع في نظر الذين
ينصرون من فوق لأحزاب ومن جهة لاقتصادية
العامّة، هي نفس القاعدة الجديرة بالاتباع حين وقوع
اختلاف في البيت: بمعنى أنّه لما كان لمعظم أقسام
حكومة تقع رسخ وجب الانتصار حيث يشتد النزاع
بين مجلسين، انتهى فإن منهما يبق الشئ لراهن
وبعبارة أخرى: إذا أشار واحد منهما بإنشاء جديد
وأبده عليه الآخر، فلا إنشاء جديد لا ينبغي تدوينه في
الميراث: وإذا أشار واحد بفصل يحدف أو تقص
نسيئة وعارضة الآخر، تعين إبقاء الفصل كما كان
فإنّه يرجع إلى هذه القاعدة البسيطة العادلة، لم
تقف المناقشات عند حدّ بين مجلسين أو يلقي واحد
منهما الآخر

الصفات الأساسية للميزانية

الصفات التي يجب أن تتصف بها كل ميزانية هي
السهولة والصرحة والوضوح

وكل ميزانية ينبغي أن يمتدحها بما يزيد الخرج على الدخل
وهو ما يدعونه بالعجز^(١) وجب ألا يجاء إلى

القروض

فإذا كان العجز صغيراً سُدَّ مسدده بالاستدانة القليلة
إلى أجل قصير. فكان ذلك ما يُسمونه بالدين الشئب^(٢)
وإذا كان العجز ذليلاً، انظروا ما قضى بنفقات غير عادية
وجب عقد المرض له من علاجه

ليس من شأننا في هذا المقام التباس في شرح

(١) العجز : نقصان : ويظهر أنهم اصطالحوا له على هذه

التسمية للإشارة إلى أن الدخل قد عجز عن بلوغ مبلغ الخرج . وهو

حائز ويصح قوله Déficit (٢) الدين الشئب . هو لمؤقت

من أحرأ صغيرة مشتقة Dette flottante

فروض حكومة . وقد سبق لنا تبينها بإيجاز (انظر
صحيفة ١٥٩ ج ٣) لكننا نقول بوجه عام إن القروض ما لم
تدع إليها دواع لا رذ . صارت بالحكومة
فإذا تختمت عليها الاستدانة لا يجز أن تخفيها بل كان
الأصلح أن تعرف الحكومة ولامنة إلى أي مصير قد
صارت . ولا شيء أشد إيذاء للحكومة مع التماذي . ولا
يبحث على الاحتياط المالي . ولا أدعى إلى التبديد والتبذير ،
من القروض الصغيرة خفمة التي تقتضيها من الصبارة
أو من بعض المعاهد ويسمونها بحمل الخزنة . فإن أمثال
هذه المعاهد برتبة (١) لا يليق بدوى التدبير
الحسن من ولاية الأمور

واجب أن يستند من الجهة بور دين غني واحد من
لا يخاف إلى عشرة أو عشرين فرد جزئيا محجوبا كما
يهرصن يرتبكون من التجار لاسبوع فأسبوع

(١) لمزية سعة الى المراء مصدر ماري . أي أظهر غير

حقيقة

إن حكومة تكثر ديونها الصغيرة الخصية العاجلة
الأداء أشباه لديون النباشة^(١) التي يؤخذ في شركها
أحد الأفراد، أتع في كرك المكروهات إذا نزلت بها
نارلة من حرب كبيرة أو نحوها

تصميم المبرايات والديون العامة

استدرجت معظم الأمم الشاهدة إلى ضخيم
ميز نياها ورا، الحدة : وكان التسليح هو العلة الكبرى
إلا أن يجابه طائفة من العائل الأخرى : أمثال الأعمال
العامة التي بولغ فيها أو عجلت بلا مسوغ ، والخدم
والمناصب الحديدية التي صوغت لإرضاء بيعاء^(٢) الانتخاب
واريات التي زيدت بلا حق على الرواب
من ذلك أن الميزانية الفرنسية التي كان مبلغها مليار

(١) الديون النباشة : هي التي تعقر صاحبها بكثرتها
وكثرة المطالبين بها Dette criardes (٢) البيعاء : هم الذين
تعرفهم العامة بالزبائن وقد سبق تفسيرها وفرسيتها Clients

فرنك في الثلث الأول من هذا القرن ، وفارب المليارين
في الثلث الثاني ، وارتفع إلى ثلاثة مليارات وستمائة
وثلاثة وعشرين مليوناً في سنة ١٩٠٥ ، ثم إلى أربعة مليارات
ومائة وخمسة وثمانين مليوناً في سنة ١٩١٠ ، قد أخذت
تتمشى إلى أربعة مليارات ونصف ، غير معدودة فيها
مصرفات المقاطعات والكور ولا يضع من النفقات غير
العادية ، ولا خرج الشعب التي عهد بها إلى صناديق خاصة
لا جرم أن يصروف الدهر يداً في هذا التفاقم^(١) ؛
وأن الدواوين قد أصبحت آلة عهد وأصلح نظاماً مما
كانت قبلاً ؛ غير أن لأعاليط المشرعين وتهوراتهم
وجنودهم أثراً مذكوراً في ثلاث الاستفاضة التي استفادتها
النفقات

كذلك الديون العامة : فمد أزدادت أزيداً راثعاً
حسبك منه أن رأس مال الدين الفرنسي نحو أربعة
وثلاثين مليراً : منها ستة وعشرون ملياراً هي رأس مال

(١) التفاقم : التراكم والشعاطم

الدخل المستديم^(١) والدخل الاستهلاكي ومبلغ ما يوصى منها سنوياً سبعمائة وخمسة وستون مليون فرنك؛ ومنها أربعة مليارات ونصف لجمع سائر تعهدات خيرية في أقساط وإيفاء الدين الشئيت ، ومنها ثلاثة مليارات ونصف لتكوين رأس مال الدين العمري^(٢)

ولمّا كان المحصون المقلا؛ قد قوّموا مجموع الثروة الفرنسية بمئتين وعشرين ملياراً ، كانت نسبة الدين العام الى تلك الثروة نسبة واحد الى ستة ونصف على التقريب ، وهي فاحشة

أمّا الدين العام في إنجلترا ، التي يربو سكانها على سكان فرنسا بسبعة ملايين من الألفس ، فمبنيعة تسعة عشر مليار فرنك أو دونها

وأمّا الدين العام في روسيا التي يقطنها مائة وثلاثون

(١) الدخل المستديم Rente perpetuelle

(٢) العمري والإعمار : إعطاء ربع مدّة العمر :

Dette viagère

مليون نفس . فمبقة نحو من خمسة وعشرين ملياراً
وأما دين إيطاليا فنحو من أربعة عشر ملياراً
وأما لأمبرطورية الأندنية التي ينفأ أهلها ستم
في مائة على أمة فرنسا . فمبقة دينها أربعة وعشرون
ملياراً لا أكثر . ولها إزاء يعادل معظمها من قيمة أملاك
حكوماتها

وأما لولايات المتحدة فيذ أصفت دينها التضافري^(١)
الى لديون الخصيصية بولاياتها . م يتجاوز لجموع ثلاثين
مليار فرنك مع أن سكانها ثلاثة وتسعون مليوناً
وأما دين النمسا والمجر فيمن خمسة عشر وستة
عشر ملياراً

بعد هذا التعداد قول إن التهور لدى تدفعت فيه
لأئمن الحاضرة كان مفضب بها لا محالة الى الإغلاق^(٢)

(١) الدين التضافري . أي الاتحادي وقد سبق تفسيره
(٢) الإغلاق هو تقصير المدين في إيفاء ما عليه أو في فتكاك رهه

لولا أمران تدركهما . الأمر الأول . هو استكشاف المقادير الضائلة من المعادن الكريمة في أستراليا وكليفريا سنة ١٨٥١ . وفي الترنسفال بين سنتي ١٨٨٥ و ١٨٩٠ : والأمر الثاني ، هو التغير العجيب الذي حدث في المواصلات بتسهيل البخار للسفن بر وبحراً . فأمّا ذلك فقد خفف وقر لديون بتكثيره النقود ؛ وأمّا هذا فقد أنمى الثروة إنماء سريعاً واسماً بحيث توفقت فدحة النفقات مع جسامته الازدياد في الموارد العامة للشعوب

إلا أن هذين الحادتين اللذين أمتاز بهما العقد الثاني خصوصاً العقد الثالث من هذا القرن ، زبناً ، يجدد وقلما صادف عهداً من عهود الإنسانيّة تقدّم في الثروة كما صادف الزهرة الممتدة من سنة ١٨٥٠ الى ١٩١٠ فقد يخشى العود إلى مثل الزمن الذي كان فيه النجاح بطيئاً

وعليه فإذا استمرت النفقات العامة ولديون العامة من الازدياد على السياق الذي أساقته منذ عام ١٨٥٠ الى

اليوم. تعذر على البلد أن تتلقاها بما ينفي سوء تأثيرها
من المكاسب المتراكمة التي كسبتها في أيام التطبيقات
الصناعية الحديثة والنهضة الاقتصادية التي جددت
في العالم.

ونحن نعلم أن الأمم وحكومات قد أثملت^(١) ودر
برؤوسها ذلك الإقفل الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ
الإنسانية.

نحو الاستهلاك

يحتّم أن يُصدّد ذلك التيار الطاغى، تيار الفقرات
ولديون العامة، ويحتّم أيضاً بذل كل مجهود لإيفاء ما
يتسبب إيفاء من أصول الديون لتقليلها. فإذا شُدد من
دخل ميزانية العاديين، أي من ربع الأملاك وجنى
الصرائب، ما يستقر^(٢) من المال بعد نفقات الحكومة
لإيفاء شيء من أصل لديون، فذلك ما يدعونه بالاستهلاك
(١) أثملت: سكرها (٢) يستقر: أي يفضل ويتبقى

أجل ، لا بد من استهلاك الديون القومية ، فهو
واجب وطني

ولقد أسست^(١) لولايات متحدة هذا السبيل من
سنة ١٨٦٥ الى ١٨٨٧ ، فأرجمت ديونها التضارئة ،
بالاستهلاك المتتابع ، من ثلاثة عشر مليار إلى ثمانية
أودونها

وجرى الإنكيز هذا المعزى واستهلكوا مئارين
وزيدة ، بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٩٩ ، ثمة دهمتهم حرب
الترنسفال من سنة ١٨٩٩ الى ١٩٠٢ ، فترت منهم سنة
مليارات لم يأخذوا لها من الصرائب سير المعدة ، لأنحو
الثالث ، فم قضت هذه الحرب بعارها ، عادو سيرهم
الأولى واستهلكوا من ديونهم ما جعلها أقل مما كانت عليه
في أوائل القرن التاسع عشر

إذ استمر منطرون في الصناعة والتجارة الإنكيز
والأمريكان ، يعملون بلا قطاع على استهلاك ديونهم

(١) استنت سارت في لطريق (٢) سير الطريق

العامة مع أنها دون مقترضاتنا. وإذا استمر الآخرون
وهذا الألمان، أخف حملاً مياً لزارة ديونهم؛ فإن فرنسا
المثقلة بأربعة وثلاثين ملياراً، جديرة بترقية (١) ذلك
العيب (٢) عنها. لكنها إن أطالت المكث تحت هذا
لوفر، أو عكست الآية فرفعت ديونها إلى أربعين ملياراً
كان مثلاً مثل رجل غلت إحدى ذراعيه، وتصدى بذراع
وحدة، ليكافح رجلاً آخر معادلاً له بالبأس وقوة
أبدية لكن يفشيه بأن ساعديه طليقن

~*~

(١) الترقية: التخفيف (٢) العيب: الخلل

ملحق بالفصل الثالث

تذييل للطبعة الثالثة عشرة

الزيادة الفاحشة في ميزانيات فرنسا منذ خمس عشرة سنة

(١٨٩٧ - ١٩١١)

لا يخلو من المائدة أن نلقي نظرة سريعة على ما طرد
من الزيادة في ميزانيات فرنسا لأيامنا هذه . وحسبنا ،
من غير رجوع الى مدى بعيد في القرن التاسع عشر ،
أن نتخذ أرقام الأعوام الأخيرة من ذلك القرن ، ونقابل
بينها وبين ميزانيتي ١٩١٠ و ١٩١١ لنقف دهشين على
الزيادة الفاحشة التي توالى عجباً في النفقات .

هناك جدولاً نهائياً ميزانية ١٩٠٩ ، نقننه عن بيان
أسباب الميزانية في سنة ١٩١٠ ، وأتمناه بما أضفنا إليه
من حساب السنتين التاليتين :

مجموع ما أنفق في كل سنة	لأغراض كالأغراض مجلس شورى	الأعوام
مربك	مربك	
٣,٣٧٩,٢٥٧,٨٧٤	٣,٢٩١,٣٢٥,١٨١	١٨٩٣
٣,٤٠٧,٤٣٣,٠٩٠	٣,٣٦٨,٩٠٢,٠٩٤	١٨٩٤
٣,٣٦١,٣١٠,٢٤٥	٣,٣٥٠,٥٢٩,٧٢١	١٨٩٥
٣,٣٧١,١١٥,٤٥٣	٣,٣٢١,٠٥٧,٨١٣	١٨٩٦
٣,٤٥١,٠٠٩,٦١٦	٣,٣١٤,٣٥٨,٧٥٦	١٨٩٧
٣,٤٥١,١٩٥,١٩٨	٣,٣٥٩,٦٧٩,٤٣٣	١٨٩٨
٣,٥١٤,٩٩٢,٧٦٥	٣,٤٠٤,٥٦٣,٠١٩	١٨٩٩
٣,٦٧٣,٨٥٧,٤١٥	٣,٤٧٦,٨٠٩,١٨٤	١٩٠٠
٣,٧٠١,٧٠٩,٩٦٦	٣,٥٥٤,٣٥٤,٢١٢	١٩٠١
٣,٦٩٩,٣٢٧,٥٩٣	٣,٦٠٢,٣٣٣,٢٤٤	١٩٠٢
٣,٥٩٧,٢٢٨,٣٢٠	٣,٥٢٨,٣٩٧,٨٠٧	١٩٠٣
٣,٦٣٨,٥٢٧,٤٨٢	٣,٥٦٥,٢١٩,٩٢٨	١٩٠٤
٣,٧٠٦,٨٣٨,٨٥٣	٣,٦٢٣,٠٥٣,٧٦٥	١٩٠٥
٣,٨٥٢,٠٠٩,٤٣٩	٣,٧٠٩,١٩٢,٠٦٧	١٩٠٦
٣,٨٨٠,٢٤٠,٢٦٣	٣,٨٣٣,٨٢٥,٣٠٥	١٩٠٧
>	٣,٩١٠,٢٨٣,٣٥٨	١٩٠٨
>	٤,٠٠٥,٢٢٤,٦٧٦	١٩٠٩
>	٤,١٨٥,٣٨٢,٤٨٢	١٩١٠
>	٤,٣١٤,٠٠٠,٠٠٠	١٩١١

لاعوام	مردم او نقصان و نقصان كل عام عن تعداد سابقه	
١٨٩٣	مردم	
١٨٩٤	٢٨.١٧٥,٢١٦	زيادة
١٨٩٥	٤٦.١٢٢.٨٤٥	نقصان
١٨٩٦	٩.٨٠٥.٢٠٨	زيادة
١٨٩٧	٧٩,٨٩٤.١٦٣	+
١٨٩٨	١٨٥.٥٨٢	+
١٨٩٩	٦٣,٧٩٧,٥٦٧	+
١٩٠٠	١٥٨.٨٦٤,٦٥٠	+
١٩٠١	٢٧.٨٥٢.٥٥١	+
١٩٠٢	٢,٣٨٢.٣٧٣	نقصان
١٩٠٣	١٠٢,٠٩٩.٢٧٣	-
١٩٠٤	٤١.٢٩٩,١٦٢	زيادة
١٩٠٥	٦٨.٣١١.٣٧١	+
١٩٠٦	١٤٥.١٧٠,٥٨٦	+
١٩٠٧	٢٨,٢٣٠.٨٢٤	+
١٩٠٨	■	
١٩٠٩	■	
١٩١٠	■	
١٩١١	■	

ليس بين يدينا حين كتابة هذه السطور (يوليه ١٩١٠) رقم النفقات النهائية لميزانية ١٩٠٨ وتواليها ؛ لكننا على يقين من أن مصروفاتها قد نيفت^(١) على ما كان مُقدَّراً لها من تتبّع هذا الجدول ، وجدَّ باديءً يَدُهُ ، أن النفقات التي خرجت في كل عام تربو اطراداً بما بين ثلاثين مليوناً ومائة وخمسين مليوناً ، على ما كان مُقرَّراً في الميزانية لأولى أي ميزانية التقديرات

ومن هنا يؤخذ أن ما قدّر لميزانية ١٩١١ ، ومجموعه أربعة مليارات وثلاثمائة وأربعة عشر مليوناً ، سيمتلو في الأرحح إلى أربعة مليارات وأربعمئة مليون ، أو تزيد مع ذلك لنيف عند أرقام الميزانيات الأولى ؛ تتبين أن مبلغ عام ١٨٩٣ منها ، قد نهض من ثلاثة مليارات ومائتين وواحد وتسعين مليوناً إلى أربعة مليارات وثلاثمائة وأربعة عشر مليوناً في سنة ١٩١١ ؛ فالزيادة مليار فرنك أو أكثر ، في مدى سبعة عشر عاماً

هذه الريدة كانت قبله في بعض السنين وكثيرة

في غيرها

فمن سنة ١٨٩٣ إلى سنة ١٩٠٤. ترفع الميزانية إلا
من ثلاثة مليارات ومائتين وواحد وتسعين مليوناً إلى ثلاثة
مليارات وخمسمائة وخمسة وستين مليوناً. بريدة مائتين
وأربعة وسبعين مليوناً لا غير في إحدى عشرة السنة.
أو خمسة وعشرين مليوناً بالرغم الصحيح " في كل عام :
وه تردد الميزانية النهائية أي التي حُرِحت نفقاتها. إلا
مائتين وستين مليوناً بالرغم الصحيح في تلك المدة أو
أربعة وعشرين مليوناً في العام

ثم جاءت السنوات السبع التي بين ١٩٠٤ و ١٩١١ :
فصعدت فيها الميزانية الأولى من ثلاثة مليارات وخمسمائة
وستين مليوناً إلى أربعة مليارات وثلاثمائة وأربعة عشر
مليوناً. فكان مبلغ صعودها سبعمائة وتسعة وأربعين مليوناً
في المدة كلها. أو مائة وسبعة ملايين في العام. وهو فاحش

(١) الرقم الصحيح : أي الذي حُدِفَ كسرُه Chiffre rond

على أننا لو أردنا معرفة زدياد الميزانية النهائية في
السنوات السبع التي أعقبت تلك ، لتعذرت علينا بسبب
أن أحرّيت تلك الأعوام هي مما نحن فيه ولم نُختم
حساباته : لكنا نستطيع القول مقدماً إن العلاوة في
هذه المدة أن تكون أقل منها في سالفها

دع أننا لو تمادينا في الدّجى لألفينا ^(١) أن العلاوة ،
أشد ما تماطت ، فين سنتي ١٩٠٩ و ١٩١١ ، وقد بلغت
في الميزانيتين لأوليين لهاتين السنتين ثلاثمائة وتسعة
ملايين ، أو مائة وأربعة وخمسين مليوناً ونصفاً في كلٍ منهما
لم يكن ذلك الصعود في ميزانية فرنسا منذ سنة ١٩٠٥
وعلى الأخص منذ سنة ١٩٠٩ ، إلا دليلاً على ما نخشى
عواقبه من المجارفة وعدم التبصر

فإن زعم زعيم أن معظم هذه الزيادة الطائلة أوجبتة
الجندية ، والبحرية ، والمصرفات لمنوعة بالاجتماعية ،
رددنا حجة عليه بأن هذه الفصول الثلاثة لا تتضمن ما

(١) ألفينا : وجدنا

يُسَوِّعُ تلك الريدة التي ناهزت^(١) سبعمائة وتسعة وأربعين مليوناً منذ عام ١٩٠٤ ، أو ثلثمائة وتسعة ملايين منذ

عام ١٩٠٩

ومن جهة المصروفات التي قضت بها القوانين المسماة بالاجتماعية ، بوجه خصيص ، فهي لا تتعدى مائة مليون بين تلك الأرقام : ذلك بأن القانون المسنون سنة ١٩٠٥ لإعانة الشيوخ وذوي العاهات ، قد فرض سنة ١٩١١ ، مائة مليون من النفقات يصفها على الخزانة ويصفها على المقاطعات والكور ؛ وأن القانون المسنون المنعقد من العملة لم يُقدَّر له في ميزانية سنة ١٩١١ إلا خمسة وأربعين مليوناً يبدأ بصرفها في الأربعة الأشهر الأخيرة من تلك السنة . فلن تتحمل ميزانية النفقات التي أوجبها هذا القانون بتمامها إلا في الأعوام اللاحقة

وعلى ذكر هذين القانونين الاجتماعيين نعود فنقول إن الحكومة جديرة بحمل إمداداتها على نسبة مواردها

(١) ناهزت . قاربت

كما فعلت الأمير طوريّة الأمانيّة عن حكمة وتدبير. فإنها
مع كون سكان يربور بنحو الستين في المائة على سكان
فرسا. ومع صكونها هي التي أبدأت ذلك التشريع
لأجتماعي. تنفق على تلك المحدثات. لا يدكر في
جنب. تنفق فرسا

والزودة الناحشة في الميزانية المرسيّة منذ عام
١٩٠٥، وخصوصاً منذ عام ١٩٠٩. ليست إذاً منأية من
أصرورات العسكرية، والحاجات البحرية، أو مطالب
القوانين الاجتماعية: بل معظمها ناشئ من عدم التبصر
ورغبة في إشباع نهمة البيع، لأتخاير، ولاندفاع
في الأعمال الوخيمة المواقب. كمشتري سكة الغرب
الحديدية. إلى ما يصعب إحصاؤه من ضروب التهور
قد يحتاج علينا بخدوش مثل هذه الزودة في مصروفات
الأمم الكبيرة الأخرى. فنقول إنها عند بعض تلك
الأمم أقل مما هي عندنا. فأما الأهالي التي بلغت فيها
مبلغ في بلادنا، فبين فرسا وبينها فرق ساسي يسوع

لتلك من زيادة النفقات ما لا يُستوعب هذه

وحسبك أن عدد السكان يمتد سريعا مستمرا في
تلك الأقاليم: مما يبلغ متوسطه في الإمبراطورية الألمانية
ثمانمائة أو تسعمائة ألف سنويا، وفي إنكلتر وإيرلندا
أربعمائة وخمسين أو خمسمائة ألف، وفي النمسا والمجر نحو
هذه الأرقام، وفي بلجيكا الصغيرة سبعين أو سبعين ألفا،

على ما سبق لنا بيانه مفصلا

وبدهي حيث يتكاثر الأهلون، أن تتكاثر النفقات
بأنواعها، غير أن هناك ما يخفف مجملها: وهو أن عدد
الذين ينشأ طرؤنها من الغرما، يزداد بنسبة أردبدها
أما حالة في فرنسا فعلى التقيض مما تقدم، لما علمته
من شدة التناسل فيها ونزوع عامرها^(١) إلى النقصان
ولما كانت زيادة الميزانيات لا توزع فيها إلا على عدد
واحد من أهلها، كان الوقر الذي يلقى على كل من أبنائها
فوق ما يحمله أمثاله من أماء الأمم المجاورة المناطرة

(١) العمر السكان

وينحش عما قليل أن يصبح فوق الطاقة
ومما يزيد متاعب الأهليين في فرنسا : أن الميزانيات
الموضعية ، أي ميزانيات المقاطعات والكور ، تتفاقم
تقافماً رائعاً : لأن الحكومة قد ألفت أن تكاف الشعب
المحلية جباية القسم الأكبر من الضرائب الجديدة التي
تضربها على البلاد من غير أن تمنع تلك الشعب ، كما تفعل
إنكلترا وبلجيكا ، حصّة من جنى الضرائب العامة

إذا استمرّ ولاة الأمور في فرنسا يسرون سيرة
السفّه والتبديد التي بدأوا بها منذ أفتتاح القرن العشرين
فإنهم ليعرّضون مستقبل وطنهم لدمكاره ويغيفضون^(١)
موارد الثروة العامة فيه أو ينضبونها^(٢)

لقد طالما عدّدت تقائص الحكومات القديمة وذكّرت
الكوارث التي تآتت منها ، فلمل إن للحكومات الحديثة
مثالب^(٣) لا تُجحد ، وإن هذه المثالب ستلد أخوات

(١) يغيفضون : أي يقللون (٢) ينضبون : يجففون

(٣) المثالب : المعاييب

لتلك ابرزايا والمصائب . فمن الوطنية أن يُتزعج الحجاب
عن تلك العِلل وأن يُسعى إلى مَدِّها
وكلُّ ذِي خُلقٍ حرٍّ حقيقٍ بالألّا يَنْحَسِرُ ، نُجَاهُ حُكُومَةٍ
قَدِيمَةٍ كَانَتْ أُمَّ حَدِيثَةٍ ، فِي طَائِفَةِ الْمُتَرَاَفِينَ وَالْمُتَمَلِّقِينَ

الخاتمة

أبناء، بما وسعنا من الجلاء والإيجاز، جلائل الحوادث
الاقتصادية وسردنا القواعد التي نستخرج من استقرارها
للجسم الاجتماعي أعضاء ووظائف وأجهزة لتمثيل
التوزيع والدورة، وضرورية للطبيعة البشرية وغير
منفصلة عنها كأمثالها من الأعضاء، والوظائف، وأجهزة
لتمثيل والتوزيع والدورة، في الجسم الإنساني
فمن توخى، تبعاً لشعور هذا أو لحسبان ذلك،
إحلال نظام صناعي استبددي محل هذا النظام
الطبيعي، فإنما يضرب فكرة ومجهوداً إلى تهمة الخطوب
ولآله للآله.

وإن من المزايا العجيبة التي رزقها الجسم الاجتماعي
المتقدم وصفة، سهولة التكيف ولانطباع على ما يلائم
البيئات والأحوال التي تحيط به؛ كما أن فيه جرثومة للنمو

المُتَوَالِي لَا يَعُوقُهَا عَنْ عَمَلِهَا سِوَى سَعْيِ الدِّينِ يَسْعَوْنَ إِلَى
الخُرُوجِ بِهَا عَنْ حَبْرِ السَّنَنِ الطَّبِيعِيَّةِ ذَاتِ السُّلْطَانِ
عَلَى الْأَطْوَارِ وَالْوَقَائِعِ الَّتِي تَنْتَابُهَا

ذَلِكَ الْجِسْمُ الْأَجْتِمَاعِيُّ لَهُ مَحَرَكَانِ وَقِيمَانِ : الْحُرِّيَّةُ
الْفَرْدِيَّةُ وَالْمَسْئُولِيَّةُ الدَّائِمَةُ . وَهَذَا الْمَبْدَأُ أَنَّ الْعَظِيمَانَ
اللَّذَانِ تَمَّتْ عَلَى يَدِهِمَا آيَاتُ الْفَلَاحِ الْاِقْتِسَادِيِّ ، وَبِهِمَا
تَوَصَّلَتِ الْأَقْوَامُ تَدْرِيجًا إِلَى الْيُسْرِ الَّذِي تَرْتَفِعُ فِيهِ الْيَوْمَ ،
بَعْدَ الْعُسْرِ الَّذِي كَانَتْ تُعَانِيهِ قَدِيمًا

وَمَا الْفَرَضُ الَّذِي يُرْشِدُ إِلَيْهِ عَنْهُمُ الْاِقْتِسَادُ وَيَعْمَلُ
عَلَى تَمْكِينِهِ فِي الْأَذْهَانِ ، سِوَى حَمْلِ النَّاسِ عَلَى إِيجَادِ رَأْسِ
الْمَالِ ، وَضَمِّهِ إِلَى أَمْثَالِهِ يَسْتَعِينُونَ بِهِ وَيَسْتَعِينُ بِهِمْ عَلَى تَوَلِيدِ
النَّجَاحِ وَكِفَالَتِهِ ؛ وَعَلَى إِفْسَاحِ الْمَجَالِ لِلْعَمَلِ بِحَيْثُ يَتِمُّشَى
فِيهِ طَلِيقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ وَلَا مَغْلُولٍ وَيَتَوَزَّعُ تَبَعًا لِلْحَاجَاتِ
الْاِحْتِمَاعِيَّةِ ؛ وَعَلَى رِعَايَةِ الْمِلْكِيَّةِ وَالْمِيراثِ وَحِمَايَتِهِمَا ؛
وَعَلَى التَّرْخُصِ لِذَوِي الْمَصَالِحِ الْمُتَبَايِنَةِ فِي التَّنَافُسِ وَالتَّفَاوُضِ
وَالْتَعَاقُدِ بِاخْتِيَارِهِمْ ؛ وَعَلَى تَجَنُّبِ كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُسْرِئَ

على الأفراد الفرار من تبعات أفعالهم
على أن من يتدبر التحسين الحسي والمعنوي الذي
حدث في مجموع أحوال العباد ، سواء في العهود التاريخية
لمتقدمة أم منذ ابتداء القرن التاسع عشر ، يجد أن تلك
المنافع التي تحققت خير من مواعيد الاشتراكيين الذين
يريدون استدلال أسلوب من استنباط أدبهم بالنظام
الاجتماعي الطبيعي

نعم ، إنه لا يزال في هذه الدنيا شقاء ؛ ولكنه شقاء
لن يزول إلا بزوالها . فلي المحسنين أن يلطفوا آلامه
عن روية وتبصر بحيث لا يستديمون الفاقة ولا يقتلون
الشجاعة في النفوس . على أن آفات البؤس في المدينة
حاضرة لا تمد شيئا في جانب ما كانت عليه قديما وما
هي عليه إلى الآن في بعض الأقطار الأفريقية والآسيوية
المجاورة لنا

دع أن السن التي يرتبط بها رأس المال ، والأجر ،
وتوزيع الأرزاق ، هي السن الصالحة دون سواها وهي

القواعد لِرَّسِيخَةِ التي لَا يُدْرِكُهَا الْعَفَاءُ . وَمِنْ فَضَائِلِهَا أَنَّهَا
تَرْفَعُ الْإِنْسَانَ تَدْرِيجًا مِنْ رُتَبَةٍ رَاقِيَةٍ إِلَى رُتَبَةٍ أَرْقَى
وَلَقَدْ أَلْفَ الْجُمْهُورَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ
الاجْتِمَاعِيَّةَ . وَمَا الْمَسْأَلَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ سِوَى نَزَاعَةٍ قَوِيَّةٍ
يَتَزَعَّمُهَا الْعُمَالُ الْمُعَاصِرُونَ إِلَى حَالَةٍ أَصْلَحَ مِنْ حَالِهِمْ
وَأُثْبِتَ دَعَاةً وَأَدْعَى إِلَى لُحْظٍ . فَإِذَا خَلَّتْ هَذِهِ
الْأُمْنِيَّةُ مِنَ الْحَسَدِ فَلَيْسَ فِي السُّئَنِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ مَا يُنَاقِ
تَحَقُّقَهَا زَوْيْدًا زَوْيْدًا

عَلَى أَنَّ تِلْكَ السُّئَنَ قَدْ أَصْلَحَتْ مَا أَصْلَحَتْ مِنْ شُؤُورِ
الْعِبَادِ أَجْمَعِينَ ؛ فَإِذَا رُوِعِيَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَتْ تَرَاعَى ،
زَادَتْ النَّاسَ مِنَ الْفَوَائِدِ مَا شَاؤُوا

أَضِيفَ إِلَى حَسَنَاتِهَا أَنَّهَا بِمَا هِيَ أَتَمُّ مِنْ تَفْرِقِ رُؤُوسِ
الْأَمْوَالِ ، وَمِنْ أَسَالِيبِ الْأَسْتَحْدَاثِ وَضُرُوبِ الْأَحْرَابِ . وَمِنْ
طَرَائِقِ الْمَشَارِكَةِ الْخِيَارِيَّةِ ، وَالتَّأْمِينِ الطَّلِيقِ ، قَدْ أَفَاصَتْ
مِنَ الْمَوَارِدِ عَلَى الْإِنْسَانِيَّةِ مَا لَا تُفِيضُهُ تِلْكَ لِاشْتِرَاكِئَةِ
الْحُكُومِيَّةِ الَّتِي يُرِيدُونَ مِنْهَا أَنْ تَسْتَقْضِيَ حَاجَتِهَا مِنْ

لخزان العامة وأن تجمع أموالها من مظالمها للأمة
من طالع تلك السن أفضت به في جانب الحكمة
والعقل ، إلى استخلاص يدفع النقد ولا يقبل الرّد ، وهو
أن كل رقي يجب أن يكتسب وأن تجعله للمجهودات
الطويلة حقاً لصاحبه

فالعلم الاقتصادي إذاً لا يزرع لأمل من لإنسان
كما يزعمون ؛ لكنه يؤيده ، ويسمى فوق ذلك ، إلى بث
الشجاعة في النفس ورياضة الخلق بالمثابرة
فإن كان ثمت ذنب مهد ذنبه

فهرست

المؤرخ

۱۵۹۲

علم الاقتصار



الخيار

المجلس العلمي

الحكومة والمالية العامة

الفصل الأول

صفحة

- ٣ تعريف الحكومة
٦ الأوهام والمبالغات الدائرة حول قوة الحكومة
١٠ ليس الفرد فرداً تجاه الحكومة ، الشركات الخاصة
١١ أهم خصائص الحكومة
١٤ الأسباب التي توجب على الحكومة التواضع
ليست الحكومة المعوان الاكبر في تقدم المجتمعات
١٨ البشرية

ملحق بالفصل الاول

- الاختراعات الحديثة وما كان للحكومة من اليد في
٢١ تطبيقها
ما تعابه الحكومة الحديثة من مشاكل المستخدمين
٢٢ في دوريتها

الفصل الثاني

صفحة

٢٤	ماهية الضريبة
	في أنه يجب على كل الوطنيين عدا المعدمين منهم
٢٦	اداء الضريبة
٢٩	الضريبة النفسية والضريبة المدارحة
٣٦	وحدة الضريبة وتعددتها
٤٠	رأس المال والدخل فيما لو جعل أساساً للضريبة
٥٠	راجعية الضريبة
٥٤	الصرائب المقررة . مزاياها وتقاضيها
٦٣	الصرائب غير المقررة . حسناتها وسيئاتها

ملحق بالفصل الثاني

المغالاة في زيادة وزيمة التركات منذ ختام القرن

٧٦	التاسع عشر
٨١	ما يُنبؤ فرضه من الضريبة الرأسمية العامة على الدخل
٨٤	الشروع في إيجاد احتكارات صناعية جديدة للحكومة

الفصل الثالث

صفحة

٩٤	تعريف الحكومة
٩٧	إعداد الميزانية وتقديمها
١٠١	فصول الميزانية والتقدير بها
١٠٤	الإساءات الإضافية والاستثنائية
١٠٦	ميزانية الدخل وتقدير الموارد
١٠٨	هل يتحتم تضمين الميزانية جميع النفقات والموارد ؟
١١٠	الاقتراع السنوي على النفقات ، وما يُستثنى منه
١١٢	في مُدارسة المجالس النيابية للميزانية
١١٥	الصفات الأساسية للميزانية
١١٧	تضخيم الميزانيات والدُّيون العامة
١٢٢	نَحْم الاستهلاك

ملحق بالفصل الثالث

١٢٥	الزيادة العاجئة في ميزانيات فرنسا منذ ١٥ سنة
١٣٦	الخاتمة



✕ جدول الاصطلاحات ✕

التزم : Affirmer

مماها هنا حل محل الحكومة في الجباية على قدر من المال
تتبع لها به وبوديه تارة معجلاً وطوراً مؤجلاً

السيارة : الأتوموبيل Automobile

الفنون المستطرفة : Beaux-arts

هي التي تعرف الآن بنصوب الحيلة. وظهر أن البعثة التي
ساردها أشد انطباقاً على المعنى المقصود من جميع الوجوه

Bicycle	الدراجة
---------	---------

العجلة المرفوعة بالبسكيت

الأعيان الكورية : Biens communaux

هي الأملاك الخاصة بكل كورة

الأموال الأمرية : Biens d'Etat

أثبتنا هذا نعمت للأموال المنسوبة الى الحكومة صارفين
ال نظر عن شكل حكومة "يا" كل وذلك اعتماداً ما على

امير الحديد لى كل حكومة سواء كانت سلطتها
مستمدة من أمير حاهر فردى أو من أمير مجموع مستتر
هو الشعب

Brut المَشُوب : غير الصافي

Câbles sous-marins لأسلاك العائصة

Chèque الحوالات

جمع حوالة وهي تحويل وكالات العرب في استعمال
الحوالة في المعنى التحري من التحويل

Chiffre rond رَقْمُ الصَّحِيح

أي لدى حيف كسرة

Classification التَّسْيِيق

جعل الشيء على سقٍ و ترتيب

Clients البُعَاء

هم الذين تعرفهم العامة بالربان

Collectivisme المَشَابَعَة :

هي تملك الناس كل شيء على الشيوع بلا تفاوت بين
أحد وآخر

المُساوَرَة : Communication téléphonique

مُحَاطَبَة ، مَسْرُوعَة (التَّالِمُون)

المُبَارَايَات : Contests

جَمْع مَارَة وَهِيَ مَبْقُوعَة عَلَى حَظَر (نَبِي حَذَرَة)

الْعُرْمَان : Contingents

الْوَزِيْعَة : Contingent

هِيَ الصَّرِيحَة إِنْ كَانَتْ صَادِرَة عَنْ حُكُومَة ، وَ خَصَّة لَتِي وَتَدْبِيرهَا كُلُّ مَشَاطِرٍ فِي عَمَلٍ ، إِنْ كَانَتْ صَادِرَة عَنْ شَرَكَةٍ هَلِيَّةٍ وَوَحْدَةٍ حَبَارِيَّةٍ

أَسَاسُ الْعَمَلِ : Contingents
مُتَالِصَاتُ نَسَبٍ

لِلْإِسْمَات : Contingents

هِيَ مَا يُسَمَّى بِالْإِعْتِمَادِ فِي لَمَعَةِ الْعَمَلِ وَذَلِكَ يُرِيدُ الْعَمَلُ مِنْهُ ، فَبِالْمَثَلِ أَسْتَنْبَحُ بَصَارَةَ الْمَعْرُوفِ قَدْرَ كَدِّهِ وَفِي قَدْرِ كَدِّهِ مِنْ لَمَعِ أَيْ وَنَحْطَاهُ بِإِعْتِمَادِهِ . وَالْفَرْشَةُ هَذِهِ مَعْنَى حَبِثٍ لَمْ تَرُدَّ التَّعْلِيَّةُ وَيُحَسِّنُ بِالنَّسَبِ فِي عَدَدِ نَسَبِهِ إِلَى

أن ما يراد بالنسيئة أو لإساءة هو التأجيل تسليماً كان أم
تسليماً واقترحاً أم وفاقاً

العجز . Déficit

القصار ويظهر أنهم اصطالحوا له على هذه التسمية
، للإشارة إلى أن الدخل قد عجز عن بلوغ مبلغ المخرج
وهو حار ويصبح قبوله

البياعات : Denrées

هي السلع المعدة للاستهلاك . ومردده بياعة

الخروج Dépense

نقيض الدخل كما في معجمات اللغة وهو النفقة

لدئون التهاشة : Dettes criardes

هي التي تعقر صاحبها بكثرتها وكثرة المطالبين بها

الدين الشئيت : Dette flottante

هو الموقوف من أجر صغيرة مشقة

العمرى Dette viagère

هو الدين الذي تعهد الحكومة بأداء ريعه مدى العمر

Dirigeables : المناطيد المسيّرة :

البالونات التي تُدار بإدارة رايكبها

Droit : الرّسم :

لغصة من معانيها العربية الأمر : وقد أقرّها العرب بمعنى نوع
من الضريبة لأن الضريبة من نتائج أمر يصدر

En bloc : رمية واحدة :

جولة ، على دفعة واحدة

Esprit d'initiative : عزيمّة الإبداء :

هي لهمة التي تدعو الى الشروع في غير المسبوق

Exécution : الإمضاء :

هو الإجراء والإماد والتطبيق

Exercice : العام :

وهو لغة السنة من وقت نعتنه الى منه من السنة القادمة .
وما يعرفونه بالسنة المالية اصطلاحاً إنما هو هذا

Fermes : الدّساكر :

جمع دسكرة : هي المزرعة أشبه بالعزبة في مصر

Fonds Consolidés

المال المعزور :

هو المعروف بالقونصويد

Gage

الرهن المحتاز :

هو كل شيء يحمل في حيازة مرتبه والمقصود به رهن المنقولات

Impôt

الخراج والصريية :

جاء في معاجم اللغة « الخراج (بالتثنية) المال المضروب على الأرض والجرية = يقل أدنى أهل الذمة خرج أو وسهم . وأصله ما يحصل من غلة الأرض . ثم جاء في تلك المعاجم شرحاً للفظ الخراج : « وعند بعضهم أن الخراج رسم ترش والخراج عالم فيه وفي رسم الأرض » . وقد جعل الخراج في مصر لي رهن قريب فرعاً من صرية الأرض ، وجعل له مقابل شيء باعتبار ثم شيء الفرعان جميعاً وأخذت صرية كما هي الآن والصرية « وحدة الصرب التي تؤخذ في لأرضاد والجرية ونحوها » . فهي فصيلة على ما نراه من هذا النص تقديم لاعمية كما من بعضه . ولأرضاد في هذا الشرح بمعنى الخراسان فصرح لمراد بها في اصطلاح هذا العهد « رسم الخراصة »

Impôt personnel الخراج رُسِّي :

هو ما جعل على رُس

Impôt progressif الضريبة المُدرّجة :

هي التي تترقى مدرّجة مع ازدياد الدخل

Impôt proportionnel الضريبة النّسبية :

هي التي تستأدى نسبة واحدة من كسب الكاسب

Incidence de l'impôt راحمية الضريبة .

هي كون الضريبة ترجع الى التاجر يدى بوابيها ولا من

الذين يشترون بضاعتها في مد

Indigents المُعْدَمون :

الفقراء اجهل الفقر

Mensualités المُشَهَرَات .

جمع مشاهرة هي لأحرّ الشهرى

Mercatage المُقِض :

هو القِصان عن اخذ المرسوم

Monts de Piété مصارف الرهن لمختار

Notes explicatives وقُرْ شارحة

Octrois لدخوليات :

جمع دحوية وهي مكس يؤخذ على البعثة التي تدخل
المدن وكانت في مصر دحويات وألغت منذ بضع سنين

Omnibus العجلات العامة :

هي المركبات التي يركبها لجمهور للشحوص من مكان الى
مكان في المدن ، وقد سميناها هكذا لأنها تجمع أشقات
الناس ولأنهم يترافقون فيها فيكونون لمة . واللمة في
المعجمات « صاحب أو الأصعب في السر »

Papiers timbrés لأوراق الموسومة :

هي التي حُملت عليها السمة أو طُبعت بطابع رسمي

Parents en ligne directe الأصول والفروع .

هم الآباء والأب

Parents éloignés الأقارب الكلالة .

هم الذين يسوا أبناء العم لحا بل من الأسرقة . ويقال
لهم أيضاً قارب الكلالة

Patente الباطنطا :

درجته على البحار والمحرومين سميت في المالك اعلم به
بسم الله

Périodique لدورية :

التي نحي، حياً بعد حين من زمن

Plus-Value الفيض :

هو زيادة عن احد المرسوم

Pré-séque سابق الوه :

وقد ستملها المصحة من قبل

Prévoyance الاستشعار :

سبق الشعور، شيء ويقال تمنعها والتقدير

Prime الوزيرة :

هي اضرية ن كانت صادرة عن الحكومة، و خاصة

التي يؤديها كل مشطير في عمل، إن كانت صادرة عن

شركة أهلية وجمعية خيرية وهي أيضاً لحرة في العطية

Rente الحصية، هي، يحصل

Reçus الوصولات :

جمع وصول فررته بمعنى لورقة التي تعطى للايدن بتسلم
شيء ويقولون في مصر إقبال وهو جاز على تحويل
لاشعار بأن حامل الشيء قد أوصله

Rente perpétuelle الدخل المستديم

Rentrée الكسب :

هو الدخل سواء كان من عمل الإنسان أم من ريع ملكه
أو من شيء مرتفع كان

Report الذمّل :

هو نقل مجموع الحساب من صحيفة لأخرى

Ressources نجاني : جمع مخني

وهو ما يؤخذ منه حتى ويستعاد منه ورق

Revenu المرجوع :

كالدخل وربيع لفظة عربية تطابق كل لفظة بمعنى هذه
اللفظة الفرنسية ، ومعنى اللفظة الانكليزية Retiras .
وهي أيضاً لمصنوع شيء آلة لأرض وما يحصل عليه
لإنسان من كل كسب

Routine الشَّيْئَةُ :

هي العادة المستحكة

Situations المراكز :

أقررنا كما صطاح عليها الجمهور معنى البرة التي وصل إليها
الإنسان من الجاه أو السمعة

Spécialité budgétaire التقيد الفصلي

Spécialité des taxes تخصيص الإتاوات

Stations d'été المصايف :

جمع مصيف : وهو المكان الذي يقضى فيه الصيف

Stations d'hiver المشاتي :

جمع مشتي : وهو المكان الذي يقضى فيه الشتاء .

Tarif التعريفة :

هي المرة من التعريف مصدر عَرَفَ : أخذها الفرنجة عن
لغتنا فسموا بها كل جدول تبين فيه حدود بعض الإتاوات
أو أسعار بعض البضائع أو مكوس طائفة من الأصناف
المجلوبة . لهذا كثر جدرا بإيقانها . وليس في اتخاذ المرة
من مثل هذا المصدر ما يناق الفصاحة

Tax : إيدوات .

وحدثها إيدوة . وشرحها في كتب اللغة . الخراج وجمعها
إيدوى . ومن معانيها نورع .

Télégraphe sans : السقراف . الخليلق

هو الذي ستوه بالاسدي

Timbre : السمة :

هي التي تعرفها العامة بالسمة وتسمى في بلاد الدولة العلية
سامة . ولم تصق عليها اسم الطابع لأن الأذهان صرفته
إلى معنى العلامة بريدية .



b12539880

l12934612

AUC - LIBRARY



DATE DUE

AUC
7 DEC 1993

HB
173
L512
1913

20 DEC 1987



1 0 0 0 0 0 2 7 2 1 0

